UNIVERSAL
LIBRARY

﴿فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ﴾
﴿يس على شرح الفاكهي على قطر الندى﴾

صحيفة

﴿تم الفهرست﴾

بلوغ القصد والأمل انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير ونلصق ما يتعلق
بالشرح المذكور من حواشي العلامة الهمام الولي العارف بالله تعالى مولانا
الشيخ أبي بكر الشنواني رحمه الله آمين التي وصل فيها الباب الحال مع أبحاث نفيسة
ضممتها اليها وفوائد شريفة نبهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه) لا يخفى
ما فيه ونظائره الآتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود عليه والتنبيه على
استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلي واللام في قوله لعزه
للتعليل لا صلة لانخفض لان الانخفاض للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات وقد منع
بعضهم كما نقله القرافي من قولهم سبحان من تواضع كل شيء لعظمته وقال قوم يجوز
هذا الاطلاق قال القرافي وهو الصحيح وعظمة الله هو المجموع من الذات
والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع
له الى آخر ما أطال به في كتاب الفروق ومنه وان أراد صفة واحدة من صفات الله
تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر
وان أراد بالتواضع غير العبادة وهو القهر والانقياد لارادة الله تعالى وقضائه
وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى وبقي عليه ان محل المنع اذا جعلت اللام صلة
تواضع وان جعلت للتعليل فهو معنى صحيح والعز خلاف الذل والسلطان الحجة
والبرهان (قوله المفيض على من نحاه) من أفاض الاناء ملأه لا من فاض الماء اذا
كثر كما وهمه صنيع المحشي وقوله فكأن الواهب ما زاد على موضعه فسال من
جوانبه لا يأتي الا مع رفع سحائب ولا يخفى بطلانه وبالجملة فالمفيض مستعار
للواهب استعارة تبعية باعتبار التشبيه بين الواهبية أعني اصدار المواهب وبين
الافاضة ثم اشتق من الافاضة مفيض ولا يشكل اطلاق المفيض عليه تعالى مع ان
أسماءه وصفاته توقيفية على الاصح لان محل الخلاف اطلاق اللفظ على ذاته
لا اطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس
والعفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المؤاخذة والغفران ستر ما صدر من
نقص ولا يستدعي سبق ذنب ولو قال سحائب جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله وان
كان لما قبله وجه وهو ان من شأن الكريم العفو عن المذنبين وفي ايراد الصفات
مسرودة بلا عاطف تنبيه على استقلال كل صفة على حيالها (قوله المغني بواسع فضله)
من اضافة الصفة الى موصوفها وسعة الشيء كثرة أجزائه ومساحته فسعة الفضل
كثرة تعلقاته مجازا والجود كما قال السعد صفة هي مبدأ افادة ما ينبغي لمن ينبغي
لا لعوض فهو أخص من الاحسان (قوله والصلاة الخ) آثر الفصل بين جملتي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه أجمعين* الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه المغني بواسع فضله من افتقر لجوده واحسانه الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا منازع في شانه والصلاة والسلام

البسملة والحمدلة تتميما على استقلال كل بالمقصودية بالابتداء بخلاف الصلاة لأنه
لم يطلب بها الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى
والصحيح جوازه بدليل وسيدا وحصورا وقيل لا يطلق الا على الله وقيل يمتنع
الملاقه عليه وحكى عن مالك والسيد المتولى للسواد أي الجماعة الكثيرة والذي
يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم
وعلى المالك (قوله من خلاصة العرب) يعني قرشيا هاشميا (قوله بالآيات
والمعجزات) لا يبعد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لغيرها
عطف عام على خاص ويحتمل أن المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت
عند دعوى النبوة أو لا فالعطف على عكس ما قبله (قوله الجمة) أي الكثيرة وفيه
نعت الجمع بالمفرد وهو سائغ في جمع ما لا يعقل والأفصح المطابقة بجمع العاقل
مطلقا بخلاف جمع الكثرة لما لا يعقل فالأفصح فيه الافراد (قوله العباد) جمع
عبد وهو يقال على أضرب منها وهو المقصود هنا عبد الايجاد وهو المعنى بقوله الا
آتي الرحمن عبدا (قوله وبيان أحكامهم) تفسير لتمييز أحوال العباد ومن الحل
والحرمة تفسير للأحكام وشمل متعلقات الأحكام كلها اذ الحلال ضد الحرام فيتناول
الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى ويتناول الصحيح والحرام
والباطل بناء على تناول الحكم لها (قوله ونعته بصفات) أي وصفه بها بقوله
يا أيها النبي انا أرسلناك الآية (قوله بنطقه) أي بأن نطق صلى الله عليه وسلم
بذلك لأن نطقا مصدر مجرد فالمصدر مضاف الى فاعله ويصح تقدير مضاف أي بخلق
نطقه وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أي بخلق الله نطق محمد صلى الله
عليه وسلم ليكون وصفا لله فيتناسب الكلام ولعل هذا أوجه جعل المحشي النطق
متضمنا معنى الجعل حيث قال أي بجعل الله له ناطقا فهو مصدر مضاف لمفعوله
(قوله بفصل الخطاب) اشارة الى القرآن والفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل
بمعنى مفصول لأنه يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل لفصله
بين الحق والباطل والصواب والخطا (قوله عموما) أي عطف عموم أو عطفا
عاما أو ذا عموم فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أي بقوله وما أرسلناك الا رحمة
للعالمين قال السيد الصفوي لم يتعرض والبيان لنفي الغضب منه وقد قصد من بعثته
أن لا يؤمن به قوم فيعذبهم وليس بحصر نظرا الى العموم لا للبعض اذ اللائق
حينئذ دخول أداة الحصر على ما يفيد العموم لا على الرحمة فيقال ما أرسلناك
رحمة الا للعالمين لأنها تدخل على ما أريد اثباته ويجاب بأن المقصود بالذات الرحمة
والغضب بالتبعية بل في حكم العدم فالحصر فيها مبالغة وبأن المعنى لا لأجل الرحمة على

على سيدنا محمد الذي بعثه
الله من خلاصة العرب
بالآيات والمعجزات الجمة
وتمييزا لأحوال العباد
وبيان أحكامهم في الحل
والحرمة ونعته بصفات
الكمال وأكد ذلك بنطقه
بفصل الخطاب والحكمة
وعطف على الأنام عموما
بارساله فكان كما أخبر
رحمة للعالمين وخص من
آمن به بفضله بالملة الحسنة

الكل

كل لا الغضب على الكل أولاحل الرحمة عليهم فى الجملة ويكفى فى الطلب اثبات رحمة (قوله عشرة أمثالها) أى جزاء عشر حسنات أمثالها وهذا مأخوذ من الآية الشريفة وهى وان نزلت فى الذين آمنوا بعد الهجرة ضوعفت لهم الحسنة عشر أمثالها وللمهاجرين سبعمائة لكن الظاهر عموم من جاء وعموم الحسنة وحصر العدد فيما ذكر كما فى النهر (قوله فحصل لاتنتهى الخ) دليله وما جعل عليكم فى الدين من حرج أى ضيق بتكاليف ماشق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الامة التكاليف الشاقة كقرض موضع النجاسة والفوائد جمع فائدة وهى لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحا مايترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو وكذلك سميت فائدة لتعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه الخ) كرر الصلاة اظهارا لعظمته صلى الله عليه وسلم وجمع ما بين الجملة الاسمية والفعلية لافادة الاولى الثبات والدوام والثانية التجدد والحدوث والمطلوب بجملة الصلاة أمر زائد على ما حصل له فى كل وقت فان نعمه تعالى لانهاية لها فقيه حذف أو استعمال العام فى الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول (قوله المقتفين) أى المتبعين من الاقتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أى اتبعته فهو متعد بنفسه الى واحد (قوله لاوضح المسالك) اللام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما) منصوبان على المفعولية المطابقة لصلى وسلم المذكورين على ما فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاط وسلم فسلاما منصوب بمحذوف على القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ويشهد له فطفق مسحا وعطف وسلاما حينئذ على ماقبله من عطف الجمل وقوله دائمين نعت لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما لكن يلزم عليه نعت النكرة مع انه لم يسبقه نعت آخر وقوله عدد حبات نعت مقطوع كذلك لذلك والتعريفه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لاحال من ضمير دائمين لان شرط الحال التنكير وجاز افراده مع ان المنعوت متعدد لجموده والنعت بالجامد لانه مصدر لالانه اسم عدد ونص الرضى على النعت بالجامد اذا كان اسم عدد لان عددا ليس من أسماء العدد والاقرب ان عددا منصوب على الظرفية على حذف مضاف أى قدر عدد فتأمل هذا و يحصل للآتى بمثل هذه الصيغة أجر زائد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من عدد الصلاة والسلام بذلك المقدار (قوله لطيف) من اللطافة وهى فى الاصطلاح رقة القوام أو كونه شفافا لايحجب البصر عن ادراك ماوراءه والمراد انه مختصر صغير الحجم اذ كون الشئ شفافا بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فاطلق اسم المسبب على السبب ومن قال المراد رقيق لايهتدى اليه الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل

عشرة أمثالها فالأعمال
جوده وما أعمه فضل
لاتنته به تسهيل الفوائد بعد
الصعوبة * موصولا بالسعادة
الابدية والامن من العذاب
والعقوبة * صلى الله عليه
وعلى آله وأصحابه المقتفين
لاوضح المسالك أئمة الهدى
صلاة وسلاما دائمين عدد
حبات الارض وقطر الندى
(أما بعد) فهذا شرح
لطيف وضعته

اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان (قوله واليه أضرع) أى
أدعو بخضوع وذلة قاصدا اليه لان الضراعة لغة الذلة والخضوع وقد تكرر
استعماله مع الدعاء فى الكتاب العزيز فاشتهر اطلاقه فى ألسنة أهل الشرع مرادا
به الدعاء بخضوع وذلة (قوله أن ينفع) قال الراغب النفع ما يستعان به فى الوصول
الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم
ضرا ولا نفعا (قوله لوجهه) أى ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالخير
مع حصول السلامة (قوله الامل) أى الرجاء يقال أملت الشئ مخففا آمله بمد
الهمزة كأكل يأكل وأملته بالتشديد أؤمله أى رجوته (قوله انه خير) بكسر
همزة ان على انه تعليل مستأنف ويصح الفتح أى لانه والموفق لا يطلق على غيره
تعالى فخير افعل تفضيل على حد أحسن الخالقين أو بمعنى صفة مشبهة وهو
استئناف يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال لان النفع لا يكون الا
بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق أو علة لاختصاص السؤال به
(قوله ولا مأمول الا خيره) أى مرجو وخبر لا محذوف وخيره مرفوع على البدلية
من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها لان لا انما تعمل
فى نكرة منفية وفى الحصر ما تقدم فى وعليه أتوكل (قوله اعلم) أتى به لزيادة
الاهتمام واستدرار الاصغاء اليه ليقبل عليه السامع فيتمكن فضل تمكن
والا فالعلم بكل ما فى الكتاب مطلوب وهو من باب الخطاب العام عموم الشمول
•كاستعمال المشترك فى معانيه لا البدل لانه يقتضى تصيير ورة الضمير وهو أعرف
المعارف فى معنى النكرة ونحو لئن أشركت ليحبطن عملك وما أشبه ذلك فهو صلى
الله عليه وسلم ليس مقصودا بالخطاب ولا هو المخاطب والمقصود غيره بل الخطاب
عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما أسند فيه الحكم لغير من هو له كما ظن
(قوله الخوض) أى الشروع (قوله على الوجه الاكمل) ذكروا ان الشروع مراتب
أصلها شروع يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما على نزاع للدوانى
فى ذلك وشروع على بصيرة ويتوقف على ما فى الشرح وشروع على كمال البصيرة
ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه
تسميته باسمه والظاهر ان مراد الشارح المرتبة الاخيرة فكان عليه أن ينبه على
عدم الانحصار فيما ذكره (قوله ينبغى له) أى من حقه ذلك فلا ينافى وجوب
تصور ذلك عليه (قوله بحده أو رسمه) أى بأحدهما الممتاز عنده فيصح توجيه الى
وفى قوله بحده اشكال لان معرفة الحد لا تمكن الا بعد الوقوف على جميع المسائل
فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح فى شرح الحدود عن اقطا

واليه أضرع وأتوسل أن
ينفع به طالبه وان يجعله
خالصا لوجهه الكريم
وسببا للفوز بجنات النعيم
وأن يبلغنى أحسن الامل
ويوفقنى فى القول والعمل
انه خير موفق ومعين لا رب
غيره ولا مأمول الا خيره
(مقدمة) اعلم ان من أراد
الخوض فى علم من العلوم
على الوجه الاكمل ينبغى له
أن يتصور أولا حقيقته
بحده أو رسمه ليكون

و هذا بيان ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذي يذكر له أوائل الشروع وذلك فليتأمل (قوله على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الابصار و يحتمل انه مصدر بمعنى تبصر اذ لو تصوره بأمر عام ككونه شيئا نافعا شمله وغيره (قوله في طلبه) أي الشروع فيه وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما توقفا لطلب ما لم يعلم بوجه محال (قوله متن عميا) المتن الظهر وهو قوام البدن تبنى عليه سائر اعضائه و يستعار لاصل العلم وهو أمهات مسائله اذ به تتقوم نكته ولطائفه واضافة متن الى عميا بيانية أي ركب طريقة لا يهتدي سالكها الان الاعمى لا يهدي غيره للطريق وقيل عميا صفة لمحذوف أي متن ناقة عميا والعشوا ناقة في بصرها سوء تخطئ مرة وتصيب أخرى وأضاف الخبط للراكب وان كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف عميا لان فعل الدابة يضاف لراكبها ولعل وجه التشبيه حينئذ مع أن المشبه في الظاهر أقوى وذلك لعدم اهتداء العميا بالكلية للمقصود ان خبط العشوا اشد لعدم توقفها في الحركة ووجه الشبه هنا هو الخبط اذ التقدير خبطا مثل خبط العشوا فوجه الشبه في المشبه به أظهر (قوله وان يعرف موضوعه) عبر أولا بالتصور وهنا بالمعرفة اشارة الى انه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه الذاتية) العارض هو الخارج عن الشئ المحمول عليه والعوارض الذاتية التي تلحق الشئ لذاته كلحوق الادراك للانسان بالقوة أو لجزئه سواء كان أعم كالتحيز اللاحق للانسان لانه جسم أو مساوله كالتكلم اللاحق للانسان لانه ناطق أو لامر خارج عنه مساوله كلحوق التعجب للانسان لانه مدرك وأما ما يلحقه لامر خارج أعم كالحركة اللاحقة للابيض لانه جسم أو أخص كالضحك العارض للحيوان لانه انسان أو مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فاعراض غريبة ومعنى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف أو على جزئه نحو الكلمة اما معربة أو مبنية أو على نوعه نحو الحروف كلها مبنية أو على اعراض النوع نحو المعرب اما مرفوع أو منصوب أو مجرور (قوله وان يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد أن يعلم أولا أن لذلك العلم فائدة ما والا لامتنع الشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه فيه وطلبه يعد عبثا عرفا و بذلك يفتر جده فيه قطعا ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه

على بصيرة في طلبه فان من
ركب متن عميا خبط خبط عشوا
وان يعرف موضوعه وهو
ما يبحث في ذلك العلم عن
عوارضه الذاتية اللاحقة له
وان يعرف غايته هي الثمرة
التي لاجلها يطلب لئلا يكون
شروعه من العبث فقد هذا
العلم الذي نحن بصدده

فى تحصيله عبثا فى نظره وأما اذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تتكمل رغبته فيه ويبالغ فى تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة انتهى وبه يعلم حكمة قول الشارح وان يعرف دون يتصور وتعليله يدل على ان المراد أن يعرف انها فائدة معتد بها وأما معرفة ان له فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ماقاله السيد وان نوزع فى ذلك فهى مما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم باصول الخ) المراد بالعلم هنا الادراك كما هو المعنى الاصلى له وان أطلق على الملكة والمسائل فقوله باصول وأتى بالباء لانه يقال علمه وعلم به او ضمنه معنى الاحاطة وهى جمع أصل وهو والقاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة والمراد باحوال الأواخر الامور العارضة له وخرج بذلك ماعدا النحو والصرف حتى اللغة لانها يعرف بها نفس الابنية لا احوالها وأما الصرف فخرج معه ما يعرف به أحوال غير الاواخر من ابنية الكلم وبقى ما يعرف به ذلك كالقلب والادغام والتخفيف اذا كانت فى الآخر فاخرجه بقوله اعرابا وبناء ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط منها ادركات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أى فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال فالاستغراق عرفى والمراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاصول امور كلية تنطبق على ماتحتها من الجزئيات لتعرف احكامها منها والاحوال امور جزئية ومن عادتهم استعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات وهذا تعريف للنحو باعتباره فى نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وأما تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وباعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ فى المقال من حيث تأديته أصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور وانه الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات وانما يغاير المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم فاندفع ما أورده التقى السبكى من ان القصد من الحد تصور الحقيقة وليس فى هذا الحد تعريف الحقيقة بل ما ينشأ عنها مع بقائها على جهالتها فالعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا بقى ان معرفة الاحوال اعرابا وبناء لا تنافى معرفة غيرها فلا يرد ان النحو يعرف به غير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتعدى واللزوم ولعل وجه الاقتصار على ماذكر أن غيره ليس من النحو بل تتمة له أولى جوعه اليه كما يعلم بتدقيق النظر (قوله لانه يبحث الخ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لان للكلمات العربية حيثيات مختلفة يقع البحث باعتبارها ولما لم يكن البحث عن سائر حيثياتها

علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز عن الخطأ فى اللسان والاستعانة على فهم معانى الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض .

من أجزاء العلم قيد بالحيثية وتخصيص الحركات بالذكر لانها الاصل والا فالحروف مثلها او بالبحث المذكور لما مر آنفا (قوله ولما كان الخ) بيان لسبب ايراد تعريف الكلمة فى مفتتح هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله لان كتابه للصبى الذى لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لما والمراد بداءة عرفية وهى ذكر ذكر الشئ قبل المقصود بالذات ان أراد بدأ كتابه الذى منه البسملة فان أراد بدأ مسائل كتابه فالبداءة حقيقية (قوله ببيان الموضوع) ان أراد بيان أن موضوع العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك وان أراد أنه بين حقيقة ما هو موضوع النحو فى نفس الامر بذكر تعريفه الذى هو من قبيل المبادى لم يناسب سوق الكلام لان الذى من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر ثم ان الموضوع الكلمات كما أسلفه لا الكلمة التى هى قول مفرد لان البحث فى النحو عن الكلمات فى حالتى الاجتماع والانفراد ولهذا قال بعضهم فى هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحوى يبحث عن أحوالهما وعن أحوال ما تتوقف معرفته على معرفتهما من أقسامهما وما لم يعلم الشئ لا يمكن أن يحكم عليه لكن قال العصام فى شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهر وأما البحث عن حال الكلام ان كان مراد فالجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وحينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان ال[illegible] عنه انما يقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجم[illegible] البحث عن الكلام خفى الا أن يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب أن تكون كم فى صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضا لانها يبحث عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعم ما فعل الزمخشرى فى المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكانه لم يلتفت للبحث عن الكلام فى قولهم الكلام اما خبر او انشاء لانه ليس بحثا نحويا محضا ولهذا لم يذكره فى الكافية (قوله تبركا) هو وما عطف عليه علة للابتداء فان جعل كل علة فالتبرك علة لما تضمنه الابتداء من الاتيان اذ الخاص يستلزم العام فلا يرد ان التبرك فى البسملة لا يتوقف على الابتداء (قوله أفصح) لا يخفى ان المحدث عنه بالفصاحة انما هو الكلمة لا حركاتها لانه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فتح الكاف الخ أفصح من كسرها فانما لزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسقط ما قيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصف بـ[illegible] ولا يرد ان الفصاحة انما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ومعنى كون [illegible]

ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان البحث فى كل علم عن أحوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبى العظيم كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر أى اقطع (الكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما

أفصح كثرة استعماله (قوله وهي لغة تقال للجمل المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة تقال لان الذي يقال أي يطلق على ما ذكر لفظ الكلمة وباعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحا قول الخ والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة والاكثر لان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه وهذا الاطلاق مجازي كما يأتي فلا وجه لانكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه أحد ويقال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الاطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكت عن بيانه لانه علم من ذكره الاطلاق المجازي أن معناها الحقيقي لغة مساو للاصطلاحي (قوله وهو من اطلاق الخ) فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فالعلاقة تفيد ان اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذكر توجيه الاستعارة واقول ربما يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه أتم ولا فائدة في الكلمة وانما الارتباط بين حروفها (قوله قول) لم يقل قولة ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث لان من شروط المطابقة ان يكون الخبر مشتقا أو في حكمه والقول وان كان بمعنى المشتق أي مقول الا انه مصدر ويجوز اعتبار الاصل في مثله واعتبار حاله المنتقل اليها على ان الرضي صرح بان التاء لا تلحق من المصادر الا ما وضع وصفا ثم ان التاء في الكلمة للوحدة لا للتأنيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعروف بناء على ان الجنسية كالعهدية لا تدخل الا على ما حصل معناه في ذهن السامع ورد بان اللام انما تقتضي التعين في ذهن السامع من وجه وهو تعين اللفظ لا مطلقا فالمعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريق التعريف الاسمي ثم تغاير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع والحمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القول المفرد للكلمة لانه لا شيء من المحكوم به محكوم عليه وأما الجواب بان المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماصدق فانما يجري في القضية المحصورة وما هنا طبيعية وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادي التي منها ما نحن فيه هذا والحق انه لا حمل في التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصوير وسيأتي قريبا ما يتعلق بذلك ثم ان اختلاف لفظ المعرف والتعريف بالافراد والتركيب لا ينافي ان مفهومهما واحد فلا يرد ان المعرف هنا مفرد والمعرف مركب ولا شيء من المفرد بمركب (قوله أو تقديرا) أي

كالضمائر

وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها وكلمة الله هي العليا وتمت كلمة ربك وهو من اطلاق الجزء مرادا به الكل واصطلاحا (قول) أي مقول تحقيقا أو تقديرا الاستعمال للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ

كالضمائر المستترة واطلاق القول عليها وان كان مجازا لغويا بالنظر لمحله حقيقة عرفية
فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ولا الاشتراك في الحد وتسميتها ما
في النفس قولا في وأسروا قولكم ويقولون في أنفسهم لغوية والالفاظ انما
تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح والقول فيه لا ينطلق على ما في النفس فلا
اشتراك في القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك في الحد (قوله وهو اللفظ
الخ) اراد ما هو لفظ حقيقة أو حكما فتدخل كلمات الله لأن من شأنها أن يتلفظ بها
قطعا بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى ولا يرد انه يلزم
كون القول اعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال
قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع بناء على ان الوضع جعل اللفظ دليلا
على المعنى لا تخصيص شئ بشئ بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني لفظا كان أو غيره
لان الدلالة الالتزامية مهجورة في التعاريف على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع
والمعنى مع كونه مأخوذا في الوضع بناء على تجريده عنه وخرج بالموضوع المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب
وأورد ان معنى نكرة في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولا واجيب
بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يتلفظ به الانسان) أي حقيقة
ومنه المحذوفات أو حكما وذلك كالضمائر المستترة فانها كما قال الرضي ليست بحرف
ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريب
ومراده ان المستتر ليس بموجود أصلا بل اعتباري محض كيف والاستتار هو
الاخفاء تحت شئ أو جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا
جوف وانما خص الحرف والصوت بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا
لكن خفي على بعض فظن انه من مقولة أخرى فقال لا أدري من أي مقولة هو وعلى
بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما
أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فاطلاقه
انه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو
مدلول ذلك الامر الاعتباري الذي جعله النحاة جزء الكلام كما اعترف هو به في قوله
اذا رجع الضمير الى الصوت والامور الخارجية لا تكون جزءا من الكلام ومنه
أيضا كلمات الله والملائكة والجن وقيل في توجيه دخول ما عدا الضمائر انه
مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنه ان يتلفظ به الانسان
عليه ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره وأجيب بانه تدقيق
فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء وانما قيد بالانسان تقريبا لتصوير اللفظ

وهو اللفظ الموضوع لمعنى
مفردا كان أو مركبا مفيدا
كان أو غير مفيد وهو اللفظ
ما يتلفظ به الانسان

الفم واعترض بان أخذ التلفظ فى تعريف اللفظ دور وأجيب بان اللفظ المعرف الاصطلاحى والتلفظ المعرف بمعنى ايجاد اللفظ أى الكلام اللغوى المعلوم لكل أحد وبان هذا شرح لمفهوم اللفظ لا لماهيته لا يقال وجود اللفظ محال لان الحروف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لامتناع التلفظ بالسواكن ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بأنفسها فيلزم الدور لانا نقول يجوز أن يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جائز كما فى الاضافات فان أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس (قوله مهملا كان أو مستعملا) المهمل الذى لم يوضع ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من المستعمل الا أن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكن لا تظهر نكتة العدول ودعوى انها الاختصار [illegible] بله من غير ابهام لان مهملا أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الابصار (قوله المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى) أى الذى هو مفهوم مفرد وهذا بناء على ان المعنى ما يعنى من الشئ أعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعنى من اللفظ أى ما يمكن ان يعنى أو ما يعنى بالفعل ونبه بهذا على صحة الاخراج وان المعنى خرج مما يتناوله المفرد ويؤيده قوله بعد وصح الاخراج الخ فذكر الاخراج صحيح وقول الجامى والدوال الاربع غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وكذا قال المصنف فى شرح اللمحة وذكر ان بذلك يستغنى عن الاعتذار الذى أشار اليه الشارح بقوله وصح الخ مسلك آخر فتفطن (قوله ولئن كان جنسا) فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزء للكلمة ولا شك انه اسم لقبوله علامات الاسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئى متنافيان لحمل الكلى على الجزئى دون الجزء قلت القول له اعتباران فهو جزئى باعتبار خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه ومثله يقال فى مفرد لان الفصل جزء وبهذا الجواب يسقط ان فرد الشئ لا يكون جنسا له لان الفرد خاص (قوله عموم من وجه) أى وخصوص من وجه ففى الكلام اكتفاء (قوله والقول مع فصله الخ) الظاهر انه لا يمتنع تركب الماهية ولو حقيقية من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقية وذكر المناطقة ان الناطق يقال على غير الحيوان كالملك لان الحيوان يعتبر فيه النمو والملك لا ينمو نعم نقل عن امام الحرمين اتصافهم بالحيوانية لكن الكلام فى اصطلاح المناطقة ثم انه يرد على كون الكلمة ماهية اعتبارية انها قول والقول موجود فى الخارج ويجاب بان القول يكون مسموعا ومتخيلا وبان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية [illegible] على المنتسبين والمركب من الحقيقى والاعتبارى اعتبارى (قوله كذلك)

اى

قوله مهملا كان أو مستعملا
فالقول أخص منه لاختصاصه
بالموضوع فيكن قول اللفظ
ولا ينعكس بالمعنى اللغوى
تخرج بالقول غيره كالدوال
الاربع وهو الخط والاشارة
والعقد والنصب المشاركة
للكلمة فى الدلالة على المعنى
ووجه الاخراج به وان كان
جنسا لما قالوه من أن الجنس
اذا كان بينه وبين فصله
عموم وخصوص من وجه
صح ان يخرج به ما تناوله
عموم فصله والقول مع فصله
الذى هو (مفرد) كذلك
لصدقهما على زيد ونحوه
وانفراد القول بصدقه على
المركب والمفرد بصدقه على
المعنى دون اللفظ كما قال
معنى مفرد والمراد بالمفرد

أى بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه نظر ستعلمه (قوله ما لا يدل) أى لفظ موضوع لا يدل لان هذا تعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقى وهو من أقسام اللفظ الموضوع ويدخل فيه عندهم الاعلام المركبة والمحققون من النحاة على انها مركبات وبذلك يصرح كلامهم فى ما لا ينصرف والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف اذ نظرهم فى اللفظ من حيث الاعراب والبناء والعلم المركب قد يشتمل على اعرابين وانما كانت مفردات عند المنطقى لان نظره فى المعانى اصالة وبما تقرر علم ان المفرد من أقسام اللفظ فى الاصطلاحين وعلى هذا يشكل قول الشارح انه ينفرد عن القول فتدبر واضافة جزء من تعريفى المفرد والمركب للعهد الذهنى بالاصطلاح البيانى فلا تفيد تعريفا فيكون الجزء فى تعريف المفرد نكرة فى سياق النفى فيفيد العموم بخلافه فى المركب فانها فى الاثبات فالمعنى ان المفرد ما لا يدل شئ من أجزائه والمركب ما يدل شئ منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين طردا وعكسا لان الغين مثلا لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق علما على التعريفين طردا وعكسا أو ان قيد الحيثية مراد فى تعريف ما يختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وان دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء وقد صرح السيد بان اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين ولا محذور فيه فلا حاجة [illegible]د وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين استعماله فى المعنى فلا يلزم عليه ان لا يكون لفظ النائم والساهى ومن لم يرد معنى مركبا بل مفردا أو لا يكون مفردا أيضا (قوله زيد) صوابه زيده بالحاق ها السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافا لما فى الشرح) يمكن حمل ما فيه على تقدير مضاف أى مسمى الزاى والياء والدال على ان الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه أو به الا لقرينة (قوله فكل منها لا يدل) أى باعتبار وضع اللغة فلا يرد دلالة الحروف فى بعض الاصطلاحات على الاعداد (قوله حروف المبانى) سميت بذلك لان الكلمات تبنى وتركب منها (قوله حروف المعانى) سميت بذلك لانها توصل معانى الافعال الى الاسماء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان صحت فلا تدل الا على انه الفائق فى أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع أقسام العلوم على انه لو سلم ان ذلك صار اصطلاحا لهم فمخالفته لغرض صحيح (قوله على المحلى) أى كتابه أو سماه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كما قال فى الشرح ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيد ولا بعض فعل كالف ضارب وعلى هذا لا يرد ان الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها واعترض البدر

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان أجزاءه هى ذوات حروفه الثلاثة التى هى زى دو كل منها لا يدل على معنى وليست أجزاؤه الزاى والياء والدال خلافا لما فى الشرح بل هذه أسماء مسمياتها أجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المبانى وتطلق حروف المعانى التى بازاء حروف الاسماء والافعال هى قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن أبى شريف فى حاشيته على المحلى وهو تعريف بالمفرد المركب وخرج ما يدل جزؤه على جزء معناه كعبد الله من ... زاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى

الدماميني على ابن مالك بان المشهور ان المستقل ماليس مفتقرا الى غيره تفسيره
بما ذكر مخترع لم تنصب عليه قرينة لا ينبغي مثله في مقام البيان و بانا لا نسلم ان
شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مدخول ذلك البعض
بواسطته وبان تعريفه للمستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ولا
شك ان معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله لحروف المضارعة)
الاضافة للملابسة أي الحروف التي هي سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة
المضارعة التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله لما جنح اليه الرضي) أي مال الى
مثله يعني ان المصنف جنح لمثل ذلك فاسقط ذلك القيد لاقتضائه ان تلك الابعاض
غير كلمات حقيقة وليس كذلك وانما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج وبهذا
يندفع ان الرضي انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل اسقاط
المصنف به هذا والاقرب ان المصنف انما أسقطه لان الابعاض ليست بكلمات
لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدماميني والسيد فهي خارجة بقيد القول (قوله على
آخره) أي آخر ماهي فيه وهذا ظاهر في الابعاض المذكورة في الشرح لا في المثنى
وجمع المذكر السالم الداخلة تحت الكاف في كلامه وصرح بهما غيره فان الاعراب
لم يجعل فيهما على آخر ما فيه العلامة بل نفس آخر ماهي فيه وذكر الرضي [illegible]
الابعاض التنوين ولام التعريف ولا يخفى ان الاعراب في نحو الرجل انما هو بجزء
الثاني الذي استحقه لا للمجموع المركب منه ومن الحرف الاول ولما كان أصل
الاسم الاعراب لم يمنعوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وأيضا لم يكن للتنوين
معه امتزاج قوي ألا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف
الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث وانما لم يدر الاعراب على
نون التوكيد على القول بان الفعل معها معرب كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث
لشابهتها بالتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه ولشابهتها له تقلب الفا في نحو
لنسفعا (قوله للاستغناء بتعبيره بالقول) فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت
التزامية مهجورة في التعاريف (قوله لا غير) أي لا غير الموضوع لمعنى وهو
المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجا له فلا حاجة لقيد آخر لاخراجه
(قوله لكن خالف) لا موقع لهذا الاستدراك لان مخالفته في تعريف الكلام
لا تنافي ان اسقاط الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غايته انه يحتاج
اسقاطه في تعريف الكلام لنكتة والاستدراك انما يتجه على نكتة اختيار
القول هنا على اللفظ فلو أخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لو قال لهذا
ولكونه جنسا الخ افاد ان الايثار لامرين اذ لاشك ان اغناءه عن قيد الوضع يمكن

ان

لحروف المضارعة وياء
النسب وتاء التأنيث وألف
المفاعلة فانها ليست بكلمات
لعدم استقلالها وأسقطه
المصنف كغيره لما جنح
اليه الرضي من ان مجموع ماهي
فيه كلمتان صارتا كالكلمة
الواحدة لشدة الامتزاج
فجعل الاعراب على آخره
كالمركب المزجي وأسقط
أيضا من التعريف الوضع
المخرج للمهمل للاستغناء
عنه بتعبيره بالقول الموضوع
لمعنى لا غير ولكن خالف
في تعريف الكلام فعبر
باللفظ دون القول وآثر
القول على اللفظ لكونه
جنسا قريبا

ان يكون علة لا يثاره كـكونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة الى اللفظ) قد يقتضى هذا
انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كما صرح به فى الشرح نعم اللفظ متوسط
لانه قريب بالنسبة للصوت بعيد بالنسبة للقول (قوله بطريق الاشتراك) ان أراد
بحسب الاصطلاح فممنوع لانه لا يطلق فى الاصطلاح حقيقة الا على اللفظ
المخصوص واطلاقه على غيره مجاز وان اراد بحسب العرف فلا يضر كما لا يخفى
وبهذا يعلم ان التعبير به أولى من اللفظ واما ما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا
يكفى لانه قد يقال القرينة تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذ هى قرينة المقام
فيهما فتدبر (قوله وقدم تعريف الكلمة) قد يقال لا حاجة لنكتة تقديمها فقد
أسلف ان المصنف بدأ بها لانها موضوع هذا العلم على ما فيه (قوله والجزء مقدم على
الكل طبعا) الاقرب ان طبعا صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة والمقدم طبعا
انما يجب تقديمه وضعا اذا كان المقدم والمؤخر موضوعين اما اذا وضع أحدهما
وترك الآخر لظهوره وشهرته فلا يجب فاندفع ما قيل كان الاوجه ان يبدأ بتعريف
القول لانه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه أمر آخر كما فى تقديم بعضهم
الكلام (قوله اذ به يقع التفاهم) أى فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقاصد
وأورد ان الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما فى التعداد وأجيب بان الغالب فى
المقاصد التركيب (قوله واللام فى الكلمة الخ) أى لفظ اللام كائن أو مستعمل
لماهية هى جنس الكلمة أى للاشارة الى المفهوم الكلى لدخوله لا افراده وقوله
لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعنى ان مفهومها وحقيقتها مفهوم
قول مفرد فالمفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ولم يرد
بالجنس والماهية معناهما المنطقى لبرد انهما لا يكونان شيئا واحدا فلا يصح القول
بان الجنس والماهية قول مفرد واختار كونها للجنس لانه الغالب فى التعريف
وما قيل انه لا يكون التعريف للحقيقة لا للفرد يرد عليه ان من جعلها للعهد أراد
الكلمة المستعملة عند النحاة والمراد مفهومها الكلى لا فرد معين كزيد فيرجع
العهد للجنس وبه يندفع قول بعضهم لا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس
وهنا ليس كذلك لكن يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة
ليكون المعنى المقصود بالتعريف فردا منه وبجعل أل للجنس علم ان قوله الكلمة
قول مفرد طبيعية مستلزمة للكلية لا مهملة وهى فى قوة الجزئية فلا تناسب المراد
وهو ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة فى العلوم مخصوص
بمسائل العلوم كما فى عبارة بعضهم لا مطلقا فلا ينافى استعمالها فى المبادى كما هنا
والقول بانها محصورة كلية مبنى على ان أل للاستغراق هذا والحكم بان ما ذكر

بالنسبة الى اللفظ اذا اللفظ
يصدق عليه وعلى غيره
والقول وان أطلق على غير
اللفظ من الرأى والاعتقاد
بطريق الاشتراك فالمراد به
هنا اللفظ القرينة الدالة
على ذلك فاستعماله فى الحد
أولى وقدم تعريف الكلمة
على الكلام لانها جزؤه
والجزء مقدم على الكل
طبعا فقدم وضعا ليوافق
الوضع الطبع ومن قدم
الكلام فلانه أهم اذ به يقع
التفاهم والتخاطب واللام
فى الكلمة كما قال الرضى
لماهية الجنس

من القضية بأى نوع مبنى على ان المعرف محمول على المعرف وفيه خلف فثنى السعد على ان المعرف محمول على المعرف حمل مواطأة بجعل المعرف موضوعا ذكريا لا حقيقيا اذ المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرف الافراد كما أشار اليه الحفيد بقوله حملا بحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف تصوير محض لا حمل فيه وأجاب الدوانى بانه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء الحمل فان المقصود من الكليات التصوير مع انها تحمل وعلى كلام السيد فانما أعطى المعرف أو أجزاؤه حركة الرفع لتجرده وحكاية له على أول أحواله فتدبر (قوله من حيث هى هى) الضميران فيه عائدان معا على ماهية الجنس لكن الاول باعتبار ذاتها والثانى باعتبار وصفها أى من حيث ان الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافى التاء الخ) جواب عما يقال اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير لكونها للاستغراق والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان اللام للجنس لا للاستغراق ولا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جواب جدلى والتحقيق التاء ليست لوحدة جنس أشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس منشرطة فى كونها أفرادا له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التنافى على تقدير الاستغراق الا لو كانت التاء للوحدة الشخصية ولا داعى لارادته لجواز كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندى أو الجنسية كما قاله الجامى والمعنى جميع افراد هذا النوع أو هذا الجنس وهو محل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التاء فى مثل هذا بل فى نحو دحرجة واستخراجة وفى صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة فى كلامهم نعم قد يقال التاء للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الكل أو البعض وانما التنافى بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس وقولهم التاء فى مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضى التنافى بل الخلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم بأن الوحدة مأخوذة فى حقيقة الأولى دون الثانية على أنه يمكن تجريد التاء عن ارادة الوحدة بقرينة ال فالجمع بينهما كالجمع بين العام ومخصصه واللفظ الدال على الحقيقة وقرينة المجاز والا لو كان معنى ال الاستغراقية جميع الافراد لا كل فرد فرد بدلا عن الآخر وامتناع وصف مدخولها بالجمع يدل على المعنى الثانى واذا كان كل فرد بدلا عن الآخر لا منافاة اذ لا تنافى

من حيث هى هى من غير دلالة على قلة ولا كثرة ولا تنافى التاء التى للوحدة

بين ارادة الواحد وبين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
والملزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا التقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة
أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه اما بحسب
الصدق كما فيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فالضمير في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها ينقسم الى الثلاثة لان القول المفرد ينضم اليه الدال على معنى في نفسه
غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
ليست بمعنى أو اذ هي منقسمة اليها لا الى أحدها فاندفع أن الضميران عاد للفظ
الكلمة ورد أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها ورد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
مع انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي اطلاق ان
المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كأسماء الافعال
وأسماء المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف
هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
من التصورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضي الا ضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الاقسام والحصر اما عقلي بأن يحكم
العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج في
الحكم به الى التتبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه
أو برهان ويسمى حصرا قطعيا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) اشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخ خبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
العطف مقدما على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع
لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الامر على أن الكلمة لا تصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلا أنه كلمة (وهي) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها لأن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولان الكلمة

بين ارادة الواحد وبين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول واللزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف (قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه اما بحسب الصدق كما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم فان المعدوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو يتحقق وهو مجموع المقسم والقيد فالضمير في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها ومفهومها ينقسم الى الثلاثة لان القول المفرد ينضم اليه الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو ليست بمعنى أو اذ هي منقسمة اليها لا الى أحدها فاندفع أن الضمير ان عاد للفظ الكلمة ورد أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها ورد أنه ليس بمؤنث فلا يصح مع وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي اطلاق ان المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كأسماء الافعال وأسماء المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا والخبر ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم من التصورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم وهو لا يقتضي الا ضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الاقسام والحصر اما عقلي بأن يحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج في الحكم به الى التتبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه أو برهان ويسمى حصرا قطعيا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) اشارة الى أن مجموع قوله اسم الخ خبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون العطف مقدما على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة الوحدة في مقام التعريف التنبيه من أول الامر على أن الكلمة لا تصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلا أنه كلمة (وهي) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولان الكلمة

للمبالغة والعطف على الاصل (قوله من تقسيم الكلي الخ) سبق معنى التقسيم والكلي الذي يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئي قسيمه والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشئ والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام ويقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الافراد ويكون ماهنا من ذلك التقسيم فسقط ماقيل ان كلام المصنف يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان الواو توجب الجمع ووجه السقوط أن محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الى اجزائه اذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكلي الى جزئياته فان الواو فيه لمطلق الجمع الافرادى الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم فيه لا بد أن يكون مشتركا فيصح اطلاق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة (قوله فهو من تقسيم الكل الخ) رده في شرح المتممة بان تقسيم الكل الى اجزائه يتوقف على صدق المقسوم على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال انتهى فهي ليست أقساما للكلام بالمعنيين وقول بعضهم الكل انما ينعدم بانعدام جزء حقيقي لا اعتباري انما ينفع في عدم توقف ماهية الكلام على الحرف لانه جزء اعتباري دون الفعل كما لا يخفى (قوله صدق اسم المقسوم) الاولى المقسم والصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفي والتقسيم ضم قيود الى أمر مشترك ليحصل امور متعددة هي أقسام له وكل من تلك الامور بالقياس الى الكلي الاعم يسمى قسما وبالقياس الى الاخص الحاصل من ضم قيد آخر قسيما والكلي الاعم بالقياس الى تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم الذي اقسامه متباينة كما نحن فيه حقيقي وهو المتبادر عند الاطلاق وماليس كذلك اعتباري (قوله بخلاف الثاني) وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة أي معظم أركانه عرفة ووجه ايراده على ماهنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج والاقتضاء التركيب انما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نصا على كون الخاص لا يصح الاخبار به عن العام (قوله للاخبار به وعنه) أي انهما بحسب الوضع فلا يرد نحو غدر وخبث مما هو ملازم للنداء أو اراد بالاخبار الاسناد وماهو ملازم للنداء مسند اليه في المعنى لانه علق به طلب الاقبال واوقع على وجه لا يحتمل صدقا وكذبا لانه بصيغة النداء الانشائية ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكلمة تعليق شئ بها على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب والاسماء المسند اليها

من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها أقساما للكلام أولا لكلام فهو من تقسيم الكل الى أجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل وعلامة الاول صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينهما وقدم الاسم في الذكر للاخبار به وعنه

في الجمل الانشائية فلم يخبر عنها والاسناد اليها أعم (قوله للاخبار به) أي وضع
فلا يرد أن الامر والنهي والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لان يخبر بها
أو يقال الامر والنهي وان لم يكن خبرا بصريحه لفظا لكنه راجع اليه معنى
ألا ترى أن معنى قولك اضرب الطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا الاشكال
أنه خبر واعلم أن صلاحية الفعل للاخبار به انما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث
لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية وأما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصلح لذلك كما
لا يصلح للاخبار عنه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه يكون ملحوظا
بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لانه اعتبر في معنى الفعل على أنه
قيد للحدث والحدث الكائن في الزمان المخصوص اعتبر من حيث انه منتسب الى
الغير (قوله لعدمهما فيه) معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه مدلولا عليه
بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه
كقولنا ضرب فعل ماض (قوله وكذا حدودها) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف
لها (قوله وان كان الحد أنضبط) أي والحال أنه أضبط فهو أتم فائدة وأكثر
تحقيقا (قوله لاطراده وانعكاسه) الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس
استلزام العدم للعدم (قوله بخلافها) أي العلامة وهي الخاصة فلا تنعكس
قيل المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز
كونها شاملة وقال السيد لا حاجة للعدول عن الظاهر لان المطرد المنعكس
يسمى عند النحويين حدا أي معرفا انتهى وانما قال أي معرفا لان الحد انما يكون
بالذاتيات قال بعضهم فقولك الاسم يعرف بالجر صحيح وقولك الاسم ما يقبل الجر غير
صحيح انتهى ووجه عدم الصحة ان الحصر فيما يقبل الجر باطل قال السيد اذا كانت
الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند اليه
و بالعكس فالمرجع فيه للقرائن فقط ما قيل يجوز أن يكون معنى التعريف
بالعلامة ان الاسم ما يقبل هو أو معناه احدى هذه العلامات أو مجموعها أو ما يقبل
بعض افراده الجر وهذا صحيح مطرد منعكس واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة
ولو انفرادية لان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى التصور اما بالكنه أو بوجه
سواء ميزا لشيء عن جميع ما عداه أو بعضه (قوله تسهيلا) علة لآثر فهو مفعول
لاجله فان قلت شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحدا اذ وقت الايثار ليس وقت
التسهيل قلت لعل المراد قصد التسهيل وزمنه وزمن الايثار واحد (قوله
على المبتدئ) بالهمز وبالياء وهو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل
بتصوير المسائل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باستحضار غالب

واتيه بالفعل للاخبار به لا عنه
وأخر الحرف لعدمهما فيه
ولكل من الاقسام الثلاثة
علامات وكذا حدود يعرف
بها وتميز بها عن قسيميه
وآثر التمييز بالعلامة على
الحدود وان كان الحد أضبط
لاطراده وانعكاسه بخلافها
اذ لا تنعكس تسهيلا على
المبتدي.

الاحكام وأمكنه اقامة الادلة فهو المنهي (قوله فقال) معطوف على أثر بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري أو لتعقيب مفصل على مجمل (قوله فاما الاسم) أي ما صدقاته في الجملة فأل للعهد الذهني على رأي المتأخرين ويجوز جعل ال للحقيقة والجنس وذلك لا يقتضي تمييز كل فرد اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد أنه لا تتميز بها في كيف مثلا وان تكون للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه فلا يرد ما تقدم أيضا والاقرب أن ال في كلامه للعهد الخارجي أي الاسم المتقدم في التقسيم ويرجح ذلك لاحتمال الحقيقة لان المراد بالاسم المنكر الواقع في التقسيم الحقيقة كما علم مما مر وكان المقام مقام الاضمار ولكن العدول للاظهار لئلا يتوهم عود الضمير للفعل أو الحرف لقربه فالظاهر أوضح خصوصا للمبتدي المقصود من الكتاب بالذات (قوله وهو ما دل) اي كلمة بقرينة التقسيم فلا يردان في ما ابهاما والحدود تصان عنه وندفع النقض بالدوال الاربع وهو ظاهر وبنفس الحد لانه مركب والكلمة قول مفرد والفعل الواقع في التعاريف فلم يقصد منه الزمان المعين مجازا مشهورا فالمعنى كلمة ذات دلالة وهذا تعريف للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه انه عرف الاسم بالاسم والفعل والحرف ثم عرف كلا منها بالثلاثة (قوله في نفسه) في بمعنى الباء أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة الى الغير والنفس تطلق حقيقة على معان من جملتها الذات كسكنت البصرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا أعلم ما في نفسك وليس ذلك لمشاكلة تعلم ما في نفسي بدليل كتب ربكم على نفسه الرحمة ولا مشاكلة ولا تختص حقيقة بماله حياة ليكون اطلاقها على غيره مجازا فيلزم أخذ المجاز في الحد والضمير في نفسه عائد الى ما والمراد ان لا تحتاج الدلالة عليه الى ذكر المتعلق المخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه بخلاف الحرف لا حتياجه اليه وقول السيد في شرح المفتاح ان الحرف دال بنفسه أراد به ان الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر الى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر الى فهمه منه في نفس الامر وانما احتاجت من مثلا في الدلالة على الابتداء الى كلمة أخرى لانه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما بل لكل واحد من الابتداآت المخصوصة كالكائن بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فما لم يعقل طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى الى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين احداهما الفعل أو شبهه والاخرى ما يذكر بعده لا على ذكرهما وانما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدأ

وقال (فاما الاسم) وهو ما دل على معنى في نفسه

وغيره وجوز واحد في الفعل أوشبهه لان معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحقيقا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره لاحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى واكتفى بذكر مابعده لحصول المحاذاة في الجملة دون العكس لان معنى الفعل كثيرا مايكون امرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف مابعده غالبا فهو بالذكر أولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما في حروف الايجاب نحو نعم وبلى فان قلت حيث كان من موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا على معنى مستقل قلت لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقا أى لا المطلق ولا المقيد الا من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلا الا ما كان رابطا فان المطلق الذى في ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط وقد يجاب بان المعتبر في مفهوم الحرف أمر اجمالى يصدق عليه انه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى مع خصوصيته ليلزم ماذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل هذا ولا يخرج ذو ونحوه لعدم الاحتياج في فهم معناه منه الى المتعلق وانما وجب المتعلق لغرض آخر ولا اسماء النسب لعدم توقف فهم المعنى الى متعلق مخصوص (قوله غير مقترن) حال من فاعل دل أى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا والمراد السلب الكلى فيخرج الفعل لان أحد معنييه المستقلين مقترن واندفع ان معنى الفعل غير مقترن لان الزمان جزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم لان ذلك انما نشأ من جعل غير صفة للمعنى أو حالا منه لقربه وعدم التقدير ولا حاجة لما قيل في دفعه ان معنى الاقتران عدم الانفكاك وتمام معنى الفعل لا ينفك عن جزئيه ولما قيل المراد بعدم الاقتران ان لا يجعل الواضع احد الازمنة جزأ المعنى وبالاقتران ان يجعل أحدها جزءه (قوله بأحد الازمنة الثلاثة) أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا اشكال في وقوعها في التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازا مشهورا ولم يكتف بقوله بالزمان لئلا يخرج نحو صبوح مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذف أحد لصح لان أل في الازمنة تبطل معنى الجمعية الا انه ذكره في مقابلة الفعل واقتران المضارع بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ولا يخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لانه من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضى معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما ومعنى الفعل ثبوت الحدث في

غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الزمان

الزمان المعين فمعنى الاول شئ ماض والثانى شئ فى زمن ماض (قوله وضعا) تنصيص
على ان المراد الدلالة على معنى فى نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف
الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع ولا
يرد ما استعمل فى زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل ومالم يقترن
فى الاستعمال بالزمان من الافعال كأفعال المقاربة والمدح والاصل انه لا عبرة
بما يعرض فى الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الاول الا انه
يشكل بالاعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فاما ان يقال هى أسماء وأفعال
باعتبارين والامور المختلفة بالاعتبار قيد الحيثية يراعى فيها أو يقال انها أسماء
دائما بعد النقل لانه لم يبق فيها شئ من آثار الوضع الاول من العمل وطلب الفاعل
بخلاف نحو أفعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير خلط فى الكلام ولم يرد بقوله
وضعا ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقية كما توهم والا
لخرج الفعل بقوله فى نفسه لانه فى الدلالة على تمام المعنى محتاج ولا ان يكون المعنى
بعض ما وضع له والا لخرج الاسماء الموضوعة لمعان لا جزء لها كلفظ الجلالة بل
المعنى الاعم من أن يكون المعنى موضوعا له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره
فى معناه وحده أو مع غيره فشمل الاسماء والافعال (قوله عن قسميه) أى كل
فرد من افراد كل واحد من قسميه (قوله بال) أى بدخولها (قوله من أوله) الظاهر
تعلقه بقوله يعرف أى يعرف من جهة أوله (قوله على الاطلاق) أى من اطلاق
أل وعدم تقييدها أو عند الاطلاق أو معه (قوله واختصت به) لما كان
امتياز الشئ بالعلامة فرعا عن اختصاصه بها بين الاختصاص (قوله لانها موضوعة
الخ) أى لانها للاشارة الى تعريف مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح لهما لان
ذلك متوقف على التوجه الى الشئ وملاحظته بالذات وأورد ان جزء معنى الفعل
وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم لم تدخله لتعيين هذا الجزء كما ان الاسماء المشتقة
عرفت لتعيين بعض معناها لان تمامه غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وممن صرح
بان النسبة معتبرة فى مفهوم المشتقات السيد الا أن يجاب بان جزء معنى الفعل انما
هو الحدث المبهم من حيث انه مبهم فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع أن الواضع
اعتبره فى الفعل من حيث انه مبهم بان يكون الابهام من شرط تحقق الموضوع له بل
الظاهر انه اعتبره ساكتا عن ابهامه وعدمه ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ
فى المشتقات أولا هو الذوات جاز دخول اللام لمجرد تعريفها وأما ما ليس بهذه المثابة
فمنع دخول اللام لتعريفه على الاصل وأورد أيضا انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار
الزمان الا ان يدعى اعتبار ابهامه أيضا (قوله ومراده به ما يمكن الخ) أى ما يصدق

وضعا (يعرف) أى يتميز عن
قسميه (بال) المعرفة من أوله
(كالرجل) اذ هى المتبادرة
عند الاطلاق حتى اذا أريد
غيرها قيدت فيقال أل
الموصولة أو الزائدة
واختصت به لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما
يقبل ذلك الاسم ومراده به
ما يمكن دخول أل عليه
كمثل لان كثيرا من الاسماء
لا يدخلها أل كالضمرات
والمبهمات

وأكثر الاعلام ويجوز ان يراد بأل ماهو أعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم أيضا وذلك لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكما ويحصل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة أو شاذ بل قال الجرجاني انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر الطلاقه هنا وفي الشذور لكن الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بأل أولى من تعبير من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل لشموله لال واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولام بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر (و) يعرف أيضا من آخره

عليه الاسم في الجملة وليست أل فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل لا يمى علامة الا مالا ينعكس على ما مر ولا ينافي هذا ما اسلفناه من جواز ارادة الاستغراق والجنس لان ذاك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ويمكن ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا (قوله وأكثر الاعلام) يوهم انها تدخل في بعض الاعلام وليس كذلك لان الكلام في المعرفة وال في الاعلام اما للمح او لتنكير ما دخلته (قوله ماهو أعم لتدخل الخ) فيه ان ذلك يشمل الاستفهامية وهي انما تدخل على الفعل الماضي كما حكاه قطرب في قولهم أل فعلت لكن ذلك غريب كما في المغني فلا يرد (قوله وكل منهما مختص بالاسم) أي فصح ان يجعل علامة عليه (قوله وذلك لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكما) انظر ما المراد بالموافقة في الحكم اذ لا يصح كونه الاختصاص بالاسم لانه المعلل فيلزم المصادرة وعبارته في الفواكه الجنية ظاهرة حيث قال وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة فاعطيا حكمها انتهى والعجب من المحشي حيث لم يتعرض لكلام الشرح وانما قال فان قلت لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل حملا على المعرفة للتحسين وفيه نظر لان الزائدة هي المعرفة لكن لم يرد بها التعريف فلا حاجة الى الحمل على انه لم يحمل تنوين الترنم والغالي على التنوينات الاربع فالحمل في بعض المواضع دون بعض تحكم انتهى فاوهم ان الشارح لم يتعرض لذلك وأيضا لم يتعرض لاختصاص الموصولة وأغرب من ذلك دعواه ان الزائدة هي المعرفة المخالفة لكلامهم كما لا يخفى وأعجب العجب ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعقبه بشئ غير انه كتب قوله وفيه نظر فيه نظر لان الزائد مؤكد وفيه كلام يراجع في بحث الحقيقة والمجاز (قوله على انه ضرورة الخ) أي والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من الطلاقه (قوله بل قال الجرجاني الخ) توقف فيه بعض الفضلاء لان تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالادلة الواردة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ) يتأمل هذا مع ما سبق من ان المعرفة هي المتبادرة من الاطلاق اذ كيف يكون غير المتبادرة هو ظاهر الاطلاق (قوله اذ لا يقال الخ) هذا يقتضي الامتناع لا الاولوية الا ان يقال المراد لا يقال في الكثير الفصيح (قوله لشموله الخ) فيه ان التعبير بال شامل لذلك بل وللقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تفارقها فلو قال لشموله حرف النداء كان أولى وان كان المصنف لم يتعرض له لظهور اختصاصه وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا (قوله ولام بدلها) قد يقال العلامة في الحقيقة صحة دخول أل لا دخولها بالفعل وكلما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة للاعتذار بانه تركه ذلك لعدم

شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا ينافي الاولوية (قوله بالتنوين) هو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما وهمه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه العلامة قوله الام على لولان لو هنا علم لارادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها الجر وهذا ابتناء على أنه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ لان مثل ذلك موضوع بوضع ضمني لا قصدي لشئ بعينه غير متناول لغيره فيكون علما وهو ما مشى عليه جماعة منهم السعد ورده السيد في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح لانه مبني على دلالة الالفاظ على نفسها وهي ان سلمت فليست بالوضع واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة اذا هو اذا استعملت في معناها (قوله ساكنة) أي اصالة لئلا يخرج تنوين محظورا انظر مما حرك لالتقاء الساكنين ولئلا ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفوه اذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة في اضرب القوم لانهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل لشرف الاسم وخرج المتحركة اصالة كالنون الاولى في ضيفن وبحذف قول غيره تلحق الآخر لان قوله لا خطا يغني عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الآخر كنون انطلق ومنطلق ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا بعد فتحة لان الظاهر انه أراد بالخط ان تكتب بصورتها أو بعوضها من الالف ومن ثم اسقط قول غيره لغير توكيد المزيد لاخراجها وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها في الخط لا لاخراج نون التوكيد الخفيفة بعد الالف بناء على انه أراد بالخط رسم النون نفسها كما وهم والمراد السقوط خطا قياسا فلا يرد ان التنوين في كأين لم يسقط خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ويكفي في السقوط خطا بعض الاحوال فلا يرد رأيت زيدا في الوقف لانه يسقط رفعا وجرا وأما سقوطه في الدرج فلا يكفي في دفع الايراد المبني على ثبوته خطا لما تقرر ان حق الكلمة ان تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو او التعريف مبني على الاعم الاغلب وبهذا يجاب أيضا عن الثبوت خطا في كأين (قوله واقسامه المختصة الخ) وانما اختص التنوين بالاسم حتى صح أن يجعل علامة عليه لان المعاني التي أتى بتلك الاقسام لاجلها لا تتصور في غير الاسم وكان على الشرح ان يتعرض لذلك كما اسلف في أل واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الاقسام فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها اذ لا يعرف أن التنوين للتمكين الا اذا عرف ان ما دخله اسم معرب منصرف وهكذا

(بالتنوين) وهو نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة وأقسامه المختصة بالاسم أربعة

وأجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظا لاخطا
لا بخصوص الانسام أوانه تعريف لفظى يخاطب به من عرف تلك الاسماء ولو
بالتوقيف ثم يقال له التنوين فى هذا التمكين وهكذا ويرد على ماذكره من أن المختص
هو الاربعة ان ماعدا الترنم والغالى مما أثبته فيما يأتى يختص أيضا ولهذا قيل
ماعداهما راجع للاربعة أوليس بتنوين لان تنوين صرف مالا ينصرف والمنادى
تنوين تمكين لان الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الصرف فى الاول
والاعراب فى الثانى وان نوزع بوجود المانع فى الاول وسبب البناء فى الثانى
وتنوين الحكاية ليس مستقلا لان الذى كان قبل التسمية حكى بعدها وأما تنوين
الشذوذ فاختار ابن مالك فيه انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه
فى المغنى واعترضه الدماميني (قوله أحدها) أى أولها اعدل عنه دفعا من أول الامر
لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال الى
المدلول اذ التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية وبه اندفع ما قيل
الاولى التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا على وصف
الواضع الذى هو التمكين ولا حاجة الى دعوى ان التمكين مصدر المجهول واندفع
أيضا ان الاولى التعبير بالامكنية لان التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل
والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ماعدا الجمع بالف وتاء) أى
والمضاف والعلم الموصوف بابن والمعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل
انها منصرفة لقبولها التنوين المصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو
بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء
المضاف والمعرف بال بان التنوين لا يتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أى كتنوينهما
وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير لكون مدلوله نكرة وغلط بانه لو كان كذلك
لزال بزوال التنكير حيث سمى به مذكر وقد يمنع بطلان اللازم بأن تنوين التنكير
زال وخلفه تنوين التمكين وأيضا يرد عليه ما اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع
كونه علما وتنوينه فى الاصل للتنكير وأيضا لا منافاة بين التمكين والتنكير معا أما
كونه للتمكين فلان الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلانه وضع لشئ لا بعينه فان
سمى به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما
اختاره الرضى وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما
سيأتى لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث
دخلت أل لانا نقول زواله ليس لزواله بل لان بينه وبين أل تضادا ولهذا لو سميت
مذكرا بحسن ثم أدخلت عليه أل لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك

رجل

أحدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ماعدا الجمع بألف وتاء اشعارا ببقائه على أصالته لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك (كرجل ورجال) الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء

رجل (قوله المبنية) يفهم ان التنوين فيما نكر من الاعلام نحو صمت رمضان
ورمضانا آخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضي وأما التنوين في نحو أحمد
وابراهيم فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكين أيضا لان الاسم منصرف وأنا
لا أرى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا وعليه فالمختص ببعض
المبنيات المتمحض للتنكير ويرد على تعريفه تنوين هؤلاء فانه لحق مبنيا وليس للتنكير
الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويقع الخ) لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بويه باسم
الصوت كان أولى ليفيد انه انما لحقه لكون آخره صوتا وليفيد اختصاصه بالصوت
واسم الفعل مطلقا أو اذا كان متمحضا عند الرضي ومن تبعه لكن عذره فيما عبر
به انه انما يطرد في الاعلام المختومة بويه من أسماء الاصوات وأما غيره فكأسماء
الافعال كما في التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى
الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لمقولية الفعل الذي هو
بمعناه كما في أسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ
به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار
المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لان معنى ايه حدث
الحديث المعهود وانما لم يجر التعريف والتنكير في الفعل بهذا الطريق لان اسم
الفعل من جملة الاسماء فاجروه مجراها ولا ضرورة تدعو لمثله في الفعل والحاق
التنكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في جميع أسماء الافعال دليل
التعريف وانما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين وبما تقرر اندفع قول التصريح
كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبني على ان مدلوله المصدر واما على القول
بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه يوهم
انه على القول بأن مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وأنه
علم جنس لم يبعد لان لفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا
الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتنكير في ذاته باعتبار التعلق بمعين
وعدمه وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة معنى
وليس الكلام في ذلك فتأمل (قوله كسيبويه) قال في التصريح وتقول صاح
الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها
كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني انتهى وقوله كانت معرفة
فيه نظر فان أسماء الاصوات المحاكي بها ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة
أو نكرة وممن صرح بانها ليست أسماء الجامي وان كان لها حكم الاسماء وقد
يقال معنى كونه معرفة انه حكاية لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ

المبنية اشعارا بان المراد غير
معين وهو معنى قولهم فرقا بين
معرفتها ونكرتها وتعميم
سماعا في باب اسم الفعل كصه
وقياسا في العلم المختوم بويه
كسيبويه الثالث تنوين
المقابلة

فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صيغة كان هذا وما صرح به
الجامي مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من ان أسماء الاصوات
كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فليراجع كلامهم فان ماهنا
مبني عليه (قوله وهو اللاحق للجمع بألف وتاء) وليس للتمكين كما قال الربعي
والزمخشري والا لم يثبت في قوله تعالى من عرفات مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث وقول الزمخشري انه لم يسقط لان التأنيث في عرفات ضعيف لان التاء
التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع مردود بأن عرفات
مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها
الا مؤنثا واختار الرضي انه للتمكين وعلل عدم سقوطه في عرفات بانه لو سقط تبعه
الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسر فيه
متبوع لا تابع ولا عوضا عن الفتحة والا لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض
عنها الكسرة فما هذا العوض فان قيل هذا القائل يرى ان الكسرة عوض
عن الفتحة والتنوين عوض منه قلنا منع الفتحة أمر لازم لهذه الكلمة فلو
كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه وعلى ما اختار الرضي انه لا مانع
من افادة حرف فائدتين ليكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتنكير والمقابلة
وعلما للمقابلة فقط (قوله جعلوه في مقابلة النون) في الدلالة على تمام الاسم فقط
قال الرضي لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان
النون أقوى وأجلد بسبب حركتها انتهى لكن ذكر البيضاوي في قوله تعالى
فاذا أفضتم من عرفات ان أل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فليحرر (قوله تنوين
العوض) الاضافة بيانية ثم صار لقبا للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع ان
الاولى التعبير بالتعويض لتكون الاضافة حقيقية وهي من اضافة المسبب الى
السبب أي تنوين سبب الاتيان به التعويض أي قصده (قوله وهو اللاحق لاذ
الخ) فيه قصور لانه لا يتناول ما هو عوض من حرف زائد كجنادل فان تنوينه عوض
عن ألف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وانه تنوين صرف
بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب
الياء من جوار ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو أعيم ويعيل مصغري أعمى
ويعلى ومراده بمضافها ما تضاف اليه ولو عبر به كان أولى وأشار باذ للعوض عن جملة
أو جمل نحو يومئذ تحدث أخبارها فانه عوض عن الجمل في اذا زلزلت الخ
والذي يظهر كما قال أبو حيان ان حذف ما تضاف اليه اذ جائز لا واجب وقد يحذف
جزء الجملة فيظن من لا خبرة له انها أضيفت الى المفرد نحو *

وهو اللاحق للجمع بألف
وتاء كمسلمات يسمى بذلك
لان العرب جعلوه في مقابلة
النون في جمع المذكر السالم
الرابع تنوين العوض وهو
اللاحق لاذ وكل وبعض
وأي عوضا عن مضافها اذا
حذف نحو وأنتم حينئذ وكل
في فلك تلك الرسل فضلنا
بعضهم على بعض أياما تدعوا
والجمع المتناهي المعتل اللام
اذا حذفت ياؤه كجوار
وغواش فالتنوين فيهما عوض
عن الياء المحذوفة

والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * أي اذ ذاك كذلك وقال الاخفش التنوين اللاحق لاذ تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بلازمتها للبناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر نحو وأنت اذ صحيح وبأنه سبق لاذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا كونه مضافا لمبني وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه بني على الكسر تارة لانه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق غير اذ وكل وبعض وأي للعوض عن المفرد وما ذكره في كل وبعض وافق فيه الرضي وقيل لتنوينهما تنوين تمكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها وقيل لا مخالفة في الحقيقة لان تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه تنوين صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبني انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما يدل على أنه ليس بتنوين صرف لكن ما المانع من كونه للتنكير أيضا بناء على أنه لا يختص باسم الفعل والصوت الا اذا كان متمحضا للتنكير فلا يتم قوله لا غير على الطلاقه الا على المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثلا مانع من التنكير هذا ويرد على التعليل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ خاصة لكل تنوين لا لتنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب سيبويه ومقابله أقوال مذكورة مع ردها في المغني وغيره واختلف في تفسير كلام سيبويه فقيل ان منع الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة فأصل جوار جواري بالضم بلا تنوين والا لم يكن منع الصرف مقدما وان وقع للرضي ومن تبعه خلافه استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد في آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها وقد أعل في الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا خلا من أل والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة وفسره بعضهم بأن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فأصله جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة الجمع الاقصى موجودة تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لا يجري الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير

على الصحيح وأما التنوين اللاحق

المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء
لقطع طماعية رجوعها (قوله لروي البيت) أي عوضا عن حرف المد كقوله وكان
قدي و يسمى تنوين ترنم أو عوضا عن حرف غيره و يسمى الغالي كقوله وان
ولا عاريض المقفاة والمصرعة فان كان بدلا عن حرف مد فتنوين ترنم نحو *
أقلي اللوم عاذل والعتابن * أو غيره فتنوين غال نحو * قالت بنات العم يا سلمى وانن *
والعروض اسم لآخر جزء من النصف الأول من البيت والمقفاة المماثلة للضرب من
غير تغيير والمصرعة التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الاطلاق والضرب
اسم لآخر جزء من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشئ باسم ما يشابه كله (قوله
وثبوته خطأ الخ) ذكر الزمخشري ان تنوين الترنم يقع في انشاد الشعر مكان حرف
الاطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف وهو نص في أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد
على اطلاقه هنا) أي اطلاق التنوين أو اطلاق المصنف التنوين اضافة للمصدر
الى مفعوله أو الى فاعله وهذا أولى من الجواب بأن أل في التنوين للعهد اذ لا معهود
ينصرف اللفظ اليه عند من تذكره العلامات وبانهما لقلتهما واختصاصهما بالشعر
لم يعتبرهما المنكر يرد على جواب الشارح ان ما عداهما من أقسام التنوين غير
مختص بناء على قوله ان المختص الاربعة المتقدمة (قوله زاد الخ) مراده الاشارة
الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر وتنوين الترنم
وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة وحكيته على ما كان
عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين الغالي وسبق مثاله
وتنوين المهموز كقول بعضهم هؤلاء قوم حكاه أبو زيد والنظر لم لا أدخل تنوين
المنادى في تنوين الضرورة * (قوله وبالحديث عنه) أي اللفظ أو القول كما يشهد
له قول الشارح فيما سيأتي على ان جماعة اعتبروا في الاسناد القول الخ أ
الشئ أو مثل هذه العبارة كالمنقول به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضي
الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم
ليلزم الدور لان معرفة الاسناد الى الاسم تتوقف على معرفة الاسم قال في الفوائد
الجنية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو
جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله لان الفعل وضع مسندا أي لانه
وضع للحدث مع نسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مسندا لبعض معناه الى الفاعل
فهو بهذا الاعتبار مسند لا تمام معناه والافعال الناقصة دالة على الحدث في أصل
وضعها ضرورة (قوله أي الاسناد اليه) هو أعم من الحديث والاخبار عنه على
ما علمت فيما سبق وفي هذه العلامة خلاف لهشام وثعلب ومن وافقهما من

لروي البيت وهو الحرف الذي
تعزى له القصيدة ولا عاريض
المقفاة والمصرعة فتسميته
تنوينا مجاز لاختصاصه بالاسم
اصطلاحا ولمجامعته أل وثبوته خطأ
ووقفا وحذفه في الوصل نص
عليه ابن مالك في التحفة وتبعه
ابنه في نكت الحاجبية
والمصنف في الاوضح فلا يرد
على اطلاقه هنا وقد أنهى
ابن الخباز في شرح الجزولية
أقسام التنوين الى عشرة
وجمعها بعضهم في قوله
أقسام تنوينهم عشر عليك بها
فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد
رنم أو احك اضطرر غال
وما همزا *
(و) يعرف أيضا (بالحديث
عنه) أي الاسناد اليه

الكوفيين

بالكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند اليه قلبيا وباقترانها بمعلق عن العمل (قوله ان يضم اليه) أى اللفظ أو الشئ (قوله ما) أى لفظ وقوله تتم به الفائدة قاصر اذ لا يشمل زيدا فى ان قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما هو واقع فى المركبات الناقصة فالظاهر ان مطلق الاسناد ولو ناقصا علامة على الاسم (قوله كتاء ضربت) أى كالحديث عنه والاسناد اليه الذى فى تاء ضربت فى التاء الاسناد اليه بمعنى انه مسند اليه أى متصف بذلك والا فالاسناد فعل الفاعل وهو ليس فى التاء (قوله بتثليثها فى الحركات) القرينة على ذلك النظر فى المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث فى نفسها (قوله وكن وضرب) أى فانهما اسمان والسكون والفتحة فيهما للحكاية ويدل على اسميتهما الاخبار عنهما وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلوها عن الفاعل ودخول حرف الجر فى نحو مررت بضرب فان قيل التقدير بكلمة ضرب توهم كون المضاف اليه غير اسم كما فى المغنى وعدم ذكر متعلق من وانما أعاد الكاف فى قوله وكمن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول حرف الجر عليه ولانه نوع من الاسناد غير ما قبله ولان الكاف الاولى من كلام المصنف (قوله من قولك من الخ) أى مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل أو بيان (قوله وهل هذا الا تناقض) أى لغة فالاشارة الى الاسمية وعدمها الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك اشارة الى القضيتين المندرجتين بالقوة فى قوله من حرف جر ضرب فعل ماض اذ الاول فى قوة قولك من لم من حرف والثانى فى قوة قولك ضرب اسم ضرب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى وحاصله ان الاخبار عنهما باعتبار معناهما فهو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم ألا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه قال السيد وما ذكره كلام ظاهرى ليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على نفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما فى مباحث الالفاظ وذهب الى انه لا وجه لاسميتهما على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم يسند اليه وما ذكروا من اسمية المبتدأ أو عمل الفعل وذكر متعلق الحرف فهى أحوال كلمات اذا استعملت فى معانيها وعلى هذا فقس ضرب فعل ماض لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل فى معناه لا يسند اليه متوجها الى المعنى أو معناه لا يسند اليه معبرا عنه بلفظه فقط وكذا الحرف

وهو ان يضم اليه ما تتم به الفائدة (كتاء ضربت) بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك اذا حدثت عنها بالضرب (وكمن وضرب) من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الاول بأنه حرف وعن الثانى بأنه فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضى ليس المراد انهما فى هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له كخرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا

والحكم في المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال وفي كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال السيد وليس بوضع قصدي بل ضمني ومثله لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الألفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع القصدي والمدلول مغاير للدال (قوله على ان جماعة الخ) انظر ما موقع هذه العلاوة فانها تعود على الحكم الذي أصله من اسمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لان ابن مالك لا يرى باسميتهما ولعله يجنح لما مال اليه السيد فلا يشكل عليه عدم اسمية المبتدأ أو نحو ذلك مما مر وأيضا هذه العلاوة تقتضي ان الكلام أولا مبني على ان الاسناد ولو للفظهما من علامات الاسم وان من اللفظي من وضرب في التركيبين ولو كان الامر كذلك لزم التناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضي ملاقيا له لانه نص في ان الاسناد لمعناهما فتدبر فالاظهر ان يمثل الاسناد اللفظي بمثل ضرب ثلاثة احرف ومن حرف مما لا داعي فيه لاعتبار الاسناد لمعناه ولعدم التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر انما هو بالنظر لما جرى عليه في شرح التسهيل فلا ينافي انه في الكافية والشافية وافق الجمهور كما هو ظاهر قوله

وان نسبت لاداة حكما * فابن أو اعرب واجعلنها اسما

وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيهما صحيحا وهذا بخلاف ما لو جعل نحو ذلك علما لغيره للفظ فانه لا يضعف اذا كان الثاني صحيحا ويجعل من باب ما حذفت لامه نسيا وهي حرف علة قاله الرضي وبين سر ذلك وهذا الاخير هو الذي اقتصر عليه في التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علما للفظها فلا يرد عليه انه ترك ذكر التضعيف فيما ثانيه صحيح ولانه كيف يعرب من غير تضعيف والشبه الوضعي موجود فيه ووجه دفع هذا انه على ثلاثة احرف بحسب الاصل ثم اذا تحققت المقام اشكل دعوى ان الخلاف لفظي من مولانا شيخ الاسلام وغاية التوجيه له ان ابن مالك اثبت الاسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص بالاسم وغيره لم يثبته بل جعل الاسناد معنويا كما علمت وقولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا لقرينة كمن حرف جر وضرب فعل ماض مبني على كلام ابن مالك والسيد وأما عند الرضي وابن هشام فالصواب ان يقال الا لقرينة كزيد ثلاثي (قوله اسناد ما لمعناه) أي اسناد شئ ثابت لمعناها كزيد قائم فقائم ثابت لمعنى زيد وهو مسماه وقد اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمعنى زيد هو القيام لا قائم اجيب بانا لا نسلم لأن معنى قائم شئ متصف بالقيام ولا شك ان هذا ثابت لمسماه اذ هو شئ

على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصي اعتبروا في الاسناد الى القول اسناد ما لمعناه ليخرج ما اسند اليه لفظه كالمثالين المذكورين واما اسناد خبر

متصف بالقيام (قوله الى تسمع) أى وهو فعل ولم يرد لفظه (قوله فؤول) أى على حذف ان وهما فى تأويل المصدر أى سماعك فالاسناد فى الحقيقة اليه وهو اسم وقال البيضاوى الفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم فى الاضافة والاسناد اليه انتهى وانظر على هذا هل فى نحو ينفع من هذا يوم ينفع ضمير مستتر او صار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل ينفع وحده فى محل جر أو جره مقدر وانما أطبقوا على التأويل فى أمثال هذا للعلم اليقينى بان المعنى الفعلى غير مراد هذا وفى عبارة الشارح مساهلة لان المؤول المسند اليه لا الاسناد وعبارته فى الفواكه واما تسمع الخ فعلى حذف ان أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التركيب) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى انها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل ان الشارح يوافق ابن مالك وانما قيد بذلك لان الاسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبنى لان انقسام الشئ الى أقسام لا يقتضى انقسام كل منها الى تلك الاقسام قال شيخنا وهذا القيد ظاهر فى المعرب على القول بان الاسماء قبل التركيب ليست معربة كما سيأتى وأما بالنسبة للمبنى ففيه نظر اذ قضيته انه لا يتصف بالبناء الا بعد التركيب وأما قبله فلا وليس كذلك فان الاختلاف انما هو فى الاسماء القابلة للاعراب كما ستعلم مما يأتى (قوله ضربان) الضرب والنوع والقسم بمعنى قال فى الفواكه الجنية وتقسيم الاسم الى معرب ومبنى من تقسيم الشئ الى ما هو اخص منه مطلقا الا من تقسيم الشئ الى ما هو اعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسم انتهى وستقف أول تعريف المعرب على ايضاحه (قوله أى الغالب) أى الراجح فى نظر الواضع فاندفع انه لا معنى للاصالة والفرعية فى الانواع على ان ذلك فى الانواع المنطقية لا مطلقا ومع عموم قولهم الاصل فى الاسماء الاعراب سقط ما قيل انه يخرج منه صنفان أسماء الاصوات لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كلمات فى الاصل والثانى أسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية الا لفظة لا لعدم امكان النطق بالالف الساكنة (قوله فى الاسماء) متعلق باصل لانه بمعنى متأصل أو بمحذوف أى وجوده أى وجود اعرابه على ان الضمير يحتمل رجوعه للاعراب المفهوم من قوله معرب ويدل لذلك قوله وانما كان الاصل فيه الاعراب لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع

الى تسمع فى قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فؤول (وهو) أى الاسم بعد التركيب (ضربان) أى نوعان أحدهما (معرب) وهو الاصل فى الاسماء أى الغالب ولهذا قدمه

الضمير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل والاصل في الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب بل مبنية فالاصل البناء لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت أصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعي (قوله ويسمى متمكنا) أى في الاسمية أو فيها وفي الاعراب (قوله أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن بانه اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ ورد بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء قياسي جار على القاعدة (قوله تتعاقب معان) أى تركيبية (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع (قوله فينبغي الكلام عليه أولا) اشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه ولم يتكلم على الاعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه ولا ينفعه الجواب بانه قدم حد المعرب نظرا الى أنه محل للاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي لعل مراده بقوله اذ معرفة المشتق الخ في الجملة والا فالمعرب الاصطلاحي لا تتوقف معرفته على الاعراب عند التأمل الصادق ولو سلم فالجهة منفكة فتأمل (قوله البيان) قال في شرح الحدود والمناسب من معانيه الابانة اذا المقصد به ابانة المعاني المختلفة انتهى وقال في الفواكه ان التغيير انسب بالمعنى الاصطلاحي هذا وقد انهى بعضهم معاني الاعراب اللغوية الى عشرة منها التحبب ومناسبته ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع والتكلم بالعربية لان التكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واعربت معدة البعير الخ) في كلام ابن فلاح وغيره وقيل انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت وأعربتها أى أفسدتها والهمزة للسلب كأشكيت الرجل اذا ازلت شكايته وعليه حمل قوله تعالى ان الساعة آتية اكاد أخفيها أى أزيل خفاءها حتى تظهر والمعنى ان الاعراب أزال عن الكلام التباس معانيه وقيل انه منقول من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت وأعربتها اذا أفسدتها والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه فظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق لكلام الشارح نعم ان وجد في اللغة عرب وأعرب من باب فعل وافعل اتجه ماهنا (قوله أثر) أى حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا تعريف المصنف وهو معنى قول التسهيل ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف لكن ابن مالك فصل الأثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهرا أو مقدرا مع الايجاز فلله دره (قوله ظاهر) أى موجود لان السكون والحذف غير

ملفوظ

ويسمى متمكنا وكذا أمكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل والمعرب اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب فينبغي الكلام عليه أولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها وأعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجارية عروبة أى حسناء واصطلاحا على القول بأنه لفظي أثر ظاهر

ملفوظ بهما وان تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود كان أولى لان المتبادر من الظاهر
معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر (قوله مقدر) أى معدوم مفروض الوجود
(قوله يجلبه العامل) أى يطلبه و يقتضيه لا يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب
الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا واحترز به عن حركة النقل
والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يكون اعرابا لان العامل لم يجلبها (قوله
فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فان المعرب الحروف الاثر فيه نفس الآخر لان
النون فى المثنى والجمع بمنزلة التنوين فكما ان التنوين امر وضع لم يخرج ما قبله عن
أن يكون آخر الحروف فكذا النون وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة
كأنه واقع بعد الكل وشملت الكلمة المعرب من الاسماء والافعال ولم يقل فى آخر
المعرب فرارا من الدور وان أجيب عنه والغرض من هذا القيد بيان محل الاعراب
من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة حتى
يحترز عنها قال المصنف فى شرح الشذور وحركة ما قبل الآخر فى نحو امرء اما
اعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين
فلا تدخل وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها
وانما يريدون انها مثلها كما قال أبو البقاء أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما
جعل الاعراب فى الآخر لان المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن
الذات والدال على المتأخر متأخر (قوله أو ما نزل منزلته) أى كدال يد لأن ما بعدها
ترك نسيا منسيا وكالف اثنى عشر لان عشر حال محل النون وهى بمنزلة التنوين (قوله
وعليه المصنف فى الاوضح الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز
المعانى والتمييز انما يكون بالاثر ولو مقدرا وهو فى حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم
حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يكفى فى التغاير
كونهما من قبيل اضافة العام الى الخاص وأيضا قد اتفقوا على ان أنواع الاعراب
رفع ونصب وجر ونوع الجنس يستلزم حقيقته أى توجد حقيقة الجنس فى النوع
فوجب كونه لفظيا ويحتاج من يقول انه معنوى الى أن المراد نوع ما يدل على
الاعراب فعبر عن المعنوى باللفظى مجازا (قوله وعلى القول بانه معنوى) نسب
لظاهر كلام سيبويه وقواه الرضى بان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا
ولا يطلق البناء على الحركات انتهى وانظر تفسير الضد بالعدم فانه لا يخلو عن تأمل
ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البناء على الحركات (قوله تغيير) أى تغيرا اطلاقا للمصدر
وارادة الحاصل به أو هو مصدر مبنى للمفعول أى كون الآخر مغيرا لكن قال أبو
حيان فى تفسير قوله تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول

أو مقدر يجلبه العامل فى
آخر الكلمة أو ما نزل منزلته
وعليه المصنف فى الاوضح
والشذور وعلى القول بأنه
معنوى تغيير

مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منعه (قوله أواخر الكلم) أي ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصبا أو حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو صارا الشيئين بعدما كانا الشئ واحدا اذا كان اعرابه بالحروف أو صفة بان تتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة كما في زيد نصبا وجرا أو حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه اذا كان اعرابه بالحركة والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب الاصل فيدخل تغيير آخر الجزء الأول من المركب الاضافي على أن آخر الجزء الاول منزل منزلة الآخر وصار الحد جامعا وخرج به التغيير في غير الآخر كالتصغير أو نحوه وان أمكن خروجه بما بعده لانه لم يكن لعامل لكن قيد اختلاف العوامل لم يأت الا بعد واضافة أواخر لكلم جنسية كلام الكلم بطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الاعراب الا بتغير ثلاثة أواخر التي هي أقل الجمع لثلاث كلم التي هي أقل الجنس الجمعي (قوله لاختلاف العوامل) أي تغيرها ودخول أحدها بعد الآخر والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود فدخل اعراب المعرب ابتداء وعبر بالاختلاف لما كان تغيير وأل في العوامل للجنس فبطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بنقل واتباع وتغيير نحو غلامي بالياء فليس باعراب بل الاعراب التغير التقديري وصار الحد مطردا منعكسا (قوله الداخلة عليها) أي الحاصلة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر والمعنوي أو المسلطة عليها كما يدل عليه كلام الشارح في تعريف المعرب فيدخل ما ذكر ويخرج العامل الداخل غير المسلط كالمؤكد في نحو اتاك اتاك اللاحقون فسقط ما قيل ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يكون التغير بسبب العوامل الا وهي داخلة على انه ولو لم يفسر بالتسلط يمكن أن يكون احترازا عن حركة الحكاية فانها بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم (قوله لفظا أو تقديرا) حالان من تغيير على انهما مصدران بمعنى اسم المفعول أي ملفوظا اثره لان نفس التغيير ليس ملفوظا أو مقدرا وذلك نحو عصا فانه استحق الاعراب ولم يظهر لمانع فقدر انه متغير بخلاف المبني الواقع في محل المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان في محله معرب لتغير آخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي واعلم ان عدم استحقاق الاعراب اما لان اللفظ لا يقبله أصلا كما في المبني أو لان العامل لا يقتضيه كما في نحو مررت بزيد كذا قيل وفيه نظر لانه لا يتناول المجرور بحرف زائد مع ان اعرابه محلي وفي هذا الاعراب مجيء الحال من الخبر ووقوعها مصدرا منكرا وهو مع كثرته لا ينقاس ويجوز نصبهما على المصدر بقوعهما بمعنى المفعول أيضا أي تغييرا ملفوظا أو مقدرا على ما سلف وعلى التمييز [illegible] المضاف اليه والاصل تغيير

أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وعليه كثير من المتأخرين

لفظ أو آخر الكلام أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فالاضافة
لأدنى ملابسة لان الآخر محل التغيير فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان
المحذوفة مع اسمها أي سواء كان ما ذكر لفظا الخ ويجوز ان يكون قوله لفظا
أو تقديرا تفصيلا لتغييرا لا وآخرا واختلاف العوامل على انه من باب تنازع
المصدرين مبني على ان التنازع يجري في العاملين الجامدين وصرح في
الاوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال في شرح الحدود انه قضية وذكر
انه تعريف بالمفهوم وان تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف (قوله أي الذي
أو شيء) اشارة الى ان ما يحتمل أن تكون موصولة وان تكون موصوفة وهو أولى
لفظا لانها خبر صورة لقوله وهو شأنه التنكير لكن التعريف حقيقة للمفهوم
بالمفهوم قيل ولئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد
فلا تكون كلمة ما جنسا فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال بقي ان ما على كل تقدير
واقعة على الاسم لانه قسم الاسم الى المعرب والمبني ثم عرف كلا منهما فدل على أن
التعريف للقسم وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه وتجويز اعميته
مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبني أعم لشموله الفعل فليس القسم الا الاسم
المعرب فدل على انه اخذ الاسم في التعريف ولا يستلزم تعريف الشيء بنفسه
لان المحتاج الى التعريف انما هو المعرب اذ الاسم قد علم وما كان كذلك يشار
في تعريفه الى المعلوم مجملا ويفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم
الانف الافطس انف ذو تقعير فكأنه قال الاسم المعرب كلمة تقبل أل والتنوين
والاسناد بتغير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله ما تغير آخره) أي
يستحق ما هو آخره التغير على ما ذهب اليه ابن الحاجب أو ما يصلح لاستحقاق
التغير بعد التركيب كما هو مذهب الزمخشري ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك
ان الاسماء قبل التركيب مبنية واعلم أن المراد بالافعال في التعاريف مجرد ثبوت
الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان وعلى كل فهي مجاز مشهور فلا ضرر في
وقوعها في الحد وحينئذ لا يتناول التعريف الاسماء حال عدم تركيبها اذا سبق
تركيبها فيما مضى ان عبر بتغير ماضيا أو اريد تركيبها بعد ان عبر بيتغير ان كان
مضارعا ولو دلت تلك الافعال على الزمان تناول التعريف ذلك لانها تغيرت فيما مضى
وتتغير فيما يأتي (قوله هيئة آخره) أي حالة شبيهة بالهيئة والصفة لا هيئة وصفة
حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له وتقدير الهيئة
لانه لا تغير له في ذاته لا يقال هذا واضح في الاعراب بالحركات والسكون أما الحروف
فهو تغيير واقع في ذات الآخر لا في حاله لانا نقول لما وقع الحرف نائبا عن الحركة صح

وهو ظاهر تعريفه للمعرب
قوله (وهو ما) أي الذي
أو شيء (يتغير) هيئة آخره

ادراج الحروف فى هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فالمقتاهر نرا
الاسم على نائبه اعطاء للنائب حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لانها المقصودة
والفروع محمولة عليها أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا
فى مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر ذكر الاعراب بالحروف بعد
ذلك لانه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى
فى الفواكه على التعبير فى المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا وفى تقدير هيئة تغيير
لاعراب المثنى لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قيل المبنى
يتغير آخره تقديرا لاختلاف العوامل أجيب بالمنع لان الاعراب التقديرى أن
يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير المانع من الظهور كالتعذر والاستثقال
والمبنى لا يقدر على آخره لان المانع فى جملته وهو مشابهته للمبنى وقد يكون فى آخره
كما فى جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى فى محل الرفع مثلا أى فى موضع لو كان فيه
اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققه الرضى وتلقوه بالقبول ومن هنا يشكل
دعوى ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر المجرور به والظرف
اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لان
اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المختلفة لبيان ان المراد
الاختلاف فى العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيدا مضروب وانى ضربت
زيدا وانى ضارب زيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير
آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان أل للجنس وهذا النقض أورده
الجامى فى قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك
ومن ظن الاتحاد وقع فى الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لانه
يخرج العوامل المعنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جاء زيد
وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب فى الاعراب
وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهى خبر
فى محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور فى موضع الخبر ويجوز أن يجعل
كزيد مفعول فعل محذوف أى اعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشيا
عن اطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق
الفصل على المختص ببعضها لان الجنس الحقيقى ما تحته ماهيات متحققة فى الخارج
لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من
الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة
على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه فى

(بسبب
لفظا أو تقديرا
العوامل) المختلفة المقتضية
رفعا أو نصبا أو جرا (الداخلة
عليه) لفظا أو تقديرا (وذلك
كزيد) وموسى فقوله ما يتغير
كالجنس للمعرب فدخل فيه

التغيير الكائن فى الاوائل والاواسط وخرج بقوله آخره تغيير الاوائل

الاولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين فالماهية المركبة من الكيفية والخاصة ين موجودة فى الخارج بوجود جزئياتها فيه والمشترك الاعم من اجزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان (قوله التغيير الكائن الخ) أى ذو التغيير أو التغيير بمعنى المتغير لان الداخل المتغير لا التغيير ولو حذف الكائن كان أظهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب حذفه الا أن يقال هو بمعنى كون خاص أو مبنى على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره تغيير الخ) فيه ما علمت ثم المراد خروج ذى تغيرهما اذا لم يكن معه تغيير الآخر بان لم يكن معربا أو ما لقال لكن من حيث تغيير الاوائل والاواسط أما من حيث تغيير الآخر فداخل لانه معرب وسبب خروج ما ذكر لهذا القيد لسبقه وان كان ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظا الخ) منه يعلم ان أو فى قوله أو تقديرا فى الموضعين للتقسيم لا للشك فلا ينافى التعريف (قوله لفظى الخ) لو قال ما يظهر اعرابه وما يقدر كان أخصر واولى لان الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الاعراب (قوله ما يظهر فيه الاعراب) أى نفسه على القول بانه لفظى أو اثره على القول بانه معنوى (قوله كالفتى الخ) أى الموقوف عليه والمحكى والمتبع (قوله ومنه نحو القاضى) فصله عنه لتقييده بقوله رفعا أو جرا وقس عليه ما بعده والاول مطلق (قوله وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم) والواو مقدرة استثقالا عند ابن الحاجب وتعذرا عند غيره وهو وجيه وأما المثنى المضاف الى ياء المتكلم فاعرابه ظاهر بالحروف فى الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلماى فهو مرفوع بالالف مضاف الى ياء المتكلم ورأيت مسلمى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المدغمة فى ياء المتكلم ومررت بمسلمى مجرور بالياء المدغمة كذلك (قوله رفعا فقط) أما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء المدغمة فى ياء المتكلم وانما قدرت الواو فى الرفع لان العامل يقتضى خصوصها وهو غير موجود وان وجد بدلها وهو الياء (قوله والمثنى رفعا) أما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة وانما لم تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الالف فى حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة (قوله ما تغير آخره بسبب غيرها) أى من حيث تغير آخره بسبب غيرها أما من حيث تغير آخره تقديرا بسببها فداخل قيل والاولى ان يقول ما تغير آخره لا بسببها ليشمل ما تغير آخره لا بسبب كحيث اذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالحركة اتباعا أو نقلا أو حكاية أو تخلصا من سكونين انتهى وفيه نظر اذ حيث لم يتغير آخرها اذ فيها لغات متعددة وهى من حيث كل لغة على حدة لم تتغير (قوله اشارة الى ان آخر المعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط فيدخل العامل المتأخر

والاواسط والمراد بالآخر ما كان آخرا حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد وقولنا لفظا أو تقديرا اشارة الى ان المعرب نوعان لفظى وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديرى وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامى ومنه نحو القاضى رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كمسلمى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا اذا أضيفت الى كلمة أولها ساكن نحو جاء أبو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد فى حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان آخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا أم تأخر كزيدا ضربت ولا فرق فى ذلك بين ان يكون العامل ملفوظا به كما هنا او مقدرا كما فى بكم درهم اشتريت اذ التقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا أو تقديرا

ادراج الحروف في هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فالحقيقة هذا الاسم على نائبه اعطاء للنائب حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لانها المقصودة والفروع محمولة عليها أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا في مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر ذكر الاعراب بالحروف بعد ذلك لانه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى في الفواكه على التعبير في المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا وفي تقدير هيئة تغيير لاعراب المثنى لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قيل المبنى يتغير آخره تقديرا لاختلاف العوامل أجيب بالمنع لان الاعراب التقديري أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لمانع من الظهور كالتعذر والاستثقال والمبنى لا يقدر على آخره لان المانع في جملته وهو مشابهته للمبنى وقد يكون في آخره كما في جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى في محل الرفع مثلا أي في موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققه الرضي وتلقوه بالقبول ومن هنا يشكل دعوى ان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر المجرور ربه والظرف اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أي جنسها لان اللام للجنس قد ابطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المختلفة لبيان ان المراد الاختلاف في العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان أل للجنس وهذا النقض أورده الجامي في قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لانه يخرج العوامل المعنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعني من نحو قولك جاء زيد وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهي خبر في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل كزيد مفعولا لفعل محذوف أي اعني كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشيا عن اطلاق الجنس على المشترك [illegible] الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق الفصل على المختص ببعضها لان [illegible] الحقيقي ما تحته ماهيات متحققة في الخارج لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضروري والكيفية قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه في

(بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا أو جرا (الداخلة عليه) لفظا أو تقديرا وذلك (كزيد) وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه

ولا يجتمع عاملان الخ) أى لا يجوز اجتماعهما عليه لان العوامل النحوية وان كانت علامات الا انهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال ان المبتدأ والابتداء عاملان فى الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع فى نحو ان لم تفعلوا الان لم عملت فى تفعلوا لفظا وان فى لم تفعلوا محلا وقولهم لا محل للحرف من الاعراب محمول على حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره اما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زائدا ولا شبيها به لانه مطلوب لما يعمل فيه ألا ترى ان معنى لم فيما ذكر مطلوب لان اذ المعلق نفى الفعل لا الفعل ومعنى الباء فى نحو مررت بزيد مطلوب لمر لانه لا يتعدى الا به بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع أيضا فى نحو زيد عندك واركان عندك منتصبا بالاستقرار فى محل رفع على الخبرية لان المنصوب لفظا بالاستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير فتدبر والمراد انهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو ماجاءنا من بشير فانه توالى على بشير عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بان المعمول لجاء مجموع من بشير ولمن بشير وحده لان الحرف هنا زائد فلا محل له لكونه مع مجروره فى محل اعراب كما أشرنا اليه آنفا وأما زيد وعمرو قائمان ففى قوة معمولين ويستثنى ما اذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان لان تماثلهما انزلهما منزلة العامل الواحد (قوله ولا يمتنع ان يكون له معمولات) عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافى ان الفعل المتعدى يجب عمله فى مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جاز الحذف لبعضها على ما يعلم من محله وقد تنتهى المعمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله فان كانا من نوع واحد) أى بان كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع الا فيهما لان الفعل لا يعمل فى مثله والحرف لا يعمل فى مثله وأما اختلاف النوع فله ثلاث صور لان الحرف يعمل فى الفعل والاسم والفعل يعمل فى الاسم ولا يعمل الفعل فى حرف ولا الاسم فى حرف وبه يعلم ان الصور العقلية تسعة (قوله فلمشابهة العامل الخ) أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالاول كعمل اسم الفاعل والثانى كعمل المضاف فى المضاف اليه قال شيخنا العلامة الغنيمى وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدا عند من جوزه والتمييز من المفرد نحو عشرين درهما (قوله والصحيح فى الاعراب انه زائد الخ) جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها ورداه أبو حيان والظاهر ان محل الخلاف فى الاعراب بالحركات أما بالحروف فليس زائدا ان محله أيضا على القول بان الاعراب لفظى (قوله ومقارن للوضع) أى والصحيح ذلك قال الزجاجى فى أسرار النحو ان الكلام

ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل مخالفة مع المعمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح فى الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها ومقارن للوضع (و) ما كان الثانى (مبنى وهو) (بخلافه) أى المعرب

ـما بق الاعراب فى المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فاعربته أو نطقت به معربا فى أول تبلبل ألسنتها ولا يقدح ذلك فى سبق رتبة الكلام كتقديم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف للنحاة وفى اللباب لابى البقاء أن النحويين على الثانى لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لابد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى ان يضع الكلام معربا

(تتمة) الصحيح فى الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف الاخير وهو مذهب سيبويه وقيل قبله وقيل بعده قال الفارسى وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال ويشهد لمن قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على أن الواو فى نحو يعد انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لانه يدل على ان الواو فى يوعد بين الياء التى هى ادنى الهما من فتحتها وكسرة العين التى هى ادنى اليها من العين بعدها ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو فى يوعد بين فتحة وعين ولمن قال انها بعده ان الحركة ثبت أنها بعض الحرف وكان الحرف لا يجامع حرفا آخر فكذا بعضه لا ينشأ مع حرف آخر لان حكم البعض فى هذا حكم الكل ولا يجوز أن ينشوز أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف و بقيته بعده فى غير ذلك الحرف لا فى زمان واحد ولا فى زمانين و بانه لما لم يدغم الحرف المتحرك فيما بعده فى نحو طلل دل على أن بينهما حاجزا وليس الا الحركة والمسئلة مبسوطة فى الاشباه والنظائر (قوله ما كان بخلافه) لو قدر لفظ كائن كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغى تقليل المحذوف ما أمكن اظهر لسلامته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول و بعض صلته لان من تمام الصلة لفظ بخلافه هذا والظاهر ان الباء فى قول المصنف بخلافه زائدة فى الخبر ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر فلا تتعلق بشئ ومجرورها لفظا هو الخبر واعرابه مقدرا ومحلى على ما فيه (قوله أى مالم يتغير آخره) أى على الوجه المتقدم فى تعريف المعرب فدخل ما لا يتغير أصلا ومنه الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه كحيث لكن يدخل فيه ما حرك بحركة اتباع أو نحوها ولا يندفع بانه قد تغير قبل بسبب العوامل الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لانه قد يحرك فى أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل فى التعريف لا يدل على زمان على ان هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب وأما فى غيره نحو من ابنك ومن اوفى ومن اكرم فلا فتأمل (قوله لان الاعراب ضد البناء الخ) أى فيفيد التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج فى ذلك الى معونة فلا ينافى الاولوية ان المراد ما تبين بمخالفته مخالفة بها يتنافيان ولا يجتمعان كما فهم من قوله وهو ظاهر لان تنافى الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل فى التقسيم ومن قوله

الآتى

أى مالم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو ضده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شئ على شئ على صفة

الآتي في لزوم الكسر في لزوم الفتح الخ لانه ظاهر في أن المبني يلزم طريقة واحدة
قيل والاولى ان يقول وهو نقيضه لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان
قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال
صرح بعضهم في غلامي والمتبع والمحكي انه لا معرب ولا مبني فمراعاة هذا القائل
لا بأس بها وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لا لغة
لان نقيض كل شيء رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب
فلا يصح التعبير بالنقيضين الا على وجه المسامحة باعتبار ان أحدهما ساو
للنقيض لان لا معرب مثلا هو المبني فتدبر بقي هنا شيء وهو ان التضاد انما يكون بين
الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به ولا خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض
فهما باعتبار تضاد وصفيهما واليه يشير قول الشرح لان الاعراب ضد البناء
ولم يقل لان المعرب ضد المبني فتفطن (قوله يراد بها الثبوت) احترز به عن الوضع
لا على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بناء لغة (قوله لا لبيان مقتضى
العامل) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) من فيه لبيان الجنس أتى
به لرفع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما بمعنى أي من
الامر المشابه للاعراب في كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفا وكونه في آخر الكلمة
لا في أولها ولا في حشوها وخرج نحو فتحة لام فلس وضمة لام افلس (قوله وليس
حكاية الخ) أي وليس هو أي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا
فان الحركة المذكورة ليست اعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ما هي
فيه معرب تقديرا وتلك الحركات مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتعذر ان كان
اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا نحو ولم يكن الذين كفروا ومبني ان كان اسما
مشبها للحرف أو فعلا غير مضارع أو حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهي
حركة بناء نحو كيف وذهب ومنذ وأمس والا قدر ما يستحقه فنحو عض مبني على سكون
مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقد من قد افلح مبنية على سكون مقدر منع من
ظهوره حركة النقل وقل من قل ادعوا مبني على سكون مقدر منع منه حركة التخلص
من الساكنين وبهذا يجمع بين ما هنا وما سيأتي في أسباب البناء على الحركات وهذا
هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكي بمن خبر في الرفع ومفعول فعل
مقدر في النصب وبدل في الجر وقيل انه مبني لان الاختلاف ليس بعامل في المعرب
في الكلام الذي هو فيه وقيل المحكي بمن واسطة لا معرب ولا مبني (قوله أو اتباعا)
كقراءة زيد بن علي الحمد لله بكسر الدال اتباعا لحركة اللام وقيل ان المتبع واسطة
وقيل انه مبني والصحيح انه اما معرب تقديرا ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه

يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وحركة أو حرف أو سكون أو حذف وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا

للمعرف أو نعت لا مضارعا كامر واما مبني ان كان غيرهما واتباع الشيء للشيء هو
الاتيان به تبعا ومناسبا له وتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم
في ميت بفتح السين ميت بكسرها اتباعا للياء ثم كسرة الاتباع اما لكسرة
متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو فلامه الثلث بكسر الهمزة واما الياء متأخرة كما في
غلامي وميت أو لياء متقدمة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين
ثم الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع كما تقدم واما للاتباع نحو كسرة عين عصي فانها
لاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم انسلم الباء غير محرر بدليل السلامة
في حيض ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو غلامي اتباع للياء ولا شك أن
تفسير الاتباع بما ذكر يشملهما ولا نص ينافيه لكن الجمهور يقولون كسرة ميم نحو
غلامي لمناسبة الياء وعليه فيزاد عددها في تلك الحركات (قوله أو تخلصا من سكونين)
نحو ومن يشأ الله يضلله ولا يشكل عدهم من أسباب البناء على الكسر حركة
التخلص من الساكنين لان ذاك للفرار من التقاء الساكنين والمحترز عنه ما يكون
للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن ذاك فيما كان مبنيا وهذا فيما هو معرب
فتدبر وكذا يقال في الاتباع لانهم عدوا حركته بناء هذا غاية ما حاوله بعض الفضلاء
وأسلفنا من التحقيق ما يغني عن ذلك فتأمل فان الاول خلاف الظاهر والثاني
منقوض بالاتباع في المبني مع كون الحركة ليست بناء نحو فروعض وشد وكذا
التخلص نحو قل ادعوا بقي هنا شيء وهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا
والسكون في ضربت على المختار من أن الماضي فيهما مبني على فتح مقدر وان
الضم للمناسبة والسكون لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وليسا للبناء فكان ينبغي أن يزاد في التعريف لاخراجهما ولا للمناسبة ولا
لكراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا أن يقال هو تعريف
بالاعم على القول بجوازه فتدبر (قوله لزوم آخر الخ) اللزوم جنس وخرج
باضافته للآخر لزوم ما عداه حركة واحدة فليس بناء كما انه ليس اعرابا وخرج
بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الآخر وبقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة
للزومه عاملا واحدا كالظروف الغير المتصرفة وما لزم النصب على المصدرية
وقوله ولا اعتلال لا حاجة اليه لان المعرب المعتل مختلف الآخر تقديرا الا أن
يقال لم يختلف من حيث اللفظ والاحتراز عنه من هذه الحيثية وأورد عليه
ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث وقد يقال المراد باللزوم المذكور عدم
تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل أو ان تلك الحركات لغات وكل
لغة فمبناها على الاقتصار على لغة فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية (قوله وانما يبني

أو تخلصا من سكونين
وعلى القول بأنه معنوي
لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل ولا اعتلال
وعليه المصنف في شرح
الشذور وظاهر عبارة المتن
تقتضيه وانما يبني

الاسم

الاسم إذا أشبه الحرف شبها قويا الخ) اقتضى كلامه أمرين الاول حصر سبب البناء في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافا لابي حيان بل صرح به غير واحد كابن جني والزجاجي وابن العطار لكن أورد انه ذكر في باب الاضافة من أسباب البناء الاضافة لمبني وأجيب بانه حذف هنا قيد الغلبة أي لشبه من الحروف غالبا بدليل كلامه في باب الاضافة أو ان الكلام هنا في المبني لزوما ولا سبب له الا شبه الحرف بخلاف المبني جوازا فقد يكون سببه نحو الاضافة لمبني وحينئذ فالاسم معرب ومبني وجوبا بالشبه من الحروف ومبني جوازا لغير شبه من الحروف بدليل باب الاضافة وظهر حسن تعبير الالفية بمثله الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد من ثلاث الانواع ويرد عليه أن أسماء الاصوات انما بنيت لكونها أشبهت الحروف المهملة من حيث انها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا آخر وهو الشبه الاهمالي واجيب بانه يمكن ادخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زائد عليه وزاد بعضهم أيضا الشبه الجمودي وهو أيضا يرجع لما ذكر وزاد بعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن الحاجب الاولين والمصنف الثلاثة في المغني لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه في الوضعي بناء على انه لا يشترط في الثاني كونه حرف لين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا للبناء بل مجوزا كما هو صريح كلام المغني في الباب الثامن والكلام في أسباب البناء الواجب بقي هنا شئ وهو ان هذا الكلام يقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لم يتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبهه وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات كالاسم وانما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود ويجاب بعدم لزوم ذلك ويكفي في تحقق علة البناء تقدمه في التصور وان تأخر في الوجود الخارجي (قوله يدنيه منه) أي يقرب الشبه الاسم من الحرف والجملة صفة كاشفة لقويا (قوله في الوضع) ضابطه أن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين اما مطلقا أو بشرط كون الثاني حرف لين كما قاله الشاطبي ودل كلامه هنا على ان أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافي ما في الصرف ان الاصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة لان الاصل مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي أي الكثرة الخارجية فالاول هو المراد في الصرف والثاني هو المراد هنا وانما اعرب نحو أب وأخ ويد ودم لانها على ثلاثة أحرف وضعا وأعلت بحذف حرف العلة اختصارا

الاسم اذا اشبه الحرف شبها قوى يدنيه منه في الوضع

والظاهر أنه حذف اعتباطى اذ قياس أبو وأخ القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ماقبله كما فى عصى وقياس يدوم الاثبات لسكون ماقبل حرف العلة كما فى ظبى ودلو وعصا هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر ابن مالك والمختار عند الرضى ولامها المحذوفة الالف المنقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ماقبلها ان أضيفت ويرد أن ذلك انما يكون فيما حذفت لامه نسيا ولو كان حذف اللام نسيا لم يقدر الاعراب فيها ان أفردت وجعله نسيا فى حال دون أخرى تحكم وقيل انما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا لان أغلب احوالها الاضافة التى هى من خواص الاسماء فابعدت شبه الحرف ثم ان الشبه الوضعى ذكره ابن مالك وقال أبو حيان لم أقف عليه لغيره واعترضه المصنف بقول سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب ويرد الاول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبه الوضعى معتبر فى لسان العرب كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهة ما النافية والثانى أن كلامهم صريح فى الفرق بين باب التسمية وغيرها فانهم اعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفا نحو يا نحو عن فكان وضع التسمية لما كان طارئا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالاعراب بالتسمية (قوله أو المعنى) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كالاستفهام أولا كالاشارة تضمنا لازما بأن يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بفى ويدخل المنادى لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى مخاطبا غير حاصل بدونه واسم لا فان المقصود من التضمن وهو التنصيص على نفى الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا أن المقصود فى اسم لا يحصل بأن يصرح بمن الاستغراقية كما فى قوله * ألا لا من سبيل الى هند * الا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى أنه خلف حرفا فى معناه أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى أنه حل محله ولحرف كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من فان قيل الالفاظ التى تشبه الحرف فى المعنى حروف لا اسماء قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعانى كان الشرطية لكنها وضعت لغيرها أولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع (قوله أو الاستعمال) ضابطه كما فى الاوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وكأن يفتقر افتقارا متأصلا الى جملة فدخل فيه الافتقارى والاهمالى البناء على

أو المعنى أو الاستعمال

أن الحروف أعم من المستعملة أو المهملة وقوله الى جملة أى افتقار الازما الى جملة أى أو عوض منها كالتنوين فى اذ أو قائم مقامها كالوصف فى أل الموصولة ويرد عليه ذوا الطائية والذين عند من اعربهما ويجاب بأن الكلام فى الاسباب الموجبة للبناء فى المشهور وفى لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطلب من الاوضح وشرحه (قوله فلو عارض الخ) تفريع على قوله شبها وبيان لان المراد به مالم يعارض وذلك كالتثنية فى اللذان واللتان وهاذان وهاتان ولزوم الاضافة لمفرد فى أى الشرطية والاستفهامية فان قيل كيف صح جعل الاضافة دافعة للبناء مع مجيء عندزيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة فالجواب أن ملازمتها للاضافة دافعة لتحتم بنائها ولذا اجاز اعرابها وهى لغة قيسية قيل وأحسن منه أن يقال المعارض لزوم الاضافة ولو سلم لزومها فلم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه انتهى ومنع لزوم اضافتها الذى أشار اليه بقوله ولو سلم لزومها غير ظاهر لانها لا تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض مامر من القول بمعارضته ومع وجرى على ذلك القول فى الهمع وعلى قوله أن ماهو بصورة الحرف أقوى ما اسلفنا من أن الشبه الصورى اذا لم يكن من الوضعى مجوز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ولا حاجة فيه اذا تخاف الى دعوى أنه عورض لان تخلفه جائز فتدبر (قوله لانه الاصل فى الاسم) أى دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدم وعكس بعضهم وقال الكوفيون أصل فيهما وقوله فى الاسم متعلق بالاصل لانه بمعنى متأصل أو بمحذوف والتقدير لان وجوده الاصل فى الاسم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير واتصل (قوله وانما لم يعرب الحرف الخ) اشارة الى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر وحاصل الجواب أن مطلق المشابهة لا توجب اعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر بل لابد من المشابهة فى علة الحكم لكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الامور التى أشبهه الاسم فيها بل عدم تعاقب المعانى التركيبية عليه فكل منهما لم يشبه الآخر فى علة حكمه والحق فى الجواب ان الحرف لما كان قارا لم يتزلزل عن وضعه لم يؤثر فى المشابهة لكنه لا يدفع قول السائل لابد من المشابهة فى علة الحكم فتدبر (قوله اذ لا تعتوره المعانى) أى الطارئة بالتركيب فلا نقض بالمشترك من الحروف كمن والاعتوار التداول يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا تداولوه أى أخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أى هذا تنبيه فهو معرب لا مبنى كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرأ ساكنا وهو ممنوع لان

فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الاعراب استصحب لانه الاصل فى الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بنى الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى لاعرابه اذ لا تعتوره المعانى حتى يعرب لبيان ما أريد منها * (تنبيه) * اختلف فى الاسماء قبل التركيب

مقتضى البناء ليس الا عدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه هنا بالمعنى اللغوى وهو الايقاظ لا بالمعنى الاصطلاحى وهو عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بأدنى تأمل كما لا يخفى فالمشار اليه بهذا اما الالفاظ أو المعانى ومن ظن أنه بالمعنى الاصطلاحى قال المناسب هنا الالفاظ لكونها العنوان بخلاف المعانى لان عنوان الشئ ما يدل عليه وفى كون معانى الالفاظ بحيث تدل عليها الالفاظ السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت منها بأ فى تأمل نظر اه (قوله فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالى الخ) تقدم أن الشبه الاهمالى داخل عند المصنف فى الاستعمالى وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب لكن علله بعدم التركيب (قوله وقيل معربة حكما) بناء على أن عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لانها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها ومنه يعلم أن الكلام فى أسماء لم تشبه الحرف شبها قويا أما ما اتفق على اقتضائه البناء أما هى كالمضمرات واسماء الاشارة فبنية اتفاقا فاقتضيه له ولا تغتر بالاطلاق فى الاسماء وأما الافعال قبل التركيب فهل يجرى فيها هذا الخلاف محل تأمل وهذا القول اختيار الزمخشرى وقد صرح فى الكشاف بأن اسماء السور التى هى من جملة تلك الاسماء معربة وسكونها للوقف لا للبناء وبسط الكلام فى ذلك فعلم أنه يرجع حاصل الخلاف الى أن السكون فى نحو باتاثاه هو سكون وقف أو سكون بناء وانظر هل هناك ثمرة نطيقة يتوقف عليها الخلاف لوهو مجرد تحرير فى الاصطلاح (قوله لعدم مقتضى الخ) أى والسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف وليس فى الاسماء ما يكون كذلك ولو قال لعدم موجب كل منهما كان اخصر وهذا اختيار أبى حيان (قوله وهذا هو المثبت للواسطة) أى التى الكلام فيها وهى الاسماء قبل التركيب أو ان المقصور هو المثبت للواسطة على القول بالوقف لان القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بما ذكر اذ منه من يقول ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب ويسماه خصيا ومن قال المحرك حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنى نعم لو قال وهذا من المثبت للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة اقسام) أى صادق عليها ولو حذف على كان أخصر وأظهر وليس المقصود الحصر لان العدد لا مفهوم له فلا يرد بناء الامر والمنادى واسم لا على ما يذكر فى أبوابها على أن هذه فرعية والحصر يعرض قصده للاصول (قوله جريا على العادة) العادة تكرر الامر دائما أو غالبا على نهج واحد وعلل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة لكونها وجودية و يتوقف

فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالى فانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم المقتضى للاعراب وسبب البناء وهذا هو المثبت للواسطة واعلم أن المبنى على أربعة اقسام مبنى على الكسر ومبنى على الضم ومبنى على الفتح ومبنى على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة فى تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته فى البناء وخص الكسر بالتقديم

فهم السكون علم انه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه على فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل في تحريك البناء) عبارة بعضهم لانه أبعد الحركات من الاعراب وأقربها الى أصل البناء لانه لا يوهم اعرابا اذ لا يكون اعرابا الا مع التنوين أو ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أي والمبني كهؤلاء أو وذلك كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعني وقوله في لزوم الكسر أي بلا تنوين في الاشهر فلا ينافي أنه جاء فيه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضا والظرف متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه (قوله والهاء فيه للتنبيه) ها المذكور ليس بعد ألفه همزة كما ضبطه الدماميني في باب أسماء الاشارة وهو علم على الكلمة فنكر ودخلت عليه أل كما تدخل الاضافة في قولهم ها التنبيه (قوله لتضمنها معنى الاشارة) علة لبناء اسماء الاشارة وأما علة اعراب ذين وتين فشبههما بمثنيات الاسماء وانما قال على قول لان ابن الحاجب قال ببنائهما وان ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع وذين وتين للنصب والجر والاضافة في معنى الاشارة للبيان (قوله وان لم يوضع له حرف) نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب أنها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية وانظر وجه تقييده بذهنا فانه يشار بها الى معهود خارجا غير أن هذه الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع اسماء الاشارة ولا يضر ذلك في المنازعة لانه لا فرق بين الذهنية والخارجية وما ذكره من ان اسماء الاشارة بنيت لتضمنها معنى الاشارة هو ما قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان وقال الذي ذكره الناس انها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه قال ويمكن أن يتمحل لما ذهب اليه ابن مالك أن الاشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا والى هذا أشار الشارح هنا ولا يخفى أنه لا يظهر في أسماء الاشارة ضابط الافتقار عند المصنف لانه اشترط فيه الافتقار المتأصل الى جملة (قوله وانما كان) أي تضمن الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر من الدلالة على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بأن تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة فيجامع ان كالمعنى غير مستقل ملحوظا تبعا لان المقصود وجود جامع وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا حاجة الى ما قاله أبو حيان من التمحل لكلام ابن مالك ولا موقع

لانه الاصل في تحريك البناء
واليه اشار في المثال في قوله
(كهؤلاء في لزوم الكسر)
فهؤلاء مبني في الاحوال الثلاثة وهو من
اسماء الاشارة والهاء فيه
للتنبيه وكلها مبنية الا ذين
وتين على قول لتضمنها معنى
الاشارة فانه من معاني
الحروف وان لم يوضع له حرف
يؤدى به كما وضع للتمني والترجي
وانما كان موجبا للبناء لان
حق الاسم ان يدل على معنى
في نفسه فقط فاذا وجد مع
ذلك قد دل على معنى في غيره
كان مشبها للحرف

انزاع بعضهم فتدبر وبه تعلم ما في كلام الشارح أولا وثانيا (قوله في ذلك) أي ما ذكر من الدلالة على معنى في غيره (قوله من شأن الحروف) أي عادتها (قوله وبني على الكسر) أي وذلك يستلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من التقاء الساكنين علة لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الاصلية علة لكون الحركة خصوص الكسر فظهرت كلامه مطابق لقولهم ما بني من الاسماء على حركة يسأل عنه ثلاثة أسئلة (قوله مع حرف العطف) أي وحرف العطف يغني عن الاتيان بالكاف لانها مقدرة مع العاطف (قوله الاشارة الى أن المبني الخ) أي ولولا الكاف توهم رجوع قوله في لغة الحجازيين لهؤلاء فلم يفد الكلام أن المبني نوعان بقي أنه ما الحكمة في الاتيان بلفظه ذلك وهلا قال وكحذام ويكون مشاركا لهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المفعولية للفعل المحذوف ويكون من عطف المفردات وأما على ذكر ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لان كذلك خبر مقدم وحذام وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له (قوله مما هو على وزن فعال بفتح أوله) أي معدولا كما قيد بذلك في التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول اسما مفردا نحو جناح أو مصدرا نحو ذهاب أو صفة نحو جواد أو اسم جنس نحو سحاب فلو سميت بشيء منها انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق فممنوع من الصرف وبه يعلم ما في اطلاق الشارح أن فعال علما لمؤنث مبني عند الحجازيين فان ذلك انما هو في المعدول وما في اطلاق المحشي ان هذه الاربعة معربة منصرفة (قوله علما لمؤنث) افهم أنه لو سمي به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث لا غيره ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله (قوله مطلقا) أي سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى لا رفعا ونصبا وجرا (قوله قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر) أي فانه مبني باتفاق تميم وأهل الحجاز قال في التسهيل واتفقوا على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جار مجرى الاعلام أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدول عن مؤنث فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين انتهى وبه مع ما سلف تعلم أن فعال بفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام وان المعدول أكثر من أربعة ومثال الامر نزال والمصدر فجار وحمادِ والحال نحو بداد من قوله

وذكرت من لبن المحلق شربة * والخيل تعدو بالصعيد بداد

والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية وهمام للداهية والملازمة للنداء نحو يا فساق وقوله فهو كعناق أي فيمنع الصرف وقوله وقد يجعل كصباح أي فينصرف

في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شأن الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك وأتى بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله (وكذلك حذام وأمس في لغة الحجاز) للاشارة الى أن المبني على الكسر نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر الكلام عليه ومختلف فيه كحذام وأمس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما لمؤنث كوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وكساب اسم لفرس وسجاح بمهملة في آخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام

هذا ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ووجه العدل في المشبه به أن نحو نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما قال الجمهور ووجه علمية نزال للمؤنث انه علم لصيغة انزل وبناء ما ذكر لشبهه بما ذكر لا بما في ما سبق من حصر سبب البناء بشبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها وقيل علة بنائه تضمنه معنى هاء التأنيث واليه ذهب الربعي وقيل توالي العلل واليه ذهب المبرد وقال لانهم اذا منعوا الصرف لسببين فليبنوا لثلاثة ورد بأن أذربيجان فيه خمسة اسباب وهو معرب وقد يجاب بأنهم نبهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب بقي أن الشارح لم يذكر سبب بنائه على حركة ولا كون الحركة كسرة اذ قوله فيما سيأتي وبني على حركة الخ خاص بأمس بدليل ذكره في أثناء الكلام على بنائها واعرابها اعراب ما لا ينصرف وان كان ما قاله على ما فيه يمكن اجراؤه في فعال فتدبر (قوله وأكثر بني تميم الخ) وذلك حرصا على الامالة التي هي مذهبهم اذ لو أعربوه اعراب ما لا ينصرف كانت الراء مضمومة أو مفتوحة فلا تتأتى الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان الامالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ثم ان الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فان كان للبناء سبب عندهم فهو المقتضي له والا فلا يصح البناء فليتدبر (قوله قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الخ) أي لان العدل مقدر والتأنيث محقق وأجيب تبعا للمرادي وغيره بأن الغالب على الاعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبأن سيبويه لما وجدهم اعتبار العدل من غير نزاع اذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء لحصول سبب البناء اذ السببان وهما العلمية والتأنيث لا يوجبانه فقد وافق المبرد في هذه الحالة على اعتبار العدل اعتبر العدل فيما لم يختم بالراء للحمل على النظائر لا لتحصيل سبب منع الصرف وهذا محصل ما اجاب به الجامي كغيره وهو مبني على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالي العلل وفيه ما عرفت (قوله ومر دهر على وبار الخ) قال في شرح الشذور وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحي وعلى هذا القول فيكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا (قوله وأعرب الثاني) لان قوافي القصيدة مرفوعة فالثاني مرفوع على انه فاعل هلكت (قوله مطلقا) أي رفعا ونصبا وجرا بلا تنوين وبه كما في الهمع (قوله اذا أريد به معين) عبارة الاوضح اليوم الذي يليه يومك وعبارة البدر بن مالك اليوم الذي قبل يومك ثم قال ولذلك بما اذا

وأكثر بني تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره اعراب ما لا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكلف الى غيره وقد جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين في قوله

ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الاول على الكسر وأعرب الثاني وأما أمس فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا اذا أريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر

نكر فبقي ما اذا أريد به معين من الايام الماضية ولا يبعد أن يكون حكمه حينئذ حكم ما اذا أريد به اليوم الذي قبل يومك ويكون التقييد بذلك لانه الغالب في ارادة المعين وهو المناسب لقول الشرح تبعا للشذور عما اذا أريد به معين لكن فسره في شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى ان أمس يصغر ولكن سيبويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على انه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة وأجيب بأن المبرد ذكر انهما يصغران وكذا ابن برهان في الغرة (قوله وعلة بنائه تضمنه الخ) ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بني أمس لانه في معنى الفعل الماضي وأعرب غد لانه في معنى الفعل المستقبل وهو معرب واستدل في الاشباه والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين أحدهما انه معرفة في المعنى بدلا لته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه الالف واللام كقولهم أمس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا انما وقعت معرفته قبل نكرته (قوله وبني على الحركة الخ) قد جرى هنا على التعرض لجواب الاسئلة الثلاث فيما بني على حركة من الاسماء صريحا (قوله ليعلم أن له أصلا في الاعراب) هذا وقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة ولم يذكره هو فيما يأتي وفيه أن كل اسم له أصل في الاعراب فلو كان من أسباب البناء على الحركة لزم بناء جميع الاسماء على حركة فالاولى أن يعلل بأن له حالة اعراب أو بالفرار من التقاء الساكنين وهو المناسب لما علل به كون الحركة كسرة (قوله مطلقا) أي رفعا ونصبا وجرا ونقل في الهمع أن منهم من اعرابه منصرفا مطلقا (قوله والعدل عن الامس) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه اظهار ال بخلاف التضمين فلذا أعرب المعدول وبني المتضمن وبه يعلم سر اعراب سحر وبناء أمس عند الحجازيين وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها والتضمين استعمالها في المعنى الاصلي مزيدا عليه معنى آخر (قوله يخص ذلك) أي اعرابه اعراب ما لا ينصرف بحالة الرفع كقوله

اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتناس الذي تضمن أمس

(قوله فلا خلاف في اعرابه) فيه نظر لان من العرب من يستصحب البناء مع ال كقوله

واني وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تخريجه أن تكون ال زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي

المعرفه

ولم يصغر وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف وبني على الحركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وأما بنو تميم فمنهم من أعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل المجرد المراد به معين ظرفا

المعرفة وجرها على اضمار الباء فالكسرة اعراب لابناء (قوله فبني اجماعا) كذا
في الاوضح وقد تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم انه كسحر
ظرفا ونقل الزجاجي ان من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فتلخص أن فيه
خمس لغات حال غير الظرفية ولغتان حالها (قوله كأحد عشر وأخواته) أي
نظائره شبه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ثم أطلق اسم
المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية (قوله الى تسعة عشر) بادخال
الغاية وهو بيان لأخواته وفيه قصور لانه لا يتناول احدى عشرة وانه يصير
الاستثناء منقطعا وشمل كلامه ثماني عشرة ولا ينافيه انه يجوز في يائه كل من الفتح
والاسكان وحذفها مع بقاء كسر النون أو فتحها لان الفتح هو الاوجه (قوله في لزوم
الفتح) متعلق بمعنى الكاف من قوله كأحد عشر والمراد لزوم الفتح لآخر كل
من الجزأين في الاحوال الثلاثة في الافصح باعتبار القياس أو بشرط الافراد فلا
يرد أن العدد المركب اذا أضيف لمستحق العدد نحو خمسة عشرك وخمسة عشر زيد
يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر العجز بالاضافة
لان ذلك ليس بقياس عند سيبويه خلافا لابن مالك والاضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل
به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كان الاضافة من خواص الاسماء
والمبني قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفرق الاخفش
والفراء بين اللام والاضافة بان ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو الآن والذي
وأخواته وأما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدني وأخواتها ألا ترى الى اعراب أي
لزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه واعراب قبل وبعد وأخواتهما مع الاضافة
والبناء عند القطع عنها وبناء حيث واذا واذ ونحو قوله على حين عاتبت فعارض
(قوله فلافتقاره الى الثاني) أي فشابه الحرف وفيه ان الشبه الافتقاري لا يوجب
البناء الا اذا كان متأصلا لا يؤثر الى جملة والافتقار الى مفرد لا يؤثر كسبحان الله
ويجاب بأن ذلك في الشبه الذي هو من أسباب البناء الاصلي وما هنا بناء عارض
بالتركيب وهو يكفي في سببه الشبه في مطلق الافتقار وعلل الجامي بناءه بوقوع آخره
وسطا للكلمة الذي ليس محلا للاعراب وهو معنى ما في بعض النسخ من قوله فلتنزيله
منزلة صدر الاسم واستشكل بأن جعل هذا سببا للبناء يعارض باعراب المركب
الاضافي من الاعلام فان قيل انما أعرب هذا استصحابا لاعرابه السابق قيل فهلا
أعرب جزءا العددي الاول أيضا لذلك فان قيل العددي صار كلمة واحدة بالمزج
بخلاف الاضافي اذ لا مزج فيه قلنا ممنوع بل هو كلمة واحدة وان لم يكن فيه مزج
ولذلك لا يدل شيء من أجزائه على جزء معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء

فبني اجماعا كذا في الاوضح وأشار الى القسم الثاني بقوله (وكأحد عشر وأخواته) من ثلاثة عشر الى تسعة عشر في المذكر بتذكير العشرة وتأنيثها في المؤنث وعكسه ذلك فيما دونها (في لزوم الفتح) في الاحوال الثلاثة وكلاهما مبنية على الفتح صدرا وعجزا أما الاول فلافتقاره الى الثاني وقيل لتنزيله منزلة صدر الاسم وأما الثاني

١٢٨٩ هـ

العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب عند من حصره في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعاً لابن مالك بقي هنا أمر آخر وهو أن البناء انما يكون في الآخر كالاعراب ولا يخلص الجواب بأن المراد انه لم يعرب لما ذكر واذا انتفى الاعراب خلفه البناء اذ لا واسطة أو بأنه لما دل الاعراب على وصف في المعرب وجب بآخره بخلاف البناء كما لا يخفى ولا يبعد عندي أخذاً مما يأتي عن شرح اللباب أن يقال انه بني كالثاني لتضمنه معنى الحرف ويدعى تضمن المركب بتمامه لذلك (قوله فلتضمنه معنى الحرف) قال في شرح اللباب وفي عبارتهم أن الثاني متضمن للحرف تساهل لان المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا أحد جزأيه الا أن الحرف لما قدر في الثاني قالوا انه يتضمن الحرف (قوله لما مر) أي ليعلم ان له أصلا في الاعراب (قوله وانما لم يمزج الاسمان الخ) قال الرضي وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين وأخواته ومائة ألف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة انتهى وهو أنسب مما في الشرح (قوله موقع النون) بدليل انه لا يضاف كما يضاف أخواته فلا يقال اثنا عشرك لانه كاثنا نك قال البدر ابن مالك فان قيل كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما منع وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره قلت صح ذلك في اثني عشر لان ثبوت عشر بعد الالف منه متأخر عن ثبوت النون في اثنان لما علمت أن التركيب متأخر عن الافراد والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح في نحو خمسة عشر لان ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخرا عن ثبوت التنوين في خمسة بل متقدما عليه لان تركيب المزج من الاوضاع المتقدمة على الاعراب المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى ولغموض هذا الكلام أشكل على بعضهم فلم يهتد بضيائه للمرام وايضاحه ان الاوضاع ثلاثة أوضاع المفردات وهي الاوضاع الاول وأوضاع المركب المزجي وهي أوضاع ثوان عن أوضاع المفردات لان تركيب المزج حقيقته ان تعمد الى مفردين فتمزج منهما واحدا وأوضاع المركبات الاسنادية وهي متأخرة عنهما ضرورة أن مركب الاسناد ان تعمد الى المفردات والممزوجات فتؤلف منها كلاما اذا عرفت هذا فاعلم أن التنوين انما يقع بعد الاعراب والاعراب انما يقع بعد التركيب الاسنادي فالتنوين انما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فانها تقارن الوضع الافرادي واذ اعلمت هذين الامرين فاعلم أن العقل شاهد بصحة دعوى وقوع المتأخر موقع المتقدم واستحالة العكس واذا عرفت هذه الامور الثلاثة استحال عندك دعوى

فلتضمنه معنى حرف العطف أي الواو لان أصل أحد عشر مثلا أحد وعشرة حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على الحركة للامر وكانت فتحة قصد التخفيف الثقل الحاصل بالتركيب وانما لم يمزج الاسمان في نحو لا رجل وامرأة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل وامرأة وأما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز منهما موقع النون فكان الاعراب ثابت مع النون أثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه احالة على ما سيأتي من انه يعرب اعراب المثنى

وقوع العقد موقع التنوين لان التنوين انما يوجد في المرتبة الثالثة والتركيب يوجد في المرتبة الثانية ولم يمتنع عندك دعوى وقوع العقد موقع النون لان النون موجودة في المرتبة الاولى والعقد موجود في المرتبة الثانية هذا وحيث ثبت أن تركيب العددي من المزجي عندهم وان أشكل عليه ضابط المزجي بأنه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها بجامع أن الاول ملازم للفتح والاعراب على الثاني الا أن يقال انه تعريف للمزجي المعرب فينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثني عشر واثنتي عشرة لا محل له من الاعراب لان حق اعراب المزجي أن يكون في آخره لانه صار كلمة واحدة وقد تعذر هنا للبناء واعراب الاول لما تقدم فلا يكون للثاني محل من الاعراب ويؤيده انه قائم مقام النون التي لا محل لها ويحتمل أن يقال محله الرفع الذي كان له قبل التركيب لكن قضية كلام الامام ابن هشام انه في محل جر بالاضافة كما تعرفه قريبا (قوله و بني العجز فيهما لتضمنه حرف العطف) قال المصنف في الحواشي قلت لطالب لم بني عشر في اثني عشر فقال لوقوعه موقع النون في اثنان فقلت له يلزمك أن تبني الصلاة في والمقيمي الصلاة فقال آخر لتضمنه معنى الواو فقلت انما يتضمن معنى الواو واذا لم يكن لها ارتباط الا من جهة العطف كما في حالة التركيب وأما اذا كانت مضافا اليها فهي كزيد في غلام زيد فكما لا يصح ان يقال أصله غلام و زيد لا يصح في اثنا عشر فسكتا ولك أن تقول الاضافة ضربان اضافة تحقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرت واضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك نحو معدي كرب على لغة من يضيف وكذلك هذا فلا يمتنع ان يقال ببقاء معنى الواو حالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجى بهذا الموضع ويقال لنا اضافة على معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا دون بقية اخواته بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا على اعراب الصدر اما تنبيها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقتضي للبناء كالترجيح من غير مرجح انتهى وقد يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم (قوله كالجهات الست) أي كأسمائها والست نعت للجهات وأما أسماؤها فأكثر من ست والمراد بعضها والا فذات اليمين وذات الشمال معربان وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات قال الرضي واعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل و بعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف ودون وأول ومن عل ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك انتهى فاشمله أسماء الجهات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لكن ظاهر الاوضح يقتضي السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال وأجرى الخ فصل فيها ولم

و بني العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف وأشار الى الثالث بقوله (وكقبل و بعد وأخواتهما) كالجهات الست

يتعرض لسماع وعدمه في المقام وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمي في حواشي الجامي كلامه تبعا للرضي (قوله وحسب) أي بسكون السين وأما بفتحها فهو حسب هذا أي بقدره وعدده فليست مرادة هنا ولتاكنة السين استعمالان أحدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة وحالا من المعرفة لانها لا تتعرف بالاضافة حملا على ماهي بمعناه واستعمال الاسماء فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية وبذلك يرد على من زعم انها من أسماء الافعال الثاني ان تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رأيت رجلا حسب كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون واقتضى كلام الالفية انها تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وكذا كلام الشارح خصوصا وسيقول ومثلها في جميع ماقدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة هذا ملخص مافي الاوضح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أوأل بوزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغم بدليل جمعه على أوائل وانه لا يستلزم ثانيا وانما معناه ابتداء الشيء بخلاف الآخر فيقتضي أولا وله استعمالان أحدهما ان يكون صفة أي افعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه والثاني ان يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا قال أبو حيان وفي محفوظي ان هذا يؤنث بالتاء والثاني هو المراد هنا لانه يستعمل استعمال الظروف كقولك جئتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الاحوال الاربعة فانظر اجمع الاوضح وشرحه (قوله ودون) هو في الاصل ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز من حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة أو عن محكوم عليه الى آخر نحو أكرمت زيدا دون عمرو وقال الرضي بمعنى ودون قدام نادرة التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما متصرفة وذلك معنى أسفل نحو أنت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وتتصرف فيها بهذا المعنى نحو وهذا شيء دون أي خسيس ومعناها الآخر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أأتخذ من دونه آلهة كأن المعنى اذا وصلت الى الآلهة أتركني ولا أطلب الله الذي خلقهم وراءهم فهم كأنهم قدامه في المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله حذف المضاف اليه) أي ترك من اللفظ (قوله فبنيا لذلك) أي عند فقد اللام للتوقيت لا للعلة (قوله ومن قبل الخ) تمامه فما عطف مولى عليه العواطف وومحل الشاهد معلوم والمراد بالمولى هنا ابن العم

وحسب وأول ودون (في لزوم الضم) بشرط (اذا حذف) لفظا (المضاف اليه ونوى معناه) دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد أي بالضم في قراءة السبع من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده أو حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

أو حذف ولم ينو شيء أصلا كقوله

بيه ولى الثاني بدل من الضمير في عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته
ليعينوه فيما هو فيه من حزن أو نازلة فما رحمه أحد منهم ولا اجابه لدعائه (قوله فساغ
لى الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه والشاهد ظاهر قال
الدماميني معنى كنت قبلا كنت متقدما ومعنى فما شربوا بعدا ما شربوا متأخرا ولا
ينوى تقدم ولا تأخر على شئ معين وانما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر
من حيث هو وأما في حال الاضافة فالنية بهما التقدم والتأخر على شئ بعينه انتهى
وأغص من غصص من باب علم يعلم والفرات العذب السائغ ويروى بالماء الحميم
أى البارد من الاضداد والفرات أنسب لان الحميم يطلق على الحار وليس مرادا
قال الشاطبي عند قول ابن مالك * وأعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا الخ تخصيص النصب
في هذه الاشياء اذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى والشارح
لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر ثم لم يذكر الرفع (قوله أو خفضا بمن) اختصت من
بذلك لكونها أم الباب ولكل باب أم تختص بخاصة دون أخواتها قال الرضى ومن
الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئتك من قبلك ومن
بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئتك من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء
الغاية وقال مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة واطرد ذلك مع أن
مذهبه ان من لا تزاد في الايجاب (قوله لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير) اذهما
في هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما للتمكين قال ابن مالك في شرح الكافية
وذهب بعض العلماء الى ان قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا انه أعرب
لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين
لكونه عوضا من اللفظ بالمضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين
قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن انتهى واختار
الرضى ما ذهب اليه ذلك البعض وعليه لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه
الظروف المقطوعة وما بنى منها بخلافه على القول الاول فانه اذا أعرب كان المضاف
اليه في حكم الثابت واذا بنى كان المضاف اليه في حكم الساقط نسيا وقيل الفرق
بين معربها ومبنيها وان كان المضاف اليه في الحالين محذوفا انها مبنية متضمنة لمعنى
المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أين لحرف الاستفهام واذا أعربت كان
المضاف اليه محذوفا في نفسه لا ان شيئا يتضمنه فهى كالظروف في قولك خرجت
يوم الجمعة في ان الحرف محذوف في نفسه لا متضمن له وقال بعضهم انما أعربت
لعدم تضمن معنى الاضافة لان معنى وكنت قبلا أى قديما وابدأ به أولا أى متقدما
ومعنى من قبل ومن بعد متقدما ومتأخرا لان من زائدة وكلام الشارح يوافقه

فساغ لى الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات
فانهما في هذه الاحوال
الثلاثة يعربان كما يفهم
ذلك من كلامه نصبا على
الظرفية أو خفضا بمن لكن
بترك التنوين في الحالة
الثانية مراعاة للاضافة
وبوجوبه في الثالثة لزوال
ما يعارضه في اللفظ والتقدير

اذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور لشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل شبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدها وبنيا على الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصود أو ليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال الاعراب اما مجروران بمن أو منصوبان أو لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما ومثلهما في جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا (تنبيه) ألحق بهذه الظروف في البناء

(قوله اذ هما في هذه الحالة نكرتان) أي دائما بخلافه في غيرها فتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين فاندفع ما قيل ان كلامه يفهم انهما في باقي الاحوال معرفتان وفيه نظر لأن المضاف اليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفي انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أولا انتهى وفي الارتشاف واذا قطعا عن الاضافة لفظا ونوى ما أضيفا اليه وكان معرفة بنيا على الضم وقد يتوقف في تعريفهما بالاضافة الى معرفة لانهما متوغلان في الابهام كما صرح به الشارح (قوله لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ) انما اعتبر في بنائهما الشبه الكامل مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لمرافقتهما بدليل اعرابهما في أكثر الاحوال (قوله مع ما فيهما الخ) احتاج لذلك لما في الاول من الخفاء على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوي ثم ان ذكره الشبه الجمودي هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الانواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف ويجاب عن ذلك كله بأن الكلام هنا في بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف اليه ونية معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الاصلي وهو المحصور في شبه الحرف وتلك الضوابط له كما حقق في شروح الالفية عند قولها الشبه من الحروف الخ وأشرنا اليه فيما مر قريبا (قوله والافتقار) يوافق قول الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء انتهى وفيه ان الاضافة لم تظهر اذا حذف المضاف ونوى لفظه ولم تبن الظروف حينئذ مع ان الاحتياج بذلك المعنى ثابت كما لا يخفى الا ان يقال اذا نوى لفظ المضاف اليه الاضافة ظاهرة بالقوة ثم قال اما حيث واذ فانهما وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي (قوله لما مر) أي ليعلم ان لهما أصلا في الاعراب ومر ما فيه (قوله اما مجروران أو منصوبان) أي في الاغلب (قوله لصيرورتها الخ) أي الاصل فيها ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبي وغاية الكلمة المضافة آخر

المضاف اليه لانه من تتمته اذهو المنسوب اليه وبه تعريفه فاذا حذف وتضمنه
المضاف صار آخر المضاف غاية ولم يسم كل وبعض غاية بن لحصول العوض عن
المضاف اليه (قوله والاعراب) أي مطلقه لان خصوص النصب على الظرفية
والجر بمن لا يجري في غير واعلم ان غيرا اسم دال على مخالفة حقيقة ماقبله لحقيقة
مابعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه
غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والالانتقض بنحو زيد غير
عمرو فان ماهيتهما واحدة ثم ان الشارح لم يمثل لحالة الاعراب فنقول اذا ذكرت
المضاف اليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر وبنصبها على اضمار
الاسم واذا حذفته ونويت ثبوته ليس غير بالفتح كذا في المغني والظاهر انه يجوز في
هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر قال البدر الدماميني ويجوز ان تكون غير
حيث فتحت أضيفت أو قطعت لفظا هي الاسم والفتحة بناء لما ذكر بعده من جواز
بناء غير اذا أضيفت لمبني أي حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبني كقوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

قال الدماميني وكان بعض الناس يسأل فيقال كيف يقال ان غيرا في البيت
أضيفت الى مبني مع ان هذا المضاف اليه في تقديره معرب وهو النطق فلم تضف في
الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري
وصلته فمبني الاتراهم يقولون المجموع في موضع كذا انتهى والذي أوقع هذا
البعض ظنه ان المضاف اليه المبني جملة ان نطقت لان عبارة المغني تحتمله والذي
ذكره الرضي انه أن حيث قال وأما اذا أضيفت الى ان فلا خلاف في جواز بنائها
وأنشد البيت وجعل ان هي المضاف اليه على التوسع باعتبار انها صدر الجملة
والجزء الملاقي أولا فلا ينافي ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهذا تعرف مافي قول
المحشي ومحل اعرابها اذا ذكر المضاف اليه اذا لم يكن صدر ماتضاف اليه ان والا
فيجوز فيها الاعراب والبناء كما ذكره الرضي ومثله في المغني ومن البناء قول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

ففتح غير مع كونها فاعلا ليمنع ولكن ذهب ابن مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبني
بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي
تكف سبب البناء وتقابله في غير ما موضع فكيف تكون داعية اليه وأول ما استدلوا
به انتهى فتأمله وانظر مانقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المغني في الباب الرابع
وتقول اذا حذفت المضاف اليه ولم تنو شيئا ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير
بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات

والاعراب لفظا غير الواقعة بعد لا أو ليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم أي ليس المقبوض غيرها

فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيف اليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال في المغني وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس أو بلا اذ الحكم ثابت لها على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا أنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله * جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل * فيعمل به من غير توقف فما وقع في المغني وشرح الشذور لا يغتر به وأشار الى الرابع بقوله (وكمن وكم في لزوم السكون) في الاحوال الثلاثة ولا فرق في من بين ان تكون استفهامية أو شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة ولا في كم بين ان تكون استفهامية بمعنى أي عدد أو خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من في الجميع

أو للعوض وكان المضاف اليه مذكورا (قوله فاضمر اسم ليس الخ) يحتمل ان غير اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا ولذا قال في الاوضح فهي اسم أو خبر وفي المغني وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسما وأن تكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ويقول ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات أو للعوض وكأن المضاف اليه مذكور (قوله لمشاركتها لها في الابهام) علة للالحاق ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة اما مطلقا أو اذا لم تقع بين ضدين وهي أشد ابهاما من مثل لانها لا تثنى ولا تجمع وقولهم غيران وأغيار ليس بعربي كما في المغني ولذا لم يبن مثل على الضم (قوله أو بلا) أي التبرئة كما دل عليه قول الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب في الكافية) أي على ما في بعض النسخ (قوله وقد سمع وقوع غير بعد لا) منه يستفاد ان محل الخلاف هذا المركب لا خصوص الضم حتى انه اذا قيل لا غير امثلا لم يكن لحنا باتفاق والقول بأن المراد سمع وقوع غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الممنوع خصوص الضم (قوله أنشد ابن مالك) والظاهر انه لا يستشهد الا بما يصح الاستشهاد به (قوله في لزوم السكون) أي لآخرهما بحسب الوضع فلا ينافي انهما قد يحركا لعارض كالتقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أي لا تامة فليس قضية كلامه ان الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك بل هما نكرتان كنظائرهما في ما ﴿تنبيه﴾ تأتي من أيضا نكرة تامة وذلك عند أبي علي قاله في قوله * ونعم من هو في سر واعلان * فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وقال ابن مالك من موصول على ما بينه في المغني في مواضع وتأتي أيضا زائدة فيما زعم الكسائي في قوله * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * وذلك يسهل على قاعدة الكوفيين ان الاسماء تزاد والحق انها موصوفة أي قوم غيرنا (قوله في الوضع) أي بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرف لين ونقل الشاطبي ان ابن جني اعترض على من اعتل لبناء كم ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع الحرف المختص به اذا كان ثاني الحرفين حرف لين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لانه

الموصوفة لا تفتقر الى جملة لانها توصف بالمفرد أيضا نحو مررت بمن معجب لك والشبه
فى الافتقار شرطه أن يكون الى جملة (قوله اشبهها بالحرف فى الوضع أو المعنى) أما
الاول ففيه ما علمت وأما الثانى ففى الاستفهامية ظاهر وأما فى الخبرية فلانها
تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أو رب أو حرف مقدر وضعه وعن
ابن الحاجب والأندلسى تضمنها معنى الانشاء الذى هو بالحرف غالبا كهمزة
الاستفهام وحرف التحضيض فاشبهت ما تضمن معنى الحرف قال بعض شراح الكافية
فان قيل الخبرية ليس فيها انشاء فكيف قال فى علة بناء كم الخبرية أو لتضمنها معنى
الانشاء قلت يعلم جوابه مما ذكره المصنف فى امالى المسائل المتفرقة وهو قوله كم
رجال عندى يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء فمن جهة التكثير لان المتكلم
عبر عما فى باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير معنى متحقق ثابت فى النفس
لا وجود له فى الخارج حتى يقال باعتباره انطابق فصدق وان لم يطابق فكذب
والاخبار باعتبار العندية فان كونه عنده له وجود فى الخارج فالكلام باعتباره محتمل
للامرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين انتهى وذكر الرضى بعد ان ذكر
ان الكلام المصدر بكم يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية
ما حاصله ان معنى الانشاء فى كم فى الاستكثار والمتكلم لا يقصد ان له خارجا بل
هو الموجد له بكلامه بل يقصد ان فى الخارج كثرة لا استكثارا فلا يصح ان يقال
لمن قال كم رجل لقيته كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وان صح أن يقال له ما لقيت
رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح ان يقال ليسوا بكثيرين لا ما تعجبت من كثرتهم (قوله
وهو أصل البناء) أى أصل أنواعه ودعوى انها ليست أنواعا لعدم الجنس
الشامل لها ممنوعة مسماة قلنا ان البناء لفظى أى الارجح منها قال المصنف وقولنا
الاصل كذا له أحكام فمنها انه لا يستعمل الا فيما يخفى كقولنا الاصل فى الاسماء
الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قول ابن الخباز الاصل فى الحروف البناء فغلط
فى استعمال لفظة الاصل ومنها انه لا يستعمل فى شئ هو ملازم لغيره وقول ابن
معطى الاصل فى البناء للافعال غلط لانه يقتضى انه فى الحروف فرع ومنها انا اذا
قلنا فى شئ امتنع السؤال عما جاء على وفقه فمن ثم لا يسأل عن بناء الحروف والفعل
الماضى والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء
الاسم واعراب المضارع والبناء على الحركة وانما علل بناء المضارع لان الاعراب
قد صار له أصلا وقال فى محل آخر نعم اذا وجد معارض يقتضى الخروج عن
الاصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لانه راجع الى الفحص عن علة عدم تأثير
ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لم لا بنى التميميون نحو حذام مع مشابهته لنزال

أشبهها بالحرف فى الوضع أو المعنى فيما اذا كانت شرطية أو استفهامية وفى الافتقار فيما اذا كانت موصولة أو موصوفة وبنيت كم فى الحالتين لشبهها بالحرف فى الوضع أو فى المعنى ولما كان ذا خبره للسكون توهم انه خلاف الاصل أشار الى رفع ذلك التوهم بقوله (وهو أصل البناء)

ولم بني المضارع مع نون التوكيد والاناث مع قيام المشابهة المقتضية للاعراب ولم بني
على السكون مع نون الاناث مع ان كل شئ كان البناء فيه بعد الاعراب استحق البناء
على الحركة (قوله لخفته وثقل البناء) لعله لانه يلزم حالة واحدة وعللت اصالته
أيضا بانه ضد الاعراب وأصل الاعراب الحركة فأصل البناء السكون و بأنه أخف
من الحركة فناسب اصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الاشموني وأسباب
البناء على الحركة خمسة وذكر ماذكره الشارح وحينئذ فالكاف استقصائية لكن
بعضهم زاد أسبابا يستغنى عنها بما ذكر نعم ذكر الشاطبي من أسباب البناء على
الحركة قوة الطلب للحركة نحو ذيت وكيت كنايتين عن الحديث بنيا على حركة لان
تاءهما للتأنيث وهي تطلب تحريك ماقبلها فاحرى هي والفرق بين أداتين نحو انا
وان وخص أولاهما بالحركة لمزية الاسمية واقتصر في البسيط على أربعة كما
في الاشباه والنظائر واسقط كونها عرضة الخ ولعله لان ماقبله يغني عنه ان لم يكن
عينه (قوله وكونها لها أصل في التمكين) قد يقال هذا ينافي قولهم ان فائدة
تنوين التمكين الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
فيبنى وقولهم ان المبني لامتمكن ولا أمكن فانه يدل على ان كل مبني غير متمكن
والظاهر أن يقال بدل هذا وكونه له حالة اعراب أو وكونه متمكنا في بعض أحواله
فانهم لم يمثلوا له الا بما يعرب تارة ويبنى أخرى (قوله وشبهها بالمعرب) عبر
في البسيط عن هذا بقوله واما تفضيلا له على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا له
على فعل الامر ﴿تنبيه﴾ ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة وبقي
الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا بأس بذكره
تكميلا للفائدة فأسباب البناء على الكسر الاصالة في التخلص من التقاء
الساكنين كأمس ومناسبة العمل كباء الجر وكونه حركة الاصل نحو يامضار
ترخيم مضارر اسم فاعل على لغة من ينتظر ذكره المرادي والاشموني ونظر فيه بان
حركة البناء على هذه اللغة انما هي في المحذوف والفرق بين اداة واداة كاللام
الجارة كسرت فرقا بينها و بين لام الابتداء في نحو لموسى عبد والاتباع كفرامرءا
من فرق وذه من أسماء الاشارة والاشعار بالتأنيث كانت وأسباب البناء على الفتح
التخفيف كأين وشبه محلها بما قبل تاء التأنيث كبعلبك ومجاورة الالف كايان
وكونها حركة الاصل كيامضار ترخيم اسم المفعول وفيه مامر والفرق بين معنى اداة
واحدة كيا لزيد لعمرو والاتباع كعض أمر من العض وأين وكيف عند قوم
والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع فيهما وقد مثل بعضهم للاتباع
بكيف وللتخفيف بأين لبيان تعينه فاندفع مايقال ما الفرق وهلا قيل بالاتباع فيهما

لخفته وثقل البناء واستحقاقا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة لان يبتدأ بها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كأول وشبهها بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع

اذ

في وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن أجل ان الاصل في البناء السكون دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح أقرب الحركات الى السكون لحصوله بأدنى فتح الفم دخل أيضا في الكلم الثلاث كسوف وقام وأين ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله (وأما الفعل) وهو مادل على معنى في نفسه واقترن أحد الازمنة الثلاثة وضعا (فثلاثة أقسام) عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة

اذ الساكن غير حصين فيهما أو بالتخفيف فيهما وأسباب الضم أن يكون في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرها هو وشبه المبني بما هي فيه كذلك نحو اخشوا القوم قاله المرادي والظاهر أن هذا لالتقاء الساكنين لا للبناء كما قال الشاطبي اما الضمة في مذ اليوم فليست بحركة بناء لم يتمثل بها في هذا الوضع وانما هي حركة التقاء الساكنين انتهى وقد اسلفنا ان حركة التقاء الساكنين قسمان فلا تغفل وأن لا تكون للكلمة حال الاعراب كقبل وبعد وشبه المبني بما لا يكون له حالة الاعراب كيازيد وكونه حركة الاصل نحو ياتحاج ترخيم تحاج مصدر تحاج اذا سمي به وفيه ماعلم والاتباع كرد أمرا من رد ومنذ (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى ان الواقع كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ) قدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه (قوله ولما كان الضم والكسر ثقيلين) ثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة الى الفتح (قوله اختصا بالحرف والاسم) في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظر لان ثقل الضم والكسر ليس سببا لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما في الفعل لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هذا ولم يمش الشارح على سنن لانه علل دخول الساكن في الكلم الثلاث باصالته في البناء والفتح بقربه منه فكان المناسب لذلك ان يعلل عدم دخول الضم والكسر في الفعل ببعدهما عن السكون أو كان يعلل دخول السكون والفتح في الكلم الثلاث بخفتهما (قوله دون الفعل) أي فلم يدخلاه لئلا يجتمع بين ثقيلين واما عوش فبنيان على الحذف ورد بضم الدال فبني على السكون تقديرا والضم في نحو ضربوا للمناسبة لا للبناء والبناء على الفتح تقديرا كما سيأتي على ان الكلام في نفس الفعل مجردا عن اللواحق (قوله لثقله) اما لفظا فلانك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط وأما معنى فلدلالته على الحدث والزمان وطلبه المرفوع بطريق الاصالة ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول ونحوه (قوله وهو مادل على معنى في نفسه) أى كلمة دلت على معنى بالتضمن هو الحدث كثر ذلك المعنى في نفسها أى يفهم منها من غير احتياج الى ذكر شئ معين معها وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين ولم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين وبذلك علمت ان من قال هنا أى كلمة دلت ولو بالتضمن التبس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة الى ما يدل على معنى في نفسه الخ وذلك يعم الاسم والفعل

فالغاية ظاهرة بخلافه هنا لان ذكر الغاية يفهم ان غاية معنى الفعل قد يكون
مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وبهذا القيد خرج الحرف فانه لا يفهم منه شيء
من معناه الوضعي الا بضميمة فان قلت الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل
ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم
منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شيء ما يقوم به وآخر يقع عليه وشيء ما
معلوم لكل احد فما أوجبوا ذكر متعلق معين ليفهم منه الحدث فصح انه لا يحتاج
الى ذكر متعلق لفهمه وانما أوجبوا ذكر فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة
في مفهومه لا لاجل الحدث ولذا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وتقدم
في تعريف الاسم ما اغنى عن الاعادة واعلم ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على
الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالته على الزمان بالتضمن وأنت
خبير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه والفعل انما دل على الزمان
بصيغته حتى لو تجردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو فعل
يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيئان الحروف والصيغة كل منهما دال على
معنى لا يدل عليه الآخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لا تضمنا وكذا اللفظ
المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ
الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين
وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث
والزمان بالالتزام لانها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال
بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات (قوله وانتصر
لهم المصنف في المغني وقواه) قال فيه لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولانه
أخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول
اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد
كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت
وأعتقت وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر
ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته
فاذا ادعي ان أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى ورد ما ذهبوا
اليه بان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار قيل وبانه خلاف من القول بناء على

وانتصر لهم المصنف في المغني وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك

لان الفعل الذي هو الحدث
اما متقدم على زمان الاخبار
أو مقارن له أو متأخر عنه
فالاول هو الماضي والثاني
الحال والثالث الاستقبال
وقال ابن الخباز الدليل على
ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى
له ما بين أيدينا وما خلفنا وما
بين ذلك وقول زهير
وأعلم علم اليوم والامس قبله
ولكنني عن علم ما في غد عمي
(ماض) وهو مادل وضعا على
حدث وزمان انقضى وسمي
ماضيا باعتبار زمانه المستفاد
منه وقدمه على فعل الامر
لانه جاء على الاصل اذ هو
متفق على بنائه ولان
علامته مفردة وقدمهما على
المضارع لانهما قد يكونان
مجردين والمضارع لا يكون
الا بالزيادة والزيادة فيه

رأى امامهم الكسائي ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء
الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير وفي الهمع ومنشأ الخلاف ان
الاعراب أصل في الافعال أيضا أولا فعلى الاول هو معرب أيضا لانه أصل فيه
ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل ولا مقتضى لاعرابه ورد ما علل
الكوفيون ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كأصله والبصريون لا يرون ذلك بل
يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في اعرابه مبني على الخلاف في اصالته (قوله
لان الفعل) أي وانما انحصر الزمان في ثلاثة لان الفعل الخ (قوله علم اليوم والامس)
اما أن يجعل نصبا على المصدر به أي أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أو يجعل
مفعولا به بأن يقال اعلم بمعنى احصل (قوله عم) صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب
أي جاهل (قوله ماض) أصله ماضي استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء
الساكنين (قوله مادل وضعا الخ) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث
أو زمان بان يكون جزء معناه حدثا وزمانا انقضى وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي
تتكلم فيه أي قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو يقول زيد خرجت فان
التلفظ به ليس متأخرا عن الزمان المدلول عليه بخرجت عند صدوره قبلية بالذات
كقبلية امس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشكل التعريف
بلفظ الماضي فانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا أريد به
الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضي وان اريد به شئ كان
في الماضي فلان الفعل مادل على معنى أي حدث معين وذا لا يدل الا على شئ من
الاشياء غير معين ولا يضرب في لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي عارضة
ولا بالماضي المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كما في الانشاء وعند الاشارة الى
القطع بالوقوع أو عند النفي بلا وان في جواب القسم وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد
ما النائبة عن الظرف نحو ما دامت السموات وبعد همزة التسوية وبعد كلما
وحيث وحرف التحضيض الطلبي وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل
أتاني وفي التعاريف أيضا لانه في أصل الوضع للمعنى وهذا الاستعمال عارض بقي
أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطابقا لزمنه وحينئذ ينتقض بما
لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع
الارادة والخلق ويجاب بانه يكفي في ذلك توهم الفعل للزمان وللناصر اللقاني
في حواشي التصريف تحقيق تشبع به من ليس له فراجعه ان شئت (قوله اذ هو
متفق على بنائه) هذا انما يناسب عند ذكر المبني من الافعال الا أن يقال ما جاء
على الاصل له قوة تقتضي تقديمه في كل مقام (قوله الا بالزيادة) هي حروف

المضارعة (قوله فرع عن المجرد) لا يشكل بالقعود من قعد اذا قيل باشتقاق قعد من القعود لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يعين القعود بانه زيد من قعد وان كان أزيد بمعنى ان الحروف فيه أكثر كما ان استخرج أكثر من ضرب وليس فرعه (قوله لما شابه الاسم قوى وشرف) لان مشابهة الاشرف شرف ومشبه الاشرف مما لا يشبهه ورجح تقديمه أيضا بانه معرب وهو اشرف من المبنى والاشرف حقه التقديم في كل مقام مالم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكر المعرب من الافعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن اعرابه وبنائه وبان معناه اما موجود او مترقب وكلاهما خير من المعدوم وان سبق له وجود (قوله لتأخره في الوجود) أي باعتبار الاتصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن الماضي متقدمة ولا باعتبار الاتصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع طرفيه اذ لا ترتيب في الاتصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الخميس متحقق اتصافه بالحالية والاربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله بتاء التأنيث) أي بصحة دخول مسمى تاء التأنيث أو قبوله والمراد بصحة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فاندفع ان معرفة الفعل بصحة دخولها دور لتوقف كل على الآخر (قوله الدالة على تأنيث فاعله) صفة للقيد بدون التقييد لان المتحركة اللاحقة للصفات كذلك فتاء التأنيث مطلقا لا تلحق الا ما له فاعل كالافعال والصفات لكن سكنت مع الافعال وحركت مع الصفات للمذكر ولو قال مرفوعة الكان أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله الا أفعل التعجب الخ) أي وتبارك على ما في شرح الكافية الشافية وان نقل الجانى في شرح الآجرومية قبولها التاء التأنيث ومثله بنحو تباركت اسماء الله والظاهر أن مثله لا يقال الا عن سماع (قوله وحبذا) عبارة غيره وحب من حبذا (قوله في قولهم كفى بهند) أي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية فانها تقبل التاء نحو كفت هند ابنها أي وقته ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى وكفى الله المؤمنين فسقط ما قيل لا يخفى انهم التزموا تذكير الفاعل في غير كفى المذكورة (قوله ولا يقدح ذلك الخ) يعني لا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء في الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها للتاء عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت تذكير فاعلها نظر بالنسبة لكفى في كفى بهند بناء على أن هندا فاعل فالاظهر أن يعلل عدم القدح بالنسبة لكفى بان العرب التزمت تجريدها من علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا لغلبة

فرع عن المجرد وعكس
في الاوضع وقدم المضارع
لانه لما شابه الاسم قوي
وشرف وأخر الماضي
لتأخره في الوجود لانه
مسبوق بالحال والاستقبال
ولزم على هذا توسط الامر
(ويعرف) أي عن قسميه
(بتاء التأنيث الساكنة)
الدالة على تأنيث فاعله
وتلحقه متصرفا كان
أو جامدا الا أفعل التعجب
وحبذا في المدح وأفعال
الاستثناء وكفى في قولهم كفى
بهند ولا يقدح ذلك في كونها
افعالا ماضية لان العرب
التزمت تذكير فاعلها

زيادة

زيادة الياء فيه فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهي لا تؤنث لاجلها وفي المغني في حرف الباء ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب حيث قال والغالبة أي الزائدة الغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه أي ليتق بدليل جزم يثب وتوجيه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني أجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا وافعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو أكرم بهند لان الاصح ان المجرور فاعل فالاظهر أن يمثل بنحو ما ذكر في فاعل كفى وفي بعض النسخ الا أفعل في التعجب فلا اشكال لان فاعله مذكر وهو ضمير ما وكذا أفعال الاستثناء لان فاعلها ضمير مذكر في مرجعه خلاف مقرر في بابه (قوله وانما اختصت التاء الساكنة به) أي التاء المتقدمة والباء داخلة على المقصور عليه والقصر حقيقي بناء على ان المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه (قوله فحينئذ تكسر الخ) كان عليه ان يزيد أو تفتح نحو قالتا (قوله ولا بحركة التقاء الساكنين) أي من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله للفرق الخ) لو علل بخفتها وثقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعكس الخ (قوله الى ثقل الفعل) أي زيادة ثقله (قوله الساكنة بالذات) أي التي وضعت على السكون (قوله ولهذا قال المرادي الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا بانها تحرك للنقل أيضا لكنه اكتفى بدخوله تحت الكاف (قوله بحركة النقل) نحو قالت امة (قوله المتحركة) أي وضعا (قوله وعلى الحرف) فيه ان الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف لتأنيث اللفظ كما سيصرح به في الساكنة اللاحقة له ولذا صرح غيره بان المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وآخرا والمراد التاء المتمحضة للدلالة على التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في التاء اللاحقة آخرا وعلى كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل ان علامة تأنيثه تاء ساكنة تلحق آخر الماضي أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم حركة بناء) أي عارض وفي التسهيل انه يقال هنت موضع هنا وعليه فتدخل المتحركة بحركة بناء أصلي الاسم كذا قيل وفيه ان هنت هذه ساكنة لانه استدل عليها في الشرح

وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا يفضي ثقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت امرأة العزيز أو تضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادي ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين انتهى ونحوهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت ألا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء نحو لا حول ولا قوة وأما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على الملاقية لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي في مثل ذلك

بقوله وذكرها هنت وانما حركت التاء للروى وقد رأيتها مضبوطة بخط المصنف
بالسكون وفي بعض تعاليق التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم اتصلت به
تاء التأنيث الساكنة الا هذه انتهى وحينئذ المراد باختصاص الساكنة بالفعل
ما لا شذوذ فيه (قوله لتأنيث اللفظ) معناه كما قال الشمنى مخالفا للدمامينى ان دخول
التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع ان مرادهم معانيها التي لا تتصف
بتأنيث (قوله فالمراد به تأنيث المعنى) لكن يرد عليه نحو قالت نملة اذا كان
لمذكر فانه يجوز الحاق الفعل التاء وليست دالة على تأنيث المعنى خلافا لمن وهم (قوله
في بيان حكمه) أي ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخصر واظهر وكان وجه
اثباته ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس
بالتصديق به ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ وبيان اما مصدر من بان أي ظهر
فاضافته للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين أي اظهر فاضافته
اضافة الى المفعول (قوله لفظا) نحو ضرب وضرب بلشو ومنه ضربا على الاصح كما قال
الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الالفية يبقى النظر
في نحو ضربا فهل يقال انه مبنى على فتحة مقدرة على الباء وهذه الموجودة لاجل
الالف فلا تكون هي العلامة ونظير ذلك مررت بغلامي فانهم يقدرون كسرة للجر لان
الموجودة لاجل المناسبة أو يقال انه مبنى على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين نحو
غلامي محل تأمل انتهى والفرق ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل
فلم يكن بد من التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب سيبويه بخلاف الفتحة في ضربا
فانها موجودة قبل وجود الالف ولم توجد لاجل مناسبتها بل اكتفى بها فتدبر (قوله
أو تقديرا) نحو رمى وقضى وغزا (قوله أو رباعيا) نسبة الى أربعة على غير قياس
وكذا ما بعده (قوله لمشابهته المضارع فيما مر) أي في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا
وتتمة التعليل والمضارع معرب والاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق
أن يبعد عن السكون الذي هو أصل البناء الى أصل الاعراب الذي هو الحركة
(قوله والاسم بوقوعه موقعه) نحو مررت برجل ضرب أي ضارب فالمضارع لمشابهة
الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء
على الحركة (قوله طلبا للخفة) ولانه لو بنى على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف
وظرف ولو بنى على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب (قوله الا اذا كان الخ
مستثنى من اعم عام محذوف والتقدير وبناؤه على الفتح في كل حالة الا حالة كونه
مع واو الجماعة فهو تفريع في الحال كما هو ظاهر (قوله للمناسبة) أي مناسبة الواو
واعترض بان كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة بناء قال شيخنا ولا منافاة اذ قد

لتأنيث اللفظ والمصنف
وان الحاق التأنيث فالمراد به
تأنيث المعنى كما أشرنا اليه
اذ هو المتبادر عند الاطلاق
ولما فرغ من تمييزه شرع
في بيان حكمه فقال
(وبناؤه على الفتح) لفظا
أو تقديرا ثلاثيا كان
أو رباعيا أو خماسيا
أو سداسيا ولا يزيد على
ذلك وبنى على الحركة
لمشابهته المضارع فيما مر
والاسم بوقوعه موقعه
وخص بالفتحة طلبا للخفة
(الا) اذا كان (مع
واو الجماعة فيضم) آخره
(كضربوا) لمناسبة الواو
وأما نحو دعوا واشتروا

صرحوا بان الكسرة فى امس للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين فتأمل
(قوله ففيه اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعووا واشتريوا تحرك كل من الواو
والياء وانفتح ماقبله فقلب الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وصار ماقبل الواو
مفتوحا تقديرا (قوله المتحرك) اراد مايشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل
كنا فى ضربنا زيدا لان الحرف المتصل بالفعل من نا متحرك (قوله كراهة توالى
أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة اذ لا يوجد التوالى
الا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمراعاته
أولى وبان توالى الها لم يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولو كان مقصود الاهمال
وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولعدد باب التأنيث التاء نحو شجرة قال وانما
سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا
للمساواة فى الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو حمل الاقل على
الاكثر لزم التوالى المذكور ولو فى بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالى فيه
أصلا فمراعاته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوال
فى نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة
ومحذوة فلو لم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو
المتطرفة المضموم ماقبلها قلت الأصل فى قلنسوة ومحذوة وهو المفرد موضوع
على التاء والحذف طار كما فى الجمع نحو قلانس وقماحذ بخلاف نحو شجرة
فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط وعرتن وجندل فمزال عن الأصل والأصل
علابط وعرتن مثل قرنفل وجنادل ثم ماذكر من منع العلة قاصرة أحد قولين
ذكرهما ابن الانبارى وصحح الجواز فى ان السكون حينئذ للبناء كما أسلفه
وبناء الفعل على السكون جار على الأصل فلا يسأل عنه ليحتاج لتعليله (قوله
كجزء من الفعل) سيأتى وجهه فى باب الفاعل (قوله وخرج بالمرفوع المنصوب)
نحو ضربك اذ لا يلزم توالى ماذكر لأن ضمير النصب فى معنى الانفصال (قوله
وبالمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربا فانه مبنى على الفتحة الظاهرة أو المقدرة
على مامر وأما الواو فبنى معها على الضم على ماقدمه (قوله وقد شمل ذلك كله عموم
المستثنى) وهو قوله وبناؤه على الفتح (قوله عارضان أوجبهما مامر) أى المناسبة
وكراهة ماذكر وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة استقالا منع من ظهورها
اشتغال المحل بالسكون العارض فى ضربت وبحركة المناسبة فى ضربوا كذا قيل
ولا يخلو عن تأمل أما تقدير الفتحة استقالا فى ضربت فظاهر وصرح به بعضهم
وأما تقديرها استقالا فى ضربوا فهو مشكل والمتبادر ان يكون التقدير فيه للتعذر اذ

ففيه اعلال معروف (أو) كان مع (الضمير المرفوع المتحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (كضربت) كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو وفى هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا وأما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان أوجبهما مامر وعليه المصنف فى ... وعبارة المتن الاوضح كالشرح

يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد ومما يؤيد انها للتعذر ما صرحوا به من ان تقدير الحركة في المحكي والمضاف لياء المتكلم للتعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة (قوله توهم ان الماضي الخ) أي وانه مبني على السكون مع الضمير المذكور لكن بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه شيء بخلاف بنائه على الضم مع الواو فمن ثم سكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك شرح الشارح الكلام ولعل الاقرب ان مراد المصنف و بناؤه على الفتح لفظا الا مع الخ أي فلا يبنى على الفتح لفظا بل تقديرا ولعل هذا حكمة قول الشارح توهم دون يقتضي لكن حمله الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله فيضم فيسكن دون ان يقول فيبنى على الضم فيبنى على السكون مشعر بموافقته في الاوضح و بما تقرر علم ان ما في بعض النسخ من قوله وما ذكرته من انه مبني على الضم مع واو الجماعة هو مقتضى ما في المتن والشرح و به صرح قريبه في حاشيته على الاوضح عن بعضهم لكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر فليتأمل انتهى مع انه غير ظاهر زائد لا حاجة اليه فمن العجب التجشم عليه وعدم التعرض لما في اثباته فعليك بالتدبر التام هذا وقال الراعي في شرح الالفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعد منها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا ملخصه هكذا قالوا والظاهر في الماضي والامر المسندين الى الالف والواو انهما مبنيان على حذف النون فانهما اخوان والامر يبنى على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصالهما به يبنى على حذف النون لأن سيبويه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه النون اذا سميت به فتقول ياضربان وياضربون وهذا دليل على انه مبني على حذفها (قوله ومنه) أي عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين (قوله لقبولهما) أي عند جميع العرب (قوله التاء المذكورة) فيه نظر لان التاء المذكورة الدالة على تأنيث الفاعل والتاء اللاحقة لنعم و بئس ليست كذلك لأن مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لأن معناهما ان كان أمدح أو أذم فواضح وان كان حسن وقبح فلأن الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا انوثة او هو مذكر الا ان يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم وقال الرضي ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل وان معه أحرف لات وثمت وربت ولعلت (قوله من توضأ الخ) من شرطية وتوضأ فعل ماض والفاء في فبها رابطة والضمير يرجع الى الرخصة والجار متعلق بمحذوف أي فبالرخصة أخذ ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل

توهم ان الماضي مع واو
الجماعة مبنى على الضم
وليس كذلك فقد صرحوا
عند الكلام على ألقاب
البناء ان الضم لا يدخل
الفعل كالكسر وقد مر
ذلك تأمل (ومنه) أى من
الماضى (نعم وبئس)
لقبولهما التاء المذكورة فى
الحديث من توضأ يوم الجمعة
فبها ونعمت وفيه أيضا وأعوذ
بك من الخيانة فانها بئست
البطانة (و) كذا (عسى
وليس)

مستتر مفسر بتمييز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير ونعمت رخصة الوضوء لكن قال بعضهم ان تمييز هذا الباب لا يحذف لبقاء الابهام وعدم مفسر الضمير حينئذ لانه كالعوض من الفاعل ولذا شرط فيه ان يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ولا يكاد يجمع بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التمييز في الحديث لانه عوض منه التاء وفي الرضي واعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين أهل البصرة وكذا في كلام غيره وعلله بعلتين لكن في بعض شروح الالفية ما يخالفه في التأنيث وجعل منه الحديث (قوله لقبولهما التاء الخ) فيه ما عرفت لان مرفوعهما ليس فاعلا لمعناه الا ان معناهما النفي والرجاء ومرفوعهما لم يفعل النفي والرجاء الا ان يقال معنى ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل ماتت هند ومن قال معناها النفي فراده به الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل بالمصدر أو جعله مصدر المبني للمفعول والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل (قوله بوكيل) الباء زائدة في الخبر (قوله ان توليتم) خبر عسى وعند الكوفيين بدل اشتمال (قوله أي الصحيح) أشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه لا صحة له (قوله وقيل ان نعم وبئس اسمان عند جمهور الكوفيين) لعل وجه بنائهما حينئذ تضمنهما الانشاء بحسب الوضع وهو من معاني الحروف وفيه ان الانشاء بالجملة لا بنعم أو بئس وحدها هذا واختلف في حكاية الخلاف على طريقين أحدهما ما ذكره الشارح والطريق الثانية حررها ابن عصفور فقال لا خلاف في أن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس وذهب الكسائي الى ان الجملة كلها اسم المذموم أو الممدوح نقلت عن اصلها وسمي بها وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد فحذف الموصوف واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد كالوقات ممدوح زيد ومذموم عمرو وذهب الرضي الى طريقة اخرى قال انها اعرب من دعوى الغيب لولا ان الاصول تدعو اليها وحاصلها انهما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كجرد قطيفة فمعنى نعم جيد فكأنه صفة مشبهة وكأن تقدير نعم الرجل رجل في غاية الجودة فصارا جزأ جملة بعد ان كانا جملة مستقلة فيكون نعم الرجل خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا أي زيد رجل جيد قال ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد واعلم ان الكلام في نعم وبئس الجامدين وذلك اذا استعملا لانشاء المدح أو الذم

لقبولهما التاء أيضا نحو عست هند ان تقوم وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا وسواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة بالفعلية انما هو (على) قول (الاصح) أي الصحيح وقيل ان نعم و بئس اسمان

فانهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن اصل معانى الافعال من الدلالة
على الحدث والزمان فاشبها الحرف لذلك أما اذا استعملا استعمال الافعال المتصرفة
وبنى منها المضارع والامر واسما الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالنعمة
والبؤس فليسا من محل النزاع وان عسى فى لغة تنصب الاسم وترفع الخبر وشرط
اسمها ان يكون ضميرا وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافى ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور
فى اطلاق القول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا وخلافا لابن السراج وثعلب
فى اطلاق القول بالحرفية وان محل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة
ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الحياء وان رأسى قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عليهما) أى باطراد وكثرة كما قال الرضى
بخلاف دخوله على نام فى قوله بنام صاحبه أى لانه فعل متفق عليه بخلاف نعم
وبئس (قوله نعم السير على بئس العير) قاله شخص قد سار الى محبوبته على حمار
بطىء السير وقول الدمامينى فى المنهل الصافى ان السير هنا جلد يوضع فى عنق
الحمار غفلة عن أصل القصة والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو انسيا
ووقع لى ان بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين فقلت
له فورا افتح عينك ولا يخفى لطف الاضافة (قوله أى بمقول فيه) عبارة التصريح
وأجيب بان الاصل ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه نعم
العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر فى الحقيقة
انما دخل على اسم محذوف انتهى وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون
فى الضرورة أو حيث يكون الاسم بعضا من متقدم مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا
أقام وما فى قومها يفضلها أى فريق ظعن وفريق أقام وواحد يفضلها وكلا الامرين
منتف فى المثالين وانما احتيج الى تقدير القول لان الجملة الانشائية لا تقع نعتا الا
بالتأويل بخلاف نحو ماليلى بنام صاحبه فالتقدير بليل نام صاحبه لان نام صاحبه
جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف
علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ماليس اسما اتفاقا كما فى بنام وماذكر
من الجواب يقال فى قوله

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

ان كان طير مرفوعا لكن ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل ان البيت محمول على
جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية
كما قال

تبدى

لدخول حرف الجر عليهما
فى قوله ماهى بنعم الولد ونعم
السير على بئس العير وأجيب
بان مدخول حرف الجر
محذوف أى بمقول فيه نعم
الولد وعلى عير مقول فيه بئس
العير وسيأتى الكلام فى باب
الفاعل على اعراب مرفوعهما
على هذا القول

• ثبين الزمى لا ان لا ان لزمته * على كثرة الواشين أى معون

فا وقع الزمى على لا ثم ادخل عليها ان فاجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الى ان يعامل لفظها معاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك ان يحكم باسميتها (قوله وقيل ان عسى وليس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما فنقول قال الفارسى وأما لحاق الضمير فى لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة احرف و بمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير هاتا وهاتوا وهاتى مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته الافعال لفظا كذا نقله الرضى قال الدمامينى تخلص من ذلك ان أبا على مخالف فى كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه للفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها (قوله والثانى حرف نفى) فى الارتشاف زعم الكوفيون انها تكون عاطفة فى المفردات تقول قام القوم ليس زيد وضربت القوم ليس زيدا ومررت بالقوم ليس زيد ولا يجوزه هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالتهما على الحدث والزمان) بين بعضهم عدم دلالة ليس على المضى بجواز ليس زيد بقائم غدا اذ لو دلت على المضى لم يجز ذلك كما لا يجوز كان زيد قائما غدا واستدل على حرفيتهما أيضا بعدم تصرفهما واجيب بأن عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله ولأن افادة الخ) هذا هو الدليل المثبت للمدعى وهو الحرفية وما قبله انما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه الحرفية (قوله بمنع الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أى لا نسلم انهما لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أى المذكور والا فالقياس ذينك قال فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى عوان بين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر انتهى والتأويل بالمذكور كالتأويل بما ذكر بناء على ان أل فى الوصف الصريح موصولة وان أريد به الثبوت وما اقتضاه كلامه من ان اسم الاشارة اذا كان مفردا ومرجعه متعدد يؤول بالموصول يخالف ما أشار اليه فى سورة الانعام فى تفسير قوله من اله غير الله يأتيكم بذلك اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة أو بما أخذ وختم عليه انتهى فانه صريح فى ان اسم الاشارة اذا خالف المشار اليه لا يحتاج الى التأويل وهو الحق اذ لا معنى للتأويل بما يحتاج الى تأويل مع امكان التأويل بالثانى أولا وقد اعترف بما أشار اليه فى سورة الانعام فى سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى على من راجع كلامه ولم يتنبه الناظرون فيه بما فيه من التناقض واعلم انه انما لم يحتج اسم الاشارة الى التأويل لانه كالموصول فى كون تثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد مما يعبر عنه من

وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثانى حرف نفى كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على الحدث والزمان عارض وبأن توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه فى التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لتشابه بينهما كالمضارع

المفرد والمثنى والمجموع مذكرا وتأنيثا انما هو ليتميز عند المخاطب وذلك انما يحتاج
اليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر الغيبة التى هى محل هذا
الكلام بخلاف اسماء الاشارة فان معها الحس الباطن فانها انما تستعمل اذا
كان المذكور معهودا بين المتكلم والمخاطب فهما يكتفيان فى التمييز واعلم انه اذا
خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الاشارة لان تمييزه أقوى وهو الحس الظاهر
ولان فيه تقليل التأويل لان فى تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ
هذا فانه مهم وفى عبارة الشرح حزازة لانه لا وجه لمنع المذكور الا ان عدم
دلالتهما على الحدث والزمان عارضة فى الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان
الأظهر فى الجواب ان يقال ان أريد عدم دلالتهما على ذلك وضعا فهو ممنوع
وان أريد استعمالا فهو مسلم لكنه لا يفيد لان المعتبر الدلالة الوضعية وقوله وبأن
توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والاظهر أن يقال وبتسليم الثانى الا أن توقف
افادة المعنى على الغير لا يقتضى الحرفية مطلقا بل اذا كانت لذات الكلمة
لا لأمر عارض كما هنا فان توقف معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو الخ
فليتأمل (قوله وأشار الى القسم الثانى) معطوف على متوهم أى قال كذا وأشار
ومثله شائع والاشارة لغة الافهام باليد ونحوها وفى عرف البيانيين الكناية عن
الشئ بوسائط قليلة غير خفية فقوله أشار بمعنى قصد استعارة (قوله وهو مستقبل
أبدا) أى مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال فى وقت من الاوقات هذا باعتبار
الحدث المأمور بايقاعه وأما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء
هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود ان كل انشائى له زمن حالى من حيث كونه
انشاء وان من الانشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائى نحو بعت واشتريت
وهذا حالى لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم
باللفظ الانشائى وهو الأمر وهذا له زمان حالى من حيث هو انشاء ومستقبل من
حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول واثبات الحال للافعال
الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه فى أصل الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع
فلا ينافى هذا نفى ابن الحاجب دلالتها على الزمان فى حال الانشاء وان ذلك لا يقدح
فى فعليتها المعروضة لأن ذلك بالنظر الى الزمان الذى كانت دالة عليه فى أصل الوضع
فلم يتوارد النفى والاثبات على محل واحد (قوله أو دوام ما حصل نحو يا أيها
النبى اتق الله) قال المصنف الا ان يراد به الطلب نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت
والحالة هذه والا لكان أمرا له بتجديد الرمى وليس كذلك انتهى ويجوز ان يكون
بمعنى اعتد بالرمى أى اعتقد الاعتداد به فيكون باقيا على الطلب وما ذكره

وأشار الى القسم الثانى من أقسام الفعل بقوله (وأمر) وهو مستقبل أبدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل (ويعرف) أى يتميز عن قسيميه (بدلالته

من المقصود

من الفعه ودبالأمر هو الأصل وقد يخرج عن ذلك لمعان الخ (قوله على الطلب) أى لحدثه (قوله لا بانضمام الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله ليخرج نحو لا تضرب) ولتضرب فان دلالته على الطلب بواسطة اللام والتمثيل به أولى لانه طلب فعل فتوهم دخول أقرب ونحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيله فانه وان دل على الطلب بدليل جزم المضارع فى جوابه وقبل ياء المخاطبة ليست دلالته على ذلك بنفسه بل باللام المقدرة ونحوه الطلقات يتربصن وما أشبهه مما دلالته على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الاولى وكان عليه ان يقول ولم يدخل ما استعمل من صيغة الامر فى نحو الاباحة بقرينة لدلالته على الطلب بنفسه وانما استفيد الاباحة بقرينة أو و مما تقرر علم انه لا يحتاج فى كون العلامة مفيدة للتعميم مع الاحتراز مع قوله بنفسه الى قيد الوضع (قوله فان الدلالة على الطلب وان فهمت الخ) الظاهر ان هذا التركيب على حذ زيد وان كان غنيا فهو بخيل (قوله ولا بد مع ذلك الخ) الظاهر انه حل معنى ولم يرد ان مع متعلقة باسم لا المحذوف لان ثبوت مثل ذلك محل نظر والظاهر ان مع فى موقع الحال من الضمير فى بدلالته أى حالة كونه مصحوبا مع قبول الخ (قوله نحو كلى الخ) الاولى التمثيل بالمجرد من الياء لانه الذى يقبلها (قوله ياء الفاعلة) أى الموضوعة بطريق الاصالة للفاعلة أو المراد ياء الفاعلة الخاصة أو اللاحقة للفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتى فهى فعل مضارع نحو ضربى زيدا اذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيبويه والجمهور) وقيل انها حرف والفاعل مستتر فى الفعل وكذا الالف والواو والنون وعليه المازنى ورد بانها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء فى التثنية كتاء التأنيث وبان علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع فى موضع (قوله فهى اسم فعل الخ) قال شيخنا القنيمى رحمه الله ظاهره ان ماذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر فقد صرحوا بان اسم الفعل جميعه منقول اما عن المصادر الاصلية الكائنة فى الاصل أصواتا أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى وهذا عجيب لما سيأتى فى هذا الشرح من ان اسم الفعل اما مرتجل وهو ما وضع من أول الامر اسما للفعل أو منقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه وذلك أمر مشهور ومثلوا للمرتجل بنزال ونحوه مما يدل على الطلب (قوله بمعنى انته) تفسير للمقصود من الردع والا فمعنى الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسيرا لمعنى الحرف بمضمون الكلام على انه منع دلالتها على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر اذ لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد الا شذوذا على ما فى المغنى (قوله فانه ليس امرا) بل هو فعل ماض جىء به على صورة الامر وعليه فالظاهر انه مبنى على فتحة مقدرة على آخره

على الطلب) أى بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهى بواسطة حرف النهى الذى هو لطلب الترك ولا بد (مع) ذلك من (قبوله ياء المخاطبة) نحو كلى واشربى وقرى عينا أو نون التوكيد كاقبلن والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهى اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون فهى اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو حرف نحو كلا بمعنى انته أو قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون فى الاسم والفعل والحرف نحو ربى أخى فاكرمنى ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان حكمه فقال (و بناؤه على السكون)

منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر أو مبني على السكون لكونه على صيغة الامر وان كان بمعنى الماضي (قوله اذا كان صحيح الآخر) أي لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضرب الرجل وعض وهلم وقد اجتمعا في قوله

من أبا قاسم وأم أباه * ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لان من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به اي كذب أبا قاسم يا فلان وان شئت نصبت أبا قاسم على النداء وأم فعل أمر من أم يؤم وأباه مفعول به منصوب بأم اي اقصد ول فعل أمر مبني على حذف الياء من ولي يلي وزيدا مفعول به أي قاربه وأباه الثاني مفعول من الثاني أي كذب أباه والجهولا نعت أباه والفه للاطلاق والذي يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء الآتي منقطعا لان المعتل لا يدخل في الصحيح ونحو قوما الخ لا يدخل فيما لم يتصل به الضمير المذكور وانما المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتي وان المستثنى ليس داخلا تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه * (تنبيه) * علم مما مر في ول زيدا ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد ومثله

محمد زيدا انما الجود والفضل * واهمال مار جوه منك من البسل

لان محمد محم منادى مرخم ود فعل أمر من ودى يدي وزيدا مفعول به والبسل الحرام في بعض الوجوه وقد لا تبقى منه الا حركة كما أشار اليه الدماميني ملغزا بقوله

أقول يا أسماء قولي ثم يا زيد قل * وذا الجملتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لان الأصل قل اي بمعنى عد ثم حذف الياء للبناء ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت (قوله ضمير تثنية) نحو قوما فانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير جمع) نحو قوموا فانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو قومي فانه يبنى على حذف النون ومحل بنائه على السكون أيضا اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا والا بني على الفتح نحو اضربن واضربن ومنه

يا را كبا بلغن اخواننا * ان كنت من كندة أو وائل

لان أصله بلغن بالنون الخفيفة فحذفت لالتقاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحا (قوله وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي وحينئذ اضافة المعتل الى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعميمه الى ما يشمل ما أوله أو أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي (قوله بناؤه) أشار الى ان قول المصنف على حذف آخره خبر لمبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسب لقوله أولا وبناؤه على السكون ولذا لم يقدر يبنى مثلا ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الاصل تقديم المبتدأ كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ولانه

اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة (كاضرب) وانطاق واستخرج اذ مضارعه مجزوم بالسكون (الا المعتل) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء (فعلى حذف آخره) بناؤه وهو حرف العلة

لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (كاغزو واخش وارم) اذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبني على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلها (و) الا (نحو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومي) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعلى حذف النون) بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزي وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن واقعدن واعلم ان المصنف لو قال كما في الاوضح وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان أحسن لكن لما ذكر ان للماضي ثلاثة أحوال أراد ان يذكر بالتنصيص ان للامر كذلك (ومنه) أي من فعل الامر (هلم في لغة) بني (تميم) الملحقين بها الضمائر بحسب من هي مسندة اليه نحو هلم يا زيد

ربما يوهم ذلك انه من كلامه (قوله لكن بشترط ان لا يتصل به ما تقدم) أي من الضمائر فانه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتي وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف ونحو قوموا الخ الا ان المتبادر من عطفه على ما قبله والتمثيل بالصحيح ان المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حل الشارح الكلام عليه بعد (قوله أو نون النسوة) أي أو نون التوكيد المباشرة لفظا أو تقديرا والا بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله في البناء المذكور) الانسب ان يقول فان اتصل بالمعتل ذلك فكالصحيح كما صنع في لاحقه لان كلامه بيان لمفهوم قوله السابق لكن بشرط الخ فتدبر (قوله اغزوا) أصله اغزووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين فصار اغزوا على وزن افعوا (قوله اغزي) اصله اغزوي استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ثم كسرت الزاي لمناسبة الياء لئلا تنقلب الياء واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة وان شئت قلت نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قوله كالصحيح) نحو اضربن يا هندات وظاهر كلامه ان الصحيح المتصل به النون المذكورة مبني على السكون الظاهر لا محلها وان السكون الاصلي ذهب فليحرر (قوله ولو قال كما في الاوضح وبناؤه الخ) فيه انه لا يظهر في امر جمع المؤنث صحيحا كان أو معتلا فانه مبني على السكون ومضارعه ليس مجزوما بل بناؤه على السكون وكونه في محل جزم على السكون بعيد خصوصا في المعتل وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل ولهذا زاد بعضهم في القاعدة لاخراج هذا ولو كان معربا وزيد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذي لم يتصل به الضمير المتقدم اذا باشرته نون التوكيد فانه يبنى على الفتح صحيحا أو معتلا ولا يقال ان مضارعه مجزوم بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذي لا مضارع له كهات على ما قاله الجوهري ولا يعلم منها حكم الامر الذي مضارعه ليس معربا على تلك الزيادة فدعوى الاحسنية غير حسن (قوله ومنه) فصله عنه لان فيه خلافا (قوله هلم في لغة تميم) أي على لغة تميم لانهم استعملوه على وجه علم منه انه فعل أمر بني على لغتهم فعل امر لا يتصرف ملتزم ادغامه واستعمل له مضارعا من قيل له هلم فقال لا اهلم وقيل هي في لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والالحاقها واجيب بأن التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعل وحكى الجرمي فتح الميم وكسرها عن بعض وهلمي يا هند وهلما يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلمن يا هندات وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسندت اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو

بني تميم واذا اتصل بها الغائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح أيضا وكذا اذا اتصل
بها ساكن نحو هلم الرجل ولا ينافي اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها لما مر في عسى
وليس (قوله نحو قل هلم شهداءكم الخ) نبه المصنف في شرحه على انه تبين من هاتين
الآيتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية فان كانت بمعنى قرب وأحضر كانت متعدية
وان كانت بمعنى أقبل فهي لازمة وقد تتعدى باللام نحو هلم للثريد (قوله وكذا هات)
أشار بقوله وكذا دون ان يقول كما يقتضيه صنيع المتن ومنه الى ان قوله في الاصح
عائد الى هات وتعال فقط لا الى هلم وقوله الآتي بعد قول المصنف على الاصح صريح
في ذلك لكن قد عرفت مما مر ثبوت الخلاف فيها عند النحويين في لغة تميم وحينئذ
فقول المصنف في الاصح راجع للجميع كما أشرنا اليه عند قوله ومنه قال الرضي
هات بمعنى أعط وتتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتي الى هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت
وهات ان كان بك مهاتاة وما أهاتيك كما أعاطيك قال الجوهري لا يقال منه
هاتيت ولا ينهى منه مضارع فهو على ما قال ليس بتام التصرف ثم قال ومن قال هو
اسم فعل قال لحوق الضمائر لقوة مشابهته للافعال ويقول في مهاتاة وهاتيت انه
مشتق من أهاتي كأحاشي من حاشى وبسمل من بسم الله انتهى وقال صاحب المفتاح
والاصح عندي انه ليس باسم فعل وانما هو فعل أمر من أتى الشيء اذا أعطاه
أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل (قوله ما لم يتصل به ضمير جماعة الخ) فان اتصل
به ضمير الاثنين نحو هاتيا يازيدان أو ياهندان استمر على كسر التاء وكان مبنيا
على حذف النون (قوله لا غير) أي وان اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو قل
تعالوا ولم يضم مع الواو لخفة الفتحة بخلاف ما اذا كان قبل الواو كسرة قد تطلب ضمة
للثقل أو ضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قيل أصل تعال ان يدعى به الانسان
الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان وقال بعضهم أصله من العلو وهو
ارتفاع المنزلة فكأنه دعاء الى ما فيه رفعة كقولك غير صاغر تشريفا للمقول له قال تعالى
قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم (قوله وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو نون
التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال في التصريح ثم النظر في هات وتعال هل
يقبلان نون التوكيد فيه خلاف في علامة الامر أو لا فيخالف ما اختاره أولا فيهما
(قوله وتعالى) أصله تعالوي قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام
ما قبلها فبقي تعاليي بياءين حذفت كسرة الياء الأولى للاستثقال والياء لالتقاء
الساكنين بينها وبين ياء الضمير (قوله فان أمرت بهما مذكرا) أي مفردا
(قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أي ان لم تباشرهما نون التوكيد

قل هلم شهداءكم والقائلين
لاخوانهم هلم الينا (و) كذا
(هات) بكسر التاء ما لم يتصل
به ضمير جماعة المذكرين
فيضم نحو هاتوا (وتعالى) بفتح
اللام) لا غير (في الاصح) أي
الصحيح لدلالتهما على الطلب
وقبولهما مع ذلك ياء
المخاطبة كهاتي وتعالى
فاذا أمرت بهما مذكرا
كان بناؤهما على حذف
حرف العلة فتقول هات
وتعال كارم واخش

لفظا وتقديرا والا كان بناؤهما على الفتح (قوله وان أمرت بهما مؤنثا) أى مفردا وأما اذا أمرت بهما جمع مؤنث فانهما يبنيان على السكون نحو فتعالين وهاتين يا هندات ومثل المفرد فى البناء على حذف النون اذا أمرت بهما مثنى مطلقا أو جمع مذكر نحو تعاليا وهاتيا يا زيدان أو يا هندان فى المثنى وهاتوا وتعالوا فى جمع المذكر ولو قال وحكم بنائهما علم من حكم بناء المعتل كان أولى (قوله وقيل انهما اسما فعلين الخ) قاله الزمخشرى للزومهما الامر ولحوق الضمائر بهما لقوة مشابهتهما لفظا للافعال فالحقابها واعترض بانه يدل على ان هات لا تستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى للماضى كعاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال والله ما يعاطى وما يعاطى أى يأخذ (قوله ما دل وضعا الخ) أى فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج الى ذكر شئ معه ولا يقتضى ذلك انه تمام مدلوله لما عرف ان اطلاق الفعل الذى هذا من جزئياته مدلولا ثالثا وهو النسبة المعينة الى فاعل معين ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين ودخل بقوله وضعا المضارع المنفى بلم مثلا فانه يدل بالوضع على حدث غير منقض وان كانت لم تقلب معناه الى الحصول فيما مضى ومثله المضارع فى سياق لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم وبئس وعسى وحبذا وساوى الماضى فى سياق الشرط فان دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضى أمر عارض والعبرة بأصل الوضع وبذلك صار التعريف جامعا مانعا لكن يرد على عموم قوله غير منقض الخ الامر لانه يصدق عليه انه دل على حدث وزمان غير منقض وذلك الزمان مستقبل فلو قال بدل قوله غير منقض حاضرا كان أو مستقبلا محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غايته انه نص فى ان المضارع مشترك وتصحيح التعريف أولى من الاشارة للاقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم واو مستقبلا عاطف ومعطوف والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى للحال مع ان بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال وظاهر كلامه ان المضارع من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وأيدوه بان الطلاقة على كل منهما لا يحتاج الى مسوغ بخلاف اطلاقه على الماضى فانه مجاز لتوقفه على مسوغ واختار بعض المحققين انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لانه اذا تجرد عن

وان امرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون كما فى تعالى وتعالى كارمى واخشى اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل انهما اسما فعلين وأشار الى القسم الثالث بقوله (ومضارع) وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا

القرائن لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كالأخويه واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة لان المستقبل غير محقق في الوجود فاذا قلت زيد يقوم فمعناه ينوي ان يقوم غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر ماتنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا ورد بان المراد بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه مستقبل كما يقال الماضي (قوله وسمي مضارعا الخ) علة التسمية في هذا دون الأمر للخفاء فيه (قوله بعد التركيب) احترز بذلك عن المعاني الافرادية فلا يرد ان نحو من يحتمل معاني كبيان الجنس والتبعيض والابتداء وان الالباس يحصل في بعض الحروف كلام الامر ولام كي لان صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النفي ولا في النهي ولا حاجة الى الجواب بان الفرق يحصل بتقدم العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتداء وانه يؤتى بغير لا من أدوات النفي اذا خيف التباسها بلا الناهية على انه لا يفيد في نحو جئتك لتضرب زيدا فان اللام تحتمل أن تكون للامر والتركيب جملتان وأن تكون لام كي والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شيء آخر لو أفاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك في الاسم نحو ما أحسن زيد وفي الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان كلا من التركيبين محتمل لمعان تقريرها واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سببا لاعراب المضارع وأورد عليه ان المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور كما يعلم قريبا ان الاسم اعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيب واحد وليس كذلك وبان الماضي قد يتعاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه يحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف أو ولكن اعتكف أو معتكفا فالحق ان الاسم انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه ومن جملة الاماكن التي نظر فيها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تتصور في الفعل المضارع لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة تامة فأعرب (قوله وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب) انما خص هذه القضية لو ذكر ان ذلك التعاقب سبب للاعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكر انه سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع

وسمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب

فيه ثم ان كلامه هذا يقتضى عدم الاشتراك فى الاعراب وليس كذلك فكان ينبغى
أن يقول وقضية ذلك اصالته فى الاعراب لكن الخ وكان ذلك مراده بدليل بقية
كلامه والمنفى الاشتراك فى الاعراب على وجه الاصالة فتدبر (قوله لكن لما
كانت المعانى الخ) أورد انه يمكن تمييز كل من النفى والاستفهام والتعجب من غيره
كان يقال ما أحسن الى زيد شئ فى النفى وما أحسن زيد بعينه أم أنفه فى الاستفهام
وما أحسن زيدا عطى غيره فى التعجب ولهذا كان الحق ان توارد المعانى المقتضية
لاعراب الاسم انما هى الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله يميزها غيره) كاظهار
العوامل المقدرة من ان فى النصب ولا الناهية فى الجزم والقطع فى الرفع (قوله فرعا
فى المضارع) هذا قول البصريين وقال الكوفيون أصل فيهما وقال بعض المتأخرين
أصل فى الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله
فى الابهام والتخصيص) لان الاسم يكون مبهما بالتنكير ويخصص بالتعريف
والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويخصص للزمان المستقبل بنحو السين
وسوف ولا ينافى هذا قولهم فى باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه
يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وكلاهما لا يكون الا فى الاسم
لان ما هنا حكم على المجموع أى مجموع الامرين لا يكون الا فى الاسم
أو لا يكون أصالة الا فيه على أنه فرق بين التخصيص فى الاسم والفعل المضارع بناء
على انه مشترك وأما على كونه حقيقة فى أحدهما فلا اشكال أصلا (قوله وقبول لام
الابتداء) لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان فى ذلك لعبرة وعلى الفعل نحو
ان ربك ليحكم (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد مطلق الحركات
لا شخصها فيدخل نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله والمراد الجريان لفظا أو تقديرا
ليدخل يقوم بالنسبة لقائم لان أصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت
الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها (قوله يرده ابن مالك) فيه ان ابن مالك لم يرده
من جهة انه علة فى التسمية وانما رده من جهة انه علة لاعرابه فقال أما الاول والثانى
فلان الماضى يقبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت
قد فقد تخصص وأما الثالث فلان الاسم والماضى يشتركان فى قبول اللام اذا وقعا
جوابا للو وأما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضى يجرى أيضا على الاسم كفرح
فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا وقال ان المشابهة فى تلك الامور
بمعزل عما جىء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة فى تعاقب المعانى وحاصل ما ذكر
ان ما قالوه ليس بتام فى نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست
هى السبب فى اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى المضارع اعرابه لان شرط

لكن لما كانت المعانى
التعاقبة على الاسم لا يميزها
الا الاعراب وعلى المضارع
يميزها غيره أيضا كان الاسم
أشد احتياجا الى الاعراب
من المضارع فجعل الاعراب
أصلا فيه فرعا فى المضارع
وما قيل من ان العلة فى التسمية
مشابهته للاسم فى الابهام
والتخصيص وقبول لام
الابتداء والجريان على
حركات اسم الفاعل وسكناته
فرده ابن مالك فى شرح
التسهيل (ويعرف) أى يميز
عن قسيميه

الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولك ان تقول انها وان لم تكن سبب الاعراب الا انه يصح الالحاق بسبب المشابهة فهما على طريق قياس الشبه لكن فيه ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة الا أن يجاب بان قياس العلة متعذر لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا (قوله لم) أي بصحة دخولها عليه والمراد بها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع فلا دور في تعريف المضارع بها (قوله الطلبيتين) أي الموضوعتين لطلب الفعل والكف سواء استعملا فيه أو في غيره وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب أو يكفي الاشتراك في مطلق الطلب (قوله لان لها امتزاجا الخ) هذا انما يتجه على قول المبرد من صرفها معنى المضارع الى الماضي دون لفظه وأما على قول سيبويه انها تصرف لفظ الماضي الى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل وأيضا انما يتجه على القول بان لما مركبة من لم وما وهو قول الاكثرين اما على القول بالبساطة فيحتاج الى زيادة في التعليل كان يقال مثلا اقتصر على لم بالذكر ولانها أول حروفا فهي كالاصل للما أولانها ادخل في الجزئية من لما بدليل حذف الفعل بعد لما دونها وعلل بعضهم الاقتصار عليها بانها أشهر عواملها بقي ان حرف التنفيس يخصص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل ويجاب بانه لا تغيير في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) وخبر المبتدأ قوله بحرف من نأيت ولولا كلام الشارح أمكن جره عطفا على لم ليكون علامة أخرى (قوله من أحرف نأيت) أي من الاحرف المجموعة في نأيت (قوله لوجودها في أول الماضي) نحو أكرم وتدحرج ويرنأ وتعلم (قوله تمهيدا للحكم الخ) هو قوله ويضم أوله الخ كما يصرح به الشارح قريبا والتمهيد التوطئة (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) أي في المتن (قوله لعدم انفكاكها عنه) هذا ظاهر على كلام سيبويه والبصريين فيما اذا اجتمع تاآن مفتوحتان في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل نحو فانت له تصدى ونارا تلظى من ان المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى وعزى لهشام والكوفيين وعدم الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من تنزل التاء الثانية لان المحذوف في القراءة المذكورة انما هي النون الثانية ومنه على الاظهر قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة عاصم أصله ننجي ولذلك سكن آخره (قوله ولا تصالها به) أي على انها كالجزء منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه فيشترط في الهمزة الخ)

(لم) أي بدخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد ومما يميزه أيضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام أولا الطلبيتين وانما اقتصر المصنف على لم كابن مالك في ألفيته لان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه قاله الرضي (وافتتاحه) بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون (بحرف) واحد زائد (من) أحرف (نأيت) أي بعدت أو أنيت أي أدركت (نحو) قولك (نقوم وأقوم ويقوم) زيد (وتقوم) يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في أول الماضي وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سيأتي ومن النحاة من جعل افتتاحه بأحدها من علامته أيضا وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها أولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط في الهمزة ان تكون

لا حاجة للتعرض لذلك فى العبارة لان أحرف نأيت صارت علما فى الاصطلاح على ذات المعانى المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها وانما قال المصنف ما تقدم لان الطالب قد يجهل ذلك و يغفل عنه سيما المبتدئ (قوله للمتكلم وحده) أى مذكرا كان أو مؤنثا والمراد المتكلم المتكلم فاندفع ما قيل الصواب ان يقول للمتكلم مع الانفراد وقس عليه ما بعده لان ما ذكره يوجب صدق حد الضمير على أحرف المضارعة واحترز به عن همزة لا تكون للمتكلم نحو أقام وأكرم فان قيل لك ما تقول فى اخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض وقوله وحده حال من المتكلم لتأويله بالنكرة أى منفردا أو التعريف فيه للعهد الذهنى والمعهود ذهنا نكرة فى المعنى فيعامل معاملتها أو مفعول مطلق للحال المقدرة أى يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحدا أو نصب على الظرفية بمعنى فى حال وحدته لا مع غيره (قوله للمتكلم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره قال الدماميني والذى يظهر ان النون فى هذا المقام للمتكلم ومن يشركه فى ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الاناث أو منهما ومقتضى عبارة المصنف يعنى ابن مالك وكثير ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد فى ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن شاركه معا على السواء فى القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل (قوله أو للمعظم نفسه ولو ادعاء) أى أو للمتكلم المعظم نفسه لكونه عظيما اما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء وقيل انما يستعمله المعظم لنفسه بحدها حيث نزل نفسه منزلة الجماعة أو لان اتباعه يشاركونه فى غالب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ مثله فى الغائب والمخاطب فى الكلام المعتد به كما فى المطول لا فى الضمير ولا فى غيره وأما فنادته الملائكة والمنادى جبريل وحده فلان الجمع المحلى باللام ينسلخ منه فى مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا فى المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد صرح السعد فى المطول فى بحث ان استغراق المفرد أشمل ان الجمع لا ينتهى بالتخصيص لواحد وان قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا مجاز فالأولى الجواب بمثله عن فنادته الملائكة وانه مجاز واما نحو ياأيها النبى اذا طلقتم النساء فمن باب تغليب المخاطب على الغائب أى اذا طلقت أنت وأمتك وانما خص بالنداء لان الكلام معه ولانه امام أمته وأما تجويز الكشاف والقاضى فى فان لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجويز القاضى فى قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون

للمتكلم وحده وفى النون أن تكون للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه ولو ادعاء وفى الباءان تكون

للغائب المذكر مطلقا ولجمع الغائبات وفي التاء أن تكون للمخاطب مطلقا أو للغائبة أو للغائبتين وبهذا يظهر ان التعبير بأنيت أنسب بالنسبة للتضعيف فيه من تعبيره بنأيت والحكم الذي أشرنا اليه فيما مر وقوله (ويضم أوله) أي المضارع أي الحرف المفتتح به (ان كان ماضيه رباعيا) سواء كان كل حروفه أصولا (كيدحرج) اذ ماضيه دحرج أم بعضها زائدا كيجيب (ويكرم) اذ ماضيهما أجاب وأكرم والهمزة فيهما زائدة لان وزنهما أفعل (ويفتح) أوله (في غيره) أي غير المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان ماضيه ثلاثيا (كيضرب) اذ ماضيه ضرب ولا يكون الا أصلي الحروف أو خماسيا أو سداسيا كينطلق (ويستخرج) اذ ماضيهما انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسي نحو

راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فلا يدل على مجيئه بل على ان المجوز يرى ذلك هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل لفخامته بمثابة صدر الواحد عن القيام به ومنه اياك نعبد ونحمدك اللهم (قوله للغائب المذكر مطلقا) أي مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره والمراد اللفظ الغائب فلا يرد ان الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتأنيث اذ هما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر فيستحيل على من هو في كل مكان (قوله ولجمع الغائبات) أي ظاهرا كان الاسم كيقوم الهندات أو مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كما مر أو غيره نحو السموات ينفطرن جمعا سالما كان الاسم كما مر أو مكسرا نحو الهنود يقمن والاعين يدمعن ومذهب البصريين ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده (قوله ان يكون للمخاطب مطلقا) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره واذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه ولكون الخطاب معه كقوله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر (قوله وللغائبة) أي لفظا أو بتأويل فيدخل ظاهرها نحو تقوم هند ومضمرها نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو تنفطر السماء وهي تنفطر وما هو للغائبة بالتأويل نحو تجيء الكتاب على معنى الصحيفة ونحو تقوم الرجال والرجال تقوم للتأويل بالجماعة (قوله للغائبتين) تثنية غائبة وشمل الظاهر نحو تقوم الهندات والمضمر نحو الهندان تقومان والحقيقي كما تقدم والمجازي نحو تدمع العينان والعينان تدمعان لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول هما تفعلان بتاء فوقية تعني امرأتين حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى أصولها وهو قول ابن أبي العافية وتقول هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش والراجح الاول وبه جاء السماع قال عمرو بن أبي ربيعة

اقص على أختي بدء حديثنا ❊ ومالهما ان تعلما متأخر

لعلهما ان تبغيا لي حاجة ❊ وان ترحبا سرا بما كنت أحصر

(قوله وقوله ويضم أوله الخ) أي وما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل حروفه أصولا) ينحصر في الرباعي المجرد كما مثل والملحق به كجورب وتجلبب (قوله أم بعضها زائد) هو الثلاثي المزيد فيه وهو ثلاثة أبواب باب الافعال كيكرم والتفعيل كيفرح والمفاعلة كيقاتل (قوله ويفتح أوله في غيره) أي في اللغة المشهورة وهي لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان الا مزيدا فيهما) اما حرف واحد نحو يدحرج

وأما

أو حرفان نحو انطلق أو ثلاثة نحو استخرج (قوله نحو خصم وقتل) يجوز في فائهما الفتح بنقل حركة المدغم اليها والكسر لالتقاء الساكنين وهذا أولى لان للاول التباسا بماضي التفعيل ومن العرب من اذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فتقول خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء وقياس المضارع من الاول في قتل مثلا يقتل بفتح القاف ومن الاخيرين يقتل بكسرها ويقتل بكسر حرف المضارعة أيضا اتباعا للقاف ثم هذا التقدير منقاس في كل فعل ادغم فيه تاء الافتعال (قوله أدغمت التاء) أي بعد نقل حركتها الى ماقبلها (قوله وحذفت الهمزة) أي همزة الوصل استغناء عنها بتحريك مابعدها (قوله فان الهمزة منه مكسورة على الافصح) قال الجوهري الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس (قوله وكذا نحو اهريق واسطيع) أي يستثنى ذلك وأهريق بسكون الهاء ايصح التقرير الآتي اما هريق بفتحها فهو من هراق ابدلوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها لانهم انما حذفوها السكونها همزة في يريق فلما صارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج فهو مدحرج قالوا يهريق فهو مهريق (قوله فان الهمزة فيهما مضمومة) احترازعن مضارع اسطاع الموصول الهمزة لانه خماسي فانه مفتوح حرف المضارعة لان أصل ماضيه استطاع حذفت تاؤه لمجانسة الطاء كما حذف أحد المثلين نحو ظلت ومست ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع (قوله ليس برباعي) بل خماسي (قوله فلا استثناء) لان الشاذ لايجب ان يدخل في القواعد (قوله أو ان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس) والاصل اراق واطاع هذا مذهب سيبويه ان الاصل اطوع مثلا نقلت حركة العين ثم قلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ماقبلها في اللفظ ثم زيدت السين عوضا من ذهاب العين أي من ذهاب حركة العين أو من العين وان لم تذهب من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام في نحو لم يطع وأطعت فلا حاجة لقول ابن عصفور ولا ان السين زيدت لتكون عوضا عن العين متى حذفت بل لايصح لقول الخضراوي ان كون الحرف عوضا من شئ في حال دون آخر معدوم النظير ولا يرد اعتراض المبرد بان الشئ انما يعوض اذا لم يكن موجودا وحركة العين موجودة لانها نقلت الى الفاء انتهى وانما حكم بان أصلهما اراق واطاع لانهما ليسا من أبنية الافعال ومعناهما معنى الرباعي كذا قيل و يوافقه في اسطاع قول سيبويه انما هي اطاع لكنه معترض كما نقله ابن الزبير من المغاربة بان معنى اسطاع قدر ومعنى اطاع انقاد ولم ينقل أحد من أهل اللغة من العرب بان اسطاع بمعنى اطاع انتهى واجود مايتمسك به في دفعه ماذهب اليه ابن الطراوة ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتذلل فلا يبعد

خصم وقتل بالتشديد فان أصلهما اختصم واقتتل أدغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما ويستثنى من كلامه نحو انطلق فان الهمزة منه مكسورة على الافصح وكذا نحو أهريق واسطيع فان الهمزة فيهما مضمومة فان ماضيهما وهو اهراق واسطاع ليس برباعي وقد يقال بأنهما من الشواذ فلا استثناء أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس

ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره منقادا انتقلا من طاع واذا كان كذلك فقد
آل معنى اطاع لمعنى استطاع من حيث ان القائل اطعت بمعنى صيرت غيري منقادا
كأنه قال قدرت واستطعت فيكون سيبويه انما جعل استطاع من اطاع
لاتفاقهما معنى لا ان كل لفظة عين الاخرى انتهى وقال الكوفيون الاصل
استطاع حذفت التاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل في الاختيار
من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا) كأن للتحقيق نحو
كأن الارض ليس بها هشام * فاندفع ان في الكلام تسامحا لان كلا منهما في التقدير
رباعي قطعا (قوله على الاصح) فيه اشارة للقدح في قول ابن مالك في شرح التسهيل
بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به نون الاناث ومقابل الاصح ماذهب اليه
ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب فيه
فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه
بالماضي وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لان البناء هو الاصل في الفعل
كما سيأتي في كلام الشارح ولان ضابط الاولى وجودي والثانية عدمي (قوله لفوات
شبهه بالاسم الخ) فيه نظر اذ الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالنون التي لا تلحق
الاسماء وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب فيه كما لم يمنع ذلك الاسم
خروجه عن الاعراب لمشابهه الحرف انتهى وهذا كالصريح في أن سبب
الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال النون التي نزلت منزلة الجزء من
الفعل فصارا كالشئ الواحد ومر عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء مايدل
لذلك وقد يوجه كلام الشارح بامرين الاول ان الشبه المقتضي لاعرابه مشروط
بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه اذ يلزم من عدم
الشرط عدم مشروطه الثاني سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطا بشئ لكن
لانسلم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته وقد
فات هذا لان النون صارت كالجزء من الفعل ولهذا اسكن آخره كالماضي وان لم
يتوال فيه أربع حركات فاشبه الماضي كما صرحوا به والماضي لا يلزم الجري على
حركات اسم الفاعل وسكناته فكذا ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمي وهو مبني
على أن الشبه الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وليس
بمرضي عند الشارح تبعا لابن مالك بل تعاقب المعاني التركيبية كما تقدم ومر عن
ابن مالك ان الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم
الا أن يقال ماهنا مبني على كلام الجمهور (قوله باتصاله بالنون الخ) أورد عليه
بانه يلزم بناؤه اذا اتصل به الف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة واجيب

فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا (ويسكن آخره) تسكين بناء على الاصح ان كان (مع نون النسوة نحو) والمطلقات (يتربصن) والا ان يعفون) وبني الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء

بانه

بانه انما اعربوا الحالة هذه لشبهه بالمثنى والجمع واورد أيضا عليه انه يلزم بناء
المقرون بحرف التنفيس و بنحو لم الجازمة واجيب بالفرق بين النون وما ذكر بان
النون لما اتصلت بالآخر وصارت كالجزء تعذر الاعراب بالحركة والحرف
وتقديرهما لا حاجة اليه ولا داعي له لانه رجع الى الاصل (قوله وحملا على الماضي)
الاقرب انه عطف على قوله لانه فهو تعليل ثان للبناء على السكون و يرد عليه ان
البناء على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وأيضا الصحيح ان الماضي مع
النون مبني على الفتح المقدر لا السكون الظاهر و يمكن ان يجاب عن الاول بان
الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذي هو السبب في بناء الماضي كما يؤخذ من
كلام الرضي قال شيخنا الغنيمي الظاهر انه عطف على رجوعا فتأمله انتهى وعليه
فهو تعليل ثان لاصل بنائه لانه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك ما مر وهذه
والثالثة تركيبه معها لانها كالجزء لان الفاعل كالجزء من فعله و بعد هذا بحسب
الظاهر تأخيره أو حملا عن قوله وعلى السكون فتدبر واورد على هذه العلة انه ان
اريد تعليل نفس البناء فلا نسلم ان بناء الماضي لاجل اتصال النون به بدليل انه
مبني قبلها ومع غيرها وحاصله ان شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم الا أن
يجاب بنظير ما مر من الجواب عن اعتراض ابن مالك و جه شبه المضارع للاسم وان
اريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف وأما العلة الثالثة فيرد على كون
التركيب سبب البناء على ما سيعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نوني التوكيد وأما
لزوم بنائه حينئذ مع ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنفيس ونحوه فقد عرف
جوابه مما سلف وانما علل بناء المضارع وان كان البناء أصلا في الافعال لان
الاعراب قد صار له أصلا ثانيا أو لما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء
فراجعه (قوله لم يؤثر فيه لفظا) بل محلا فيكون الفعل في محل جزم بلم ونصب بلن
وعلى مقابل الاصح يكون معربا (قوله وخصت) أي الواو التي هي لام الكلمة
(قوله بخلاف الثانية) أي واو الضمير (قوله لانها كلمة) متعلق بحذفوا وهو بدل من
قوله ولذلك أتى به لانه أدل على المقصود فلا يرد أن الفعل لا يتعدى الى معمولين من
نوع واحد الا باتباع وهنا قد ذكرت علة الفعل أولا بقوله ولذلك (قوله ويخرجن) قائله
اعشى همدان على الصحيح وصدره * يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * والدهنا بالقصر
والمد لكنه مقصور هنا موضع ببلاد تميم وعيابهم جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب
و يحمل خلف الراكب ويخرجن عطف على يمرون وانث فاعله بتأويل الجماعة
و يروى بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء موضع في البحر يؤتى منه بالطيب وبجر
الحقائب حال وهو بضم الباء جمع بجرة وهي الممتلئة والحقائب جمع حقيبة وهي

وحملا على الماضي المتصل
بها واذا دخل عليه عامل نحو
لم يضربن أو لن يضربن لم
يؤثر فيه لفظا والى ذلك أشار
بعضهم ملغزا حيث قال .
وما ناصب للفعل أو جازم له
ولا حكم للاعراب فيه يشاهد
ووزن يعفون يفعلن والواو فيه
لام الكلمة لا ضمير الجماعة
والنون ضمير النسوة لا نون
الرفع بخلاف الرجال يعفون
فان الواو فيه ضمير الجماعة
ولام الكلمة محذوفة والنون
علامة الرفع والفعل معها
معرب وأصله يعفوون بواوين
أولاهما لام الكلمة فاستثقلت
الضمة على واو قبلها ضمة
فحذفت الضمة فالتقى ساكنان
فحذفت الواو الاولى فبقي
يعفون على وزن يفعون
وخصت بالحذف لانها جزء
كلمة ولانها آخر الفعل
ولانها لا تدل على معنى بخلاف
الثانية ولذلك حذفوا لام
الكلمة في نحو قاض وغاز دون
التنوين لانه كلمة مستقلة ولا
يوصف بأنه آخر وجيء به لمعنى
وكما يسكن مع نون النسوة يسكن
مع نون الذكور كقوله
ويخرجن من دارين بجر
الحقائب

وعاء يعمل فيه الرجل زاده (قوله فلو عبر بنون الجمع لكان أولى) أى لما يدخل فيه نون الذكور ضميرا كما مثل أو علامة كقوله * يعصرن السليط اقاربه * واجيب بانها فيهما نون الاناث استعيرت للمذكرين فالمراد بنون النسوة النون الموضوعة لهن وان لم تستعمل فيهن هذا وقد يقال الاولى نون المؤنث ويجاب بان المصنف له اصطلاح على ان النسوة بمعنى المؤنث (قوله فتح بناء) أى على الاصح قال الامام أبو حيان والحركة التى قبل النون ذهب قوم الى أنها حركة بناء وقوم الى انها حركة عارضة لالتقاء الساكنين وهو نص سيبويه وفى الغرة فتحها قبل نون التوكيد فى مثل هل تضربن عند سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسى فتحة بناء وقيل فتحة التقاء الساكنين وهو مقتضى قول السيرافى ونسبه الزجاج الى سيبويه والصحيح القول الاول بدليل هل تضربن ولم يلتق ساكنان انتهى (قوله لفظا وتقديرا) بالواو لا بأو كما فى بعض النسخ (قوله تركيبه معها تركيب خمسة عشر) أى ولا اعراب فى الوسط والنون حرف لا حظ له فى الاعراب فبنى الجزآن ولم تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب الاسم بالياء على التاء عنده ولا على ما قبل النون كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها لان الاسم لاصالته فى الاعراب روعى اعرابه بقدر الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى أصله بأدنى سبب وبما تقرر ظهر الدليل والا فمجرد التركيب ليس من أسباب البناء لانهم لم يعدوه فيها وقد رأيت بخط المصنف ما نصه الذى تحصل لى ان التركيب لا يستدعى البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضرموت لان حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن أين يقتضى هذا البناء انما يقتضى التخفيف فيصح ان يجعل علة فى كون البناء على الفتح دون غيره لا علة فى أصل البناء ألا ترى ان بناء الاسم دائما أو غالبا الشبه الحرف ولا تركيب فى الحروف فمن أين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد فى الحرف أصلا ولا يليق به فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى انه من خصائص الاسماء انتهى والاولى ما فى المتوسط انه انما بنى لانه لو أعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه مسند الى الواحد أو الى الجمع فى مثل هل تضربن ولو أعرب على نفس النون لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل انه لو فصل الخ) يدل على انه معرب عند عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة تقول هل تفعلن يا زيد بنون فاذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون ولو كان مبنيا لم يختلف حاله وصلا ووقفا (قوله لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء) يشكل بنحو لا رجل بالبناء على الفتح وسيأتى ما فيه (قوله مطلقا) سواء اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء المخاطبة قال فى

فلو عبر بنون الجمع لكان أولى وليصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك (ويفتح) آخره فتحة بناء ان كان (مع نون التوكيد) خفيفة كانت أو ثقيلة (المباشرة) وهى المتصلة به من غير حاجز (لفظا أو تقديرا) هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء كشئ واحد ومعنى مباشرتها له تقديرا أن لا ينوى هنالك فاصل وذهب قوم الى البناء مطلقا لان النون لما لحقته

أكدت فيه الفعلية وردته الى أصله من البناء (٩٩) وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة بما اتصلت به نون التوكيد لانها لاتكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة (نحو ليفتنن) بالبناء للمفعول وقد لاتكون كما يأتي (ويعرب) أي المضارع (فيما عدا ذلك) المتقدم وهو ما اذا عرا عن النونين (نحو يقوم زيد) وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا وان اتصلت به لفظا بأن فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان أو مقدرا فالاول نحو (ولا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف (ولتبلون) مضارع بلى يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور أصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين أولاهما لام الكلمة تحركت حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو ألفا ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم أكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع

الارتشاف فتحذف نون الرفع للبناء عند التجرد وهو مذهب الاخفش والزجاج وابي علي في الايضاح (قوله أكدت فيه الفعلية) لانها من خصائص الفعل فاذا أكدتها بعد عن مشابهة الاسم ونقصت شبهه لانه تخلص بها للاستقبال فلم يبق فيه ابهام ورده ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي أليق بالفعل من جهة انها ناسبت الفعل لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا اذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد (قوله وذهب جمع الى الاعراب) كحاله قبل ان تدخل عليه النون قال الشاطبي ومن الناس من يطلق على الفعل هنا انه لا معرب ولا مبني كالمضاف الى ياء المتكلم فله حالة بين حالتين (قوله وقد لا تكون) هذا التركيب يقع كثيرا للمصنفين واستعمله المناطقة في سور السالبة الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المنفي ونص في المغني على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبري المثبت ومثله في الهمع فاحفظه (قوله المتقدم) اعتذار عن افراد اسم الاشارة مع أن المشار اليه جمع (قوله بأن) فصل بينه وبينها فاصل وهو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة ولا فرق فيها بين ان تكون ضمائر كما هو الاصح أو علامات على مقابله (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال لا التباس لان النون مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يذهل عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابقاء الواو في لتضربن يا قوم كما بقيت الالف وقيل في الجواب ان الالف فيها زيادة مد تسوغ اجتماع الساكنين وقيل أيضا ان حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة والالف لم تحذف مع الخفيفة ليقاس حذفها مع الثقيلة عليها ثم ان اغتفار الساكنين لما ذكر بناء على انه على غير حده لعدم كونهما في كلمة واحدة على القول باشتراطه والا فعلى القول بأنه على حده لعدم اشتراط ذلك فلا اشكال (قوله فحركت النون بالكسر) لا يخفى ان المحرك بالكسر انما هو النون المدغم فيها لا المدغمة وان أوهم كلامه خلاف ذلك (قوله مضارع بلا يبلو) فهو من البلاء وهو التجربة والاختبار (قوله مبني للمجهول) أي مبني للاسناد للمفعول المجهول فاعله أي المجهول فاعله (قوله لجماعة الذكور) أي لضمير جماعة الذكور أي المخاطبين (قوله فحذفت نون الرفع) انما خصت بالحذف دون نون التوكيد وان كان كل منهما لمعنى لان نون الاعراب اذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس لان نون التوكيد اما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الاعراب خفيفة مكسورة أو مفتوحة فاذا بقيت نون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا

لاستثقال توالى الامثال فالتقى ساكنان الواو التى هى نائب فاعل والنون المدغمة وتعذر حذف أحدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهى الضمة لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن تفعون (لترين) أصله قبل التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى ماقبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثانى نحو (ولا يصدنك) أصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها لوجود الضمة الدالة عليها وقوله فى الشرح أصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع انما يأتى على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالى عن الطلب وقد تبين مما قررنا ان الفعل فى هذه الامثلة ماعدا الثانى منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهره مراد هو بحذف النون للجازم فما وقع فى الاوضح [illegible] انه معرب فى الاول والثالث تقديرا كالثانى وهو لتبلون سهو وانما لم يبن فيها على الاصح لانتفاء تركيبه [illegible] النون لان ثلاثة أشياء فيجعلونها كشئ واحد والضابط

جازم فعلم ضرورة ان نون الرفع محذوفة لان الثابتة لاتصلح ان تكون علامة الاعراب (قوله لاستثقال توالى نونات) أى زوائد على أصل الكلمة الاولى للرفع والآخرتان للتوكيد بخلاف نحو النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع لان منهما نونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة (قوله وتعذر حذف أحدهما) قيل لو قال وتعذر حذفهما لكان أولى أما النون فلفوات المقصود من الاتيان بها وأما الواو فلعدم مايدل عليها انتهى ولك ان تقول انه لو قال ماذكر لتوهم انه لايتعذر حذف أحدهما فقط اذ لايلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد على ان المحكوم عليه بالتعذر انما هو مفهوم أحدهما وهو أمر كلى متحقق فى افراده فتأمل (قوله فحركت الواو الخ) ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله ليدل على المحذوف) فيه نظر لان الضمة انما تدل على المحذوف بعدها الا على ماحذف قبلها والوجه أنها انما ضمت للدلالة على أصل المحذوف لانه كان يضم لو نطق به ولمناسبة الضمة لها (قوله ثم حذفت الهمزة) أى التى هى عين الكلمة والتزموا ذلك الا فى الضرورة تخفيفا لكثرة الاستعمال (قوله فتحركت الياء) أى الاولى التى هى لام الكلمة ولك ان تقول فى الجميع استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وماقاله الشارح أولى لانه قياس مطرد لايلتبس معه عين المحذوف ويغنى فى دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله مع ان القلب تغيير الى بدل وهو أولى من الحذف (قوله لتدل على المحذوف) فيه نظير مامر (قوله فما وقع فى الاوضح الخ) أى لما تبين من ان كلا من المثالين المذكورين مجزوم بحذف النون لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديرى ويوافق مافى الاوضح قوله فى الشرح فى ولا يصدنك وقدر الفعل معربا وأجاب بعضهم بأن كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ مقدر على ماقال الرضى من ان الفعل المؤكد المسند الى أحد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق أى الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع المذكور والمؤنثة المخاطبة وفيه نظر لان تأكيد الفعل الخالى عن الطلب وماالحق به نادر لايليق تخريج التنزيل عليه وأجيب أيضا بأنه لم يقصد بذكرهما التمثيل لما هو بصدده بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فانه معرب معها تقديرا

ظاهره التعميم وليس كذلك ذكرهما لينبه بهما على ان التعميم ليس مرادا وانما
هذا أعني كونه مع غير المباشرة يعرب تقديرا في بعض الصور كما في لتبلون (قوله في
ذلك) أي المذكور فيما سبق (قوله ان ما كان من المضارع) أي ما تضمن ذلك لان
الضابط القضية الكلية لان ما كان الخ لانه مفرد (قوله وانما بني الخ) اشارة الى
الجواب عما يقال يستثنى من اعراب المضارع الذي اتصلت به النون ولم تباشره
هذه المسئلة وحاصل الدفع انه لا حاجة للاستثناء لان البناء في ذلك ليس لنون التوكيد
بل لنون الاناث (قوله وهو ما دل على معنى في غيره فقط) تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة
على معنى في الغير فلا حاجة للتطويل باعادته وزاد قوله فقط تبعا للجزولي وغيره من
المحققين لاخراج الفعل لانه يدل على معنى في غيره أيضا وهو النسبة على ما علم في
في تعريفه ولاخراج ما دل من الاسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره كاسماء
الشرط والاستفهام فمن الشرطية مثلا دالة على شيئين أحدهما الشخص
العاقل وهذا هو المعنى الذي صارت من به اسما لانه معنى في نفس الكلمة كما
في قولك انسان وهو معناها الوضعي والثاني معنى الشرطية أعني عقد السببية
والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى
ان الشرطية ولهذا يقولون اسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف (قوله من
علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها) اشارة الى ان المراد بعلامات الاسم الاعم مما
ذكره هنا وما لم يذكره واعترض بأنه حوالة على مجهول وأيضا لا يحسن التعريف
به لانه يقتضي ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له ويعلم
انتفاء تلك الامور من الكلمة وفيه من العسر ما لا خفاء فيه وأجيب بأن المقصود
بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف يبين له ما لم يذكره
المصنف وقيل المراد العلامات المذكورة واعترض بأن من الكلمات ما لا يقبل
المذكور هنا وليس بحرف كنزال وأخواته وقط في قولك ما فعلته قط وأجيب بأن
هذا من التعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون لافادته التمييز في الجملة فان قيل
المخاطب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة موقع له في الخطا اذ قد
يعتقد حرفية بعض الاسماء لانا نقول الموقف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك
الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا التعريف يصدق
على الجملة فانها لا تقبل شيئا مما ذكر أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة
فحاصله ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل علامات الاسم والفعل
حروف فلا يكون عدمها علامة للمعرف لانه يلزم منه الدور أجيب بأن للمعرف
جهتين جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة

في ذلك ان ما كان من المضارع
رفعه بالضمة اذا أكد
بالنون بني على الفتح وما كان
رفعه بثبات النون اذا أكد
بالنون يبقى على اعرابه لفظا
أو تقديرا لعدم مباشرتها له
وانما بني مع عدم مباشرتها له
في نحو هل تضربنان يا هندات
لوجود المقتضي لبنائه وهو
ظاهر وانما قدم المصنف
حالة بنائه على اعرابه لانه
الاصل فيه (وأما الحرف)
وهو ما دل على معنى في غيره
فقط (فيعرف) أي يتميز عن
قسيميه (بأن لا يقبل شيئا من
علامات الاسم) المتقدمة
ولا غيرها (ولا) شيئا من
علامات (الفعل) المتقدمة
ولا غيرها فحينئذ يمتنع كونه
واحدا منهما فيتعين كونه
حرفا اذ لا مخرج عن ذلك كما
دل عليه الاستقراء (نحو هل)
من حروف الاستفهام وتدخل
على الجملتين الاسمية
والفعلية حيث لم يكن في
حيزها فعل

أما اذا كان فختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكروه هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه

يجب النصب اذا وقع الاسم
بعد ما يختص بالفعل كهل
والعلة في ذلك ما قاله الرضى
وغيره من ان أصلها أن
تكون بمعنى قد كما في هل
أتى على الانسان وقد مختصة
بالفعل فكذا هل لكنها
لما تطفلت على همزة
الاستفهام انحطت رتبتها
عن قد في اختصاصها بالفعل
فاختصت به فيما اذا كان في
حيزها الا انها اذا رأته في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المالوف
وعانقته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما واذا لم تره في
حيزها تسلت عنه ذاهلة
(وبل) من حروف العطف
ومعناها الاضراب (و)
الحرف (ليس منه مهما)
لعود الضمير عليه في نحو مهما
تأتنا به من آية والضمير
لا يعود الا على الاسم وقيل
انه حرف (و) لا (إذما) بل هي
ظرف زمان بمنزلة متى فاذا
قلت اذما تقم أقم فمعناه متى
تقم أقم ويدل على اسميتها انها
كانت قبل دخول ما اسما
والاصل بقاء الشئ على ما كان
عليه وقيل انها حرف بمنزلة
ان الشرطية وان المعنى في
أقم وهو الاصح كما في الاوضح وأجيب عما تقدم ان اذ قد سلب منها

للعرف لا من الاولى فلا دور على ان هذا الايراد لا يتوجه على المصنف أصلا لانه لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين ألفاظا مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا وان كانت في الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفاء قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع أن العلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة غير منعكسة أجيب بأنها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما لا من جهة كونها علامة لكن كون الشئ شرطا وعلامة بعيد لتنافي مفهوميهما فلا يجتمعان على شئ واحد الا أن يكتفى بالتغاير الاعتباري والأولى أن يجاب بأن اللازم في العلامة عدم لزوم الانعكاس ولا ينافي انها قد تنعكس أو ان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا حيث أريد العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس فليحرر (قوله أما اذا كان فتختص به) أي فلا تدخل الا عليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبينها بشئ فلا يقال هل زيد قام الا في الشعر وفاقا لسيبويه (قوله أن تكون بمعنى قد الخ) كذا قاله جماعة وأنكره آخرون منهم أبو حيان وقال الزمخشري ان معناها قد وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرنت بالهمزة نحو أهل عرفت الدار بالغرين (قوله لما تطفلت على همزة الاستفهام) في عدم الاختصاص كهل الا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ قاله الرضى (قوله وحنت) بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حن يحن حنينا (قوله لعود الضمير عليه الخ) ظاهر كلامه تبعا للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم انها ملازمة للحرفية ومنع بعضهم ذلك فقال ان زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير عليها في بعض الصور وانما ادعى انها قد تكون حرفا فلا ينهض الاستدلال عليه (قوله والضمير لا يعود الا على الاسم) أي بالاستقراء ولا يرد نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الامر لان الضمير عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه (قوله وأجيب عما تقدم) أي من القول بالاسمية وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازما والظاهر أنه غير مراد اذ الزمان معنى مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف وان المراد انها للشرط في الزمان المستقبل كما ان لو للشرط في الماضي مع عدم دلالتها على الزمان قطعا وفي الارتشاف والفرق بين اذ ما وان ان ان لا تدخل على الزمن بحسب الوضع بل بحسب الالتزام لكن قد يقصد بها الزمان مجازا وعلى ضعف نقول ان احمر البسر فأتني

وان انما تدخل على المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه كقوله تعالى أفان مت فهم
الخالدون انتهى ولعل ذلك تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الاصلي)
وهو الزمان الماضي وفيه اشارة الى رد ما قيل من ان نقلها لا يخرجها عن وضعها
فانها قد تأتي للاستقبال (قوله كانت للماضي) أي موضوعة له (قوله واستعملت
مع ما الزائدة الخ) أي على القول بالحرفية وأما عند المبرد القائل بالاسمية فما كافة
لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم ونظر فيه بأن اذا فيه معنى الشرط وهو
للمستقبل ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل اذ الموضوعة للماضي كذا
في شرح اللباب وفي الرضي وأما الاعتراض باذا فلا يلزم لجواز اختصاص بعض
الكلمات ببعض أحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن
لمعنى الشرط بل اذا أقعد فيه وتجزم حيث مع ما دون اذا وأما حيثما فتقول ما فيها
كافة حيث عن الاضافة لا زائدة كما في متى ما واذا ما وذلك ان حيث كانت لازمة
للاضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير
مبهمة كسائر كلمات الشرط وفيه أيضا ما نصه وأما اذ ما فهي عند سيبويه حرف
كان ولعله نظر الى أن لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل
وان دخل على الماضي كاذ فلا تصير جازمة معها فكيف باذ الخالية عن معنى الشرط
الموضوعة للماضي فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت أحدا من النحاة
ذكر اذ ما غير سيبويه وأصحابه انتهى فانظر قوله فاذ ما عنده غير مركبة مع قول
الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان وحرره (قوله بدليل أن المضارع الخ)
قد يفرق بينهما بأن المضارع ولم كلمتان واذ وما صارا كلمة واحدة (قوله موضوع
للحال أو الاستقبال) أشار الى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة أقوال مرت
(قوله وهي المسبوكة الخ) الاظهر وهي المسبوك هي وما بعدها بالمصدر بل لك أن
تقول ان الذي يسبك بالمصدر هو ما بعدها فقط (قوله الرابطة) أي لتحقق مضمون
الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ولذا
قال بعضهم ان جوابها قد يقترن بالفاء وقد يحذف لقيام الدليل عليه (قوله حرف
وجود لوجود) ظاهره ان سيبويه نص على حرفيتها وفي المطول قال سيبويه لما
لوقوع أمر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انها حرف شرط
كلو الا أن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الأول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول انتهى
وصحح بعضهم حرفيتها ورجح أيضا باجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت ظرفا
والجملة بعدها في موضع خفض لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن قال في
عروس الافراح ولما التعليلية عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية

معناها الاصلي بعد دخول ما بدليل انها كانت للماضي فصارت للاستقبل واستعملت مع ما الزائدة استعمال انه وفيه فكانت حرفا وفي الشرط وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية بدليل أن المضارع موضوع للحال أوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى المضي ولم تخرج لفظه عن كونه مضارعا (بل) منه (ما المصدرية) وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم أي عنتكم وقيل انها اسم (ولما الرابطة) أي لوجود شيء بشيء وجود وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود

وقيل انها ظرف وقال ابن
ي بمعنى حين وقال ابن مالك
بمعنى اذ فيه معنى الشرط
واستظهره المصنف في المغني
وعلله بأنها مختصة بالماضي
والاضافة الى الجمل كما هو
شأن اذ وعليه فعاملها
جوابها ورد بأنها أجيبت بما
النافية واذا الفجائية وما
بعدهما لا يعمل فيما قبلهما
ولا خلاف بينهم أن لما النافية
حرف وتختص بالمضارع
وكذا لما الايجابية الا انها
تدخل على الجملة الاسمية
وعلى الماضي لفظا لا معنى
كما صرح به في المغني
والحكم على مهما واذما
بالاسمية وعلى ما ولما
بالحرفية انما هو (على الاصح)
من القولين فيها وقدمر أن
الاصح في اذما انها حرف
فقوله على الاصح منظور فيه
بالنسبة اليها وما حكاه من
الخلاف في ما المصدرية
حكاه غيره وحكى ابن خروف
الاتفاق على حرفيتها ورد على
من نقل فيها خلافا قال في
المغني والصواب مع ناقل
الخلاف فقد صرح الاخفش
وأبو بكر باسميتها

وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام التعليل انتهى فهي عند سيبويه حرف بمعنى اللام فمعنى لما جاء زيد جاء عمرو ان مجيء زيد لأجل مجيء عمرو (قوله وقيل انها ظرف) رد بجواز لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم لانها اذا كانت ظرفا عاملها جوابها والواقع في اليوم لا يكون أمس وأجيب بأن المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي أمس أكرمتك (قوله بمعنى حين) وليس فيها معنى الشرط لانك اذا قلت حين قام زيد قمت لا دلالة على سببية الاول للثاني (قوله وفيه معنى الشرط) نظر فيه بأنها انما تدل عند القائل بالاسمية على مجرد الوقت والقائل بالحرفية على ارتباط احدى جملتين بأخرى ولم يقتض أن وجود الاول سبب للثاني بل ان الثاني وجد عند الاول وهل ذلك لتسببه عنه أو طريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك وأجيب أن هذا مجرد دعوى لا تنافي ما قاله ابن مالك (قوله مختصة بالماضي) أي يليها فعل ماض ولو تقديرا كما في قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل أقول (قوله والاضافة الى الجملة) أي الفعلية فانها مختصة بها كما في الاوضح (قوله وعليه) أي القول بالظرفية (قوله فعاملها جوابها) الظاهر أن المراد ما في جوابها من فعل أو شبهه وانما كان هو العامل دون شرطها لان القائلين بالاسمية يزعمون أنها مضافة لما يليها والمضاف اليه وشبهه وجزؤه لا يعملان في المضاف ولا فيما قبله الا اذا كان المضاف غيرا وتقدم ما النفي فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه كما تقدم معمول المنفي بلا نحو زيدا غير ضارب قال شيخنا العلامة الغنيمي لكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو لما جاءني الرجلان فزيد أحدهما انتهى وهو مبني على انها تجاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك لكنه لم يذكر الا اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا ولعل المثال المذكور غير عربي (قوله ورد بأنها أجيبت بما الخ) فالاول كقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته والثاني كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وفي قوله ورد مع اقتصاره على أن القائل الجواب ميل الى القول بالحرفية ولكن هذا منه تبعا للمصنف مبني على أن شرطها لا يعمل لما مر وقد يمنع لان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع اذا جزمت (قوله ولا خلاف بينهم الخ) ظاهره انحصار لما في الايجابية التي بمعنى الا والنافية والوجودية مع انها قد تجيء فعلا وفاعلا نحو لما الوا من لمت الشيء

أي جمعه (قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ) المذكور في عباراتهم أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك ومختص بالاسماء ومختص بالافعال وان حق المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وان لزم منه صيرورة الاقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم لكن أفاد أن الاصل في المشترك الاهمال وفي المختص العمل الخاص لا الاهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وان ماخالف ذلك خارج عن الاصل وماذكره الشارح لا يفيد ذلك بل يوهم ان كل ذلك على الاصل فمن العجب التعرض في شرح كلامه لكون حق المختص العمل وحق المشترك عدمه من غير بيان الاصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ونحن نبين في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح وهنا شبهة سنحت وهي ما المقتضى لكون حق المشترك الاهمال والظاهر أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا حتى اذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج لنكتة لكنهم بينوا نكتة ذلك كما تعرفه (قوله مالا يختص بالاسماء والافعال) أي بواحد منهما والا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله مالا يختص بهما (قوله ولا يعمل) أي على ماهو الاصل والحق الواجب له (قوله ولكنه يعمل) أي على خلاف الاصل (قوله كالاحرف المشبهة بليس) أفاد انها انما عملت لعارض الحمل على ليس قال غيره على ان من العرب من يهملهن على الاصل وهذا مبني على أن حق المشترك الاهمال وفيه ما عرفت وظاهر صنيعهم هنا أنه ليس في المشترك ما يعمل عملا خاصا وقد يقال أن حتى حرف مشترك وعملت الجر في الاسماء وهو عمل خاص وأما النصب في الافعال فليس مختصا مع أن الصحيح انه ليس بها بل بأن مضمرة بعدها ويجاب بأن حتى الجارة ليست مشتركة ودخولها على الافعال انما هو في الظاهر وفي الحقيقة انما دخلت على المصدر المؤول (قوله الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل) أي على الاصل والحق الواجب له قال ابن النحاس وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص وايضاحه أن اختصاص الشئ بالشئ دليل على قوة تأثيره فيه فاذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى (قوله أو النصب والرفع) هذا ليس على الاصل بخلاف ماقبله لان الرفع والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليله ولما قال الاشموني ان حق المختص ان يعمل العمل الخاص بقبيله قال وانما لم تعمل ان واخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه وانما عملت ان واخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي انتهى (قوله ولا يعمل فيها كلام التعريف) أي على خلاف الاصل والواجب لانها صارت كجزء

واعلم أن الحروف ستة أنواع أحدها مالا يختص بالاسماء ولا بالافعال بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل الثاني مالا يختص بهما ولكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي أو النصب والرفع كان وأخواتها الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف الخامس ما يختص بالافعال

وَيعمل فيها الجزم كلم أو النصب كان السادس ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف (وجميع الحروف مبنية) باجماع لاحظ لها في الاعراب لانها لاتتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كقد ولم وما هو على الفتح كان وليت وما هو على الكسر كلام الجر وبائه وما هو على الضم كمنذ في لغة من جر بها وقد تقدم أن الاصل في البناء السكون للامر فاذا جاء شئ مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسأل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة سئل عنه سؤالات لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بني أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة فيه كذا (والكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه) كذا في القاموس و[illegible]) أي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي

من الاسم لانها تعين المسمى تعين الاوصاف (قوله ويعمل فيها الجزم كلم) أى على ما هو الاصل والحق الواجب (قوله والنصب كان) فيه ما علمت لان النصب لا يختص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقد الخ) أما السين وسوف فلانهما كجزء من الفعل اذ الفعل كان دالا على الزمان المحصل وهما يخصصانه حتى يدل على ما وضع له فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك واما قد فتدخل على الماضي والمستقبل ثم انها تقرب الماضي من الحال وهذا تأثير في زمان الفعل فصارت كالسين ولكونها كالجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل (قوله وجميع الحروف مبنية) ولو وليت في نحو ألام على لو وهل ينفع شيأ ليت اسمان لان المراد لفظهما كما علم مما مر ومثله ما ما أشبههما (قوله لاتتصرف) أى تصرف الافعال فلا يرد نحو سوف في سوف (قوله ولا يتعاقب عليها الخ) هذا كاف في البناء من غير حاجة الى عدم التصرف (قوله والكلام) أل فيه للحقيقة لان أل الداخلة على المعرفات لها كما في المطول ويوافقه ما مر في بحث الكلمة لكن قال بعضهم أل في الكلام للحضور أى هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لان المعبر به اللفظ وهذا واضح لو كان لفظ عبارة في عبارة المصنف كما وقع في عبارة من قال الكلام عند اللغويين عبارة الخ وحينئذ فامر عن المطول مفروض فيما لم يمنع منه مانع فتدبر (قوله لغة) بين المعنى اللغوي لتظهر المناسبة بينه وبين المنقول اليه (قوله عبارة) أى معبر به وهي مصدر عبر كنصر أى تلفظ بما يدل استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) أى ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) أى وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه في أداء المراد غير القول من اشارة وكتابة وعقد ونصب ولسان حال ففيه التعرض لاطلاق الكلام على القول ولهذا قيل انه أشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى أن يجعل النقل عنه وأفاد انه لابد من كون الاشارة مفهمة وكذا الكتابة فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاما لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام قال المصنف وقد يعترض ذلك بأنه ينبغي تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط فيه ما ذكر قال شيخنا وفيه أن المجاز لابد له من علاقة وقرينة وان تكون تلك العلاقة معتبرة فما كل علاقة تكفي في المجاز (قوله لفظ) أى عربي لان النحو انما وضع للبحث عن احوال اللفظ العربي (قوله أى ملفوظ) أى لا الرمي فانه فعل الرامي والكلمات حاصلة منه فهي مرمية وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه وبما ذكر من أن اللفظ بمعنى الملفوظ اندفع أن اللفظ جمع لفظة فيلزم أن لا يكون كلاما الا ما وجد فيه ثلاث (قوله كالخلق بمعنى المخلوق) في انه مصدر بمعنى اسم المفعول

الا أن الاول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل (قوله ثم خص بالرمي من الفم) اعلم انه اختلف في اللفظ في اللغة فقيل انه بمعنى الرمي مطلقا يقال أكلت التمرة ولفظت النواة ولو بدون ادخالها الفم كذا في الحواشي العصامية على الجامي وقال في شرحه للعضدية انه الرمي من الفم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس وكلام الشارح موافق للاول لكن قوله ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لا في أصل اللغة لان هذا المعنى يحتمل انه حقيقة وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الفم اما من حيث كونه رميا فهو من افراد الموضوع له (قوله ثم أطلق عليه) أي على الملفوظ من اطلاق المصدر على اسم المفعول اى على معنى اسم المفعول وظاهره في اللغة وانه أعم من ان يكون الملفوظ الحروف أو غيرها كالنواة من الفم وقال غيره ان الاطلاق نحوي وانه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية (قوله ما ليس بلفظ) اى مما تناوله عموم مفيد وبهذا صح قوله خرج ولا ضرورة الى قول بعضهم وبتصدير الحد باللفظ لم تدخل الدوال الاربع كما أشرنا اليه في تعريف الكلمة ومنه يظهر أنه كان الاظهر أن يقول بما هو مفيد لايهام قوله وان كان مفيدا أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مفيدا أو غير مفيد مع أن الذي أخرج منه ذلك هو المفيد لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وان كان مفيدا جملة حالية وهي حال لازمة (قوله اى دال) المراد الدلالة الوضعية بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه فان قيل فيلزم خروج المجاز فانه غير موضوع قلت ممنوع بل هو موضوع بالنوع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا (قوله من المتكلم) هو أرجح الاقوال لان السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته ايضا (قوله منتظرا الشئ آخر) اى انتظارا تاما كالذي يبقى مع المسند بدون المسند اليه وبالعكس بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول والحق أن الفعل المتعدي انما يتوقف على تعقل شئ ما لا على تعقل المفعول به خلافا لابن الحاجب والمصنف وشئ ما معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكر المتكلم المفعول به للتعقل وانما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما لانا نقول الاحتياج الى خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل له ولو بني للفعول كفى المفعول (قوله فالمراد بها الفائدة التامة) محل توقف (قوله اى التركيبية) يوهم أن التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تفسير بالاعم (قوله والاسنادي المسمى به) اى ما فيه اسناد في الاصل لا الحال لانه لا يكون

ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر في الكلمة لكان أولى لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصح الاخراج به وان كان جنسا لما مر (مفيد) أو دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا الشئ آخر لان الفائدة حيث وقعت قيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أى التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق نحره

ودخل فيه مالا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا أن يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما فى الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم فى الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فانه عار من القصد جرى عليه فى المغنى والشذور وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه أبو حيان وتبعهم المصنف هنا وفى الاوضح وماقيل فى الاعتذار عن المصنف فى عدم ذكره من أن المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم ولو سلم فيكون قوله فى المغنى وغيره مقصود مستدركا الا أن يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما واعلم أن بين اللفظ والافادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد والافادة بصدقها على الاشارة والصور التى يتألف منها الكلام

الامفيدا وبقى عليه أن يقول والاسنادى الموقوف على غيره نحو ان قام زيد واسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كامر (قوله ودخل فيه مالا يجهل معناه) سيأتى عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمله (قوله المفيد بالفعل) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بان يفيد المخاطب مايجهله فانه اختلف هل يشترط فى الكلام ذلك أو تكفى الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد والوجه الثانى قال أبو حيان والاكان الشئ الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله ثم خوطب به ثانيا أو ومن لا يجهله وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كان النار حارة انتهى وقد يؤخذ من تعليل أبى حيان أن محل الخلاف ماقد يجهل ويفيد بالوضع وحينئذ فينبغى أن ماهو معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غير مفيد اتفاقا لانه لا يجهله أحد لكن كلام الشارح وكلامه عام بدليل مامثلا به من نحو السماء فوقنا والنار حارة فليحرر ثم ان قوله ومحل الخلاف الخ لا يخلو عن اشكال لانه ان أراد مجموع المشبه والمشبه به فليس الكلام فيه أو المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لانه مفرد تأويلا فليحرر والاوجه أن الفائدة المعتبرة فى الكلام هى المعتبرة فى باب الابتداء وان كل ماصح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة الجديدة وعدم اعتبارها الان كلامهم هنا صريح فى صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما لا يجهل ولو اختلف البابان لزم اما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء أو العكس وكلاهما بعيد (قوله مغن عن ذكر التركيب) اى بناء على الاكتفاء بدلالة الالتزام فى التعاريف عند أهل هذه الفنون (قوله يستلزم التركيب) اى لفظا أو تقديرا كنعم وبلى فى الجواب وبذلك يبطل زعم ابن طلحة أنه قد يكون بسيطا مستدلا بحصول الافادة بماذكر من غير تركيب لكن قد يرد أن الافادة توجد بلا تركيب فى الاعداد المسرودة (قوله فغير مسلم) نقل فى النكت أن المصنف قال فى تعليقه على الالفية ان المحرر فى حد المفيد أنه مايحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى وحينئذ فالاعتذار مسلم موافق لكلام المصنف غاية الأمر ان زيادته مقصود فى المغنى والشذور تصريح بما علم التزاما واذا عرفت ذلك علمت أن قيد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام الشيخ خالد من الخلاف فى اشتراط القصد غير ظاهر لانه يقتضى أن بعضهم يقول بان مايتلفظ به المجنون والساهى قد يكون كلاما مفيدا بل وأن المصنف فى هذا الكتاب يرى بذلك وهو فى غاية البعد (قوله بين اللفظ والافادة) اى وذى

الافادة أو الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لا بين اللفظ والافادة (قوله ستة) بقى عليه سابعة وهى تألفه من اسم وجملة وثامنة وهى تألفه من حرف واسم نحو ألا ماء لان ألا التى للتمنى لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا وتم الكلام حملا على المعنى وهو أتمنى ماء وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم كما قالوا فى الجواب عن نحو يا زيد وان أمكن الفرق بأن يا نائبة عن أدعو وألا ليست نائبة عن أتمنى بل بمعناه هذا والذى فى أكثر النسخ ستة بالتاء وفيه نظر لان المعدود مؤنث لان صور جمع صورة فيجب تذكير العدد ويجاب بان محل تذكير العدد مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر اذا كان المميز وهو المعدود مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا قدم فيجوز فى اسم العدد الحاق التاء وعدمه مع كل من المذكر والمؤنث على ما نقله الاستاذ الصفوى عن النووى وسيأتى ما فيه فى باب العدد وبما عرفت من أن المميز هنا مذكور لكنه مقدم عرفت أنه لا يصح الجواب بان المميز هنا محذوف وعند حذفه يجوز التذكير والتأنيث مع تذكير المميز نحو وأتبعه بست من شوال اى ستة أيام على ان للسبكى فيه كلاما يأتى (قوله اسمان) قال المصنف فى شرحه وله أربع صور وذكرها قال شيخنا العلامة الغنيمى وانظر المبتدأ الذى لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن الاربعة لانه فى الحقيقة من تركيب اسم هو المبتدأ وجملة هى الصفة والمضاف الى المبتدا خارج ثم ان أبا حيان حين عدد الصور قال ما نصه واسمان مع حرف نحو أقائم الزيدان وهما دون حرف على مذهب أبى الحسن فتأمله (قوله جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه) تبع فيه المصنف والذى فى الرضى أن جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لانه قيد الاسناد المعتبر فى الكلام بالمقصود لذاته وأخرج الذى فى الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد الجزاء وقال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفى الجزاء يظهر بالتأمل فى قولك ان ضربتنى ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله فى الواقع بالكلية وتحقيق البحث يعلم من المطول وحاشية السيد فى بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب) اى جوز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأى منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا نقض بالاخبار التى لا يجوز العقل صدقها أو كذبها كالارض فوقنا والنار حارة

ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل وأربعة اسماء جملة الشرط وجوابه أو القسم وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء

والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وان لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والاصح انحصاره فيهما) مقابله انه ينقسم الى ثلاثة أقسام لان مالا يحتمل الصدق والكذب ان تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب فطلب وان قارنه فانشاء قال الشمس البرماوي ويظهر ترجيحه لانه اما اصطلاح فلا مشاحة فيه اولا فقائله قد ميز بين الطلب والانشاء وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب أو الانشاء لمعنى واحد متفاوتة افراده ومن ثلثها جعل كلا منهما لفرد من ذلك المعنى انتهى ولك أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الافراد لان نحو اضرب مدلوله طلب الضرب وهو مقارن للفظه وانما يتأخر الامتثال وايجاد المطلوب فتدبر واعلم أن قولهم ان اللفظ في الكلام الانشائي لانشاء المعنى يتم في الاصطلاحيات كبعت فانه ينشئ معناها الذي هو التمليك ويوجده فلا يتحقق بدونه لا في نحو اضرب وما أحسن زيدا فلا بد من تأويل قولهم بالنسبة له اما على أن المراد في نحو اضرب أنه لانشاء الطلب اللفظي وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قولهم انه لانشاء المعنى على المسامحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لثبوته وان لم يوجد اللفظ لان الطلب ميل النفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا وكذا التعجب الذي هو انفعال النفس عند ادراك مالا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا واما على أن المراد بانشاء المعنى وايجاده فهم ذات المعنى منه وان اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما في الخبر (قوله وان الجملة اعم منه) اى والاصح أن الجملة أعم من الكلام عموما مطلقا اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشري واطلاق الجملة على ما تقدم مجازي باعتبار ما كان لان كلا منها كان جملة قال في شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر الى المفهوم وأما بالنظر الى الاستعمال فهو على بابه انتهى (قوله وأقل ائتلافه) يرد عليه ألاماء على ما مر (قوله كهذا زيد) لو أسقط ها التنبيه كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل بزيد بعمر ونحوه مما لا ينصرف فلا يكون فيه تنوين لان التنوين حرف (قوله او حكما) منه نحو جسق مهمل لان اللفظ اذا أريد به نفسه تجري عليه أحكام الاسم وان كان مهملا وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة لانه يبقى الاشكال في أنه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما (قوله مع مرفوعه المستتر) كذا

والاصح انحصاره فيهما او ان (وأقل) الجملة أعم منه ائتلافه) عند النحاة خبرا كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد

قيد في التصريح وقضيته أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس في حكم المفرد
وهو ما اقتضاه كلام المغني في تقسيم الجملة الى صغرى وكبرى وفي المختصر للسعد
في بحث تقديم المسند اليه أنه كالوصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدا والخبر
وعلله في المطول بانه جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه قال وهذا معنى قول
السكاكي وأتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه اى جعل تابعا لعارف المسند
الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد انتهى وقضية كلام الشارح
كالتصريح أن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقا وفي المطول بعد
قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة ما نصه وأما في صلة الموصول فانما حكم
بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة
لام التعريف على صريح الفعل انتهى وفيه أن المقرر أنه شبه الجملة كالظرف
لا جملة وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل
والوصل وسنذكر كلامه لكن قال السيد في حواشيه هنالك وأما نحو أقائم
الزيدان فكلام وجملة لانه مؤول بالفعل فاسناده أصلي وايضا مقصود بالذات
والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون اسنادها أصليا لتأويلها بالفعل وليست
بكلام اذ ليس اسنادها مقصود الذاته انتهى وذكر نحوه في حواشي شرح المفتاح
وعموم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل الضمير فيكون موافقا لما مر
عن المطول وقوله وأما نحو أقائم الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه
معتمدا او يدخل فيه المعتمد على المبتدا وغيره مما قرر في باب اعمال الصفات
وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو قائم أبوه جملة وهذا خلاف ما ذكره السعد
والسكاكي في بحث تقديم المسند اليه ورأيت بخط المصنف في هوامش ابن الناظم
في باب المبتدا والخبر ان قلت اذا قلنا زيد قائم أبوه هلا كان الوصف مع مرفوعه
جملة فهذه مسئلة كثيرا ما يسأل عنها وفيها جوابان أحدهما ان جريان الوصف
مجرى الفعل في العمل انما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدا فيكون المبتدا
شرطا في كون الوصف وفاعله جملة فاصدق انا جئنا للمبتدا بخبر هو جملة اعترض
بأنه يلزم منه أن لا يكون قام في زيد قام جملة لان الفاعل انما جاء بعد المبتدا اذ لو قدر
أنه قام كان لا مرجع له والجواب ان قام مع فاعله جملة قطعا جاء المبتدا أو لم يجئ
ولا يتوقف فاعله على أن يجيء مبتدأ بدليل قام زيد وانما توقف على المبتدا هنا
هذا الفاعل الخاص وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف
فيتوقف على المبتدا أو ما يكون بمنزلته الجواب الثاني أن الوصف وفاعله
لما كانا فيهما كشيء واحد والشيء الواحد ليس جملة فكذا ما نزل منزلة الشيء

الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما
غيران فلا يمكن أن ينزلا منزلة الشئ الواحد وهذا الجواب قد يعترض بان المبتدا
والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشئ الواحد لانهما لمسمى واحد وقد يجاب بالفرق
وهو أن مشابهة الوصف ومرفوعه للشئ الواحد من ثلاثة أوجه كونهما لمسمى
واحد وهذا يشاركه فيه المبتدا والخبر وأن الفاعل ابدا مع رافعه كالشئ الواحد
وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف في بعض الاحيان يكون كالشئ
الواحد الذى لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضميرا لم يكن له لفظ اذ لم ينفصل سواء
كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم وانما يستتر في الفعل
ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباك الوصف به للزوم استتاره فيه فان قلت
هلا قيدت كلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قائمان وقائمون
مثلهما في يقومان ويقومون بدليل انقلابهما للعوامل وانما هما بمنزلتهما في رجلان
وزيدون انتهى وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة وان اعتمد
على المبتدا ولا فرق بين الاعتماد على المبتدا أو غيره من نفي أو استفهام فنحو اقائم
الزيدان وماقائم العمران ليس جملة ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدا
الواقع خبرا ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو مررت برجل قائم أبوه وبين
غيره فتدبر وبان بهذا ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهى
اذ لا شبهة أن الوصف مع مرفوعه الظاهر كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند
الاخفش وابن مالك ومن تبعهما الا انه لا يشترط في الكلام الاسناد الاصلى نعم من
يشترطه كالرضى لا يجعل المصدر والصفات المسندة الى فاعلها كلاما وتبعه في المطول
فقال في اول باب الفصل والوصل الاصطلاح المشهور على ان الجملة أعم من الكلام
لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد
الاصلى سواء كان مقصودا لذاته أولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
جملة ولا كلاما لان اسنادها ليس أصليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا
أو حالا جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته انتهى وهذا غير معهود
فان القوم لم يذكروا في النسبة بينهما الا التساوى أو العموم والخصوص المطلق
نعم أورد بعضهم على ذلك ان ألا ماء كلام لا جملة ويجاب بأن ذلك ليس متفقا عليه
وأيضا فهو فرد نادر نظر فيه لجانب المعنى وبملاحظته يكون جملة ولولا ملاحظة
المعنى لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى (قوله بدليل انه لا يبرز في تثنية ولا جمع)
أى والالف في قائمان والواو في قائمون علامة اعراب بدليل انقلابهما للعوامل كما
مر عن المصنف لا ضمير كما في يقومان ويقومون واستدل السكاكى بعدم تغيره في

بدليل انه لا يبرز مع التثنية
أو الجمع بخلاف الفعل مع
مرفوعه المستتر وسقط ما قيل
ان زيد قائم ثلاثة أسماء
لا اسمان فقط كذا قيل

الكلام

التكلم والخطاب والغيبة نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الحالى عن الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل (قوله فليتأمل) لعل وجه الامر بالتأمل أن كون الاسمين في حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين (قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) اشار به الى انه لا فرق في الفعل بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي لا يظهر التمثيل به بناء على كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبره فتامل أى لانه حينئذ يكون من التألف من اسم وجملة بخلافه اذا جعل المخصوص خبر المبتدا محذوف أو مبتدأ خبره محذوف لانه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم لكن أنت خبير بأن المخصوص في المثال غير مذكور فلا يعد من اجزاء الكلام (قوله أن يتلفظ بهما معا) معية لفظ لآخر بمعنى البعدية أو مع لا تقتضى الاتحاد في الزمن كما صرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابله ما ذهب اليه ابن طلحة ومن تبعه فيه (قوله ووقوع الالفة) الظاهر ان المراد بالالفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الأخرى أو اضافتها اليها او وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شيء من ذلك كجاء قام (قوله فهو اخص من التركيب) أى مطلقا

﴿فصل﴾ هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها او مفصولة عنها وتقدم عند قول الشارح تنبيه من جهة الاعراب ما يجرى نظيره هنا (قوله وعلاماته) أى علامات أنواعه وكان الظاهر وعلاماتها لذكر الانواع قبل الضمير الا ان العلامات لها في الحقيقة (قوله وأنواع الاعراب) أى من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب اسم أو فعل فلا يرد أنه ان أراد انواع اعراب الاسم أو الفعل فهى ثلاثة فقط وان أراد انواع اعرابهما فهى ستة والواو في قوله وأنواع استئنافية وهو قليل جدا والمعهود مجيء الجملة للاستئناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمى في حواشى الحفيد على المختصر والنوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى أو متحدته يعنى ان بعض افراده مسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا كان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا وقول الشارح الذى هو جنس لها عند النحاة يشير لذلك (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال

فليتأمل (أو من فعل واسم
كقام زيد) ونعم العبد ولا
يشترط في جزأى الكلام
أن يلفظ بهما معا كما مثل
بل قد يلفظ باحدهما دون
الآخر كما تقدم وقد لا يلفظ
بهما كالمقدر بعد نعم في جواب
من قال أقام زيد اذ الكلام
هو المقدر بعدها على الصحيح
والتأليف ووقوع الالفة بين
الجزأين فهو أخص من
التركيب اذ هو ضم كلمة الى
أخرى فأكثر فكل مؤلف
مركب ولا عكس بالمعنى
اللغوى

﴿فصل﴾
عقده لانواع الاعراب
وعلاماته وقد تقدم معنى
الاعراب لغة واصطلاحا
(وأنواع الاعراب) الذى
هو جنس لها عند النحاة
(أربعة)

والتفصيل ولانه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللاشارة الى أن الخبر مجموع رفع وماعطف عليه كما مرت الاشارة لنظيره (قوله بالاستقراء) أي لا العقل (قوله وهي رفع). جعل قوله رفع وماعطف عليه خبرا لمبتدا محذوف والظاهر انه بدل مفصل من مجمل وعلى كل يحتاج لجعل العطف سابقا على الاخبار أو البدلية على ماعلم مما مر في نظائره ثم الاولى وهو بالتذكير مراعاة للخبر (قوله بحركة أو حرف) أي يتحقق ويتصور بهما فلا ينافي ان الرفع هو الحركة والحرف على الاصح من أن الاعراب لفظي فكان الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص وقس عليه مابعده وأو للتنويع فاندفع ماقيل ان الرفع ليس احد الامرين من غير تعيين ومثله مابعده (قوله بذلك) أي المذكور وليس افراد الاشارة لانها بعد العطف بأو لان أو التي يفرد بعدها نحو الاشارة التي للشك لا اللتي للتنويع كما هنا (قوله او حذف). اى للنون (قوله وكلاهما يوجد) ظاهره انه جعل قوله في اسم وفعل خبر مبتدأ محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج لا يصير المجموع كلاما واحدا حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بمتعلق الخبر مع كونه كونا عاما في المزج على ان ماذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا تقديره يوجد هذا وقدر في التصريح هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل وجر مختص بمعنى في اسم وجزم مختص بمعنى في فعل اه وذلك هو المناسب لانه انما يقدر المتعلق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص وكأن الشارح عدل عنه لان الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل بل الامر بالعكس ثم انه قدر أولا الفعل وثانيا الاسم اشارة لجواز الامرين وأما تقديره ثانيا بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى بفي بل بالباء (قوله نحو زيد يقوم) اى نحو الرفع في ذلك وقس عليه مابعده (قوله ولان كل مجرور) اى بحرف أو بالمضاف فلا حاجة الى زيادة أن المضاف اليه في الاضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف اليه أو تخصيصه وهما من خواص الاسم والاضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها (قوله بسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) لحرف العلة من المعتل أو النون من الافعال الخمسة ولو قال وجزم بحذف كان أخصر (قوله وقيل انما اختص الخ) نقله ابن مالك وذكر قبله مانصه انما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول عامله على الفعل وانما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخول عامله على الاسم وقيل الى آخر ماهنا واهمل وجها التمريض انا لا نسلم انه لو دخل الاسم لأدى وجوده الى عدمه وذلك لان التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يؤدي وجوده الى

بالاستقراء وهي (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بذلك أو بحذف وكلاهما يوجد (في) المعرب (من اسم وفعل) فالرفع فيهما نحو (زيد يقوم) والنصب فيهما نحو (ان زيدا لن يقوم وجر) بحركة أو حرف ولا يوجد الا (في اسم) لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون الا اسما (نحو) مررت (بزيد) فزيد في المعنى مخبر عنه بأنه ممرور به (وجزم) بسكون أو حذف ولا يوجد الا (في فعل) وذلك (نحو لم يقم) لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر في الاسم لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك أن المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين

عدمه وأيضا فتحريكه يؤدى الى عدمه فى اللفظ لا فى التقدير نحو لم يكن الذين
كفروا قال شيخنا الغنيمى يمكن أن يوجه بأنه يجوز دخوله حيث لا يؤدى الى محذور
بأن يدخل الاسماء التى لا تنوين فيها كما ان الجر بالكسرة لا يدخل كل الاسماء
وانما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول فتأمله (قوله فيحرك الساكن
الاول) يعنى كما هو الغالب (قوله لعدم استغناء الكلام عنه) اى بالنسبة الى
النصب والجر أو دائما فى جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما
دائما فاندفع ما قيل ان الكلام قد يتألف من كلمتين مبنيتين وان أجيب عنه
بأن المراد بالرفع ولو حكما واندفع ايضا ايراد نحو ألا ماء فانه كلام ولا رفع فيه (قوله
لاشتراك الاسم والفعل فيه) اى فهو أعم والاعم اقدم واسبق الى البال فناسب
أن يقدم فى الذكر لكن فيه أن المشترك كالمركب والمختص كالبسيط والمركب
من شيئين يؤخر عنهما ويجاب بأن النكات لا تتزاحم (قوله وكون الحركات)
أى والحروف والحذف لا يقال اذا كانت الحركات والحروف أنواع الاعراب وقد
تقرر أيضا انها انواع البناء لزم اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة وهو
مستحيل لانهما ضدان لانا نقول ليست المذكورات بمجردها اعرابا ولا بناء حتى
يلزم ما ذكر بل ان كانت مجلوبة للعامل فهى اعراب والا فان لزمت الآخر فهى
بناء والا فهى أعم من الاعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة
عند البصرى بالاعراب والضم والفتح والكسر بالبناء وأما الضمة والفتحة
والكسرة فتعم الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما كضمة قاف قفل والكوفى
يطلق كلا على كل فان قيل جعل المذكورات انواعا ينافى جعل بعضها أصولا
وبعضها فروعا لان الاصالة والفرعية لا تعقل فى الانواع بخلاف العلامات قلت
الانواع التى لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مرادة ولو سلم ارادتها فالممتنع تفرع
بعض افراد النوع على بعض من حيث كونها افرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة
هنا أن يكون بعض الافراد اكثر استعمالا أو اغلب أو ارجح فى نظر الواضع ومثل
هذا معقول فى الانواع أو دائما فى جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى
عنهما دائما (قوله ما اختلف به آخر المعرب) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون
أو حذف فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والاسناد والمتكلم والسكون المقدم
أو اللاحق والمركب منها ومن الحركة فان كلا منها وان كان سببا للاختلاف لكن
ليس بحركة ولا حرف وبقى النقض بما اذا كان العامل حرفا واحدا كحرف الجر
فلو أريد بحرف المبانى وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة أو أريد حرف آخر لم
يحصر وذلك ولو جعلت ما على عمومها خرج العامل وما بعده بالسببية القريبة

فيحرك الساكن الاول
فيؤدى وجود الجزم الى
عدمه وغير المنون محمول
عليه وقدم الرفع لعدم
استغناء الكلام عنه كذا
زيد ثم النصب لاشتراك
الاسم والفعل فيه ولان عامله
قد يكون فعلا والعمل له
بالاصالة فيكون معموله
أصلا بالنسبة للمجرور ثم
الجر لاختصاصه بالاشرف
وكون الحركات أنواع
الاعراب جار على مذهب
المصنف من ان الاعراب
ما اختلف به آخر المعرب

المفهومة من الباء وان نوزع فيه بالنسبة للمركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب
وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاء في امرؤ فان ما قبل الآخر تابع
للآخر وباضافة الآخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبني نحو من ابنك ومن
أبوك وآخر الحروف نحو من أبيك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به اختلاف
آخر غلامي وبصري وضاربه بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبني لان كسر آخر
الغلام وراء بصري وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبني ومن
قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيثية اى اختلاف آخر المعرب من حيث انه معرب
لاخراج هؤلاء لم يتنبه لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه
آخر الكلمة ولا يكون الشئ سببا الاختلاف نفسه قلت الآخر أعم من كل حرف
مخصوص فالالف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء الى كونه ألفا ولولاها لكان
بحاله فان قيل لا يحصل الاختلاف الا بحركتين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما
ولا على اعراب المعرب ابتداء اذ لا اختلاف فيه أجيب بأن المراد بالسببية ان يكون له
دخل في الاختلاف أو ما يحصل بحصوله بلا احتياج الى شئ بعده وكل حركة كذلك
في نفس الامر ولو في بعض المواضع لا بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكون
(قوله لأنه) أي الاعراب (قوله اختلاف آخر المعرب) أي تغيره ذاتا أو صفة حقيقة
أو حكما وبقي من التعريف لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا وشرحه يعلم مما مر
(قوله لان الاعراب عنده لفظي) قال شيخنا الغنيمي يعني فيكون الرفع نفسه وكذا
ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب هذا معنى كلامه ولك فيه نظر وهو انه
يجوز أن يكون لفظ الرفع وما بعده لقب على الاعراب يعني على أنواعه وهي الآثار
المخصوصة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظيا خلافا لما فهمه الشارح
وبتأمل ما قررنا يندفع قوله ولان من حق اللقب الخ فان المراد بقوله وألقاب الاعراب
ألقاب أنواعه فكلامه على مضاف كما هو واضح وبعبارة أخرى من قال ان الاعراب
لفظي فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوي فسره بأنه تغيير
مخصوص وحينئذ فلا فرق بين التعبير بانواع الاعراب وألقاب الاعراب اذ من البين
انه ليس المراد بالانواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من عبر بالقاب الاعراب
أراد أن لفظ الرفع مثلا لقب على النوع وتفسيره حينئذ تابع [illegible]
فان فسر بأنه لفظي فسر معنى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه أ[illegible]ـبر الاعراب
[illegible]وص وان فسر بانه معنوي فسر بأنه تغيير مخصوص فتأمله انتهى (المرفوع) اشارة الى
أن نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذي [illegible]ـه برفع وأراد بالمرفوع
ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحـ[illegible]ـل أو أراد برفع معنى يوجد

لأنه اختلاف آخر المعرب
على ما هو مذهب الكوفيين
وعبر بالانواع دون الالقاب
المعبر بها بعضهم لان الاعراب
عنده لفظي ولان من حق
اللقب أن يصدق على ما لقب
به كأن يقال الاعراب الرفع
وكذا البواقي وهو ممتنع
لاستلزام حمل الاخص على
الاعم ولهذه الانواع الاربعة
علامات أصول وعلامات
فروع نائبة عنها أشار الى
الاول بقوله (فيرفع) اى
المرفوع من اسم وفعل
(بضمة وينصب) أي المنصوب
منهما (بفتحة ويجر) اى
المجرور من اسم (بكسرة
ويجزم) اى المجزوم من فعل
(بحذف حركة)

فالضمة علم وسماه الرفع وكذا الباقي وقدم أمثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات والسكون أصل للاعراب بالحروف والحذف اذلا يعدل عنهما الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النائب سبعة أبواب أعربت بغير ماذكر وتسمى أبواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة أن النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء وباب مالا ينصرف أو حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وهو باب الامثلة الخمسة أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع وأتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولى أن تبدأ بما نائب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور لان ذلك أقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة

ويتحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميرا عائدا على اسم وفعل بتأويلهما بما ذكر ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمة أي يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلي في جزئيه لكنه لا يناسب الاستثناء الآتي ويحتمل أن يقرأ فترفع بالبناء للفاعل على انه مسند لضمير المخاطب وقس على جميع ذلك نظائره بعده (قوله فالضمة علم وسماه الرفع) اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعا للقوم ولهذه الانواع الاربعة علامات الخ بأنه انما يتجه على القول بأن الاعراب معنوي لا لفظي وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم الخ وربما حاصله انه ان أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع انه مصروف قطعا أو علم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لسائر افراد الرفع وأجيب أيضا عن الاعتراض بأنه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب فهي اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبأن العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وهي الضم والفتح والكسر والسكون وذو العلامات هي الحركات والجزمات الاعرابية وهي الرفع والنصب والجر والجزم وان اتحدا في الخارج كما في الحد والمحدود وهذا ان رد الى ما قبله فذاك والا فالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الاعرابية يعتبر فيها أن تكون مجلوبة له وشيء واحد لا يكون مجلوبا وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما في الخارج وأيضا فالاعراب هو الاثر الخارجي والقصد من وضع العلامة تمييزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تمييز ولا دليل ومدلول واختار بعضهم في الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الاعراب معنوي جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد (قوله لان الاعراب الخ) هذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة لكسره في الجمع بألف وتاء ولا أصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ولا أصالة الفتحة بالنسبة الى حذف النون في الافعال الخمسة (قوله الا عند تعذرهما) قد يقال ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الاعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه وقد صرح في الاسماء الستة بأن اعرابها بالحركات ممكن (قوله باعتبار المحل) أي المواضع التي تقع فيها النيابة (قوله لا النائب) أما باعتباره فعشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وأربعة عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله لشبهه بالفعل) يفيد تأخيره عما قبله وأما تقديمه على الامثلة الخمسة فلانه أشرف

فكان ينبغي أن يثني بما لا ينصرف
لكونه مفردا وان لزم منه
الفصل بين ما يعرب بالحروف
بما يعرب بالحركة اذا تقرر
هذا فقوله (الا الاسماء الستة)
وما عطف عليها من المثنى
وغيره مما سيأتي منصوب على
الاستثناء مما قبله وهذا هو
الباب الاول مما خرج عن
الاصل

* وهي أبوه وأخوه وحموها
وفوه وهنوه وذو مال *

أي صاحبه وبعضهم عدها
خمسة بنقص الهن منكرا
جواز اتمامه كما سيأتي والاسماء
الستة علم بالغلبة على هذه
الامثلة كلفظي العبادلة
والعشرة بالنسبة الى الصحابة
رضي الله عنهم وان أطلقت
على غيرها فتوسع والحم أقارب
الزوج أبا كان أو أخا أو
غيرهما ولهذا أنث الضمير
وقد يطلق على أقارب الزوجة
والهن اسم يكنى به عن اسماء
الاجناس وقيل يختص بما
يستقبح التصريح به وقيل
عن الفرج خاصة

منها لانه اسم (قوله فكان ينبغي الخ) فيه ان النكات لا تتزاحم وقد أسلف ان
تأخيره لشبهه بالفعل (قوله وان لزم منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع
النظير عن نظيره فسقط ما قيل ان المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم الى
جانب الاسماء الستة لانهما شريكاها في الاعراب بالحروف فتأخيرهما عنها قطع
للنظير عن نظيره ثم ان المصنف لم يذكر شيأ من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير
جهة النيابة فلا معنى للقول بأنه يلزم على ما قاله الشارح القطع في الاحكام وانما
كان يظهر لو تكلم المصنف على شيء من أحكامهما كضابط ما يجمع بالالف والتاء
وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتية هذا وليس في كلام الشارح ما يقتضي انه كان
المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى ليلزم عليه الفصل بين
ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران في الاعراب بالحركات وبتسليم انه أراد
ذلك فهو لا يبالي بالفصل بين النظائر (قوله الا الاسماء الستة) أي في احدى
لغاتها (قوله وما عطف عليه) أي القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى
ان المنصوب عليه الاسماء الستة لا الا الاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدا
وهو قوله بمعنى مقوله وما بعده وهو قوله الا الاسماء الستة بدل أو بيان وما قبله وهو
قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بقرينة الاستثناء لان النكرة في الاثبات
قد تعم نحو علمت نفس ما قدمت وأخرت أي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ثابت
في كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت في كل فعل الا الاسماء الستة وما عطف
عليها (قوله بنقص الهن) قال شيخنا الغنيمي لم يقل باسقاط الهن لما في التعبير
بما ذكره من التورية الظريفة والمقابلة اللطيفة (قوله جواز اتمامه) أي اثباته
واعرابه بالحروف (قوله على هذه الامثلة) أي على كلماتها (قوله وان أطلقت
على غيرها) هل الضمير يرجع الى العشرة أو العبادلة أو الاسماء الستة كأن اطلقت
على ما يشمل نحو الطائفة (قوله على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للذكر ويقال حموه
أي اقارب زوجته (قوله يكنى به عن اسماء الاجناس) فاذا لم يضف كان كناية
عن النكرات واذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم
انه اذا لم يضف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد
الله اعطاك فضلا من عطيته * على هن وهن فيما مضى وهن * يعني حسنا وعبد الله
وابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن في كلامه الحقير وظاهر كلام الشارح
كالمصنف في الشرح انها كناية عن الالفاظ الدالة على الاجناس وهو ظاهر قول
بعضهم انها تكون كناية عن العلم لكن في الصحاح انها كناية عن نفس الشيء
لا عن لفظه ويمكن ارجاع القولين لمعنى (قوله بما يستقبح التصريح به) أي من

العورة والافعال القبيحة (قوله ومثل ذوالاضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أى المضافة لزوما لانها ملازمة للاضافة لغير الياء كما فى الاوضح ومثل مبتدأ خبره قوله ذو المضافة وقوله أووصف عطف على علم وقوله أوجملة عطف على علم أيضا ومراده بالوصف المعنى القائم بالغير لا الوصف النحوى ومراده أيضا غير المشتق كما مثله بقوله وفوق كل ذى علم عليم لا المشتق فانه الاتصاف اليه لانه أتى بها وصلة لما لا يصح الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والذهب والفضة وجوز بعضهم اضافتها للمشتق وخرج عليها قراءة ابن مسعود وفوق كل ذى عالم عليم وأجاب الاكثرون عنها بأن العالم هنا مصدر كالباطل أو بان ذى زائدة والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة كما قاله العلامة الدمامينى فى شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يضفن أى ذو وفروعه الا الى اسم جنس ظاهر قال فى الشرح أى يشترط فى الاسم الذى يضفن اليه ان يكون ظاهرا احترازا من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أى المشتق ولهذا صح قوله بعد ذلك ظاهر فلا يقال ذو عاقل وعال ذلك ثم قال وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم الجنس النكرة واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل ذا رحمك وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى الطول ذى الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا وتتعين مراجعته ليعلم منه ما وقع للشارح هنا من الاختصار المخل فان قوله ومثل ذوالمضافة الى اسم جنس ظاهر ذوالمضافة الخ ان أراد انها مثلها فى مطلق الاعراب بتلك الحروف فهو مسلم لكن يرد عليه ان قوله أووصف نحو وفوق كل ذى علم عليم يقتضى انه ليس باسم جنس ظاهر وقد علمت من كلام الدمامينى ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ فيدخل فيه نحو وفوق كل ذى علم وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله نحو ذو علم وذات حسن وحينئذ فلا حاجة الى قوله هنا أووصف المقتضى للمغايرة أو تشبيه الشئ بنفسه أى بما يصدق عليه فتأمله وان أراد بقوله ومثل ذوالمضافة الى اسم جنس ظاهر ذوالمضافة الى العلم الخ ان المثلية فيها بالمراد كما ان اضافتها الى اسم جنس بالمراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع فان الاضافة الى المذكورات ليست قياسية مطردة كما صرح به أيضا الدمامينى رادا على ابى حيان ومن تبعه هذا ما حرره شيخنا العلامة الغنيمى قال وما كشف عنى غمة هذا المحل الا البدر الدمامينى وذكر الرضى انه انما جازت الاضافة الى العلم فى ذو زيد وذوى آل محمد لتأويل العلم بالجنس أى صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم (قوله اذهب بذى تسلم) أى فى وقت صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزمن محذوف نكرة وهى بمعنى صاحب وقيل

ومثل ذومال أى المضافة الى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الى علم نحو أنا الله ذو بكة أووصف نحو وفوق كل ذى علم عليم أوجملة نحو اذهب بذى تسلم فانه قال كما فى العمدة وذو المعرب

بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلته والاصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ورده فى الباب الثانى من المغنى وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك كما تقول لفعله مقرونا بسعادتك وقيل للقسم وهو خبر فى معنى الدعاء أى والله يسلمك (قوله لكان أحسن) لشموله للمضافة للعلم وما بعده قال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام فى الاسماء المعربة التى خرجت عن الاصل فتأمل أقول تأملناه فوجدناه غير ظاهر لان المصنف نطق بذى مضافة لاسم الجنس واعرابها المذكور لا يتقيد بذلك وقوله على ان الكلام الخ لم يظهر معناه (قوله والتقييد بالمعرب الخ) قال شيخنا لا حاجة للمصنف بهذا القيد فانه نطق بها مضافة وتلك غير مضافة وأقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل للشمول و بعد ذلك حصل الاخراج (قوله ذوالطائية) فانها موصولة بمعنى الذى وأخواته والفرق بينها وبين ذو بمعنى صاحب ان التى بمعنى الذى لا تقع صفة الا لمعرفة لانها معرفة بالصلة والتى بمعنى صاحب يوصف بها النكرة ان أضيفت لنكرة والمعرفة ان أضيفت لمعرفة (قوله فان المشهور بناؤها) أى على السكون كما فى الشذور وسيأتى فى الشرح فى الموصولات ولزوم الواو فى الاحوال كلها غالبا وفى الهمع انها مبنية على الواو وقيل مبنية على الضم قال الشارح فى الموصولات وهو وهم وليست حرفا واحدا بل حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أى فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكل اعرابها على كون الشبه الافتقارى موجبا للبناء امالان ذلك فى المشهور ولغة الجمهور أولان افتقارها ليس متأصلا ولا على حصر أبواب النيابة فى سبع لان من اعربها أدرجها فى تلك الابواب كما يؤخذ من قول الشارح فالاسماء حينئذ سبعة و يجرى ما ذكر فى اعراب اللذين رفعا عند بعضهم (قوله فالاسماء الخ) أى التى تعرب الاعراب المذكور لا الاسماء الستة قال شيخنا الغنيمى و يمكن ان يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علما بالغلبة على ما أعرب بهذه الحروف صح ان يكون مراده الاسماء الستة غاية الامر انها ستة بحسب اللفظ وان كانت معانيها أكثر وقريب من ذلك ما قيل فى الافعال الخمسة (قوله فترفع بالواو) علة لكون باب الاسماء الستة من أبواب النيابة ولو قال فان رفعها الواو كان أولى (قوله فلو ثنيت) نحو أبوان وأخوان وحموان وبه استدل على ان لامه واو وقيل ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها وذوا مال وهنوان وفوا الزيدين (قوله والمجموع الخ) ظاهر كلامه انها تجمع بالالف والتاء وفى الحاشية وان جمعت بالالف والتاء بأن أريد بالاب وما ذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمى وعموم كلامه شامل

للجمع

لكان أحسن والتقييد بالمعرب لاخراج ذوالطائية فان المشهور بناؤها وقد تعرب فتجرى مجرى ذى فالاسماء المعرب كما قاله ابن مالك حينئذ سبعة (فترفع بالواو) نيابة عن الضمة نحو وأبونا شيخ كبير (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة نحو ان أبانا لفى ضلال مبين (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى أبيكم ولا عرابها بهذه الاحرف شروط أن تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى والجمع وان تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة

للحم والهن فليحرر وقال المصنف فى شرحه لم يسمع منها جمع تصحيح الا الاب والاخ والحم انتهى وظاهره سماع هذا الجمع فى الحم وقال ابن مالك ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم انه سمع قال أبو حيان ينبغى ان يمتنع لان القياس يأباه وحكى بعضهم سماع هنون وذوون وعن ثعلب انه يقال فى فم فون وفين قال أبو حيان وهذا فى غاية الغرابة (قوله لغير ياء المتكلم) التقييد بالمتكلم ايضاح لان الياء المضاف اليها لا تكون لغيره ودخل فى كلامه لا أبا لزيد فانه جائز بدون شذوذ لانه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه عند سيبويه والخليل والجمهور غير معتد بها ولهذا أعرب ما قبلها بدليل ثبوت الالف وانما يعرب اسم لا اذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف ويشكل عليهم لا أبالى وانما تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة لا للياء ولكنها معتد بها من جهة ان اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة (قوله ولو تقديرا) هو ما جوزه ابن مالك تبعا للكوفيين والاخفش وخصه البصريون بالضرورة (قوله كقوله) أى العجاج وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكى له (قوله على الاصح بحركات مقدرة) أى كسائر الاسماء المضافة الى الياء وقال المبرد والكوفيون وابن مالك يجوز رد ما حذف منها وادغامه فيقال أبى بالتشديد قال

فلا وأبى لا أنسى النحى * ينسى الواله الصب الحنينا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل فى البيت لاحتمال ان يكون جمع أبا جمع سلامة وذكر ابن مالك ان المبرد جوز ذلك حتى فى الحم والهن فلا عبرة بما ذكره ابن الحاجب كالزمخشرى من انه لا يجوز الرد فى الحم والهن قطعا لان الاثبات فى كلام الثقات مقدم على النفى ويقال فى فم فىّ فى الاكثر ويجوز فمى وأصله فوه بالفتح والسكون حذفت الهاء وانقلبت الواو ميما لانهما شفويتان حذرا من سقوطها وبقاء الاسم على حرف واذا أضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ما قبلها قال الشهاب ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم والثانى يعنى من الامرين ان هذه يعنى أخى وأبى وفىّ بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا فى جمع المذكر السالم اذا أضيف للياء نحو جاء مسلمىّ فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك ولا ينافيه قول المصنف أول الكتاب وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا لليا لانه مبنى على عدم رد هذه الاسماء عند الاضافة الى الياء انتهى واعلم ان كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وانما اقتصر على الثلاثة لانها محل وفاق والا فما قاله يجرى فى الحم والهن على ما نقله ابن مالك والذى لم يستبعده كلامهم يصرح به كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للصحيح من ان الاعراب بحركات مقدرة فقوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقدرة أو

لغير ياء التكلم ولو تقديرا
كقوله * خالط من سلمى
خياشيم وفا * أى
خياشيمها وفاها فلو اضيفت
الى الياء أعربت على الاصح
بحركات مقدرة وكلها تضاف
الى الياء

بأعربت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعربت بقطع النظر عن ذلك ليكون اشارة الى القول بانها مبنية أولا ولان ذلك معلوم من الخلاف فى مطلق المضاف للياء الذى من افراده ماهنا بقى هنا شئ وهو ان الفم اذا أضيف الى الياء ردت له الواو وقلبت ياء عند الجمهور أيضا فهل يقال انه معرب بالحروف المقدرة رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جرا أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من اطلاقهم انها اذا أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة قال العصام القول بأن الاعراب بالحركة لا يظهر اذا الفرق بينه وبين مسلمى تحكم الا ان يقال لو قيل فى حال النصب فاى لوجب الحكم بأن الياء فى فى اعراب فلما قيل فى مطلقا علم ان الياء المدغمة فى الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه ما كان عليه فى حال افراده دون اضافته انتهى وحاصله انه لو كان معربا بالحروف لظهرت الالف حال النصب ولم تقلب ياء لعدم المقتضى لقلبها كما لم تقلب ألف التثنية لكن نقل فى الاشباه والنظائر عن ابن يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد فى ألف التثنية سبب واحد يقتضى قلبها وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا وجد سببان اقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها فى التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها فقوى سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض (قوله الا ذو) فانها لا تضاف للضمير مطلقا بل تلزم الاضافة الى اسم جنس غير صفة فلا ينافى كلام الشارح السابق وذهب بعضهم الى جواز اضافتها الى المضمر واحتج بكثرة ماجاء من ذلك ويدل على شذوذه انه لم يستعمل مضافا الى مضمر الا جمعا لا مفردا (قوله باشتراط الاضافة) اذ لا توجد الاضافة مع النسبة وأما أبو يك فالمضاف فيه الشخص المنسوب الى الاب لا الاب الذى هو من الاسماء الخمسة (قوله واستغنى عن التصريح بذكرها الخ) يقال عليه الاستغناء ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم فان المفهوم من النطق بها مضافة امخصوص ما أضيفت اليه وحينئذ فتلزم ان يختص اعرابها بالحروف فيما اذا كان المضاف اليه ضميرغيبة لانه المنطوق به وأما عمومه فيشمل ما اذا أضيفت الى ياء المتكلم وقد تقرر عدم اعرابها بالحروف فى تلك الحالة ولهذا نص بعضهم على اشتراط اضافتها لغير ياء المتكلم وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك (قوله كما استغنى الخ) وذلك لانه نطق بفوخاليا من الميم وبذو مضافا وذو لا بمعنى صاحب لا يضاف واعلم ان صاحبا أعم من ذو فانها تضاف الى اسم الجنس وغيره (قوله ودونه) أى التضعيف وقوله منقوصا أى محذوف الآخر حال من ضمير ميمه وان كان مضافا اليه لان المضاف جزؤه (قوله وبحركات) عطف على بحركات السابق (قوله قصرا ونقصا) قيل كان ينبغى ان يقول وتضعيفا فان من اللغات العشر تثليث

الاذو وان تكون غير منسوب الى الياء فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات نص عليه ابن الصائغ والهوارى وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط أعربت بالحروف واستغنى عن التصريح بذكرها فيما النطق بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو من الميم فان لم تخل منها أعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصى ولأن تثليث فائه قصرا ونقصا

الفاء مع التضعيف وهو وهم سرى من قول التسهيل أو بضعف مفتوح الفاء أو مضمومها بعد قوله بتثليث فاء الفم مقصورا أو منقوصا فتوهم منه ان المضعف ليس منقوصا وليس كذلك وعذر ابن مالك فى افراد المضعف عن المقصور والمنقوص انه لم يذكر فى المضعف اللغات الثلاث فى المنقوص والمقصور والشارح ذكرها فى المضعف قاله شيخنا (قوله واتباعها الميم) لم يقل لحركة اعرابه ليدخل مثل هذا فى بكسر الفاء تبعا لحرف الاعراب باعتبار حركته التى ليست اعرابية (قوله أفصحها) أى الفصيحة من بينها (قوله واقتصر فى التسهيل الخ) لانه أسقط الكسر مع التضعيف وهى أضعف اللغات وحكاها صاحب اليواقيت (قوله لان الحروف وان كانت الخ) مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع الا والاولى لكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام (قوله فاختار واهذه الاسماء) لو قال اسما لكان أولى لقوله بعد وخصوا هذه الاسماء الخ (قوله فى ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب) أى سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد فانه لم يسمع فيها اعادة المحذوف عند الاعراب والمراد ان فى آخرها ذلك فى الجملة ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الفم ليس لامه حرف علة وانما هى ياء حذفت اعتباطا أو ان المراد آخرها حرف علة أى الموجود المنطوق به وان لم يكن لاما وعبارة بعضهم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية لام بعضها وعين الآخر انتهى وهى أحسن من عبارة الشارح (قوله وفى استلزام كل منها الخ) أى معانى كل منها لان كلا من المثنى والمجموع لفظ لا معنى والاستلزام المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما فيهما ففيه خفاء ثم ان ظاهر كلامه جعل كل وجها للشبه وفيه ان الولد والوالد والقريب الى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى فالاولى واستلزام بدون اعادة فى ولا يرد ان مجموعهما يوجد فى ابن لان همزة الوصل فيه بدل من اللام فكانها ليست حرف علة ثم الاولى ان يجعل وجه الشبه ان فيها حرفا بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاف اليه والتنوين واللام هذا وقد بين الجامى وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار كونها ستة فليراجع وقال العصام الاقرب ان يقال المعرب بالحروف فى الفروع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع وأولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع أصلا انتهى وفيه ان الفروع أزيد كما يعلم من الاوضح وغيره (قوله لتظهر تلك اللام الزائدة) فيه أمران الاول ليس المراد بالزائدة هنا الزائد على الحروف الاصول بل المراد به الزائد على الكلمة فى حال افرادها وعدم اضافتها بدليل جعل الزائدة وصفا للام الثانى ان كون الظاهر اللام لا يأتى فى فوك وذو مال فان الظاهر انما هو

واتباعها الميم فهذه عشر لغات أفصحها فتح فائه منقوصا واقتصر فى التسهيل على تسع وانما أعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها أقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختار واهذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون فى المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع فى ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفى استلزام كل منها ذاتا أخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك اللام الزائد فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها معربة بالحروف

العين ولام الكلمة محذوفة اما فوك فأصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في
الجمع أفواه وفي التصغير فويه وتفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا وافواه لاتدل
على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو
حوض وأحواض فحذفت الهاء اعتباطا غير مطرد وقلبت الواو ميما لانها لو لم تقلب
لانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحينئذ يلتقي ساكنان الالف والتنوين
فتحذف الالف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز وحكاية
الكوفيين شربت ماشاذة فلا يعتد بها وكان القلب الى الميم لانها من أحرف
الزيادة وهي من مخرج الواو وفيها غنة كما في الواو ومد فكانت أولى من غيرها
من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمي والامران في الحاشية وأقول
في الرضي ما نصه وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة
انتهى المقصود منه وحينئذ ففي الشرح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات
اللازمة فيسقط الامران وأما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجري على
الكلامين لان قوة المشابهة بظهور اللام التي هي حرف علة و بظهور اللازم الذي
هو الذات الاخرى بقي هنا شئ وهو انه على ما في نسخ الشرح يقتضي انها لو لم تضف
لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع الاعراب بالحروف ووجه ذلك ما قاله بعضهم في
توجيه اعرابها بالحروف حين الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا
وفي المعرف حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم والابا الكريم والأبي الكريم
وأما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل أبو العلاء الا انه قليل بالنسبة
الى ما يلزم في حال غير الاضافة (قوله هو المشهور من أقوال عشرة) نصره ابن مالك
بأن الاعراب انما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه
دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة هذا وفي الهمع ان الاقوال في اعراب هذه
الاسماء اثنا عشر فراجعه (قوله ورد بأن الاعراب الخ) رد أيضا بثبوت الواو قبل
العامل وأجيب بأن ذلك لايمنع من كونها اعرابا (قوله بأنه لا محذور الخ) أي فلم تبق
الكلمة على حرف واحد وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضي بقاء الكلمة
على حرف واحد فقول الراد الاعراب زيد على الكلمة ان أراد به زيادته تحقيقا
دائما فممنوع وان أراد ولو اعتبارا فمسلم لكنه لا يستلزم ما ذكره من البقاء به على
حرف واحد (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر رفعا وجرا) أي ثم سكن الآخر لانه بعد
الاتباع استثقلت الضمة والكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجر ياء
لسكونها بعد كسرة وقيد بقوله رفعا وجرا لانه قيل في حالة النصب ان الواو تحركت
وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة

هو المشهور من أقوال عشرة
ورد بأن الاعراب زائد على
الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك
وذي مال على حرف واحد ولا
نظير لذلك وأجيب بأنه لا
محذور في جعل الاعراب حرفا
من نفس الكلمة اذا صلح
له كما جعلوه في المثنى والمجموع
من نفسهما وهو علامة
التثنية والجمع وقيل انها معربة
بحركات مقدرة على أحرف
العلة كما في المقصور واتبع
فيها ما قبل الآخر للآخر رفعا
وجرا وهو مذهب الجمهور

الواو

الواو ثم انقلبت الواو الفا فيل وهذا أولى لتوافق الحالات كلها في الاتباع فان
قلت حركة الباء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا قلت حركة الباء
في الاصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنهم قدروا حذفها والاتيان بحركة
الاتباع ليجري الباب كله على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة
الاصلية في استتباع انقلاب حرف العلة المتحرك بعدها فلحظت فيها جهة العروض
من حيث الاتباع وجهة الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية (قوله وصححه
المصنف) أي في غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول
المشهور ويحتمل انه تسامح في جعله الاعراب بالاحرف لكون الحركات لا تظهر
والحروف تفيد ما تفيده الحركات لو ظهرت (قوله ورجحه بغير ذلك الخ) حيث قال
ولهذا القول مرجح آخر وهو ان من الاسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل
فيكون بالواو كقوله أبو جاد هواز فلو كانت الواو من الاسماء المذكورة قائمة مقام
ضمة الاعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك دليل على ان الأمر
بخلاف ذلك وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ان اعراب الاسماء المذكورة هو الحروف
مع الحركات أو الحركات دون الحروف لان ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال
المذكور وما أشبهه واذا بطلت تلك الاقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير اليه
ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصر به القول المشهور وابن مالك قدم ذكره قبل
ذلك فثم في كلام الشرح للترتيب في الاخبار (قوله مضافا) أي لغير الياء كما علم مما
مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في المضاف اليه لكونه مصدرا وقيد
بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أي منقوص معرب)
الظاهر ما في بعض النسخ أي منقوصا معربا بالجر لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد
أي عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتنكير
كالنعت كذا بخط شيخنا الغنيمي وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكر على
النسختين لان التفسير لمجموع الجار والمجرور لا المجرور فقط والمجموع في محل
نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا
وتنكيرا قلنا يعرب ما بعد أي هنا بدلا لا بيانا لانهم جوزوا فيه الامرين والبدل يجوز
تخالفه مع المبدل منه في ذلك (قوله مما حذفت لامه) من فيه للبيان لكن على تقدير
مضاف أي من باقي ما حذفت لامه فلا يقال يلزم عليه ان البيان أعم من المبين (قوله
اعتباطا) أي لا لعلة موجبة للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل
من الحديث ومعنى تعزى انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان وقوله فأعضوه
بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض

وصححه جماعة منهم المصنف
وابن مالك ورجحه بأن الاصل
في الاعراب ان يكون بحركات
ظاهرة أو مقدرة فاذا أمكن
التقدير مع وجود النظير لم
يعدل عنه وقد أمكن في هذه
ورجحه بغير ذلك مما يطول
ايراده ثم تعقبه (والافصح
استعمال هن) مضافا (كغد)
أي منقوصا معربا بحركات
ظاهرة كاعراب غد ونحوه
مما حذفت لامه اعتباطا
وجعل الاعراب على عينه
فهذا هنك مثلا أفصح من هذا
هنوك ومنه الحديث من تعزى
بعزاء الجاهلية فأعضوه
بهن أبيه ولا تكنوا

واعلم ان لغة النقص مع كونها
أكثر استعمالا هى أفصح
قياسا لان ما كان ناقصا فى
الافراد فحقه ان يبقى على نقصه
فى الاضافة كما فى يد لما حذفت
لامها فى الافراد وجعل
الاعراب على ماقبل اللام
استصحبوا ذلك حال الاضافة
فأعربت بالحركات قاله فى
شرح الشذور وفى كلامه
هذا اشارة الى ان اعرابه
بالحروف لغة قليلة وهو
كذلك واقلها ولكونها غير
مشهورة لم يطلع عليها الفراء
ولا الزجاجى فادعيا ان المعرب
بالحروف خمسة أسماء لاستة
وكثير من النحاة يذكرونه مع
هذه الاسماء ولم ينبهوا على
قلة اعرابه بالحروف فيوهم
ذلك مساواته لهن قال ابن مالك
ومن لم ينبه على قلته فليس
بمصيب وان حظى من الفضل
بأوفر نصيب ولا يخفى ان المراد
بالنقص هنا النقص اللغوى أى
حذف الآخر وجعل ماقبله آخرا
ولا يختص بالهن بل يجوز نقله
فى الاب والاخ والحم ومنه قوله
* بأبه اقتدى عدى فى الكرم *
* ومن يشابه أبه فما ظلم *
وحكى أبو زيد جاءنى أخك
الفراء هذا حمك فدل على
انه لغة

استهزاءه ولا تجيبوه الى القتال الذى أراده وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف
ومعنى لا تكنوا اذكروا له صريح اسم المذكر (قوله واعلم ان لغة النقص الخ)
جواب عما يقال لغة النقص وان كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالا الا انها ليست
أفصح بمعنى انها غير مخالفة للقياس لان القياس يقتضى رد اللام المحذوفة عند
الاضافة لان الاضافة ترد الكلمة الى أصلها وحاصل الجواب ان الاضافة لا ترد كل
أصل بل الذى حذف لعلة والذى لم يحذف لعلة كيد حقه ان يبقى على نقصه حال
الاضافة لكن بقى انها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع
تحركها وانفتاح ماقبلها وهذا يشاركه لغة النقص فيه لغة الاتمام فى هن وفى باقى
الاسماء الستة وبه تعلم ان القصر فى أب وأخ وحم جاء على وفق هذا القياس وان
الاتمام فى هن مخالف للقياس بين هذا والمذكور فى الشرح وللاستعمال الكثير
فتدبر وهذا الكلام من الشارح وقوله الآتى وفى كلامه اشارة الخ يدل على تفسير
الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوى والا لم يكن لهذا الكلام موقع
ولم تصح الاشارة اذ لولا ذلك لم يشر كلامه الا الى ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل
ومن ثم صح قول المصنف والا فصح الخ الدال على انه فى الحالين فصيح مع ان حد
الفصاحة باصطلاح المعانى لا ينطبق على المنقوص لمخالفته للقياس وهو قلب الواو
ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها الا حذفها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور فى
الشرح وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعانى مالا
يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوى كما فى المختصر والمطول
ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح للفصاحة نحوى (قوله فحقه ان يبقى) أى ماينبغى
ان يكون عليه (قوله الى ان اعرابه بالحروف) لو قال الى ان اتمامه لغة قليلة يعنى سواء
كان معربا بالحروف أو بحركات مقدرة عليها أو غير ذلك من الاقوال لكان أولى
(قوله النقص اللغوى) أى احد ماصدقات النقص اللغوى وقد يقال يدخل فيه قولك
وذومال لان الآخر فيهما محذوف والموجود انما هو العين كما صرح به الرضى واحترز
باللغوى عن الاصطلاحى كقاض (قوله ومنه قوله بأبه الخ) أى ومن النقص فى
الثلاثة المذكورة النقص فى أبه وأبه وأخك وحمك فى قول رؤبة يمدح عدى بن
حاتم الطائى وماعطف عليه واختلف فى معنى نفى الظلم فقيل ماظلم فى وضع الشبه
موضعه وقيل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل ماظلمت
أمه حيث لم تزن بدليل مشابهة الولد لابيه ورد هذين القولين بأن اسم الشرط عليهما
لم يعد اليه ضمير من خبره (قوله وهو الزام الالف مطلقا) أى المنقلبة عن لام هن
فى الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات مقدرة (قوله فدل ذلك على انه لغة

لاضرورة) فيه رد لقول بعضهم انه حذف فى البيت الاوّل الياء من الاوّل والالف
من الثانى للضرورة فان نقل أحد من الائمة انه لغة فذاك والا لم يثبت نقص أب
بهذا الشاهد ومعلوم انه لا قائل بالتفرقة بين أب وأخ وحم فى ان النقص فيهن لغة
وقد يجاب أيضا بأن المسئلة ظنية ولاشك ان الظاهر النقص (قوله ان أباها
الخ) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه * قد بلغا فى المجد غايتاها * والشاهد
فى أبا فى المواضع الثلاثة لانه لما ثبت القصر فى الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان
كانت ان بمعنى نعم فالقصر قطعا فى الجميع وألف غايتاها للاشباع اذ لا معنى للتثنية
والضمير المتصل به للمجد وانثه حملا له على معنى الرفعة ويحتمل أنها للتثنية وجاء على
لغة من يعرب المثنى بالحركات المقدرة على الالف وضمير غايتاها لسلمى فى قوله واها
لسلمى واراد غاية المجد من جهة أبيها وغايته من جهة امها (قوله مكره أخاك لا بطل)
مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وذكر الاخ
للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم
اعتماده وبطل معطوف بلا على مكره كما أعربه غير واحد قال شيخنا وهل يشكل
عليه قولهم شرط العطف بلا ان لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر وهل يجاب
بعد التسليم ان مكره فى قوة قولك جبان فلم يصدق احد متعاطفيها على الآخر (قوله
انه يقال للمرأة حماة) استدلال على القصر فى الحم ووجهه انه اذا قيل للمرأة ماذكر
استدعى ان يقال للرجل حمى لان صيغة المؤنث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث
فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على
أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة (قوله والا المثنى) أى فى احدى
لغاته لما سيأتى انه فى بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو مادل الخ) أى اسم
دل وضعا على شيئين اثنين مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث واغنى عن
المتعاطفين فما دل جنس وعلى اثنين فصل اوّل مخرج لما دل على أقل كرجل لان
ورجال أو أكثر كصنوان ومنه فارجع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة
اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثنى وانما
هو ملحق به كلبيك وسعديك ولا دلالة للفعل فى التعريف على زمان فلا نقض بما
سمى به من المثنى وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا وأما قوله
فى كأن رجليها سلامى زائده * فالالف محذوفة للضرورة وشفع وزكا والتنوين اسم
للشيئين بناء على قول البدر ابن مالك انهما يدلان على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان
على اثنين لا يدلان عليهما لان شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق
على الاخص ولا يدل عليه مخرجا بالفصل بالاوّل وان أجيب بانه يدل عليه عموما

لاضرورة ويجوز فى الاب
والبه القصر أيضا وهو
التزام الالف مطلقا فى آخرها
وهو أشهر فيهما من النقص كقوله
* ان أباها وأبا أباها *
وقول بعضهم
مكره أخاك لا بطل وحكى
الاصمعى انه يقال للمرأة
حماة (و) الا (المثنى) وهو
مادل على اثنين وأغنى عن
المتعاطفين كالزيدان أصله
زيد وزيد

لاخصوصا وأورد على التعريف انه صادق على الضمير في أنتما قائمان وعلى اثنين
واثنتين اذ هي مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ويجاب عن
الاول بان المراد متعاطفين معبر بهن أخذا من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره
عن باب التغليب أو المراد بما في قوله ما دل اسم معرب بقرينة ان الكلام في باب
المعربات وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه (قوله
فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أي عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع
ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض ممنوع الا في الضرورة
كقوله * كان بين فكها والفك * وربما جاء في النثر شذوذا أو لقصد التكثير
كقوله * لو عد قبر وقبر كان أكرمهم ميتا * أو فصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل
ورجل قصير أو مقدر كقول الحجاج انا الله محمد ومحمد في يوم أراد محمدا بني ومحمد أخي
قال الرضي وقد تكرر للتكثير بدون عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وكراهية يا مخففة
(قوله لشموله لنحو العمرين) فانه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال
أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لان باب التغليب عنده مثنى
حقيقة نعم في أصله تجوز وانظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والمجاز لعدم
الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتي بل في
كلام السعد ما يقتضي وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله
ثمانية شروط) قيل بقي شرطان آخران أحدهما ان يكون فيه فائدة فلا يثنى كل
ولا بعض لعدم الفائدة فيهما وكذا الاسماء المختصة بالنفي كأحد وعريب لافادتها
العموم وكذا اسم الشرط وان كان معربا بالافادته ذلك ثانيهما ان لا يشبه الفعل فلا
يثنى ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون
الا على لغة أكلوني البراغيث قال شيخنا الغنيمي يمكن ان يقال اشتراط الفائدة
معلوم من قوله واتفاق المعنى فانه يقتضي تعدده وفي تثنية كل المعنى واحد لا تعدد فيه
بل هو في التثنية والافراد سواء فان قلت قد يكون متعددا وذلك فيما اذا أريد
بكل مثلا مجموع الرجال وبكل أخرى مجموع النساء فتقول في التثنية كلان
عندي من الرجال والنساء قلت الذي ظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة
كما رأيت ويؤيد ذلك قولهم في اسم الجنس لا يثنى الا اذا تجوز به فاطلق على بعضه
نحو لبنين وماءين أي ضربين منهما وأما الاشتراط الثاني فالمانع فيه عارض نشأ من
التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان يثنى (قوله الافراد) فلا يجوز تثنية
المثنى ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة ومنها
ما سمي به منهما اذا أعرب اعرابهما للزوم المحذور فيه فان أعرب بالحركات جاز

فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله نحو العمرين ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الافراد

تثنيته

تثنيته وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فتقول فى رجلان و يدان رجلانان و يدانان
لانه لايخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهى سبعة أحرف وان اجتمع فى آخره
أربع زوائد بخلاف ماتجاوز خمسة أحرف فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع
اجتماع ماذكر ونحو مستخرجان وان جاوز الاصول لم يجتمع فى آخره ذلك ولا
المكسر المتناهى لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم
الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أى ضربين
منهما وندر قولهم فى الجمع لقاحان سوداوان وقولهم عند التفرق فى الهيجاء جمالين
وفى اسم الجمع قوله * قوم هما الخوان * وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع قال ومنها قد كان
لكم آية فى فئتين يوم التقى الجمعان واسم الجمع والجمع المكسر مالم يمنع عن ذلك عدم
شبه الواحد كمساجد ومصابيح قال ومقتضى الدليل ان لايثنى مادل على جمع لان
الجمع يتضمن التثنية الا ان الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن
العطف بالتثنية حيث لامحذور (قوله والاعراب) فلا يثنى ولا يجمع المبنى خلافا
للمبرد ومنه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الافعال والزيادة فى منان ومنون
للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع فى بابى
لا والنداء سابق على البناء ونحو ذان واللذان وضع للمثنى وليس مثنى وأولاء ذى أعرب
واللذون وضع للجمع اتفاقا (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيب اسناد
نحو تأبط شرا ولا يجمع اتفاقا ولا المزجى خلافا للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم
بويه خلافا لبعضهم واختاره السيوطى فان ثنيت أو جمعت المزجى على من جعل
الاعراب فى الآخر قلت حضرموتان وحضرموتون أو على من أعربه اعراب المتضايفين
قلنا حضراموت وحضرموت والمختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف وقيل بحذف
عجزه وأما الاعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما
وجمعهما فيقولون أبوا البكرين وآباء البكرين وتوصل الى تثنية مامنع منه وجمعه
بذوا وذو وقال الرضى واضافة ذو هنا ومتصرفاته من اضافة المسمى الى الاسم كما
فى ذات مرة واستشكل بما تقرر من ان ذو لا تضاف الا الى اسم جنس فينبغى
التوصل بتثنية صاحب وجمعه وذكر الجوهرى انه يتوصل الى التثنية بكلا والى الجمع
بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الافراد بان يراد به ماليس مثنى ولا مجموعا
ولا مركبا لان المفرد يطلق على مايقابل كلا من المثنى والمجموع والاسماء الخمسة
ومن المركب الى غير ذلك من اطلاقاته وليس له اطلاق على مايشمل الاعم (قوله
والتنكير) فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل اذا أريد ذلك قدر تنكيره
ولهذا كان الاجود ان يحلى بأل عوضا عما سلب من تعريف العلمية وان اختلف

والاعراب وعدم التركيب والتنكير

التعريف فان لانه غاية المجهود في الخلاص من التنكير الشنيع وطريق تنكيره ان
يؤول بواحد من الامة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى والطريق الثاني
لا يجري في أعلام الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية والمسمى بعلم
الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين
مختلفين ثم يرد الاستعمال فيه مراداً به واحد من المسميين به ولا يثنى ولا يجمع
ما لا يقبل التنكير كالكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الاشارة
والموصولات الا زمتهما التعريف ونوزع فيه ويستثنى من سلب التثنية والجمع
العلمية نحو جمادين اسمي الشهرين وعمايتين اسمي جبلين وأذرعات وعرفات فلا تسلب
العلمية ولذا لم تدخلها أل ولم تضف وقضية الاستثناء ان اشتراط التنكير لا يختص
بالمثنى وجمع المذكر فافهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا يثنى ولا يجمع الاسماء الواقعة
على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة وأما قولهم شموس
وأقمار فلتكاثر مطالعها جعلوها متكاثرة وأما قولهم قمران للشمس والقمر
فتغليب ومر ما فيه والكلام على تعريفه وشروطه ومجازيته يطلب من رسالتنا
الموضوعة لذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة وعليه فيمتنع تثنية المجاز
والمشترك وجمعهما باعتبار مدلوليهما المختلفة والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك
قياساً على العطف ولوروده في واله آبائك ابراهيم واسماعيل واسحاق والايدي
ثلاثة والقلم أحد اللسانين والثالث الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو
الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع (قوله ووجود ثان له في الخارج) فلا يثنى
ولا يجمع نحو شمس وقمر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وان
لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته) الاولى ان يقال وان لا يستغني بغيره عن تثنيته فلا
يثنى بعض وسواء وضبعان اسم الذكر للاستغناء بجزآن تثنية جزء وسيان تثنية سي
وضبعان تثنية ضبع اسم المؤنث على انه حكى ضبعانان وسواآن ولا يثنى ولا يجمع
أسماء العدد خلافاً للاخفش غير مائة وألف لانه يغني عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة
وتسعة ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا ولا يثنى
أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء
عنه بجمع شمال (قوله فاذا توفرت الخ) لو قال فاذا ثنى ما توفرت فيه هذه الشروط
كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسمح لان الميم حرف مبني ليس بكلمة فضلاً عن
كونه منصوباً بالفعل وتحل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم أي على انه
صفة جمع أي السالم مفرده من التغيير ولا يتعين ذلك بل يجوز جره على انه صفة

واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج وان لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ (بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة (و) الا (جمع المذكر السالم) بنصب الميم

للذكر

للمذكر بل هو أولى لانه الموصوف بالسلامة حقيقة (قوله وعطفه على ماقبله) أى وهو الاسماء الستة على الراجح والمثنى على غيره (قوله اجمعهما الخ) علة فى الحقيقة لعدم انتهاء الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فانه انما دل على أكثر من ثنتين (قوله مع سلامة بناء واحده) أى لفظا أو تقديرا فخرج به جمع التكسير المتغير واحده لفظا كرجال أو تقديرا كصنوان والمراد مع سلامة ماذكر لغير اعلال لئلا يخرج منه ماتغير فيه بناء واحده للاعلال نحو قاضون والاعلون (قوله ما اشترط فى المثنى) قد نبهنا فيما تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط فى المثنى التنكير وحينئذ فلا بد من اشتراط تنكير العلم اذا جمع مع انهم اشترطوا فى المفرد الجمع اذا لم يكن صفة ان يكون علما كاذكره الشارح ومن هنا اتضح قول الدماميني

فيسأل ما أمر شرط تم وجوده * لامر فلم تقض النحاة برده

فلما وجد تم ذلك الامر حاصلا * ابيتم حصول الحكم الا بفقده

والجواب ان العلمية شرط للاقدام على جمعه والتنكير شرط لثبوت الجمع بالفعل (قوله علما) أى غير معدول عند المازنى فانه منع تثنية عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال أقول جاءنى رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر وقال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علما كرجيل وغليم وسكيران (قوله لمذكر عاقل) أى فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب أو سلمى جمعته بالواو والنون واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر الا ما شذ من ضبعان والقياس ضبعانان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيد والهندان مقبلون وزيد والحمير منطلقون فالشرط ان يكون بعض الآحاد مذكرا عاقلا والتعبير بالعاقل أولى من التعبير بعالم لانه أدل على المقصود ولا يرد جمع أسمائه تعالى لان أسماءه توقيفية وما جمع منها مقصور على السماع وليس لأحد غيره ان يجمع شيئا منها وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد أو صفة المذكر عاقل لان الجمع فيها أيضا لا ينقاس ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو أتينا طائعين لان ذلك لتشبيه غير أولى العلم بهم فى الصفات لكون مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله فى الفعل وكل فى فلك يسبحون هذا تحرير المقام وخص أولى العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم أشرف من غيرهم والصحة فى الجمع أشرف من التكسير (قوله خال) صوابه خاليا لانه صفة لعلما ويمكن أن يقال انه نعت مقطوع ونعت النكرة يقطع اذا كان قبله نعت والامر هنا كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجرورا على الجوار (قوله من تاء التأنيث) احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبلى وسلمى وأسماء وحمراء اعلاما للرجال

وعطفه على ماقبله قبل انتهاء
الكلام على المثنى اجمعهما
فى حالتى الجر والنصب
لاشتراكهما فيهما محافظة
على الاختصار وتفننا
فى العبارة وهو ما دل على
أكثر من اثنين مع سلامة
بناء مفرده ويشترط فيه
ما اشترط فى المثنى وزيادة
على ذلك ان يكون مفرده
علما لمذكر عاقل خاليا من
تاء التأنيث

وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليشمل نحو أخت وبنت ومسلمات اعلام رجال ثم العلة
فيما ذكر أنه لا يخلو اما ان يحذف له التاء أولا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين
متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى وقد صارت لازمة بالعلمية لان
الاعلام تصان عن التغيير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي
التاء هذا الجمع فقالوا الطلحون لانه سمع علاثون وربعون في جمع علاثة وربعة لرجل
المشهور وربعة اعتدل القامة وقياسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وان أدى
الى حذف التاء كقوله * وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم * وأجيب عن السماع
بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث
في جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا
يقاس عليه مع امكان ان يجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم (قوله
المغايرة لتاء عدة وثبة) أي ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض من فائه تاء التأنيث
فانه يجمع هذا الجمع وترك بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس بجمع تصحيح بل
ملحق به كما سيأتي (قوله أو صفة الخ) عطف على علما وانما خص من بين العقلاء العلم
والوصف دون غيرهما نحو رجل وانسان جبرا للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال
التعريف العلمي وصونا له عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التغيير المنافي لنصب
العلمية ولتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع
كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه عملا باعلاله معها بتصحيحه
وهي في الفعل واو فكذا في الوصف وان كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل اسما
(قوله قابلة لها) أي لتاء التأنيث والاولى ان يجعل الضمير للمضاف بدون المضاف
اليه أي قابلة للتاء وان لم تكن للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا
صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث بأن تكون للمبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول
نحو رحيم لانه يقال امرأة رحيمة كما صرحوا به وأما رحمن فينبغي امتناع جمعه
مختص بالله تعالى راسما وتوقيفية لكن صرحوا بانه لا يقال الرحيمون ولا
لما ذكرو يؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اريد به غيره تعالى و النظر
فيما اذا أطلق على الله وعلى فردين آخرين قال أبو حيان نحو صبور وتقبل التاء
ونجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي مرادى اذلا يقصد به
معنى التأنيث ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا نحو مسكين فانهم قالوا
مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس (قوله دالة على التفضيل) أي
أو لم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعني وهي معرفة أو مضافة الى نكرة نحو
الافضلون وأفضلو بني فلان بخلاف اسم التفضيل ليس كذلك فلا يجمع بل

المغايرة لتاء عدة وثبة علمت
أو صفة لمذكر عاقل خالية
من تاء التأنيث قابلة لها أو
دالة على التفضيل فلا يجمع
هذا الجمع

يلزم

يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب أفعل التفضيل فلا اعتراض على الملاق قوله أو دالة على التفضيل فان قيل الشرطان منقوضان بجمع ذو ذات جمع ذو شاذ لانه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتأمل وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت و يعري منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الحاقا به في أنه اذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو قاموا و يقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا الجمع من الصفات مالا يقبل التاء واستدلوا بقوله

منا الذي هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

فجمع عانسا وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه (قوله نحو رجل) أي مما ليس بعلم ولا صفة فان جعل علما لمذكر عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أي ونحو زينب مما كان علما لمؤنث فان جعل علما لمذكر جمع هذا الجمع قال البدر الدماميني وانظر لأي شئ قبل زيينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ولم يقل في زينب منقولا الى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة (قوله وواشق) أي ونحو واشق مما كان علما لغير عاقل فان جعل علما لعاقل جمع هذا الجمع (قوله وطلحة) أي من كل علم فيه تاء التأنيث قال الدماميني وانظر لأي شئ امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فاعطي حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء فدل على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى قال بعض الأفاضل المراعى المعتبر عندهم اولا و بالذات انما هو المعنى فاذا وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا و بالعرض ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وفي باب جمع المذكر السالم هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا الطلحون وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث لئلا يفوتهم الأمران (قوله وسيبويه و برق نحره) لا وجه لذكر ذلك هنا لانه بصدد بيان ما زاده من الشروط على ما سبق في المثنى والاذكر بقية محترزات الشروط السابقة و برق بفتح الراء بمعنى لمع (قوله ولا نحو حائض) أي مما كان صفة لمؤنث فهذا شروع في محترزات قوله أو صفة وما ذكر قبله محترز قوله ان يكون مفرده علما (قوله وسابق) أي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أي ونحو علامة من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث بل للمبالغة نحو ملول وملولة وفروق وفروقة

نحو رجل وزينب وواشق
وطلحة وسيبويه وبرق نحره
ولا نحو حائض وسابق
وعلامة

وتجريح وصبور وسكران وأحمر فاذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ كل من الاسم

وتلك الصفة (بالواو) المضموم ماقبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون وأشار الى ماشترط كافيه بقوله (ويجران وينصبان بالياء) المكسور ماقبلها ولو تقديرا المفتوح مابعدها فى الجمع وفى المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما فى كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء أن تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهى بعض الياء واختص المثنى فى الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو ولان المثنى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم مايستخفون ويقل مايستثقلون قاله ابن اياز فى شرح الفصول وحرك مابعد علامة التثنية المزيد [illegible] اضافة أو افـ[illegible]ـرارا من التقاء الساكنين

وراو ووراوية (قوله وجريح الخ) أى ونحو جريح وماعطف عليه من كل مالا يقبل التاء ولايدل على التفضيل لكونه على وزن فعيل بمعنى مفعول فانه يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين ماهو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع والحكمان المذكوران غالبان ويؤخذ مما تقرر أن محل منع جمع ماذكر اذا ذكر الموصوف لانه انما يستوى المذكر والمؤنث حينئذ أما اذا لم يذكر فينبغى أن يجمع هذا الجمع فليحرر أو فعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقته التاء نحو ناقة ركوبة أو صفة مؤنثها على فعلى فانها لا تقبل الا عند بنى أسد أو مؤنثها على فعلاء (قوله فاذا توفرت هذه الشروط). الاولى فاذا جمع ماتوفرت فيه هذه الشروط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أى من جمعهما (قوله ولو تقديرا) نحو جاء مصطفون بفتحة قبل الواو وأصله مصطفيون استثقلت الضمة فحذفت ثم الياء للساكنين ويبعد أن يرجع قوله ولو تقديرا الى الرفع بالواو أيضا لانه لم يذكره فى المثنى (قوله ويجران) قدم الجر لما سيأتى من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقديرا) نحو مررت ورأيت المصطفين وأصله مصطفيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين وهل التقدير يجرى فى المثنى أم لا فليحرر (قوله وفى المثنى بالعكس) أى والنون فى المثنى ملتبسة بالعكس أو ماذكر فى المثنى كائن بالعكس فيفتح ماقبل الياء وتكسر النون (قوله حملا للنصب على الجر) ولم يعكس لما سيأتى فى قوله وانما الخ (قوله فى كون كل منهما فضلة) أى اعراب فضلة كالمفعول والمراد انهما كذلك فى الجملة وبحسب الأصل فلا يرد خبر كان واسم ان ومفعولى ظن ولايخالفه قول ابن مالك فى التسهيل ان النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد ويقع فى موضع العمدة نحو يعجبنى قيام زيد وفى موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وانما كان النصب للفضلة لان علامته الاصلية الفتحة وهى أخف الحركات والفضلة أكثر دورانا فناسب ان يجعل لها النصب لخفة علامته والجر لما بينهما لان علامته الأصلية الكسر وهى متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر ملفوظ به أو مقدر (قوله فانه عمدة) أى اعراب ماهو عمدة كالفاعل (قوله بالنسبة اليها) وكذا بالنسبة للياء لان الياء أخف من الواو (قوله وحرك مابعد علامة التثنية) ماناب فاعل حرك وهى عبارة عن النون (قوله المزيد لدفع توهم الخ) برفع المزيد على أنه صفة لما أما توهم الاضافة ففى نحو جاء خليلان موسى وعيسى اذ لولا النون لتوهمت الاضافة وأما

توهم

توهم الافراد في نحو جاني هذان اذ لولا النون لتوهم الافراد كذا مثل المرادي وليس بجيد لان هذان ليس مثنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الخوزلان تثنية الخوزلى في لغة والا فالكثير قلب الالف اذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حمل مالم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وقوله لدفع الخ علة لقوله المزيد وقوله فرارا علة لقوله وحركت (قوله بالحركة الاصلية) يعنى ان أصل هذه النون أن تكون ساكنة لانها حرف مبنى الا انها حركت لالتقاء الساكنين والأصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لا ينافي انها حركت لكونها على حرف واحد وقوله في ذلك أى في الفرار من التقاء الساكنين (قوله وربما فتح) أى ما بعد علامة التثنية وهو النون (قوله مع الياء) هو لغة لبنى أسد كقوله * على أحوذيين استقلت عشية * الرواية بفتح النون وقيل لا يختص فتح النون بمصاحبة الياء بل يكون معها ومع الالف في لغة من يلزم المثنى الالف ويعربه بحركات مقدرة عليها كالمقصور كما قيد بذلك ابن عصفور لكن المصنف أطلق في الاوضح ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للفتح مع الالف وقول المحشى ان ظاهر كلامه كالاوضح ان الفتح يجرى مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى أمر عجيب بقى انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

وروى هكذا ومنخرين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الالف بلغة من يلزمه الالف فتدبر (قوله وضم مع الالف) هو كما قال الشيباني لغة لانها أشبهت بالف غضبان ومنه قوله

يا أبتى أرقنى القذان * فالنوم لا تألفه العينان

(قوله وفتح ماقبلها) عطف على حركت لا فتح كما قد يتوهم (قوله دليلا على شدة الامتزاج) يقتضى بظاهره أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد يوجه ذلك بان أصل الاعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها المأخوذة منها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمله كذا بخط شيخنا الغنيمى (قوله وليسلما) أى الواو والياء من التغير عما هو المناسب لهما وقوله والانقلاب من عطف الاخص على الاعم وذلك لانه لو كسر ما قبل الواو لانقلبت ياء لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ولو ضم ما قبل الياء لانقلبت واوا لان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واوا (قوله وحركت نون الجمع المزيدة الخ) أما توهم الاضافة ففي نحو مررت ببنين كرام أو كرماء اذ لولا النون لتوهمت

بالحركة الاصلية في ذلك وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلها الا ان الالف لا يكون قبلها الا الفتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من التغير والانقلاب وحركت نون الجمع المزيدة أيضا لدفع توهم اضافة أو افراد

الاضافة وأما توهم الافراد في نحو مررت بالمهتدين و بالقاضين وبالمتقين اذ لولا النون لتوهم الافراد ثم حمل مالم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وماذكره من أن النون في المثنى والجمع زيدت لما ذكره و ما اختاره ابن مالك وأوردانه لو اعتبر توهم الافراد لامتنعت اضافة الجمع المقوص المنصوب أو المجرور كرأيت قاضيك ومررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد واجيب بان ماهنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه لانه توقف عليه حينئذ برد النون ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لولم ترد النون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل أن سقوط النون الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير وقال سيبويه النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه أي لفظا كالزيدين أو تقديرا كالأحمرين والحركة وان كانت مقدرة على الحرف لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام فثبتت النون معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذفت معها ولم يعكس لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف لا يقال في القول بان الاحرف قائمة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانا نقول الاحرف عوض عما فات من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا الخ) علة لقوله وحركت والتعبير هنا بهربا وفيما تقدم بفرارا الظاهر انه تفنن كقوله هنا وحركت نون الجمع وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله وفتحت تخفيفا في اللفظ) علله بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذ لقائل ان يقول هذا التخلف لا يضر لحصول التمييز في نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ماقبل الآخر لان الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المثنى ففي الجمع يقال جاء المصطفون وفي المثنى المصطفيان كما سيأتي وحينئذ فيقال في النصب والجر في الجمع المصطفين بياء بين الفاء والنون وفي المثنى المصطفيين بياءين بينهما لان الف المثنى تقلب ياء فلا اشتباه فهو ما على أنه اذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة ماقبل الآخر في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين لسقوط النون الذي فرق بحركتها وكان يكفي أن يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق (قوله لثقل اللفظ جدا) أي ثقلا بليغا فجدا منصوب على انه مفعول مطلق (قوله ضرورة) أي وليس بلغة خلافا لابن مالك وذلك كقوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

هربا من الثقل الساكنين وفتحت تخفيفا في اللفظ لان قبلها في الرفع واوا وقبلها في الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة واعربا بالحروف لما بالمناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما زيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات

(قوله ثم الاسم) أى المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا ثنى أى أريد تثنيته (قوله وكان صحيحا) وهو ما ليس آخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه لكن عطف قوله أو مهموزا الخ يقتضى تخصيصه بغير المهموز (قوله أو معتلا جاريا مجراه) وهو ما كان آخره واوا أو ياء قبلهما ساكن كظبى ودلو وعلى ومرمى ومغزو (قوله أو منقوصا) قيل المراد به النقص اللغوى حتى يشمل أبوان وفيه نظر ظاهر لان قوله بعد ذلك ورد ياء المنقوص يعين أن المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى ورد ياء ان كانت محذوفة كقاض منكرا وعلى العموم فشذ أبان وأخان وفى شرح الكافية لابن مالك واذا ثنى ما ليس مقصورا ولا ممدودا رد اليه ما حذف منه ان كان يرد فى الاضافة والا فلا فيرد نحو قاض وأب وأخ وحم وهن لا اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم وشذ فيان وفوان وقوله * يديان بيضاوان عند محكم * ضرورة انتهى قيل انه على لغة من قال فى المفرد يدى كرحى كما جاء رحيان ودميان على لغة من قال مى (قوله أو مهموزا غير ممدود) كرشأ ودخل فيه نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه اذ ألفه أو فى الأصل (قوله أو ممدودا همزته أصلية) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضىء وخرج ما اذا كانت الهمزة غير أصلية فان كانت عوضا من ألف التأنيث كحمراء قلبت واوا لكونها زائدة محضة فهى بالابدال الذى يناسب الحذف أولى من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب فى الثقل وحملا على النسب وان كانت بدلا من أصل ككساء فان أصله كساو قلبت الواو همزة لتطرفها اثر ألف زائدة ترجح اقرار الهمزة على قلبها واوا نظرا للصورة الاصلية وان كانت بدلا من حرف الالحاق كعلباء وأصله علباى بياء زائدة للالحاق بقرطاس ثم أبدلت الياء همزة ترجح الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح تشبيها بهمزة حمراء من جهة أن كلا بدل من حرف زائد غير أصلى وكل ذلك باعتبار الاصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشذ فى ألية وخصية اليان وخصيان والقياس أليتان وخصيتان وقيل هما تثنية ألى وخصى المذكرين وشذ قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا وفى كلام بعضهم ما يقتضى انه لم يسمع وأما قولهم قائمان فى قائم وقائمة فلأن العلامة انما لحقت قائما لانه المغلب (قوله وأما المقصور) لم يأت لأما بمعادل والظاهر وان كان مقصورا (قوله فألفه ان كانت زائدة الخ) أى بان تكون رابعة كحبلى وملهى أو خامسة كمعطى أو سادسة كمستدعى فتقلب الالف ياء فتقول حبليان وملهيان ومعطيان ومستدعيان وشذ قولهم مذروان نظر فى الالية والأصل مذريان لانه تثنية مذرى فى التقدير لكن علة تصحيحه

ثم الاسم اذا ثنى وكان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو منقوصا أو مهموزا غير ممدود أو ممدودا همزته أصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص وأما المقصور فألفه ان كانت زائدة على الثلاثة

أنه لم يستعمل الامثنى فلم تثبت ألف قط فى مفرده حتى تقلب وقهقران وخوزلان
بالحذف (قوله أو بدلا) يعنى أولم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء
كفتى فترجع الى أصلها فى التثنية قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان
وشذ فى تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان حكاه الفراء فان ألفه مبدلة من
ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان وقد يكون للالف أصلان باعتبار لغتين
فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية فى لغة من قال رحيت وواوية فى لغة من قال
رحوت فيجوز رحيان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الاصل أو أصلية
وأميلت) أى أو ثالثة مجهولة الاصل وأميلت أو ثالثة أصلية وأميلت فقوله
وأميلت راجع للاصلية والمجهولة قال الرضى وان كانت الالف الثالثة أصلا غير
منقلبة عن شئ كمتى وعلى واذا أعلاما فان الالف فى الاسماء العريقة البناء أصل
أو كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع فى متمكن الاصل ولم يعرف أصلها فان سمع فيها
الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم
يسمع فالواو أولى لانه أكثر وقال بعضهم بل الياء فى النوعين أولى سمعت الامالة أولا
لكونه أخف من الواو انتهى وصرح الدمامينى برجوع القيد لهما لكنه لم يمثل
للمجهولة الممالة فلينظر (قوله والا فواو) أى وان لم يكن كذلك تقلب واوا وذلك
بأن كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفا وعصا فتقول قفوان وعصوان أو كانت مجهولة
الأصل ولم تمل نحو ددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كما فى الحديث لست من
الددولا الددمنى ومتمما بالنون ددن ومقصورا فلا يدرى هل ألفه عن واو أو عن ياء
لان الالف فى الثلاثى المعرب لابد أن تكون عن أحدهما والثانى أكثر فتقول
ددوان حملا على الاكثر أو كانت أصلية ولم تمل نحو على واذا اذا سمى بهما فتقول
علوان واذوان وهذا مذهب سيبويه وهناك أقوال أخر منها ان الالف الاصلية
والمجهولة تقلب ياء مطلقا (قوله وحكمه) أى حكم الاسم (قوله من غير تغيير)
أى زائد على المثنى فلا يرد أن الممدود الذى همزته غير أصلية يغير (قوله ولا يستثنى
الا المقصور والمنقوص) قال فى التسهيل الا أن آخر المقصور والمنقوص يحذف
فى جمع التذكير وتلى علامتاه فتحة المقصور مطلقا قال الدمامينى أى سواء كانت
منقلبة عن أصل نحو ملهى أو زائدة كالف أرطى وحبلى اذا سمى بهما وعلم من قوله
فى جمع التذكير ان آخر المقصور والمنقوص لا يحذف فى جمع التأنيث ووجه
الفرق ان علامة جمع التذكير ثقيلة وهى الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص
ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور وعلامة التثنية وعلامة جمع المؤنث خفيفة
فجاز ان تجامعهن اما علامة جمع تصحيح المؤنث فالالف مطلقا ولا حرف أخف منها

أو بدلا عن ياء أو مجهولة
الاصل أو أصلية وأميلت
قلبت ياء والا فواو وحكمه
اذا جمع كما اذا ثنى من لحوق
العلامة من غير تغيير ولا
يستثنى الا المقصور والمنقوص

واما

وأما علامة التثنية فالالف رفعا والياء المفتوح ماقبلها جرا ونصبا بخلاف ياء الجمع
فانها مكسور ماقبلها انتهى وقيل انما قلبت فى المثنى ولم تحذف مع التقاء الساكنين
فيه لئلا يلتبس فى الرفع اذا أضيف بالمفرد نحو جاءنى اعلا اخوتك بخلاف الجمع
فانك تقول أعلوا اخوتك وأعلهم فلا يلتبس به (قوله فان آخرهما) وهو الالف
فى المقصور والياء فى المنقوص (قوله يحذف لالتقاء الساكنين) كما فى وانتم
الاعلون فى المقصور فان أصله الاعليون تحركت الياء المبدلة من واو فى الاصل لانه
من العلو وانفتح ماقبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا
عليها وهذا بخلاف المثنى من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب فى المقصور وزيادة ياء
فى المنقوص ان كانت محذوفة نحو قاض (قوله ويضم ماقبل آخر المنقوص) فتقول
فى جمع القاضى مما ياؤه أصلية والداعى مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون
والداعون والاصل فيه والقاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التى كانت قبل الياء لئلا
يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة
الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ماقبلها
بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تكن منهما) حال
أى والحال انها لم تكن منهما (قوله منها) متعلق بفقد (قوله هنا) أى فى هذا
الكتاب وانما قيد به لان ما ألحق لا ينحصر فى الاربعة المذكورة بل منه ما سمى به
كما سيأتى فى الشرح وغير ذلك فانظر النكت وغيرها وما ذكره فى كلا وكلتا هو اللغة
المشهورة وكنانة تعربهما مضافين الى المظهر أيضا اعراب المثنى ومن العرب من
يلزمهما الالف فى الاحوال كلها أضيفا الى مضمر او مظهر نقله صاحب العبر قال
الرضى ولا أدرى ما صحته (قوله وهما كلا وكلتا) فيه تغيير لاعراب المتن فان كلا وكلتا
مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كالمثنى وكذا تجعله مع المضمر خبر الكان المحذوفة مع
اسمها وانما هو حال من ضمير كلا وكلتا المستتر فى الخبر مع ان حذف كان هنا غير
مشهور وتقدم مافيه وألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه
لانه الغالب فى المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو ولئلا يختلف مع كلتا فان لامها
عن واو ومثل تجاه وبنت وأخت لا عن ياء كليان اذ لا ثانى له وأما الامالة فللكسرة
أو للرجوع الى الياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو
وقال الجرمى الالف لام والتاء للتأنيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه
وانصرف عند الجرمى ورد عليه انه لا يعرف وزن فعتل وان التاء لا تقع حشوا
ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو على انما أبدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل ألف التأنيث

فان آخرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم
يفتح ما قبل آخر المقصور
دلالة على ما حذف ويضم
ماقبل آخر المنقوص فى الرفع
ويكسر فى غيره مناسبة
للحرف وقد ألحق بكل من
المثنى والمجموع ألفاظ
شابهتهما فى الدلالة على
معناهما وان لم تكن منهما
لفقد ما اعتبر فيهما من
الشروط منها فالملحق
بالمثنى هنا أربعة ألفاظ
لفظان بشرط (و) هما
(كلا وكلتا)

ولا ينفكان عن الاضافة
الى ظاهر او مضمر والشرط
في الحاقهما كونهما
(مع المضمر) فحينئذ يرفعان
بالالف ويجران وينصبان
بالياء (كالمثنى) لانهما في
الاغلب اذا أضيفا الى ضمير
غائب كانا تابعين للمثنى تأكيدا
له كجاء الزيدان كلاهما
فجعلا موافقين لمتبوعهما في
الاعراب ثم طرد ذلك فيما
اذا أضيفا الى ضمير متكلم
أو مخاطب بخلاف ما اذا
أضيفا الى الظاهر فانهما
لا يجريان على المثنى أصلا
فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما
بحركات مقدرة على الآخر
كالمقصور نظرا الى افراد
اللفظ كقوله تعالى كلتا
الجنتين آتت أكلها ولما
كان الاعراب بالحروف فرعا
عن الاعراب بالحركات
والاضافة الى المضمر فرعا
عن الاضافة الى المظهر جعل
الفرع للفرع والاصل للاصل
ولفظان بلا شرط واليهما
أشار بقوله
(وكذا اثنان واثنتان مطلقا)
أي سواء أضيفا

ولابد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت الفا الا ترى انهم
قالوا أحد واحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر
والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء (قوله ولا ينفكان عن الاضافة الخ) قال الرضي
واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب
ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين أو معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق
المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث أفصح
من تجريده نحو كلا المرأتين انتهى وفي المغني نحوه مع بسط ونقل في المغني ان ابن
الانباري أجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان
وأجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين
قد تخصص بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها أي تارك
للغزل وبه يعلم ما في اطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو
والضمير بالدلالة على اثنين (قوله مع المضمر) قال الرضي وهو ثلاثة أشياء كلاهما
وكلاكما وكلانا انتهى وهو ظاهر كما في المغني أيضا في امتناع كلاكم لانه جمع اللهم
الا اذا تجوز به عن الاثنين (قوله لانهما في الاغلب) ومن غير الغالب أن تقول
كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا
جئنا وهل يقال انه من غير الاغلب أيضا زيد وعمرو كلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما
اذا أضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب) نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما فانهما اذا الحال
مذكوران كانا تابعين للضمير وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى في
الاصطلاح لان شرطه كما تقدم أن يكون مفرده معربا فلا يصح في ذلك أن تكون كلا
تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مبني فقيل بالطرد هذا معنى كلامه وحينئذ فلا يخالف
قول الرضي انهما في هذه الحالة جاريان على المثنى لانه أراد بالمثنى ما دل على اثنين
لا المثنى في الاصطلاح قال شيخنا الغنيمي لكن قضيته وقضية كلام الرضي انه
اذا أضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثنى المعرب وأقول قد صرحوا في باب
النداء انه يقال يا تميم كلهم وكلكم ومثله يا غلامان كلاكما أو كلاهما على الاصل
وحينئذ ففي هذه الصورة قد تبع المثنى المعرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم
الا أن يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه (قوله فانهما لا يجريان
على المثنى أصلا) قال الرضي لا يقال جاءني أخواك كلا أخويك انتهى (قوله
وكذا اثنان واثنتان) أي ومثل المذكورين كلا وكلتا في انهما كالمثنى اثنان
بالمثلثة للمذكرين والمذكر والمؤنث واثنتان بالمثلثة للمؤنثين ومثله ثنتان في لغة
تميم وهما من أسماء التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة (قوله مطلقا) أي حال

كون

كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح (قوله الى ظاهر)
أى غير مثنى قال فى التوضيح فى باب العدد ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنين
وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية
والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما
انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدودا بل كان المراد من اثنين شخصين
مضافين الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الاضافة لانتفاء اضافة
الشئ الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك فى اضافتهما الى ضمير المثنى ويتعين ذلك
فى الاضافة الى المفرد وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح أن محل
الامتناع اذا أضيفا الى المعدود وأما اذا أضيفا الى صاحبه فلا منع نحو جاء اثناهما
أى غلاماهما (قوله فيعرب باعرابه) الفاء للسببية والمعنى لان وضعهما وضع
المثنى فبسبب ذلك يعرب باعراب المثنى وليست هى الفاء التى ينصب المضارع
بعدها اذا تقدم نفى كما يقع فى الوهم لفساده (قوله وكلامه يوهم الخ) يقال عليه
هذا الايهام بعينه لازم لك حيث أطلقت الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان
اضافتهما الى المثنى ممتنعة كما تقدم (قوله فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة)
قضية ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلا اثناه واثناهم
وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وحينئذ فنقول وكذا القول
فى الاضافة الى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه والذى تحرر عندى فى تحرير المسألة
ولم أره منقولا انه ان أريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الاضافة مطلقا لا فرق بين
المثنى وغيره من ضميره وغيره وان أريد بالمضاف والمضاف اليه شئ واحد امتنعت
الاضافة مطلقا أما الى المثنى فلما فيه من اضافة الشئ الى نفسه وأما الى غيره فلعدم
التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض شيخنا الغنيمى (قوله
نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه) يؤخذ منه امتناع
اضافتهما الى ما دل على اثنين بالنص (قوله وكان الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال
بل ذكره لانه أراد بالمثنى ما سمى مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق
بالمثنى كذا قيل ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله
فيرفع بالالف الخ) هذا واضح اذا سمى بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا سمى بصورته
حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ أن يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيده
انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر فكذا اذا سمى بغير
المرفوع يجوز أن يرفع بالالف وهل يجوز أيضا مع التسمية بصورة المنصوب أن
يعرب اعراب ما لا ينصرف بأن يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على

الى ظاهر أو الى مضمر أم لم
يضافا لان وضعهما وضع المثنى
وان لم يكونا مثنيين حقيقة
اذ لم يثبت لهما مفرد فيعرب ان
اعرابه (وان ركبا) مع العشرة
كجاءنى اثناعشر واثنتاعشرة
وكلامه يوهم جواز اضافتهما
الى كل مضمر وليس كذلك
فان اضافتهما الى ضمير التثنية
ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان
اثناهما أو المرأتان اثنتاهما
أو ثنتاهما لان ضمير التثنية
نص فى الاثنين فاضافة الاثنين
اليه من اضافة الشئ الى نفسه
نبه عليه فى شرح اللمحة
(تنبيه) لم يذكر فيما ألحق
بالمثنى فى الاعراب ما سمى به
منه كزيدان علما فكان
الأولى ذكره كما ذكر فيما
ألحق بالجمع الآتى ما سمى به
منه فيرفع بالالف ويجر
وينصب بالياء ويجوز فيه
أن يجرى مجرى سلمان

فيعرب اعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

ألا يا ديار الحي بالسبعان
(و) الملحق بالجمع المذكر
السالم في اعرابه أربعة
أنواع أحدها أسماء جموع
وهي مالا واحد لها من لفظها
فمنها (أولوا) بمعنى أصحاب اسم
جمع لا واحد له من لفظه بل
من معناه وهو ذو ونحو ولا
يأتل أولو الفضل منكم
والسعة أن يؤتوا أولي القربى
ونحو ان في ذلك لعبرة لأولي
الألباب (وعشرون) اسم جمع
وليس مفرده عشرة والا جاز
اطلاقه على ثلاثين لوجوب
اطلاق الجمع على ثلاثة
مقادير الواحد ووجب أن
يقال عشرون بفتح العين
والشين (واخواته) وهي من
ثلاثين الى تسعين بادخال
الغاية (وعالمون) بفتح اللام
اسم جمع لعالم لا جمع له
لاختصاصه بمن يعقل والعالم
عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون
أخص من مفرده ولذلك أبى
سيبويه أن يجعل الاعراب
جمع عرب لان العرب يعم
الحاضرين والبادين
والاعراب خاص بالبادين
هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالم اسم ادعاء
جنس وليس بعلم ولا صفة (و) الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل (ووابلون) جمع
وابل وهو المطر الغزير لانهما

النون وفيه نظر والجواز بعيد (قوله فيعرب اعراب مالا ينصرف) قيده في
التسهيل بان لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيباب لم يجز اعرابه
بالحركات (قوله واذا دخل عليه أل) كذا في التصريح وهل يؤخذ منه انه اذا سمي به
مقرونا بأل يمنع من الصرف لان أل جزء كلمة محل نظر (قوله ألا يا ديار الحي بالسبعان)
صدر بيت عجزه * أمل عليها بالبلى الملوان * قاله تميم بن أبي مقبل والشاهد في السبعان
فانه في الاصل تثنية سبع فأجراه مجرى سلمان اذ لو أجراه مجرى التثنية لقال
بالسبعين وهو اسم موضع (قوله وهي مالا واحد لها من لفظها) أي غالبا فلا يرد أن
العالمين اسم جمع لعالم (قوله لا واحد له من لفظه) لانه لم يأت أول في المفرد بخلاف
ذوو فانه جمع ذو حقيقة (قوله بفتح العين والشين) فان قيل ان شين عشرة ساكنة في
لغة الحجاز وتكسر في لغة تميم أو تفتح قلت هذا في التركيب نحو اثنتا عشرة عينا قرئ
بالسكون والكسر وأما في غير التركيب فمفتوح الشين والعين كما ذكره الشارح
فالقياس في جمعه كذلك (قوله لاختصاصه بمن يعقل) منع بعضهم ذلك ونقل عن
الراغب انه يشمل غيرهم أيضا وانما غلبوا في جمعهم بالواو والنون لشرفهم ويؤيده
ما سلف أن كون العقل لبعض المجموع كاف وبتقدير الاختصاص فهو جمع
لعالم مرادا به العاقل وعلى التقديرين لا يكون الجمع أخص من مفرده بل اما
مساو أو أوسع دائرة لان عمومه شمولي وعموم المفرد بدلي لكن هذا لا يقتضي كونه
جمعا حقيقة وان وقع ذلك في شرح التوضيح لان المفرد ليس علما ولا صفة بل اسم
جنس فهو من الجموع التي لم تستوف الشروط كما قاله الشارح الا أن يقال انه
اسم جرى مجرى الصفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط لكن بملاحظة أن الذي جمع
انما هو المراد به العاقل أو انه المغلب اذ الصفة لابد أن تكون للعاقل كما لا يخفى هذا
وقال بعضهم الجمع قد يكون أخص من المفرد اذ قائمون أخص من قائم اذ قائم
يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه (قوله أبى سيبويه) أي امتنع (قوله يعم
الحاضرين والبادين) الحاضرون سكان الحاضرة وهي المدن والقرى والريف
وهي أرض فيها زرع وخصب والبادون سكان البادية وهي خلاف الحاضرة (قوله
والاعراب خاص بالبادين) ان كان المراد البادين من العرب فالامر ظاهر وان
كان المراد أن الاعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب أو العجم كما قيل به فيكون
بين الاعراب والعرب عموم وخصوص من وجه (قوله يكون جمع تصحيح الخ) وذلك
بأحد الطريقين المتقدمين اما منع اختصاص الجمع بالعقلاء وسوغه التغليب أو

ادعاء أن المراد بالمفرد العقلاء فقط فتدبر (قوله لساعلمين ولا صفتين) اعترض
بأن الاول صفة لقولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الاهل بمعنى
ذي القرابة لا بمعنى المستحق للشيء ولو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقبل التاء المقصود
بها التانيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها) أي
لغير اعلال فلا نقض بنحو الاعلون من جمع التصحيح المتغير للاعلال والمراد عدم
السلامة اما لفظا أو تقديرا ليدخل نحو صنوان جمع صنو مما تغير تقديرا بأن تقدر
حركة صنو وسكونه مثلهما في سلم وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان وأما
دعوى التغيير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم الا أن يفرق بأن تلك زائدة
على حقيقة الجمع لمعنى بخلافها في التكسير والقول بأن نحو صنوان جمع تصحيح
لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشروط
لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لان مفرده
أرض وهي لفظ ثلاثي لم يحذف منه شيء فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين وذكره
مع بنين لينبه على شذوذهما (قوله بفتح الراء) انما فتحت لانه نائب عن أرضات
قال المصنف ويجوز اسكانها في الشعر وعبارة الدماميني وحكى اسكانها وانما كان
الاصل أرضات لان الارض مؤنثة نحو قوله تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء
من عباده وقولهم في تصغيرها أريضة (قوله ولامها واو أو هاء) أو فيه للشك
العارض من الجمع ومن مجيء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم في الجمع الخ) أي
لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها واعترض بأن فيه دورا لان الجمع فرع الافراد
وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على أصالته في الجمع وأجيب بمنع الدور
لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة الحرف على
ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف (قوله ولمجيء الفعل الخ) أي
والفعل المسند الى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الاشياء الى أصولها وانما حذفوا
الواو والهاء وعوضوا عنه التاء في محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب
حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها وقد يقال لا دلالة في الجمع
ومجيء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له
أصلان باعتبارهما اختلف الجمع ومجيء الفعل على ما ذكر (قوله جمعا الثلاثي)
عبارة ابن الناظم ثلاثي في الاصل وفي بعض النسخ ثلاثي الاصول وقضيتها أن منه
مزيد الثلاثي لانه لم يتعرض لسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع
الذي هو محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة فتكسر في الجمع وقد
تضم حكى ابن مالك سنون بالضم ومكسورها كعضة فتسلم في جمعه غالبا وقد تضم

لساعلمين ولا صفتين (و)
الثالث جموع تكسير وهي
ما لم يسلم فيها بناء واحدها
منها (أرضون) بفتح الراء جمع
أرض بسكونها وجمع هذا
الجمع لانه مما يورد في مقام
الاستعظام كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام
من بني * سدوس خطيب فوق
أعواد منبر (وسنون) بكسر
السين جمع سنة بفتحها ولامها
واو أو هاء لقولهم في الجمع
سنوات أو سنهات ولمجيء الفعل
على سانيت وسانهت وأصل
سانيت سانوت فقلبت الواو
ياء لتجاوزها طرفا ثلاثة
أحرف (وبابه) وهو كل
ما كان جمعا لثلاثي حذفت
لامه وعوض عنها هاء التأنيث

نقله الصاغاني فى عزين وعضوها كثبة فيجوز فى الجمع ضمها وكسرها (قوله ولم يكسر) أى تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافى قوله أولا والثالث مجموع تكسير (قوله كعزة) بكسر العين المهملة وفتح الزاى الفرقة من الناس وأصلها عزى فالهاء عوض من الياء التى هى لامها وتجمع على عزى وعزين والعزين الفرق من الناس المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الاخرى (قوله وعضة) أصله عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لا يعضه بعضكم بعضا فلامها هاء وقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته فلامها واو ويدل للاول تصغيرها على عضيهة والثانى جمعها على عضوات لان كلا من التصغير والجمع يرد الشئ الى أصله (قوله بخلاف تمرة) أى وبخلاف الرباعى (قوله ونحو عدة وزنة) أى من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الفاء فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهى المساوى فى السن ومحل ما ذكر اذا لم يكونا علمين لمذكر فان كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون وهذا بخلاف شفة وشاة اذا جعلا علمين فلا يجمعا هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلمية كما صرح به الدماميني وكان ينبغى للشارح أن يذكر محذوف العين فى المحترز عنه (قوله ونحو يدودم) أى مما حذفت لامه ولم يعوض منها شئ وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال والمبرد الى فتح الميم (قوله وشذ أبون) أى لعدم التعويض ولو قال فشذ بالفاء لكان أولى وكأبين ما جمع بالواو والنون من الاسماء الستة على ما مر (قوله لان العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل فى اسم وتاء التأنيث فى بنت والفرق بين التاء والهاء أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وقيل ان التاء فى بنت وأخت ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح والصيغة كلها للتأنيث وقيل للالحاق بجذع أو للثانى بالثلاثى ولو سمى بأخت وبنت مذكر لم يجمعا هذا الجمع خلافا للفراء فانه أجاز حذف التاء وجمعهما بالواو والنون (قوله ونحو شاة وشفة) أصل شاة شوهة بسكون الواو فلما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهى الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسير وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ نحو ظبين جمع ظبية مع انهم كسروها

ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يدودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه

على ظباء ولام ظبة المحذوفة واو وقالوا الظبوته اذا أصبته بالظبة وهى طرف السيف (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهى ليست من الانواع الأربعة ولعله قصد بها الاشارة الى انها خالفت باب سنين ولو جعلها الشارح مما خرج بقيدها التأنيث وقال بعد اسم وشذ بنو جاد (قوله لعلة تصريفية الخ) قيل هى خفة التثنية وثقل الجمع وقال الشهاب القاسمى فى شرحه وبنون جمع ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيانا منسيا فى الجمع كما حذفت فى الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا ان ينبهوا على ان الفاء فى الاصل مفتوحة انتهى وهو مأخوذ من كلام الدمامينى فى شرح التسهيل وكتب شيخنا الغنيمى قد يقال ولم أره منقولا ان صورة المعوض عنه وهو الواو موجودة فى الجمع ولا كذلك فى التثنية أو يقال لم تحذف فى التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهى الأصابع انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدنوشرى بهامش نسخته شرح التوضيح ما نصه وذلك لان ابنا أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فالجمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة وأما فى التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضى حذفها لانها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون (قوله فمنه عليون) أى مما سمى بالملحق وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل بما سمى به من الجمع (قوله اسم لأعلى الجنة) استدل على ذلك فى التصريح بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفى عليين وفيه أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم الا أن يصار الى اضمار والتقدير محل كتاب وفى الرضى وهو اسم لديوان الخير على ما فسره الله تعالى فى قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهى الغرفة والقياس أن يقال فى المنسوب اليها على ككرسى فى المنسوب الى كرسى وان كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على أن معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ لعدم العقل (قوله جمع على لم يستوف الشروط) فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل علما فان قيل ما سند الشارح فى ان المصنف أراد عليون المسمى به اذ يحتمل انه من جموع التصحيح التى لم تستوف الشروط لانه مفرد ليس بعلم ولا صفة قلت لو أراد ذلك ذكره مع أهلين ولم يفصل بينهما ببنون وبابه ومعلوم انه ليس من باب سنين

(وبنون) جمع ابن وقياسه جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى التثنية ابنان ولكن خالف حكمه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة (و) الرابع ما سمى به منه أو مما ألحق به فمنه (عليون) اسم لاعلى الجنة وهو فى الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو

(وشبهه) مما سمي به كزيدون علما لهذا او ماقبله من الانواع (كالجمع) المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا أن يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ان لم يكن أعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين وأعرب اعراب مالا ينصرف وما تقدم من أن المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور من أربعة مذاهب فيهما وكلاهما مشكل ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم هو أقوى ... ومع ذلك فقد رد بما ... كو ... جوابه في المطولات وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل في هذان والذان عند غيره

لعدم تغيير واحده (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله أولو والضمير يرجع للجمع وهل يصح ان يرجع الضمير الى عليين مع العطف عليه أو على أولو تأمل (قوله لهذا او ماقبله الخ) اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله أولو وما عطف (قوله ويجوز في هذا ان يجري مجرى غسلين) اي يجوز في هذا النوع الرابع ان يجري مجرى غسلين والغسلين هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم وبعضهم يطرد هذه اللغة في الجمع نفسه كالملحق به والشرط في الاجزاء المذكور أن لا يتجاوز سبعة أحرف كاشهيبابين فان تجاوزها اعرب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالاول اعرابها بالحروف ومما استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير خروج عن الاصل الثاني ان الاعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأي الاخفش ومن جملة ماردبه انه تقدير في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخرا وبأنه لم يحتج الى تغييرهما كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم الثالث ان الحروف دلائل الاعراب بمعنى انك اذا رأيتها فكأنك رأيت الاعراب وبه قرر أبو علي مذهب الاخفش واستشكل بأنه يؤدي الى ان تكون الكلمة معربة وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود في الاسماء الرابع أن الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا وعليه المازني وطائفة وهو مبني على ان الاعراب معنوي قال ابن عصفور كأن الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون فلما دخل العامل لم يحدث شيأ فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب والجر قلب الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات ماترك العلامة له علامة وبهذا التقرير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل وسيبويه الخ خارج عن المذاهب الاربعة خلافا لمن خلط وخبط قاله شيخنا (قوله فقد رد بما هو مذكور الخ) قال الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول ورده ابن مالك أيضا بلزوم ظهور النصب في الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما حملوا النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تخفيفا للحمل وعن الثاني بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره وان كان القياس ماذكر من القلب ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنى بالالف مطلقا انتهى وأجيب أيضا بانه ليس للمقدر حكم الملفوظ وأوردوا على جواب أبي حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات مقدرة ولا حمل على ذلك التقدير لان النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة

مقدرة على الياء فما معنى ذلك الجواب ويمكن أن يجاب بان المراد بانهم قلبوا الالف الياء فى حالة الجر وان يكن اعرابا لبقاء صورة الكلمة فى أحوالها ولما كانت الياء أنسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التى هى الجر حملوا النصب على الجر لمناسبته له فى أن كلا فضلة ولما حملوه عليه ناسب أن يوافقه فى تقدير اعرابه وان تقلب الياء موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورده الرضى) بانه لم يحذف المعطوف فى خمسة عشر بل حذف حرف العطف فبنى اما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذى لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين أو الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان أصله كان كذلك وجعل المفرد فى المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا الا أن كلا لما لم تقع على المفرد لم تحتج الى علامة المثنى لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد فى الجمع واقعا على أشياء كلفظ كل الا أن كل لم يحتج الى علامة الجمع اذ لا تلبس بالمفرد لانه لم توضع له وليس كل لفظ مفيد يطلق على ذى اجزاء متضمنا الواو العطف والا وجب بناء ألفاظ العدد كخمسة ونحو كل و رجال بل اذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات و رجال اتفاقا مع اطراد ما ذكرفهما انتهى ملخصا (قوله كالمقصور) وأما نونه فى هذه الحالة فظاهر كلامه انها مكسورة وقال ابن عصفور بجواز فتحها على هذه اللغة (قوله ويعربه بحركات ظاهرة الخ) حكى الشيبانى هذان خليلان (وقوله والا أولات) قيل انما قدمه مع كونه ملحقا اعلم لنطقهم باعرابه كذلك ولا يخفى ما فيه اذ فى جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ومع ذلك اخرها الا أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغى نقضه وقال بعض الافاضل انما قدمه ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من جنسها ويمكن أن يقال انما قدمه على قوله وما جمع لئلا يقع فى الوهم ان قوله وما جمع الخ عطف على مدخول الكاف فى قوله كالجمع فيتوهم انه من الملحق بجمع المذكر وان قوله فينصب بالكسرة يختص باولات قال شيخنا وأصل أولات أوليات بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين و وزنه فعات وهو كذو يلزم الاضافة الى اسم جنس ظاهر (قوله ولم يذكر الخ) أى بناء على ما فى بعض النسخ والذى فى غالبها ذكر وما سمى به منه أى من أولات وما جمع بالف وتاء مزيدتين (قوله كاذرعات وعرفات) قيل فى التمثيل بذلك نظر اذ لا واحد لكل منهما فانه

ورده الرضى ومن العرب
من يلزم المثنى الالف مطلقا
و يعربه بحركات مقدرة
على الالف كالمقصور ومنهم
من يلزمه الالف دائما
و يعربه بحركات ظاهرة
على النون اجراء له مجرى
المفرد (و) الا (أولات)
بمعنى ذوات وهو اسم جمع
لا واحد له من لفظه بل من
معناها وهو ذات ونظيره
أولو فى كونه اسم جمع الا أن
أولو مختص بالعاقل ولم يذكر
هنا لعدم ... حمل على جمع المؤنث
السالم غيره ومثله ما سمى
به منه كاذرعات وعرفات

لم يوجد اذرعة وعرفة وقول الناس عرفة شبيه بمولد وليس بعربي محض كما في الصحاح
عن الفراء وعجاب بأن ما في الصحاح عجيب فقد ثبت في الحديث الحج عرفة وعرفة
كلاهما موقف لكنه يبقى النظر بالنسبة لاذرعات ويمكن الجواب على بعد بان الضمير
في قول الشارح منه راجع الى ما في قوله مما حمل عليه أو راجع الى جمع المؤنث
السالم بناء على انه علم أو كالعلم على ما أعرب بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا
ويكون في الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغير أولات وجملة ومثله
ما سمي به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يمثل له لظهوره (قوله
بالتنوين فيهما) وهو للمقابلة فلا يرد ان حقه ما منع الصرف (قوله مراعاة للعلمية
والتأنيث) أي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففي ذلك مراعاة الجمع
في الاعراب وما لا ينصرف في حذف التنوين وان لم يكن للصرف لكونه مشبها
له في الصورة قال الاشموني في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر نائبة
عن الفتحة لانه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى وقضية ذلك انه لو سمي
به مذكر كان مصروفا ووجهه ان التأنيث اللفظي هنا غير معتبر لانهم صرحوا بان
مثل هذه التاء ليست للتأنيث وبان تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب
في الوقف هاء فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث
مثل له بهندات علم رجل او امرأة محل نظر الا على قول غير الجمهور انها كهاء
التأنيث (قوله تنورتها من أذرعات وأهلها) صدر بيت لامرئ القيس الكندي
فيع وبته عجزه * بيثرب ادنى دارها نظر عالي * ومعنى تنورتها نظرت الى نارها
بقلبي وأدنى أقرب الى الارض وهو مبتدأ خبره نظر أي منظور أو ذو نظر قال شيخنا
عبد الله الدنوشري المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عالي أي الرائي
اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر في محل عال فكيف يمن هو باذرعات
فالاخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال (قوله بألف
وتاء مزيدتين على مفرده) أي بان لا يكونا في المفرد أصلا أو يكونا لكن لا يقابلان
بالفاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت كما نبه عليه الدماميني في شرح لامية
العجم ردا على الصفدي وانما وجبت له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر
وخصت الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل
واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والحمالة وضاربة لكن
قال الراعي في شرح الألفية دلالة الالف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية
وانما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وان كان جريا على الغالب) وقد
يقال انه صار في الاصطلاح اسما للجمع بألف وتاء مزيدتين ومع ذلك فتعبير المصنف

بالتنوين فيهما وبعضهم
يحذفه مراعاة للعلمية
والتأنيث وبعضهم يعرب
هذا النوع اعراب ما لا
ينصرف مراعاة للتسمية
والمروي بالاوجه الثلاثة
قول امرئ القيس * تنورتها
من اذرعات وأهلها * (وما
جمع بألف وتاء مزيدتين)
على مفرده وعدل عن تعبير
هو ابهم بجمع المؤنث السالم
وان كان جريا على الغالب
تبعا لما قاله الى ماقاله
ابن حيان ليشمل ما كان
مفرده مذكرا

أولى لانه لا ابهام فيه (قوله كحمامات) لو قال طلحات كان أولى و جمع حمام على حمامات غير مطرد على ماسيأتى (قوله كاذكر) أى فى قوله خلق الله السموات وهذا بناء على ان ذكر بصيغة الماضى المبنى للمعلوم فان كان بصيغة المبنى للمجهول فالمراد كاذكر فى قول الشارح حمام وحمامات (قوله كسجدات) بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها وكحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات ألا ترى ان الالف قلبت ياء والهمزة قلبت واوا وكغرفة وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرة وسدرات بكسر الدال وفتحها (قوله فهو المفرد الخ) أنت خبير بان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب بل المعرب هذا الاعراب مجموع المضموم والمضموم اليه فالاولى الجواب بان المراد الجمع الذى جمع بهما أى الذى آلة جمعيته الحاقهما (قوله ضم غيره) وهو الالف والتاء (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) اذ لا يصدق عليه والحال ماذكر انه جمع بهما بخلافه مع اعتبار الضم اليه ومآله ان الذى يعرب هذا الاعراب هو المسمى بالجمع بهما يعنى ما يطلق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهى الياء فى الأول والواو فى الثانى لانقلاب ألف قضاة وغزاة عن أصل فان أصلهما قضية وغزوة بفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضموها بعد قلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فرقا بينها وبين المفرد كفتاة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا الوزن فى الصحيح والمعتل اذا اشكل أمره يحمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك وأما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة (قوله قال جدى الخ) أى تبعا لغيره من شراح الالفية وغيرها وهو مبنى على ان الباء صلة جمع وذلك لانه يؤخذ من باء الالة المتعلقة بجمع زيادة الألف والتاء فلا حاجة للتقييد بزيادتهما وماهنا تبعا للتسهيل مبنى على ان الباء للملابسة وهى مع مجرورها فى موضع الحال من فاعل جمع أى ماجمع ملتبسا بذلك فقيد مزيدتين لابد منه فكلا الامرين صحيح ويقدح من هذا ان تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة لان خروج المحترز عنه بدونها مبنى على أمر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف والتاء واصالة احدهما لا تنافى ذلك (قوله لان ذلك) أى قضاة وأبيات (قوله قياسا مطردا) أى جمعا مقيسا أو ذا قياس وقوله مطردا وصف مفيد للتأكيد (قوله خمسة أنواع) أى وماسواها مقصور على السماع وذلك كارضات وسجلات وحمامات وسرادقات وهو ماقاله ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر من نحو سرادق وحمام وهو مانقله الرضى عن الفراء فى كل خماسى أصلى الحروف لاستنكاره تكسيره (قوله ذو التاء مطلقا) أى تاء التأنيث المبدلة فى الوقف هاء كثمرة ... ماقبلها كبنت وأخت وكذا كيت وذيت لو سمى بهما ولو

كحمامات وماسلم فيه بناء الواحد كاذكر وماتغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذى جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصائغ ان الذى جمع بهما معناه الذى وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره اليه واشترط كغيره أن تكون الالف والتاء مزيدتين احترازا عن نحو قضاة وأبيات اذ الالف فى الاول والتاء فى الثانى أصليتان قال جدى رحمه الله تعالى فى شرحه على الآجرومية ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل ... قولنا ماجمع بألف وتاء اذ المتبادر من ذلك أن تكون الالف والتاء مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله

وما بتا وألف قد جمعا

والذى يجمع بألف وتاء قياسا مطردا خمسة أنواع ذو التاء مطلقا

المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا والا كان تحصيلا للحاصل (قوله وبعضه مسموع) كسموات لان مفرده ليس واحدا من الانواع الخمسة المتقدمة فانه وان كان اسم جنس لكنه ليس مؤنثا بالالف الممدودة ولذا صرف فى قوله تعالى وأوحى فى كل سماء أمرها لان ألفه زائدة وهمزته بدل من واو أصلية لانها لام الكلمة قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما فى كساء وليست الهمزة بدلا من ألف التأنيث لان ألف التأنيث لابد أن تصحب أكثر من أصلين لانها من أقسام الالف الزائدة (قوله وأن مافيه تاء التأنيث الخ) أى كما فى بنت وأخت وهذا بناء على ان التاء فيهما للتأنيث وتفصيل الكلام فى ذلك فى باب النسب من التوضيح (قوله والا مالا ينصرف) أى مايصدق عليه مالا ينصرف أى الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهى التنوين أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحركات قال الرضى وانما لم يظهر أثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين فى نحو أحمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وأيضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمى بهما وأعرب باعراب المفرد أى جعل النون معتقر الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر (قوله الذى هو التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل فدخل جوار واعيم تصغير أعمى (قوله وحده) أى دون الجر بالكسرة عند المحققين لوجوه منها انه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى التصويت اذ لا صوت فى آخر الاسم الا التنوين ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع انه لا جر فيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب فى الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه أمكن أى أشد تصرفا فى حركات الاعراب من غير المنصرف ونوزع فيه بانه ان سلم انه مشتق من التصرف فى الجهات مع امكان منعه لمكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه به فى الحركات (قوله لوجود علتين الخ) أى شيئين مسميين بعلتى منع الصرف معتبرين فلا يشكل بهند اذا صرف والعلة فى اللغة عارض غير طبيعى يستدعى حالة غير طبيعية وفى اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغى ان يختار

وبعضه مقيس كبنات فى جمع
بنت وبعضه مسموع كسموات
جمع سماء وان مافيه تاء
التأنيث اذا أريد جمعه هذا
الجمع تحذف تاؤه هربا من
اجتماع علامتى تأنيث
فى كلمة واحدة (و) الا (مالا
ينصرف) وهو الاسم
المعرب الفاقد للصرف
الذى هو التنوين وحده
لوجود علتين فرعيتين فيه
من علل تسع أو واحدة تقوم
مقامهما كما سيأتى آخر
الكتاب وأما الجر فليس
داخلا فى مسماه

المتكلم عند حصوله أمراً يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاقه العلة على كل واحد مجازاً لان كل واحد جزء علة لا علة تامة اذ الحكم انما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما وادعى العصام ان اطلاق العلة على المجموع هو المجاز وان كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل في التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وما جمع بألف وتاء مزيدتين علماً كأذرعات وما جمع بواو ونون علماً لمؤنث كحمدون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ولم يبين الاسم لمشابهته للفعل في علتين مما ذكر لضعفهما اذ لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط حكم عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لطلق المناسبة وحصر العلل في التسع استقرائي (قوله بدليل ان الشاعر الخ) قيل في توجيه ذلك ان الجر بالكسرة عاد في حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية الى اعادته اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف أيضاً للمنع الصرف كالتنوين لم يعد الا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله وانما حذف الخ) عطف على قوله فليس داخلا الخ وضمير حذف للجر بالكسرة قال الرضي وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم الصرف هو الجر والتنوين معاً فحذفهما للعلتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام ان غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معاً بطريق الاصالة أو الممنوع انما هو التنوين والكسر بطريق التبع (قوله لالتبس بالمبني على الكسر) لان الكسرة لا تكون اعراباً الا مع التنوين أو الالف واللام أو الاضافة وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانما حذفت واجتزى بالكسرة كما في هذا غلام بالكسر من غير ياء فقد حكى أبو عثمان انها لغة في غير النداء وعليه أنشد * شربت دموع عين فهي سجوم * أراد دموعي وقيل لان التنوين خاص بالاسم والجر خاص أيضاً فتبع الخاص الخاص

بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعاً لحذف التنوين ولانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر كنزال ودراك

(فيجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة أقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب (نحو مررت بأفضل منه) و بمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه (الامع أل) أو بدلها سواء كانت أل موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بالافضل) و باليزيد ونحو قوله * تبيت بليل امأرمد اعتاد أولقا * (أو) مع (الاضافة) ولو تقديرا (نحو) مررت (بافضلكم) وقوله ابدأ بذا من أول * فى رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه حينئذ يجر بالكسرة لفظا أو تقديرا على الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف ومافيه أل لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه فى ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفى المسألة ثلاثة أقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين

(قوله فيجر بالفتحة) لا نقض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء وما الحق به بناء على انه معرب اعراب أصله لانا لا نسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشرى أولا يوصف بالانصراف وعدمه سلمنا ولكن ماسبق يخصص ماهنا فانه يفيد انه على اللغة الفصحى يعرب باعراب جمع المؤنث السالم (قوله الامع أل) استثناء من محذوف والتقدير فيجر بالفتحة فى سائر أحواله الاحالة كونه مع أل أومع الاضافة (قوله أو بدلها) كام فى لغة حمير (قوله موصولة) كقوله * وهن الشافيات الحوائم * بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهى جمع حائمة (قوله بالافضل) مثال لما فيه أل المعرفة فان أل الداخلة على أفعل التفضيل معرفة وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان على الاصح كما فى المغنى وغيره (قوله و باليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض يزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته و يحتمل انه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل أل عليه للتعريف كما قال المصنف فى شرحه وعليه فلا شاهد (قوله تبيت بليل الخ) مثال لما معه بدل أى يبيت بليل الارمد والولوق شبه الجنون (قوله نحو بأفضلكم) التمثيل به أولى من بعثمانا لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان نكرة زالت منه احدى العلتين ودخل فى باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ولم يذكر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب لقلته وانما يتعرض فى المختصرات للامور المشهورات (قوله وظاهر كلامه) فان الحكم الثابت للمستثنى نقيض ماقبله وماقبله هو الجر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجر بالفتحة والظاهر بقاء ما كان على ما كان من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لا ثمرة لهذا الخلاف و بعد هذا البناء الذى ذكره الشارح يضمحل الخلاف بالكلية (قوله الصرف مطلقا) وذلك لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ماذكر قويت جهة الاسمية فرجع الى أصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع أل ولا الاضافة (قوله لفقد التنوين) لم يقل كسابقه بناء على ان الصرف هو التنوين لعله لان القول بالمنع مطلقا يتمشى على القول بأن الصرف هو التنوين وحده أومع الجر وذلك لان الممنوع بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين حيث ضعفت مشابهته للفعل التى هى سبب منع الصرف بدخول ماهو من خواص الاسم لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر أيضا

من خصائص الاسماء لانا نقول هو ليس من الخصائص الممتزجة بالاسم الصائرة معه
كلمة واحدة بخلاف ماذكر ألا ترى ان العامل يتخطى أل و يعمل فيما هو مدخولها
وان المضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف وغيره و يصير المضاف اليه علامة
تمامه (قوله والتفصيل ان زالت الخ) قال الاستاذ الصفوي وفي وجه الخلاف اشكال
لان الظاهر منه ان منهم من قال انه غير منصرف سواء بقي العلتان أولا واذا لم تبق
العلتان فما وجه القول بمنع الصرف اذ لابد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا
بالعلتين قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمة
والتأنيث ان زالت انتهى وقوله وان زالت كأن يقال مثلا في ابراهيم اذا نكر انه
غير منصرف لان العلتين فيه قبل التنكير وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة
للتسمية بذلك لا لاجراء حكم ما لا ينصرف عليه فتأمله وقال ابن جماعة الحق انه
لا خلاف وتخريج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله ودخول أل) أي
المعرفة اذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله والا الامثلة الخمسة) أي ما يصدق عليه
الامثلة الخمسة لا نفسها (قوله سميت بذلك) أي بالامثلة الخمسة كما هو الظاهر
المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوله لانها
ليست الى الخ ناظر للموصوف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضي رجوع الضمير
الى الموصوف فقط المخالف للظاهر اذ اعتبار الصفة لا ينافي التعليل (قوله لانها
ليست الخ) انظر هل هذا يقتضي منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها
ذلك وعبر به كثير (قوله وانما يكنى بها) أي يعبر بها فالمراد الكناية اللغوية
لا الاصطلاحية لانها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وسميت خمسة) الظاهر أن تقول
وعدت خمسة لانه المطابق للمراد والموافق لقوله بعد والاحسن أن تعد ستة (قوله
والاحسن ان تعد ستة) قال الشهاب القاسمي وأقول على قياسه تكون سبعة لا ستة
نظرا للغائبتين كما ستعرفه (قوله قاله المصنف الخ) أي ما ذكر من قوله سميت بذلك الى
هنا (قوله وهي كل فعل مضارع الخ) اعترض ادخال كل في التعريف بوجهين الاول
ان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثاني انه يفهم
ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فيختل صدق الحد على المحدود وأجيب بأن
التعريف بما بعد كل وانما جيء بها لبيان الافراد وبأن المحدود في الحقيقة آحاد
الامثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أي شخصين اثنين مخاطبين كانتما تفعلان
أو مخاطبتين نحو أنتما يا هندان تفعلان أو غائبين أو غائبتين نحو الزيدان يفعلان
والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف المثنى لشموله لنحو
زيد وعمرو يقومان (قوله أو واو جماعة) أي جماعة الذكور حاضرة نحو أنتم تقومون

والتفصيل ان زالت منه احدى
العلتين بالاضافة أو بأل
صرف كالعلم فانه تزول منه
العلمية بالاضافة أو بدخول
أل عليه والا فلا كالوصف
وهو المختار وسكت عن رفعه
ونصبه لانهما على الاصل
وحينئذ يعلم أيضا استواء
جره ونصبه في الاعراب بالفتحة
و يظهر الفرق بينهما كما قال
ابن مالك بالعامل أو التابع
(و) الا (الامثلة الخمسة)
سميت بذلك لانها ليست أفعالا
بأعيانها كما ان الاسماء الستة
أسماء بأعيانها وانما هي أمثلة
يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها
فان يفعلان كناية عن يذهبان
أو يستخرجان ونحوهما
وكذلك الباقي وسميت خمسة
على ادراج المخاطبتين تحت
المخاطبين والاحسن ان تعد
ستة قاله المصنف في شرح
اللمحة (وهي) كل فعل مضارع
اتصل به ألف اثنين أو واو جمع
أو ياء مخاطبة نحو (يفعلان)
بالياء التحتية

أوغائبة نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع لشموله لنحو زيد وعمرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدان يفعلان (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدون يقومون والمراد بالغائب غير المخاطب (قوله للمخاطبين) أى المذكرين نحو أنتما يازيدان تقومان وكذلك المؤنثين نحو أنتما ياهندان تقومان المخاطبتين وكذلك الغائبتين المؤنثتين نحو الهندان تقومان فانه مغاير لما قبله لان التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لان الفاعل غائب وفى الاول للخطاب لان الفاعل مخاطب بقى لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال هما تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى أصولها أو يفعلان بالتحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين ذهب الى الاول ابن أبى العافية وهو المرجح وبه جاء السماع والى الثانى ابن الباذش كما قد تقدم فى بحث الفعل المضارع فظهر ان المعانى سبعة والالفاظ خمسة (قوله ولا فرق بين ان تكون الالف الخ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف بألف اثنين الخ أولى من تعبير غيره بضمير الخ (قوله أو علامة) أى حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك فى فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكر الغائب وقد مثل الشارح للغائبين ولجمع الغائبين وبقى عليه المؤنثتين الغائبتين نحو تقومان الهندان وكان ينبغى ذكر ذلك لخفائه وشهرة ماذكره وليكون توطئة لما يأتى عن المكودى (قوله فلا يكون الا ضميرا على الاصح) وقيل انها حرف خطاب عند المازنى والاخفش (قوله واذا بسطت) من حيث كون الالف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لان الواو تكون علامة فى جمع المذكر والالف تكون علامة فى مثنى الغائب المذكر وفى مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ماقاله المصنف وابن قاسم فهى عشرة كاملة ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث ان كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو أنت والزيدان تفعلون بالتاء الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو أنتما ياهندان والزيدان فهل يقال تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغائبين وان كانا مذكرين أو محل الكلام فيما اذا اتحدا تذكيرا وتأنيثا وحينئذ فيقال فى المثال المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا للذكور وغير ذلك والى انقسام المؤنث الى حقيقى التأنيث ومجازيه وما تأنيثه باعتبار اللفظ وما تأنيثه بالتأويل نحو الكتاب تجيئان على تأويلهما بالصحيفتين وقد يقال ان العدد باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها فليتأمل (قوله بثبوت النون) أى بالنون الثابتة وانما أعربت هذا الاعراب لانهم أرادوا ان يعربوها بالحروف كما أعربوا نظيرها من الاسماء لانها مثل ضاربون وضاربان وضاربين فى مطلق

للغائبين (و يفعلون) بالياء نحو كذلك للغائبين (و) (تفعلان) بالتاء الفوقية للمخاطبين (وتفعلون) بالتاء كذلك للمخاطبين (وتفعلين) بالتاء كذلك للمخاطبة ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون أو علامتين فى لغة طى نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون وأما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه الامثلة كانت ثمانية كما قاله المكودى وكلها خرجت عن الاصل فى جميع الاحوال (فترفع بثبوت النون)

الحركات والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة فيها لادائه الى اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف العلة ولذا تدغم فى الواو والياء وزيدت ساكنة فى نحو جحنفل كما زيدت واو فدوكس وياء عميدع وألف عذافر وأبدلت منها الالف فى نحو رأيت زيدا وحذفت فى نحو قل هو الله أحد الله الصمد ثم حذفوه لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوه على الجر فى نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خصوصا اذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسلين وعدم اعرابها بما ذكر هو المشهور وقيل انها معربة بالالف والواو والياء كما انها فى المثنى كذلك وعليه فهى حروف والفاعل مستتر فليحرر وقيل الاعراب مقدر قبل هذه الاحرف (قوله المكسورة بعد الالف) أى على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وقيل تشبيها بالمثنى (قوله غالبا) وقد تفتح بعد الالف قرئ أتعدانى ان أخرج وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح فى تفسيره واستدل بما قرئ شاذا الطعام ترزقانه بضم النون (قوله المفتوحة بعد أختيها) أى الواو والياء للخفة وقيل تشبيها بالجمع (قوله لانها شبيهة بالواو) وهذا انما يظهر فى ما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالالف والياء عليه وما ذكرناه فيما سلف فى وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يحوج الى القياس فهو أظهر وان اقتصر الرضى واتباعه على التخصيص (قوله فان لم تفعلوا) تفعلوا مجزوم بلم ولم تفعلوا فى محل جزم بان وعدم اعراب الحرف انما هو حيث لم ينضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاهما عامل فى تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع فى الحرف الا على قول ابن العلج (قوله أنت تدعين) أصله تدعوين حذفت حركة اللام التى هى الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التى كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها الياء وليس لا تنقلب الواو ياء فصار وزنه تفعين بعد ان كان تفعلين (قوله وأما نحو أتحاجونى) جواب سؤال مقدر نشأ من ان الافعال الخمسة ترفع بثبوت النون فما بالها حذفت فأجاب بأن المحذوف انما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والاثبات مع الادغام والفك وقرأ نافع بالحذف فى تأمرونى أعبد أيها الجاهلون وقرأ ابن عامر تأمروننى بالفك وقرأ الباقون بالادغام وأراد بنحو تحاجونى ما اجتمع فيه نون الاعراب مع نون الوقاية واحترز بنون الاعراب عن نون الضمير ونونى التوكيد فانها لا يجوز حذفها مع أحدهما واقامتها مقامها لان نون الاعراب كنون الوقاية فى أن كل واحد منهما الامر لفظى بخلاف نون الضمير ونون التوكيد

المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد أختيها نحو أنتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم (وتجزم وتنصب بحذفها) نيابة عن السكون والفتحة (نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) ولا فرق فيما ذكر بين أن يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر أو معتله وان لحقه شئ من الحذف أو التغيير كما فى نحو أنت تدعين اعلة تصريفية وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص وأما نحو أتحاجونى فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح

لانون الرفع لفقد الناصب والجازم وماقيل من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذى
جيء بها لاجله منظور فيه اذ
هو حاصل بنون الرفع هذا
ماجرى عليه فى الشذور
وعكس فى الاصح فصحح ان
المحذوف نون الرفع تبعا لابن
مالك وقد تقدم انها تحذف
أيضا لتوالى الامثال وأما
حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا
ونظما كقوله

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

(و) الا (الفعل المضارع
المعتل الآخر) وهو ما آخره
ألف أو واو أو ياء وسميت
أحرف علة لان من
شأنها ان ينقلب بعضها
الى بعض وحقيقة العلة
تغيير الشئ عن حاله
وتقييده الفعل بالمضارع
كغيره لبيان الواقع
لا للاحتراز اذ لا يعرب من
الافعال سواه (فيجزم
بحذف آخره) وهو حرف
العلة نيابة عن السكون
لان أحرف العلة لضعفها
بسكونها صارت كالحركات
فيتسلط عليها العامل
تسلطه على الحركات (نحو
زيد (لم يغز ولم يخش ولم يرم)
بحذف أواخرهن والحركات
أدلة عليهن وأما نحو قوله

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد * ضرورة عند الجمهور

(قوله لا نون الرفع الخ) ولان نون الرفع علامة الاعراب فينبغى المحافظة عليها ولان نون الوقاية هى التى حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف (قوله فصحح ان المحذوف نون الرفع) لامور منها ان نون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعرابه مقدر (قوله وقد تقدم الخ) أى فى نحو لتبلون بضم العين والحذف لتوالى الامثال واجب ولتوالى المثلين كما هنا جائز (قوله فشاذ) فلا يقاس عليه فى الاختيار (قوله نثرا) كقوله تعالى فى قراءة ساحران تظاهرا أى أنتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ وأدغم التاء فى الظاء وفى الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا (قوله كقوله أبيت أسرى الخ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوبا وجملة أسرى فى محل نصب خبر والشاهد فى تبيتى وتدلكى ان كان المقصود مجرد الاخبار وان كان المقصود انكار حالها أو التعجب وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبيتى منصوبا بأن مضمرة بعد واو المعية فى جواب الاستفهام والتقدير أأبيت أسرى وتبيتى تدلكين أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها فالشاهد اذن فى تدلكى فقط اذ هو مرفوع قطعا قاله الدمامينى قال شيخنا الغنيمى لم لا يجوز ان يكون بدلا من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتأمل بلطف (قوله المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أى الذى اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر بدل أو نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتا غير مقطوع لانه تابع لمعرفة (قوله وهو ما آخره) اى فعل آخره فى اللفظ ما ذكر ان كان الضمير راجعا للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعا ويصح رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فعلا مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ومثل للمضارع فقط لانه المقصود (قوله ألم يأتيك الخ) البيت لقيس بن زهير والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمى بفتح التاء الفوقية تنتشر فى الاطراف وفاعل يأتى ما لاقت والباء زائدة فيه وجملة والانباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما بناء على ان يأتى وتنمى تنازعا ما فاعمل الثانى واضمر الفاعل فى الاول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الاول أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا و بغيره واللبون جماعة الابل ذات اللبن والشاهد فى يأتى حيث أثبت الياء مقدرا جزمها ونحوه لم تهجو ولا ترضاها فأثبت الواو والالف مقدرا جزمهما ومنع بعضهم ذلك فى الالف محتجا بان الواو والياء يحركان نصبا فى النثر ورفعا فى الشعر قياسا للرفع على النصب

عند الضرورة فاذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف
ولا يتأتى ذلك فى الالف لانها لا تتحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم
فقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل
المقدرة وعليه فيجوز اقرار الالف ويشهد له قوله ولا ترضاها والاولى تأويله على الحال
أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدماميني أن السكون مقدر على
أحرف العلة و يكون فيها سكونان وخصوصا فى الالف ظاهر ومقدر لأجل
الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضى فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت حركتها
للجزم (قوله ولغة عند ابن مالك) لعله فى غير التسهيل اما فيه فقال فيقدر لأجلها
اى الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التى هى اللامات والحروف
الموجودة حروف اشباع تولدت عن الحركات (قوله وهو محل الاعراب) أى
آخر الكلمة المطلقة ويحتمل آخر الكلمة المعتلة لان الكلام فيها وقوله ظاهر
أو مقدر المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه لمحل ايضا تأمل (قوله مؤول
بما قاله فى شرح التسهيل) من ان من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقى جائز بل هو
الواجب واسكان الراء ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم
باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج التنزيل عليه انتهى ودخلت
الفاء فى الخبر لان المبتدأ أشبه الشرط فى العموم وقيل انه جار على الاول بأن
الاثبات مع الجازم لغة وعليه مخرج لا تخف دركا ولا تخشى (قوله نحو ويمح الله
الباطل) اى بناء على أن يمح مرفوع وليس مجزوما بالعطف على يختم قال المصنف
فى حواشى الالفية يدل عندى على رفعه أمران احدهما استئناف الظاهر معه
وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به فى ويحق والثانى رفع ويحق
وهذا عديله فليكن مثله انتهى ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لاخبار الله
تعالى بمحوه و بعض الباطل واقع لان المراد هنا بالباطل معينا فأل للعهد وهو الذى
قالوه (قوله اذا كان أصليا) اى ليس مبدلا من همزة فلا يرد أن الف يخشى ليس
أصليا بل هو مبدل من ياء ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة
مفتوح ماقبلها أو مكسور او مضموم (قوله وأجازه ابن عصفور الخ) اعلم أن
الابدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهى متعاصية بالحركة
عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ وقد قال ابن
عصفور وتبعه المصنف فى الاوضح فى هذه الحالة بجواز الحذف والاثبات بناء
على الاعتداد بالعارض وهو الابدال وعدم الاعتداد بالعروض فعلى الاول
يحذف حرف العلة للجازم لانه كالاصلى وعلى الثانى يثبت حرف العلة لانه لا يحذف

ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا ومقدرا

وقوله تعالى انه من يتقى و يصبر على قراءة قنبل مؤول

وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل

(تنبيه) محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان أصليا وأما العارض فلا يحذف عند الاكثر وأجازه ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه فى الاوضح وما ذهب اليه من أن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة

الا الحرف الاصلي وعدم الاعتداد هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون وأما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لسكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيأ آخر هذا ما في الاوضح وشرحه قال شيخنا وبتأمله يظهر ما في كلام الشارح من الايجاز المخل فان ظاهره أنه لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم وليس كذلك فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ويمكن على بعد أن يكون قوله فيما اذا كان الابدال الخ متعلقا بقوله فلا يحذف عند الاكثر فتأمله واذا أثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم بسكون مقدر كما قالوه لكن هل يقدر على الالف مثلا أو على ما قبلها وهل تقديره للثقل أو للتعذر (قوله انما يتمشى على قول ابن السراج الخ) كلام الرضي يدل على أنه يتمشى على غير قوله لانه ذكر في تعليل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع ما نصه لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اى أو التعذر فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى لكنه لا يأتي في كلام المصنف لتصريحه في شرح اللمحة بأن الجازم على قول سيبويه لما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ وأورد على ما قاله الرضي انه هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع (قوله فلا حاجة لتقديره) يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمي أي لانه اذا لم يقدر الاعراب فيها الاعراب ولهذا قيل انها عنده مبنية وقيل معربة ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام أخذا من تحقيق أبي حيان انها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الاحرف لكن يبقى النظر فيها عنده في حالة النصب (قوله وذهب سيبويه الخ) أيده ابو حيان بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذفها فالقياس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور ومنع الشهاب القاسمي ما قاله اذ ما المانع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كما في الاسماء الستة ولا مانع من حذف الاصلي كما جاز جعله اعرابا كما في الاسماء الستة ومما يدل على ان الحذف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه أيضا ولو اعتبروا

انما يتمشى على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به أو على قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق نبه عليه المصنف وغيره فقوله هنا ان الجزم بحذف الآخر لا يناسب ما سيأتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب

التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل أحدهما لفظى والآخر معنوى الا أن يقال قد يظن حذف العامل

﴿فصل في الاعراب التقديرى﴾ (قوله اما جميع حركاته) لم يقل جميع الحركات بل أتى به مضافا لما سيأتى ان نحو يخشى يقدر فيه حركتان فقط لان الجر لا يدخل الافعال كما هو ظاهر فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لا جميع الحركات الثلاث (قوله شيآن هما الخ) فى نسخة بدل هما هنا وهى حسنة لما فيها من الاشارة الى أن الذى يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر (قوله نحو غلامى) دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو دلو وظبى وكرسى فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته الى ياء المتكلم وهو كذلك (قوله الى ياء المتكلم) أى ملفوظة كانت أو مقدرة نحو يا غلام ولبدل الياء حكم الياء نحو يا غلاما بقلب الياء ألفا ويا أبت ويا أمت بالتاء ويا أبتا ويا أمتا والتعليل الآتى واف لان مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة والفتحة نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكأن التعبير بذلك وقع فى بعض نسخ الشارح فاعترضه المحشى بالقصور (قوله وليس مثنى) ولو مقصورا أو منقوصا أما المثنى فيعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا من غير تقدير تقول جاء مسلماى ورأيت مسلمى ومررت بمسلمى (قوله ولا مجموعا) ولو مقصورا أو منقوصا أيضا أما الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستثقال فتقول جاء مسلمى وتظهر الياء جرا ونصبا نحو رأيت مسلمى ومررت بمسلمى وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره ان الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافته الى ياء المتكلم مطلقا لاشتغال المحل وليس كذلك فان جمع التكسير المنقوص نحو جوار وغواش ولیال اذا أضيف الى ياء المتكلم وكذلك جمع التكسير المقصور نحو حبالى جمع حبلى يقدر فيه الحركات الثلاث لكن للتعذر فى الاول لاجل الادغام وفى الثانى كذلك لكن لاجل ان ذات الالف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالاى والحاصل ان جمع التكسير فيه تفصيل فمنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجالى وغلمانى ومنه ما يقدر لغير ذلك كما تقدم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة لمذكر وداخل فى المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محله بحركة المناسبة كغلامى فتقول فيه مسلماتى وهنداتى فى الاحوال الثلاث ولا تفصيل فيه لصحة آخره بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق وحينئذ فقوله ولا منقوصا ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيدا لمفهوم قوله ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر فى الجملة لما علمت من التفصيل فى جمع التكسير وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر فتقول جاء قاضى بادغام الياء فى ياء المتكلم

﴿فصل﴾ فى الاعراب التقديرى وهو جار فى الاسماء والافعال وهو فى كل منهما قسمان لان المقدر فى المعرب اما جميع حركاته أو بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيآن هما المضاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد أشار اليهما بقوله (وتقدر جميع الحركات) الثلاث (فى نحو غلامى) من كل ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا

وكذا رأيت قاضي" ومررت بقاضي" و وجه استثنائه ظاهر لان التقدير فيه ليس
لاشتغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التي
اقتضتها الياء لا حركة الاعراب وأيضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم قسما
مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهما لان الاصل
تباين الاقسام وأما المقصور نحو جاء فتاي ورأيت فتاي ومررت بفتاي فيقدر فيه
الاعراب قبل الاضافة وبقي بعدها على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب
فيه باشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة والظاهر عدم تقدير حركة المناسبة على
ألف فتاي وعلى ياء المنقوص نحو داعي" (قوله لاشتغال المحل بحركة المناسبة)
المتقدمة على العامل لوجود مقتضيها وهو الاضافة الى الياء والعامل انما يدخل
على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثر العامل والالزم
تحصيل الحاصل وانما جاز جعل علامتا التثنية والجمع اعرابا لانها أحد الامرين
وهما الالف أو الياء في التثنية والواو أو الياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتحصيل
أحدهما الاعلى التعيين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما قيل والمراد
لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو فتاي وداعي" فيكون
التقدير فيهما للتعذر لسكون ما قبل الآخر فيهما والظاهر انه لا تقدر الكسرة فيهما
المناسبة الياء وفيه انه انما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف
اعرابهما عند الاضافة لياء المتكلم وادخلا في الاسم المضاف اليها في بيان نحو
غلامي لكن الشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لقيدها (قوله ورد بأنها
مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بأن الالف في المثنى والواو في الجمع
مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما تقدير أ فو واو انتهى ومر جوابه
فان قيل لم لا يجوز في حال الجر زوال الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها
مع بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشئ على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر
خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب)
خرج بالاسم الفعل نحو يخشى والحرف نحو على والى وبالمعرب المبني نحو اذا وهذا
وماو متى (قوله آخره) أي في اللفظ (قوله لازمة) المراد باللزوم في الالف والياء
لزوم الوجود في أحوال الاعراب كلها لفظا كالفتى والقاضي أو تقديرا كفتى
وقاض لكنه يشكل بخروج ما فيه الالف والياء العارضيتان بسبب انقلابهما
من همزة كالمقرى والمقري اسمي مفعول وفاعل من يقري مضارع أقرى فان
التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي
الاصل وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقض

بالشاذ

لاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة وأما الكسرة فهي ظاهرة. وأورد بأنها مستحقة قبل التركيب وانما تدخل عامل الجر بعد استقرارها (و) تقدر جميعها أيضا في نحو (الفتى) من كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة

بالشاذ شاذ (قوله لتعذر تحريك الالف الخ) لانها هوائية تجرى مع النفس
لا اعتماد لها فى الفم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم
يجتمعا ولهذا اذا حركت الالف انقلبت همزة (قوله لامتناع مده) لانه منع
المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعده
ويقابله الممدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو
دعا مقصورا اذ ليس فى الفعل ممدود وأما نحو شاء ويشاء فلا يسمى عند الاكثرين
ممدودا لان الالف التى قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين (قوله أو لانه قصر
الخ) قال فى شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو يخشى يسمى مقصورا
قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة
سميت بذلك لقرى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة
انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان أولى لانه اسم وبالجملة فالتعليل
الاول أولى (قوله ومثله المدغم) أى المدغم آخره فيما بعده نحو وقتل داود
جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا والمتبادر ان مثلية المدغم والمحكى
للمقصور فى تقدير الحركات الثلاث أما فى المدغم فاتفاقا وأما فى المحكى بمن فعلى
الاصح فيما اذا كان المحكى مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب
التقدير ويحتمل أن المثلية فى ذلك وفى كونه للتعذر وكون السبب التعذر
صرح به المحشى فى حواشى الازهرية فى المدغم وقياس قوله الآتى فى المسكن
للتخفيف وقول الرضى فى الموقوف عليه أن يكون السبب فى المدغم الاستثقال
والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر أو الاستثقال وانما الكلام فى تعيين واحد
منهما فى كل موضع ومعلوم ان التعذر فى المقصور ذاتى وفيما اشتغل آخره بحركة
المناسبة عرضى وفى المنقوص لا تعذر أصلا وما عدا ذلك هل يلاحظ انه مع عروض
المانع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستثقال أو يلاحظ
خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله لغيره فالسبب التعذر هكذا
ينبغى تحقيق المقام وينبغى أن يعلم أن الجارى على ألسنة المعربين فيما عدا
المقصور والمنقوص من قولهم منع من ظهورها الاعراب حركة كذا أو السكون
العارض لكذا محتمل للامرين وظاهر فى أن التقدير فى تلك الاحوال واسطة
بين التعذر والثقل فليتفطن لذلك (قوله والمحكى بمن) الوجه ترك التقييد بمن
لان مما يقدر فيه الاعراب الجملة اذا جعلت علما نحو تأبط شرا فان الذى رجحه
السيد انه معرب تقديرا والمحكى فى نحو قولك فى الاعراب زيدا مفعول به قال فى
جمع الجوامع كالتسهيل ويحكى المفرد المنسوب للفظه حكما أو يجرى معربا بالوجوه

لتعذر تحريك الالف مع
بقائها كونها ألفا (ويسمى)
هذا (مقصورا) لامتناع
مده أو لانه قصر عن
ظهور الحركات فيه أى
منع منها ومثله المدغم
والمحكى بمن واعرابه
بالحركات الثلاث مخصوص
بالمتصرف منه أما غير المتصرف
منه كموسى فالمقدر فيه الضمة
والفتحة فقط دون الكسرة
لعدم دخولها فيه هذا مذهب
الجمهور وذهب ابن فلاح
اليمنى الى تقديرها أيضا فيه
لانها انما امتنعت فيما
لا ينصرف كأحمد للثقل

الاعراب اسما للكلمة أو للفظ انتهى فاندفع ان في الاوضح وشرحه ان حكاية
المفرد في غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل
ذلك الاعراب الواقع في كلام المصنفين لم يقع منه وان فرض وقوع جزئي منه من
كلام من يوثق بعربيته فالامر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره
(تتمة) اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير اشارة
لعدم الحصر تقصير فمما يقدر فيه حركات أيضا ما سكن آخره وقفا والتقدير فيه
للثقل لا للتعذر كما صرح به الرضي وان وقع لبعض الفضلاء خلافه فان قيل اذا وقف
بالسكون تعذر ظهور الحركة معه لانهما نقيضان قلت الوقف بالسكون
ليس متعينا لانه قد يرام الحركة فيقف بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة لكن
الاتيان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون وما اشتغل آخره بحركة
الاتباع وما سكن آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستثقال كما صرح به المحشي في
حواشي الازهرية وان وقع لذلك البعض انه للتعذر ثم ان الحركات كما تقدر في
الفعل المعتل تقدر في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل في مواضع خلافا لما يوهمه
اقتصار المصنف والشارح فتقدر الحركة في الفعل الصحيح اذا سكن آخره
للادغام نحو يضرب بكر وأما لم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم
قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل الجازم عليه وهو مدغم
وما سكن آخره للتخفيف نحو ان الله يأمركم بسكون آخره وكقراءة بعولتهن
بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال في النثر
كالشعر كما ذهب اليه ابن مالك وقال ان أبا عمرو حكاه عن لغة تميم خلافا لمن منعه
مطلقا ولمن منعه في النثر ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين
نحو لم يكن الذين كفروا وفي المهموز اذا أبدل لينا محضا على اللغة الضعيفة
وفي نحو لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين
أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت نحو لم يلده أبوان وفيما كان الحرف
الاخير منه مدغما فيه نحو لم يشد وهل التقدير في ذلك للتعذر أو للثقل وما حرك
في الوقف من القوافي وتقدم انه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة
(قوله ولا ثقل مع التقدير) قال المحشي رد بأن الفتحة ثقلت لنيابتها عن ثقيل انتهى
وهذا مما يتعجب منه وكأنه التباس لان هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو مررت
بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصلح جوابا عما قاله ابن فلاح لانه اذا لم تقدر
الفتحة في نحو مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فماذا
تقدر ومن الغريب ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا المحل بشئ في هامش

ولا ثقل مع التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته وهو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله (والضمة والكسرة في نحو القاضي)

من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلها على الياء هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر في المقصور وانما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها (ويسمى) هذا (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات أو لانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل هذا ما يقدر في الاسماء وأما ما يقدر في الافعال فاشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله (والضمة والفتحة في نحو) زيد (يخشى وان يخشى) من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها والى الثاني منها بقوله (والضمة في نحو) زيد (يدعو ويقضي) من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما (وتظهر الفتحة في) المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو أو الياء (نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو) لخفتها * تنبيه * قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه بحذف آخره والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم ان اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل الحروف أيضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كما مر

المناسبة ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو يرمي وبالمعرب المبني نحو الذي وذي وباللازمة غيرها كياء المثنى جرا ونصبا وبقبلها كسرة نحو ظبي (قوله لثقلهما على الياء) أي الياء المذكورة وهي المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة فان سكن ماقبلها لم تستثقل الحركات كظبي وكرسي (قوله هذا اذا لم يكن الخ) اما لو كان على صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو مررت بجوار بالتنوين للعوض وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك نحو أعيم تصغيرا عمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وكذا نحو قاض علم امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو يرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة الرفع والجر وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصرفا لكان أشمل وربما أشار الشارح بقوله كما مر في المقصور يعني من كونه مخصوصا بالمنصرف الى هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف (قوله كذا قيل) يرجع لكل ماسبق قال في التصريح وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا انتهى ومن ما يؤخذ منه الجواب وهو ان وجه التسمية لا يلزم اطراده (قوله وتظهر الفتحة في المنقوص) يستثنى منه المركب المزجي اذا أعرب باعراب المتضايفين وكان آخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فلا يظهر في آخر الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا بالحكم بحالتي البناء ومنع الصرف قاله أبو حيان ونقل الدماميني عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها حالة النصب اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا سواء كان مضافا أولا نحو والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة فخرج نحو مصطفو الناس فان اعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء وحذفت نونه للاضافة واعرابه ليس مدة لفتح ماقبلها ولاجل ذلك لم يحذف حرف اعرابه بل يحرك (قوله كالواو في جمع المذكر السالم الخ) وكالواو الياء فيه * لطيفة * أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي مع بلاغة المعنى ولطف المبنى -

البدل مفروض له رزقه * والحر بالاقتار مرفوض
لذلك المنقوص لم يخفض * وأشرف الاسماء مخفوض

والالف في المثنى اذا التقى بساكن كما بخلاف الياء فلا تقدر لانه لا تحذف لعدم مايدل عليها بل تبقى وتحرك بالكسر والاحرف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضيفن الى كلمة أولها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستثقال كما صرح به ابن الحاجب واعترض عليه بأن التلفظ باعراب مسلمي قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر فلم جعل اعراب نحو الفتى من المتعذر ونحو مسلمي من المستثقل وأجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال بالحركة وثقلها اوجب ابدال حرف بآخر فلما قلبت الياء أو الواو ألفا تعذر الاعراب لعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للتعذر لا لاستثقال الحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذر وأما مسلمي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان أجيب بأن المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ماقبله ويجري كل من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستثقال مع انه فيما قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وكالمثنى والجمع حال الحكاية فانه يقدر اعرابهما للتعذر كقولهم دعنا من تمرتان في جواب ألك تمرتان أو نحو ذلك ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين وأما الاسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علما نحو أبو بكر فتحكى بعين وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو أبو زيد وفي حكايتها خلاف وتارة مضافة الى نكرة فراجع باب الحكاية (قوله والنون في نحو لتضربان) أي من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة أو ما عدا ألف الاثنين وأكد بالخفيفة وانما حذفت النون في الاول لتوالي الامثال والثاني حملا للخفيفة على الثقيلة (قوله مطلقا) أي وصلا ووقفا (قوله وصلا) خرج الوقف لان نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لاجلها فتقول في اضربن ياقوم واضربن ياهند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي بردوا والضمير وبائه وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين بردا لواو والياء والنون هذا وقال أبو حيان الذي يظهر لي ان دخولها في الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له انتهى وأما اذا

وقفت

والنون في نحو لتضربان والتضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن وصلا فيه مقدرة فيحتاج الى مذهب على مذهب من ذهب الى أن الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات القسم التقديري

رومت رغد فتحة فانه يجب ابدالها ألفا كما تقول في قفن اذا وقفت عليه قفا

﴿فصل يرفع المضارع﴾ قوله يرفع المضارع ان قلت قضية صنيعه حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يجزم بكذا ولم يقل في المضارع يرفع بخلوه مثلا ان الرفع له ليس هو التجرد قلت لعل وجه عدوله ليكون جاريا على كل المذاهب مع ما فيه من الايماء الى ما اختاره من ان رافعه التجرد على ما في الاوضح لان تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلية (قوله اذا سلم الخ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما أسلفه أو أراد بيان رفعه ولو محلا وقدم الرفع لكونه أقوى الحركات والانسب بتوقفه على معرفة الناصب والجازم تأخيره عن النصب والجزم (قوله وكان مع ذلك خاليا) أشار الى ان خاليا خبر لكان محذوفة وفيه انه من غير الاشهر والاولى جعله حالا من المضارع (قوله عن ناصب ينصبه وجازم يجزمه) احترز بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب والجازم المهملين نحو ان تقرآن ولم يوفون والمصنف لم يحتج للتقييد لان الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل (قوله محمد تفد الخ) محمد منادى حذف منه حرف النداء ونفسك مفعول لتفد وكل فاعل مضاف ونفس مضاف اليه والتبال الوبال أبدلت واوه تاء كما في تجاه وتراث وقال العيني الفساد وقيل الحقد والعداوة فالجازم فيه مقدر أي فلا يرد على قول المصنف ان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب والجازم لان المراد اذا خلا لفظا وتقديرا وتفد لم يخل من الجازم تقديرا (قوله فاليوم أشرب الخ) صدر بيت وعجزه * اثما من الله ولا واغل * فضرورة أي والضرورة لا ترد نقضا وقضيته انه مجزوم مع خلوه عما ذكر والذي قاله المصنف وغيره انه مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربغ منزلة عضد لانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما في شرح الشذور والقول بأن الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أصحها الجواز في السعة كما اختاره ابن مالك (قوله وهو الاصح) أيد بأن رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران يشعر بالعلية (قوله بل هو الاتيان الخ) هو أولى من قول البدر ابن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره اذ الوجودي له معنيان أحدهما الموجود ثانيهما ما ليس في مفهومه سلب والعدمي يقابله فيهما والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان في مفهومه سلبا لان التخلص فيه معنى النفي ونحوه ما في التصريح من انه كون المضارع خاليا من ناصب وجازم لان الخلو فيه معنى النفي ولو سلم ان التجرد بالمعنى الذي قاله وجودي بالمعنى الثاني لكن الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودي بالمعنى الاول بالوجودي بالمعنى الثاني فانه موجود لانه عبارة عن الضمة أو النون على وجه مخصوص وكل منهما أمر

﴿فصل﴾ في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه جزمه (يرفع) الفعل (المضارع) اذا سلم من نوني التوكيد والاناث وكان مع ذلك (خاليا من ناصب ينصبه) (وجازم يجزمه) (نحو يقوم زيد) باجماع من النحاة وأما قول علي رضي الله عنه

* محمد تفد نفسك كل نفس *

فالجازم فيه مقدر أي لتفد وقول بعضهم * فاليوم أشرب غير مستحقب * فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد أمر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل

موجود (قوله لانه هنا علامة لا مؤثر) أى حقيقة فلا يرد ان الرضى صرح بأن عوامل النحو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولهذا منعوا من اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله وقيل رافعه حلوله محل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب أو مجرور كما فى مررت برجل يضرب أو منصوب نحو رأيت رجلا يضرب لانه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه يكون اذن كالاسم فأعطى أسبق اعرابه وأقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك فى الماضى وان وجد فيه لانه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل واعترض على هذا القول بأن المضارع يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب ونحو سيقوم وفى نحو خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان وفى نحو هلا تضرب فان الاسم لا يقع بعد التحضيض ويمكن الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بأن الرفع استقر قبل دخول تلك الامور فلم تغيره اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر وأما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضى بما فيه تكلف وأجاب فى المفصل بأنه من مظان صحة وقوع الاسماء لان من ابتدأ كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان تكون أول كلمة يتفوه بها اسما أو فعلا بل مبتدأ كلامه موضع خبره فى أى قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من الغير قول الكسائى ان رافعه حروف المضارعة ورد بأن جزء الشئ لا يعمل فيه وبانه يلزم ان يكون مرفوعا أبدا ورد بان عامل النصب والجزم أقوى فعزله عن عمله قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقى (قوله وعامل الرفع معنوى) فيه قصور بالنسبة لقول الكسائى ان العامل أحرف المضارعة لانها ليست من العامل المعنوى فلو اقتصر على قوله لكونه قويا كان أولى الا ان يقال لم يعتد بمذهبه لكنه لا ينبغى لان الرضى قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله ان الرفع لما حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من احالته على المعنى الخفى كما هو مذهب البصريين بقى هنا شبهة نسمعت بالبال وهى ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع العاملين وهما لا يجتمعان على القول بان الرافع التجرد ولا الحلول محل الاسم اذ بدخول عامل النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله اللازمة لها النصب) أى فى الاكثر المشهور ولغة الجمهور والا فقد حكى الكسائى ان الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع فى صحيح البخارى من قول الملك فى النوم لعبد الله ابن عمر لن ترع بحذف الالف وقضية كلام الشارح ان الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب وفيه انه قيد كى بكونها مصدرية وهى لا تكون الا ناصبة فالاولى تقديمها

لمشاركتها

لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظى وعامل الرفع معنوى (وينصب) المضارع بحرف واحد من أربعة بعدها أ منها (بأن) اللازمة لها النصب

لمشاركتها لن فى ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقيل بانها مركبة (قوله وهى حرف نفى الخ) أى انتفاء الحدث فى الزمان المستقبل فالمراد بالنفى الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبنى للمفعول ولا يخفى ان النصب ليس معنى لها بل حكم من أحكامها وليس المراد ان كلا من هذه الثلاثة داخل فى معناها كما يتوهم من هذه العبارة (قوله هى لتأكيد الخ) أراد بالتأكيد ما يشمل التأبيد الذى هو نهاية التأكيد ولا ينبغى ان يحمل على تأكيد لا يشمل التأبيد (قوله وفى الانموذج) أى فى بعض نسخه وفى بعضها على التأكيد وانتصر الحفيد للزمخشرى فقال واعلم ان قول النحويين ان ليست لتأبيد النفى مع انها نفى سيفعل متناقض وذلك لان سيفعل مطلق ونقيضه ان يفعل الدائمة ولو لم تكن لتأبيد النفى لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولهم سيفعل لانه على ما قالوه من عدم التأبيد يجوز أن يكون النفى على حالة والاثبات على أخرى فالحق انها لتأبيد النفى كما ذكره الزمخشرى لاسيما ومدلولات الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد أحد وهو عدل وقد نقلها انتهى واعترض بانا لا نسلم الملازمة ولا نسلم بطلان التالى ومن أين وجب أن يكون لن يفعل نقيضا لسيفعل حتى يلزم ان تكون لن لتأبيد النفى بل نقيضه لن يفعل أبدا وكانه ظن ان نقيض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جمادا نقيضا لبعض الانسان جماد فبطل قوله فالحق الخ وأما قوله وهو عدل الخ فجوابه انه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل نقل خلافه مع ان ما نقله لا ينافى نقل غيره لجواز ان يكون استعمالهم لها فى التأبيد لكونه من افراد معناها الذى هو النفى على الاطلاق قاله الشهاب القاسمى (قوله فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغنيمى لم يظهر لى وجه هذا الكلام اذ الخلاف بين الزمخشرى وغيره انما هو فى موضوع ان لغة فالزمخشرى فهم عن اللغة ان معناها الحقيقى هو التأبيد فاذا استعملت فى غيره كما فى الآية كانت من باب المجاز وغير الزمخشرى فهم انها موضوعة لمطلق النفى فاستعمالها فى الآية المذكورة ونحوها من استعمال الشئ فى بعض ماصدقاته فيرجع الخلاف بينهم فى تعيين معنى لن فى اللغة حقيقة فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا بما ذكره اللهم الا أن يثبت عن الزمخشرى انه يقول ان لها فى حالة الاطلاق وضعا وفى حالة التقييد وضعا آخر فيتجه تقييد الخلاف حينئذ لكن لم نره عن الزمخشرى والظاهر خلافه فرارا من دعوى الاشتراك فى الحرف (قوله من رد الخ) كذا فى حاشية الاوضح وقال لو كانت لن للتأبيد كان ذكر الابد فى ولن يتمنوه أبدا تكرارا انتهى قال الشمنى ولقائل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان أبدا

وهى حرف نفى ونصب
واستقبال ولا دلالة لها على
تأبيد النفى ولا تأكيده خلافا
للزمخشرى فى ذلك قال فى
المفصل هى لتأكيد نفى
المستقبل وفى الانموذج لنفى
المستقبل على التأبيد ومحل
الخلاف فى انها هل تقتضى
التأبيد أم لا فيما اذا أطلق
النفى أو قيد بالتأبيد اما اذا
قيد بغيره نحو فلن أكلم
اليوم انسيا فلا خلاف بينهم
وانها لا تفيده وقد ظهر ان
من رد على الزمخشرى فى قوله
بتأبيد النفى بهذه الآية وشبهها
مما قيد فيه بغيرها منفيا بغير
على تحقيق فى
التأبيد ليس
المسألة ورد ما ذهب اليه
الزمخشرى بأنه لا دليل عليه
قال ابن مالك والحامل له على
أن لن لتأبيد النفى

لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأبيد نفس معنى أبدا او جزء معنى
لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهي رفع
ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التأبيد
(قوله اعتقاده الباطل الخ) نظر فيه بعضهم بأن الاعتقادات لا دخل لها في الاوضاع
اللغوية اذ هو ثقة في النقل هذا وقد يقال المنفي على التأبيد هو الرؤية على وجه
اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل
(قوله كما قيل خلاف الظاهر) القائل مكي كما علمت الا انه عبر بقوله للتكرير
ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتي للدعاء) أي لكون الفعل
الذي بعدها للدعاء وليس المراد انها موضوعة للدعاء وليس في كلامه ما يدل على
اختصاصها بهذا المعنى واعترض عليه بأن هذا ليس خاصا بها بل جميع أدوات
النفي كذلك نحو لا زلت منصورا على الاعداء على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم
يأت لذلك غير لا (قوله والحجة في قوله لن تزالوا الخ) أي لان المعطوف بثم في البيت
دعاء لا خبر وعطف الانشاء على الانشاء هو اللائق للمناسبة وان لم يتعين كون
المعطوف عليه دعاء والمسألة ظنية فاندفع ما للدماميني وقول بعضهم ان الفراء قائل
بجواز الاستئناف بثم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وأيضا كون المعطوف عليه
دعاء يغني عن التأويل ان قيل بامتناع عطف الانشاء على الخبر بأن يقدر القول بعد
ثم أي ثم أقول لا زلت لكم أي ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولا
أي أقول لن تزالوا فيكون للمعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الانشاء
عليه لان محل المنع فيما لا محل له قال الشمني وأيضا فقوله لن تزالوا لو كان خبرا
لكان النفي في الاستقبال ولا معنى له هنا ويجاب بان معناه الاخبار ببقائهم على
هذه الحال التي هم عليها الآن بناء على ما عرفهم من القرائن المقتضية للبقاء عادة
أي أنتم لا تزول عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم في
المستقبل وهذا معنى صحيح (قوله والاصح انها بسيطة) لان الاصل عدم التركيب
وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك واستدل سيبويه على بساطتها
بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيدا لن أضربه وظاهر أن الكلام في غير الفاعل
ومنه التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وان قال أبو حيان كان ينبغي استثناؤه من الجواز
هذا ووجه الاستدلال انه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل
بأنه يجوز أن يتغير حكم الشئ بالتركيب ومنع الاخفش جواز التقديم لان النفي له
صدر الكلام وقيل مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا
لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين ورد بأمور أقواها انه انما يصح

اعتقاده الباطل من ان الله تعالى لا يرى في الآخرة جعلنا الله من أهل الرؤية
وأما استفادة التأبيد في نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو لن يخلف الله وعده فمن خارج كما في قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا
وكون أبدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتي للدعاء أم لا فيه خلاف اختار في المغني الاول قال فيه وتأتي لن للدعاء وفاقا لجماعة والحجة في قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
لكنه صرح في الشرح وفي الوضع بخلافه والاصح انها بسيطة

التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كالو وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين
(قوله على وضعها الاصلي) وقال الفراء أصلها لا النافية فأبدلت الالف نونا ورد بأن
الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وبأن المعهود ابدال النون ألفا كنسفعا
لا العكس (قوله ولا يفصل) أي والاصح انها لا تفصل لانها محمولة على سيفعل
ولذا لا تجزم لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل
بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال أن لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام
وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفراء بالاول والظن والشرط
(قوله لما رأيت) أصله لن ما أدغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز
وانما حقهما أن يكتبا منفصلين والالغاز فيه أن يقال أين جواب لما وبم انتصب
أدع وجوابه علم وقوله ادع منصوب بلن المدغم نونها في ما وفصل بينها وبين معمولها
بما الظرفية وصلتها للضرورة فان ادع عامل فيما وصلتها والتقدير لن أدع القتال
مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلا وحينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع مع قوله لن أشهد
الهيجاء وجوابه ان أشهد بالنصب ليس عطفا على ادع بل منصوب بأن مضمرة بعد
حرف العطف وان والفعل عطف على القتال أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء
على حد ولبس عباءة وتقر عيني (قوله وأنبعها) عطف على بدأ (قوله بكي المصدرية)
يعني التي بمعنى ان (قوله تقدم اللام عليها) لفظا أو تقديرا (قوله نحو لكيلا تأسوا)
أي تحزنوا فاللام مقدرا لعدم أسا كم قال في المصباح وأسي أسا من باب تعب حزن
فهو أسي مثل حزين انتهى وبه تعرف أن قول بعضهم التقدير لعدم تأسيكم
اشتباه لان تأسيت به وأتسيت بمعنى اقتديت وليس المعنى في الآية عليه كما لا يخفى
(قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله) لعل المراد في الفصيح أو مع امكان الاحتراز عنه
بدليل ما يأتي (قوله مخرج لكي التعليلية) فان النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها عند
البصريين ولا تظهر الا ضرورة ويجوز عند الكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ)
أي مع عدم اللام قبلها لما سيأتي (قوله كي أن تكرمني) قال أبو حيان والمحفوظ
اظهار أن بعد كي الموصولة بما كقوله * كيما أن تغر وتخدعا * ولا يحفظ من كلامهم
جئت كي أن تكرمني (قوله أو اللام) مجيء كي قبل اللام نادر (قوله أما في الاول)
وهو ما اذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدري لا يباشر مثله) أي مع امكان
الاحتراز عنه بدليل ما يأتي (قوله وأما في الثانية الخ) وهي ما اذا ظهرت اللام
بعد كي فلا يجوز كون كي مصدرية لما ذكره الشارح فتعين انها جارة وهي
داخلة على اللام الجارة للتوكيد وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق
لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول لعل السر والله أعلم في جواز دخول الجار على

على وضعها الاصلي ولا يفصل
بينها وبين معمولها الا في
ضرورة كقوله
لما رأيت أبا يزيد مقاتلا
أدع القتال وأشهد الهيجاء
(وأنبعها) (بكي المصدرية)
لاشتراكهما في العمل من
غير شرط وعلامة المصدرية
تقدم اللام عليها (نحو لكيلا
تأسوا) اذ لا يجوز حينئذ
كونها جارة لان حرف الجر
لا يباشر مثله والتقييد
بالمصدرية مخرج لكي التعليلية
الجارة وعلامتها ظهور أن
المفتوحة بعدها نحو جئتك
كي أن تكرمني أو اللام نحو
جئتك كي لتكرمني اذ لا يجوز
حينئذ جعلها مصدرية أما
في الاول فلوجود أن المصدرية
بعدها والحرف المصدري
لا يباشر مثله وأما في الثاني

الجار هنا وعدم جوازه فيما اذا تأخرت كى ان كى عند التأخر يصح أن تكون ناصبة بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى جعلها جارة مؤكدة وأما فى صورة تأخر اللام عنها اضطررنا الى جعلها حرف جر اذ لا يصح أن تكون ناصبة للفصل باللام ولا يصح أن تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فتعين أنها جارة واللام مؤكدة لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح لقولهم المراد لا يباشر مثله مع امكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتى فيما اذا ظهرت اللام قبلها وأن بعدها مما أوضحه شيخنا وأشاروا لجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد فى المباشرة فى الفصيح ومجىء اللام بعد كى نادر كما عرفت (قوله فلئلا يلزم الخ) ودعوى زيادة كى مردودة بأنه لم تعهد زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه (قوله أردت لكيما الخ) صدر بيت عجزه * فتتركها شنا ببيداء بلقع * يقال طار به اذا ذهب سريعا وتتركها بالنصب عطف على تطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان لتترك وقيل حال من مفعوله والبيداء الارض القفراء التى تبيد أى تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض التى لا شئ فيها (قوله جاز الامران) جواب المسألتين اما جواز الامرين فى الاولى فظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كى مصدرية قدرت اللام قبلها وان جعلتها تعليلية قدرت أن بعدها عند البصريين قال أبو حيان وانبنى على هذا فرع وهو أنه ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لا وان قدرناها الناصبة جاز وأما جواز الامرين فى الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين اما دخول حرف مصدرى على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك لعدم امكان الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فان مؤكدة لمعنى السببية أو تعليلية فهى مؤكدة للام قبلها (قوله والثانى أرجح الخ) انما ترجح كونها ناصبة فى هذه الحالة لانها أم الباب فاعتنى بشأنها ولان ما كان أصلا لا ينبغى أن يجعل تأكيدا لغيره ولان أن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل لمجاورتها بخلاف البعيد قاله المصنف فى الحواشى ولان توكيد الجار بجار أسهل من توكيد حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح فى المسألة الاولى ونقل فى التصريح عن المصنف فى باب حروف الجر أن الاولى أن تكون مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والحمل على الغالب عند التردد أولى (قوله كى تجنحون) أى كيف تجنحون أى تميلون والسلم بالكسر والفتح الصلح وثئرت مبنى للمجهول من ثأرت القتيل قتلت قاتله ولظى مبتدأ وجملة تضطرم الخبر وهى مع المبتدأ حال (قوله لطول الكلام عليها) فيه أن هذا انما يناسب أن يكون علة لتأخيرها لا لما ذكره وقد يقال انه علة له

فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو كيلا يكون دولة أو ظهرتا معا كقوله

أردت لكيما أن تطير بقربتى

جاز الامران أى كونها مصدرية وكونها جارة والثانى أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما وقد تكون مختصرة من كيف كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون (و) أنى (باذن) قبل أن أطول الكلام عليها

باعتبار ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهى حرف جواب وجزاء) أى معناها الجواب والجزاء ومعنى كونها جوابا انها لا تقع الا فى كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر اما تحقيقا واما تقديرا فلا تقع فى كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضى الجواب لا لفظا ولا تقديرا والجواب فى الحقيقة هو الجملة التى وقعت اذن فيها الا اذن وحدها ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام التى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر كما قاله الدمامينى ردا على ما تردد به المصنف فى حواشى التسهيل (قوله وتكلف تخريج الخ) فقال فى المثال الآتى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله أحبك) أى أنا متصف الآن بمحبتى لك (قوله اذن أصدقك) أى أو أظنك صادقا ومدخول اذن فيه مرفوع لانتفاء استقباله المشروط فى نصبها (قوله ولا يتصور هنا الجزاء) لضرورة ان التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع فى الحال ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل اذ الشرط والجزاء كما قال الرضى اما فى المستقبل أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال (قوله والاصح انها حرف) هو مذهب الجمهور وقال بعض الكوفيين انها اسم والاصل فى اذن أكرمك اذا جئتنى أكرمك برفع أكرم ثم حذفت الجملة التى أضيفت اذا اليها وعوض عنها التنوين كما فى حينئذ وأضمرت أن فانتصب الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية ولعل المفرد المؤول من أن عنده فاعل أى اذا جئتنى وقع اكرامك لا مبتدأ وخبره محذوف أى حاصل والا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذا جئتنى فاكرامك حاصل (قوله وعليه فالاصح انها بسيطة) أى لا مركبة من اذ أن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها الى الذال الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل فى أحد أقواله (قوله وأنها الناصبة بنفسها) أى لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسى ولما جرت عادتهم أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وان كان كلاما غير محقق لان الذى أضمرت أن بعده ليس الناصب وانما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا (قوله لعدم اختصاصها) قال المصنف فى بعض تعاليقه ووجه الضعف اللاحق لاذن انها غير مختصة كذا قال الناظم ولا أعرفه لغيره وكأنه نظر الى نحو وان تفلحوا اذا أبدا فرأى لفظة اذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلت (قوله وشرط اعمالها الخ) الغاؤها مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى بن عمرو وتلقاها البصريون بالقبول الا انها نادرة جدا ولذلك أنكرها الكسائى والفراء (قوله بأن كان ما بعدها الخ) سيأتى قريبا أن الاهمال لا ينحصر فى هذه الصور الثلاث كما هو ظاهر عبارته كغيره وذلك لانه يكون فيما اذا تقدمها العاطف اللهم الا أن يقال ان المراد انه فى هذه الصور يتعين الاهمال ولا يجوز

وهى حرف جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال أزورك غدا اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته ومجيئه اليهما هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما فى كل موضع وتكلف تخريج ما خفى فيه ذلك وحمله الفارسى على الغالب وقد تتمحض عنده للجواب فاذا قلت لمن قال أحبك اذن أصدقك فقد أجبته ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وانها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ولكن أعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة أمور الاول أن تكون (مصدرة) فى أول الكلام فان وقعت حشوا فيه بأن كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها

غيره وفيما سيأتي يجوز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الاهمال أو
الاعمال وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو يا زيد اذن أكرمك
بل وقضيته أيضا الاعمال فيما اذا تقدم المعمول نحو زيدا اذا أكرم وفي المسألة
خلاف فذهب الفراء الى انه يبطل عملها وأجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب
قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في
عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لانها مصدرة في النية لان النية في المفعول
التأخير انتهى ويؤخذ من تعليله الثاني عدم العمل قطعا عند البصريين في نحو
يا زيد اذن أكرمك (قوله أهملت) اضعفها بسبب وقوعها حشوا (قوله خبر
ما قبلها) أي في الاصل أو في الحال كما أشار اليه بالمثالين (قوله ان يكون جزاء
للشرط الذي قبلها) أي صناعة لا معنى فلا يرد ان اذن أكرمك جوابا لمن قال
أزورك غدا جزاء لشرط مقدر أي ان تزرني غدا اذن أكرمك لانه انما هو جواب
لشرط مقدر من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان
المبطل هو تعلق ما بعدها صناعة لا معنى (قوله وقوله) أي ونحو قول كثير عزة (قوله
لئن عاد لي الخ) اللام موطئة لمجيء الجواب للقسم السابق في البيت قبله وهو

حلفت برب الراقصات الى منى * تغول الفيافي نصها وذميلها

والضمير في مثلها ومنها يعود للمقالة الاولى وذلك ان كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدة
فأعجب بها فقال تمن علي أعطك فقال أكون كاتبا لك فلم يجبه الى ذلك وأعطاه
جائزة كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة

عجبت لتركي خطة المجد بعدما * بدا لي من عبد العزيز قبولها

فانه يدل ان كثيرا لم يرض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا أقيلها جواب
القسم السابق وجواب الشرط محذوف وجعل في المغني الجملة جواب الشرط
وجواب القسم محذوفا وهو مخالف للقاعدة المشهورة انه اذا توالى شرط وقسم
فالجواب للاسبق لكن ما قاله جائز أيضا ولم يجزم الجواب لان الشرط ماض
(قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلا
وبأن يقع غير معتمد على ما قبلها والذي ذكره في قوله بل يقع الخ هو الاول فالنفي
في قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيد والمقيد معا هذا وكون اذن فيما ذكره من نحو
من يقعد اذن زيد هي التي الكلام فيها محل نظر يقوى بما مر عن ابن هشام فتدبر
(قوله نعم ان تقدمها واو أو فاء) أطلق السيوطي وغيره العاطف ولم يقيدوه بالفاء
والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو المضمرة ان بعدها وحتى ولام وبين المنصوب
باذن نحو لالزمنك أو اذن تقضيني حقي (قوله جاز النصب بها على قلة) أي وجاز

اهملت قال الرضي وذلك
في ثلاثة مواضع الاول أن
يكون ما بعدها خبرا لما
قبلها نحو أنا اذن أكرمك
واني اذن أكرمك الثاني
أن يكون جزاء للشرط الذي
قبلها نحو ان تأتني اذن
أكرمك الثالث أن يكون
جوابا للقسم الذي قبلها نحو
والله اذن لأخرجن وقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذن لا أقيلها
ولا يقع المضارع بعدها في
غير هذه المواضع الثلاثة
معتمدا على ما قبلها
بالاستقراء بل تقع متوسطة
في غيرها نحو يقتل اذن
زيد عمرا وايس الرجل اذن
زيدا انتهى نعم ان تقدمها
واو أو فاء جاز النصب بها على
قلة الشرط الثاني وإليه
أشار بقوله (وهو) أي
المضارع الذي يليها

(مستقبل) فان كان حالا أهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن أصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول الشرط الثالث واليه أشار بقوله (متصل) ذلك المضارع بها (أو منفصل) عنها اما (بقسم) أو بلا النافية كما في المغني والشذور وأشار الى مثالي الاتصال والانفصال بقوله (نحو اذن أكرمك واذن والله نرميهم بحرب) على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية نحو اذن لا أفعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جيء به لتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلا النافية لان النافي كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك أشار بعضهم حيث قال وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة

الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارح على النصب لان الكلام فيه قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أو لان المعطوف على الاول أول انتهى ووجه جواز الامرين عند تقدم العاطف النظر الى أمرين فمن حيث ان اذن في أول جملة مستقلة هو متصدرة فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فيرتفع لفقد الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت قولا واحدا أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما صرح به في المغني أيضا (قوله مستقبل) نظرا استقباليته بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاءني زيد امس فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم بذلك حالا وحرره (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شئ اذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في اذن (قوله وما أوهم خلاف ذلك الخ) كان ينبغي أن يذكره قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط الاول فمن ذلك قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فهو اما ضرورة أو مؤول على حذف خبر ان أي اني لا أستطيع ذلك أو نحوه ثم استأنف ما بعده بالنصب لتحقق شرطه (قوله بقسم) قال في الارتشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب (قوله أو بلا النافية) أو بهما معا كما يؤخذ من كلامهم والاصح منعه بغير لا اذ لم يسمع وان كان التعليل الآتي يفيد جواز الفصل بكل ناف (قوله ابن بابشاذ) هو طاهر بن احمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين معناه الفرح والسرور كذا صحح السيوطي والظاهر أن باءه الثانية مفتوحة كالاولى على ما هو قاعدة المركبات المزجية (قوله نرميهم) جواب اذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من اجتماع شرط وقسم واذن هنا كسائر ادوات الجزاء (قوله بالنداء) نحو اذن يا عبد الله أكرمك وزاد أبو حيان نقلا عن ابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء نحو اذن يغفر الله يدخلك الجنة (قوله بالظرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور نحو اذن يوم الجمعة أو في الدار أكرمك وأما الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا أكرم فرجح عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان قياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان

العمل في الفصل بين كي والفعل بمعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانهما اسم واحد قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه وقيل في توجيهه فانه جزء من الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها وانظر هل صورة المسئلة أن يكون الظرف معمولا لفعل اذن أو ولو كان معمولا لمعمولها في الرضي ما يقتضي الاول فليراجع (قوله اعمل اذن الخ) ذيل بعضهم هذه الابيات بيت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال

وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين ان لا تعملا

(قوله المنسبكة مع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعية والاصالة ألا ترى انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان لا جاء السلطان مع الوزير فلا توهم العبارة ان المنسبك هو ان وحدها خلافا لمن وهم فيه بل تفيد أن المنسبك هو المجموع والاصل ما بعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للمفسرة الخ) اخراجه لها ذكرا لا ينافي اخراجه لغيره أيضا فانه مخرج لان الاسمية فانها ترد ضميرا للمتكلم في قول بعض العرب ان فعلت وضميرا للمخاطب في نحو أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوقة بجملة الخ) خرج بقوله المسبوقة بجملة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فآخر مبتدأ ودعواهم مضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وهي عاملة في ضمير شان مقدر وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبر ان وهي وخبرها خبر آخر دعواهم وبقوله فيها معنى القول نحو قلت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة وفي شرح الجمل انها تكون مفسرة بعد صريح القول قال الدماميني ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح قال شيخنا الغنيمي قال السيد في شرح اللباب عند قول المتن ويختص أي ان التفسيرية بما فيه معنى القول دون صريحه ما نصه أي صريح القول لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وبقوله المتأخر عنها جملة نحو ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير وبقوله ولم تقترن بجار نحو كتبت اليه بان افعل وكتبت اليه ان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله وأوحينا اليه أن اصنع) الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للفعل وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافيجي والظاهر ان الايحاء متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل انتهى فتأمله (قوله التالية لما) أي التوقيتية كما في المغني احترازا عن

النافية

أعمل اذن اذا أتتك أولا
وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا
الا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور وعلى
رأي ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا
فأحسن الوجهين أن لا تعملا

وينصب المضارع أيضا (بأن المصدرية) أي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب لعملها (ظاهرة نحو) والذي أطمع (أن يغفرلي) ومضمرة كما سيأتي والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك والثانية قال في أوضحه هي التالية لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

كأن ظبية تعطو الى وارق
السلم أو بين القسم ولو
كقوله * فاقسم ان لو التقينا
وأنتم * زاد في المغني والواقعة
بعد اذا كقوله
فأمهله حتى اذا أن كأنه
معاطي يد في لجة الماء غامر
ومحل النصب بأن المصدرية
(مالم تسبق بعلم) أي بلفظ
دال على اليقين وان لم يكن
بلفظ العلم فان سبقت به
أهملت

الثانية وهي الجازمة وامرحبة وهي التي بمعنى الا (قوله كأن ظبية الخ) صدره
ويوما توافينا بوجه مقسم * والبيت لارقم اليشكري وتعطو تتطاول الى الشجر
لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أي صار ذا ورق
والسلم بفتحتين شجر والشاهد في كأن ظبية بجر ظبية وان زائدة بين الجار ومجروره
وروى نصب ظبية على انها اسم كأن المخففة من كأن ورفعها على انها مهملة أو عاملة
في ضمير محذوف أي كأنها ظبية (قوله فاقسم أن لو الخ) تمامه * لكان لكم يوم من
الشر مظلم * والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ماهو القاعدة
المعروفة من انه اذا توالى شرط وقسم وليس هناك الا جواب واحد فهو للسابق منهما
لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة واضطرب كلام ابن مالك في
التسهيل في الشرط الامتناعي فدل كلامه في الجوازم على ان جواب القسم محذوف
أغنى عنه جواب لو وفي باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب القسم
(قوله فامهله الخ) المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجيم معظم الماء وغامر
اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه ومعاطي خبر كأن
وفي لجة متعلق بغامر وغامر صفة لمعاطي والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في
انقاذه مما كان فيه الى أن وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج
يده ليتناوله من ينقذه وهذه حالة الغريق والشاهد في البيت ظاهر (قوله وان لم
يكن بلفظ العلم) نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وخرج
بتفسير العلم بما ذكر ما اذا أول العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك
اجاز سيبويه ماعلمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة
فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون
أن لا يرجع بالنصب (قوله اهملت) أي لم تعمل النصب في المضارع ولو عبر به كان
أولى اذ هي لم تهمل بالكلية بل اسمها ضمير شأن محذوف غالبا فيهما والجملة خبرها
وا ظاهر ان الضمير في قوله مالم تسبق يرجع الى ان المصدرية لا بقيد الناصبة
للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع لانها مخففة كذا حرره
شيخنا العلامة الغنيمي وبهذا يندفع ان كلامه يوهم انها بعد العلم هي أن الناصبة
وأهملت وليس كذلك وانما هي المخففة من الثقيلة وانما أهملت لان الناصبة
تدخل على ماليس بمستقر ولا ثابت لان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد
أفعال التحقق بخلاف المخففة فانها تقتضي تأكيد الشئ وثبوته وقال في المتوسط
وليست يعني المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع
الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم

وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة (نحو علم أن سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع (فان سبقت بظن) أي بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن (فوجهان) الرفع والنصب (نحو وحسبوا أن لا تكون) قرئ بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ولهذا أجمعوا عليه في الم أحسب الناس أن يتركوا ومن العرب من يجزم بأن كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

ومنهم من أهملها حملا على ما أختها أي المصدرية كقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روي في الحديث كما تكونوا يولى عليكم (ومضمرة) واضمارها

التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق انتهى يعني فيلزم التنافي (قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة) وهي ثلاثية الوضع اذ هي مخففة من الثقيلة وهي مصدرية أيضا كما صرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بأن المصدرية مالم تسبق كان أصلها المخففة هي منه كذلك وكان الثنائية الوضع التي تنصب المضارع وتوصل به و بالماضي والامر مصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أي ولم يكن هناك فاصل غير لا فان كان هناك فاصل غير لا نحو خلت ان ستكون او خلت ان لن تقوم لم يجز النصب للفصل وتعين المخففة (قوله وان لم يكن بلفظ الظن) كأن كان بلفظ العلم مثلا لكن استعمل في معنى الظن الغالب القريب من العلم أو جرى مجرى الاشارة كاعلم بما مر (قوله اجراء للظن مجرى العلم) أي لتأويله به بأن يحمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة (قوله وهو أرجح) أي في القياس لانه الاصل والا كثر في كلامهم * تتمة * انفهم كلام المصنف تعين النصب اذا كان الفعل السابق على ان عاريا من كونه فعل علم أو ظن ومثله في كلام ابن الحاجب واعترض عليه بأنه اذا كان عاريا عنهما يكون على وجهين لان الفعل في هذا القسم اما ان يكون صالحا للمخففة كافعال الرجاء والطمع أولا يكون فان كان منافيا تكون ان ناصبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان قاله النجم سعيد ويجواز الوجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يجزم الخ) قال في المغني نقله اللحياني عن بعض بني صباح (قوله اذا ما غدونا الخ) البيت لامرئ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطب (قوله حملا على ما اختها) أي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي وظاهر كلامه اختصاص الاهمال بها وعليه فيقال لم اختصت بهذا الحكم دون كي مع ان الاخرى مصدرية (قوله أن تقرآن الخ) تقرآن اما في محل نصب بدلا من تحملا أو من حاجة في قوله قبله

وتحملا حاجة لي خف محملها * وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

واما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرآن قال المصنف في المغني والشاهد في أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعترض بانه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ما روي في الحديث الخ) كذا في المغني قال الدماميني ولا حاجة الى أن نجعل ما هنا ناصبة فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نظما ونثرا الى ان قال ولا داعي الى ارتكاب أمر لم يثبت قال في المغني والمعروف في الرواية كما تكونون

وفي الرضي وتجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى ولا تقتضي الكاف ما تتعلق به لان الجار انما يطلب ذلك ليكون المجرور مفعولا والمفعول لا بد له من فعل أو معناه الى أن قال ومنه قوله عليه السلام كما تكونون يولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم لمكروه أي بحالهم المكروهة ثم ذكر انه يجوز ان تكون نافية وما أشبه مصدرية (قوله اما جوازا او وجوبا) أي جائزا أو واجبا او ذا جواز او ذا وجوب (قوله وهو هنا الخ) أي لانه لم يسمع النصب الا مع الاربعة قال أبو حيان ولا يجوز في غيرها (قوله باسم خالص الخ) أي سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل أو غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع او أسوءك علقما .

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل (قوله الشفوف) بضم المعجمة وفاءين في الاصل مصدر والمراد الثوب الرقيق الذي لا يحجب عن ادراك ما وراءه (قوله فتقر منصوب) يجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه كذا قاله المحشي تبعا للعيني وغيره وقال المصنف في الحواشي لا يجوز الرفع لان المعنى يفسد به اذ يصير المعنى ولبس عباءة أحب الي من لبس الشفوف ثم يقول وتقر عيني وليس المراد ذلك وان لبس العباءة مطلقا أحب اليه من لبس الشفوف بل المراد أن اجتماع هذين الشيئين أحب والواو لعطف المصدر المنسبك على الاسم المتقدم وفيها معنى مع فقد رأيت الرفع يخل بالمقصود والنصب لازم نبه عليه عبد القاهر انتهى والظاهر أن هذا لا يخالف ما قاله العيني والمحشي لانهم لم يجيزا الرفع على الاستئناف بل على ان يكون الفعل معطوفا على المبتدأ قبله لتنزيله منزلة المصدر وأحب خبرا عنهما الا انه أفعل تفضيل مجرد من أل والاضافة وهذا يؤدي معنى النصب كما لا يخفى فتأمل (قوله لولا توقع معتر الخ) صدر بيت عجزه * ما كنت أوثر أترابا على ترب * المعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق السائل أو المعترض للسؤال وأرضي منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وان أرضي في تأويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تأويل الفعل والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل لدته وهو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه (قوله اني وقتلي سليكا) صدر بيت لأنس بن مدركة الخثعمي عجزه * كالثور يضرب لما عافت البقر * وسليكا اسم رجل مفعول قتل المضاف الى فاعله وأعقل مضارع عقل القتيل أعطى ديته منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم وان أعقل في تأويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس في تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل ان يصح حلول ان أو ما والفعل محله لا يقتضي تأويله بالفعل

اما جوازا أو وجوبا أما (جوازا) ففي موضعين أحدهما (بعد عاطف) وهو هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو (مسبوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو (نحو) قول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه

(ولبس عباءة وتقر عيني) أحب الي من لبس الشفوف

فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تخفق الارياح فيه أحب الي من قصر منيف

وهو تحريف نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قول الشاعر

لولا توقع معتر فارضيه ما كنت أوثر أترابا على ترب

وبعد ثم قوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

وبعد او قوله تعالى أو يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع

كما لا يخفى وكالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر وقيل ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء (قوله عطفا على وحيا) أي من قوله وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب كأنه قيل وما صح له أن يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا فيكون الكل مصادر وقعت أحوالا من الفاعل اما الوحي والارسال فأمرهما هين وأما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف كأنه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو اسماعا من وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بان يوحي أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به بواسطة حرف الجر وأما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال الاستثناء ههنا منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوي لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العاطف المذكور ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل والجواب انه حينئذ مستأنف والفعل خبر لمبتدأ محذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستئناف والاستئناف بعد الواو والفاء جزم في الاخبار وأما بعد أو ففيه نوع ما من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا او يقضيك حقك وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أي يقضيكه على كل حال سواء ألزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذكر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى أن تضل احداهما فتذكر في قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الشارح لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولان خروج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادي فانه يجب فيه اضمارها أن بخلاف مسئلتنا فان الاضمار جائز بل نص في شرح العمدة على ان الاظهار احسن لان هذا انما يخرج بتقييد الاسم بكونه صريحا ولذا قيد في الشذور بكونه صريحا الاخراج ذلك (قوله الطائر فيغضب الخ) ال اسم موصول مبتدأ نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل واعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا كذا في التصريح قال شيخنا اذا كان من عطف الجمل ففي اخراجه حينئذ نظر لان المحترز عنه انما هو الفعل

عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال أي الذي يطير (و) الثاني بعد (اللام) الجارة سواء كانت للتعليل كما (في نحو) انا فتحنا لك فتحا مبينا

المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتأمله هذا وقال الشاطبي وأما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم في حكم كاهل وغارب فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يعجبني فاضل ويتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب ويشتم بالنصب والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذي يعطى معنى الفعل اعتمالا للمعناه واهمالا للفظه فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول المحشى تبعا للشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم هلا أمكن أن ينصب ويجعل أن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متأول من اسم الفاعل فانه كالفعل في دلالته على الحدث وسيأتي أن الفعل يتأول منه المصدر معمولا لكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طيران فيغضب زيد الذباب (قوله ليغفر لك الله) علة لاجتماع الامور الاربعة في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم للعاقبة الخ) قال ابو حيان في شرح التسهيل وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب الكوفيين وقد عزاه بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انها لام السبب على جهة المجاز لانه لما كان ناشئا عن التقاطه كونه صار عدوا صار كأنه التقط لذلك وان كان التقاطه في الحقيقة انما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا أحسن لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم للتأكيد) وهي الزائدة وبعضهم أدخلها في لام التعليل (قوله فان مضمرة جوازا) واجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعد اللام باضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها نحو جئت لكي أكرمك ومذهب الجمهور أن كي لا تضمر لانه لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع (قوله بعدها) أي اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شئ وجئت بلا زاد ويجب ادغام النون في لا نافية أو زائدة ليقارب مخرجيهما (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التلفظ به ثقيل جدا (قوله بكون) أي ناقص كما هو المتبادر ويعلم من كلامه الآتي اختصاصه بذلك دون بقية اخواته كأصبح ودون غيرها كباب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كلا بعض وأجازه بعضهم في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئتني لتكرمني وهو فاسد

(ليغفر الله لك) ما تقدم من ذنبك وما تأخر أم للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه أحد الا أحبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى أن صار لهم عدوا وحزنا أم للتأكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالتي (في نحو لئلا يعلم أهل الكتاب) أم نافية نحو (لئلا يكون للناس فتظهر) ان وجوبا (لا غير) كراهة اجتماع لامين (و) الا في (نحو ما كان الله ليعذبهم) مما هو مسبوق بكون

لان هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام كي فتقول
سأتوب ليغفر الله لي قال أبو حيان ان الفعل المنفي لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز
ما كان زيد امس ليضرب عمرا بخلاف لام كي وظاهره ولو كان غير ظرف زمان
نحو ما كان زيد في الدار ليقوم فانظر علته وحرره (قوله ولو معنى) هو المضارع
المنفي بلم (قوله منفي بما أو لم) يعني ما لم ينتقض فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب
عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال والفرق
ان النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم
من نفيه نفي ما بعدها وذلك على مذهب البصريين وفي لام كي يتسلط على ما بعدها
نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على
انتفائه وخرج بالتقييد بفقط لن لانها تختص بالمستقبل ولا كذلك ما ولم اذ نفي غيره
بها قليل ولما لانها وان نفت الماضي لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم
وأما ان ففيها خلاف قوي واستدل المرادي على وقوع لام الجحود بعد المنفي بها
بقراءة غير الكسائي وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وانظر فيه في المغني واستظهر
انها لام كي وان شرطية (قوله لما أسند اليه الخ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن
لام الجحود نحو ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز ذلك في لام كي نحو قام زيد ليذهب
عمرو (قوله فينتصب وجوبا) علل بأن ما كان زيد ليفعل نفي كان زيد سيفعل
أو سوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما
فكما لا يجمع بين ان والسين وسوف لا يجمع بين ان واللام وأجاز بعض النحويين
حذف اللام واظهار ان نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى أي ليفترى وأجيب
بأنه لا حجة في الآية لان أن وما بعدها في تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر
عن المصدر بمصدر وهو بمعنى المفترى والا فالقرآن هنا بمعنى المقروء فلا داعي
لتقدير اللام (قوله بالخاص) أي باسم الخاص لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه
لا مطلق الانكار وبهذا يندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفي (قوله
الى انه خبر كان) كما تقول ما كان زيد يقوم فالنفي مسلط على المنصوب (قوله واللام
للتوكيد) أي زائدة فلا تتعلق بشيء لان الزائد لو كان جارا لا يتعلق فكيف وهي
عندهم غير جارة بل هي ناصبة بنفسها عندهم ووجه التوكيد فيها عندهم أن اصل
ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زائدة لتقوية النفي كما ادخلت الباء
في ما زيد بقائم فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بأن
اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب
بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في

قوله

ماض ولو معنى منفي بما أو لم
فقط مسند لما أسند اليه
الفعل المقرون باللام
كما في المغني (فينتصب)
وجوبا (بأن) وتسمى هذه
اللام لام الجحود من تسمية
العام بالخاص واختلف في
الفعل الواقع بعدها فذهب
الكوفي الى أنه خبر كان
واللام للتوكيد

وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب البصري الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في بعض كلام العرب قال * سموت ولم تكن أهلا لتسمو * فصرح بالخبر الذي هو قوله أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لا غير وقد صرح في المغني بأن قولهم لا غير لحن وفي الشذور بأنه لم تتكلم به العرب وقدمر ما فيه وأما اضمار ان وجوبا ففي خمسة مواضع أحدها هذا والثاني أشار اليه بقوله (كاضمارها) أي أن وجوبا (بعد حتى) الجارة نظما ونثرا ومجرورها ان كان اسما صريحا فهي فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة يكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو

قولك ما كان محمد لطعامك ليأكل فانه لا يجوز على رأي البصري لان ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأي الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها ويشهد للكوفيين قوله

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

(قوله وجرى عليه ابن مالك) أي على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله لكنه يقول الخ) أي فيلزمه أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله انها مؤكدة وبه صرح ولده لكنه قال في شرحه على التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما لان يفعل انتهى وحينئذ فقد يقال ما قاله لا يخالف قول البصريين فليتأمل فان قلت اذا كانت ان مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أجيب بأن الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحوي هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا في الظرف والمجرور انه خبر تجوزا لا تحقيقا (قوله وان هذه اللام متعلقة الخ) أي فهي عندهم حرف جر معدية لتعلق الخبر قال المرادي قولهم انها متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضي أنها زائدة مقوية للعامل انتهى وفي المغني ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه واستشكله الدماميني بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب (قوله ولم تكن أهلا لتسمو) هل للكوفيين ان يقولوا ان ذلك ضرورة أو شاذ أو انهم لا يدعون أن الفعل خبر الا حيث لم يوجد خبر غيره (قوله ففي خمسة مواضع مثل ذلك في التوضيح) وأقره شارحه ولم يذكر من الاضمار الواجب اضمار أن بعد كي التعليلية (قوله أحدها هذا) وهو الاضمار بعد لام الجحود المتقدمة (قوله حتى مطلع الفجر) أي الى مطلع الفجر والجار والمجرور متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بتنزل وجملة سلام هي ليست أجنبية لانها متصلة بالكلام ومسددة له فلذا فصلت بين العامل والمعمول أو هي في موضع الحال من الضمير في تنزل وهي مبتدأ وسلام خبره قدم عليه للتخصيص أو حتى مطلع الفجر خبر لانه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالي بفضائل كانت مظنة لتغاير حالها الحال

سائرها فاذا أخبر عنها بأنها على حال غيرها فحصلت الفائدة ويجوز أن ترتفع هى على الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول ضرب زيد (قوله لأسيرن حتى تطلع الشمس) اى الى أن تطلع الشمس وظاهره انه لا يصح فى هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى كى لان السير لا يكون سببا لطلوع الشمس (قوله وتارة بمعنى كى) وذلك عند بعضهم مجاز وعند المتأخرين حقيقة وضعف واختلف فى علاقة المجاز فقيل انتهاء الحكم عما بعدها لان الفعل الذى هو السبب ينتهى بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهى بوجود الغاية وتعقبه السعد بأنه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل الصدر الامتداد وهو السبب والجزاء أعنى المسبب الانتهاء اليه واختار ان العلاقة مقصوديته أى كون ما بعدها مقصودا عما قبله بمنزلة الغاية من المغيا ونوقش فيه بأن الغاية لا تستلزمه بدليل أكلت السمكة حتى رأسها ونحوه فان الرأس ليس مقصودا بالاكل واستوجه الكمال ابن الهمام الاول (قوله علة لما بعدها) أى مفضيا الى المقصود فى الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصلح الصدر قبلها الى الامتداد الى ما بعدها ولا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه عنده نعم ان أريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره فى الدنيا يكون الدخول منتهاه وحتى حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة (قوله حتى تفىء) حتى حرف جر وأن والفعل فى محل جر بها متعلق بقاتلوا امّا تعلق الغاية أى الى ان تفىء وهو الظاهر المناسب لسياق الآية واما تعلق التعليل أى كى تفىء فيكون للتعليل (قوله بمعنى الا أن) كذا فى النسخ تبعا للتعليل والصواب حذف ان لان حتى بمعنى الا الاستثنائية استثناء منقطعا كما ذكر ابن مالك وابن هشام الخضراوى وان مضمرة بعدها وقال الدماميني وسواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل الا أن تفعل متصلا مفرغا بالنسبة الى الظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك وفى البيت الآتى منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع انها بمعنى الا لان معنى الجر يثبت مع افادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما (قوله فى قوله ليس العطاء الخ) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وقد يجىء بمعنى العطية اسم ليس ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج اليه منه وسماحة خبر ليس والسماحة الجود وان والفعل اسم تأويلا فى محل جر بحتى متعلق بليس والمعنى ان اعطاءك من زيادات مالك لا يعد سماحة الا أن تعطى فى حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والواو فى وما لديك للحال وما مبتدأ موصولة او موصوفة ولديك صلته أو صفته وقليل خبرها

لأسيرن حتى تطلع الشمس
وتارة تكون بمعنى كى وذلك
اذا كان ما قبلها علة لما بعدها
نحو أسلم حتى تدخل الجنة
وتحتملهما فى نحو حتى تفىء
الى أمر الله هذا مذهب
الجمهور وأثبت ابن مالك
لها معنى ثالثا وهو ان تكون
بمعنى الا أن واستظهره
المصنف فى قوله
ليس العطاء من الفضول
سماحة *
حتى تجود وما لديك قليل

مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بأن مضمرة لابها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال أبو حيان لان النصب بكي أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بأن بعدها الا (ان كان مستقبلا) بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا أيضا بالنظر الى زمن التكلم (نحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع الينا موسى) أم لا نحو •

والجملة حال من مفعول تجود المحذوف أي حتى تجود شيئا حال كونه قليلا عندك ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم ان حتى تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها ورد بأنه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها (قوله مع ان احتمال الخ) هذا لا ينافي استظهار المصنف لانه احتمال مرجوح وانما ينافي الاستظهار الاحتمال اذا كان راجحا وقول المحشي وانما ينافيه القطع يوهم أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافي الاستظهار وفساده لا يخفى على ذوي الابصار والمعنى على الغاية ان انتفاء كون اعطائك معدودا من السماحة ممتد الى زمن اعطائك في حالة قلة مالك فاذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك والمعنى على التعليل اني أحكم بأن اعطاءك من فضول المال ليس سماحة لاجل أن أرميك على الاعطاء حالة الاقلال من المال (قوله لانها) أي نفسها سواء كانت جارة باضمار الى كما ذهب اليه الكسائي عكس مذهب البصريين أم بنفسها كما ذهب اليه بعض الكوفيين لشبهها بالى (قوله لا يكون عوامل في الافعال) أي من جهة واحدة فلا يرد أي رجل تضرب أضرب فان الجهة في أي مختلفة فان جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الاضافة ومع اتحاد المعنى فلا ترد اللام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة وتقدم قريبا في لام الجحود ان الكوفي لا يرى كلية هذه القاعدة (قوله والاشتراك خلاف الاصل) كأنه جواب سؤال تقديره ان الاصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الاسماء والافعال فاجاب بأن الاشتراك خلاف الاصل (قوله ولانها بمعنى واحد) تعليل ثان يستفاد منه الفرق وحاصله انه لم يمكن أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لان معناها مع الاسماء غير معناها مع الافعال فلم يلزم أن عوامل الاسماء تكون عوامل الافعال (قوله الا ان كان مستقبلا) لان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال (قوله نحو لن نبرح عليه عاكفين) مثل به تبعا لغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم ايضا وقد يقال ان هذا من القسم الثاني فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول في الآية الآتية وأجيب بأن قوله قالوا لن نبرح عليه عاكفين فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ ذاك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار من الله سبحانه أو امر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه فتأمل

وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب في قراءة غير نافع
فان قول الرسول وان كان
ماضيا بالنظر الى زمن
التكلم مستقبل بالنظر الى
زلزالهم وقد تظهر ان مع
المعطوف على منصوبها كقوله
حتى يكون عزيزا من نفوسهم *
أو ان يبين جميعا وهو مختار
قال أبو حيان وفي هذا دليل
على دعوى البصريين من
ان أن مضمرة بعد حتى ولذلك
ظهرت في المعطوف لان
الثواني تحتمل ما لا تحتمله
الاوائل والتقييد بالجارة
مخرج للعاطفة وهي التي
تعطف بعضا على كل كما سيأتي
والابتدائية وهي الداخلة
على جملة مضمونها غاية لشئ
قبلها كقوله
* حتى ماء دجلة أشكل *
وقولهم شربت الابل حتى
يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون
الفعل الذي بعدها الا حالا
أو مؤولا به بخلاف الجارة

وحتى يرجع متعلق بنبرح على تقدير مضاف أي زمان رجوع موسى (قوله وزلزلوا)
أي أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله في قراءة
غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تتعلق من حيث الاعراب بما
قبلها والفعل مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك
(قوله بالنظر الى زمن التكلم) أي قص ذلك علينا والمراد بزمن التكلم في الآية
السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكي عنهم (قوله بالنظر الى زلزالهم)
أي الماضي الذي أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله

ومن يكامهم في المحل انهم * لا يعلم الجار منهم انه جار

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أي يعاملونه هذه المعاملة
الى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختار مفارقتهم وقوله أو ان تبين جميعا
أي مفارق وهو مجتمع مع الحال غير منتشر ها مختار لذلك غير مضطر (قوله قال
أبو حيان الخ) قال شيخنا قد وقفت عليه في شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا
الكلام بيسير ما نصه ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان
بعدها قالوا لو قلت لأسيرن حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن
توكيدا كما أجازوا ذلك في لام الجحود انتهى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على
ما ادعاه فتأمله ثم أقول ايضا ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين
عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة
بنفسها وذلك كما تقول جئت لكي تكرمني وان تحسن الي فهل يمتنع عطف أن
تحسن الي على كي تكرمني فحرره (قوله لان الثواني تحتمل الخ) ادعى بعضهم
أن ان في البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بأن وجوز بعضهم أن تكون
مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على
تأويل المصدر باسم الفاعل أي كي يكون عزيزا أو بائنا (قوله والابتدائية)
أي التي تبتدأ الجمل أي تستأنف بعدها الا انه يلزم وقوع المبتدا والخبر بعدها
لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح
ولكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لا يدخل الا على
المفردات أو ما في تأويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعما انها جارة
وان الجملة في محل جر بها ومما يبطل ما زعماه انهم اذا أوقعوا ان بعدها كسروا
همزتها (قوله حتى ماء دجلة أشكل) عجز بيت لجرير صدره * فما زالت القتلى
تمج دماءها * والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان (قوله أو مؤولا به) قال
المصنف الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالاول كقولك سرت

حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال (قوله فانه يتعين أن يكون مستقبلا أيضا) لما ذكرنا آنفا من ان النصب بعدها باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الامر كذلك فهلا شرطوا ان يكون الفعل مستقبلا في كل ما ينصب بعده باضمار ان وما الخصوصية لحتى الجارة (قوله فان انتفى وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه ان الفعل الحالي لا يكون الا مرفوعا وانه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ويوافقه كلام الدماميني حيث قال وتلخيص مسئلة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب انتهى يعني بالنسبة الى زمن التكلم فانه الذي يجب نصبه كما صرح به في المغني وأما ان كان استقباله بالنظر الى ما قبلها فالوجهان واذا تقرر هذا فقول الشارح وقد علم من كلامه الخ مشكل لانه ان أراد ان الاستقبال بقسميه الذي قدمه في شرح قوله مستقبلا شرط في وجوب النصب فخالفه كلام المغني وان أراد أن الاستقبال الذي هو شرط للوجوب انما هو الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم بخصوصه فهذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه أيضا قوله فان انتفى وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة (قوله مسببا عما قبلها) لانه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما المانع وجب الاتصال المعنوي جبرا للمنافات ولتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو ايهم سار حتى يدخلها لان الاستفهام عن السائر لا عن السير فانه محقق وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفي السير وهو الاغلب في كلامهم وجب النصب وان أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضي ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها وجب النصب اذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير في الاول ودخول البلد لا يتسبب عن عدم السير في الثاني وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال بعضهم ويجري مثل ذلك في الاستفهام قال الرضي ويجوز ما سرت الا يوما حتى أدخلها بالرفع

فانه يتعين أن يكون الفعل مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب النصب فان انتفى وجب الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها

وما مررت الا قليلا لان النفي انتقض بالا وأما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما
يستعمل بمعنيين اما الحصر الشيء كقولك انما سرت أو قعدت اذا حصرت سيره فيجوز
الرفع على قبح لان الحصر كالنفي وأما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة
والكرم انما انت شجاع أي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح (قوله فضلة)
فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى أدخلها فان سيري مبتدأ وحتى
أدخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء
والجملة بعدها مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه
لا دليل عليه فسقط ما قيل انه يمكن تقدير الخبر أي سيري حاصل وكذلك كان سيري
أمس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف
وهو أمس خبر الكان فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس
متعلقا بمحذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة
وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع
حتى (قوله مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك
فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان
الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ويحتمل انه مثال للحال التأويلي على معنى انه بحيث
لم يرجوه في الماضي والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى قلنا لا يرجونه (قوله
العاطفة) أي لمصدر مؤول من ان والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها كما
اشار اليه الشارح فيما سيأتي وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان أو حرف
عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينه وبين الفعل
لكن انظر الفصل بالقسم وما قيل بجواز الفصل به في اذن ونقل ابن مالك عن
الاخفش انه جوز الفصل بالشرط وذهب الكسائي الى ان أو ناصبة بنفسها
والفراء الى ان النصب بالمخالفة (قوله الصالح في موضعها الى أو الا) أجود من
قول بعضهم التي بمعنى الى أو الا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهم ان أو ترادف
الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة وأحسن منه قول الخلاصة اذ يصلح في
موضعها حتى أو الا لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني
التعليل مثل كي فتشمل كلامه نحو لأرضين الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى
ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل وتتعين
الغاية في لأنتظرنه أو يجيء والاستثناء في لأقتلن الكافر أو يسلم ويصلح للتقديرات
الثلاث لألزمنك أو تقضيني حقي وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها
واحد منهما فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوازا كما تقدم لكن يرد عليه

فضلة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه (و) الموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان أشار اليه بقوله (بعد أو) العاطفة الصالح في موضعها الى أو الا فالاول (نحو) قولك (لألزمنك أو تقضيني حقي) أي الى ان تقضيني حقي وكقوله

الصالح في موضعها كي كما عرفت (قوله لأستسهلن الخ) صدر بيت عجزه * فما انقادت
الآمال الا لصابر * وجوز أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الا قال الدماميني
وليس بشيء وفيه نظر لان كون أو بمعنى الا مجمع عليه كما في شرح العمدة وهو
الذي اقتصر عليه سيبويه قال الرضي أو في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصد مع
افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما
عقب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها فسيبويه يقدر بالا
وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف
وهو الظرف أي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما
قبل أو وعند من فسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى الى انتهى
ومع هذا لا يقال ان كلام أبي حيان ليس بشيء وقول الرضي ان الجر بأو خلاف
ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالا والى تقدير معنى واعراب
ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة
للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها (قوله متصيد من الفعل
السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور وربما يؤول
منه المصدر (قوله بعد فاء السببية أو واو المعية) أي العاطفتين كما يعلم من متن
التوضيح وغيره وألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن
احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه
يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو قال
في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله وهي التي
قصد الخ) أي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن العطف الى
النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى ما اذا لم تقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها قال المصنف في بعض تعاليقه انما نصبوا بعد الفاء
في تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا فنجفوك لم يمكن عطف نجفوك على
تنقطع والا لجزم فيصير المعنى ولا تجفك والمراد انهم نبهوا على ان الانقطاع سبب
الجفاء فنزلوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف
اسم على اسم أي لا يكن منك انقطاع فجفاء منا فهذا يدل على السببية وهكذا الكلام
في اخواتها لو شارك الثاني مع الاول في اعرابه علم انه داخل في معناه ولما عدل به
عن اعرابه علم انه غير داخل وبهذا علم انه لا يغني عن أن يأتوا بالفعل اتيانهم
بالمصدر لانهم لو قالوا لا يكن منك اتيان فاعطاء منا جاز ان يظن انك تنفي كلا

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى * (و) الثاني (نحو) قوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما
أي الا أن تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم
أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك وليكونن مني كسر لكعوبها أو استقامة
منها (و) أشار الى الرابع والخامس بقوله (بعد فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء (أو واو المعية)

المصدرين بخلاف ما اذا أثبت بالفعلين وخالفت بين اعرابيهما وعلى هذا اذا كان الفعل موجبا نحو يطير الذباب فيغضب زيد لا يحتاج الى اضمار ان لان دخول الثاني في اعراب الأول لا يغير معناه فاذا صح المراد لم يكن للعدول عن الاصل وجه فأما * فألحق بالحجاز فاستريحا * فضرورة واذا كان الفعل الثاني موافقا للاول في المعنى لا يجوز النصب نحو ما أقوم فاحدثك اذا أردت نفي الفعلين وانما ينصب اذا كان مخالفا له في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المفيدة معنى مع) أي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد وعلم بذلك ان النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر فان الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول الأول كالجزاء (قوله فخرج نحو ألم تأتنا فنكرمك) أي من كل نفي دخل عليه اداة استفهام واريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري لا يجاب ولهذا لم ينصب جوابه في قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وهذا ما في التوضيح لكن صرح بعضهم في هذا بجواز النصب بل والجزم أيضا ويوافقه انهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

ولا شك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى أولم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وتوجيهه ان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب ومعنى وهو الايجاب فيجوز ان يراعى لفظه فينصب وان يراعى معناه فلا ينصب وقيل ان عدم النصب في فتصبح أولى لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاصباح الارض مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعل الرؤية عندهم في مثل هذا منفي ولذا أجاز والبدل في ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا دون ما جاءني أحد الا زيد فلم ترق معنى ألم ينزل الله قلت ذلك وان صح في فعل الرؤية الا انه ليس على سبيل الوجوب والمراد صحة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا كله يؤدي الى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بأنه لا يجاب الاستفهام نفسه وأصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانه هل يجاب اذا تقدمه الاستفهام المذكور ام لا فليحرر ثم هل يمكن ان يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم ينصب أو النفي اجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحرر (قوله وما تزال تأتينا فتحدثنا) فانه بمعنى الايجاب وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال نحو قلما تلقاني فأكرمك (قوله وما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقض النفي فيه بالا قبل الفعل بخلاف المنتقض بالا بعده نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار كما يأتي في كلام

الشارح

وهي المفيدة معنى مع حال كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي خالص من معنى الاثبات فخرج نحو ألم تأتنا فنكرمك وما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا

الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاءني أحد الا زيدا فأكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى انه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغته (قوله حسبك فينام الناس) الجمهور على ان ضمة حسب ضمة اعراب وانه مبتدأ خبره محذوف أى حسبك السكوت وهو لا يظهر وقيل انه مبتدأ لا خبر له لانه فى معنى ما لا يخبر عنه وهو اكتف وقيل ان الضمة ضمة بناء وهو اسم سمى به الفعل وبنى على الضم لانه كان معربا وأجاز الكسائى النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف فى تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغى ان لا يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول الجمهور لان اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم الكسائى فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجازاه اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ولا من معناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك قال فى شرح الشذور وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على صريح الفعل) فان الفاء لمجرد العطف من غير سببية نحو ما تأتينا فتحدثنا فيجب الرفع أى فما تحدثنا وكذا الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اذا جزمت تشرب (قوله والمستأنفتان) فان الفاء لمجرد السببية حينئذ لا لعطف نحو ما تأتينى فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والواو لمجرد الاستئناف لا للعطف نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا نصب تشرب تكون الواو عاطفة ويوافقه ما صرح به فى شرح اللمحة انه لا يصح كونه مفعولا معه لانه لا يكفى فيه الاسم تأويلا لكن قال حفيد الموضح كغيره انه مفعول معه وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضمر ان بعدها وانما تضمر بعد العاطفة كما صرحوا به هنا فليحرر (قوله نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) على معنى لا يقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون أى لا يكن قضاء عليهم فموتهم وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لان أن تجعل ما بعدها فى حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفاء فى تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التى لا محل لها من الاعراب (قوله وبالفعل) هل يشترط فى ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما سيأتى فى الاستفهام (قوله وبالاسم) نحو غير آت فتحدثنا بالنصب نظرا الى أن غير قائم

(أو طلب بالفعل) لا بغير الفعل فى ذلك فخرج لاصالته الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس وبالمصدر نحو سقيا فيرويك وباسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز النصب بعدشىء منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان وشمل قوله بنفى محض النفى بالحرف (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) وما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار وبالفعل نحو ليس زيدا حاضرا فيكلمك وبالاسم نحو أنت غير آت فتحدثنا والنفى مع الواو كذلك نحو

مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك والأكثرون على المنع نظرا الى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا أقل رجل وأقل رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي في العرف في الاستعمال (قوله ولما يعلم الخ) قال في شرح الشذور والمعنى والله أعلم انكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو في قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة انتهى وحاصل ما اشار اليه أن العلم في الآية مجاز عن المعلوم وانه انتفى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما للنفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر (قوله وشمل قوله أو طلب الخ) في شموله للاستفهام والعرض والتحضيض نظر وقد يقال لعله أراد بالفعل مقابل الاسم فيدخل فيها الحرف ولينظر لم كان الطلب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضا وكان بنحو ليت ولعل طلبا محضا مع انه قد قيل انهما ليسا بموضوعين للطلب بل الحالة تستلزمه فان اريد انه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بانه موضوع لمعنى الفعل (قوله وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية) ففيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذي الاجوبة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم العجلي (قوله يا ناق الخ) ناق منادى مرخم أي يا ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير ونصبه على انه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سيرا عنقا والفسيح الواسع نعت (قوله فقلت ادعي الخ) قاله الاعشى وقيل غيره ادعي مثل اخرجي فاستثقل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل وكذا قال أبوه في شرح الكافية وفي ايضاح أبي علي ما نصه وتقول للمرأة اغزي ادعي فتشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله وأدعو محل الشاهد وأندى ابعد صوتا والنداء بعد الصوت وأندى خبر مقدم وان ينادي في تأويل مصدر مرفوع على انه الخبر ونظيره في مجيء اسم أي نكرة وخبرها معرفة قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة (قوله وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم النقض بالا قال في شرح الشذور ولو نقض النهي بالا قبل الفاعل ينصب نحو لا تضرب الا زيدا فيغضب فيجب في يغضب الرفع ويمتنع النصب

ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله أو طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا *

مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر

يا ناق سيري عنقا فسيحا
الى سليمان فنستريحا *

وقوله

فقلت ادعي وأدعو ان أندى
لصوت أن ينادي داعيان

وفي جواب النهي قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقوله الشاعر

انتهى

انتهى فان نقض بعدها امتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الا تأديبا وانظر تقييده بالا هل يخرج غيرها (قوله لا تنه عن خلق الخ) صدر بيت لابى الاسود الدؤلى عجزه * عار عليك اذا فعلت عظيم * والشاهد فى وتأتى وعار خبر مبتدأ محذوف أى ذلك عار عليك وعظيم صفته واذا فعلت معترض بينهما والخلق بضم اللام ملكة تصدر بها الافعال بسهولة (قوله وفى جواب الدعاء) بشرط ان يكون بفعل أصلى ليخرج الدعاء بالاسم نحو سقيا لك والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة (قوله هل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة فى المبتدا ولنا خبر مقدم ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أى هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا (قوله أتبيت ريان الخ) كذا أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدرى أهو مسموع أو مصنوع انتهى أقول هو من كلام الشريف الرضى نقيب الطالبيين وهو وان كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال صاحب اليتيمة لكنه من المولدين كما يعرف من ترجمته فى اليتيمة والريان ضد الظمآن والكرى النعاس والمراد به فى البيت النوم والملسوع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر قال فى المغنى وذكر لى رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى وأنشد هذا البيت وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكى ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب فى الاول مستفاد من تاء المضارعة يعنى والهمزة فيه للاستفهام لا همزة المضارعة والتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثانى منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة (قوله لكن يشترط فيه الخ) و يشترط فى الاستفهام ايضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك أخذا من رد أبى على تجويز الفارسى والزجاج فى وتكتمون من قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجمعون ذا وذا بان اضمار ان هنا قبيح لان تكتمون معطوف على موجب مقرر وليس بمستفهم عنه وانما استفهم عن السبب فى اللبس واللبس موجب قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من اصحابنا بل اذا تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما فى معناه واما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضى الفعل فانما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك أى ليكن منك تعريف

لا تنه عن خلق وتأتى مثله
وفى جواب الدعاء نحو
قولك اللهم تب على فأتوب
وقولك اللهم ارزقنى بعيرا
وأحج عليه وفى جواب
الاستفهام نحو هل لنا من
شفعاء فيشفعوا لنا وقوله
أتبيت ريان الجفون من
الكرى * وأبيت منك
بليلة الملسوع *
لكن يشترط فيه أن
لا يكون باداة يليها جملة
اسمية خبرها جامد فلا
يجوز هل أخوك زيد
فأكرمه بالنصب وفى
جواب العرض قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا * ونحو ألا تقوم وأقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر أو ويغفر لك وفي جواب الترجي عند القائل به لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلي أراجع الشيخ ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح الشذور

(تنبيه) نواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي ولو لدليل فلو قيل أتريد أن تخرج لم يجز أن تجيب بقولك أريد أن وتحذف أخرج وأجازه بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أي كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله لأن حذف الفعل بعد لما لدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من شيء وهذا شيء في كلام العرب (فإن سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) ولو بلفظ الخبر

قوله

بضرب بزيد فضرب به منا وتقدم الكلام على الاستفهام التقريري (قوله يا ابن الكرام الخ) الشاهد في فتبصر والأداة عرض وما موصولة والعائد محذوف تقديره ما قد حدثوك به والفاء في فما للتعليل وراء مبتدأ خبره كمن سمعا أي كمن سمعه وألفه للإطلاق (قوله وفي جواب التمني) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الأول أو لغيره نحو ليتك تأتينا فتحدثنا وليته يأتينا فيحدثنا إذ التقدير ليت إتيانا منك فحديثا منا وليت إتيانا منه فحديثا منه ولا يجوز أن يكون التقدير ليته كان منه إتيان فحديث لأن ذلك زيادة مجاوزة الحد وأما إذا كانت ليت داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الأول فيجب الرفع فإن كان الفعل المنصوب لمن له الأول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتيني فيكرمني فيصح أن يقال إنه في تقدير ليت الشأن يكون منك إتيان فإكرام وليت الشأن تفعل إتيانا فإكراما والتقدير في الآية يا ليت لي كونا معهم ففوزا (قوله في قراءة النصب) وأما في قراءة الرفع فليس مما نحن فيه (قوله عند القائل به) وهو الفراء قال في الباب الخامس من المغني وهذا لا يجيزه بصري ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو ابن لي صرحا أو على العطف على الأسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني * أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو أن أبلغ على حد قوله * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا * ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها انتهى وظاهره أن التخريج على حد ولا سابق غير قليل وهو كذلك لأنه وقع في القرآن كثيرا كما يعلم من كلامه في العطف على المعنى من الباب الرابع (قوله وأجازه بعضهم) أي بعض المغاربة (قوله محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما الخ) هذا وقع في تفسير قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة من كتاب التوحيد قال الحافظ ابن حجر الثابت في النسخ التي وقفت عليها ذكر لفظة يسجد حتى ابن بطال ذكره بلفظ كي يسجد بحذف ما والضمير في يذهب عائد على ما كان يسجد لله رياء وسمعة لأن لفظ الحديث كل مؤمن ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب الخ (قوله فإن سقطت الفاء الخ) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود (قوله ولو بلفظ الخبر) أشار إلى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه إعادة النكرة معرفة الغالبة في التوافق بل ما يعمه وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوعة للطلب والخبرية إذا أريد بها الطلب وقال بعضهم الفعل الخبري لفظا الأمري معنى لا ينقاس والمسموع اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وجعل بعضهم منه

(وقصد) به (الجزاء) للطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه (جزم) ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط (نحو) قل (تعالوا أتل) فأتل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى تعالوا فان تأتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثله أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدي أو تستريحي وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه قال أبو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل التفاتا منك نحوي ميسر * يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر *

قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي أو بعد الطلب ولم تقصد بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب الجمهور

قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم الى قوله يغفر لكم ذنوبكم فان الجزم في جواب تؤمنون بالله وتجاهدون لانه امر معنى أي بقرينة معناها الطلب أي آمنوا وجاهدوا وليس الجزم في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله وقصد به) أي بالمضارع (قوله للطلب السابق) أي للمطلوب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه أي عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزم) ابهم الجازم ليجري كلامه على كل الأقوال الآتية وفي شرح الكافية الجزم عند التعري من الفاء جائز باجماع (قوله باداة شرط مقدرة) أي بعد الطلب مدلولا عليها به وهل يتعين تقدير ان قال الرضي واعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان نعلى فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا انتهى وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير كما يأتي (قوله فان تأتوني الخ) قال في شرح الشذور ولا يجوز ان يقدر فان تتعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم انه اسم فعل (قوله اين بيتك ازرك) أي ان تعرفنيه ازرك (قوله وحسبك حديث ينم الناس) أي ان تكف عن الحديث ينم الناس وذكر لفظ حديث وقع في النسخ ثابتا وفي خط المحشي وهو لا يوافق ما مر من انه محذوف وجوبا (قوله مكانك تحمدي الخ) عجز بيت لعمرو بن الاطنابة صدره * وقولي كلما جشأت وجاشت * وجشأت اضطربت وجاشت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتي وهو في الاصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة أو تستريحي بالقتل من آلام الدنيا (قوله يمل) مضارع مجزوم في جواب الترجي وعلامة جزمه السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط الفاء النصب مع ثبوتها بدليل الجزم بعد اسم الفعل والخبري لفظا الامري معنى (قوله وهو الخبر المثبت والمنفي) لان الجزم يتوقف على السببية وهي مفقودة فيهما أما الاول فظاهر وأما الثاني فلأنك اذا قلت ما تأتينا فتحدثنا لا يكون انتفاء الاتيان سببا للحديث ولهذا رد على الكوفيين والزجاج في اجازة الجزم في جواب النفي بأنه لا سماع معهم ولا قياس لكن قد يقال النفي قد يكون سببا نحو ما تعظمنا نهنك (قوله وجب الرفع) اما على الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع كذا قاله لو في تفسيره البقاعي المسمى بالمناسبات وقد استشكل القاضي العضد في الفوائد الغياثية كون يرث على

وهو الاصح كما في المغني وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما أن النصب ضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي (وشرط الجزم) بعد الامر صحة حلول أن تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو أحسن الي أحسن اليك بخلاف لا أحسن (وبعد النهي) عند غير الكسائي (صحة حلول ان) الشرطية مع (لا) النافية (محله) اى النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة الألفية ان لا هذه ناهية بالهاء لا نافية بالفاء وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك (نحو لا تدن من الأسد تسلم) اذ يصح أن يقال ان لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو (بخلاف) نحو لا تدن من الأسد (يأكلك) اذ لا يصح أن يقال ان لا تدن من الأسد يأكلك لان الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو

قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه السلام لان يحيى عليه السلام قتل في حياته ولا يكون وارثا الا اذا تخلف بعده وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فتجعل استئنافية ولا يلزم حينئذ الاتخلف ظنه عليه السلام هكذا نقل لي عنه وأنا اجله عن ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرأ على مقامه بالخلاف ظنه بأن الاخبار عن قتله قبله ان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم وصح السند كان تسمية العلم الذي أخذه عنه في حياته ارثا مجازا مرسلا باعتبار ما يؤول اليه في الجملة لا سيما مع جواز أن يكون يحيى عليه السلام علما لمن عاش بعد أبيه علمهما السلام وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم سمى العلم ارثا على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الأنبياء ولا شك ان من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع في تسميته ارثا وحينئذ ضرورة يؤول من وراثة ما غاب عنه وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السؤال أصلا فان التواريخ القديمة عن اليهود وهو لا شئ ونقل البغوي اول سورة بني اسرائيل ما يقتضي موت زكريا قبل يحيى أو على الحال ان كان ما قبله معرفة يصح شيء الحال منها نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستئناف نحو * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * أو على العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون اذ المعنى نفي الاذن في الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفي الداخل على الاذن معناه نفي الاذن في الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم (قوله وهو الاصح كما في المغني) قال فيه لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وأيضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير ولان نائب الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ومراده بالحرف في قوله تضمين معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ومما حقه أن يوجد فلا يرد عليه ان افعال الانشاء كعسى ونعم متضمنة لمعنى الحرف الذي حق الانشاء أن يؤدي به واعترض ابن مالك القول بأن الجزم باداة شرط مقدرة بقوله تعالى قل لعبادي يقيموا الصلاة لانه لو كان التقدير ان تقل ليقيموا الصلاة يقيموها استلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال والتخلف واقع وأجيب عنه بأجوبة احسنها ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتوفيق هنا (قوله كما ان النصب بضربا الخ) هو الاصح كما في التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالعامل المحذوف أي اضرب زيدا وقيل الجزم بلا مقدرة (قوله وشرط الجزم بعد الأمر) غير الأمر من أنواع الطلب ما عدا النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو أين بيتك أزر

أي ان تعرفيه أزرك بخلاف قولنا أين بيتك اضرب زيدا في السوق اذلا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله ولهذا اجمعت السبعة الخ) وأما قراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم فأجاب عنها المصنف في الشرح بثلاثة أجوبة منها ان تكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أي لا ترى ما تعطيه كثيرا وهو وان رجحه أبو حيان واستظهره السمين نوزع فيه باختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني (قوله وأما قوله عليه السلام) جواب عما احتج به الكسائي ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الادغام نحو ويعمل لكم لا للجزم (قوله محتجا بالسماع والقياس) أما السماع فكالحديثين المتقدمين وأما القياس فهو ان المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك فكذلك اذا اسقطت الفاء نحو قوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب لان المعنى ان تفتروا ومر الجواب عن السماع وأما القياس على المنصوب بعد الفاء فلا يحسن لان الفاء قد تكون في النفي ولا جزم فيه ورد بأن الكوفيين يجوزون الجزم بعد النفي أيضا قال العصام والاظهر ان الخلاف لفظي اذا الجمهور لا يوافقه تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي والكسائي أثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط بقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت (قوله توهم اجراء الخ) فيجوز عنده أيضا أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار (قوله أيضا) أي كما جزم في جواب الطلب (قوله حرف جزم) أي حرف يعمل الجزم (قوله لنفي المضارع) أي لانتفاء حدثه في الكلام ايجاز بحذف المضاف ومجاز باطلاق المصدر وارادة الحاصل به أو النفي مصدر المبني للمفعول (قوله وقلب زمانه ماضيا) المضارع اذا انقلب ماضيا لا يكون حقيقة في المعنى الاول بل يكون منقولا حقيقة في المعنى الثاني وتسميته مضارعا باعتبار ابقاء الشئ على ما كان وبهذا الاعتبار يجوز ان يكون حقيقة في المعنى الاول لاسيما ان الاثبات هو الاصل في الاستعمال والنفي فرع له وكون لم ولما يقلبان زمن المضارع ماضيا مذهب المبرد لانهما عنده يصرفان معنى المضارع الى معنى الماضي دون لفظه وان الاصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا معناه الى المضي وبقي اللفظ على ما كان عليه ومذهب سيبويه انهما يصرفان لفظ الماضي الى المضارع دون معناه لانه جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل قال أبو حيان قال أصحابنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل انك اذا نقضت من أوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت لم يقم وان قال قد قام قلت لما يقم هذا ولما كان القلب من لوازم لم نزل منزلة المعني

واهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في ولا تمنن تستكثر وأما قوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا فالجزم على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الابتداء انما تسبب القرب لا عن عدمه وأما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوزا الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفي محتجا بالسماع والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء خلاف الكسائي في مسئلة الامر (ويجزم المضارع أيضا بلم) وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد

المستفاد منها والا فمعنى لم هو النفى لا غير (قوله وقد تهمل) كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(قوله حملا على ما) أى كما يقول الجمهور وقوله أولا أى كما يقول ابن مالك وقولهم أولى لان ما تنفى الماضى كثيرا وهو بلا قليل (قوله لكن هل هو الخ) القول بأنه ضرورة هو ما ذهب اليه السعد وظاهر كلام ابن مالك انه لغة (قوله حكاها اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرئ ألم نشرح) قال فى المغنى اعطاء لم حكم لن فى عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شذوذان توكيد المنفى بلم مع انه كالفعل الماضى وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف وقال الدمامينى يحتمل ان حركة الحاء اتباع لحركة الراء التى قبلها أو اللام التى بعدها (قوله أختها) احترازا من الوجودية والتى بمعنى الا وانتقد بأن هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجهما بقوله نفى المضارع الا ان يكون المراد الاحتراز فى المحكوم عليه بهذا الحكم أعنى نفى المضارع لئلا يتوهم عموم هذا الحكم لافراد لما ففى هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح اطلاق الحكم وتنبيه على انتفائه عن لما غير النافية (قوله من لم) أى الجازمة وما أى النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بسيطة (قوله متوقعا ثبوته) بفتح القاف أى منتظرا وقوع حصول الفعل وذلك لان لما لنفى قد يفعل بخلاف لم فانها لنفى يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من انهما يقلبان زمن المضارع وان كان المناسب لمذهب سيبويه قول المحشى لان لما لنفى قد فعل بخلاف لم فانها لنفى فعل وجعل الرضى نفى لما للمتوقع غالبا قال وقد تستعمل فى غير التوقع بدل المتوقع أيضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم (قوله لما يقض ما أمره) أى لم يفعل ما أمره به ربه وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا أى ما أمره به ورد ان شرط حذف المجرور ان يجر الموصول بمثل ما جر به وان قدر غير مجرور لان أمر قد يتعدى للثانى بنفسه فان قدر متصلا لزم اتصال الضميرين مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منفصلا وهو لا يحذف لان حذفه مفوت للغرض الذى انفصل له ويجاب عن الاول بأنه لا يلزم من منع ذلك لفظا منعه مقدرا لزوال القبح اللفظى وعن الثانى بأنه انما يمتنع لاجل اللبس الحاصل ولا لبس هنا (قوله وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما) دخولها على لم أكثر من دخولها على لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم للتقرير والاعتراف بما بعد النفى فيجاب ببلى وقد تأتى لغير ذلك كالابطاء نحو ألم يأن للذين

وقد تهمل حملا على ما أو لا فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة أو لغة وفيه خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحيانى وقرئ ألم نشرح (ولما) أختها وهى مركبة من لم وما ويقال فيها حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته (نحو لما يقض) ما أمره ويشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم والقلب للماضى وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وتنفرد لم

...تدن من الاسـ...

...الك) اذ لا يصح...

آمنوا (قوله بمصاحبة أداة الشرط) أي بجواز ذلك بخلاف لما قال الرضى وكأن ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله يريد بشبه الحرفي أسماء
الشرط كمن تقول من لم يكرمني أهنه ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصريح من
الرضى بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس
كذلك وقال السمين في اعراب فان لم تفعلوا الآية ان الشرطية داخلة على جملة لم
تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله نحو هل أتى الخ) كذا مثل أبو حيان واعترضه تلميذه
البهاء السبكي في العروس بان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير ولم يكن فيه شيأ
مذكورا ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق ان النفي الذي تكلم
في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه فاذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق
النفي الظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل وأما القيام فيما بعد أمس فلا
تعرض في النفي اليه لا بنفي ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فانه يستغرق
الاوقات التي لا غاية لها الى زمن النطق (قوله ومن ثم) أي من أجل انفراد لم بما
ذكر اللازم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن ثم كان مترتب على
الحكم المصرح به وامتناع لما يكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل (قوله بجواز حذف
مجزومها) أي لدليل كما في المغني والتسهيل لان لما النفي قد فعل وقد يجوز حذف
مدخولها كقوله وكأن قد حمل النفي على الاثبات وأورد الدماميني ان لم لنفي فعل
وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله يوم الاعازب) يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة
وبالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد (قوله فضرورة) أي فلا يرد نقضا (قوله
ولما يدخل الايمان في قلوبكم جملة) مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست
تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله ولما يدخل
توقيت لما أمروا به ان يقولوه وقال الزمخشري وما في لما من معنى التوقع دليل على
ان هؤلاء قد آمنوا بعد قال أبو حيان ولا أدري من أي وجه يكون المنفي بلما يقع بعد
ورد بأنها نفي قد فعل وقد للتوقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال
وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى ان المحال قد يتمنى (قوله الدالتين
على الطلب) لو قال الموضوعتين للطلب كان أولى فان اللام قد يراد بها وبمصحوبها
الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر
ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما ليكفروا بما آتيناهم
وليتمتعوا فيحتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون
مجزوما ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج بهما
غيرهما كلامي التعليل والجحود ولا النافية والزائدة وسمع الجزم بلا النافية اذا صلح

بمصاحبة أداة الشرط نحو
ان لم ولو لم ويجوز انقطاع
نفي منفيها نحو هل أتى على
الانسان حين من الدهر لم
يكن شيئا مذكورا ومن ثم
جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما
يكن ثم كان قال الدماميني لما
فيه من التناقض لان امتداد
النفي واستمراره الى زمن
التكلم يمنع من الاخبار
بأن ذلك المنفي المستمر نفيه
وجد في الماضي نعم الاخبار
بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح
ولا ينافي استمرار النفي في
الحال وتنفرد لما بجواز
حذف مجزومها اختيارا تقول
قاربت البلد ولما أي ولما
أدخلها وأما قوله
احفظ وديعتك التي
استودعتها * يوم الاعازب
ان وصلت وان لم * فضرورة
و يتوقع منفيها نحو ولما يدخل
الايمان في قلوبكم ومن ثم
امتنع ان يقال لما يجتمع
الضدان لاستحالة اجتماعهما
وتوقع المستحيل محال (و) يجزم
المضارع أيضا (باللام ولا
الطلبيتين) أي الدالتين على
الطلب

فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء (نحو ليقض) علينا ربك ولا الناهية نحو
(لا تشرك بالله) ولا الدعائية
نحو ربنا (لا تؤاخذنا) ان
نسينا أو أخطأنا وجزم فعل
الغائب والمخاطب بلا كثير
قال الرضي على السواء ولا
تختص بالغائب كاللام وفي
الارتشاف ما يخالفه وأما
جزمها فعل المتكلم فقليل
جدا سواء بني للفاعل أم
للمفعول وما في الاوضح من
التفصيل فهو طريقة لبعضهم
وأما اللام الطلبية فجزمها
فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل
أقل منه جزمها فعل المخاطب
مبنيا أيضا للفاعل وهذه
الاحرف الاربعة المتقدمة
مع الطلب ان قلنا انه الجازم
بنفسه تجزم فعلا واحدا كما
مثلنا (وبقية الادوات الآتية
(تجزم فعلين) متفقين أو
مختلفين فان كانا متفقين
كمضارعين فالجزم للفظهما
نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين
فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم
عدنا وان كانا مختلفين ماضيا
ومضارعا وعكسه فلكل
منهما حكمه نحو من كان يريد
حرث الآخرة نزد له في حرثه
ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له ما تقدم وهي
(ان واذما) وهما موضوعان
للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (وأي) بالتشديد وهو موضوع

قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة وهو قليل ولذا لم يتعرض له (قوله فدخل في ذلك
الخ) دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالالتماس كقولك لمساويك ليفعل فلان
كذا وما ذكر من انقسام الطلب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح في الاصول
والراجح ان كل ذلك يسمى أمرا ويحتمل انه جار على ذلك وانما عبر بذلك تأدبا (قوله
نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) قال في الكشاف ان قلت النسيان والخطأ
متجاوز عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة فيهما قلت الدعاء راجع الى سببهما
وهو التفريط والغفلة قال السيوطي وهذا على مذهب في منع التكليف بما لا يطاق
لانه دعاء بتحصيل الحاصل ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لانه ممكن
باعتبار الاصالة (قوله وفي الارتشاف ما يخالفه) وهو ان الاكثر كونها للمخاطب
ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته فلا يسرف في القتل (قوله فقليل جدا)
منه نحو * لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب
والاصل لا يكن ربرب فاعرفه والربرب القطيع من البقر الوحشية وانما كان قليلا
لان الانسان لا ينهى نفسه الا تجوزا وتنزيلا لها منزلة المخاطب (قوله قليل) نحو قوله
تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلأصل لكم أي لاجلكم
والفاء زائدة وانما كان قليلا لنحو ما مر في النهي (قوله وأقل منه الخ) وذلك لان له
صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة وغيره
باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعلا
واحدا) أي بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم بها بعطف أو غيره نحو لا تضرب زيد
وتشتم عمروا (قوله تجزم فعلين) لعله أراد بالثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة
تمثيله الآتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فان ان اذا جيء بها في مقام التوكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جزاء نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على
ما صرح به جمع (قوله كمضارعين) أي معربين والكاف للافراد الذهنية وكان
الاولى فان كانا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء قال أبو حيان نصوا
على ان الاحسن ان يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة
في عدم التأثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من
الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فالجمهور خصوه
بالضرورة وجوزه ابن مالك تبعا للفراء اختيارا (قوله وعكسه) لا حاجة اليه مع
التعبير في سابقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله ايمانا) أي تصديقا بأنه حق وطاعة
واحتسابا أي طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله للدلالة على مجرد الخ)

بحسب مايضاف اليه فهو فى نحو أيهم يقم أقم معه لمن يعقل وفى نحو أى الدواب تركب

اركب لما لا يعقل وفى نحو
أى يوم تصم أصم للزمان وفى
نحو أى مكان تجلس أجلس
للمكان (وأين وانى) وهما
موضوعان للدلالة على المكان
ثم ضمنا معنى الشرط (وايان
ومتى) وهما موضوعان للدلالة
على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط
(ومهما وما) وهما موضوعان
لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط
(ومن) وهو موضوع لمن
يعقل ثم ضمن معنى الشرط
وحيثما) وهو كأين وأنى مثال
الجزم بان (نحو ان يشأ يذهبكم)
و باذما نحو
وانك اذما تأت ما أنت آمر
به تلف من اياه تأمر آتيا
و بأى نحو أياما تدعوا فله
الاسماء الحسنى و بأين نحو
أينما تكونوا يدرككم الموت
و بأنى نحو قوله
خليلى انى تأتيانى تأتيا
أخا غير ما يرضيكما لا يحاول
و بايان نحو
أيان نؤمنك تأمن غيرنا *
و بمتى نحو
متى تأته تعشو الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد
و بمهما نحو مهما تأتنا به

من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين و بمن نحو (من يعمل سوأ يجز به) و بما نحو
(ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وبحيثما نحو * حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان
فعلم ان هذه الادوات بالنظر لوضعها ستة أقسام

ا للام للتعليل والغاية لا صلة للوضع لان ماوضع له مجرد التعليق لا الدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب مايضاف اليه) لعل المراد باعتبار مايضاف اليه بمعنى انه موضوع لشئ يكون من جنس مايضاف اليه (قوله لما لا يعقل) ومنه الحدث نحو أى ضرب تضرب أضرب (قوله معنى الشرط) أى معنى هو الشرط الذى هو التعليق أو ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد يطلق على أداته (قوله وهما موضوعان الخ) ظاهره انهما مستويان وذكر البدر ابن مالك ان مهما أعم من ما (قوله نحو ان يشأ يذهبكم) أى نحو جزم ماذكر أو الجزم بمعنى المجزوم وقس عليه (قوله وانك اذما الخ) الشاهد فيه ظاهر وتأت وآتيا من الاتيان وتلف من ألفى اذا وجد (قوله أياما تدعوا الخ) أى أى اسم تسموا فأى واقعة على الاسماء مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة (قوله خليلى الخ) الشاهد فيه ظاهر وغير منصوب بيحاول من حاولت الشئ أردته (قوله أيان الخ) صدر بيت عجزه * واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا * والشاهد فيه ظاهر ومنا حال ولم تزل جواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمة خبر لم تزل (قوله متى تأته الخ) الشاهد فيه ظاهر وتعشو من عشا يعشو اذا أتى نارا وجملة تعشو من الفعل والفاعل المستتر فيه حال أى عاشيا (قوله مهما تأتنا الخ) الضميران فى به و بها عائدان كما قال الزمخشرى على مهما حملا على اللفظ وحملا على المعنى لانها بمعنى الآية والاولى كما فى المغنى ان يعود ضمير بها الى الآية ومن آية فى موضع نصب على الحال من الهاء فى به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير فى به يكون العامل فيه تأت لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب يؤدى الى الغاء ماصرحوا به اذ لا يقع الجار والمجرور حالا حقيقة ومافى فما نحن لك بمؤمنين حجازية والجار والمجرور فى محل نصب على الخبرية لها لان الخبر لم يجئ فى التنزيل مجردا من الباء بعدما الا وهو منصوب (قوله ما ننسخ من آية الخ) من للتبعيض متعلقة بمحذوف لانها صفة لاسم الشرط و يضعف كما فى المغنى جعلها زائدة وآية حالا وآية مفرد وقع موقع الجمع أى أى شئ ننسخ من الآيات وهذا المجرور هو المخصص المبين لاسم الشرط والمزيل لابهامه الحاصل من عمومه (قوله حيثما تستقم الخ) الشاهد فيه ظاهر قال فى المغنى وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أى لتصريحه بالزمان فى قوله فى غابر الازمان

ولها صدر الكلام وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها اربعة أقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهو ان الثاني ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا اذما ومهما الثالث ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف أيضا والاصح انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان أو مكان فظرف أو حدث فمفعول مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ما صححه في المغني أو متعد واقع عليه فمفعول به أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال وكذا القول في أسماء الاستفهام (ويسمى) الفعل (الاول) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الادوات شرطا

وذلك ظاهر في ان حيث للزمان وان لم يكن فالمعاهد ذا مراده فلا اعتراض عليه باحتمال خلافه (قوله ولها صدر الكلام) لانها كادوات الاستفهام والعرض والتمني تغير معنى الكلام والسامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على أصله فلو جوزنا ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ولكون لها الصدر لا يتقدم عاملها عليها وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

ففي ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف في حقيقتها) أي والاتفاق عليها (قوله فظرف) محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والناصب لما كان ظرفا فعل الشرط (قوله أو حدث فمفعول مطلق) وذلك يتصور في أي لانها بحسب ما تضاف اليه وقد تضاف للحدث نحو أي ضرب تضرب أضرب وفي ما لانها موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث وقد جوز في ما من قوله تعالى ما ننسخ من آية أن تكون مفعولا به لننسخ أي أي شيء ننسخ وان تكون واقعة موقع المصدر ومن آية هو المفعول به والتقدير أي نسخ ننسخ آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا مجيء ما مصدرا جائز ولكن رد على هذا القول بانه يلزم خلو جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط وان من لا تزاد في الموجب والشرط موجب (قوله على ما صححه في المغني) قال فيه لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في الذي يأتيني فله درهم انتهى وقال في المباحث المضية المتعلقة بمن الشرطية ويشهد لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وانه لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه الامام أحمد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فان ضميره وحر انما يعود الى المملوك لا الى من الواقعة على المالك وممن ذهب الى انه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب الى اسم الشرط أبو البقاء العكبري في اللباب وساق عبارته ومقابل ما صححه في المغني ان الخبر فعل الشرط وحده أو مجموعهما (قوله أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال) فالاول نحو من رأيته فأكرمه ويحتمل ان يكون منه مهما تأتنا به والتقدير مهما يحضر تأتنا به فمتأتنا مفسر ليحضر لانه من معناه والثاني نحو من رأيت أخاه فأكرمه واذا جرى الاشتغال فيما له الصدر قدر المحذوف مؤخرا عنه كما أشرنا اليه في الآية هذا وبقي ما لو وقع بعدما لا يكون واقعا على زمان أو مكان فعل ناقص فانه لا يتصف بتعد ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولا به ولا مبتدأ بل يكون في محل نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو من كان أباك وأما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع

على

على الزمان أو المكان فهو باق على انه ظرف وهو مع ذلك خبر وكونه ظرفا ولا ينافى
كونه خبرا كما قالوه فى أينما تكونوا يدرككم الموت وبقى أيضا ما اذا وقع بعده فعل
متعد لكنه عمل فى غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل فى ضميره فانه فى هذه الحالة يكون
مبتدأ كما فى من يعمل سوأ يجز به وجوزوا فى مهما تأتنا به من آية ان تكون مهما
فى محل رفع على الابتداء (قوله لتعليق الحكم عليه) لو قال لانه شرط لتحقق الثانى لكان
أولى والمراد ان الاداة دالة على جعله شرطا وان الثانى مسبب له اذا كان على صورته
الطبيعية وليس المراد سببيته فى الخارج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس
بالنظر الى الخارج عكس ما قيل واحترزنا بقولنا اذا كان على صورته الطبيعية من
نحو أنت طالق ان دخلت الدار فانه شرطية مع ان الثانى ليس بمسبب والحاصل ان
معنى شرطية الاول ان العقل يحكم بوجود الثانى عند وجود الاول معلقا عليه لا انه
شرط فى الواقع يتوقف عليه وجود الشئ كما فى المطول وعبارة بعضهم أدوات الشرط
ما تدخل على شيئين فتجعل أولاهما سببا لثانيهما والمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شئ لشئ آخر بل ملزومية شئ وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون الفعل
الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح
ان يوردها فى صورة السبب بل اللازم والملزوم كقولك ان شتمتنى أكرمتك فالشتم
ليس سببا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها
بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله
جوابا وجزاء) قال الدمامينى فهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب الافادة
كخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه من
كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله (قوله لان مضمونه الخ) فهو
يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جوابا الخ) هو ما قاله أبو حيان
وقد يمنع كونهما مجازا اصطلاحا بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة
باعتبار اللغة (قوله لا تجزم الا فى الشعر خاصة) لانها موضوعة لزمن معين واجب
الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه وهذا
ما جرى عليه ابن مالك فى الكافية وظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على
قلة وهو ما صرح به فى التوضيح فقال هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير وجعل منه قوله
عليه السلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما اذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعا
وثلاثين الحديث وذهب بعضهم الى انها تجزم فى النثر اذا زيد بعدها ما قال أبو حيان
فى شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا
قولان قيل تكون مضافة وفيها الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست

لتعليق الحكم عليه ويسمى
الثانى منهما جوابا لانه
مترتب على الشرط كما يترتب
الجواب على السؤال وجزاء
أيضا لان مضمونه جزاء لمضمون
الشرط وتسميته جوابا مجاز
وكذا جزاء الا ان الجزاء هو الفعل
المترتب على فعل آخر ثوابا عليه
أو عقابا وهذا مفقود هنا
وأسقط المصنف من الجوازم
ما ذكره بعضهم وهو اذ
ما وكيفما ولو لان المشهور فى
اذا انها لا تجزم الا فى الشعر
خاصة كقوله

واذا تصبك من الحوادث نكبة * فاصبر فكل غمامة فستنجلي

وفي كيفما عدم الجزم لعدم
السماع بذلك وأجاز الكوفي
الجزم بها قياسا على غيرها
وكذا أجاز الجزم بها دون
ما وأما لو فالاصح انها لا تجزم
أصلا ومن أجازه خصه بالشعر
كقوله

لو يشأ طار بها ذو ميعة * لاحق الآطال نهد ذو خصل

وفهم من كلامه ان الجزم بحيث
واذ مخصوص باقتران ما بهما
كما لفظ به وهو الاصح وأما
غيرهما فهو قسمان قسم لا
تلحقه ما وهو من وما ومهما
وانى وقسم يجوز فيه الامران
وهو أين وان وأى ومتى وأيان
وما ذكره من ان هذه
الادوات جازمة للشرط
والجواب معا هو مذهب
سيبويه ومحققي أهل البصرة
واعترض بأن الجازم كالجار
فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس
لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف
كرفع ونصب وأجيب
بالفرق بأن الجازم لما كان
لتعليق حكم على آخر عمل فيهما
بخلاف الجار وبأن تعدد
العمل قد يعهد من غير
اختلاف كمفعولي ظن
ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط
مجزوم بالاداة والجواب
مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط

مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا
يحصل بها الربط قال وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل
الجزاء ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات انتهى وظاهره
ان الخلاف جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني فليراجع (قوله واذا
تصبك الخ) الشاهد فيه ظاهر (قوله قياسا على غيرها) رد بأن معنى أدوات الشرط
تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل
يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها ذلك لخفائها وبان من الافعال
ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح ان يعلق عليه حال ووافق قطرب الكوفيين
ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب
موافقة شرطها لجوابها قال في المغني قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى ينفق كيف
يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا
يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى (قوله ومن أجازه) هو
ابن الشجري كما في المغني (قوله لو يشأ الخ) الضمير في يشاء عائد الى فارس في البيت
قبله والميعة النشاط وأول جري الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر
الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الخاصرة ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي
جسيم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة
وغرف وهي لفيفة من شعر وخرج المانعون الجزم بلو هذا البيت على لغة من يقول
شايشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حد قولهم العألم والخأتم ويؤيده انه
لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء (قوله
وهو الاصح) لانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بما وقال الفراء يجوز الجزم بهما دونها
قياسا على ان وأخواتها (قوله وهو اين) في نسخة بدل أين ان وينبغي ذكرهما لان
حكمهما في ذلك واحد (قوله وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله الخ) أي ليس لنا عامل
يتعدد عمله الا والحال ان عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سواء تعدد احد المختلفين
أم لا ولا يجوز ان يتعدد من غير اختلاف والجوازم على هذا القول تعدد عملها
ولم يختلف وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله ان قول الشارح
فيما يأتي وبان تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض لان العامل في بابي
ظن وعلم اختلف عمله لرفعه الفاعل فيهما وعدم اختلاف ما تعدد من بقية
معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كان لتعليق حكم الخ) أي فهو مقتض
للفعلين (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لان فعل الشرط مستدع للجواب بما
أحدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام والاداة ضعيفة عن عملين ورد باستغراب

عمل الفعل الجزم وأما ضعف الاداة عن عملين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز اذا اقتضت
شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لارتباطهما ولان حرف الشرط
لا يقدر على عملين فيقوى بالثاني كما ذكر في عامل الخبر ورد بأن العامل المركب
لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر كاذما وحيثما وفعل الشرط قد يحذف وبان
العامل لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك
وأجيب عن الثاني بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له ورد أيضا بأن الجازم
لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط
لزم بقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة لبقاء أحد
معموليها فيكتفى به (قوله جملة اسمية) أورد عليه نحو وان أطعتموهم انكم
لمشركون وأشار الرضى الى الجواب بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له
ويجوز حذف القسم من غير لام مقدرة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم
لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك فيبقى الايراد
لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها
اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب (قوله
غير لا ولم) أي غير المضارع المنفي بهما أما المضارع المنفي بهما فيجيء شرطا أما لا
فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وأما لم فلتغييرها معنى
المضارع الى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفهما أما لما أختها فكثيرة الحروف
وأما الماضي المنفي بلا فنص الرضى على أنه لا يصير شرطا فلا يجوز ان لا ضرب
وان لا شتم لقلة دخولها في الماضي فاذا وقع جوابا وجبت الفاء (قوله أو مقرون
بقد) ماضيا أو مضارعا (قوله قرن بالفاء) في كلام الجماعة وصرح في المغني في
محل ان المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما اذا كان
الجواب مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء
لان الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم
الهمزة على أداة الشرط نحو قولك ان أكرمتك أتكرمني كأنك قلت أان
أكرمتك تكرمني قال الله تعالى أرأيت الذي يكذب الآية وأما غير الهمزة فيجوز
جعله عليها لانها الاصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضى
(قوله امتنع دخولها عليه) ظاهر كلام الالفية عدم وجوب الاقتران بالفاء لامتناعها
وأقره المصنف في الحواشي ونقل في التصريح عن ابن الناظم ان الجواب اذا كان
صالحا للشرط الاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها نحو ومن جاء بالسيئة فكبت
ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية

كلاهما جزم الجواب كما قيل
كلاهما جزم الابتداء والمبتدأ كلاهما
ان الابتداء رفع الخبر وقيل ان الشرط
والجواب تجازما كما قيل
ان المبتدأ والخبر ترافعا
(واذا لم يصلح) الجواب
(لمباشرة الاداة) أي أداة
الشرط كأن كان جملة اسمية
أو فعلية فعلها طلبي أو جامد
أو منفي بحرف ناف غير لا ولم
أو مقرون بقد أو بحرف
تنفيس (قرن بالفاء) وجوبا
ليحصل الربط بين الجواب
وشرطه وخصت الفاء بذلك
لما فيها من معنى السببية
ولمناسبتها للجزاء معنى من
حيث ان معناها التعقيب
بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب
على الشرط كذلك فان صلح
لذلك امتنع دخولها عليه نعم
ان كان مضارعا مثبتا

أو منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما ذكره

قانون كلي حسن في ضبط ماتدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك قال أبو حيان وهذا أحسن وأقرب مما ذهب اليه بعض أصحابنا من تعداد ماتدخله الفاء فالجملة الاسمية (نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو ان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو وان توليتم فما سألتكم من أجر والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل و بحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله * ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى * سيلفى على طول السلامة نادما * ونادما

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية وأما فيها فيكون بها كما تقدم (أو باذا الفجائية) اشبهها بالفاء في كونها لاستدأ بها ولا تقع الا بعد ماهو متعقب

انتهى وفي جمع الجوامع للسيوطي يرفع الجواب وجوبا ان قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أم مضارعا نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف وانما رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء كان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم انها غير زائدة (قوله أو منفيا بلا) أما المنفي بلم فلم تدخله الفاء أصلا على القاعدة لانه يقع شرطا كما مر وقال أبو جعفر يجوز دخول الفاء وتركه ولم يثبت (قوله وجزم به الرضي) قال أما الفاء فلانهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعلت ولم أفعل وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير (قوله أحسن وأقرب الخ) لعل وجه ذلك انه أحصر ولان تعليق حكم بأصل أوعب من تعليقه بألفاظ عنيت بالتعداد لجواز الغفلة في الثاني عن بعضها (قوله نحو وان يمسسك الخ) هذا جرى على ماهو الظاهر والتحقيق كما في المغني في الباب الخامس أن الجواب في هذا محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل شئ قدير ثابت سواء وجد الامساس بخير أولا (قوله فلن تكفروه) ضمن كفر معنى حرم المتعدي لاثنين أولهما اقام مقام الفاعل وهو انما يتعدى لواحد (قوله فقد سرق أخ له من قبل) أورد على جعله جوابا أن الماضي بعد قد محقق معنى فيقتضي تقديم سرقة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا للشرط مستقبل وأجيب بأن المراد فقد حكمنا بانه قد سرق ورد بأنه لا يفيد في دفع الايراد كما لا يخفى والأظهر الجواب بأن حرف الشرط خلص الماضي الداخل عليه قد للاستقبال وفائدة قد تحقق ترتب نسبة السرقة الى أخ له لكن لا بد من التأويل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ مقدمة في نفس الامر والمعنى فقد حكمنا بانه سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان يسرق فحكمنا بأنه قد سرق (قوله من يفعل) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه * والشر بالشر عند الله سيان * ويروى مثلان والشاهد ظاهر والشر مبتدأ خبره بالشر وسيان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله والا استمتع بها) قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الأولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها فأدها اليه وان لا يجئ فاستمتع بها والضمير في صاحبها عائد على اللقطة (قوله ومن لا يزل الخ) ألغي الضلال والشاهد في سيلفي

بما قبلها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون) لكن لا بد في الجملة المقترنة
بها أن لا تكون طلبية نحو
ان أطاع زيد فسلام
عليه ولا مقرونة بأداة نفي نحو
ان قام زيد فما عمرو قائم ولا
بان نحو ان قام زيد فان عمرا
قائم فان كانت أحد هذه الثلاثة
وجبت الفاء واستغنى عن
ذكرها احالة على المثال فانه
جامع للشروط الثلاثة وظاهر
اطلاقه ان اذا يربط بها
الجواب وان كان جملة فعلية
وليس كذلك وقد اعتذر عنه
في الشرح وظاهره أيضا
كغيره ان اذا يربط بها
الجواب بعد ان وغيرها من
أدوات الشرط و وقع في بعض
نسخ التسهيل تخصيص ذلك
بان تجري عليه المصنف في
أوضحه والمعتمد الاطلاق
لقوله تعالى فاذا أصاب به
من يشاء من عباده اذاهم
يستبشرون لكن قال أبو
حيان السماع انما ورد في
ان واذا من أدوات الشرط
فيحتاج في اثبات ذلك في غير
ان واذا الى السماع وقد
يجمع بين الفاء واذا الفجائية
لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول
كانت أو في عبارته لمنع الخلو أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا وقد يجمع ﴿فصل﴾ في تقسيم الاسم
الى نكرة ومعرفة (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (نكرة) وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها
من غير عكس ولان الشئ أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد
يسمى ذكرا أو أنثى أو انسانا أو مولودا أو رضيعا و بعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب (وهو)

ونادما مفعول ثان (قوله بما قبلها) لعله تحريف من الناسخ وصوابه بما بعدها
و يجوز أن يقرأ قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام فساوى ما ذكر (قوله واستغنى
عن ذكرها الخ) لكنه لا يعطي اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه (قوله وقد اعتذر
عنه في الشرح) بقوله وانما لم أقيد في الاصل اذا الفجائية بالجملة الاسمية لانها
لا تدخل الا عليها فأغناني ذلك عن الاشتراط (قوله و وقع في بعض نسخ التسهيل
الخ) كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه ما ورد الربط باذا
الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان) يؤخذ من
التعليل أن محل المنع اذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلا تجامعها حينئذ وانما
تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها فسقط قول بعضهم قضية هذا
انها لا تجامعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار
الذين كفروا اذا هي اذا الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله
تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل
اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا

﴿فصل في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة﴾

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أي باعتبارهما (قوله فقط) هو ما ذهب اليه
الجمهور من انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من
التنوين واللام نحو ما ومن (قوله لاندراج كل معرفة تحتها) لان أنكر النكرات
شئ ومعلوم وكل موجود ومعلوم يندرج تحتهما والاندراج دليل على الاصالة كاصالة
العام بالنسبة الى الخاص ولاصالة النكرة قدمت على المعرفة وان كانت المعرفة
أشرف لان النكات لا تتزاحم وهذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الكوفيون
وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه
قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هذا سيبويه الا حال الوجود
لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان
الاجناس هي الاول ثم الأنواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط
بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض ولا
يخفى أن ما قاله الشلوبين هو الذي أشار اليه الشارح بقوله ولان الشئ أول وجوده

الخ فكان ينبغي أن يسقط العاطف ليكون تعليلا لقوله لاندراج الخ لا تعليلا
ثانيا للاصالة فتدبر (قوله أي الاسم النكرة) لا حاجة في تذكير الضمير الى جعله
راجعا الى موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد الى مؤنث وأخبر عنه بمذكر
أو بالعكس جاز مطابقته للخبر كما يجوز مطابقته لما عاد اليه والأولى مراعاة الخبر
نحو ومن كانت أمك (قوله ما شاع في جنس الخ) ظاهر صنيع الشارح أن لفظ
النكرة شائع في الجنس نفسه وان الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق
أن الشياع في افراد الجنس أي المفهوم الكلي الصادق بالنوع والصنف
وغيرهما لا خصوص الجنس المنطقي لا في الجنس نفسه لانه شئ واحد ومعنى
الشياع في الافراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك
الافراد لا تخص بعضا دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ
رجل مثلا شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد لمفهوم الآدمي الموضوع
له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك
المفهوم لا من حيث خصوصه وحينئذ في كلام المصنف مضاف مقدر أي ما شاع
في أفراد جنسه والحق أيضا أن الموصوف بالوجود في الخارج هو افراد الجنس
لا هو وانما يحصل في الخارج في ضمن افراده على نزاع كبير فيه في محله وأما
الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود افراد المفهوم
الحاصلة في نفس الامر سواء كانت مما له تحقق في الاعيان أولا وبالمقدر افراد
المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق
عليه ذلك المفهوم فان أراد الشارح بما قاله ظاهره ورد عليه أن تعدد الجنس
أمر معنوي لا وجود له وان أراد الافراد فكان اللائق تقدير لفظ الافراد أولا
وثانيا فتدبره هذا وتعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها من
المعارف بناء على مختار السعد انها كليات وضعا كما لا يخفى والشارح جار عليه
كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله وان لم يوجد في الخارج غير
هذا الفرد (قوله ما يقبل أل المؤثرة الخ) فالاول كرجل وامرأة والثاني كمن بمعنى
انسان وما بمعنى شئ فانهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع ما يقبلها وهو انسان
وشئ والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة التنكير كأحد وعريب
لانها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع وعدم القبول عارض من جهة التزام
الواضع استعمالها على وجه التنكير واحترز بكون أل مؤثرة التعريف من العلم
المنقول من صفة أو مصدر كفضل وحارث فانه قابل لأل الا انها لا تؤثر فيه التعريف
بل مدلول فضل والفضل سواء واعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض

أي الاسم النكرة (ما شاع في جنس موجود) في الخارج فانه شائع في تعدده كرجل فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم وتعدده في الخارج موجود مشاهد (أو مقدر) وجود تعدده (كشمس) فانها في الخارج لا تصدق بتعدد لانها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج الا هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد وأما جمعها كما في قوله

فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس

فباعتبار تعدد الشمس في كل يوم خاصتها انها ما يقبل أل المؤثرة للتعريف أو تقع موقع ما يقبلها والنكرات يتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض

بالمعرف باللام وأما اسما الفاعل والمفعول المجردان من أل فكل منهما نكرة ويقبل
أل الموصولة وهي معرفة فلا تعرفه ولكن كل منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب
مثلا أو واقع عليه وكذا المقرونان بأل نكرتان أيضا ولا يقبلان أل المعرفة
ولا يقعان موقع ما يقبلها لنصهم على انهما مع أل فعل في صورة الاسم وأجيب بأن اسم
الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل أل المؤثرة التعريف
فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة
عليه ولو مع غيره فتدخل الموصولة لانها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله
فأنكرها شئ) قيل عليه الشئ عند أهل السنة خاص بالموجود فالأظهر ان أنكر
النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم (قوله ثم متحيز) أي لشموله للجسم
وهو المركب من أجزاء لا تتجزأ وللجوهر الفرد الذي لا ينقسم فليس جسما (قوله
ثم حيوان) لشموله لما ليس بماش من الحيوانات كالسمك (قوله ما وضع ليستعمل
في معين) كذا في المطول قال السيد أي المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال
دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر
المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في أشخاص معينة اذ لا يصح أن يقال أنا
ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا
لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة أوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب
أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد والحق ما أفاده بعض الفضلاء
من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شئ منها
ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما يتوهمون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات
لا حقائق لها بل لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت
كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى
الاستلزام الى أن يتمسك في ذلك بأمثلة نادرة انتهى وأورد على التعريف المعرف
بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين وأجيب بأنه في حكم
النكرة والكلام في معرفة ليست في حكمها وبأنه يستعمل في الجنس والجنس معين
في نفسه تعيينا معتبرا فيه بخلاف النكرة فان تعيينها غير معتبر على القول بأنها
موضوعة للجنس وان كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين (قوله والمضاف الى
واحد منها) أي اضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الابهام كما سيأتي وسواء
كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى معرفة (قوله
وهو المنادى الخ) أي بناء على ما صححه من أن تعريفه بالقصد لا بأل محذوفة والا
لم يحتج لزيادته (قوله ويقال له المضمر) تسميته مضمرا أجرى على قياس التصريف

فأنكرها شئ ثم متحيز ثم
جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش
ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل
والضابط أن النكرة اذا
دخل غيرها تحتها ولم تدخل
تحت غيرها فهي أنكر
النكرات فان دخلت تحت
غيرها ودخل غيرها تحتها
فهي بالاضافة الى ما يدخل
تحتها أعم وبالاضافة الى
ما تدخل تحته أخص (و)
الضرب الثاني (معرفة) وهي
الفرع عاما وهي ما وضع
ليستعمل في معين (وهي
ستة) أقسام الضمير والعلم
واسم الاشارة والموصول
والمحلى بال والمضاف الى
واحد منها وزاد ابن مالك
سابعا وهو المنادى المقصود
وتبعه المصنف في الاوضح
ولعله اغتنى بذكره له
في باب المنادى كما سيجيء
الاول (الضمير) ويقال له
المضمر أيضا والكوفي يسميه
كناية ومكنيا لانه

لانه من أضمرته أي أخفيته فهو مضمر وأما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقد (قوله ليس بصريح) أي باسم صريح (قوله لانه أعرف المعارف على الاصح) قال المصنف في بعض تعاليقه مراد النحاة بقولهم بعض المعارف أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال اليه أقل أعرف من الذي تطرق الاحتمال اليه أكثر وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن حزم حيث قال المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لانك لا تقول عرفت هذا أكثر من هذا انتهى هذا وأورد على التعبير بأعرف ان أفعل التفضيل لا يبنى مما لا يقبل التفاضل قياسا فالاولى التعبير بأرفع ومقابل الاصح أقوال مشهورة في محالها ستعرف بعضها واعلم انه كما تفاوتت أنواع المعرفة في التعريف فافراد تلك الانواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من ضمير الغائب وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسي ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس بقي هنا أمران الاول جعل الضمير أعرف المعارف مع القول بأنه كلي وضعا جزئي استعمالا كما مشى عليه طائفة منهم الشارح كما مر في غاية الاشكال بل ولو قيل بأنه جزئي وضعا لا ينبغي القول بأنه أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئي وضعا بخلافه وقد يؤخذ من كلام المصنف السابق في بيان مراد النحاة بالأعرفية دفع الاشكال فليتأمل الثاني جعل الموصولات من المعارف مخالف لما ذكره الأصوليون من انها من ألفاظ العموم وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون الآخر لكن ذكر الأصوليون خلافا في أن الصيغ المذكورة للعموم هل هي حقيقة فيه أو في الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أو لا يدرى الحال فيها ورجح السبكي الاول وقضيته انه ليس لها الا استعمال واحد حقيقي وهو العموم وان الخصوص معنى مجازي لها فالاشكال بحاله وحمل كلام النحويين على بيان معنى مجازي للموصولات في غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضي الموصولات معارف وضعا لما قلنا ان وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة المعارف انتهى ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثاني أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحد المعنيين وهو الخصوص في هذا الباب ويؤيد انها عندهم موضوعة على الاشتراك انهم في باب المبتدأ قالوا ان المبتدأ اذا أشبه الشرط في العموم دخلت الفاء في خبره ومثلوا ذلك بالموصول نحو الذي يأتيني فله درهم وهذا يدل على ان الموصولات عندهم تأتي

ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقوله لانه أعرف المعارف على الاصح. بعد اسم الله تعالى ويليه العلم ثم الذي بعده

للعموم

للعموم ثم رأيت في شرح ألفية البرماوي له ما نصه استشكل جعل الموصولات من صيغ العموم مع اشتراطهم في الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب الا اذا قصد الابهام تهويلا لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم وبهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لمن قال ان المعرف له هو أل ظاهرة أو مقدرة فيما ليست فيه لكن وما والعهد ينافي العموم كما سيأتي وصرح به ابن الحاجب وغيره قلت قد يجاب بأن العهد ليس في نفس الموصول الذي عمومه بل في قيده وقيد العام انما يخصص محل عمومه ولا يسقط عمومه كأعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت الحديث فوصفهم بالصلاح لم يخرج عبادي عن العموم بالكلية فان قلت العهد يجعل المدلول معينا والعموم استغراق بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجعله الا معينا في الذهن لا في الخارج فاذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذاك بحسب الواقع ولهذا قال البيانيون في التعريف بالموصولية انه قد يكون لتنبيه المخاطب على خطائه نحو قوله

ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

فانه ليس المقصود معينا في الخارج بل كل من ظن بهذه الصفة وقد يكون بالايماء الى وجه بناء الخبر نحو ان الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوما باعيانهم وبهذا التقرير يعلم أن نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم لم يخرج عن العهد لان كل ما يتخيله المخاطب في ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لا عهدا خارجيا ولا ذهنيا فانه مخصوص حقيقة أو تقديرا فتأمله فان قيل الحكم بانه معهود في المحلى بال انما هو في الاسم الداخل عليه أل وهو الذي يقضي بعمومه حيث لا عهد فلم لا قيل بعمومه ولو كان فيه عهد كما في الموصول قلت المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد واما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بما فيه العهد انتهى بمعناه برمته لنفاسته وكثرة فوائده (قوله وهكذا الى آخرها) أي ومثل هذا القول وعلى قياسه يقال قولا منتهيا الى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعرف بأل وسيأتي ان المضاف في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم ويحتمل انها ليست حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى خذ فيتعلق به كذا أي وخذ الباقي وعده كذا أي خذ المذكورات وانته في العد والاخذ الى آخر المعارف (قوله وضعا) خرج به قولهم من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا لذلك (قوله على متكلم) أي شخص يحكي به عن نفسه

وهكذا الى آخرها كأنه أخذه من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض بثم
(و) الضمير (هو ما دل) وضعا (على متكلم) كانا (أو مخاطب) كانت (أو غائب) كهو ولا بد له من مفسر فان كان المتكلم أو المخاطب فمفسره حضوره من هو له أو الغائب فمفسره اما معلوم أي متعقل في الذهن

فخرج لفظ متكلم فقوله أو مخاطب أي شخص توجه اليه الخطاب به فخرج
لفظ مخاطب وقوله أو غائب أي شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
وخرج بقوله المتكلم الخ اللواحق في اياى واياك واياه لانها دالة على التكلم
والخطاب والغيبة لا على متكلم الخ فهي حروف دالة على المعاني ولا دلالة لها
على الذات البتة ونحوها حروف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم الاشارة
وليس قول الشارح كانا وما بعده من جرّ الكاف الضمير المنفصل على حدما انا
كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذي هو كناية عن الذات (قوله انا أنزلناه)
الضمير للقرآن فخمه باضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح
كما عظمه بأن أسند انزاله اليه ونقل بعضهم ان الضمير لجبريل وقيل لغيره فدعوى
الامام اتفاق المفسرين على أنه للقرآن محل نظر ثم انه يرد على كونه للقرآن ان من
القرآن نفس انا أنزلناه فيلزم الاخبار عن الشئ بنفسه لانه قد أخبر بلفظ انا أنزلناه
عن لفظ انا أنزلناه لانه من القرآن المخبر عنه بالانزال واجيب بانه لا محذور
في ذلك بناء على جواز مثل أنا تكلم مخبرا عن متكلم حاصل بهذا اللفظ وبأن الضمير
راجع للقرآن باعتبار جملته لا باعتبار أجزائه على التفصيل فيكون الاخبار
بلفظ انا أنزلناه عن جملة القرآن وان كان منه انا أنزلناه لان الاخبار عنه حينئذ في
ضمن الجملة لا على التفصيل وحاصله انه يجوز ان يكون الشئ اشارة الى نفسه في
ضمن غيره لا مستقلا وبأن الضمير راجع للقرآن ماعدا انا أنزلناه (قوله متقدم)
أي ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير ان عاد على متقدم فتارة يعود عليه
لفظا وتقديرا من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغالب وتارة يعود عليه لفظا
لا تقديرا نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم أي درهم آخر لا نصف درهم
الاوّل الذي أخبرت بانه عندك ومنه قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلالة من
طين يعني آدم ثم قال جعلناه نطفة وهذا الولد لان آدم لم يخلق من نطفة وقوله تعالى
لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم ثم قال قد سألها يعني أشياء أخر مفهومة
من لفظ أشياء السابقة وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطي
في الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون للفظ معنيان ويذكر مرادا به أحدهما
ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ويذكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى
ثم ضمير آخر بمعنى آخر ولفظ الانسان والاشياء ليس له الا معنى واحد لكن
ماصدقاته متعددة وهي التي اختلفت بالارادة في الآيتين كما اختلفت ماصدقات
الدرهم في له عندي درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى على من له اتقان ولا يحتاج
الى نظر وامعان وتارة يعود عليه من أحد وجهيه وذلك كقوله سبحانه وما يعمر

من

[Margin note:] نحو انا أنزلناه وأما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه أو لفظا لا رتبة

من معمر ولا ينقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذي
ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح ان تقول لا ينقص من عمر معمر آخر
لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير
عاد عليه باعتبار مادة فهمه من الذات والمعنى ما ينقص من عمر شخص آخر فقدره فانه
مما لم يحرروه ﴿قاعدة﴾ اذا تعددت الضمائر فالاصل توافقها في المرجع وقد يخرج
عن الاصل كما في قوله تعالى ولا تستفت فيهم منهم أحدا فان ضمير فيهم لاصحاب الكهف
ومنهم لليهود قاله ثعلب والمبرد ومثله ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا
قال ابن عباس ساء ظنه بقومه وضاق بهم ذرعا بأضيافه وبه يعلم أنه لا عيب على من
جعل في قوله تعالى ان اقذفيه في التابوت فاقذفيه في اليم الضمير الاول للتابوت والثاني
لموسى وانه لا هجنة في ذلك ولا تنافر خلافا للزمخشري وان أقره المصنف في شرحه
بانت سعاد والسيوطي في الاتقان وهو عجيب منه لانه معترف بأن ذلك انما هو
الاصل وقد عدل عنه في التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هجنة وتنافر لصين النظم المعجز
عنه وعجبت من الزمخشري أيضا لانه اعترف به في قوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه
فانما اثمه على الذين يبدلونه فانه أشار الى ان ما عدا الضمير الثالث راجع الى الايصاء
الواقع من المحتضر والثالث راجع الى التبديل والى الايصاء المبدل المفسر وقد
أشار البيضاوي في آية طه الى الرد على الزمخشري حيث جعل ارجاع الضمائر كلها
لموسى أولى فأشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلال في مخالفته واعلم ان اختلاف
مرجع الضمائر انما يكون مخلا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا أدى الى التباس
في الكلام واشتباه في المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام
وآية طه ليست من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله نحو
واذا ابتلى ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لانه مفعول
ورتبته التأخير عن الفاعل (قوله فأوجس الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا
متقدم رتبة لانه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات
وقيل فاعل أوجس ضمير مستتر وموسى بدل منه فلا دليل في الآية لا يقال البدل
حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانا نقول هو على نية تكرار العامل فهو من
جملة اخرى (قوله ذكرها في المغني والشذور) وهو ضمير الشان والقصة والضمير
المخبر عنه بمفسره نحو ما هي الا حياتنا الدنيا أي ما الحياة الا حياتنا الدنيا والضمير
في باب نعم ورب وباب التنازع ان أعملت الثاني واحتاج الاول لمرفوع والمبدل
منه ما بعده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله مختصا) أي معرفة
(قوله مطلقا) سواء عاد الى واجب التنكير أو جائزه (قوله وقيل نكرة مطلقا) لانه

نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه
أو رتبة لا لفظا نحو فأوجس
في نفسه خيفة موسى أو متأخر
لفظا ورتبة وهو منحصر في
سبعة مواضع ذكرها في المغني
والشذور واعلم ان ضمير
الغيبة ان كان مرجعه
مختصا فهو معرفة والا ففيه
ثلاثة مذاهب قيل معرفة
مطلقا وهو ظاهر اطلاقه
هنا وفي الاوضح وقيل نكرة
مطلقا وقيل ان كان مرجعه
جائز التنكير فمعرفة

لا يخص من عاد اليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بانه يخصصه من حيث هو مذكور واعترض بانه انما يتم اذا كان المعود اليه مخصوصا قبل بحكم نحو جاءني رجل فأكرمته بخلاف ما اذا لم يخص شيء قبله كربه رجلا فينبغي أن يكون نكرة (قوله نحو جاء في رجل فأكرمته) انما كان المرجع فيه جائز التنكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا الخ) انما كان المرجع فيه واجب التنكير لانه في المثال الاول تمييز وهو لا يكون الا نكرة وفي الثاني مجرور برب وهو لا يكون في الفصيح الا نكرة (قوله اما مستتر) انما بدأ به لان أصل الضمائر المتصل المستتر لانه أخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون الا مرفوعا) لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور فضلة لا نهما مفعولان فجوز وا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون ما أبقي دليلا على ما أبقي (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أي ضمير ليس له صورة وهيئة في اللفظ أي التلفظ وانما له صورة في العقل ويجوز ان يراد في اللفظ الملفوظ به وشمل التعريف المستتر جوازا فانه وان جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة الاستتار لا صورة له واذا برز صار ظاهرا فلا يضر أن له صورة في اللفظ على أن التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي وقول النحويين أي هو مثلا لضيق العبارة عبروا عنه بالمرادف وأوردانهم اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شيء لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم أن يكون الكلام من كلمة واحدة وان تنفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار وضع اللفظين بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ولا يصدق التعريف على المحذوف لما سيأتي (قوله وجوبا) أي تقديرا وجوبا أي ذا وجوب أو تقديرا واجبا فهو وصف مصدر محذوف لا تمييز والا كان محولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالتقدير الوجود وهو فاسد (قوله وهو ما لا يخلفه الخ) أي ما لا يصلح أن يخلفه ذلك في اعرابه والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أي همزة المتكلم وأطلقها لان المضارع لا يبدأ بهمزة الابهام وكذا قوله والنون وانما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة لان معه ما يرشد الى الضمير فكأن الضمير بارز لان الاتيان بالبارز انما هو للدلالة على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنبئ عن الضمير بانه بارز (قوله بتاء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالياء التحتية والمبدوء بتاء الغيبة كهند تقوم فانه مستتر فيه جوازا والمبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فانه

نحو جاءني رجل فأكرمته فمتأخرة نحو ربه رجلا وربه رجل واخيه أو واجبه رجلا وعليه جرى في شرح الشذور (وهو) أي الضمير (اما مستتر) ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى (كا) لضمير (المقدر) اما (وجوبا) وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك (في) ثمانية مواضع أحدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة أو النون نحو (أقوم ونقوم) ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم

يبرز ولا يستتر (قوله المسند الى الواحد) خرج المسند الى الواحدة كقومي والمسند الى الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فانه يبرز ولا يستتر (قوله أفعال الاستثناء) قال ابن مالك وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجريانها مجرى اداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي الا فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذا بعد ما أجرى مجراها انتهى (قوله ونحوهما) لعل من فوائد العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز الكاف بيان عدم الانحصار في الخارج اذ الكاف ربما تكون باعتبار الافراد الذهنية (قوله افعل في التعجب) لعله لم يضفه لحكاية هيئة ما كنى به عنه (قوله غير ماض) اما الماضي فيرفع الظاهر نحو فهيهات العقيق فلا يكون الاستتار واجبا وغير نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أي الباقية على الوصفية ويشمل أفعل التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب وكالصفات المذكورة بمعنى صاحب والمنسوب كدمشقي (قوله نحو زيد هيهات) ففي هيهات ضمير مستتر جوازا عائد على زيد وهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم والاولى التمثيل بهيهات العقيق هيهات وهو حينئذ من توكيد الجمل وقد يقال الواقع خبر الجملة والذي قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل ونظيره انهم أجمعوا على ان الحرف لا حظ له في الاعراب ومرادهم لا حظ له فيه وحده فلا ينافي حكمهم في مواضع على حرف الجر مع مجروره بأنه مفعول أو نائب فاعل هذا وقد أشار في شرح التوضيح في باب أسماء الافعال أن المراد من كون أسماء الافعال أبدا عاملة غير معمولة أنها غير معمولة لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية فلا ينافي انها تكون معمولة لعامل لا يقتضي ذلك كالمبتدأ فاحفظه ومن المستتر جوازا المرفوع بوصف نحو زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن والظرف نحو زيد عندك وعمرو في الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكر تقسيم ابن مالك وغيره ونظر فيه في الاوضح فليراجع مع ما يتعلق به (قوله فهو قسيم له) ظاهر هذا ان المستتر ليس بمتصل لان المتصل قسم من البارز وقسم قسيم الشئ لا يكون قسيما للشئ وقد جعل في الاوضح في باب العطف المتصل مقسما وقسمه الى مستتر وبارز الا أن يقال المتصل الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا به وبالمستتر فلا يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما (قوله ماله صورة في اللفظ) أي ضمير له صورة في اللفظ أو الملفوظ به وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ القائم بالذهن

رابعها فعل الامر المسند الى واحد نحو استقم خامسها أفعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا سادسها أفعل في التعجب نحو ما أحسن زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كأوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح مما يجب فيه الاستتار أفعل التفضيل نحوهم أحسن أثاثا فعلى هذا تكون تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل كما سيأتي (أو جوازا) وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة (في زيد يقوم وهند تقوم) أو بالصفة المحضة نحو زيد قائم أو مضروب أو حسن أو باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم أبوه أو ما يقوم الا هو وكذا الباقي (أو بارز) عطف على مستتر فهو قسيم له (وهو) ماله صورة في اللفظ ثم هو (اما متصل) بعامله

والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر
بخلافه ولذا اختص بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت
عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما كذا
قاله الناصر اللقاني وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على
ان المستتر ليس لفظا على مامر فيكفي في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن
النطق به بخلاف المستتر (قوله وهو مالا يبتدأ به الخ) أي ضمير لا يصح أن يبتدأ به
بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق بالمتصل في الافتتاح ممكن عقلا
وفائدة الوصفين مع ان أحدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يغني عن مباشرة
الفعل من آخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدوأ به الكلام ولا بعد
الفعل مفصولا عنه ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا ينتقض
التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر في التعريف تقديرهم له بنحو انت
وحكمهم بانه يبرز في نحو زيد هند ضاربها هو حتى صرح البدر ابن مالك بانه فاعل
الوصف لما مر من أن التقدير بما ذكر لضيق العبارة ولان البارز ليس بفاعل
بل توكيد فان قلت يرد على الحد ضمير الغائب نحو ضربتهم فانه يبتدأ به نحو قولك
هم فعلوا قلت المراد أن المتصل مالا يقع في أول الكلام على معناه الذي كان
عليه قبل وقوعه في أول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه في نحو ضربتهم مفعول
به واذا قيل هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ أو فاعل ولو صح أن يقال هم ضربت
على ان هم مفعول به لضربت لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال
والانفصال ولا نظير له في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل
فالاولى الجواب بان الضمير الغائب في ماذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له
ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم ضربوا كلمة هم بتمامها (قوله
اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله * ان لا يجاورنا الاك ديار * قال في التسهيل هنا
وشذ الاك فلا يقاس عليه وذكر في شرحه في باب الاستثناء انه يليها اختيارا
والصواب المذكور هنا (قوله وينقسم الى مرفوع الخ) ان قيل المرفوع وما
بعده من اقسام المعرب والضمير من أقسام المبني فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع
ونحوه قلت ذلك مجاز وقرينته التنصيص على ان الضمائر كلها مبنية والمراد ان
بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا وقال الناصر اللقاني الاسناد
في قولهم الضمير مرفوع حقيقي اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى
مرفوع برفع هو محله (قوله مواقع الاعراب) أي أنواع جمع موقع أي أماكن
وسميت مواقع لان المبني يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاضافة بيانية أي مواقع هي

وهو مالا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع (كتاقمت) والى منصوب (ككف أكرمك) والى مجرور نحو (هاء غلامه) وينقسم بحسب مواقع الاعراب أيضا الى ثلاثة أقسام

مايختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وماهو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي أكرمني وكاف الخطاب نحو ماودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وماهو مشترك بين الثلاثة وهونا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكما عرف فاننا نلنا النح (أو منفصل) عطف على متصل وهو قسيم له وهو مايبتدأ به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع (كانا) للمتكلم وحده وفرعه نحن له ومعه غيره أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاء (وأنت) للمخاطب وفروعه أنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين وأنتن للمخاطبات وأنتم للمخاطبين (وهو) للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات (و) الى منصوب نحو (اياى) للمتكلم وحده وفرعه ايانا له ومعه غيره أو للمعظم نفسه (واياك) للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا واياكن للمخاطبات واياكم للمخاطبين (واياه) للغائب وفروعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار

الاعراب كما في قولهم محل الرفع (قوله مايختص بمحل الرفع) أى ضمير متصل يختص بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى ان المراد بالاختصاص المذكور انه حيث كان له محل فلا يكون الا الرفع فلا ينافى انه قد لا يكون له محل كما لو كان فصلا وقلنا انه لا محل له وهو الاصح وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) صوابه خمسة كما فى الاوضح بزيادة ياء المخاطبة (قوله التاء) أى تاء الفاعل أو نائبه وأطلقها ليعم تاء المتكلم والمخاطب وتنبيها على أن الضمير فى المثنى والمجموع مطلقا هو التاء وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول بفى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا فى كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله وهونا خاصة) يرد عليه ان الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلى النصب والجر قد تقع فى محل رفع أيضا نحو عجبت من كونى أو كونك أو كونه قائما ولك أن تقول ان وقوع الضمير فيما ذكر فى محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد فلا يرد أن الياء قد تكون فى محل رفع بطريق الاصالة نحو اضربى لانها فى حالة الرفع للمخاطبة وفى حالة النصب والجر للمتكلم وخاصة من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على انه مفعول مطلق محذوف تقديره أخص على الاصح من جواز حذف عامل المؤكد وينبغى منع الحالية لانك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة والتقدير عليها وهونا حالة كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهو مايبتدأ به الخ) يعلم بالقياس على مامر فى المتصل (قوله ومعه غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم لكن مشروط بمصاحبة غيره والاظهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره (قوله مطلقا) أى مذكرين كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذى لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى به مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون آخر فتستحيل على من هو فى كل مكان (قوله وفروعه ايانا الخ) جعل المنصوب على وتيرة المرفوع فى الاصول والفروع ويمكن كما قال بعضهم ان يكون أصل صيغ المنصوب كلها اياى لان اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهى اياى بخلاف المرفوع فانه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة فتدبر (قوله ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا) أى بطريق الاصالة والا فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو ما انا كانت ولا أنت كانا (قوله لئلا يلزم الخ) عبارة غيره لانه

في ذلك حروف تبين الاحوال
من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتأنيث وتكلم
وخطاب وغيبة وظاهر
كلامه ان كلا من المتصل
والمنفصل أصل برأسه
وذهب بعضهم الى أن المتصل
أصل برأسه للمنفصل محتجا
بان مبنى الضمائر على
الاختصار والمتصل أخصر
من المنفصل والضمائر كلها
مبنية لشبهها بالحروف
وضعا كالتاء في ضربت
والكاف في أكرمك
ثم أجريت بقية الضمائر
مجراها لطرد الباب
وقيل لشبهها به في احتياجها
الى المفسر أعني الحضور في
المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج
الحرف الى لفظ يفهم به
معناه الافرادي وأخصها
أعرفها فضمير المتكلم أخص
من ضمير المخاطب وذا
أخص من ضمير الغائب
واذا اجتمع الاخص وغيره
غلب الاخص تقدم أو تأخر
ولما كان المقصود من وضع
الضمائر الاختصار والمتصل
أخصر من المنفصل قال (ولا
فصل) للضمير في الاختيار
[illegible]

مايصح الابتداء به والمخفوض لايصح الابتداء به لان خافضه اماحرف أو مضاف ولا يتقدم الجر ور على الجار والمضاف اليه على المضاف (قوله والضمير على المختار الخ) أراد بأن ان في أنت ونحو وعملا في أنا لقوله وماعداهما حروف تبين الخ اذ ليس في أنا الذي للمتكلم حرف يبين حالا وانما فيه الالف وهي زائدة عند البصريين ومن جملة الضمير عند الكوفيين وأيضا نون أنا مفتوحة لا ساكنة زيدت بعدها الالف لتحصيها لكن كلام المغني يقتضي أن الضمير في أنا أيضا هو النون الساكنة فتأمل فان قيل كون الضمير هو ان وايا واللواحق حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على ان وايا اجيب بانهما على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغائب وكل مشترك دال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك اللواحق والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول فان قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ماذكرنا وعلى هذا فان من نحو أنت دال على الخطاب بشرط اقترانه باللواحق لا ان الخطاب مدلول اللواحق والا لم يصدق التعريف حينئذ عليه فليتأمل ومقابل المختار ماذهب اليه الخليل والمازني واختاره ابن مالك ان اللواحق اسماء مضمرة اضيف اليها الضمير الذي هو ايا لظهور الاضافة في قوله فاياه وايا الشواب فاياه ضميران أحدهما مضاف الى الآخر وهو مردود بشذوذه ولم يعهد اضافة الضمائر ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها لان الاسماء الملازمة لما ادعوا اضافتها اليه والمبني اذا لزم الاضافة اعرب وماذهب اليه الفراء من ان اللواحق هي الضمائر وايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل وماذهب اليه الكوفيون من ان مجموع ايا ولواحقها هو الضمير (قوله أصل برأسه) لما كان الرأس في كل شئ أصله الذي يبنى عليه سائره عبر به عنه والباء الداخلة عليه للملابسة في محل نصب على الحال ويجوز أن تكون للسببية والرأس بمعنى النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا أي أصل بالنظر الى نفسها لا الى شئ آخر (قوله وذهب بعضهم الخ) هو مذهب الجمهور (قوله وقيل لشبهها به الخ) وقيل غير ذلك قال بعضهم ولا مانع من أن يقال ان الضمير بني لهذه العلل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) انما كان يحسن هذا لو اسلف اختلاف مرتبة الضمير في التعريف (قوله غلب الاخص الخ) فيقال أنا وأنت وأنت وأنا فعلنا وأنا وهو وهو وأنا فعلنا ولا يقال فعلتما ولا فعلا ويقال أنت وهو وهو وأنت فعلتما ولا يقال فعلا (قوله مع امكان الوصل) احترز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية

آخر الباب فى قوله ويتعين الانفصال ان انحصر الخ (قوله فنحو قت وأكرمتك) مبتدأ خبره لا يقال فيهما والعائد محذوف أى لا يقال فيهما منه أى من نحو وأتى بالفاء لان معرفة هذا ناشئة عما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وما أصاحب الخ) محترز قوله فى الاختيار والبيت لزياد التيمى ومن زائدة وقوم مفعول وفأذكرهم بالنصب جواب النفى ويجوز الرفع عطفا على أصاحب وحبا من حبب مجهول لوصله بالى والالوصله بلهم أوفهم مفعول ثان ايزيد وسقط النون لان فاعله ليس واوا ولا الفا ولا ياء وهم فى يزيدهم مفعول أول ايزيد وهم فى آخر البيت فاعل يزيد وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة وهل الاصل الا يزيدون أنفسهم او الا يزيدونهم خلاف بين ابن مالك والمصنف مبنى على ان الضميرين لمسمى واحد فلا يجمع بينهما فى فعل واحد من غير أفعال القلوب أو ما الحق بها فليراجع المغنى فى بحث على (قوله فى ضمير آخر أعرف منه الخ) ما بعده ضمير نعت وخرج بذلك مالو كان فى ظاهر فيجب الفصل نحو العبد سل زيدا اياه أو كان عاملا فى ضمير غير اعرف فيجب الفصل نحو أعطاه اياك أو اياى وأعطاك اياى أو كان أعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو ضربته (قوله نحو سلنيه) أى استعطنيه أى فهو من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم (قوله لكنه فر الخ) قد يقال الاتصال الارجح لم يفر فيه من ذلك فدل على انه ليس مرجحا للانفصال وأيضا يشكل بقوله الآتى ولا مرجح لغيره (قوله ان يسألكموها) السؤال هنا طلب الاعطاء والواو فى هذا ونحوه تولدت من اشباع الضمة (قوله أنلزمكموها) الاستفهام فيه للانكار التوبيخى أى لا ينبغى ان يكون أى أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء او والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام (قوله اللهم الا أن يكون العامل اسما) دخل فى الاسم الوصف نحو الدرهم انا معطيكه ومعطيك اياه والمصدر وسواء كان الاول مجرورا أو منصوبا ولا يكون منصوبا الا عند هشام والاخفش كما ذكره الرضى وانما كان الفصل أرجح لان الانفصال فيما ولى الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفصل أقعد فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وما ذكره الشارح فى الاسم هو فى اسم من فعل غير ناسخ بدليل انه ذكره عقبه قبل ذكر الناسخ وسكت عن الاسم من الفعل الناسخ ويحتمل ان يلحق به كما ألحق الاسم غير الناسخ به وههنا شبهة وهى ان الضمير المتقدم فى حبى اياه كما انه مجرور محلا بالاضافة مرفوع محلا على الفاعلية وشرط هذه الصورة أن لا يكون الضمير المقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال فى ضابط هذه الصورة الا ان

فحو قت وأكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا أكرمت اياك وأما قوله وما أصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الى هم فضرورة (الاتى) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال احداهما ان يكون عامل الضمير عاملا فى ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك (نحو الهاء من قولك لشخص فى عبد (سلنيه) فيجوز فيها الانفصال (بمرجوحية) ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجحان لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يأت التنزيل الا به قال تعالى ان يسألكموها أنلزمكموها اللهم الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل أرجح نحو عجبت من حبى اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه (وظننتكه) فالفصل أرجح أيضا عند الجمهور لانه خبر فى الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله

يقال المراد أن لا يكون مرفوعا فقط (قوله أخي حسبتك الخ) أخي اما مبتدأ خبره
ما بعده واما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وليس منادى بحذف
حرف النداء كما زعم العيني اذ كيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحي صدره
ملئت بما ذكر والارجاء النواحي جمع رجا بوزن عصا والاضغان جمع ضغن
بكسر الضاد وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع احنة بكسر الهمزة
وهي الحقد أيضا فهو من عطف المرادف (قوله اذ يريكهم الله) أشار به الى أن
تعليل الجمهور لا يتأتى في ذلك لانه ليس خبرا في الاصل بل هو مبتدأ والخبر في الاصل
هو قوله قليلا (قوله بلغت صنع امرئ الخ) صدر بيت عجزه * ان لم تزل لاكتساب
الحمد مبتدرا * برأي صادق واخالكه بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس
فتحها وفيه الشاهد حيث لم يقل اخالك اياه (قوله فتارة وافق الخ) وافقهم في
التسهيل وفرق بينه وبين باب كان بأن الضمير هنا حجزه عن الفعل منصوب آخر
بخلافه في كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل
مباشر له فهو شبيه بما ضربتنيه ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن
واتصال باب كان أكثر من خلافهما وخالفهم في الخلاصة فاختار فيهما الاتصال وعلى
ما فيها فالمسائل ثلاث باب سلنيه باب خلتنيه باب كنته وقد ذكر الشارح وجه مغايرة
باب كان لباب سلنيه وبذلك يغاير باب خلتنيه لسلنيه ووجه مغايرة باب خلتنيه ان
الفعل في باب سلنيه يشترط أن لا يكون ناسخا ويغايره ايضا بما مر عن ابن مالك (قوله
بأن ذلك يقتضي الخ) أي لان الاول مبتدأ في الاصل وحق المبتدأ الانفصال وأجيب
بأنه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن
يكون الخ) أي ذات أن يكون ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع في المسئلة وهي
القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها والمراد الضمير الذي يأتي
اتصاله (قوله أو احدى أخواتها) هو ما في شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن
الحاجب والذي جزم به أبو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع الغرة ان ذلك
خاص بكان وان الفصل متعين في اخواتها وقولهم ليسني وليسك شاذ وعلى الاول
لا تدخل كاد لان خبرها يندر كونه غير مضارع والنادر أن يكون ماضيا فسقط تردد
الشهاب القاسمي في ذلك (قوله نحو الصديق كنته) أي هو والضمير الذي يتحقق
في هذا الكلام ولك في الصديق النصب والرفع على حد زيدا ضربته (قوله لئن كان الخ)
قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة المخزومي واللام موطئة للقسم والمراد بالانسان الانسان
الكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالطريق الاولى والتقدير فما ظنك
بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل ارجح) لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول

* اخي حسبتك اياه
وعند جماعة الوصل أرجح
لانه الاصل وقد أمكن وبه
جاء التنزيل قالوا نحو اذ يريكهم
الله وورد به الشعر كقوله
بلغت صنع امرئ بر اخالكه
وابن مالك اضطرب كلامه
فتارة وافق الجمهور وتارة
خالفهم ورد ما قالوه من كونه
خبرا في الاصل بأن ذلك
يقتضي جواز الانفصال في
الاول وذلك يمتنع وما أفضى
الى الممتنع ممتنع والصورة
الثانية أن يكون الضمير
منصوبا بكان أو احدى
أخواتها سواء كان قبله ضمير
أم لا وبذلك فارقت الاولى
(و) ذلك نحو الصديق (كنته)
وكانه زيد فيجوز في الهاء
الانفصال (برجحان)
كظننتكه عند الجمهور
ومنه قوله
لو كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير
وعند جماعة الوصل أرجح
ومنه الحديث ان يكنه فلن
تسلط عليه وحجة الجميع
ما تقدم

فسكنته كضربته (قوله ويتعين الانفصال) أي انفصال الضمير القابل للفصل والا انتقض بنحو انما مررت بك (قوله بالا) مثاله أمران لا تعبدوا الا اياه (قوله أو انما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله وانما يدافع عن احسابهم انا أو مثلي وذلك بناء على ان ما كافة وقد يقال انها موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما ولا يضر فوات الحصر المستفاد من انما لحصوله على طريق المنطلق زيد لكن فيه الحلاق ماغلى من يعقل لغير ضرورة وغلط أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع وتلا آيات شريفة نحو انما أشكو بثي وحزني الى الله قال ولو كان كازعم لكان التركيب انما اشكو بثي وحزني أنا قال البهاء السبكي والصواب مع ابن مالك ولسان حاله يتلو انما اشكو بثي وحزني الى الله وذلك لانه بنى كلامه على ان انما للحصر وان المحصور بها هو الاخير لفظا والاول عليه أكثر الناس والثاني أجمع عليه البيانيون وحينئذ يصح ما ادعاه لان الوصل يؤدي الى الالتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى (قوله أو رفع بمصدر الخ) كقوله

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد * اغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فلو نصب بمصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربكه ومن ضربك اياه ولا يجب الفصل الا اذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ويحتاج لتقييد كلامه بأن يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بأن يفصل بين المتضايفين نحو عجبت من ضربه الامير بجر الامير كقوله * فان نكاحها مطر حرام * في رواية جر مطر وفي رواية قتل أولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء على أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا اعتراض عليه (قوله أو صفة جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هند ضاربها هو ويحتمل أن الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كما في كافية ابن الحاجب ولا تكون مسندة الى المستكن والبارز تأكيد له اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين وكالصفة الفعل اذا حصل اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو وكما قال ابن مالك واطلاق الصفة مردود بمسئلة زيد قائم أبوه لا قاعد اذ فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير (قوله أو اضمر عامله) نحو اياه لمن قال من أضرب ومنه فاياك المراء (قوله أو أخر) نحو اياك نعبد واياك نستعين (قوله أو كان معنويا) المراد بالعامل المعنوي الابتداء نحو أنت تقوم (قوله أو حرف نفي) أي او كان العامل حرف نفي نحو ماهن أمهاتهم وما أنتم بمعجزين (قوله أو فصله متبوع) أي فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وا كرمتهم حتى اياك فان أردت حتى الجارة لم يجز لانها لا تجر الضمير والمبرد يجيزه فيظهر الفرق بين العاطفة

ويتعين الانفصال ان حصر بالا أو انما أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب أو صفة جرت على غير صاحبها أو اضمر عامله أو اخر أو كان معنويا أو حرف نفي أو فصله متبوع

والجارة بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعا لعامله ليشمل مسئلة غريبة ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى وإياي فاتقون فإنه جعل إياي مفعولا مقدما والياء في اتقون توكيدا له فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصوّر مثل ذلك إذا كان العامل مفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل (قوله أو ولي واو مع) كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة ٭ تكون وإياها بها مثلا بعدي

(قوله أو إما) أي أو ولي الضمير إما كقولك قام إما أنا وإما أنت (قوله أو لا ما فارقة) كقوله

إني وجدت الصديق حقا لا ٭ ياك فمرني فلن أزل مطيعا

ولم يقل لام ابتداء وإن شمل نحو إن الكريم لأنت لأن الفارقة ليست لام ابتداء عند أبي علي الفارسي وابن جني فلا تشملها لام الابتداء ولأن الفصل في نحو إن الكريم لأنت ليس من جهة اللام لحصوله قبلها من جهة كونه خبر الأن (قوله إن اتحدا رتبة) وذلك بأن يكونا ضميري متكلم أو مخاطب أو غائب نحو علمتني إياي وعلمتك إياك وعلمته إياه فإن كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز الفصل (قوله وربما اتصلا الخ) من ذلك ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها وهو قليل جدا والوجه الانفصال فإن اتفقا في الغيبة وفي التذكير والتأنيث وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فأعطاه إياه وأعطاها إياها وهكذا (العلم) هذا ثاني المعارف وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره ابن معطي ووجهه أن الاشتراك في العلم بطريق العروض ولا كذلك الضمير حتى قيل إنه كلي لا جزئي ولأن الضمير يحتاج إلى ما يعينه ولأنه يعود على النكرة ولأنه قد يعبر به عن الرب (قوله ما وضع لمعين الخ) أي تعيينا خارجيا أو ذهنيا فيتناول علم الشخص وعلم الجنس وناقل العلم واضع بالنسبة إليه فيدخل المنقول من غير احتياج إلى التعبير بعلق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع له كما سيأتي في تعريف العلم الشخصي فلا يخرج الأعلام المشتركة فإن تناولها غيرها بأوضاع متعددة والأمور التي تختلف بالاعتبار قيد الحيثية مراد في تعريفها فلا حاجة إلى زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغلبة لأن المراد الوضع حقيقة أو تنزيلا وحكما وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك ولا ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لأن الانتقاض يتوقف على كونه

وضوعا

أو ولي واو مع أو إما أو لا ما فارقة أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة وربما اتصلا وإن اتحدا غيبة إن اختلفا لفظا وإن اتحدا رتبة ٭ (ثم) الثاني من المعارف (العلم وهو) ما وضع لمعين لا يتناول غيره

موضوعا باوضاع متعددة للخصوصيات وهو ممنوع لادليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلي أو للخصوصيات بوضع واحد فمن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون ذلك خرط القتاد (قوله فخرج بالمعين النكرات) لانها لاتعين مسماها من حيث الوضع وان عرض بعد الوضع لامر عارض كشمس وقمر ولا حاجة في اخراج نحو ذلك لزيادة قيد على وجه منع الشركة وأورد أن الواضع انما يضع لمعين وأجيب بأن المراد وضع لمعين باعتبار تعيينه والنكرة وان وضعت لمعين لم يرد تعيينها (قوله وال صالحة الخ) المناسب لقوله وبما بعده بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بأل صالح لكل واحد من افراده فاذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شئ بعينه وقول التوضيح فنحو الرجل انما يعين مسماه مادامت فيه أل مفهومه ان المعين للمسمى هو لفظ رجل في قولك الرجل لا أل ولا مجموعهما بل أل قرينة فقط (قوله وهذا معنى قولهم الخ) أي قول بعضهم ومر مافيه وبيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخصه الخ) أي تشخص مسماه وعدمه والتشخص مابه يصير الشئ بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه (قوله وهو قسمان) أي على الاصح وقيل الاعلام كلها منقولة وقيل كلها مرتجلة قال أبو حيان التقسيم اليهما في العلم الوضعي وأما العلم بالغلبة فخارج عنه انتهى وقد يدعى أن تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ) اشعر قوله استعمل أنه لابد في العلم من أن يستعمل وكلام السعد ظاهر في عدم اشتراط الاستعمال وأورد على الحد انه غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل علما أيضا كأسامة فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لا مرتجل (قوله كسعاد الخ) أشار الى أن المرتجل اما مقيس بأن يكون موافقا حكم نظيره من النكرات وهو كثير كسعاد وفقعس قال في القاموس فقعس بن طريف أبو حي من أسد علم مرتجل قياسي واما شاذ بأن يكون مخالفا حكم نظيره من النكرات كموهب فانه مفعل من وهب فالقياس يقتضي ان يكون موهبا بكسر الهاء لان ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة وفي التسهيل العلم المرتجل اما مقيس واما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح او تصحيح مايعل أو اعلال مايصح انتهى فالشاذ بالفك كمحبب فانه مفعل من الحب فالقياس يقتضي أن يكون محبا بالادغام لان ذلك حكم مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد والشاذ بفتح مايكسر كما ذكر الشارح والشاذ بكسر مايفتح كمعد يكرب فان القياس يقتضي أن يكون معدى لا نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمى ومسعى والشاذ بتصحيح مايعل كمدين ومكوزة فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب الواو والياء ألفا والشاذ باعلال ماحقه التصحيح كداران وماهان والقياس دوران وموهان

فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اليه أسند واحد وأل صالحة لان يعرف بها نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شئ بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه (اما شخصي) وهو ماوضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له (كزيد) وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل من أول الامر علما كسعاد وفقعس وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها

كجولان وطوفان ودوران (قوله كزيد الخ) الاول منقول من مصدر والثاني من اسم عين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع والسادس من فعل أمر وفي شرح التسهيل لمصنفه ان هذا غير صحيح لوجهين أحدهما ان الامر بالصمت اما ان يكون من أصمت واما أن يكون من صمت فالذي من أصمت مفتوح الهمزة والذي من صمت مضمومها ومضموم الميم وأصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثاني انه قد قيل فيه أصمتة بهاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث واذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلا انتهى ويجاب بانه جاء في صمت يصمت بكسر الميم أيضا ولا حاجة لدعوى الرضي انه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل ولحاق الهاء له اعلام بانه فارق موضعه من الفعلية والسابع من جملة فعلية والثامن من جملة اسمية ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قاسه النحاة في ان حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الاوضح وغيره وفي حواشي المتوسط للسيد ما نصه جعل الشارح مثل تأبط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قيل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت فيما رأيته من مبنى الاصل وان كانت أجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا استحق الان يجرى الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزؤ الاخير من تأبط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعدد في أجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف (قوله وهو ما وضع لمعين في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لان قوله في الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضا (قوله أي ملاحظ الوجود فيه) خرج به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع اسماء الاجناس النكرات وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه ما نصه في اسم الجنس النكرة مذهبان أحدهما انه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لا اشكال لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظة بازاء معنى لا بد ان يلاحظ المعنى وكذلك القائل جاءني زيد لا بد وان يلاحظ معناه قلت قوله ولم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور الذهني وان كان حاصلا لم يلاحظ في النكرة

كزيد وأسد وحارث وشمر وبشكر وأصمت وشاب قرناها وزيد منطلق (أو جنسي) وهو ما وضع لمعين في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه (كأسامة) علم جنس أي للماهية الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك أسامة أجرأ من ثعالة بمنزلة قولك الاسد أجرأ من الثعلب

بخلاف المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشئ ليس اعتبارا لعدمه انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة ان الاحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن وليس مغايرا له دالا على ان الصواب ان يقول فيما تقدم أى ملاحظ التعيين ليتميز عن سائر الصور الذهنية اذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع لأن هذا غفلة عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان يصح لو قيل أى موجود الوجود فتدبر (قوله يقال أسد أجرأ من ثعلب) جعل الجراءة نظرا الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد لا يخلو عن خفاء (قوله أى بلا تعيين) أى بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مر (قوله بلا قيد) أى بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ودخل في غيرها قيد التعيين الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه (قوله بالاعتبار) أى اعتبار الواضع لان الدلالة انما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا اطلق دل على معناه الوضعي اعتبره المتكلم وأراده أم لا (قوله ومثلها في الابهام الخ) الا ان النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان (قوله ان كان من حيث اشتماله على الماهية) أى مع قطع النظر عن الشخص (قوله فحقيقة) أى لانه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء وهذا مبنى على المرجح من ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى اما على مقابله وهو انه وضع لفرد مبهم فليس استعماله معرفا بلام الحقيقة حقيقة كما حققه السيد معترضا به اطلاق السعد انه حقيقى لانه اذا كان موضوعا لفرد مبهم من افراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة اريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعا وفيما ذكره الشارح بحث وهو ان التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة والجواب ان الغرض اطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها كما صرحت به عبارته ولا يخفى ان مآل هذا هو الاطلاق على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين او المبهم فلا اشكال واوردان قضية توقف كون الاستعمال حقيقيا حيث كان هنا الحمل على الحيثية مجازية زيد في نحو زيد حيوان حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد واجيب بمنع اقتضائه ذلك بل انما يقتضى

ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من أل والاضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في أسامة وثعالة ومجىء الحال منه كهذا أسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا أى بلا تعيين كأسد اسم الماهية السبع يقال أسد أجرأ من ثعلب كما يقال أسامة اجرأ من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة أيضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمى اسم جنس ومطلقا أو مع قيد الوحدة السابقة سمى نكرة ومثلها في الابهام المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رأيت الاسد أى فردا منه ففر منه ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معرفا أو منكرا في الفرد المعين أو المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كنى به عنه

مجازية لفظ الحيوان في زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه
من حيث خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لأعلام الاناسي من باب
اسامة لا طلالانهما على كل علم منها فهما موضوعان لحقيقة اعلام اناسي من يعقل
فان لها حقيقة ذهنية كما ان لجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة واستشكل
كونهما علمين لمذكر بأنهما ألفاظ فاذا قلت قال زيد جاءني فلان فمعناه جاءني مسمى
فلان وانما مسماه لفظ وليس هذا كزيد في جاءني زيد لان مسماه ذات وأجيب
بان معنى جاءني فلان جاءني مسمى مسمى فلان فكما صح الاسناد الى لفظ زيد والمراد
مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الاعداد المطلقة)
أى التي لم تقيد بمعدود مذكورا ومحذوف وانما دل بها على مجرد العدد والدليل
على علميتها ان كلا منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فاذا انضم الى العلمية
ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله
والاصح ان أسماء الايام الخ) هذا مذهب الجمهور فانهم قالوا انها أعلام توهمت
فيها الصفة فدخلت عليها أل التى للمح الصفة ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت
مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثانى
والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انها غير أعلام ولاماتها للتعريف فاذا
زالت صارت نكرات (قوله وان التصغير الخ) أى والاصح ان التصغير مطلقا
لا يبطلها وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جنى بقوله * وكان حريث
فى عطائه جاهدا * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لادخل عليه أل
(قوله أو جنسيا) لا يلزم جريان جميع الاقسام فيه فقد قال المصنف فى حواشى
الألفية ما نصه وفهم من هذا أعنى الاقتصار على التمثيل بالكنية والاسم ان اسم
الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو
ما أشعر الخ) أى باعتبار مفهومه الاصلى فان ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد فى حواشى
الاصول وأراد بذلك كما قال ان اشعار اللقب بالمدح انما هو من جهة ان له مفهوما
آخر يلاحظ فى الجملة ويلتفت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل
المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التى وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير
علمى لم يتصور فيه اشعار فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنه اذا اشتهر زيد
بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم أن يكون لقبا والتزامه
بعيد نعم اذا سمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقبا وبهذا
يعلم وجه التعبير باشعر دون دل أو وضع لأن العلم انما وضع لتعيين الذات والمراد
اشعار قوى بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضى وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا

كفلان وفلانة وكذا بعض
الاعداد المطلقة والاصح
ان أسماء الايام اعلام
ولامها للمح وان التصغير
مطلقا لا يبطل العلمية (و)
العلم (هو) باعتبار ذاته
اما شخصيا كان او جنسيا
اسم) وهو ما عدا الكنية
واللقب كما (مثلنا) من زيد
وأسامة (أولقب) وهو ما
أشعر برفعة المسمى (كزين
العابدين) أو بضعته كبطة
(وقفة أو كنية)

من

من تفسير اللقب والكنية صادق على نحو أبي الخير وأبي لهب فيلزم أن يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية في نحو أبي بكر ولا مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا يضر فقول الشارح والفرق بينها وبين اللقب الخ محمول على غير مادة الاجتماع بقي هنا شئ وهو ان ظاهر كلامهم ان ما أشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وان وضعه الابوان ونحوهما ابتداء والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض على أمير افريقيه في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بانه اسمه لا كنيته وقد يقال ان الفرق بين الاسم وبينهما اعتبارى أيضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلى أى لاشعارها بالمدح اشعارا قويا وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدر بأب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر الاشعار وعليه تكون الاقسام متباينة ولا يكفي في تباينها اعتباران ما وضع أولا اسم ثم ما استعمل بعد ذلك ان اشعر لقب أو صدر كنية لانه يبقى ان ما أشعر وصدر كأبي الخير يصدق عليه تعريف الاخيرين فتفطن (قوله وهي ما صدر بأب أو أم) أى علم مركب مضاف صدر بذلك فخرج بالمضاف نحو قولك أب لزيد جاء اذا سميت به أو أبو زيد قائم اذا سميت به فان الأول لا اضافة فيه والثاني الاضافة لجزء العلم لا لكله وزاد الفخر الرازى في العلم الجنسي ما صدر بابن أو بنت كابن دأية للغراب وبنت طبق لنوع من الحيات. (قوله تصريح بتلقيب الاناث) فيه نظر فقد صرحوا في قول امرئ القيس * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * بان عنيزة لقب فاطمة المناداة على طريق الترخيم في قوله أفاطم مهلا وبان ماء السماء لقب أم المنذر اشتهر به وورد ان لقب الصديقة رضى الله عنها حميراء (قوله ويؤخر اللقب الخ) لانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة فلو قدم توهم ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه ولانه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيره عن الكنية أيضا واختاره بعضهم وقضيته أيضا ان الكنية التي من افراد اللقب كأبي الخير على ما مر يجرى فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع اذا اجتمع مع المقتضى (قوله غالبا) احترازا عن قوله * بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا * فان تقديم اللقب شاذ وعما اذا اشتهر اللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن الانبارى ومنه نحو المسيح عيسى وقول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان) قال شيخنا السيد أو توكيدا ولم أر من صرح به وذلك داخل في تعريف التوكيد

وهو ما صدر بأب أو أم (كأبي عمرو وأم عمرو) قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها (فائدة) ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن (ويؤخر اللقب) في اللفظ (عن الاسم) غالبا اذا اجتمعا ويجعل (تابعا له) في اعرابه بدلا أو عطف بيان (مطلقا) أى سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين أم مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكانيعو زالاتباع

يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوف جوازا أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف (أو مخفوضا باضافته) أي الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالأوّل المسمى و بالثاني الاسم ان افردا وذلك (كسعيد كرز) فيجوز فيه حينئذ الاتباع للأوّل وهو الاقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها أخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك في الألفية وخالفهم في التسهيل واعتذر في شرحه عن سيبويه بأن الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة أحدهما الى الآخر اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج الى تأويل الأوّل بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشئ الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار

اللفظي حيث قالوا فيه اعادة الأوّل بلفظه أو مرادفه واللقب مرادف للاسم قال لي بعض مشايخنا لعل اللقب لما أشعر بمدح أوذم كان غير مرادف له فلم يعربوه توكيدا فأورد عليه الكنية التي لم تشعر بشئ من ذلك فالتزم اعرابها توكيدا بل كادان يعين فيها ذلك ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم الا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذلك و بعد فالمسئلة تحتاج الى تحرير (قوله يجوز القطع الخ) ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسيأتي في باب البدل النص على انه يقطع جوازا ووجوبا واستحسانا وأما البيان فلم أر نصا فيه والظاهر انه كالبدل لانه أخوه فلا حاجة لقول بعضهم انه ليس قطعا اصطلاحيا بل يرتفع رفعا مستقلا أو ينصب كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الا شاء يحكى عن بعضهم في البيان ومسئلة في البدل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرتفع الخ وهل ذلك الا معنى القطع الاصطلاحي (قوله محذوف جوازا) قياس ماقالوه في النعت المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفا وجوبا وكذا الفعل وان سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل (قوله أومخفوضا باضافته) أي بسبب اضافة الاسم اليه فلا ينافي ان الخافض على الصحيح هو المضاف لان السبب أعم من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق بأخص معين (قوله مرادا بالأوّل المسمى وبالثاني الاسم) أي فهو من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني ملقب هذا اللقب وانما لم يعكس ويجعل من اضافة الاسم الى المسمى قال الرضي لانهم ينسبون الى الأوّل مالا تصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز انتهى قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون الى الأوّل مالا تصح نسبته الى المعاني نحو كتبت سعيد كرز فليتأمل أقول هذا شئ خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا لقرينة (قوله ان أفردا) قضيته امتناع الاضافة اذا كان الأوّل مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه وفاقا للرضي حيث قال وان كانا مفردين أو أوّلهما جاز اضافة الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان المضاف اليه يجوز أن يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) الكرز اللئيم والحاذق (قوله وهو الاقيس) لعل وجه الاقيسية ما يلزم على الاضافة من المحذور الآتي في رد ايجاب الاضافة (قوله حيث لا مانع منها) فان كان مانع من الاضافة بان كان في الاوّل أل فليس الا الاتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره والحصر اضافي أي لا الاضافة والا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الشارح اذ لا مانع منه (قوله بين سيبويه) جواب لما في قوله بان الاضافة لما كانت الخ (قوله كنت في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم ان مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب

امتناع

امتناع تقديم اللقب على الكنية رأى الكنية التي من افراد اللقب كاللقب المحض
(الاشارة) * هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه أولها لان تعرفه بالعين
والقلب وغيره لا يتعرف الا بوجه واحد ولانه لا يقبل التنكير مطلقا بخلاف المضمر
والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورة الى ذلك لان الاسماء الآتية كما تسمى
بأسماء الاشارة تسمى بالاشارة قاله الدماميني (قوله واشارة اليه) أى حسية بالجوارح
لا عقلية لان مطلق الاشارة حقيقة في الأولى فلا يرد ان الضمير يشار به للمعهود
عليه والظاهر النكرة يشار به الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد
معين فلا يطرد التعريف لكن قضية هذا ان تكون أى الاشارة اليه من جملة
الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدل عليه اخراج اسم
الاشارة مطلقا من تعريف العلم باسم يعين المسمى مطلقا ولو كانت من جملة الموضوع
له لم يصلح لذلك لان جزء الشئ لا يكون قرينة على تعين اللفظ للجزء الآخر ثم ان قضية
التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار بهذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان
أشير بها الى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمشاهد قال الرضي
اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه
الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما
بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد أعني ذلك ونحوه اذن كضمير
الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله
انتهى وليتأمل تصريحه بالتجوز في البعيد مع تصريحه بالوضع له الا ان يكون
ممن يرى الوضع في المجاز والاشارة المحدودة الاصطلاحية والواقعة في التعريف
لغوية فلا دور (قوله اما المفرد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا
قليل والغالب استعمال ذلك في اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك (قوله للمذكر المفرد)
أى ولو حكما فصح قولك ذا الجمع وذا الفريق وقال المصنف في حواشي الالفية وقد
يشار بها الى الاثنين نحو عوان بين ذلك والى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس
كيف لبيد * والى كل شئ وذلك في حبذا على القول بأن كلا منهما باق على أصله ولا
يرد على كونها للمذكر قوله

نبئت نعمى على الهجران زاوية * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاوي

لان المعنى لذلك الشخص أو الانسان وقول الزمخشري الاشارة للصفة مثل ذلك
الكتاب مردود فانها بالصفة ذكرت (قوله وذي) بكسر الذال ثم ياء ساكنة عن
ألف ذا (قوله وذه) بقلب ياء ذي هاء وقفا لبيان الياء ثم أجرى الوصل مجراه
(قوله وتي) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ذي فياء ساكنة ففيه الجمع بين البدلين

و يليه الآخر معربا باعرابه
مع جواز قطعه نعم اذا اجتمع
الثلاثة وقدمت الكنية
على الاسم ثم جيء باللقب
فيظهر وجوب تأخير اللقب
عن الكنية كما يؤخذ
من كلامهم وان لم أر
في ذلك نقلا لانه يلزم من
تقديمه عليها حينئذ تقديمه
على الاسم نفسه وهو ممنوع
(ثم) الثالث من المعارف
(اشارة) على حذف مضاف
أى أسماؤها حذفه
للقرينة الدالة عليه وهي
ما وضع لمسمى واشارة اليه
والاشارة اما لمفرد مذكر
أو مؤنث أو لمثنى كذلك
أو لجمع كذلك فهذه
ستة الا انهم اكتفوا
بالاشارة الى الجمع المذكر
والمؤنث لفظ واحد فصارت
الاقسام الوضعية لاسماء
الاشارة بحسب من هي له
خمسة وان تعددت ألفاظ
بعضها كما سيجيء (وهي
ذا) للمذكر المفرد (وذي
وذه وتي

التاء والياء (قوله وته) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال فهاء (قوله وتا) بقلب ذال ذا تاء (قوله بالاختلاس) أي بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشباع (قوله بالضم) قال المصنف في حواشي التسهيل هي في النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك فان صح فتكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كفاق وقال أيضا الاشارة ذا والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليست بصفة (قوله المفرد) أي ولو حكما ليصح قولك ذي الجماعة وذي الفرقة وذي الطائفة (قوله وذان وتان) اما ذان فتثنية ذا وأما تان فتثنية تا لامرين أحدهما ان يكون المؤنث كالمذكر وتا نظيره ذا والمتمكن هي المثناة دون غيرها والثاني انها التي تثنيتها أقل عملا فلا تحتاج الى أكثر من حذف الالف للساكنين وزعم السيرافي انه يصلح ان يكون تثنية لتا وتي وته وانهم لم يثنوا ذي وذه لئلا يلتبس المؤنثان بالمذكرين (قوله ويشار بالاول منهما للمثنى الخ) جعل المثنى في كلام المصنف بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين في الاول ومجرورين أو منصوبين في الثاني ويحتمل ان المعنى وذان وتان ثابتان للمثنى في حالة الرفع وذين وتين ثابتان له في حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا ونصبا من ثبوت الجزئي لكليه (قوله والاصح الخ) أي لقيام علة البناء فيها كما في المفرد والجمع وهي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقيل ذيان والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية عليه تمييزا بينهما فهي صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر ولا سند له الا ما ذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغ تثنية فالتثنية التي هي من خواص الاسم معارضة لشبه الحرف كما عارضت الاضافة أي شبه فأعربت ودعوى ان هذه الاسماء مما توغل في شبه الحرف ومشابه ذلك بمعزل عن الاعراب ممنوعة لانها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى انها تنعت وينعت بها وتصغر (قوله وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف) لابن مالك ان يمنع انها لا تقبل تقدير التنكير وان لم يقبل التنكير (قوله وكلامه في الاوضح الخ) حاصله الاعتراض عليه بأن ما ذكره ملفق من قولين ويجاب بأن الوصف بصورة المثنى لا ينافي أنه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته وغايته ان ما ذكره موهم فالتلفيق ممنوع (قوله ممدودا ومقصورا) حالان من أولا ومجيء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء المتمكنة لا يقالان في الافعال والحروف فقولهم في هؤلاء مقصور وممدود تسمح في العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا ذلك مع ما في

اسماء

وته) باسكان الهاء وذهي وتهي وتاوذ دوته بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث المفرد (وذان وتان) ويشار بالاول منهما للمثنى المذكر وبالثاني للمثنى المؤنث ويعربان (بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا) عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف فني حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح عند أنواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد (وأولا) ممدودا ومقصورا

بجمعهما) أي المذكر والمؤنث والمد لغة أهل الحجاز وهي الفصحى وبها
جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتي
والقصر لغة أهل نجد من
تميم وقيس وربيعة وأسد
ذكر ذلك الفراء في لغات
القرآن ولم يخصه بتميم كما هو
صريح عبارة الاوضح
والاكثر مجيئه للعقلاء وقد
يجيء لغيرهم كقوله
والعيش بعد أولئك الايام
وهذه الالفاظ المتقدمة في
المشار اليه القريب (و) اما
(البعيد) فيشار اليه بها
لكن ملحقة وجوبا
(بالكاف) الحرفية في
الآخر تدل على البعد ولا
فرق في الكاف بين أن
تكون (مجردة من اللام)
في جميع أسماء الاشارة
(مطلقا) أي سواء كان
المشار اليه مفردا أم مثنى
أم مجموعا وهذه الكاف
تتصرف في الكلام تصرف
الكاف الاسمية غالبا
لتبين بها أحوال المخاطب
من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتأنيث كما يتبين بها
لو كانت اسما فتفتح للمذكر
وتكسر للمؤنث وتتصل بها
علامة التثنية والجمع
فللمخاطب خمسة أحوال
وان كان أصلها ستة وقد
تقدم ان للمشار اليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي

اسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله بجمعهما) أي موضوع لجماعة الذكور والاناث فالمراد بالجمع الجماعة وهي الآحاد المجتمعة لئلا يتوهم ان أولاء جمع أو المراد لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه الجمع مجازا (قوله والعيش الخ) عجز بيت لجرير صدره * ذم المنازل بعد منزلة اللوى * وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره أي كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء بالمد وقصره للضرورة والشاهد في أولئك حيث استعمله في غير العقلاء وهو الايام ويروى الاقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا بالكاف) قضية الاطلاق ان الكاف تلحق جميع اشارات المؤنث لكن صرح غيره بانها لا تلحق منها الاتي وتا وذي قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء في الثلاثة وتيلك وتالك بفتح التاء فيهما وتالك وذلك فقد أوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار للقريب ذو اللام لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك ياموسى ولعظمة المشار اليه نحو ذلكم الله ربي ونحو فذلكن الذي لمتنني فيه بعد أن قلن ما هذا بشرا والمجلس واحد لانه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ويستعار للبعيد المجرد لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما واياه كقوله تعالى ذلك نتلوه ثم قال ان هذا لهو القصص كذا في الجامع وفي الرضي وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الاشارة بلفظ الغائب وذلك اذا كان المشار اليه لفظا مسموعا لانه بالتلفظ به زال سماعه كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم والمشار اليه ضرب المثل الحاضر وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله تصرف الكاف الاسمية) وربما استغني عن جمع الميم باشباع ضمة الكاف كقوله * وقد يكون القول الا ذلك (قوله غالبا) اشارة الى اللغتين الآتيتين (قوله خمسة أحوال) أي وان كان أصلها ستة وقوله فذلك خمسة وعشرون أي حاصلة من خمسة أحوال المشار اليه الخارجية في خمسة أحوال المخاطب الخارجية ولا شك ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية للمشار اليه في الاحوال الخارجية للمخاطب فلو ضربت الاحوال العقلية لاحدهما في الاحوال العقلية للآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أن تكون الاقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانه اذا ضربت الستة في مثلها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان مضروبة في ستة باثني عشر وايتا أربعة وعشرون هذه طريقة صحيحة في الحساب فالموجب لاختلالها وقد بحثت مع

وإنما حكموا بحرفية
الكاف في ذلك لعدم محل
لها من الاعراب لانتفاء
الرافع والناصب والحرف
الجار وانتفاء المضاف لان
أسماء الاشارة لا تضاف
لانها لا تقبل التنكير
والمضاف لابد أن يكون
نكرة حتى لو كان معرفة
نوى تنكيره لاجل الاضافة
وفي الكاف المذكورة ثلاث
لغات الاولى أن تختلف
لاختلاف أحوال المخاطب
وهذه هي الفصحى الثانية
افرادها مفتوحة في
الاحوال كلها فيكون
المقصود بها على هذه اللغة
التنبيه على مطلق الخطاب
فقط الثالثة افرادها
مفتوحة في التذكير مكسورة
في التأنيث فلها على هذه
اللغة حالتان أو (مقرونة)
تلك الكاف (بها) مبالغة
في البعد (الا) في ثلاث
مسائل (في المثنى مطلقا)
من غير تقييد بلغة دون
أخرى ولا فرق بين تثنية
المذكر والمؤنث (وفي الجمع
في لغة من مده) وهم
الحجازيون دون من
قصره من أهل نجد كقيس
وربيعة وأسد وأما بنو تميم
فلغتهم القصر فلا يأتون باللام كأهل الحجاز كما نبه عليه في أوضحه حيث قال وبنو تميم

جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء في ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في
الستة بل في خمسة قلت يلزم أن تكون الاقسام الخارجية ستة وعشرين والله أعلم
(قوله وإنما حكموا الخ) فيه أنه لا يلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفية بدليل
أن ضمير الفصل اسم على الاصح ولا محل له من الاعراب ثم في الحصر نظر فقد قال
بعضهم والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها أنها تجردت عن معنى الاسمية
ودخلها معنى الحرفية في افادتها معنى في غيرها وتلك الفائدة هي كون اسم الاشارة
الذي قبلها مخاطبا به واحدا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع
انه بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة الاسمية وأورد الرضي عليه أن لنا أسماء
كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كأسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها
ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك
وأجاب بأن بينهما فرقا لان أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى
معنى في غيرها وقد تقرر أن الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره
وقال أيضا ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك (قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ) منه ذلك
خير لكم ووجه الافراد أنه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع أن
المراد الجميع أو أنهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكأنه قيل يا فريق
أو يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة وقال الرضي
وقد يستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم ذلك
أدنى أن لا تعولوا كما يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى
الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتأويل المثنى والجمع بالمذكور (قوله بها) أي
باللام وإنما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم
يقصد واحدتها فحركت بالكسر للساكنين وكذلك في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة
قريبة من الالف في الخفة وأما تالك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك الياء
بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين
وأما ذالك بقلب ألفه ياء فلغة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك
مشكل لانك تقول ان ذا اشارة والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف
زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قواهم ولزمك أن لا تقول ذالك لبعيد
لان الذي أفاد البعد اللام ولكنه لا يراه فان قلت ولأي شيء على مذهبه لم يستعمل
الخطاب الا مع البعيد قلت ولأي شيء على مذهبهم لم يستعمل الا معه ومع المتوسط ولم
يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو أن غير القريب مما ينبغي أن يؤتى في الاشارة

البه

اليه بحرف الخطاب ليتيقظ له ويتنبه لحاله فالكاف فى ذلك بمنزلة أن تقول ذا يا زيد
فافهمه كذا فى التذكرة للمصنف وفى قوله ان قلت حرف زائد دال على البعد نظر لان
الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكد للبعد
الحاصل بالكاف وقد قال فى حواشى ابن الناظم ما نصه ومن ثم اتجه للناظم فى
التصريف الحكم بان اللام زائدة ولو كانت للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة
الكاف وتحرر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول الآخر كل منهما
كلمة وذكر السبكى قولا غريبا ان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثة أقوال المجرد
التوكيد لبعد المشار اليه لبعد المخاطب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبنى
على انها لا تدل على معنى أصلا ولا التأكيد (قوله لا يأتون باللام مطلقا) يستثنى
منه الجمع كما صرح به الاشمونى فى شرح التوضيح (قوله بألف غير مهموزة) قال
الدمامينى ها المذكور ليس بعده ألف مهموزة وانما هو علم على الكلمة المركبة من هاء
وألف ثم نكر وأضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله * علا زيدنا يوم النقى رأس
زيدكم * فلا يصح أن يضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلا
واعلم أن دخول ها التنبيه المجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وانها لا تدخل
جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على
المقرون بالكاف فى المثنى والجمع فلا يقال هذانك ولا هؤلائك قال أبو حيان وهذا
بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد فى السماع بخلاف من قال
فى قوله * من هؤليائكن الضال والسمر * وهو تصغير هؤلاء وقد يجاب بأن كلام ابن
مالك فيما يكون مطردا وهذا لا يرد بورود بيت بخلافه وانه يجوز فصل ها التنبيه
من اسم الاشارة المجرد من كاف الخطاب بأن واخواته من الضمائر كثيرا نحو
ها أنتم أولاء ولا يقال ها أنا ذاك لانه غير مجرد ولحاق هاء له قليل وأما ها أنا ذلك
فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثيرا بالكاف نحو أهكذا عرشك * وماهكذا يا سعد
تورد الابل * وقد تستعمل على الاصل كقوله * ولا هكذا الذى هو مطلوب * وباسم
الله تعالى فى القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لا ها الله ذا يقال بقطع الهمزة
ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف من غيرها وحذفها وبغير ذلك قليل على ما قاله
الدمامينى والذى فى الرضى والتسهيل أن الفصل بغير الضمير قليل (قوله كراهة
كثرة الزوائد) علة امتناع اللام فى هذه المواضع الثلاثة وقيل علته لانها تدل على
قرب المشار اليه واللام على بعده وهو منتقض بالكاف فانها تجتمع معها وهى للتوسط
أو البعد وقيل لانه يتوهم انهما كلمتان ها كلمة وذا كلمة (قوله لكن الجمهور الخ)
وردّه ابن مالك بأشياء منها أن الشاعر قال

لا يأتون باللام مطلقا (وفيما
تقدمه) من أسماء الاشارة
(ها التنبيه) بألف غير
مهموزة كراهة كثرة الزوائد
فتقول هذاك ولا يجوز هذا
لك ويسمى الهاء ها التنبيه
لانها تنبه المخاطب على
المشار اليه وقضية كلامه
انه ليس لاسم الاشارة الا
مرتبتان قربى وبعدى وهى
رأى ابن مالك وغيره من
المحققين لكن الجمهور على
ان له ثلاث مراتب قربى
وهى المجردة من اللام
والكاف وبعدى وهى
المقرونة بهما فى غير المثنى

أولئك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يعظ الضليل الا أولالك

فأشار بأولئك وأولالك الى شئ واحد وهو قومه فلو كان ذوا اللام للبعيد وذو الكاف دون اللام لذى التوسط لزم التناقض في العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف ومنها أن الحجازيين لا يأتون بهما معا فلو كان كما قال الا كثر لم يسغ ذلك وأما غيرهم فمشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد وقال المرادى هذا الوجه أقواها قال بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هؤلاء بحال غير الحجازيين والتميميين أن لا يعلمه غيرهم (قوله وبالنون المشددة الخ) صريح في أن التشديد دال على البعد فلعله لا مانع من ذلك وكونه عوضا عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال في الألفية

والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا

(الموصول) هذا رابع المعارف لان وضع الموصولات على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها معهودة له بخلاف النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فمعنى لقيت من ضربته على الموصولية لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وعلى الموصوفية لقيت انسانا مضروبا لك فتخصيصه بكونه مضروبا لك لا بالوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلم فالمخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا وطويلا لا تخصيص في كل منهما منفردا بل مع التقييد والمراد بالمعلوم أعم من أن يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من حيث هو أو في ضمن جميع الافراد أو بعضها فلا ينافي ان الموصول ينقسم انقسام المعرف بأل وان انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالمعرف والموصول في الاصل اسم مفعول وصل لا حاما سيأتي (قوله حرفي) قدمه لانه أشبه من الاسمي بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك وقدم غيره الاسمي لانه أكثر استعمالا (قوله وهو ما أوّل الخ) أي ما صح أن يؤوّل وقوله ما أوّل جنس يتناول نحو صه فانه يؤوّل بمصدر معرفة ان لم ينون ونكرة ان نون والفعل المضاف اليه هو نحو هومن اعدلوا هو أقرب للتقوى ويخرج بقوله مع صلته بمصدر لانهما مؤوّلة لا مع شئ بعدها وأورد على الحد همزة التسوية وأجيب بأن المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب بان المؤوّل بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة بدليل أن الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام لا يخفى ما فيه وأورد ان العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبأنه تعريف لفظي واحترز بقوله

وبالنون المشددة والكاف في المثنى وسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها الان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب (ثم) الرابع من المعارف (الموصول) وهو ضربان حرفي وهو ما أوّل مع صلته بمصدر ولم يحتج

ولم يحتج الخ عن الذى الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذ قيل التقدير كالخوض الذى خاضوه ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتأويل السبك بل التفسير ولذا صح أن يقال دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما مر بقى أن عدم الاحتياج الى العائد لا ينفى صحة تعلق العائد به والمراد الثانى لا الاول وكان الأولى التفسير بما يقتضيه وان الظاهر أن المؤول بالمصدر الصلة فقط لا هو مع با بصلته (قوله وهو أن) أى بفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى أن زيدا ذاهب بلغنى ذهاب زيد وكذا بلغنى انك فى الدار أى استقرارك فيها لان الخبر فى الحقيقة هو المحذوف وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغنى انك زيد أى زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفروسية وقال المصنف يقدر بالكون وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة (قوله وان) أى المفتوحة الهمزة الساكنة الناصبة للمضارع لا المخففة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا انظر المغنى (قوله وما) وتوصل بفعل متصرف غير أمر وأكثر ما يكون ماضيا ولا يشترط أن يكون عاما نحو أعجبنى ما صنعت لا خاصا نحو ما جلست بدليل قوله تعالى بما رحبت خلافا للسهيلى وشذ وصلها بليس فى قوله

أليس أميرى فى الامور بأنتما * بما لستما أهل الخيانة والغدر

وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستدل بقوله كما دموكم تشفى من الكلب * فان الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة لانها تكون مع صلتها فى موضع جر فلم يصرف شئ عما هو له بخلاف ما اذا جعلت كافة ولان ما المصدرية تنوب عن الظرف الزمانى وهو يوصل بالجملتين مضافا اليهما فاذا وصلت بالجملتين كان فى ذلك اعطاؤها حكم ما هى مناسبة له حتى انها نابت عنه واذا ثبت ذلك فى الوقتية فلا يبعد جوازه فى غيرها (قوله وكى) وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ولو) قال فى التسهيل وصلتها كصلة ما أى فتوصل بفعل متصرف غير أمر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفى نحو وددت لو لم يقم قال المصنف وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك فى لو فينبغى أن يقيد ومراده انها لم توصل باسمية نصة لانها قد وقع بعدها أن وصلتها نحو لو انهم بادون فى الاعراب وقد قيل ان موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا على هذا الرأى (قوله وهو ما افتقر الخ) أى ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله وعائد أو خلفه أى أو ما يقوم مقامه وهو الاسم

الى عائد وهو ان وأن وما وكى ولو والمراد هنا بقرينة ذكره فى المعارف الذى هى أحد قسمى الاسم وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه وهو قسمان

نص ومشترك فالنص ماوضع لمعنى واحد (وهوالذى) للمفرد العالم وغيره (والتى) للمفرد المؤنث العاقل وغيره (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث ويعربان (بالالف رفعا وبالياء جراونصبا) عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح انهما مبنيان جىء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر وكلامه فى الاوضح عند أنواع الشبه يقتضى ماقلناه فى ذين وتين فكن على بصيرة فى ذلك ولك فى نونهما وجهان اثباتها مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت قاله فى شرح الشذور وظاهر كلامه فى الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع (ولجمع المذكر) شيآن (الذين) ويستعمل (بالياء) رفعا وجراونصبا ولذا قال (مطلقا) وربما جاء فى حالة الرفع بالواو كقوله * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وانما لم يعرب كما أعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة انه أخص من مفرده [illegible] اص بالعاقل والذى

الظاهر كقوله * سعاد الذى أضناك حب سعادا * كما يأتى قريبا فى كلام الشارح بخرج نحو اذ واذا مما يفتقر دائما الى جملة لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابله (قوله الذى) أصله عند البصريين لذى زيدت اللام لئلا يتوهم أن الجملة التى بعدها صفة لان الجملة لاتكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو الطائية لما أشبه كل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات وفى الذى والتى خمس لغات منها ثبوت الياء مشددة جارية بوجوه الاعراب كما فى التصريح وظاهره انها تعرب على هذه اللغة وبذلك صرح الجزولى وهو مشكل لوجود المقتضى لبنائها وليس التشديد موجباله كما قاله الرضى (قوله للمفرد) وان دل على جماعة كالفريق والجمع المركب كذا قيل وانما يأتى لو أريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر (قوله للمفرد العالم) وقع فى عبارة غيره للمفرد المذكر العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمذكر المستحيل اتصافه به تعالى لافرق بين التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام فى استعمال اللفظ فى الحادث فعدول الشارح الى قوله للمفرد حسن لوجهين اسلامته من اطلاق المذكر على الله وليكون للتعبير بالعالم فائدة (قوله والاصح انهما مبنيان) يجىء فيه ماتقدم فى ذان وتان (قوله لما مر) من أن شرط التثنية قبول التنكير ومر مافيه (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) مر مافيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة الابصار أو على تبصر (قوله ولجمع المذكر) أى لجماعته (قوله بالياء مطلقا) أى متلبسا بالياء حالة كونه مطلقا عن التقييد بحالتى الجر والنصب أى فى أحواله كلها لبنائه عند أكثر العرب على الفتح (قوله نحن اللذون) صدر بيت للعقيلى عجزه * يوم النخيل غارة ملحاحا * اللذون خبر نحن وصبحوا صلة والصباحا مفعول أول ويوم النخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب اللذون على هذه اللغة بلامين دون لغة من ألزمه الياء لانه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بأن تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فآثروا عدم ظهورها خطا حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيه بالحروف وأظهروها حال الاعراب لانه أشبه الاعراب لكن المقرر فى علم الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول الامثنى الذى خاصة فتثبت فيه فرقا بين الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع) ظاهره ان اللذين واللتين جاآ على سنن المثناة لفظا ومعنى وبذلك صرح فى التصريح وانما يظهر ذلك على القول بأنهما تثنية اللذوا للت لا الذى والتى والا فلم يأتيا على سننها لفظا اذ القياس اللذيان

واللتيان

والتبيان (قوله كذا قيل) قاله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني لمنعه
كون العالمين جمعا لعالم ويرد عليه في المحلين أن المفرد يختص بالعاقل ثم يجمع أو
انه غلب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه في باب
النعت فان قيل فلم لم يعرب حينئذ قلت لان ذلك لا يخرجه عن مخالفته من الجموع
لان شأنها أن لا يكون الواحد أعم في نفسه منها حتى يحتاج لمخصص أو نحوه عند
جمعه وعلل بعضهم كونه اسم جمع لا جمعا واطلاق الجمع عليه لغوي لا اصطلاحي
بأن الجمع يستدعي سبق التنكير والذي معرفة بصلتها وهي لا تفارقها وبأن الجمع
من علامات الاعراب والموصولات مبنية لاحظ لها فيه ويرد عليه بأن الذين واللذين
من المثنى اتفاقا والمثنى كالجمع فيما ذكر ولا يمكن أن يقال نظير ما مر لا مانع من
تقدير التنكير بأن يقدر عدم عهدية الصلة لأن المثنى والجمع هنا من المعارف فيلزم
أن الصلة قدر عدم عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لا فائدة فيه (قوله وحذف
نونه لغة) قال الرضي وقد تحذف النون من الذون تخفيفا قال قومي الذو بعكاظ ومن
الذين أيضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم ويجوز في هذا البيت أن يكون مفردا
وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى أي وان الجمع الذي كقوله كمثل الذي
استوقد نارا أي الجمع الذي فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان
في الآية مخففا من الذين لم يجز افراد العائد اليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما قرئ
صراط الذين وفي التسهيل انها تحذف أيضا من لذي واللذان والتي واللتان
واللواتي ونازعه أبو حيان فانه لم يذكر شاهدا لجميع ذلك ولا ينبغي القياس في مثله
(قوله الالى) تكتب بغير واو بخلاف الموصولة (قوله أيضا) اي كالجمع المذكر وليس
في كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافي أن لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو أزيد
والمراد الجمع اللغوي لا الصناعي (قوله وقد تحذف) أي الياء اجتزاء بالكسرة
(قوله وقد يتعارض الخ) أي يقع كل منهما مكان الآخر ويعين المراد منهما عود الضمير
اليهما من الصلة (قوله محا حبها الخ) صدر بيت لمجنون ليلى عجزه * وحلت مكانا
لم يكن حل من قبل * والشاهد في الالى حيث أوقعه مكان اللاتي بدليل عود ضمير
المؤنث عليها وحل اما مبني للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبني للفاعل ومن
فاعله أي لم يكن حل فيه من قبلها (قوله فما آباؤنا الخ) ما بمعنى ليس وبأمن خبر
والباء زائدة والضمير في منه راجع للممدوح والشاهد في اللائي حيث أوقعه موقع
الالى (قوله بمعنى الجميع) حال مما بعده أي حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من
الصيغ المذكورة لكونه موضوعا له (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعبير
بالعاقل لان من تطلق على الله كقوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق ومن عنده

كذا قيل وحذف نونه لغة
وكذا حذف أل منه (و)
الثاني (الالى) بالقصر أشهر
من المد (والجمع المؤنث)
شيآن أيضا (اللائي واللاتي)
باثبات الياء وقد تحذف وقد
يتعارض الالى واللائي فيقع
كل منهما مكان الآخر قال
الشاعر
محا حبها حب الالى كن
قبلها * أي اللائي وقال
فما آباؤنا بأمن منه *
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
أي الالى والمشترك هو
الموضوع لمعان متعددة بلفظ
واحد فيأتي للمفرد المذكر
والمؤنث والتثنية كل منهما
وجمعه واليه أشار بقوله
(وبمعنى الجميع) من الذي
وفروعه (من) وهو موضوع
للعالم نحو عرفت من قام ومن
قامت ومن قاما ومن قامتا
ومن قاموا ومن قمن

علم الكتاب ولا يوصف الباري تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهامه ولهذا يقسمون العقلاء الى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والانس والجن وبهذا يعلم ان الكتاب العزيز ورد باطلاق المبهمات عليه فلا حاجة لما تكلفه الحفيد أول حاشية المختصر من الاستدلال له بما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل) هي فيها مجاز لاستعمالها في غير ما وضعت له الاولى من مجاز الاستعارة والاخريان من مجاز التغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شيء في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيا أو اثباتا الا الى العقلاء أجري عليه حكم العاقل ولا مدخل في تعيين المعتقد لذلك فيه (قوله فصل بمن) اي الموصولة أو بمن بكسر الميم (قوله فمنهم من يمشي على بطنه) انما لم يذكر ومنهم من يمشي على رجلين لانه اجتمع مع العالم كالآدمي فيما وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله ومنهم من يمشي على أربع لانه مثل من يمشي على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها (قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة الى انها تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف انه مذهب سيبويه وفي التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثرون على انه للعقلاء وغيرهم (قوله وقد يأتي له مع العالم) لو قال وقد تأتي للعالم مع غيره كان جيدا فان الذي يحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها على العالم واطلاقها على غيره على أصلها وقد تقدم فالاختلاط انما كان سببا في اطلاقها على العالم قال في الفوائد الجنية والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز انتهى أقول بل الظاهر ان هذا من مجاز التغليب والظاهر أيضا انه يصح استعمال من هنا نظرا للعاقل ويكون أيضا من مجاز التغليب قال في الكافية

وعند الاختلاط خير من نطق * في ان يجيء منهما بما اتفق

فاما ان يغلب الاكثر أو الاشرف ويدل على ذلك استعمال من في المسئلة الثانية من المسائل الثلاثة السابقة ويؤيده ما في قول الزمخشري عند قوله تعالى ولله يسجد ما في السموات وما في الارض فان قلت فهلا جيء بمن تغليبا للعقلاء قلت لو جيء بمن لم يكن فيه دليل على ارادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة فجيء بما هو صالح للعقلاء ولغيرهم ارادة للعموم (قوله ولهم أمره الخ) استعمالها في هذا والذي بعده حقيقة ولا يجوز استعمال من فيهما لانهما ليسا من أماكن استعمالها كما هو ظاهر وقوله لا يدري ما هو أي لا يعرف انسانيته وعدم انسانيته وكذا لو عرف انسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه اني نذرت لك ما في بطني

وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلة العالم نحو يدعو من دون الله من لا يستجيب له اذ بدعائهم الاصنام نزلوهم منزلة العلماء الثانية أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق لشموله الآدميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا الثالثة أن يجتمع معه في عموم سابق فصل بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه لشمول دابة لهما من قوله والله خلق كل دابة من ماء (وما) وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو أعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتي له مع العالم نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض ولهم أمره كقول من رأى شبحا من بعد لا يدري ما هو أنظر الى ما ظهر

محررا بقي ان الظاهر ان يقال بدل ولابهم أمره ولما لا يكون للمتكلم التفات الا اليه
من حيث هو فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد لينا ول نحو لما
خلقت بيدي فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون
المسجود له عاقلا (قوله ولانواع من يعقل) عبارة غيره واصفات من يعقل وفى
كلاهما نظر كما فى التصريح قال فى شرح الجمل أى انكحوا الانواع الطيبة
لكم أى الابكار أو الثيب أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الاماء واعلم ان
بعضهم زاد كونها لآحاد من يعقل واستدل بقوله تعالى ولا أنتم عابدون ما أعبد وعبر
عن ذلك السهيلي بقوله أو تقع على من يعلم اذا أريد تعظيمه كقوله تعالى والسماء
وما بناها ويجاب بأن ما فيهما مصدرية ولا يرده فى الآية الثانية ضمير الفعل
لاحتياجه الى مرجع اليه لانه راجع الى غير مذكور مثل ما ترك على ظهرها
من دابة ومن أقسام المصدرية سبحان ما سخركن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده
لكنها ظرفية وحذف تنوين سبحان للعلمية أو تقدير مضاف فان قيل ليس المراد
التسبيح فى هذه المدة فقط قلنا انما معناه ما دام متصفا بذلك (قوله الى معرفة) قال
الرضى لتكون معرفة انتهى واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات
بصلاتها وان أل فيما فيه أل زائدة وأجيب بأن أيا محتاجة الى ما يعرف جنس
من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية
الموصولات فانها تحتاج الى الثانى فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه
نسبي سوا أى فهى مفتقرة الى المضاف اليه لتوضح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر
الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية
ان اسما يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس
يقتضى جواز اضافة أى الى نكرة لان تعريفها الحصوله بالصلة بل لبيان الجنس التى
هى بعض منه لحصوله بالنكرة فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة
اصلاح اللفظ كيلا يضاف ما أريد به التعريف الى ما هو نكرة فيحصل تدافع فى
الظاهر فان قلت يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا تشخص معناها
علم جنسه قلت ممنوع فان الفرد قد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى
انك قد تشاهد شخصا متميزا عندك ببعض الصفات ولا تعرف من أى جنس
هو فعند هذا اذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه (قوله خلافا
للبصرى) المنقول عن البصريين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم ان يتقدم
العامل وان يتأخر نحو أكرم أيهم جاء وأيهم جاء أكرم (قوله فلم تلح له العلة الخ)
ادعى ابن السراج ان العلة لاحت له وان مراده بقوله أى كذا خلقت انما خلقت

ولانواع من يعقل نحو
فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث
(وأى) نحو لننزعن من كل
شيعة أيهم أشد وهى ملازمة
للاضافة لفظا أو تقديرا الى
معرفة ولا تضاف الى نكرة
خلافا لابن عصفور ولا يعمل
فيها الا مستقبل متقدم كما
فى الآية خلافا للبصرى
وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها
الماضى فلم تلح له العلة فقال
أى كذا خلقت

على العموم والابهام وعبر عن الوضع بالخلق مجازا والمضارع مناسب لها بخلاف الماضي فهو معنى الجواب الذي بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن البادش أيضا بأن أيا موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوعة على الابهام ورد الجوابان لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (قوله تعرب في ثلاث منها) هو مذهب سيبويه وذهب الخليل و يونس والكوفيون الى اعرابها مطلقا قال ابن الناظم واعربت أي دون أخواتها لا رشبهها بالحروف في الافتقار الى جملة معارض بلزوم الاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء انتهى أي من الاعراب قال العز بن جماعة وفي هذا اشارة الى تحقيق نفيس لما تلقيناه من الاشياخ من ان محل قول أئمة الاصول المانع مقدم على المقتضي اذا لم يتعدد المقتضي والا فالمقتضي مقدم لسلامته حينئذ من المانع انتهى وكأن المراد بالمقتضي المتعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة (قوله وتبنى في الرابعة) قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق بانها عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لافتقار المضاف الى المضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفي أي هو أظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج اليه مع وجوده لوجود دافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتأمل أقول لا يخفى ان هذا يقتضي بناء أي حيث أضيفت مطلقا والغرض حكمة تخصيص بنائها بما اذا أضيفت وحذف صدر صلتها فالاظهر ما ذكره قول بعضهم انما بنيت والحالة هذه لانها كالمقطوعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار الى جملة اما لفظا فلقيام ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة لكون ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل لانه مفرد واما نية فلانه لا ينوى المضاف اليه الا عند فقده من اللفظ وهو موجود (قوله تشبيها بالغايات) لانه حذف منه بعض ما يوضحه و يبينه كما حذف من قبل و بعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله و بهما رد على ثعلب) أي بالآية والبيت لانها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما و يمنع من استفهاميتها في الآية ان ننزع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وانما هي

موصولة

وأجاب غيره بأن أيا وضعت على العموم والابهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي اذ لا ابهام فيه فحصل التنافي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر واعلم ان لأي أربع حالات تعرب في ثلاثة منها وهي ما اذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبني أيهم هو قائم أو ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبني أي هو قائم أو لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني أي قائم وتبنى في الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهي ما اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو أيهم أشد وقوله فسلم على أيهم أفضل و بهما رد على ثعلب المنكر لموصولية أي

موصولة وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب وأشد خبرا هو محذوفا والجملة صلة
و يمنع من استفاميتها في البيت رفعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار
بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة وله ان
يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للمجرور وعلى
محذوفا أيضا أي سلم على شخص مقول فيه أي في طلبه أيهم أفضل كما قيل في ما يلي
بما صاحبه واعلم انه كما رد بالآية والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث
ذهبا الى ان أيا فيهما استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول ننزع في الآية محذوف
والتقدير لننزعن من كل فريق الذي يقال فيهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز أن يقال
لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق
ننزع عن العمل لاجل الاستفهام وردبما مر ولكن نقل الرضي انه يجيز التعليق
في غير أفعال القلوب نحو اضرب أو اقتل أيهم أفضل وقال انه ليس بشئ لان المعلق
يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب أو اقتل لا يكون جملة والمعلق
الاستفهام أو نفي أو لام ابتداء وأي بعد نحو اضرب واقتل لا يكون جملة اذ لا
.... انها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعد دو يبطل مذهبهما
(قوله فسلم على أيهم أفضل) في رواية من رواه بضم أي لان حرف الجر لا يعلق
ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته (قوله وأل) مذهب
الجمهور ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع برأسه وفي الكشاف عند
قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا ان أل في الصفات بعض الذي وانه لكثرة
الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء
وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على أل قال الرضي والأولى ان يقول
اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان
الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل
اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير انتهى وبذلك يجاب عن
استدلال المازني لكونها موصولا حرفيا والاخفش لكونها حرف تعريف بان
العامل يتخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع قيل
ويشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك معرب وان
صلتها اسم مركب لم يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا تخلص من ذلك
الا بأن يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكأن المجموع اسم
واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه بقي ان كون الكلمة على
صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناءها وكونها في محل

وأل *

في وصف صريح) أي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية (لغير تفضيل) وذلك كاسمي
الفاعل والمفعول
(كالضارب والمضروب)
بخلاف الداخلة على
الاسم السالم من الوصفية
كالرجل أو على ما غلبت
عليه الاسمية كالابطح
والاجرع أو على ما دل على
تفضيل كالافضل والاعلم
فان أل في ذلك كله حرف
تعريف وأما الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فذهب
ابن مالك الى انها موصول
اسمي وجرى عليه المصنف
في الشرح والاوضح في باب
مالا ينصرف لكن قال
في المغني وليس بشيء لان
الصفة المشبهة للثبوت فلا
تؤول بالفعل الدال على
الحدوث ولهذا كانت أل
الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة باتفاق
وقضيته انها حرف تعريف
وبه صرح في الاوضح في باب
الصفة المشبهة وعلى الاول
أجيب بأن الصفة المشبهة
تعمل في الفاعل الظاهر
عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وماذهب اليه من ان أل الداخلة على هذا الوصف فذهب
الصريح موصول اسمي هو الاصح بدليل عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه وليست موصولا حرفيا للمانع
ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على
مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها في اعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال
وبعده عن مشابهته للفعل واللازم منتف قال الرضي وهذا الخلاف ان لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما
في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله

اعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في آخر الصلة
لان نسبتها منه نسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة
لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أل مفردا جيء بالاعراب فيه على مقتضى الدليل
لعدم المانع مردود بان حق الاعراب فيه ان يدور على الموصول وانما جيء بالصلة
لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في أي الموصولة وفي اللذان واللتان
واللذون على رأيه اعرابهن (قوله في وصف) أي مع وصف (قوله كاسمي الفاعل
والمفعول) أي المراد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت
أل الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول وقال ان كلام صاحبي المفتاح
والكشاف يفصح عنه في غير ما موضع أقول عند ارادة الثبوت يخرجا عن كونهما
اسمي فاعل ومفعول و يصيرا صفة مشبهة كما يعلم من حد اسمي الفاعل والمفعول
وحد الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك (قوله
كالابطح والاجرع) معنى الأول في الاصل ذات ما ثبت لها البطح ثم صار مختصا
بالمسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصى واجرع معناه في الاصل ذات ما ثبت لها الجرع
ثم صار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا (قوله بدليل عود الضمير
الخ) أي والضمير بالاستقراء انما يعود على الاسماء وقول المازني يرجع الى الموصوف
المقدر مردود بان لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا
منها و بان حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى
لان حذف المنكر أكثر (قوله للمانع) من عود الضمير عليها (قوله ولانها لا تؤول
الخ) ولو كانت موصولا حرفيا لأولت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقراء واللازم
باطل (قوله لعدم تقدم الخ) أي لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز
ورد أيضا القول بانها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو الترضى واليجدع
(قوله ولجواز عطف الفعل الخ) نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا وفيه انه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وان لم يكن أل وبالعكس كما قال
في الخلاصة واعطف على اسم الخ واستدلوا له بما من جملته فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا (قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الاخفش بالتزامه

فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع أل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت
عجزه * فهو حر بعيشة ذات سعه * والشاهد فيه ظاهر أي الذي معه ومن مبتدأ
وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط وحر بفتح الحاء المهملة
وكسر الراء أي فهو جدير بعيشة واسعة واعلم انه ينبغي بل يجب تقدير متعلق الظرف
اسما و يستثنى من قولهم ان الظرف اذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من
القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بني معد * والشاهد فيه ظاهر حيث
وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدأ ومنهم خبر أي من القوم الذي
رسول الله منهم ولهم بدل من القوم وقيل اللام من الذين مبقاة والباقي محذوف
للضرورة (قوله ضرورة) فيه ان اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على
ما حكى الفراء ان رجلا أقبل فقال له آخر ها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا
(قوله ما أنت بالحكم الخ) صدر بيت للفرزدق عجزه * ولا الاصيل ولا ذي الرأي
والجدل * والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على ترضى وهو مضارع * تنبيه *
قال الدماميني في حاشية المغني ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل
لها من الاعراب و ينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لأل اما مع القول
بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بان ذلك يجوز
في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة
الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعقبه
الشمني بقوله لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد أل ليس
للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة أل فعل في صورة الاسم و بهذا يعمل بمعنى
الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة أل
لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من أل فانها لما كانت في صورة
الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الاشموني وغيره انتهى المراد منه
وعليه فاذا قلت جاء الضارب فالفاعل هو أل فقط وهي في محل رفع كما تفعل في قولك
جاء الذي يضرب وهو واضح و يلزم على كلام الدماميني وقوع الجملة غير مراد بها
لفظها فاعلا وذلك ممتنع و يؤخذ مما قرره الشمني ان صلة أل اذا كانت وصفا
جملة في المعنى وبه صرح صاحب المفصل وتبعه السعد في المطول في بحث تقديم المسند
اليه لكن رد ذلك السخاوي في شرح المفصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم في حواشي
ابن الناظم وذكر المصنف في حواشي ابن الناظم ان الوصف من شبه الجملة وعلى
كل فمقابلته للجملة وشبهها في قولهم صلة أل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة
أو شبهها باعتبار اللفظ فتفطن (قوله على المختار في تفسير الضرورة) وهو انه

من لا يزال شاكرا على المعه * وبالجملة الاسمية كما في قوله * من القوم الرسول الله منهم * ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته * على المختار في تفسير الضرورة (وهو في لغة طيء)

خاصة دون غيرهم من العرب كقوله * وبئري ذو حفرت وذو طويت * والمشهور عندهم افرادها وتذكيرها

وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الآخر ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كامر وخصه ابن الضائع بحالة الجر لانه المسموع كقوله * فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذو تطلق عند طي على المؤنث أيضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك وخصه في الجامع بعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطي ومنهم من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طي بعد تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الافصح امتناع اطلاقها على المؤنث (وذا) حالة كونه (بعدما) باتفاق البصريين (أو) بعد (من الاستفهاميتين) على الاصح عندهم والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا أنزل ربكم وقال الشاعر

مالا يوجد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما اذا فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه لامكن قائل البيت المذكور ان يقول المرضي حكومته وانما كان المختار التفسير الاول لان الثاني يكاد يسد باب الضرورة اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى تمكن الشاعر من تغييره لكن يلزم تخيل الشاعر جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله خاصة) أي موصوليتها خاصة بطيء لانهم الذين يستعملونها كذلك وطيء على وزن سيد أبو قبيلة من اليمن (قوله من العرب) احترز به عمن تشبه بطيء من المولدين (قوله وبئري الخ) الحفر معروف والطي بناء البئر بالحجارة والشاهد في ذو حيث جاءت موصولة بمعنى التي أي التي حفرتها والتي طويتها وزعم ابن عصفور انه ذكر البئر على معنى القليب (قوله والمشهور عندهم افرادها الخ) أي في كل الاحوال ويظهر المعنى بالعائد فعدها من المشترك باعتبار المشهور (قوله ومنهم من يعربها الخ) تشبيها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل الى الوصف بهما (قوله بل حرفين) صوابه بل هما حرفان والنصب يقتضي انه معطوف على الخبر فيكون النفي مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو غير صحيح (قوله انما يكون في الآخر) أنظر هذا مع قولهم الجزء الاول من بعلبك بني لانه وسط الكلمة الا أن يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا ينافي البناء (قوله فحسبي من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل الخ) يمكن الجواب بما أسلفنا في الاسماء الستة وبان الافتقار الى جملة عارض لزومها للاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء وهو الاعراب (قوله ومنهم من يصرفهما ويعربهما) صريح في أن تصريف ذو الطائية تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة الاعراب ومثله في الرضي لكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن التصريف يجري على البناء أيضا ويوافقه ما في نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومنهم من يصرفهما ومن يعربهما ثم الظاهر على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع المؤنث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط التنوين وان سقط في ذي بمعنى صاحب للاضافة اذ لا اضافة هنا الا ان سلم ما قيل ان ذو الطائية ملازمة للاضافة معنى ثم الظاهر أن كلا من التثنية وجمع المذكر يختم بالنون فيقال ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوين وانه على لغة التصريف والبناء يكون كل من التثنية وجمع المذكر معربين وان كان المفرد مبنيا وجمع الذي مبنيا الا ان اعراب الجمع هنا حملا على جمع ذو بمعنى صاحب (قوله فحكى العموم الخ) أي بقوله ومن يستعمل ذو للجميع (قوله بعدما) أي واقعا بعدها (قوله على الاصح)

قال

لمقابله الصحيح في ذا كونها للاشارة فلما دخلت عليها ما وهي في غاية الابهام
جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من
خصصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذي في ما (قوله وقصيدة الخ) الشاهد فيه
ظاهر حيث استعمل من ذا بمعنى الذي أي من الذي قالها (قوله أمنت الخ) عجز
بيت صدره * عدس ما لعباد عليك امارة * وعدس ان كان اسما للبغل فهو منادى
حذف منه حرف النداء وان كان زجرا للبغل فلا محل له من الاعراب وامارة بكسر
الهمزة أي حكم مبتدأ خبره ما لعباد واحتجوا أيضا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء
تقتلون أنفسكم وبقوله وما تلك بيمينك وأجيب بأن جملة تقتلون حال وكذا بيمينك
وجوز ابن عصفور تعلق بيمينك بأعني محذوفا ولا ينبغي أن يعول عليه لان أعني
يتعدى بنفسه لا بالباء (قوله ولا حجة فيه) لان الظاهر ان ذا اسم اشارة بدليل
دخول ها التنبيه عليه مبتدأ وطليق خبر وتحملين حال من ضميره والتقدير وهذا
طليق محمولا لك أو خبر أول وطليق خبر ثان وهو أظهر لان طليقا صفة مشبهة
وبعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المصنف
في حواشي الالفية وهذا يعني ما قيل في تخريج البيت وان ذا للاشارة لا يمشي
لان الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه
وهل لاحد أن يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير الى نفسه ولا أظن أحدا يقول
ذلك ولا يقوم به وله أن يقول الذي كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك
الكتاب خطه انتهى وفي شرح الالفية للجلال السيوطي وقال السراج البلقيني
يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا
الذي تحملين على حد قوله

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أي ما الذي نلتم قال ولم أر أحدا خرجه انتهى أقول نص في المغني على أن حذف
الموصول الاسمي مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لكن شرط في بعض
كتبه كونه معطوفا على موصول آخر وأنت خبير بأن المقصود تخريج
البيت على طريق البصريين (قوله بل جميع أسماء الاشارة الخ) قد قدمنا انهم
احتجوا بما ظاهره مجيء هؤلاء وتلك من الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ)
من الموصولات عندهم أيضا الاسماء المضافة نحو * يا دار مية بالعلياء فالسند *
فالعلياء صلة لدارمية والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته
صلة لرجل قال أبو حيان وانظر على مذهبهم في الاسماء المذكورة هل هي مبنية
أو معربة وعلى الاعراب يشكل بأن سبب البناء موجود مع عدم العارض (قوله

وقصيدة تأتي الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها
والكوفيون لا يلتزمون هذا
الشرط احتجاجا بقوله * امنت
وهذا تحملين طليق * أي
والذي تحملينه طليق ولا حجة
فيه ولا يختص ذا من بين أسماء
الاشارة بذلك عندهم بل
جميع أسماء الاشارة يجوز
أن تكون عندهم موصولات
وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم
المحلى بال من قبيل الموصولات
كقوله

لعمرك أنت البيت أكرم أهله
وأقعد من افنائه بالاصائل
أى لأنت الذى أكرم أهله
فأكرم صلة البيت ومحل كون
ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن
للاشارة فان ألغيت بأن
كانت مركبة مع ما أو من لم
تكن موصولة بل تكون مع
ماقبلها اسما واحدا الاعلى
الاستفهام لا يعمل فيه
فعل متقدم ويظهر أثر
ذلك فى البدل اذا قلت مثلا
من ذا ضربت أزيدا أم عمرا
فان رفعت البدل فذا
غير ملغاة وان نصبته
كانت ملغاة ويدل على
الغائها أيضا اثبات ألف
ما مع دخول الجار عليها
فى نحو قولهم عماذا تسأل
وكذا ان كانت للاشارة
لانها حينئذ تدخل على
المفرد نحو من ذا الذاهب
وماذا التوانى والمفرد لا يكون
صلة لغير أل ولما أنهى
الكلام على الموصولات
شرع فى بيان الصلة فقال
(وصلة أل) الموصولة
(الوصف) الصريح وقد مر
الكلام عليه (وصلة غيرها)
من الموصولات (إما جملة)

لعمرك أنت البيت الخ) كأن الداعى للكوفيين على جعل البيت فى هذا البيت
اسم موصول انه لا يصح الاخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسما معرفا بأل
ويمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف أى أنت صاحب البيت ونحوه وقوله أكرم
فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل عليه قول الشارح أى أنت الذى أكرم أهله
لان الصلة لا تكون الا جملة فما فى بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل
واضافته الى أهله ليس كما ينبغى فتدبر (قوله دالا على الاستفهام) فيه أن الالغاء
لا ينحصر فى الاستفهام فقد ذكر الدمامينى ان لهما حين الالغاء معنيين أحدهما
الاستفهام والثانى أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة
وعليه بيت الكتاب * دعى ماذا علمت سأتقيه * فالجمهور على أن ماذا كله مفعول
دعى ثم قال السيرافى وابن خروف موصول بمعنى الذى وقال الفارسى نكرة بمعنى
شئ لان التركيب ثبت فى الاجناس دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح
له لقلته حتى قيل انه لا يوجد الا فى الشعر (قوله لا يعمل فيه متقدم) بذلك رد
ابن عصفور كون ماذا فى قوله دعى ماذا علمت مفعولا لدعى بناء على انها
للاستفهام لكن صرح بعضهم بأن ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة
بجواز عمل ماقبلها فيها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة فى توضيحه واستشهد عليها
بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الافك أقول ماذا وقول بعض الصحابة رضى الله
عنهم فكان ماذا لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح فى البيت لان المعنى ليس عليه
(قوله فذا غير ملغاة) لانه بدل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر (قوله كانت ملغاة)
لانه حينئذ بدل من ذا لانه منصوب على انه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ)
أى لتوسطها فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان
الاستفهامية اذا دخل عليها الجار حذفت ألفها للتطرف فيها فرقا بينها وبين الموصولة
نحو عما يقولون لان الصلة والموصول كالاسم الواحد الا ماشذ كما ورد فى صحيح مسلم
وأقول بم ذا الخرج من سخطه بحذف الالف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا ان
كانت للاشارة الخ) تلخص مما ذكره الشارح ان ماذا لها ثلاث استعمالات
وبقى عليه رابع وهو أحد قسمى الالغاء وهو ان يكون اسما واحدا موصولا وقد
ذكرناه وتفصيل ذلك يطلب من المغنى وحواشيه (قوله لانها حينئذ تدخل على
المفرد) أى وهو لا يكون صلة لغير أل قال الناصر اللقانى لا يخفى ان ذا مشتركة بين
الاشارة والموصولة وقد نص الاصوليون على اطلاق المشترك على معنييه معا
حقيقة على الصحيح فاشتراط أن لا تكون ذا للاشارة انما ينبنى على المرجوح
اذ لا استحالة فى اجتماع معرفين على شئ واحد باعتبارين مختلفين أقول الاشتراك

مذكور ليس مبنيا على ماذكر بل لان الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارية
مفرد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر (قوله وشرطها الخ) قال ابن مالك فى شرح
التسهيل ولا توصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه
(قوله خبرية) لانه يجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب
قبل حال الخطاب والجمل الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها وأما قوله

وانى لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

فعلى اضمار القول أى التى أقول لعلى أو الصلة جملة أزورها وخبر لعل محذوف كذا
فى المغنى فى بحث الجملة المعترضة وقال فى حواشى الألفية وقوله قبل التى لعلى وان
شطت نواها أزورها عندى كقولهم ان جئتنى لا كرمنك أعنى انه فى نية التقديم
فى قوله لا كرمنك على ماقبله وهو ان جئتنى على تقدير حذف شئ مدلول عليه بالمؤخر
وأصله قبل التى أزورها ولكنه قدم الترجى وأما تقدير القول فلا يذوقه عاقل وتقع
القسمية صلة نحو وان منكم لمن ليبطئن فهى مستثناة من الانشائية وقيل الصلة
جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وان كانت انشائية فهى تذكر لذاتها بل
لتقوية ما بعدها وتأكيده ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على انها خبرية فلا توصل
بها الا انه عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه
ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهى المحتملة الخ) مر
فى بحث الكلام ما يتعلق به (قوله فيحسن ابهامها) لا يخفى ان المبهمة ضد المفصلة
والمجهولة ضد المعهودة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغى اذ المبهمة معلومة
للمخاطب على الاجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه أن يقول معهودة
مفصلة الا فى مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا
ابهام قلنا ذاك بالنظر الى أصل الوضع لكن قد يعدل عنه كما فى المعرف بلام
العهد الذهنى قيل و وردت أيضا غير معهودة فى غير ذلك كقوله تعالى واتقوا النار
التى وقودها الناس والحجارة وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم
وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أو من النبى صلى الله
عليه وسلم أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية
التحريم وان كانت سورة مدنية لا لانها مكية كما يقتضيه قول الزمخشرى فى توجيه
تعريف النار فى سورة البقرة وتنكيرها فى سورة التحريم ان الآية فى سورة
التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة
البقرة مشارا بها الى ما عرفوه انتهى فقد اعترضه الجلال البلقينى بانه يلزم عليه ان
تكون سورة التحريم مكية وليس كذلك لانها مدنية والبقرة مدنية قال والعجب

وشرطها ان تكون خبرية اسمية كانت أو فعلية وهى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر الى قائلها وان تكون معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فأوحى الى عبده ما أوحى وان لا تكون مستدعية كلاما قبلها

فلا يقال جاء الذى لكنه قائم لان فيه استعمال لكن من غير استدراك ولا بد ان تكون الصلة (ذات ضمير) غالبا (طبق الموصول) أى مطابق له فى الافراد والتذكير وفروعهما لير بطها به وهذا الضمير يسمى (عائدا) لعوده الى الموصول وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله
سعاد التى أضناك حب سعادا
أى حبها وأجاز ابن الصائغ خلو الصفة منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذى يقوم أخوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ولا بد للموصولة من الصلة ومن تأخرها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر

ان أبا حيان تبع الزمخشرى فى سورة البقرة مع جزمه فى سورة التحريم بانها مد[نية] ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء الا بنقل ويدل على أ[نها] أيضا مدنية نزولها فى شرب العسل عند زينب بنت جحش وتظاهر عائشة وحفصة على الكلام الذى قالاه كما ثبت فى الصحيحين عن عائشة أيضا فلم تنزل فيه الآية ولا معارضة بينه وبين القصة الأولى خلافا للنووى فى شرح مسلم لان القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شئ ولذا أتى الضمير فى ان تتوبا وان تظاهرا (قوله فلا يقال جاء الذى لكنه الخ) ولا جا الذى حتى أبوه قائم لان فيه استعمال حتى من غير تقدم مغيا وقس عليه ما اشبهه (قوله غالبا) من غير الغالب ما أشار اليه بقوله وقد يخلفه الظاهر وبقوله أجاز ابن الصائغ (قوله طبق الموصول) المراد بالمطابقة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الامران أو يتعين أحدهما على ما يأتى (قوله ليربطها بالموصول) لان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو الضمير ولو لم يذكر فى الصلة لبقى الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها (قوله وقد يخلفه الظاهر) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فان المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر اذ لم يستفد من ذلك قبله وجود الخلف (قوله سعادا الخ) صدر بيت عجزه * واعراضها عنك استمر وزادا * ومثله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * قال بعضهم وسيبويه لا يجيز هذا فى خبر المبتدأ فأحرى ان لا يجيزه فى الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) اى ملفوظة أو منوية بدليل قوله ويجوز حذفها الخ وانما افتقر الموصول اليها ليتعرف بالعهد الذى فيها كما مر (قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقدمها ولا شئ من أجزائها على الموصول لان الموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها فحق أن يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شئ يتعلق بها وأما وكانوا فيه من الزاهدين انى لعملكم من القالين انى لكما من الناصحين وأنا على ذلكم من الشاهدين بحرف الجر فى ذلك وامثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة والتقدير مثلا زاهدين فيه من الزاهدين لا أعنى من الزاهدين كما يقول المبرد لان أعنى لا تتعدى بحرف الجر وهو من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كم تقول عالم من العلماء أو صفة مبينة أى زاهدين بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا فى الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون عريقا فى الزهد بحيث يعد فى الزاهدين اذا عدوا أو يكون خبرا ثانيا كل محتمل وذهب ابن الحاجب فى الامالى الى ان الظرف فى ذلك كله متعلق بنفس الصلة لان أل لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التى لا يمتنع التقديم فيها وايضا فارقت

غيرها

وصفا) أي لاجل ان الصلة من كماله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل) لا بينه وبين معمولها او بين بعض الصلة وبعض والمراد فاصل أجنبي ومنه تابع الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كمعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذى اياه ضربت ومثله الجملة المعترضة كقوله * ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا * لانها تفيد الكلام تقوية فليست كالاجنبي الصرف وشذ الفصل بالاجنبي كقوله

وأبغض من وضعت الى فيه * لساني معشر عنهم اذود

الى متعلق بابغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لساني وفيه وهو أجنبي من وضعت الذى هو صلة وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف الى الموصول وهو أبغض والاصل تأخيره بعد لساني أي وأبغض من وضعت فيه لساني الى معشر ويستثنى من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا بغير الاجنبي كالمعمول كالموصول الحرفي (قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول غير الالف واللام ومن صلة غيرهما انتهت وفيها استثناء الالف واللام من الموصول وصلتهما من الصلة واشتراط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبارة الشارح لا تفيد هذين الامرين ثم ان هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاخفش ومذهب البصريين المنع وما ورد مخصوص بالشعر وأما قوله تعالى آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم فأنزل اليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ولا يكون المنزل كتابا واحدا لان المراد كل مكتوب والالف واللام في الكتاب للجنس لا للعهد هذا مراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع اتمام معطوفا علم ا التي اذا قصد الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على ابهامهما بغير صلة مبينة (قوله جاز في العائد وجهان) يستثنى منه أل فيلزم في ضميرها اعتبار المعنى كما في الجامع كالضارب والضاربات والضاربون لانهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول في الاعراب نزلوها منزلته في المعنى والمراد بالعائد ما يعود الى الموصول المذكور سواء كان هو العائد اصطلاحا أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ له لفظ ومعنى مختلفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو كم وكأى ومن وما الشرطيتين واعلم انه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال في الجامع فتقديم مراعاة اللفظ نحو بلى من أسلم وجهه الآية أولى من تأخيرها نحو لأنت الهلالي الذى كنت مرة سمعنا به انتهى أي فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب ثم لفظه فقال به بالغيبة وفي التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو

وبهذا سمي ناقصا ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل ويجوز حذفها كالموصول ان دل عليها دليل كقوله نحن الالى فاجمع جمو عك ثم وجههم الينا أي نحن الالى عرفوا بالشجاعة * (تنبيه) * اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان أحدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثاني مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك

موضوع المسئلة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم و يتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه آياتنا وبه يعلم ما فى قول العلم القرافى ولم يجئ فى القرآن البداءة بالحمل على المعنى الا فى موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما فى بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا فأنث خالصة حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال محرم انتهى وقد يقال كلام القرافى فيما اذا لم يكن الامر اعاة لفظ ومعنى مرة واحدة وهنا روعى اللفظ مرة أولا فى يشترى ثم المعنى فى أولئك ثم اللفظ فى عليه فى الحقيقة المتقدم مراعاة اللفظ تأمل وفى التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك وفى شرحه للدماميني والرضى ما ينبغى مراجعته (قوله ولا يقال من أملك) اذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع ارادة المؤنث حصل الالباس بالمذكر فان قيل الالباس بالمفرد موجود لو قيل فيما سلف يستمع فهلا روعى دفعه أجيب بان فى الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل فى سياقها فلا لبس (قوله أو نحو نحو من هى الخ) لانه لو قيل من هى احمر أملك أو من هو حمراء أملك لزم الاخبار فى جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث و بالعكس ولو قيل من هو احمر املك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشئ واحد فكانك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث وظاهر الطلاقه انه لا فرق فى الوصف الواقع خبرا فى جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث أو مما يستوى وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو من هو محسن املك لان محسنا شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من العلامة وهو مردود بانه قريب فى القبح من قولنا هى أحمر أمتك نعم قال فى التسهيل ان حذف هى سهل التذكير فتقول من محسن أمتك اذ ليس فيها من القبح ما فى الذى قبلها قال بعضهم و ينبغى أن يجوز عنده من هى ظريف ومن هى كريم امتك اشبهه ظريف وكريم بجريح بل يلزمه ان يجيز من هى أحمر لشبهه بمن هو أفضل لكنه منعها واعلم ان المصنف فى الجامع ذكر هذه المسئلة فى قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز اجتماعهما وضم اليها مسئلة أخرى وأشار لصحة كلام ابن السراج فقال و يمنع أى من جواز اجتماع الحملين ما أدى الى مخالفة الخبر الفعلى للمخبر عنه نحو من كان يقوم امك أخواتك بخلاف الا من كان هودا أو الى ايقاع ما لا يؤنث بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو بالعكس نحو من كانت حمراء وشيخا جاريتك ومن كان حمراء أو عجوزا أمتك انتهى (قوله سابق) أى سابق على الضمير سواء سبق

على

ولا يقال من سألك أو وقع نحو من هى حمراء أمك فيجب حينئذ مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله

الموصول كما فى البيت أولا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
صالحا فمن أنث تعمل وانما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما حصل من الاعتضاد
الذى قوى جانبه والا لكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور ولم ينته الى رتبة الوجوب
قوله كقوله وان من النسوان الخ فان قوله من النسوان عاضد لمعنى التأنيث
فى هى ويقال هاج النبت يبس وكذا تصوح (قوله ان كان فاعلا الخ) ولا يجوز
الحذف فى نحو جاء اللذان قاما أو ضربا ببناء ضربا للمفعول ولا فى نحو جاء الذى القائم
هو ولا فى نحو جاء الذى ان عمرا هو ولا فى نحو جاء الذى ما هو منطلقا ولا فى نحو
جاء اللذان كانا منطلقين لان الفاعل ونائبه لا يحذفان وكون الضمير خبر مبتدأ قليل
فلا يكون فى الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف
هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا وحكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدأ واسم الناسخ
كالفاعل كذا قالوا برمتهم قال شيخنا العلامة أنت خبير بان الفاعل يحذف
فى مسائل فينبغى تقييد عدم حذف عائد الموصول اذا كان فاعلا بغيرها أخذا من
التعليل وان اقتضى اطلاقهم خلافه فيجوز جاء الذى ضرب زيدا حسن على انه
مصدر مضاف الى المفعول أى الذى ضربه زيدا حسن فضرب مبتدأ مضاف الى
الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول وزيدا مفعول وحسن خبر فليحرر (قوله
ان اخبر عنه بمفرد) احترز به عن نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار أو هو
عندك فلا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة
فلم يكن فيما أبقى دليل على ما ألقى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر* جملة لا تصلح
لان تكون صلة لعدم العائد وبه صرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد نفى الخ) احترز
به عن نحو جاء الذى ما هو مسافر والذى ما قائم الا هو والذى انما فى الدار هو
والذى زيد وهو منطلقان والذى هو وزيد منطلقان لان حذفه وحده فى الأول
من هذين يؤدى الى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه صورة
الاخبار عن مفرد بمثنى وحذفه فى الثانى يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا
و يشترط أيضا أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لاقمت لان الخبر بعد
لولا محذوف فلو حذف المبتدأ أوقع لاجحاف (قوله الا ان طالت الصلة) اما بمعمول
الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر كالآية أو تأخر نحو ما انا بالذى قائل لك
سوءا وانما لم يشترطوا الطول فى صلة أى لان ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم
مقام الطول (قوله وهو الذى فى السماء اله) أى لطول الصلة بالعطف وبالمعمول
وانما احتيج الى الاضمار فى الآية لان المرفوع ان قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير
البتة أو مبتدأ ففى الظرف ضمير للمبتدأ لا للموصول قال فى الباب الثامن من المغنى ولا

وان من النسوان من هى
روضة * تهيج الرياض نحوها
وتصوح * والغالب فى
العائد المشتمل عليه الصلة
ذكره فى اللفظ (وقد
يحذف) مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع ان كان
فاعلا أو نائبا عنه أو خبرا
لمبتدأ أو ناسخ أو اسما لم
يجز حذفه وان كان مبتدأ
جاز حذفه ان أخبر عنه
بمفرد ولم يكن بعد نفى ولا أداة
حصر ولا معطوفا على غيره
ولا معطوفا عليه غيره
ولا منتزعا من كل
(نحو) أيهم أشد أى الذى
هو أشد ولا فرق فى جواز
حذف المرفوع بين صلة أى
وغيرها لكن لا يكثر الحذف
فى صلة غيرها الا اذا طالت
الصلة نحو وهو الذى فى
السماء اله والا فالحذف

يحسن تقديرا الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الارض
كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولا
الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور فاما ان يكون ه
موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض
اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصفة من عائد ان عطف
(قوله قليل شاذ) لو اقتصر على قوله شاذ كفى وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضة
شاذ انتهت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر تماما على الذى أحسن بضم النون أى
على الذى هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيه الصلة أى على الذى
أحسن من غيره (قوله لاسيما زيد بالرفع) أى بناء على ان ما موصولة لا نكرة
موصوفة والاصل لا مثل الذى هو زيد لا مثل شئ هو زيد (قوله ان كان
منفصلا لم يجز حذفه) لان المنفصل قائم بنفسه مجرى مجرى الظاهر وأيضا لو حذف
فاتت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قال في التصريح وانما
حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان
تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل
انتهى وأنت خبير بان هذا انما يصلح حكمة لتقديره منفصلا لا لحذفه الا أن يقال
ان مراده هذا المنفصل في قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خيفة
ما ذكر وهو أمر لفظي فليتأمل وهذا ينبني على مسئلة هي ان المنفصل هل يمتنع
حذفه مطلقا أو ان كان لغرض معنوى كالحصور في قولك جاء الذى لم أضرب الا اياه
والخصوص كقولك جاء الذى اياه لم أضرب لان حذف الاولى يستلزم حذف الا
فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره والثانى مفوت للاختصاص
لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا ظاهر التعليل الاول الأول
وهو ظاهر اطلاق التسهيل وشروحه والاوضح وظاهر التعليل الثانى الثانى وبه
صرح في الجامع فقال وهو اما متصل أو منفصل لغرض لفظي نحو فاكهين بما آتاهم
ربهم انتهى أى بالذى آتاهم اياه ولا يقدر اياهو موه لما قال في التصريح فالفصل
في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضى بان الممتنع حذفه هو المنفصل بالا فقط
(قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذى
ضربته في داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذ يستغنى عنه بالمجرور
ولا يدرى حينئذ أزيد المضروب أم غيره وبذلك علم ان محل الامتناع اذا أريد
حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم
في المقام وقول المصنف في الحواشى وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما

قليل شاذ الا في قولهم لاسيما زيد بالرفع فانه مقيس غير شاذ تنزيلا لاسيما منزلة الا الاستثنائية والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز حذفه أو متصلا متعينا للربط

لا

لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى ووجه دفعه ان صلاحية المجرور للربط بحسب الظاهر لا ينافى تعين المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام (قوله وناصبه فعل تام أو وصف) لان الضمير حينئذ فضلة وخرج بالتام الناقص نحو جاء الذى ليسه زيدا وكانه زيدا وينبغى اعتبار التمام فى الوصف وخرج بالفعل والوصف ما ناصبه حرف فلا يحذف لعدم فضلته ولعدم استقلال الحرف بدونه أن لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه ان حذف معه ولا يشكل على ذلك نحو يزعم أين شركائى الذين كنتم تزعمون أن يكون التقدير تزعمون انهم شركاء لان الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا ولا يجوز مستقلا كحذف الفاعل تبعا للفعل فى نحو زيدا ضربته هذا ولقائل أن يقول محل ما ذكر من الشروط اذا لم يكن العائد بعض معمول الصلة والا جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو أين الرجل الذى قلت انه تريد قلت انه يأتى أو نحوه نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب بشروطها منها أن يكون غير متبع فلا يجوز الحذف فى نحو جاء الذى ضربته نفسه أو وزيدا (قوله غير صلة أل العائد عليها) نحو جاءنى الضاربه زيد فلا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها او الضمير احد الدلائل عليها واحترز بقوله العائد اليها عما لو عاد لموصول قبلها نحو جاء الذى انا الضاربه فان العائد المنصوب ليس عائد الأل بل للذى فلا يمتنع حذفه والعائد لأل الضمير المستتر فى الوصف (قوله المنصوب) لا حاجة اليه لانه موضوع المسئلة (قوله ما عملت أيديهم) مثال لما ناصبه فعل (قوله ما الله موليك الخ) مثال لما ناصبه وصف غير صلة أل وهو صدر بيت عجزه * فالذى غير نفع ولا ضرر * فما موصول اسمى مبتدأ خبره فضل والله موليك صلة ما والعائد محذوف (قوله وأما قوله ما المستفز الخ) جواب عما يقال ان فى هذا البيت حذف العائد المنصوب بوصف هو صلة وتقرير الجواب ان البيت شاذ فلا يرد نقضا وعجز البيت * ولو اتيح له صفو بلا كدر * والمستفز بمعنى المستخف اسم ما ان قدرت حجازية وخبرها المحمود وأتيح بمعنى قدر والمعنى ليس الذى استخفه الهوى محمود عاقبته ولو قدر له صفو خالص من الكدر قال الحفيد ويمكن ان يقال لا حذف فى البيت بأن يقال فى مستفز ضمير مستتر فاعل به والهوى مفعول والمستفز بمعنى المختبر (قوله كثيرا) لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف (قوله كما توهمه عبارة الالفية) توهم أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة لأل والذى هو صلتها مع ان منصوب صلة أل لا يحذف وما ذكره الشارح من قلة حذف المنصوب بغير صلة أل هو ما فى الاوضح وكلام شيخ الاسلام زكريا والسيوطى

وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه نحو (وما عملت أيديهم) أى عملته كما قرئ به وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به * أى الذى الله موليكه فضل وأما قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة * فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وان اشتركا فى الجواز وليسا مستويين فى الحذف كما توهمه عبارة الألفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف

صريح فى تسليم كثرة حذفه (قوله وصفا عاملا) أى ناصبا للعائد تقديرا بان توفر فيه شروط العمل لان اضافته حينئذ كلا اضافة فالضمير فى محل نصب فهو ومثل المنصوب فى المعنى (قوله ليس اسم مفعول) لو قال بدله وليس نائبا عن الفاعل كما عبر فى المحترز كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدى الى اثنين أو ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نائبا عن الفاعل فلا يمتنع حذفه (قوله فاقض ما أنت قاض) أى ما أنت قاضيه يجوز عند الرضى أن يكون الاصل قاض اياه لانه انما يمنع حذف المنفصل الواقع بعد الا وقولهم متى تأتى الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير قال المصنف فى الحواشى وما هذه يحتمل أن تكون مصدرية أى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله ما الله صانع) أى ما الله صانعه (قوله ان تعين للربط) لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وربما حذف وان لم يتعين نحو الذى مررت فيد أى مررت به وان احتمل مررت له أو معه ومذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها (قوله وكان الموصول الخ) ستأتى أمثلتها على الترتيب؛ اعلم ان هذه شروط للحذف القياسى فلا يرد على ما قالوه نحو ذلك الذى يبشر الله عباده حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لان الحذف فيه جائز غير قياسى وانما كان جائزا لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك ونازعه أبو حيان بانهم انما ذكروا ذلك فى الخبر لا الصلة فلا يذهب اليه الا بسماع ولا ينبغى القياس وذهب يونس ومن تبعه الى ان الذى فى الآية موصول حرفى ولا حذف وانما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياسا لان الضمير عبارة عن الموصول والجار لهما من جهة المعنى واحد فاذا حذف الجار مع المجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وما كأنه بدل عنهما (قوله والمضاف للموصول) أى لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ويحتمل ان المضاف للموصوف بالموصول كذلك نحو مررت بغلام الرجل الذى مررت به (قوله أو الموصوف بالموصول) انما أقيم الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه فى المعنى (قوله معنى) أى سواء تماثلا لفظا أولا وقوله ومتعلقا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولك انا أشرب بالماء الذى شربت

وصفا عاملا ليس اسم مفعول
نحو (فاقض ما أنت قاض) وقوله
أى ما أنت قاضيه وقوله
اعمرك ما تدرى الطوارق
بالحصى * ولا زاجرات الطير
ما الله صانع * والثانى يجوز
حذفه أيضا ان تعين للربط
وكان الموصول أو المضاف
للموصول أو الموصوف
بالموصول مجرورا واتحد
ما جر به العائد معنى ومتعلقا
ولم يكن العائد محصورا
ولا نائبا عن الفاعل
ولا موقوفا حذفه فى لبس نحو
(ويشرب مما تشربون)

لاتركنن الى الامر الذى ركنت * ابناءه مصرحين اضطرها القدر * أى ركنت اليه وقولك مررت بغلام الذى مررت أى به فان لم يتعين العائد للربط كمررت بالذى مررت به فى داره أو جرامعا بغير حرف كجاء غلام الذى أنت غلامه أولم يجر الموصول أصلا كجاء الذى مررت به أو جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به لان أحد الحرفين للسببية أولفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذى مررت به أوكان محصورا كمررت بالذى مامررت الا به أونائبا عن الفاعل كمررت بالذى مر به أوحذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف فى الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التى ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو ولم يصرح بها ولعله انما تركها احالة على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير أل اما جملة كامر (أوظرف أو) جار ومجرور تامان أى تتم بهما الفائدة كجاء الذى عندك أوفى الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعا صلتين (متعلقان باستقر)

منه وقوله فان كلامن الباء ومن للتبعيض فهما متماثلان معنى ومتعلقا وان اختلف لفظهما وقال المرادى وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشترط المثلية فى اللفظ وكأن الشارح لم يعتبره لان ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقد مثلوا بمثل * فح لان منها بالذى أنت بائع * ومثل فى الألفية بمر بالذى مررت وجوزوا فى الاول أن يكون مثلا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول (قوله أى منه) ولا يقدر تشربونه اذ الذى يستقر مشربه بالهم لايشربه أحد (قوله لاتركنن الخ) قائله كعب بن زهير والامر الفرار من القتل ويعصر عهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذى مررت به) التمثيل به أولى من التمثيل بمر ليكون اختلاف الجار معنى مستقلا يمنع الحذف فانه فى مر ممتنع لذلك ولان المجرور نائب عن الفاعل والغرض عدم تداخل أمثلة المنع (قوله لان أحد الحرفين للسببية) أى والآخر للالصاق (قوله أوكان محصورا) لان حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله أونائبا عن الفاعل) لان نائب الفاعل لايحذف مع ان نائب الفاعل فى المثال المذكور انما هو الجار والمجرور (قوله أوحذفه ملتبسا كرغبت الخ) فانه لو حذف لتبادر الى الذهن ان المحذوف عنه (قوله لم يجز الحذف) أجاز ابن مالك فى الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله

لوان ماعالجت لين فؤادها * فقسا استلين به للان الجندل

أى عالجت به وذكر غيره انه ضرورة (قوله من حيث هو) أى لا من حيث كونه مجرورا أى سواء كان مرفوعا أومنصوبا أومجرورا (قوله فانها جامعة للشروط) فيه ان من جملة شروط حذف المنصوب أن يكون ناصبه فعلا أووصفا والمجرور أن يكون الموصول أو المضاف الى الموصول أو الموصوف مجرورا بمثل ما جر به العائد واعتذر بعضهم عن تركها بأنه انما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ماهو خاص بهذا الباب وقد علم أن كل ما أوقع فى لبس امتنع حذفه وان نائب الفاعل كالفاعل فى أحكامه ومنها امتناع حذفه وان الفضلة اذا حصرت امتنع حذفها (قوله أى تتم بهما الفائدة) أى بدون ملاحظة المتعلق والا فنحو جاء الذى بك وجاء الذى أمس من أمثلة غير التام تتم به الفائدة اذا لوحظ أن التقدير حصل بك واستقر أمس وقال أبو حيان ضابط التمام أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة نحو زيد فى الدار وزيد عندك (قوله بما لا يكون كذلك) أى تاما فلا يقال مررت بالذى اليوم ولا بالذى فى مكان لان الصلة أتى بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل للابهام حتى يحصل له البيان ولا يقع البيان بهما الا اذا

وشبهه مما هو فعل حال كونه (محذوفا) وجوبا لاستتاره ولا شبهه مما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء اذا أطلق أحدهما شمل الآخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان والاسلام والشرك والكافر * (ثم) الخامس من المعارف (ذو الاداة) أي أداة التعريف (وهي أل) بجملتها التعريف (عند الخليل وسيبويه) لكن الخليل الهمزة عنده أصلية فهي همزة قطع كهمزة أم وان حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه في أصالة الهمزة فهي عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه وأطال في تقريرها

كانا ناقصين (قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوهما مما سموه كونا عاما أو مطلقا بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في الموصول نحو نزلنا الذي البارحة أو في موصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل الذي البارحة وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما اذا لم يقم الدليل عليه والا لم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدأ (قوله محذوفا) والعائد عليه المنتقل الى الظرف نحو جاء الذي عندك أو في الدار أو ما لم يسم فاعله نحو جاء الذي عندك أخوه والذي في الدار أبوه (قوله لافراده) قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة أن يقال في نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك والمراد هنا قال الدماميني ينبغي أن يعلل المنع بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحا للوصل به وهو متخلف في قولك جاء الذي في الدار ضرورة انك اذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به اذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خير من التعليل بقلة ذلك والمراد هنا ﴿المعرف باللام﴾ (قوله أي أداة التعريف) أي آلته وأداة التعريف تنصرف الى أل فهو في حكم المقيد فلا يقال ان هذا اطلاق في محل التقييد (قوله وسيبويه يخالفه الخ) حاصل قوله ان أل بجملتها تعرف وان الهمزة زائدة لا أصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان أل بجملتها تعرف الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة الا أن يجاب بأن المنافي لوضع أل للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة في حرف التعريف بمعنى انها ليست حرفا أصليا بدليل سقوطها ولذلك نظائر منها استفعل فانه موضوع للطلب مع ان الهمزة والسين والتاء فيه زوائد ومنها لعل فانها موضوعة للترجي مع أن لامها الأولى زائدة ومنها العلم الذي قارنت أل وضعه فانها زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوه) قال الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير أحدها تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزنا باللزوم ونفي السبب من همزة أيمن في القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها لئلا ينتقل

ونازعه أبو حيان فى ذلك وردها وأنكر أن يكون ماذكره ابن مالك عن الخليل
مذهبا له وقال ليس فى كلام الخليل مايدل على أن الهمزة أصلية مقطوعة فى الوصل كهمزة أم وأن (لا اللام وحدها) للتعريف ووضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه فى أحد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك فى سبك المنظوم واختاره المصنف فى حواشيه وقال انه ابن الحسن مكان وجميع مااعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه لكنه رجع فى الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفى الشذور وانما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر أو بالفتح التبست بلام الابتداء أو بالضم فلانظير لها وعن المبرد أن الهمز للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وتكون

٣٢ يس ال للعهد) وهى التى عهد مصحوبها ماذكرا (نحو زجاجة لزجاجة) وما ...
التنبيه على أن مصحوبها والاول بعينه اذلو جىء به منكرا لتوهم انه غيره أو ذهنا نحو اذهما فى الغار ...
القاضى الى قاص بينك وبين مخاطبك عهد فيه أو حضورا نحو اليوم أكملت لكم دينكم

من كسرة الى ضمتين دون حاجز حصين الخامس أن المعروف الاستغناء بالحركة المنقولة الى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا شذوذا السادس انها لو كانت همزة وصل لم تقطع فى قولهم يا ألله ولا فى قولهم أفألله لأفعلن (قوله ونازعه أبو حيان الخ) وذلك لانه اعترض الأول بأمثل فان اللام الأولى زائدة والثانى بأنه لا يلزم سيبويه انما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها والثالث بانه مشترك الالزام بأن عدم النظير يلزم على مذهب الخليل لانه لا توجد همزة قطع التزم وصلها والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها والخامس بأن اقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذا وان كان الاقرار أشهر وقرأ بهما ورش السادس بأن فى قطعها فى هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك وانما العمل بالاكثر (قوله ووضعت ساكنة الخ) فان قيل مافائدة وضع اللفظ ساكنا أو ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل فى ابتداء الكلام فالجواب حصول الخفة فى اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام (قوله ورجحه ابن مالك فى سبك المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف مارجحه فى سائر كتبه لانه قصد فيه تلخيص الفصل فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة فى ترجيح فتنبه لذلك (قوله وهو ظاهر عبارته هنا) فيه أن كلام المصنف هنا صريح فى ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله فلانظير لها) يرد مرفق لغة من ضم الميم وقيل بحرفيها (قوله وتكون أل للعهد) أى لتعريف ذى العهد أى الشئ المعهود ففى كلامه حذف مضافين (قوله التى عهد مصحوبها) أى عهد مدلول مصحوبها أى مسمى الاسم الذى صحبته (قوله ماذكرا) وذلك بتقديم ذكره صريحا كما مثل به أو كناية كما فى قوله تعالى وليس الذكر كالأنثى فان الذكر اشارة الى ماسبق كناية فى رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا (قوله توهم انه غيره) لان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالبا فانظر المغنى فى الباب السادس (قوله أو ذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعانى مع العهد الذكرى تحت العهد الخارجى وجعلوا الذهنى أن تكون الاشارة باللام الى الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن بعض الافراد ولعل هذا مراد النحاة بلام الجنس الذى ذكروا فى باب النعت انه يجوز أن ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بأنه نكرة معنى لا لفظا ويحتمل ان تركهم له هنا لذلك أعنى كونه نكرة فى المعنى والكلام فى المعارف (قوله أو حضورا) ظاهر صنيعه مثال مصحوب أل الحضورية

كغيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف ومقتضى ما نقله المصنف في
المغني في بحث أل في الباب الخامس في جواب اشكال نحو يزهم في مررت بهذا
الرجل كونه نعتا أو بيانا والنعت لا يكون أعرف من المنعوت والبيان لا يكون الا
بالاعرف من ان أل اذا جعلت للحضور فهو بها بيان لان مصحوب أل الحضورية
أعرف من اسم الاشارة وان كانت للجنس فهو بها نعت فليحرر فلم أر من تعرض
لذلك (قوله أو للجنس) أي التعريف (قوله وهي التي لم يعهد مصحوبها) أي
مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي صحبته (قوله أي لا باعتبار شيء) تفسير لقوله
من حيث هي ولا يخفى انه لا يلزم من عدم اعتبار الشيء عدمه فصح جعل بعضهم
العهد الذهني باصطلاح المعاني فردا من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام أن المعرف
بلام الجنس أي المشار به الى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده
اما في ضمن بعض الافراد كما في العهد الذهني أو في ضمن الكل كما في الاستغراق
فصارت الماهية مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود فاما أن يعتبر عدم الوجود
خارجا كما في قولنا الانسان نوع أو لا يعتبر الوجود والعدم أصلا كما في المعرفات فان
التعريف صادق على الافراد كلا وبعضا (قوله من الماء) قيل أل فيه للحقيقة
ماصدق عليه ماء ولو مثل بالرجل خير من المرأة كان أظهر فان الحقيقة لا وجود لها
في الخارج (قوله المعروف) أي لا من كل شيء اسمه ماء (قوله وهذه لا يخلفها كل
لا حقيقة ولا مجازا) نقض بنحو ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي
ادخل سوقا فان كلا لا تخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها
فرد مبهم وستعرف جوابه واعلم انه لا يصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعا
لان النظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هي لا الافراد حتى يخرج منها فرد
أو أكثر (قوله أو لاستغراق افراده) أي لتعريف الجنس الذي يراد به استغراق
افراده فاذا أريد هو في ضمن جميعها والمراد بالافراد المستغرقة فيما اذا كان مصحوبها
جمعا هو الآحاد لا الجموع على ما في شرح التلخيص واستدل له بصحة جاءني
القوم أو العلماء الا زيدا وامتناع جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل
الاستثناء المتصل لكن في التلويح في بحث ألفاظ العام انه يصح الاستثناء في قولنا
جاء القوم الا زيدا مع انه لا يتناول كل فرد باعتبار أن مجيء المجموع لا يتصور
بدون كل فرد وبذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء ومما يؤيد ذلك
انه يصح الاستثناء في أسماء العدد في قولنا أكلت الشاة الا رأسها مع أن المستثنى
جزء لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق
الفرد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل واعلم انه اذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار

(أو للجنس) وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلا وهي ثلاثة أنواع كالتي للعهد لانها اما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي أي لا باعتبار شيء (كأهلك الناس الدينار والدرهم) (وجعلنا) أي جنسهما أي من حقيقة (من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل شيء حي) وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (أو لاستغراق افراده) وهي التي تخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) أي كل فرد من افراد الانسان (ضعيفا) وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر

لفظه فيماله من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ فى النعت نحو
والجار ذى القربى والجار الجنب لا يصلاها الا الاشقى الذى كذب وتولى وقد
يقال ان أل فى ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى كأهلك الناس الدينار الأصفر
والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار
وكل درهم ولا دلالة فى قوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على
ذلك لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ فى غير النعت نحو وخلق
الانسان ضعيفا أى كل انسان فاعتبر لفظه فى الحال الواقعة منه فافردوا ما
اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى يا أيها الانسان انك كادح الى ربك ثم قال لتركبن
بفتح الباء على خطاب الانسان و بالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بضمير
الجمع وان كان مصحوبها مثنى نحو نعم الرجلان الزيدان أو مجموعها كقوله تعالى
قد أفلح المؤمنون لم يجز فيماله من نعت وغيره الا اعتبار اللفظ (قوله الا الذين آمنوا)
قد بين الرضى أن المفرد المعرف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع
المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فالمعنى ان كل انسان لفى خسر فى مساعيه وصرف
عمره فى مطالبه لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أو لاستغراق صفاته) أى
لتعريف الجنس الذى أريد به استغراق صفاته مبالغة فى المدح أو الذم (قوله وهى
تخلفها كل مجاز) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العرفى نحو جمع الامير
الصاغة فان كلا تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول
بعض ما يصلح له اللفظ وليست أل فى الصاغة موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد
خلافا لما فى التصريح وأجيب بأن الاستغراق العرفى أن يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب اللغة فلم تخلف كل بالاستغراق العرفى اللام مجازا بل حقيقة وبأن
الغرض من تفسير الشئ قد يكون تمييزه عن شئ معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه
وبأنه يجوز التعريف بالاعم عند الادباء (قوله أى الجامع لصفات الرجال الخ) بيان
لحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة ثم التمييز فى أنت
الرجل علما بناء فى ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز لطبق المميز افرادا
أو غيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز
نوع منه فالصواب ان أل فى نحوه للجنس أى الماهية مبالغة فيه قال فى التلخيص
فى تعريف المسند باللام وقد يقصد قصر الجنس تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة
لكماله فيه نحو عمرو الشجاع وقد يقال المراد انها لشمول خصائص الجنس باعتبار
العنوان الذى عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله فان الجنة هى المأوى) وذلك
ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلو لم تكن أل فى المأوى نائبة عن

الا الذين آمنوا (أو)
لاستغراق (صفاته) وهى
التى تخلفها كل مجازا
(نحو زيد الرجل) أى الجامع
لصفات الرجال المحمودة
اذ لو قيل زيد كل رجل على
وجه المجاز والمبالغة لصح
بمعنى انه اجتمع فيه
ما افترق فى غيره من الرجال
من جهة كماله ولا اعتداد
بغيره لقصوره عن رتبة الكمال
والمختار جواز نيابتها عن
الضمير المضاف اليه نحو فان
الجنة هى المأوى وفيه ابـ
حاث

تغيير الصلة وجوّز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وأبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب وقد تخلص من كلام المصنف ان أل المعرفة اما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أنواع كما مر وقد تكون أل زائدة كاللات ونحو ادخلوا الاول فالاول وقدم انها تكون موصولة (وابدال اللام) في أل المعرفة (ميما لغة حميرية) كقولهم في الرجل والفرس امرجل وامفرس ونطق بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل أمن امبر امصيام في امسفر فقال ليس من امبر امصيام في امسفر ونقلت هذه اللغة أيضا عن نفر من طيئ قال شاعرهم

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة

(ثم) السادس من المعارف (المضاف) اضافة محضة (الى واحد مما ذكر) من الخمسة المتقدمة

الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائد المبتدا (قوله بغير الصلة) خرج نحو زيد الذي ضربت الظهر والبطن أي ضربت ظهره وبطنه وكثير لم يتعرض لذلك فلا يقوم أل عنده فيها مقام الضمير وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي عنه فلا يطرد (قوله وجوز الزمخشري الخ) فانه قال في وعلم آدم الاسماء كلها أي أسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض عنه اللام كقوله واشتعل الرأس شيبا قال السعد انما احتاج الى هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم و ينتظم معه أنبؤني بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أي مسميات الاسماء لينتظم تعلق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد بقي أن تكون أل نائبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى فوجب أن يحمل كلامه هنا على أن الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامي قائما مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا عن المضاف اليه توفيقا بين كلاميه (قوله وأبو شامة نيابتها الخ) فانه قال في قوله * بدأت بسم الله في النظم أولا * ان الاصل في نظمي ولا يخفى ان ما أجازه أبو شامة أجازه الزمخشري كما يقتضيه قوله كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا لان الاصل رأسي (قوله وقد تكون أل زائدة) المراد بالزائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة للسقوط لانها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط فاندفع بذلك قول الدماميني العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال انه زائد (قوله كاللات) جزم في التصريح بأن اللات مخفف اللات بتشديد التاء وهو مع قوله انه علم مؤنث محل نظر ظاهر (قوله نحو ادخلوا الاول فالاول) اعلم انه قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المخاطبين ثم الاول بعده في علمهما أيضا فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أول اذن بوصف نكرة يفيد المراد وهو مترتبين ومر الكلام على أول في المبني على الضم (قوله لغة حميرية) أي منسوبة الى حمير قبيلة باليمن وزعم بعضهم ان لغة ابدال اللام ميما مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال المصنف ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخ (قوله ذاك خليلي الخ) ذاك مبتدأ خبره خليلي أي صاحبي وسلمه هنا بكسر اللام وهي واحدة السلام وهي الحجارة كما في الصحاح (قوله اضافة محضة) خرج ما اضافته لفظية كضارب زيد الآن أو غدا فانه لا يتعرف بالاضافة الى ما ذكر لان اضافته

في نية الانفصال (قوله ولو بواسطة) فيه خفاء لان قولك جاء غلام أبيك ليس الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله كغير ومثل) أى اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما الآن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد كمالها الشخص أو ثبوت اضدادها كلها الشخص فقد تعين ومثلهما ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وقال ابن برى اذا أضيفت غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغير فيه وحينئذ قدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل والجواب انه على البدل لا الصفة (قوله وانما هو كالعلم) يستثنى من ذلك المصدر والمعرف القدر من ان وان فانهم حكموا له بحكم الضمير كما في الباب الرابع من المغنى واقتضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره كما سنبينه في باب النواسخ فقولهم ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف الى معرفة في رتبتها مخصوص بغير ذلك فتفطن (قوله والا الما مع نحو مررت الخ) كذا في شرح الشذور ولك أن تقول لا دليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك بدلا لا نعتا وقد ذكروا في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك فليحرر (قوله اذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحكمة تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة وهو ظاهر على رأى الجمهور وصحح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو أخص أى أعرف من المنعوت نحو بالرجل هذا كما يجوز نعت النكرة بالاخص أى الاقل شيوعا نحو رجل فصيح وأيده بعضهم بقول ابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور لا دليل عليه انتهى وحينئذ فلينظر ما وجه أن المضاف الى الضمير في رتبة العلم عند هؤلاء فلم ينقل عنهم خلاف هنا (قوله قال المصنف ويدل على بطلانه الخ) قد يقال مراده في رتبة ما تحته ان كان لها تحت والا فالمضاف اليها في رتبتها فلا يبطل بما قاله المصنف لان ذا الأداة لا تحت له فالمضاف اليه في رتبته وحينئذ فانما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف فتأمله (قوله كخذروف الخ) الخذروف بالذال المعجمة ما يدوره الصبي وهو المراد بالوليد بخيط ليسمع له دوى كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط

⚘ باب المبتدا والخبر ⚘

(قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول ومنه تسمع بالمعيدى خير من ان تراه لانه

ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده (وهو) في التعريف (بحسب ما يضاف اليه) عند الاكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة اسم الاشارة وكذا البواقى (الا المضاف الى الضمير) كغلامي (ف) ليس في رتبة الضمير وانما هو (كالعلم) أى في رتبته والا لما صح نحو مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وقيل ان ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف ويدل على بطلانه قوله

كخذروف الوليد المثقب

فوصف المضاف الى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ولا يرد على اطلاق قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الاضافة من ان كلامنها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في بابه لشئ كان قيدا للحكم الذى يذكر مطلقا في باب آخر

⚘ باب ⚘ في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام ⚘ المبتدأ هو الاسم

على تقدير ان وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث مع أن يسند و يضاف اليه وهو
اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقي والحكمي (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أي
لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه واللفظية صفة للعوامل أي المنسوبة الى اللفظ
نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو الجزئيات الى الكليات فاللفظ
بمعنى الملفوظ أي العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية
والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم
يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط لانه بتسليم سبق ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود
كضيق فم البئر واللام في للعوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد
نفي الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي
ونفي الكل يوجب نفي العموم لا عموم النفي ونفي العموم لا يفيد نفي الكلام عن كل
فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض
العوامل ووجود البعض على أن نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق
و يتعين الاول بالدليل كما في ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة
الاصطلاح هذا كله ان سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على
وجه العدول اذ النسبة هنا ايجابية واثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد
عامل على سبيل عموم النفي وأورد على الحد اسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع
صفته على المحل فهو مبتدأ ولا يمكن الجواب في لا بأنها بمنزلة الزوائد وان أمكن
في ان لان لا تغير المعنى قطعا وان لا تغيره وانما هي مقوية له ولا يصح الجواب بأن
الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لا واسمها لا على الاسم وحده والمركب
مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم الا أن يدعى انه صار
بالتركيب كاسم واحد لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم اذا
كان مضافا ولا يصح دعوى التركيب هنا وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل
للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة والوجه أن يجاب بأن كلا من اسم ان
ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر
النصب (قوله أو حكما) ليدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه من ذلك قول العرب
ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبره وهو ظاهر لان
المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية و يحتمل أن يكون
ناهيك مبتدأ و بزيد خبره و يحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها
خبر ناهيك أي ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق
مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة لخالق لا خبر لان هل لا تدخل

المجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو حكما

على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت التوصيف ههنا بمجرد تصوير النفي لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال الحلبي برزقكم هو الخبر فاعل محل ماذكر اذا كانت هل مستعملة في الاستفهام (قوله مخبرا عنه أو وصفا الخ) حال ومعطوف عليه من الاسم بناء على مجيء الحال من الخبر أو خبرا لكان المحذوفة من خلاف المشهور وأو للتقسيم والمراد أن المبتدأ اما ذو خبر أو ذو مرفوع يغني عن الخبر فخرج نحو نزال لانه ليس واحدا منهما وكذا الاعداد المسرودة وعلم منه صريحا اشتراط التجريد في الوصف بخلاف صنيع الاوضح فخرج من الحد نحو لاهية قلوبهم والمراد بالوصف ما أتى والأولى اسقاطه وان كان ذلك انما يطرد فيه لانه قد يأتي في غيره نحو لولاك أن تفعل فانهم اعربوا لولاك مبتدأ وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتأويل ويدعى أن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد بقي انهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجاز هذا لانه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة النكرة بعده مغنية عن الخبر كما صرح به في التسهيل وأشار لقول آخر انما تجعل خبرا وقوله رافعا أي من حيث انه وصف فخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجهه ومكتف به لان الحسن قام مقام موصوفه وهو الشيء لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف على أنه لا حاجة لذلك لان مرفوع الوصف خبر لا مغني عنه وقوله لما انفصل أي لاسم مستقل غير مفتقر الى الاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل فانه لا يسد مسد الخبر فلا يقال في أقائم زيد وقاعدان قاعد مبتدأ وضميره المستتر فيه سد مسد الخبر قال المصنف في الحواشي خرج عن قوله لما انفصل حكاية المازني أقائم أخواك أم قاعدان فقاعدان مبتدأ لانه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في الثواني ثم قال وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان وان المعطوف الجملة انتهى والوجه انه انما أغنى فيه فاعل المبتدأ عن الخبر وان لم يكن بارزا وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء على أن المراد البارز ولو حكما والضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لامكان التنازع والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولو عبر بقوله لما استقل كان أظهر لئلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين اتفاقا بل صرح ابن الحاجب في الامالي بأن الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحكى الاجماع في ذلك لكن نسب الى الوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله وأغنى أي ذلك المنفصل عن الخبر احترازا من نحو أقائم أبواه زيد فقائم ليس مبتدأ

مخبرا عنه أو وصفا رافعا
لما انفصل وأغنى عن الخبر

اذلا يغني مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة
التباسه بالضمير المفتقر الى زيد العود عليه فيتعين كون زيد في المثال المذكور
مبتدأ وقائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقائم وفيه نظر اذا علم المرجع كما اذا
جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه اذ هو بمنزلة أقائم أبوا زيد وذلك يحسن السكوت
عليه قطعا والاغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطة
حصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صادق
مع عدم الامكان فاندفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا
المبتدأ الخاص من خبر اصلا حتى يحذف ويغني عنه غيره أو يسد مسده ولو تكلف
له تقدير خبر لم يأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما
وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف فورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه
وزعم آخر انه الذي يليه (قوله والخبر الخ) أورد انه يلزم الدور اذ الخبر حينئذ
يتوقف على المبتدا والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبرا عنه وهو مشتق
من الخبر وأجيب بالمنع اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوي والتعريف صادق على
نحو النار حارة لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع وعلى نحو شعري شعري لانه بتأويل
شعري الآن شعري الذي تعهده وعلى خبر المبتدأ الثاني لحصول الفائدة به بحسب
الاصل قبل ان تجعل جملته خبرا ولا يرد ان الجملة الواقعة خبرا لا اسناد فيها فلا يكون
فيه الفائدة التامة المرادة هنا ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه لانه خارج
بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون لغيره مما مدخل فاندفع انه حصلت
به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة بقي ان التعريف منتقض بنحو ذاهبة
من زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير
الغائب (قوله لمن يرى انه أصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيبويه ووجهه انه
مبدوء به في الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته
اذا تقدم وانه عامل معمول والفاعل معمول لا غير (قوله نظرا الى انه أصلها) عزى
القول بذلك للخليل ووجهه بأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي
وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب
أن يكون للفرق بين المعاني (قوله لا يجدي فائدة) تعقبه الدماميني بان فائدته تظهر
في أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فتقول
في جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلا فحينئذ يترجح تقدير ما قيل انه
الاصل ثم أورد ان الترجيح هنا بمطابقة السؤال فانه جملة اسمية وأجاب بانه اسمية
في الصورة وفعلية في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع من تعدد المرجح فيكون

والخبر ما تحصل به الفائدة
مع مبتدأ غير الوصف
المذكور وبدأ هنا وفي الجامع
بالمبتدأ قبل الفاعل تبعا لمن
يرى انه أصل المرفوعات
وخالف في الشذور فبدأ
بالفاعل نظرا الى أنه أصلها
كما قال وذهب جمع الى ان
كلا منهما أصل واختاره
الرضي قال أبو حيان وهذا
الخلاف لا يجدي فائدة
(المبتدأ أو الخبر) كلاهما
(مرفوعان) باتفاق كالله
ربنا ومحمد عليه الصلاة
والسلام (نبينا)

لمن يعتقد عدم ايمانه وانما
اختلفوا فى رافعهما على
أقوال أصحها ان المبتدأ
مرفوع بالابتداء وهو
التجرد من العوامل اللفظية
للاسناد والخبر مرفوع
بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان
يقع جامدا لان أصل العمل
الطلب والمبتدأ طالب للخبر
من حيث كونه محكوما به
عليه طلبا لازما كما أن فعل
الشرط لما كان طالبا
للجواب عمل فيه عند
طائفة واعلم ان الاصل فى
المبتدأ أن يكون معرفة لان
الغرض من الكلام حصول
الفائدة والمبتدأ مخبر عنه
والاخبار عن غير معين
لا يفيد ولان القصد من
الكلام اعلام السامع
ما يحتمل ان يجهله والامور
الكلية قل ان يجهلها أحد
وانما يجهل الامور الجزئية
وأورد على الاول مجيء
الفاعل نكرة وهو مخبر
عنه وأجيب بأن الفاعل
مخصص بالحكم المتقدم
عليه قال الرضى

الترجيح بالاسمية لا ينافى الترجيح بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتقد عدم ايمانه) أى
كقول الشخص لمخاطب اعتقد عدم ايمان القائل ماذكر ولعل هذا مبنى على
مذهب من يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفى بالفائدة الوضعية
أو المقصود بيان أن الكلام المعتد به لا مطلق الكلام (قوله أصحها الخ) ابهم المصنف
الرافع ليكون جاريا على كل الاقوال (قوله وهو التجرد الخ) مر فى رافع المضارع
ما يتعلق بكون التجرد عاملا والمراد لاسناده الى غيره كالوصف أو اسناد غيره اليه
كالاسم وأل فى التجرد للعهد أى التجرد المعلوم وهو تجرد الاسم عن العوامل
اللفظية حقيقة أو حكما فدخل ابتداء المبتدا المقرون بالحرف الزائد أو ما أشبهه
وخرج تجرد المضارع وقيل الحق انه تجرد للاسناد فهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان
المضارع واقع مبتدأ بقى ان التعريف لا يتناول ابتداء المبتدا الذى لا خبر له ولا
مرفوع يغنى عن الخبر نحو غير قائم الزيدان وأقل رجل يقول ذلك الا زيد (قوله وصح
رفعه به الخ) جواب عما اعترض به على القول بان الرافع المبتدأ واعترضه أيضا
ابن عصفور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدا
يجوز تقديم الخبر عليه وأجيب بان ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل
والحمل عليه وعمل المبتدا بطريق الاصالة وبان المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه
ضاحك فلو كان رافعا للخبر ادى الى اعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير
تبعية ولا نظير لذلك وأجيب بان ذلك انما يمتنع اذا اتحدت الجهة وهى هنا مختلفة
لان طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر (قوله عمل فيه عند طائفة) أى وان كان
الفعل لا يعمل فى الفعل لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه (قوله واعلم
ان الاصل فى المبتدأ أن يكون معرفة) وأما الخبر فالاصل تنكيره لانه مسند
فاشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما من عوارض الاسم ولا
يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ أو يحتاج الى علامة وهو التعريف
وبقيناه على الاصل وهو التنكير وأما التعليل بأنه مسند فينبغى أن يكون مجهولا
فليس بشئ لان المسند ينبغى أن يكون معلوما والذى ينبغى أن يكون مجهولا هو
انتساب ذلك المسند الى المسند اليه (قوله والاخبار عن غير معين لا يفيد) أى
غالبا وأورد ان هذه العلة لا تقتضى خصوص التعريف بأن يكون معلوما بوجه ما
بحيث يفيد الحكم عليه والكلام فى مبتدأ مخبر عنه كما يدل عليه الكلام اذ الوصف
الرافع لمكتفيه لا ينفك عن كونه نكرة (قوله مخصص بالحكم المتقدم
عليه) او رد انه يقتضى ان يجوز الابتداء بالنكرة عند تقدم الخبر وان لم يكن
مختصا ويجاب بأنه اذا لم يكن فى الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه

ف يستمر على انصرافه لان الاسم لم يوضع أصالة لينسب الى غيره فلا يكون نكرة متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت وحمار تسحبت فانه صحيح مع تقديم المبتدأ النكرة المحضة لان الحكم لما كان غريبا عادت النفس الى الاصغاء فيحصل المقصود وأما الفعل فوضع اصالة لينسب الى غيره ولا يصلح الا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه لعلمه بانه حديث عن الآتي بعده فينتظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بان الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف والتنكير (قوله والفائدة تحصل) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن (قوله في الغالب) من غير الغالب اذا لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا مخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا واستحسنه الرضي وقال ضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شيء واحد (قوله اذا تخصصت) أي تعينت وقل اشتراكها وابهامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقيا كما في النكرة الموصوفة أو حكميا كما في النكرة المقدم عليها حكمها (قوله الى نيف وثلاثين موضعا) في الصحاح والقاموس وكل مازاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوي العين من ناف ينوف (قوله وذكر بعضهم الخ) هو أبو حيان قال في منظومته

وكل ماذكرت في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتأمل ويحتمل ان مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده التنظير فيه لما فيه من التكلف والاوفق بجزئه في المتن الاول وأورد ان العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل التعميم تخصيص وأجيب بانه ليس لمعنى العموم ماهو ضد الخصوص وهو ان تحمل لبعض الجملة شيئا ليس لسائر امثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبئ عنه قول الشارح الآتي فأشبهت الخ ولا شك ان بذلك تنقطع الاحتمالات و يتعين ان المحكوم عليه كل فرد (قوله ان عم الخ) أي بذاته كاسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الانكاري وسواء كان العموم شموليا أو بدليا كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لان عمومها متوهم بخلاف ماذكر فانه نص

وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا أفادت والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة وأنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال (و يقع المبتدأ نكرة ان عم) كل فرد من جنسه (أو خص) فردا من ذلك الجنس فالعام (نحو مارجل في الدار) لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس

(قوله فاشبهت المعرف بأل الجنسية) عبارة التصريح الاستغراقية وهي اظهر لان الجنسية أعم فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مع تساويهما في المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعين فهو معرفة ومالم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين لعارض أم لم يتعين واللام وضعت للتعريف والنفي لم يوضع لذلك (قوله ومنه أإله مع الله) لعل وجه الفصل الاشارة الى الخلاف في نحو المثال لان ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء أن يكون بالهمزة المعادلة بأم (قوله ولعبد مؤمن) قال المصنف في تذكرته الأولى جعل المسوغ في ولعبد مؤمن لام الابتداء (قوله لان الوصف الخ) اقتضى المقام جواز حيوان آدمي في الدار لان المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناهما وأجاب الاستاذ الصفوي تبعا للعصام بان العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها فالفرق بين ماذكر لالامر معنوي بل لقاعدة حكموا بها يظهر أثرها في مواضع أخر لطرد الباب انتهى وفي التصريح ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمله مع كلام الصفوي (قوله ويحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحاجب فانه جعل المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة وأطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني (قوله كتبهن) أي أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى اذ يلزم على الاول ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة الا ان يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله أمر بمعروف صدقة) التخصيص فيه بالعمل اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر (قوله رجل جاءني) ليس فيه صفة مقدرة حتى يكون مما تقدم (قوله ويقع الخبر مفردا) المراد به ما ليس جملة بقرينة مقابلته بها فيشمل المثنى والمجموع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه وعرفه بعضهم بما العوامل في الاسماء تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهها أو ملتبسا بأحدهما نحو زيد منطلق وعمرو قائم أبوه وذكر ابن مالك ان قولك قائم أبوه من

فأشبهت المعرف بأل
الجنسية (و) منه نحو (أإله
مع الله) وكل لفظا تدون ومن
الخاص نحو
يقم أقم معه (و) من شرك
(العبد مؤمن خير) من مشرك
لان الوصف يخصص
الموصوف النكرة فتحصل
به فائدة ليست للعبد الذي
لم يوصف ويحتمل ان يكون
من الاول أيضا (و) من
الخاص قوله عليه الصلاة
والسلام (خمس صلوات
كتبهن الله على العباد)
لتخصيصه بالاضافة وقوله
أمر بمعروف صدقة ونهي
عن منكر صدقة وقولك
رجل جاءني لانه بمعنى رجل
صغير جاءني (و) يقع الخبر
مفردا

هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومر بيانه فى بحث الكلام بما لامزيد
عليه وقدم المفرد لانه الاصل فى خبر المبتدأ لان الخبر متحد بالمبتدأ دائما ولا يتصور
الاتحاد بلا تأويل الا فى المفرد (قوله جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ) المراد
بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه نحو هذا زيد وهذا أسد مشيرا الى
السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالمشتق لان الجامد لا يصلح لتحمل
الضمير الا على تأويله بالمشتق والجامد اذا كان خبرا لا يحتاج الى ذلك لانه يكفى
فى صحة الاخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ وخالف الكسائى فى ذلك
فذهب الى ان الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك اطلاقه وقال الاشبه
أن يكون حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى ملازم لا انفكاك عنه كالاقدام
والقوة للاسد وهذا يرجع للوفاق فى المسئلة لان ما قيد به معنى التأويل بالمشتق
ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن
الرمانى قال أبو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال
هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو (قوله أو مشتقا فيتحمله)
المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات كذا فى شرح الكافية لابن
مالك وفى تعليق المصنف المراد بالجامد فى هذا الباب وباب النعت ما لم يؤخذ من
مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فتدخل أسماء الزمان والمكان والآلة وبالمشتق
ما أخذ من مصدر لذلك قال ويستثنى المشتق الذى جرى مجرى الجامد فلا يتحمل
ضميرا نحو هذه البطحاء وانما تحمل المشتق الضمير لانه بمنزلة الفعل فى المعنى فلا بد
له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل اما ظاهرا او مضمرا ولا يتحمل الا ضميرا
واحدا وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران أحدهما للمبتدأ والآخر
للموصوف الذى صار خلفا عنه نحو زيد ضارب أى رجل ضارب وان كانت صلة أل
ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذى صار خلفا عنه ولأل فاذا أكد قيل فيه
زيد القائم نفسه نفسه نفسه (قوله ما لم يرفع ظاهرا) أى لفظا نحو الزيدان قائم
أبواهما أو محلا نحو الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهرا فانه لا يرفع ضميرا
(قوله أو ضميرا بارزا) فان رفع ضميرا بارزا لم يتحمل ضميرا نحو زيد قائم
الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أى بدلا منه ومنه ما سيأتى فى قوله ويجب
ابراز المحتمل (قوله ويجب ابراز المحتمل) بفتح الميم (قوله اذا جرى الوصف على
غير من هو له) أى على مبتدأ غير الاسم الذى الخبر له مثال ما ألبس غلام زيد ضاربه
هو اذا كانت الهاء للغلام فان كانت لزيد فقد جرى الوصف على من هو له وانما
وجب الابراز اذا كان اللبس مأمونا نحو غلام هند ضاربها هى اجراء لهذا النوع

من

جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا
ومشتقا فيتحمله مالم يرفع
ظاهرا أو ضميرا بارزا
ويجب ابراز المتحمل وان
أمن اللبس اذا جرى الوصف
على غير من هوله

من الخبر على شئ واحد وما ذكر من ابراز المتحمل لا يأتي على قول الرضي ان البارز
تأكيد للمستتر اما اذا اجرى الخبر لمن هو له فيستتر فيه وجوبا لان الابراز موضوع
لكون الخبر لغير من هو له فاذا وقع الابراز مع كون الخبر لمن هو له لم يفهم منه الا كون
الخبر لغير من هو له هذا حيث يتأتى الالباس اما حيث لا يتأتى نحو زيد هند
ضاربته هي فينبغي جواز ابرازهي على الفاعلية على ما أجازه سيبويه في مررت
برجل مكرمك هو من جواز فاعليته هو هذا تحرير المقام ومثل الوصف فيما ذكر
الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال
الرضي وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم
يلبس انتهى لمخالفته للمنقول وانما اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد
وحكم المشتق اذا وقع حالا أو نعتا كحكمه اذا وقع خبرا قال أبو حيان الا في مسئلة
واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل
وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيها بان يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه
عائدا على الأبوين المضافين الى ضميره فصار كانه قال مررت برجل حسن أبواه
جميل أبواه ولك أن تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن أبواه جميلان
فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن
المفرد له قال في المغني وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد
قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته
قائما وللدماميني في هذا المقام ما ينبغي مراجعته وقضية الاطلاق انه لا فرق بين أن
تكون الجملة خبرية أو انشائية أو قسمية أو مصدرة بان أو حرف تنفيس حتى
يصح زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك
خلافا لابن الانباري حيث منع وقوع الطلبية خبرا لانها لا تحتمل الصدق والكذب
والخبر حقه ذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو
ما أسند للمبتدأ ألا ترى انه يقع مفردا اجماعا ولا يحتمل ذلك وقال ابن السراج اذا
وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله وادعى في
المطول ان تقدير القول تعسف ونازعه السيد بما حاصله انك اذا قلت زيد
اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار
تعلقه به أو كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه
خبرا عنه هذه الحيثية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه لا على معنى
الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه
ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا او امتناعه من

ويقع الخبر (جملة الخ)

احتمال الصدق والكذب بحسب الاول أي طلب ضربه لا ينافي احتمالهما
بحسب المعنى الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه
قال الرضى والاولى الجواز اذ لا معنى للمنع وفي المغني ان المانع عنده اما كون جملة
القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليست كجملتي الشرط
والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى واما كون جملة
القسم انشائية ثم رد كلا من التعليلين ثم ينبغي الوقوف عليه فانظره في الباب الثالث
(قوله فيها رابط الخ) انما احتاجت اليه لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا
قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية كانت
أو فعلية) تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه ان علم) أي
بقرينة واحترز به من نحو زيد أكرمته في داره فلا يجوز أكرمت في داره ولا
أكرمته في دار ومن نحو الرغيف أكلت منه وكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه
الذي يحذف (قوله ونصب بفعل الخ) سيأتي في كلامه مثال ما نصب بفعل ومثال
المنصوب بوصف الدرهم أنا معطيك أي معطيكه ومثال المجرور باسم الفاعل
* وما كل من وافى منى أنا عارف * وافهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا لا يجوز
حذفه سواء رفع بفعل نحو الزيدان قاما أو بغيره نحو زيد هو القائم أو زيد
القائم هو وبه صرح الرضى ويشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو زيد ان
كان قائما يقوم عمرو فلا تقول زيد ان قائما يقوم عمرو ومثل ان لو فانه يكثر حذف
كان بعدها وابقاء الخبر هذا وفي المغني ما نصه محذوفا ومرفوعا أي والهذا رابط
به محذوفا ومرفوع نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنه وبالخ
وافهم أيضا ان المجرور باضافة غير صفة لا يحذف نحو زيد أبوه قائم ومثال المجرور
بحرف تبعيض اذا الناس اذ ذاك من عز بز أي منهم والمجرور بحرف ظرفية * ويوم
نساء ويوم نسر * أي فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر
حكمة التمثيل لاول الصور وآخرها وافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو
زيد مررت به ووقع لابي البقاء في قوله تعالى في سورة الأعراف والذين عملوا السيآت
ثم تابوا من بعدها وآمنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين مبتدأ وما بعدها
خبر والعائد محذوف أي لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة
من الصور المذكورة واعلم ان في التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الى آخره قال
ما نصه وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه في العموم
والافتقار ويضعف ان كان المبتدأ غير ذلك ونازعه الدماميني في الاجماع لكن
صنيعه يقتضي ان حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغي ادراجه فيه كما صنع الشارح

أي فيها (رابط) وجوبا يربطها بالمبتدأ الذي سيقت له اسمية كانت أو فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل أو وصف أو جر باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية أو مسبوق بمماثل لفظا ومعنى ولا نحو وكلا وعد الله الحسنى وقوله

ثم انه على كلام الشيخ بل نظرما مثال المنصوب بالفعل فقد مثله المرادى بثلاث كاهن قتلت عمدا وغيره بقوله تعالى أفحكم الجاهلية يبغون قال الدماميني وفيهما نظر لان كلا من المسئلتين سيأتى فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر غيره وان الحذف فى غير مسئلة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول الشارح ويجوز حذفه (قوله اصبح الخ) صدر بيت عجزه * فلا تك الا فى الحيار مفافسا * والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العائد المجرور لكونه قد جر بحرف سابق عليه مماثل للجار لفظا ومعمولا واصبح استمع (قوله واقتصر منها هنا على أربعة) الخامسة اعادة المبتدأ بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له السادسة ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس السابعة ان يعطف بالواو مثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسعة أل النائبة عن الضمير العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى (قوله وهو الاصل فى الربط) اذ هو موضوع لمثل هذا الغرض قال فى المغنى قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل ربط وذلك فى ثلاث مسائل أحدها أن يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة أن يكون بدلا نحو حسن الجارية أعجبتنى هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو فى التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من يجعل العامل فى البدل نفس العامل فى المبدل منه أن تصح المسئلة (قوله ومن ثم يربط به الخ) وأما غيره فلا يربط به الا مذكورا لان وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير (قوله نحو ولباس التقوى الخ) اشارة الى رد قول ابن الحاج ان المسئلة مخصوصة بما اذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعيد ثم التمثيل بالآية على قراءة الرفع وقرأ نافع وابن عامر والكسائى بالنصب نسقا على لباس أى انزلنا لباسا مواريا وزينة وأنزلنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطف بيان) اى لا نعت خلافا للفارسى ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت (قوله اعادة المبتدأ بلفظه) أى ومعناه كما فى الاوضح (قوله فى مقام التهويل الخ) أى فوضع الظاهر موضوع المضمر لهذا السبب وهو فى معرض ذلك جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قائم أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله التهويل) أى التخويف (قوله والقارعة خبره الخ) يجوز أن تكون القارعة

أصبح فالذى توصى به أنت مفلح ورابطا الجملة بما هى خبر عنه أوصلها فى المغنى الى عشرة على خلاف فى بعضها واقتصر منها هنا على أربعة أحدها الضمير وهو الاصل فى الربط ومن ثم يربط به مذكورا (كزيد أبوه قائم) وعمرو قام أخوه ومحذوفا كما مر (و) الثانى الاشارة نحو (ولباس التقوى ذلك خير) ان قدر ذلك مبتدأ ثانيا والا بأن قدرتابعا للباس على انه بدل أو عطف بيان فالخبر مفرد و الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتعظيم نحو (القارعة ما القارعة) فالقارعة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما خبر الاول والتقدير القارعة أى شئ هى كما تقول أى رجل زيد اذا أردت التعظيم

والتفخيم لشأنه (و) الرابع العموم بأن يكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعم من المبتدا فيكون المبتدا داخلا تحته نحو (زيد نعم الرجل) فأل في الرجل للجنس وهو مشتمل على كل أفراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل الربط ومنه قوله

وأما الصبر عنها فلا صبرا

والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي أوضحه جماعة من النحاة وذكره في المغني كالتبري منه ثم قال ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله (الا في نحو [قولي] الله أحد) مما الجملة [المخبر] بها نفس المبتدأ في المعنى أي فلا تحتاج إلى رابط [للاكتفاء] بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر هذا ان قدر هو ضميرا للشأن والا بأن قدر

مبتدأ أو ما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أي شيء هي (قوله والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدا) أراد بأعميته منه صدقه عليه حتى لا ينافي قوله فأل في الرجل للجنس ولا ما قرروه في باب نعم وبئس من أن أل في فاعلهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتمل على كل افراده) أي صادق عليه (قوله كالتبري منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله بما هو مذكور فيه) هو ان الرابط في المثال المذكور اعادة المبتدأ بمعناه بناء على انه من الروابط كما اجازه أبو الحسن مستدلا بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون الى غير ذلك وعلى القول بان أل في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس وفي البيت اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شيء انتهى قال الدماميني ظاهره ان العموم جاء من قبل أن الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى بقي انه قد يقال العموم باعتبار انه ليس لاحد عنها صبر وفي العيني والشاهد فيه حيث سد العموم هنا مسد الضمير الراجع الى المبتدأ لان قوله فلا صبر نفي أن يكون لاحد صبر عنها وهو عام فصبره داخل فيه هذا وفي التصريح والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أ العبيد نحو عبيدي وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء ثم أورد البيت وأجاب عنه وحاصل هذا انه لا بد في هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالنكرة أن يقيد الربط بها بذلك ثم يقول والاولى رد على الربط بالاشارة كذا الخ فان ما سلكه هنا يوهم ضعف الربط بما عدا الضمير واعلم أنه قال في الجامع أو اعادة المبتدأ بلفظه والاصح انه ليس نسبيا ولا خاصا بالشعر ولا بموضع التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة لاجازتهم أهو زيد أحرز زيدا انتهى (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس هنا ذات الشيء والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى انها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل فاندفع انه ان كان المراد انها نفسه بحسب المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك لا يصح الحمل والحاصل

ان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو هو وهذا يقتضي اتحادهما ذاتا وتغايرهما مفهوما فان تغاير الذات ينافي هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسناد أحدهما الى الآخر فان الاسناد نسبة والنسبة مستدعية للنسبتين المستلزمة للاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم على انه يمكن اختيار الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة في زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الأب ﴿تنبيه﴾ كل من الخبر المشتق وغيره مغاير للمبتدأ لفظا والالزم الغاء الحمل متحد به معنى والالزم حمل أحد المتباينين على الآخر حمل هو هو ويتحد به لفظا الا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعري شعري أي شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك وقال ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشيء بنفسه باعتبار ين أي وشعري الآن مثل شعري فيما مضى أو لكل منهما متعلق مغاير لتعلق الآخر نحو والسابقون السابقون أي الى الخيرات والى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى دال على التساوي حقيقة نحو وأزواجه امهاتهم أي مساويات لامهاتهم في التحريم والاحترام أو مجازا كقوله

ومجاشع قصب هوت أجوافها * لو ينفخون من الخوارة طاروا

أي مساوون للقصب الخاوية الاجواف في طيرانها بالنفخ أو قائم مقام مضاف نحو هم درجات عند الله أي ذوو درجات أو مشعر بلزوم حال لحق بمجاز العين بالمعنى نحو زيد صوم جعل نفس الصوم مبالغة وليس بتقدير ذو لانه يصدق على القليل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا أدمن الصوم والمعنى نهاره صائم (قوله ضمير المسؤل) وهو الله عز وجل (قوله أو بدل) أي بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه وأجاز الزمخشري ان يكون خبر مبتدأ محذوف وأبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه أحد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات أي لا تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد ولم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمه بصمديته بخلاف أحديته (قوله والتحقيق ان مثل هذا الخ) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن اذ من المعلوم انه ليس المراد بها اللفظ ولا يخفى ان المصنف لم يمثل لها بما لم يذكرا لشارح مثاله

ضمير المسؤل عنه فالخبر مفرد وهو والله وأحد خبر بعد خبر أو بدل قال الدماميني تبعا للرادي والتحقيق أن مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة

بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى قوله نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (و) يقع الخبر أيضا (ظرفا) زمانيا أو مكانيا حالة كونه (منصوبا) لفظا بما تعلق به (نحو والركب أسفل منكم) والرحيل غدا (و) يقع أيضا (جارا ومجرورا) منصوبا أيضا محلا بذلك (كالحمد لله) رب العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد أمس ولا زيد لك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا راجعا فى التقدير الى المفرد أو الى الجملة قال (وتعلقهما) حينئذ اما (بمستقر) ونحوه مما هو اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بأن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر الافراد وصححه فى الاوضح ورجحه ابن مالك بأمور

غيرها فلا وجه لايراد الشارح هذا التحقيق عند أهله هذا ويمكن الاعتذار بأنهم نظروا للاصل فاطلقوا انه جملة باعتبار انه مركب اسنادى غايته التجوز (قوله بل بالمفرد) يؤيده ما صرح به فى المغنى ان الجملة التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع فاعلا (قوله ويقع الخبر) أى فى الظاهر قال بعضهم تسمية الظرف والجر و رخبرا مجاز لانه ليس نفس المبتدأ ولا مشبها به المبتدأ ولان الظرف ليس بمرفوع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المصنف ان الخبر المتعلق المقدر (قوله أيضا) أى كما يقع جملة (قوله منصوبا) قيد بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينفك عن النصب لئلا يتوهم انه لا يقع خبرا مادام منصوبا فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنى وليحترز عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا تركه فى هذا المختصر وسنبينه (قوله لفظا) أى ان كان معربا فان كان مبنيا كان منصوبا محلا (قوله بما تعلق به) وهو الاصح وقيل الناصب له المبتدأ وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاول فى المعنى ورد بمخالفته المشهور من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة ورد بأنها معنى لا تختص بالاسماء دون الافعال فلا يصح أن تكون عاملة لان العامل اللفظى شرطه أن يكون مختصا فالمعنوى الاضعف أولى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أى بما يقع به والتحقيق ان الذى فى محل نصب هو المجرور وحده لان الجار موصل للعامل اليه كالهمزة والتضعيف لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا فى اللفظ وقالوا انهما فى محل نصب (قوله كالحمد لله) توهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور رفعا لا بناء على عمل الظرف وان لم يعتمد وان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد و بعضهم ان المجرور معمول للمصدر واللام للتقوية كما فى قولك أعجبنى الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أى فى الموصول والتقييد بالتمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت أو خصت الذى هو عبارة عن حصول الفائدة وكأنه لذلك حذف المصنف هذا القيد هنا بخلافه فى الموصول (قوله فلا يجوز زيد أمس الخ) ظاهره ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص أى سافر أمس وواثق بك لكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه جواز الاخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نبه به على ان تعبيره بمستقر للتمثيل لا للتقييد (قوله بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو الظرف والمجرور والعامل صار نسيا منسيا وقيل مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشئ فى الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقى باسم الخبر مجازا

وقال

منها أن اجتماع اسم
الفاعل والظرف قد ورد
كقوله * فأنت لدى بحبوحة
الهون كائن * ولم يرد اجتماع
الفعل والظرف في كلام
يستشهد به ومنها أن الفعل
المقدر جملة باجماع واسم
الفاعل ليس بجملة والمفرد
أصل وقد أمكن فلا عدول
عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد
أما واذا الفجائية لامتناع
ايلائهما الفعل (أو)
بـ(استقر) ونحوه مما هو فعل
وهو اختيار أكثر البصريين
محتجين بان المحذوف عامل
في الظرف والمجرور
والاصل في العامل أن يكون
فعلا ورجحه ابن الحاجب
بوجوب تقديره في الصلة قال
في المغني والحق عندي أنه
لا يترجح تقديره اسما ولا
فعلا بل بحسب المعنى ثم قال
وان جهلت المعنى فقدر
الوصف لانه صالح للازمنة
كلها وان كان حقيقة في
الحال (محذوفين)

وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بانه مجموعهما نظر الى المعنى المقصود (قوله منها ان اجتماع الخ) لك أن تمنع دلالة هذا على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز (قوله فأنت لدى بحبوحة الخ) عجز بيت صدره * لك العز ان مولاك عز وان يهن * والهون بالضم الهوان والذل وبحبوحة الشئ بحاءين مهملتين وبائين موحدتين وسطه قال الدماميني وللقائل أن يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد في البيت وقال الشمني الكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذي يقدر انتهى وهذا لا يدفع كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل (قوله لامتناع ايلائهما الفعل) أي لا ظاهرا ولا مقدرا ورد بانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط لانه لازم الحذف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات كما أجاب به الزعفراني وابن جني لما أجاز النصب في فاذا زيد ضربته وقال له ابن جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذور أعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بان يقال أما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا (قوله والاصل في العامل أن يكون فعلا) لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا وزمانا ومحلا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني (قوله والحق عندي الخ) أي لان المسئلة متجاذبة الاطراف لان اصالة افراد الخبر واصالة الفعل في العمل متقابلان وتعين الاسم بعد أما واذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما مخصوص المحل فلا يصلح واحد منهما مرجحا وقول بعضهم في ترجيح الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه واذا تعين اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد غير جار على سنن الصواب لما علمت من تعين الفعل في الصلة (قوله وان جهلت المعنى الخ) معنى كلام المغني كما يعلم بمراجعته ان جهلت المعنى بان لم تدر هل اريد الماضي والحال أو الاستقبال وليس معناه هل جهلت المعنى بان لم تدر هل أريد معنى الاسم أو معنى

وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر (٢٦٨) على ما تحققه في الاوضع لا الظرف وانما

أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما الاشذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى أي مقتول أو يقتل والاصل فيه أن يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه وفيه أيضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه عليه أنه اذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان تفريغ الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات (فائدة) اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى صمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا

الفعل وبه يعلم ما في كلام الشارح هذا وقال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال الشمني لا تهافت لان تقدير الوصف انما هو باصلاحه للازمنة كلها دون غيره انتهى بقي ان كلامهما يقتضي ان المراد بالحال في قولهم الوصف حقيقة في الحال الحال الذي هو أحد الازمنة وهو ما جنح اليه الشهاب القرافي وبنى عليه الاشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن والحق كما نبه عليه التقي السبكي ان المراد به حال التلبس فلا اشكال في كلام المغني (قوله وجوبا) لقيام القرينة وسد الظرف مسده (قوله الا شذوذا) منه * فانت لدى بحبوحة الهون كائن * (قوله وبجواز حذفه حينئذ) أي حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو مقويا للدليل (قوله وقد يعرض الخ) فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها وهذا ما ذكره في المغني في الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو انه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول الا أن يقدر المتعلق فعلا الخ (قوله ويلزم من قدر الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر لان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير وأجيب بان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فامتنع المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر (قوله ويتسلسل التقديرات) قال شيخنا لك أن تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله ما كان متعلقه خاصا) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا (قوله انتقل الضمير الخ) هو مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضر انه يلزم

تقرر بيع العامل من الضمير وهو ممتنع لانا لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ الآن فقال انه بعد الحذف نائب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ولا يضر انه يلزم حذف الفاعل لانه أمر اعتباري تقديري غير مستقر (قوله لاستقرار الضمير فيه) قضيته انه لا يسمى لك اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه الا أن يريد ما من شأنه أن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحرر على انه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقا أو اذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى عامله (قوله ليس بزائد) أي حقيقة أو حكما فشمل الباء من كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله ولعل في لغة عقيل * نحو لعل أبي المغوار منك قريب * ولولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير وانما لم يحتج الزائد لمتعلق لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط (قوله ولا مما يستثنى به) وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن وحينئذ فموضع المجرور نصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب في قام القوم الا زيدا وترك عد كاف التشبيه من ذلك وارد قال الاخفش وابن عصفور بأنها لا تتعلق بشيء لانه اذا قيل زيد كعمرو فان قدر المتعلق استقر فلا دليل للكاف عليه أو نحو علا مناسب للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف لما قاله في المغني والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار (قوله لا بد أن تتعلق بالفعل أو ما يشبهه) كقوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله أي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف ولا يوصف به وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود (قوله أو بما يشير الى معناه) عبارة المغني أو بما فيه رائحة الفعل كقوله انا أبو المنهال مثلك في بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد (قوله في ثمانية مواضع) أحدها أن يقع صفة نحو أو كصيب من السماء الثاني أن يقع حالا نحو فخرج على قومه في زينته فلما رآه مستقرا عنده فمعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث أن يقع صلة نحو وله من في السموات والارض الرابع أن يقع خبرا الخامس أن يرفع الاسم الظاهر نحو أفي

لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة وهي فيه اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا وملغى كأنه ألغي ولم يعتبر اعتبار الاول قاله الدماميني * قاعدة كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه والتعلق اما أن يكون ملفوظا به أو مقدرا والمقدر اما واجب الحذف أولا وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني

(ولا يخبر ب) اسم (الزمان
عن) المبتدا الجوهر المعبر
عنه باسم (الذات) فلا يقال
زيد اليوم لعدم الفائدة فان
حصلت جاز كأن يكون
المبتدأ عاما والزمان خاصا
نحو نحن في شهر كذا أو في
زمان طيب وفهم منه ان
المكان يخبر به عن الجوهر
نحو زيد أمامك وعن اسم
المعنى نحو الخير عندك وان
اسم المعنى يخبر عنه بالزمان
وهو كذلك اذا كان الحدث
غير مستمر نحو الصوم غدا
والا فلا لعدم الفائدة
(و) أما نحو قولهم (الليلة
الهلال) مما ظاهره انه أخبر
فيه باسم الزمان عن الجوهر
فهو (متأول) بحذف اسم
معنى مضافا هو المبتدا في
الحقيقة كرؤية الهلال
الليلة فالاخبار انما هو عن
اسم المعنى لا عن الجوهر
وقيل لا تأويل بل الليلة خبر
عن الهلال لشبهه باسم المعنى
من حيث انه يحدث في وقت
دون آخر ولما كان من
المبتدا ما لا خبر له لانه في
معنى الفعل لكن له مرفوع
يغني عنه نبه عليه بقوله
(ويغني عن الخبر) في حصول
الفائدة (مرفوع وصف)
يكتفى به فاعلا كان أو نائبه

الله شك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقوله ان ذكر
ما تقادم عهده حينئذ الآن واصله حين اذ كان ذلك واستمع الآن السابع
أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه الثامن
القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لأكيدن أصنامكم وقولهم لله
لا يؤخر الأجل ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان)
أي منصوبا كان أو مجرورا بفي بل أو مرفوعا فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف
اصطلاحا وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفا وزيادة فائدة (قوله المعبر
عنه) أي عن اللفظ الدال عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا
ما اشتهر استعماله فيه في الالفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته
لا بجوهره ومادته (قوله لعدم الفائدة) لان من شأن الذوات الاستمرار في جميع
الازمنة فلا فائدة بالاخبار عنها بزمن مخصوص لانه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان
هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفائدة اما بناء على أنه يشترط في الكلام
الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام او بناء على
انه يعتبر في الفائدة الوضعية ان يكون الحكم مظنة أن يجهل ويقصد افادته
والذوات التي لا تتجدد لكونها معلومة الوجود في سائر الازمنة ليست كذلك
بخلاف ما يتجدد كالورد ونحوه لانها باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا
يعم الامكنة (قوله كأن يكون المبتدا الخ) قد يوجه حصول الفائدة في ذلك بان
اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد ينتفي الاجتماع
فيه بنحو موت البعض وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين
نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال الدماميني لا أدري كيف
يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن انتهى وقيل
وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر وقيل
شموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخريج هذا
المثال على حذف الخبر الخاص لقرينة حالية أي داخلون في شهر كذا هذا وقد
رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناظم ما نصه سأل طالب أيجوز نحن شهر كذا
أو يوم كذا أو عام كذا بدون في أم تتعين في فقلت مقتضى ضابطهم أن يجوز
وظاهر أمثلتهم انه لا يجوز لانهم مثلوا بعده بأمثلة التزموا فيها ذكر في (قوله
وفهم منه ان المكان الى قوله وهو كذلك) أي ان أفاد فان لم يفد الاخبار بالمكان
عن الذات أو المعنى امتنع نحو زيد مكانا أو القتال مكانا وان لم يفد الاخبار بالزمان
عن المعنى نحو القتال زمان أو حين امتنع ولهذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان

وباسم

وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات يفيد الاخبار به عن المعنى وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن المعنى هذا وينبغي أن تلحق المعاني المستمرة كالالوان والطعوم والنعومة والخشونة لاستمرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقد يعرض للشئ طعم ولا يستمر فينبغي جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان ويزولان والحركات التي لا استمرار لها فينبغي جواز الاخبار عنها بالزمان وشمل اسم المعنى أسماء الايام فيجوز الاخبار عنها باسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا كالجمعة والسبت والعيد والفطر والاضحى الرفع لغلبتها في معنى الايام ويجوز النصب نظرا للعمل كالاجتماع والسكون والعود بخلاف مالا يتضمن العمل كالاحد فيجب فيه الرفع ولا يجوز النصب لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم وأجاز الفراء وهشام النصب لتأويلهما اليوم بالآن فمعنى اليوم الاحد الآن الاحد والآن أعم فصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم

﴿فائدة﴾ اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو وحمله وفصاله ثلاثون شهرا أو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه اياه كأنه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي خلافا للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا وأوجب الكوفيون النصب وان وقع لا في الاكثر فالاغلب نصبه أوجره بفي وفاقا معرفا كان الزمان أو منكرا نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما الحج أشهر معلومات فلتأكد أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة وربما رفع نحو موعدكم يوم الزينة واذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو

أنت مني مكان قريب * ودارك مني يمين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اى مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أى انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ويكثر رفع المحدود المتصرف من الظرفين بعد اسم عين بقدر اضافة بعد اليه نحو زيد مني يومان أو فرسخان وأما المبهم نحو أنت مني زمان فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو زيد دارك أو بستانك وغير المتصرف

والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (معتمد) ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع (على) أداة (استفهام) حرفا كانت أو اسما (أو) أداة (نفي) كذلك أو فعلا فالاستفهام بالحرف (نحو * أقاطن قوم سلمى) أم نووا ظعنا * وبالاسم نحو كيف جالس العمران (و) النفي بالحرف نحو (ما مضروب العمران) وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان وبالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو إنما قائم الزيدان ولا فرق في المرفوع أيضا بين أن يكون اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا بارزا كقوله

خليلي ما واف بعهدي أنتما

وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة وادعاء تمامه على ما ذكره

نحو صحوة يلزم النصب على الظرفية ويتعين النصب في نحو أنت مني فرسخين أي من أشياعي ما سرنا فرسخين وهذا تفسير معنى لا لفظا فلا يرد عليه أنه لا دليل على المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما أوردوه وإن أردت تفصيل المقام فارجع إلى الرضي وشرح التسهيل (قوله والمراد بالوصف الخ) مثال اسمي الفاعل والمفعول ومثال الصفة المشبهة ما أحسن وجهه ومثال اسم التفضيل ما أفضل منك أحد وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ومثال المنسوب ما قرشي أبواك وأقرشي أبواك والمعنى أمنسوب إلى قريش أبواك (قوله ليصح الاكتفاء بالمرفوع) هذا ما رجحه في المغني وقيل هو شرط للعمل (قوله حرفا كانت أو اسما وقوله أو أداة نفي كذلك) أي حرفا أو اسما هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليهما إذ لم يسمع سواهما لكن لا بد أن يكون الباقي صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن (قوله أقاطن الخ) صدر بيت عجزه * إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا * والقطن الإقامة والظعن الرحيل والظاهر أن العطف في أم نووا من عطف الفعلية على الاسمية والشاهد في البيت ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على أنه اسمها وفاعله سد مسد خبرها وفي شرح العمدة أن النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له مرفوع يغني عن الخبر لأنه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الأسماء كما لا تعمل في الفعل ومن مقتضى هذا أن لا يعمل فيه الابتداء إلا أنه من عوامل الأسماء لأنه معنى فأشبه المعنى الذي يرفع به الفعل إذا قيل أيقوم زيد فجاز أن يعمل فيه (قوله غير مأسوف الخ) قاله أبو نواس وغير مبتدأ وهو في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا بالإضافة وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن والنائب عن الفاعل الظرف وهذا ما قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك وفي البيت إعرابان آخران ذكرهما المصنف في المغني في بحث غير (قوله خليلي الخ) صدر بيت عجزه * إذا لم تكونا لي على من أقاطع * والشاهد في أنتما السادّ مسد الخبر بعد النفي وهو ضمير منفصل وهو وقوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم مما يقطع به على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على أنه فاعل به لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي في البيت إلى الإخبار عن المثنى بالواحد وفي الآية إلى فصل العامل من معموله بأجنبي انتهى وأجيب عن الأول باحتمال أن يكون أنتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير أنتما يا خليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطع فما أحد واف بعهدي

وعن الثاني بان عن آلهتي متعلق بمحذوف والتقدير أراغب انت ترغب عن آلهتي وما أجاب به في التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدي لما صرح في الامالي من أن الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا كما مر (قوله شرط لازم الخ) جوز الاخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد (قوله وما أوهم الخ) منه قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

فخبير مبتدأ وبنو لهب فاعل به لا خبر والالزم عدم المطابقة وتأوله ان فعيلا يستوي فيه المذكر وغيره على حد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله الابتدائية) أي فيكون المرفوع مغنيا عن الخبر وقوله والخبرية فيكون المرفوع مبتدأ مؤخرا (قوله الا في نحو الخ) لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الرافع لضمير المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز وأفهم الحصر انه لا يتعين في أراغب أنت عن آلهتي خلافا لمن عينه وعلله بانه على الثاني يلزم الفصل بين أراغب ومعموله وهو الظرف باجنبي لان اللازم ممنوع كما عرفت ولا في أقائم رجل كما قيل لانه على الثاني يلزم وقوع النكرة مبتدأ بلا مسوغ وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا يقدح الخ) اي جواز الوجهين وأجيب عن القدح بان اللازم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخالف للاصل لان جعل المبتدا مسندا وتأخيره خلاف الاصل بخلاف الوجهين في قام زيد فان كون زيد فاعلا موافق للاصل فيسبق الذهن اليه فيحصل الالتباس وأورد انهم أجازوا في جئت أنا وزيد وجهين مع ان أصل الواو أن تكون للعطف وأجيب بان الحمل على الوجهين انما يمتنع اذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل على المفعولية والرفع على العطف واعترض بمثل جئت أنا وموسى وأجيب بتقييد المسئلة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو وأجاب بعضهم عن القدح بانه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه فان قلت الضرورة حاصلة في أقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيدا قائم (قوله وجمعا) أي جمع تصحيح كما يدل عليه المثال ونص الشاطبي على ان جمع التكسير مثله وقال السيوطي الجمع المكسر كالمفرد وكذا الوصف المنطلق على المثنى والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو أجنب الزيدان (قوله على اللغة الفصحى) احترازا من اللغة الضعيفة وهي لغة أكلوني البراغيث فانه لا يتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فن أطلق التعيين مراده على اللغة الفصحى

شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما أن يتطابقا أولا فان تطابقا افرادا نحو أقائم زيد جاز في الوصف وجهان الابتدائية والخبرية الا في نحو أقائم اليوم امرأة فيتعين الاول وهذا يقدح في قولهم انه متى أوقع تقدم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب تأخيره وان تطابقا تثنية وجمعا نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى

بدليل ما في باب الفاعل (قوله لتحمله الضمير) وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ قال المصنف في حواشي ابن الناظم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه في خيرمنه أبو ومفسرا الضمير موصوف مقدر انتهى ويلزم على ما جوزه الاخبار عن النكرة بالمعرفة في غير ما استثنى الا أن يجاب بان ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث جوز في أقائم أبوه زيد كون زيد خبرا عن قائم (قوله وقد يتقدم الخبر) أى في الحال أو الاصل ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء واطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما أشار اليه الشارح بقوله وان اختلف الجنس ولو قدمه على قوله على الاصح كان أولى ومقابل الاصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الاول مبتدأ وهو تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبى على (قوله فاذا هي حية تسعى) يجوز أن يكون جملة تسعى صفة للحية (قوله ثانيها أن يتعدد الخ) ضابط هذا النوع أن لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا وهذا الضابط يتناول نحو قولك للابلق هذا أبيض أسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا أى حقيقة اذ لو أريد صحة الاخبار ولو مجازا اخرج نحو هذا حلو حامض عنه وقضية ذلك امتناع العطف فيه لكن صرح الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية تصريحه أيضا بانه مثل قولك هما عالم وجاهل بل قضيته وجوب العطف وقال السيد ان نظر الى تأويله بالابلق كان الاولى تركه أى العطف وان نظر الى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى أى بعضه أبيض وبعضه أسود كان الاولى أن يؤتى به (قوله لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير فلزم خلو الخبر المشتق عن الضمير على انه يبطله وجوب التثنية في قولك هذان حلوان حامضان أجيب بان في كل منهما ضميرا استحقه المجموع كما أجرى على كل منهما اعراب استحقه المجموع دفعا للتحكم لان المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحمل أحدهما للضمير واعرابه دون الآخر تحكم وبان في كل منهما ضميرا صرح به الرضى وغيره ونقل عن أبى على ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء وفي المقام تطويل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشئ بما يناقضه ونقل عن الاخفش جواز الصفة على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب القاتل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف

لتحمله الضمير وان لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا أو نائبا عنه مغنيا عن الخبر والاصل أن يخبر عن المبتدء الواحد بخبر واحد كما مر (وقد يتعدد الخبر) جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا هي حية تسعى والتعدد على ثلاثة أنواع احدها أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين أو الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فاذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا ثانيها أن يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعه بمنزلة الخبر الواحد

لو صح هذا الردلم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ولا خبره بتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين (قوله اذا المعنى هذا مز) أى بضم الميم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين (قوله ولهذا امتنع توسط المبتدا الخ) اى لكون مجموعه بمنزلة خبر واحد لكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط ظاهر لان بعض الكلمة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا لمنع تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما علله بعضهم بان الرمان حلو حامض جار مجرى المثل (قوله نحو بنوك الخ) اعلم ان تعدد الصاحب حقيقة له صورتان احداهما أن يكون اسماء متعاطفة الثانية ان يكون مثنى أو مجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف بالواو قالوا ولا يجوز غير ذلك (قوله يداك الخ) انشده الخليل وقيل انه لطرفة (قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد أن يقدر في مثله العطف سابقا على الاخبار وان لكل جزء اعراب بما يستحقه المجموع دفعا للتحكم (قوله لا يقال الا مجازا) يوافقه ما في الاوضح حيث اعترض على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله ان نحو حلو حامض في معنى خبر واحد وان قوله يداك الخ في قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا لهو ولعب الثاني تابع لا خبر ونظر فيه الاشمونى فقال اما ماقاله في الاول فليس بشئ اذ لم يصادم الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا وأما الثاني فهو ان كون يداك في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا الى اللفظ لا الى المعنى وأما الثالث فلأنه لا منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدا انتهى وفي الجهة الاولى من الباب الخامس من مغنى اللبيب في أثناء كلام ما نصه وأما حينا فتعطف على الحال لا حال انتهى فلعله لا يسلم الجواب عن الاعتراض الثالث واما الجوابان الاولان فانما يثبتان التعدد مجازا وليس هو مناط الاعتراض والحاصل ان الاختلاف لفظى كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله فما في الشرح الخ) الذى في الشرح حكاية على عدم التعدد ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من سبق القلم في عبارة الشارح لانه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ لان قضية الجواب على هذا التقدير ان ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدد (قوله والمعنى أبو أخى الخ) في شرح القواعد للكافيجى في زيد أبوه غلامه

بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها أن يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله

يداك يد خيرها يرتجى
وأخرى لاعدائها غائظه

أو حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بأن التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة لا يقال الا مجازا فما في الشرح من حكاية الاجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم ﴿فائدة﴾ اذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا لما قبله وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو أخى خال عم زيد قائم والآخر ان تجعل الروابط في الاخبار

منطلق فحاصل المعنى زيد غلام أبيه منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام أبي زيد منطلق فقد سها معنى ونقلا فتأمل انتهى وقياسه ان ماذكره الشارح كذلك والصواب زيد عم خال أخي ابيه قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد التام انما هو بين المبتدا الاول وخبره بخلاف غيره فانما فيه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره (قوله فتأتي بعد خبر الاخير الخ) هذه عبارة التسهيل وقوله لتلو لا يفي لفظه بمراده بل لابد أن يقال وكذا الفعل في الباقي الى أن تنتهي المبتدآت ولكنه ترك ذلك لوضوحه واشارة الى أنه لا يتعين الترتيب المذكور اذا أمن اللبس فلو قيل زيد هند الغلامان أحسنت اليهما عنده في دارها لم يمتنع وكذا أحسنت في دارها اليهما عنده (قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع من هذين الطريقين طريقة ثالثة مركبة منهما وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدا وبعضها مع الخبر نحو زيد عبد الله الزيدون ضاربوهما (قوله الاصل في الخبر) أي الاولى (قوله لانه وصف له في المعنى) أي غالبا فلا نقض بالمنطلق زيد والمراد لان معناه وصف لمعناه لان المبتدا والخبر اصطلاحا لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابقي وأورد ان الدليل جار في الفاعل ولم يقدم وأجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطروء عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل (قوله فحقه أن يتأخر الخ) أي اللائق والمناسب أن يتأخر عنه ذكرا لان تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك أن ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني أمر لائق (قوله حيث لا مانع) أي من التقديم وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدا وأهمل المصنف ذكرها وهي مذكورة في الالفية (قوله اما جوازا) أي تقديما جائزا أو ذا جواز (قوله في الدار زيد) الجمهور يوجبون في نحو هذا الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون ذلك وأن يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بان يكون له صدر الكلام) شرطه كما قال ابن مالك في الكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون مفردا فلو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد أين أبوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارته اذ خبر المبتدا الاول ليس له الصدر بل لجزئه وهو أين لان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامهما من الكلام المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضرب أضربه وانما جاز الذي ان تضرب به

يضرب بك

فتأتي بعد خبر الاخير بهاء آخر الاول وتال لتلو نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربو الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله أبو حيان واعلم ان الاصل في الخبر ان يتأخر عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتأخر عنه وضعا كما هو متأخر عنه طبعا (و) لكنه (قد يتقدم) عليه حيث لا مانع اما جوازا (نحو في الدار زيد) أو وجوبا بأن يكون له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام (و) ذلك نحو

(أين زيد) اذ لو أخر لخرج
ما له صدر الكلام عن
صدريته أو بغيره نحو صبيحة
أي يوم سفرك أو يوقع
تأخيره في لبس ظاهر نحو
عندي درهم ولي وطر اذ لو
أخر لتوهم أنه صفة للنكرة
فالتزم تقديمه دفعا للالتباس
أو يكون المبتدأ محصورا
فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا
اتباع أحمد عليه الصلاة
والسلام أو معنى نحو انما
قائم زيد اذ لو أخر لا وهم
الانحصار في الخبر أو يعود
ضمير متصل بالمبتدأ على
بعض متعلق الخبر نحو

يضر بذلك لان الموصول لا يؤثر في صلته معنى (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وأين اسم
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف
وليس له صدر الكلام لان الخبر هو الظرف في الصورة وانما جاز تقديم الخبر
في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لان الضرورات تبيح المحظورات ولا
ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقائم زيد وقد عرفت
الفرق بينه وبين زيد قام بقي ان ابن الحاجب مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذي له
الصدر وأورد عليه ان قوله ان أين هنا مفرد يناقض قوله قبل وما وقع ظرفا فالأكثر
انه مقدر بجملة وأجاب الرضي بان لفظ أين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة
أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظره مع قوله المفرد في هذا الباب ما قابل الجملة
وشبهها الظرف وعديله (قوله صبيحة أي يوم سفرك) اي لان الاستفهام له الصدر
والمضاف اليه يسري ويصير المجموع كالكلمة الواحدة (قوله لتوهم انه صفة للنكرة)
أي ابتداء والا فبالنظر في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم ان الظرف هو الخبر ووجه
التوهم ابتداء ان حاجة النكرة المحضة الى الصفة ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد
بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر لتوقف الاخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان
المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة كما في نحو زيد عندك ورجل تميمي في الدار جاز فيه
التقديم والتأخير فان قيل مع تقديم الخبر أيضا يلتبس بالحال فينبغي امتناع التقديم
أجيب بانه احتمال في غاية البعد فلا التفات اليه وبذلك يندفع ما في حواشي الشهاب
القاسمي على المختصر من أن التقديم وان رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية
باق لان نعت النكرة اذا تقدم كان حالا (قوله اذ لو أخر أوهم الخ) وانما لم يقدم المحصور
بالا معها وان انتفى المحذور حملا على المحصور بانما وطردا للباب (قوله أو يعود
ضمير الخ) انما قال بعض متعلق الخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار والمجرور
والمراد متصل بالمبتدأ الذي يمتنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل اذ لا
يجب التأخير فيه ونوزع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو
على الله بالاجنبي وهو عبده اذ المبتدأ أجنبي من الخبر وأجيب بان الفصل بالاجنبي
انما يمتنع اذا لم يكن مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى
تأخذ ان يكون الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيدا مفعول
تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في
مركزه بخلافه في الوجه الثاني وخرج عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالآخرة هم
يوقنون ونازع اللهدي في ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال او يعود ضمير ملتبس
بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لكان أولى لان الضمير في عنده هند من يحبها ليس

متصلا بالمبتدا بل بما يتعلق به (قوله على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خالط
بالتمرة والظاهر على التمر بلا تاء لانه تعريف للتمر لا للتمرة الواحدة الا ان يدعى انه
تعريف للتمر بانه على كل تمرة مثلها منه زبدا (قوله ملء عين حبيبها) عجز بيت لنصيب
ابن رباح الاكبر صدره * أهابك اجلالا ومابك قدرة * علي ولكن والشاهد في
ملء عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بأن يدل
عليه دليل حالي أو قالي ثم الكناية منتقضة بنحو أن يقال أزيد حسن جميل فيقال
ما أحسنه وما أجمله فلا يجوز ان يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المثل وشبهه لا يغيران
لكن الصورة الثانية لا نقض بها لان الحذف بلا دليل ولم يذكر الدواعي المقتضية
للحذف لانها وظيفة أهل المعاني (قوله واذا دار الامر الخ) انما جاز في الكلام
الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لابد في الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لابد
من القرينة المرشدة اليه باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين
محذوف ويوضح ذلك ما ذكر في التلخيص في باب الايجاز في قوله تعالى فذلكن
الذي لمتنني فيه من انه يحتمل في حبه لقوله قد شغفها حبا أو في مراودته لقوله تراود
فتاها فلا حاجة لما قيل انه في صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة لانها دالة
على ارادة غير المراد ولا يضر ذلك لان القرينة أمر ظني والظني يجوز تخلف مدلوله
عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيبويه والمازني الى أن المذكور خبر الاول
وخبر الثاني محذوف وابن السراج وابن عصفور الى عكسه وآخرون الى التخيير
وفي المغني ان مذهب سيبويه ان المحذوف فيه من الاول لسلامته من الفصل وكان
فيه اعطاء الخبر للمجاور ورجح ان مذهبه في يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني
انتهى وعليه يتخرج قول المنهاج الاذان والاقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل
منهما سنة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف ان الحذف من الاول في نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وان تكلف بعضهم خلافه ومن الثاني في قوله * واني وقيار بها لغريب *
(قوله بنعت مقطوع) أي بنعت في الاصل والا فهو في حال كونه خبرا لا يكون نعتا
وانما وجب الحذف حينئذ لانهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها
قبل جعله خبرا وهو ايلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ وقيل غير ذلك (قوله
مؤخرا عنهما) هذا القيد وان كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام فيما
وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما (قوله أو بصريح القسم
نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس صريحا في القسم لانه يقال في ذمتي مال وانما
يتعين له بقوله لافعلن وسيأتي ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما

على التمرة مثلها زبدا وعلى
مضاف اليه الخبر كقوله
ولكن ملء عين حبيبها
اذ لو أخر لزم عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة (وقد
يحذف كل من المبتدا والخبر)
جوازا للعلم به وقد اجتمع
حذف كل منهما وبقاء
الآخر في (نحو سلام قوم
منكرون) فسلام مبتدا
والمسوغ له الدعاء والخبر
محذوف (أي عليكم)
وقوم خبر لمبتدا محذوف أي
(أنتم) قال ابن اياز واذا
دار الامر بين كون المحذوف
مبتدا أو كونه خبرا فأيهما
أولى قال الواسطي الاولى
كون المحذوف المبتدأ
لان الخبر محط الفائدة
وقال العبدي الاولى الخبر
لان التجوز في آخر الجملة
أسهل وفي المحذوف من نحو
زيد وعمرو قائم أقوال ثالثها
التخيير وقد يجب حذف
كل منهما فيجب حذف المبتدا
ولم ينبه عليه هنا اذا أخبر
عنه بنعت مقطوع لمجرد
مدح أو ذم أو ترحم كمررت
بزيد الكريم أو بمخصوص
نعم وبئس مؤخرا عنهما أو
بصريح القسم نحو في ذمتي
لافعلن أي يميني أو بمصدر

به وفي بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى ثم ان قوله نحو في ذمتي يقتضى ان للمسئلة افرادا غير هذا وظاهر قول الاوضح وفي قولهم في ذمتي لافعلن يخالفه وانما وجب الحذف هنا لان جواب القسم سد مسده وان كان ذلك لا يلزم في وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أي بدلا من التلفظ بفعله فلا يجمع بينهما اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض فأصل صبر جميل فاصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر ثم عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام والثبوت وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا لحالة النصب واجراء للحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية (قوله كصبر جميل) أي بناء على أن المحذوف المبتدأ أو قيل المحذوف الخبر والتقدير صبر جميل أمثل من غيره ولكل مرجحات فانظر المطول وبقي صور يحذف فيها المبتدأ وجوبا مذكورة في النكت وغيرها (قوله في أربع مسائل) أي على ما في كلام المصنف وبقي صور أخرى ذكرها النكت وغيره منها خبر من في حكاية النكرات اذا الحقتها علامة الاعراب في الاسم فقيل منو ومنا ومني فتلك العلامة دليل الاعراب في الاسم السابق ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل منو ومن الرجل ويلغز في هذه المسئلة فيقال ما الذي بني وفي آخره دليل الاعراب وقد أشار الى ذلك أبو سعيد فرج بن لب الاندلسي في نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو

ماحرف اعراب بمبني وقد * ناب عن اسم حل في المكان

(قوله الامتناعية) احترازا عن التحضيضية فائدته التنبيه على بيان المحل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور والا فالتحضيضية لا تدخل الا على الافعال فلا حاجة للاحتراز وما ذكره المصنف مفرع على ان الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب الجمهور ووراءه أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي الداخلة على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى قال الرضي وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال

قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود
لا در درك اني قد رميتهم * لولا حددت ولا عذرا لمحدود

أي لولا الحد وهو الحرمان (قوله لعمرك) الاصل تعميرك ففيه زيادتان التاء والياء فحذفتا ومعناه البقاء قال في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين أيضا ومنه لعمري فان قيل حكم الفقهاء بان لعمرك كناية لا ينعقد به اليمين الا بالنية قالوا والمراد من العمر البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لانه يطلق مع

بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اى صبري واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله (ويجب) اي الحذف (في الخبر) في اربع مسائل الاولى والثانية (قبيل جواب لولا) الامتناعية أي الدالة على امتناع الثاني لوجود الاول (والقسم الصريح) وهو ما يعلم بمجرد لفظه كونه قسما المقسم به مقسما نحو لعمرك

ذلك على العبادات والمفروضات أجيب بامكان الجمع بان مراد النحويين بصراحة العمر اشعاره بالحلف مطلقا وعدم استعماله الا فيه وان لم يعتد به شرعا اذا حمل على العبادات ومراد الفقهاء نفي صراحته في كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق والحاصل اذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف الا أنه لا يعتد به شرعا ﴿تنبيه﴾ عمرك في قولهم عمرك الله كيف يلتقيان ونحوه منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلف منه وحقيقته عمرت قلبك واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر أضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل (قوله وأيمن الله) بفتح همزة ايمن وضم ميمه وفيه لغات اخرى من اليمن وهو البركة ونظر بعضهم في هذا المثال اذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز ان يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء انتهى ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال ولعل الحذف حينئذ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده وان اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب وقول المنظر لمكان اللام فيه يجوز ان تكون اللام داخلة على المبتدأ المقدر بينها وبين عمرك كما قالوا في أم الحليس لعجوز (قوله وأمانة الله) المراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته كأنها أمانة له تعالى يجب عليهم ان يؤدوها اليه (قوله نحو عهد الله) فانه يستعمل غير قسم نحو عهد الله يجب الوفاء به وعهد الله ايصاؤه واعاؤه ومنه ولقد عهدنا الى آدم وكلامه الذي يوحيه الى عباده من اطلاق المصدر على المفعول وهو الذي يقسم به وعليها فعهد الله من اضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله أي أقسمت له بعهده فهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف) فتقول على عهد الله لافعلن كذا وعهد الله لافعلن كذا ولك أن تقول القياس وجوب الحذف أيضا عند القرينة لتحقق شرطي الوجوب من الدلالة عليه وسد انفظ مسده ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبر وامعه أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة وقضية اطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتي في ضبط الوجوب بما مر وضعه غيره الوجوب في عهد الله لافعلن لان الجواب في موضع الخبر ويجاب أيضا بان المصنف اعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لافعلن فان الجواب فيه متعين لذلك الموضع

وأيمن الله وأمانة الله بخلاف عهد الله فلا غيره نحو على عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ويحمل وجوب الحذف في الاولى ان تعلق الامتناع

على نفس المبتدا كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك أي لولا زيد موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدا جاز الحذف ان دل على الخبر دليل والا وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة (و) الثالثة قبل (الحال الممتنع كونها خبرا) عن المبتدأ المذكور وقبلها بأن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سيأتي أو مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربي السويق ملتوتا أو الى مؤول به نحو أخطب ما يكون الامير قائما

الجواز ان لا يستعمل عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا خاصا وفي الواو التي ليست نصا في المعية نحو زيد وعمرو وجاآني معا (قوله على نفس المبتدا) أي وجوده اذ المبتدأ ذات والذات لا يعلق بها (قوله كونا مطلقا) هو الذي لا يخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما من الافعال العامة التي لا يخلو عنها فعل والمقيد هو الكون الخاص كقيام وحداثة عهد ولعل المصنف لم يقيد هنا بالكون المطلق وان قيد به في الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور حيث قالوا لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال لولا مسالمة زيد ايانا أي موجودة (قوله فان تعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب أنه هنا وفيما مر تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدأ لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة وههنا النسبة المقيدة بأمر خاص ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونا مطلقا وفي هذا بأن يكون كونا مقيدا (قوله وقبل الحال) لا فرق فيها بين ان تكون اسما أو فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها لورود السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدأ مصدرا) وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتوابع نحو ضربي زيدا كله أو ضربي زيدا الشديد قائما اختار ابن مالك وفاقا للكسائي الجواز ولم يذكر عليه شاهدا وقيل بالمنع لغلبة معنى الفعل عليه لاسيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما أضرب زيدا الا قائما وهل يجوز ادخال كان الناقصة عليه نحو كان ضربي زيدا قائما اختار السيرافي وابن السراج الجواز وابن عصفور المنع ووجهه ان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان قبيح (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر لضميره وهو صاحب الحال وشمل كلامه كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا وكونه فاعلا ومفعولا نحو تضاربنا قائمين ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معا لا تمكن لان المراد بالاضافة الاضافة النسبية وشمل أيضا نحو ضرب زيد عمرا قائما بلا اضافة وأورد على الضابط المذكور ضربي قائما شديد فان المصدر لم يعمل في مفسر صاحب الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع (قوله أو مضاف الى المصدر المذكور) أي أو يكون المبتدأ مضافا الى مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة اضافة بعض لكل أو كل للجميع (قوله أخطب ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور والتقدير اخطب أكوان الامير وانما قدرناه بالاكوان لاجل اضافة أفعل التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه فلا بد من تعدده ولا يقدر بين ما والمصدر شيء وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شيء

و بعضهم يقدر محذوفا أي أخطب ازمان كون الامير قائما وقيل ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها وهي يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف والتقدير أخطب شئ يكون الامير فيه خطيبا اذا كان قائما ففيه الذي قدرته خبر يكون والهاء من فيه هو العائد الى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ) سواء أبدى المصدر ام كان لازما وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر أو مضمر وقيل يجوز اذا كانت من مضمر وعليه الكسائي وهشام وقيل يجوز اذا كان المصدر لازما (قوله وتوسطه معمولها الخ) عليها البصريون والكسائي نحو ضربي زيدا فرسا راكبا وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل يمتنع وعليه الفراء (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أي لا يجوز نحو شربي ملتوتا السويق وهذا ما عليه الكسائي وهشام والفراء (قوله وخرج بقوله الممتنع الخ) وخرج بكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال ما لو قدر المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه لا في مفسره فانه لا يغني الحال حينئذ عن الخبر نحو ضربي زيدا قائما على جعل قائما حالا من زيد فالعامل في الحال هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملا في المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضربي زيدا شديدا فلا يصح النصب على انه سد مسد الخبر لانه ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال ولان شديدا يصح أن يوصف به الضرب فيكون الخبر نفسه فيتعين رفعه ولا وجه لنصبه واذا كان الخبر ملفوظا به فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذي وقعت فيه الحال المذكورة فالمعنيان مختلفان وفي مثال الشارح نظر لان شديدا وان كان صالحا لان يكون خبرا عن ضربي لا يمنع صلاحيته لكونه حالا من ضمير زيد وقد مثلها ابن مالك بقول الراجز * ما للجمال مشيها وئيدا * وقولهم حكمك مسمطا والاولى في مثله ان يذكر العامل أو يجاء بالمنصوب مرفوعا ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع الحال في الصورة الاولى اختيارا وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفع لا على انه خبر ضربي بل خبر مبتدأ محذوف فاذا قيل ضربي زيدا قائم فالتقدير ضربي زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد أفعل مضافا الى ما الموصولة بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو يكون الامير قائم ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو في تأويل الكون والثاني الاخبار بقائم مع انه في الاصل من صفات الاعيان عن أخطب ما يكون مع انه من المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل

ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين وتوسطه معمولها بينهما وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبر الابتداء فالرفع فيه واجب كضربي زيدا شديدا وأما قولهم حكمك مسمطا أي حكمك لك مثبتا

فشاذ (و) الرابعة (بعد واو المصاحبة الصريحة)

في معنى المصاحبة بأن تكون نصا في المعية
كما سيأتي فان لم تكن نصا فيها كما
اذا قلت زيد وعمرو وأردت
الاخبار باقترانهما جاز ذكره
لعدم النص على المعية
والحذف اعتمادا على ان
السامع يفهم من اقتصارك
على ذكر المتعاطفين معنى
الاقتران والاصطحاب
وأشار الى أمثلة ما تقدم من
المسائل الاربعة على طريق
اللف والنشر المرتب بقوله
(نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين)
فأنتم مبتدأ والخبر محذوف
أي صددتمونا بدليل أنحن
صددناكم وهذا كما ترى
مما تعلق فيه الامتناع على
النسبة وقد تقدم أن حذف
الخبر فيه للدليل جائز لا واجب
فالاولى التمثيل بما يكون
فيه الخبر كونا مطلقا وانما
حذف لانه معلوم بمقتضى
لولا اذ هي دالة على امتناع
لوجود والمدلول على امتناعه
هو الجواب والمدلول على
وجوده هو المبتدأ واذا قيل
لولا زيد لاتيتك لم يشك في أن وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده (و) نحو
(لعمرك لافعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين
من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة (و) نحو (ضربي زيدا قائما)
فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر
والاصل حاصل اذا كان أو اذ كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال
لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب
خبرها لامرين أحدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر

على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها باول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا وحينئذ
فالعلى الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافي انه يجوز مجازا لكن
قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه وما وجه المنع في المصدر
الصريح وان لم يوجد مجاز لان باب المجاز لا حجر فيه ولا يشترط السماع في شخصه
ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعتبرة (قوله فشاذ)
وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير
معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون
الحال من الكاف المضاف اليها في حكم ملك لان الذوات لا توصف بالنفوذ (قوله
الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون نصا في المعية) الظاهر انهم أرادوا بالصريح
والنص هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور والا فالواو في مثالهم
تحتمل العطف والمعنى كل رجل وضيعته مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نحو ذلك
وقوله الصريحة صفة الواو أي الصريحة في المصاحبة بأن لا تحتمل غيرها أو
المصاحبة المصرح بها فهو من باب عيشة راضية والمعنى المصرح بها أي بالواو بأن
لا تحتمل غيرها (قوله فالاولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والاصل
حاصل اذ كان أو اذا كان قائما فيكون محذوفا وجوبا (قوله لسد الجواب مسده)
أي وان كان محذوفا (قوله وهو ساد مسد الخبر) هذا بيان لكون الحذف واجبا
ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع وقال في الفوائد الجنية فحذف الخبر
وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو اذا أو اذ كان عليه لان الحال يشابه ظرف الزمان
الا ترى ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر
بواسطته انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الظرف دون غيره ان الحذف توسع
والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به
ولعل وجهه ان الحدث يتصف حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان وخصوا
اذ واذا من ظروف الزمان لان الكلام فيه معنى الشرط لانه في قوة انما اضرب
زيدا بشرط أن يكون قائما (قوله والاصل حاصل اذ كان أو اذا كان قائما) هو

مذهب جمهور البصريين ووراءه أقوال كثيرة قال الاستاذ الصفوى وأقول
فى المثال شبهة سانحة منذ سنين وهو أن مذهب البصريين أن الظرف اذا وقع
خبرا فالاصل والاولى ان يكون الخبر المقدر فعلا فما بالهم ألجئوا ههنا على تقدير
اسم الفاعل ويمكن ان يقال ان الخلاف اذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لاحدهما
وفى المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الازمنة أو المراد مجهول واللائق حينئذ
تقدير الصفة قال فى المغنى واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة وان
كان حقيقة فى الحال انتهى ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الازمنة
قول المصنف فى الاوضح وخبر ذلك مقدر باذ كان أو اذا كان عند جمهور البصريين
انتهى فظهر أن اذ كان لخصوص الزمان الماضى واذا كان لخصوص الزمان
المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضى نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض واذا
ما غضبوا هم يغفرون وعليه فيقدر اذا أريد الحال أيضا (قوله الثانى وقوع
الجملة الاسمية الخ) اذ الخبر ليس من مداخل الواو الا على وجه التشبيه بالحال
على خلاف الاصل كقوله * فلما صرح الشر فامسى وهو عريان * (قوله كل رجل
وضيعته) استشكل بأنه لا يصح ان يعود الضمير من ضيعته الى كل اذ لم تقترن
ضيعة كل رجل بكل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون
بضيعة رجل ما والجواب ان كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضميره ناب عن
ضمائر كثيرة فضمير ضيعته اجمال لضمائر متعددة كل ضمير فى هذا المجمل راجع الى
ظاهر فى ذلك المجمل فكأنه قيل زيد وضيعته وهكذا الى ما لا يحصى هذا وقال
الرضى والظاهر ان الحذف فى هذا الباب غالب لا واجب لقول على رضى الله عنه
أنتم والساعة فى قرن والقرن الجعبة وحبل يشد به بعيران وفيه انا لا نسلم انه قصد
بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله فى قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان
لعدم قصد المقارنة بالواو ولا نسلم ان قوله فى قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة
على أن الساعة ليست نصا فى المقارنة كالضيعة (قوله ووجب لقيام الواو مقام مع)
هذا مشكل فان الخبر ليس مع حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون
الحذف وجوبا وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذى قدر بعد المعطوف والمعطوف
عليه وليس ثم شئ يسد مسده وقال بعضهم انما وجب الحذف لقيام المعطوف
مقامه قال فى الفوائد الضيائية واستشكل بانه من تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر
وينوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بضيعته وضيعته
مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجدى لك نفعا فى وجوب حذف خبر
المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شئ مسده انتهى وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثانى

يسد

الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كما فى حديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (و) نحو (كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهى الحرفة سميت بذلك لانه اذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها أو ضاع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف أى مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ووجب لقيام الواو مقام مع

يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد
مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسده من كل وجه وقال
الكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام فى كل رجل مع ضيعته
بدون تقدير فكذا هذا ورفع ضيعته للخبر به لا لكونها تابعة لكن تستحقه
الواو لانه الخبر فى الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفا وأجرى
على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام
والله الموفق لنيل المرام والمأمول من فيض
فضله حسن الختام بجاه سيدنا محمد
عليه وعلى آله وصحبه
أفضل الصلاة
والسلام
تم

﴿تم الجزء الاول من حاشية يس على الفاكهى ويليه الجزء الثانى
أوله باب النواسخ﴾

(فهرست الجزء الثانى من حاشية يس على شرح الفاكهى على القطر)

صحيفة

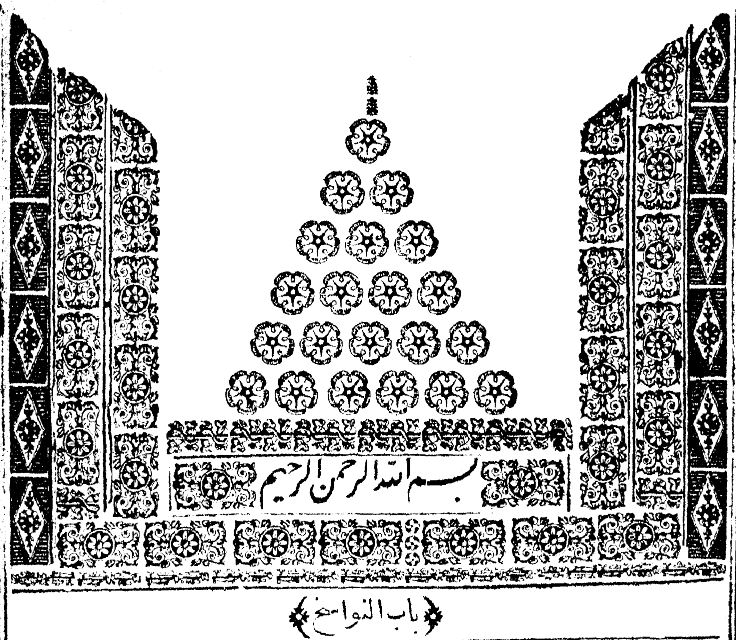
صحيفة

(تم فهرست الجزء الثانى من يس على الفاكهى)

الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي المتوفى سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى لمؤلفها سيبويه زمانه أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري المتوفى سنة ٧٦٢ نفع الله بهم آمين

م

﴿وبهامشها شرح الفاكهي المذكور﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

باب النواسخ

جمع ناسخ لان فاعلا وصفا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا لعاقل ولفظ باب يقرأ بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الاضافة ولا يرد ان الباب ليس مما يضاف للجملة لان المراد من الجملة هنا لفظها ويجوز الوقف على سبيل التعداد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان (قوله وأخواتها) أى التى جرت عادتهم بذكرها مع كان فى ترجمة واحدة ولذا احتاج الى قوله وما حمل الخ وان كان ذلك من الاخوات فى العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ومجرد اختصاص ما حمل باحكام لا يقتضى العطف على الاخوات لان ما ذكر فى هذا الباب مختلف الاحكام كما لا يخفى (قوله على ثلاثة أقسام) أى صادقة عليها ولو أسقط على كان أخصر وأظهر (قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط) أى مما سيأتى فى تقديم النفى وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا ينافى ما سيأتى من الشروط العامة لافعال هذا الباب والخاصة ببعض منها (قوله وفى معنى صار آض الخ) كقوله

ربيته حتى اذا تمعددا * وآض نهدا كالحصان أجردا

وقوله * وبرجعن من دارين بجر الحقائب * وقوله

وكان مضلى من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وقوله

ان العداوة تستحيل مودة * بتدارك الهفوات بالحسنات

باب

فى ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر (النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة والثانى عكسه وهو ان وأخواتها وما حمل على ان والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر أخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبدأ بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس) وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحار وراح وتحول الثانى ما يعمل

وقوله

وقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله * لعل منايانا تحولن أبؤسا *

ومن النحويين من منع ذلك في أضحى وعاد محتجا بانهما فعلان تامان يتعديان بالى
والمنصوب بعدهما حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزر
الجزر وما هذا الا أن يكون التقدير مثل جزر الجزر وما كان من المعرفة على معنى
مثل فقد تجعله العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى صار أو وقع فعله في وقت
الرواح هو ما عليه جمع وأطلقوا أفعال الباب غدا بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت
الغداة واستشهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم تغدو خماصا وتروح بطانا ومنع الجمهور
الحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد الا نكرة وألحق أيضا أفعال أخر
مذكورة في المطولات منها قعد في قعدت كانها حربة وجاء في قولهم ما جاءت حاجتك
وحاجتك يروى بالرفع فما استفهامية في محل نصب على انها خبر مقدم لاجل
الاستفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاءت
واسمها ضمير ما وصح تأنيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك ومقتضى كلام
ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب مجيء جاء بمعنى صار فانه قال الاولى
في جاء البر قفيزين ان يكون قفيزين خبرا لا الحال فضلة والمعنى على الصيرورة
والخبر محط الفائدة ونظر فيه تلميذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها
بل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل الى العلم مجيئا الى العالم بحيثية
قفيزين وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجيء على القفيزين (قوله بشرط تقدم نفي
الخ) انما اشترط فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النفي فلما دخل عليها النفي انقلبت
اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز
ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما (قوله ما زال الخ) أي ما تصرف منها
أي المواد وهو مادة أربعة فان فعل المذكورات أفعال ماضية والنهي لا يدخل
على الماضي (قوله ماضي يزال) زال هذه واوية العين وهي فعل بكسر العين يفعل
بفتحها كخاف يخاف (قوله لا ماضي يزيل) بفتح الياء وكان عليه أن يقول
لا ماضي يزيل بمعنى ماز لان الكسائي والفراء حكى لزال الناقصة مضارعا آخر
وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة
كما ترك هنا الاحتراز في بقية الافعال عنها اذا وردت تامة وأخر ذلك لما بعد هذا
(قوله متعد الى واحد) ومعناه ماز أي ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه
من باب ضرب ولم يذكر لزال التي من هذا الباب مصدرا لانه لا مصدر لها ولا أمر

بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء (و) هو أربعة (ما زال) ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول فانهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومصدره الزيل

والثاني قاصر ومصدره الزوال (وما فتئ وما انفك وما برح) وهذه الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون مختلفين ان نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ وقوله

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

اذ الاصل لا تفتؤ ولا أبرح ومثال النهي قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء قوله

ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وقيده في الارتشاف بلا خاصة كما في البيت والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) لا غير كأعط ما دمت مصيبا درهما أي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما أو كانت مصدرية غير ظرفية

(قوله والثاني قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال ولا يخفى ان الانتقال معنى زال ماضي يزال وأما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى ما زال بواسطة النفي الداخل عليها اذ نفي النفي يستلزم الاثبات أي استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى تامة والثانية ناقصة لان الاولى قصد فيها نفي انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة بعدها فلا بد من ذكر الجملة والثانية قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد كزيد مثلا في قولك ما زال زيد فكانت تامة أي مستغنية بمرفوعها (قوله ومصدره الزوال) أي الانتقال (قوله وهذه الاربعة معانيها متفقة) لانها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها منذ قبله أي من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه تالله تفتؤ) أي لا وليس منه قوله * فلا وأبي دهماء زالت عزيزة * أي لا زالت لان الحذف لم يسمع الا من مضارع لما يلزم عليه من الفصل بين لا والفعل بالجملة القسمية وان كان خلاف الاولى قال الرضي والاولى ان لا يفصل بين لا وما بينها بظرف وشبهه وان جاز في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا أمس وذلك اتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات (قوله اذ الاصل لا تفتؤ الخ) انما جاز حذف لا لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها ولانه لو كان اثباتا لم يكن بد من اللام والنون والحذف في جواب القسم كثير لانه ثابت في غير هذه الافعال نحو والله اقوم أي لا أقوم فكيف بها (قوله فقلت يمين الله الخ) صدر بيت لامرئ القيس عجزه * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي * ويمين الله مبتدأ خبره محذوف أي علي ويجوز النصب لان الحرف لما حذف وصل فعل القسم بنفسه الى المقسم به ثم حذف وايمن القسم والجمع أيمن والاوصال المفاصل ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسي لا أبرح (قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر) عجز بيت لذي الرمة صدره * الا يا اسلمي يا دارمي على البلى * ومنهلا أي سائلا بشدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر والجرعاء تأنيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيأ (قوله وقيده الخ) أي بناء على أن ان لا ترد للدعاء (قوله كأعط ما دمت الخ) محل ما دمت مصيبا نصب لان ما مع صلتها نائب عن ظرف الزمان فاستحقت اعرابه كما صرح به كلام المغني فانه قال والزمانية نحو ما دمت حيا أي مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلاة العصر ثم قال وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان

فان كان مستحقا النصب على الظرفية خلفه فيها أو الخفض بالاضافة فكذلك والنيابة عن هذه عن الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها تتم به الجملة لان الظرف فضلة ومن هنا امتنع ان تقول ابتداء مادام زيد مقيما لانه عند التأويل لا يكون للظرف عامل (قوله لم تعمل) أي العمل المذكور فلا ينافي انها ترفع الفاعل (قوله مادامت السموات والارض) أي بقيت وقد يقال ان دام في الآية تامة وسيأتي ان غير دام مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما أيضا (قوله فان الفارسي ومن تبعه يذهب الخ) هو نظير زيد وعمرو وقائم فقط ما قيل الاولى يذهبان وانه يتأويل كل (قوله هذه الافعال) لو قال أي هذه الافعال كان أولى (قوله وكذا ما تصرف منها) التصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يجيء ثالثا في تصريف الفعل عبارة عن تحويل الفعل الى أمثلة أخرى من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر وهي في التصريف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا ودام عند الفراء ومن تبعه والتصرف المراد هنا ان تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل فلا اشكال في الحكم بان دام غير متصرفة مع ثبوت يدوم ودائم والدوام وغيرها خلافا للقاني حيث استشكل ذلك وقال تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف لان أفعل التفضيل من المتعدي مشتق منه وان لم يعمل عمله اه على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكر فتدبر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها ولينظر اذا قيل مثلا فقلت كائن عمرو قائما مثلا فقلت مبتدأ لانه وصف معتمد وعمرو واسمه وقائما خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ويشكل الاول بانه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثاني بان الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل وكذا في قولك ما كائن زيد قائما فكائن مبتدأ والمغني عن الخبر ماذا (قوله وفاعلا مجازا) لشبهه به وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذ المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما اصطلحوا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة وانما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أي خبر اسمها واندفع بذلك ما قيل من ان المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم للذي وضع له واعلم أن دخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل لانها ليست بافعال حقيقة وانما دخلت لتدل على

لم تعمل وان ولي مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا أي من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة على ان كان وأخواتها أفعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه يذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها كما تقدم (فيرفعن) هذه الافعال وكذا ما تصرف منها (المبتدأ) تشبيها بالفاعل ويسمى (اسما لهن) حقيقة وفاعلا مجازا (وينصبن خبره) تشبيها بالمفعول ويسمى (خبرا لهن) حقيقة ومفعولا مجازا لكن يشترط في المبتدا الذي تدخل عليه

تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فأشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائما فهو في قوة أمس زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائما فهو في قوة غدا زيد قائم الا انه لما جيء بها التقرير المبتدأ على صفة وهي الخبر أعملوها في الجزأين وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد بالسماع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضمير الشان اسمها والجملة في موضع نصب على الخبر وقيل كان ملغاة لا عمل لها (قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية) فان أخبر عنه بها لم تدخل عليه فلا يقال كان زيد اضربه أولا تهنه أو غفر الله له لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لما عرف من معناها وبين ذلك الرضي بما ينبغي مراجعته وقضية كلامه ان الطلب قسيم للانشاء والصحيح انه قسم منه كما مر وأما اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدر الكلام جاز اذ لم تصدر هذه الافعال بما لان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو وأين تكن أكن وأين كنت (قوله وان لا يلزم التصدير) فالزم التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف اليها والمقرون بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه وانما لم يجز أن يكون الاسم مماله الصدر ويذكر مقدما كما جاز في الخبر مفردا طلبيا لان الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل لا لتباسه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فالزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله أهل الحمد برفع أهل لا تدخل عليه (قوله ولا عدم التصرف) أى عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر ويثنى ويجمع وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الاعراب كما توهمه جماعة لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط وعلل الرضي اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبهه ونظر فيه لما يلزم من ان من وما الموصولتين لا تدخل عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به ومن ذلك أيمن الله في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وما التعجبية (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد وقولهم قولك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده أبو حيان بقول النابغة * فلم تلف تولكم أن تشقذوني * بضم أوله مضارع أشقذ بهمزة فشين فقاف فذال معجمة أى طرده ونازعه ابن هشام هذا واعترض على المثالين بانهما انما امتنع لمانع معنوى لانهم أقاموهما مقام ما لا تدخل عليه النواسخ لان الاول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثاني بمعنى ينبغي لك ان تفعل (قوله أم المصحوب اللفظي) مثله ابن قاسم بما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وفيه نظر اذ لا يمتنع في لولا

أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وأن لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه أو المصحوب اللفظي

زيد سالم لهلاك ان يقال لولا كون زيد سالما فاعل المراد امتناع دخول الناسخ الفعلى (قوله أم معنوى) نحو ما أحسن زيدا ولله درك ومثل ابن مالك لذلك بقولهم الكلاب على البقر وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير أرسل فأين لزوم الابتدائية الا أن يريد أنه اذا رفع لزم الابتدائية واعلم أن شرط ماتدخل عليه دام وليس والمنفى بما زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لان له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها وقدمرت الاشارة اليه وسيأتى أن شرط ماتدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا ماضيا وتبين مايتعلق به (قوله وكونى الخ) صدر بيت عجزه * وذلى ذل ماجد قنباع * (قوله فنادر) ومع ندوره مؤول بالخبر مثل فليعد لله الرحمن مدا أى كونى متذكرنى (قوله وهذا لا يعهد فى الافعال) وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما ذكر فى باب الفاعل فشاذ لا يرد نقضا (قوله كما فى باب المبتدأ) أى الخبر الذى فى باب المبتدأ فان الاصل فيه التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أى يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض معناه والمراد به مجرد الدخول ويتوسط يحتمل الزمانى والمكانى وخصه بالمكانى قوله بين الاسم والفعل والاعذب يدخل والتعبير بالفعل ذكره غيره وانظر هل هو لان الحكم مختص به أو لانه الاصل وغيره مثله (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ومنعه الكوفيون فى الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على مايعود عليه وابن معطى فى دام وبعضهم فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به من حكى الاجماع على الجواز فيهما كابن مالك ولا فرق فى الجملة بين الاسمية والفعلية ولا الفعلية بين التى فعلها رافع لضمير الاسم أولا خلافا لمن منع مطلقا ولمن منع اذا كان رافعا لضمير الاسم نحو كان زيد يقوم وصححه ابن عصفور قال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها فى ماذكر على ان يقوم خبرا مقدما لم يرجعا الى ذلك (قوله فليس سواء عالم وجهول) عجز بيت للسموأل صدره * سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم * والشاهد فيه ظاهر (قوله لان الحرف المصدرى لا يجوز ان يليه معمول الصلة) هذا وقع فى كلام جماعة منهم الشهاب القاسمى والحق كما بيناه فى حاشية المختصر عند قوله فى الديباجة وعلم من البيان مالم يعلم ان الممتنع تقديم الصلة أو شئ من أجزائها على الموصول وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز ومنه تقديم معمول الصلة على العامل وايلاؤه الحرف المصدرى (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك اذا كان المقصود حصر الخبر فى الاسم نحو ليس قائما الا زيد وهذا واضح فى ليس لان خبرها لا يتقدم

أم معنوى (نحو وكان ربك قديرا) وأما قوله

وكونى بالمكارم ذكرينى

فنادر ولعله استغنى عن ذكر هذا الشرط لاحالة على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا فى الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويلزم على مقابله أن تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا لا يعهد فى الافعال والاصل تأخير الخبر عن الاسم كما فى باب المبتدا (وقد يتوسط الخبر) بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا (نحو) وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله

(فليس سواء عالم وجهول)

وتارة يكون واجبا

نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري ولا تأخيره عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني وأما تمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقي وكتأخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه أو حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي (وقد يتقدم) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فأما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيدا لم أضرب وعمرا لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى أن يستشهد ببيت العروض وهو قوله

أعلموا أني لكم حافظ * شاهدا ما كنت أو غائبا * وقد يجب التقديم

عليها وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو ما كان قائما الا زيد هل يجوز تقديم الخبر على الناسخ وتأخيره عن ما فيقال ما قائما كان الا زيد أو يفرق بين ما يشترط في عمله تقدم النافي وبين غيره صرح في الاوضح في غير مسئلة الحصر بالجواز مطلقا والظاهر جريانه فيها وصرح الرضي بالاتفاق على المنع فيما اشترط في عمله تقدم نفي وعلله بان النافي تنزل معه منزلة الجزء وأما تقديمه على النافي فغير جائز لما يأتي ومن ذلك اذا كان الخبر ضمير وصل نحو كأنه زيد كما في النكت ونقله المصنف عن المعرب ورده بأن الفصل هنا جائز اتفاقا بخلاف ضربه زيد (قوله نحو يعجبني الخ) مثله آتيك ما دام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الناظم لان ما مصدرية فيجري فيه تعليل الشارح (قوله لاجل الحرف المصدري) شامل لتقديم الخبر الذي هو في الدار على الناسخ دون الحرف المصدري الذي هو ان وعليهما جميعا لان الحرف المصدري لا يجوز ان يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولا ان يتقدم عليه لان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله (قوله لاجل الضمير) لانه لو قيل كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فليس بصحيح) اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وجوابه انهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الاضافي أي بالنسبة للتأخير لا مطلق الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله كحصر الخبر) لان المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بالا فان قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال الا قائما لم يكن زيد قلت لامتناع تصدير الا (قوله وكخفاء اعرابهما) لخوف التباس الاسم بالخبر (قوله وكتأخر مرفوع الخبر) أما تأخير المنصوب نحو كان زيد طعامك آكلا فلا يمنع تقديمه لكن يقبح ما لم يكن ظرفا نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك والا فلا قبح (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع ما مر في التوسط يجيء هنا ومما يدل على جواز تقديم الخبر وجملة الآية التي استدل بها الشارح (قوله كذا قيل) قائله ابن مالك في شرح التسهيل تبعا للفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وابن مالك وان أطلق القاعدة مراده ان ذلك هو الاغلب بدليل انه صرح بذلك في شرح الكافية فقال وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبا واحترز بقوله غالبا عما ذكره الشارح في بيان عدم اللزوم (قوله بدليل فأما اليتيم فلا تقهر) لانه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه لان اما لا يليها فعل (قوله وجوازهم زيدا لم أضرب) انما امتنع تقديم أضرب لانه معمول لعامل ضعيف وجاز تقديم زيدا لانه معمول لعامل قوي ولا يصلح هذا

كأن يكون له صدر الكلام أنحوين (٩) كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال

(الا خبر ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أى يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيد آكلا لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه (و) الا خبر (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيجبنى أن تكون عالما واذا نفى الفعل

... لس ... فى ... بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على مادام لان ما لها صدر الكلام

جوابا عن اللزوم كما لا يخفى (قوله كان يكون له صدر الكلام) أى ما لم يصدر الناسخ بما كما مر (قوله مما مر) أى فى وجوب التوسط من هذه الافعال أى من خبر هذه الافعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بل مبنيا على الفتح لاضافته الى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء أو ليس مصروفا خبره كما قاله ابن الانبارى. ويحتاج على هذا الى تقدير العائد وان يكون ظرفا لليس لما فيها من معنى النفى كما قاله الدمامينى تبعا للرضى (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا ليس الامر كذلك بدليل قوله فيما سبق الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد حكى فيها الخلاف وأمره مشهور اللهم الا ان يقال مراده ان المصححين لعدم الجواز فى الخبر يجيزون تقديم معموله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهى انهم يتوسعون فى الظروف والمجرورات ما لا يتوسع فى غيرها فلعل هذا من جملة ما توسع فيه فى الآية ألا ترى انهم يقولون ان بك زيدا مأخوذ وان غدا أخاك راحل فيقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه البتة عندهم لا فرق فى ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة أدلة المانع من تقديمه ان ليس أشبهت أختها ما وما لا يتقدم خبرها عليها مطلقا وأما تلك القاعدة وهى ان تقديم المعمول لا يجوز الا حيث يتقدم العامل فهى متنازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ليس كابن مالك والجواب عنها بما ذكر انما هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبى بما لا مزيد عليه (قوله بعلتين) هما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها وأجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته اذا كان غير عامل كالمصدرية وقد يقال اختلافهم فى ليس لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها وأيضا لا يلزم من الاختلاف فى الفصل المذكور فى الجملة الاختلاف فيه هنا وقد يقال أيضا لعله لم يعتد بالخلاف أو ينقله هذا وفى شرح التوضيح عند قوله الا خبر دام اتفاقا ما نصه فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا ... تصرف دام فينبغى أن لا يجرى فيه الخلاف الذى فى ليس وان قلنا بتصرفها فينبغى أن يجوز قطعا ما قاله الموضح فى حواشيه قال شيخنا ومن ذلك يعلم أن تشبيه الشارح ... الفعل المنفى بما دام مع قوله لا توسطه لا يخلو عن اجمال وابهام فليتأمل فى تقـ... وتحريره (قوله واذا نفى الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والفراء ولا فرق ... بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى

أولا ويترتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لان له الصدر ولا يمكن
تصدره لفوات تصدر ما قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر لا لأنه بالتوسط
تفوت صدارته وعمومه وقول الشارح لا توسطه يقتضي خلافه ولكن في الرضي
ما يخالفه فينبغي تقييده وخرج بما غيرها كلم ولن ولا وان وجرى عليه السيوطي
وقال المرادي ينبغي ان تكون ان كلا لان لها الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون
ان لبثتم الا قليلا وأطلق ابن مالك ان لا تعلق فالقياس انها كما عنده وفي المغني في
بحث اذا ان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر
مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول نحو ان لا تقم أقم
وجاء بلا زاد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل
أدوات الصدر والا فلا هذا هو الصحيح (قوله لا توسطه بينها وبين الفعل) أي بين
ما والفعل ومنعه بعضهم والصحيح الجواز وحينئذ فالتشبيه بدام انما هو في التقدم
في الجملة فافهم ثم لا فرق في الفعل بين ان يكون الفعل شرط في عمله تقدم النفي أولا
كما في منع التقدم فيجوز التوسط في ما زال نحو ما قائما زال زيد كما في التصريح
وقال الشاطبي وأما ما كان النفي من شرطه دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم
قال شيخنا ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفي لانهما لما تلازما صار
كالشيء الواحد انتهى وهذا ليس خاصا بما وحدها بل عام في سائر حروف النفي فلا
يصح ان يقال لا قائما زال زيد وما خارجا نفك عمرو انتهى المراد نقله بحروفه
(قوله في جواز تعدده الخ) أي لا في حذفه فانه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم
لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله أبو حيان عن أصحابنا أما الاسم فلأنه يشبه الفاعل
وأما الخبر فلأنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من
أكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة ومن النحويين
من أجاز حذفه اختصارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس اذا كان اسمها
نكرة عامة فيحذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة تشبيها بلا ولا يشكل على منع حذف
الخبر ما قالوه في ان خبر الخبر لانه مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده الا بشيء
يجوز تبعا ولا يجوز وحده ويخالف خبر كان خبر المبتدأ في اقترانه بالواو اذا كان
جملة تشبيها بالجملة الحالية نحو فامسى وهو عريان (قوله حالات) أي ثلاث (قوله
مطلقا) أي سواء كان أعرف أولا (قوله فالاسم هو الاعرف على [illegible]) أي وجعل
الاسم غير الاعرف ضعيف كما يصرح بذلك قول المغني واعلم [illegible] هو الان وان
المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضم[illegible] لك فلهذا قرأت
السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا فما كان جواب قومه الا [illegible] وا والرفع ضعيف

لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات ثلاث فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب أولا مطلقا

كضعف الاخبار بالضمير عما دونه فى التعريف انتهى وبين هذا وما جازه ابن مالك من الاخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة فى باب النواسخ كما سيأتى بون عظيم الا يؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل المختار التخيير كما لو استويا لا رتبة وتقييده فى المغنى بأن وان اتفاقى لا للاحتراز بدليل اطلاقه فى الجهة السادسة من الباب الخامس ان الحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بأن وان وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه فى حكم الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن وذلك على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير هذا وأورد ان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم اسم لا يوصف وليس بتلك المنزلة وأجيب بأنه جاز ان يكون فى ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطا فى وجوده واقتضى كلامه ان المصدر المقدر مما ذكر المعرف بالاضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بمثابة الضمير ولم ينقل عن أحد من الائمة ما يخالفه والامام ابن هشام ثقة يقبل منه ما يقول اذا لم يخالف المنقول وليس فى كلامه ما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان غير مسبوك بمنزلة الضمير خلافا للدمامينى (قوله فان علماه الخ) فيه اشارة الى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا لان العلم بهما لا يوجب العلم انتساب أحدهما الى الآخر لان العلم علم أمرين لكنه يجوزان يكونا متعددين فى الخارج فاستفادانهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله ما لم يكن أحدهما) فان كان أحدهما اسم اشارة اتصل به ما ذكر تعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح الضمير المبتدا ان تجعله المبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك فى باب النواسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على انه سمع فى باب ان أنا (قوله فان لم يكن أحدهما اعرف) فالتخيير فتقول كان زيد قليلا وكان أخو عمرو زيدا (قوله وكذا ان كانا الخ) أى مثل ذلك فى التخيير بأخا عمرو خيرا من زيد شرا من عمرو وتعكس (قوله وان كان لاحدهما) نحو كان فتقول كان أحد (قوله وان اختلفا الخ) نحو كان زيد قائما وأما اذا كان للنكرة خير من زيد ان كما قالوا ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك مسوغ فالاحسن العكس (قوله ولا تعكس الا فى الضرورة) كقوله * ولا يك موقف أن تجعلها الاسم

فان علماه او جهل انتساب أحدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الآخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه فان لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تنكيرا وتعريفا فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس الا فى الضرورة وجوزه ابن مالك

منك الوداعا * والبيت الآتى وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان أو آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل أو خبر لمحذوف وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا من أن الاسم والخبر اذا اختلفا تجعل المعرفة الاسم واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم كذا فى المغنى (قوله اختيارا) بناء على طريقته فى تفسير الضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول موقفى بالياء ويرفع مزاجها على ان كان شانية وقيل ان البيتين ونحوهما من القلب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشى زيدا (قوله وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار) فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطى وغيره وأما مجىء بات بمعنى صار فان ذكره صاحب الكشاف فليس بصحيح لعدم شاهد عليه وأما أين باتت يده والنوم قد يكون بالنهار فيحتمل أن يقال انه اخرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله اما باعتبار العوارض) نحو صار زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هى الفقر الى صفة أخرى عارضة هى الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار الطين خزفا وجعل تحول الحقيقة سببا لتحول الصفة لانه يلزم من تحول الحقيقة تحول الصفة وعبارته فى شرح المتممة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة ويكون أيضا للانتقال من مكان الى مكان نحو صار زيد الى عمرو وانظر هل تكون للانتقال فى الزمان كان تقول مثلا صار الربيع الى الصيف ام لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء فحرره بالنقل (قوله فكانت هباء منثورا) أى صارت غبارا منتشرا (قوله أمست خلاء) صدر بيت عجزه * اخنى عليها الذى اخنى على لبد * والاستشهاد انما هو باعتبار أمست لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضى خبرا ويقال اخنى عليه أتى عليه وأهلكه ولبد آخر نسور لقمان وهو منصرف لانه ليس [illegible] (قوله أضحى الخ) صدر بيت عجزه * أبعد شيبى يبغى عندى الادبا * (قوله وما [illegible] وهى مازال ومافتئ وما انفك ومابرح ومادام وكذا ما بمعنى صار كما [illegible] كلام الشارح خلافه وأما بقية أفعال هذا الباب فالبصريون على [illegible] ماضيا وان كان بدون قد وشرط الكوفيون اقترانه بقد ظاهرة [illegible] الصحيح خلافا لما يوهمه كلام السعد فى حاشية الكشاف مشيرا الى [illegible]

اختيارا شرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء (وتختص الخمسة الاول) وهى كان وظل وما بينهما (بمرادفة صار) الدالة على تحول الموصوف عن صفته التى كان عليها الى صفة أخرى اما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة وقوله

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله تعالى فأصبحتم بنعمته اخوانا وقال الشاعر

أضحى يمزق أثوابى ويضربنى وقوله تعالى فظلت أعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدا خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا مادام زيد قعد وكذا البواقى لان هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا

[illegible] كان [illegible] بمعنى [illegible] فتارة [illegible] فأدفونى [illegible] كان انتهى [illegible] السبب انتهى

وفيه

قاطبة وذلك انه قال جعل خبر كان فعلا ماضيا من غير قد مما أباه النحاة لكنه واقع في النثر بل نحو ان كان قميصه قد من قبل فلا وجه للمنع انتهى وقد علمت التفصيل في المسألة ﴿فائدة﴾ قال في المنهل وشرحه ويقعن خبرا لكان نحو كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصبح زيد كان صائما وذلك لان كان تدل على كون مطلق وأخواتها تدل على كون مقيد ففي وقوعها خبرا لكان فائدة جديدة تحصل بجواز الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة المسوغ للاخبار اذ الكون المطلق الذي تدل عليه كان في ضمن الكون المقيد الذي يدل عليه اخواتها وانظر في عموم قول المتن ويقعن خبرا لكان بلا عكس فانه يشمل مازال واخواتها والظاهر انه ليس مرادا (قوله وتختص غير ليس الخ) شمل ظل وبه صرح ابن مالك وقال تكون تامة بمعنى طال أودام وقال الرضي قالوا ولم تستعمل ظل الا ناقصة انتهى ونقل عن المهاباذي قال أبو حيان وهو مخالف انقل أئمة اللغة والنحو انها تكون تامة (قوله والصحيح انها الخ) لانها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف الا الحدث فتعين انه مدلولها قاله اللقاني وفيه بحث لان الازمنة الماضية مختلفة في نفسها بالصباح والمساء والضحى والليلية والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها أنفسها وأيضا فاذا كانت هذه الافعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص كان التامة بتفسيرها بحصل ودام التامة ببقي وهكذا الا أن يقال اذا كانت ناقصة فالمتصف بمعانيها هي النسبة لا المرفوع بعدها واذا كانت تامة فهو المرفوع وحده وحينئذ فلا اشكال في التخصيص ويدفع البحث بأن هذا لا يطرد لانه لا يظهر في نحو أصبح زيد مقيما وأمسى مسافرا حيث يقال ان الزمان اختلف فيهما لانه في الاول ماض صباحي والثاني ماض مسائي ولا يظهر في نحو كان زيد غنيا وصار زيد غنيا اذ الماضي في أحدهما لم يتميز عنه في الآخر فان قلت اذا كانت دالة على الحدث فأين فاعله قلت مصدر خبر مضافا الى اسمها وقوله الا ليس أي فانها لا تدل على الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعمالا والا فكل فعل يدل على الحدث وضعا وحينئذ فلا ينافي قول الرضي انها تدل على الحدث لان مراده انها تدل عليه وضعا لا بالخطن (قوله بعشر أمور) أحدها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على غيرها [illegible] لان الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب ومجموع [illegible] بعضها ومن اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن والا لعرف في [illegible] لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الا أن يكونا دلالتها على [illegible] طق في بعضها بالمصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يبن منها اسم وانقطاعه (قوله [illegible] دلالة على الزمان بل الحدث السادس انها لو لم تدل عليه لم يبن منها

(و) تختص (غير ليس وفتئ وزال) من هذه الافعال (بجواز التمام أي الاستغناء) بالمرفوع (عن الخبر) ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون الى أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وعلى الاول معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس وأبطل ابن مالك مذهب الاكثرين بعشرة أمور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف وهذا الخلاف ينبني عليه خلاف من انها

آم لانه لا ينبئ عما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان لان الاولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى أولى بالبقاء الثامن أن من جملتها دام ومن شرط اعمالها تقدم ما المصدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر* التاسع من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلو لم تدل على الحدث الذى هو الانفكاك لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا فى وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد العاشر الاصل فى كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل الا بدليل ولا يخفى ما فى بعضها من النظر (قوله هل يتعلق بها الظرف الخ) حكى أبو حيان الخلاف فى عملها فى الحال وأما نصبها المصدر فالاصح منعه على القول بأنها لا تدل على الحدث لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازه السيرافى وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا قال فى المغنى واستدل لمثبتى التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجبا أن أوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا بأوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى ليس فى تقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل انتهى وقوله وقد مضى عن قريب أى فى الكلام على قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم وجهركم فانه يجوز تعلق فى الارض بسركم وجهركم ولا يرد بأن فيه تقديم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته والغرض من ذلك المناقشة فى منع تعلق الظرف بعجبا واعلم أن المصنف لم يفصح فى المغنى عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكر بان والفعل وسببه كما قال فى شرح القصيدة انه ليس فيه معنى الحدوث وقال ولا يقدح ذلك عمله فى الظرف لان الظرف يعمل فيه رائحة الفعل وبذلك يسقط قول الدماميني لم لا يجوز أن يكون مقدرا بما تسرون وما تعلنون (قوله كانت بمعنى فعل لازم) كذا فى شرح التوضيح لكن يرد عليه أن ابن مالك فى شرح الكافية [illegible] ومتن التسهيل ذكر ان كان تأتى بمعنى كفل وبمعنى غزل نحو كان فلان الصبى [illegible] اذا كفله وكان الصوف اذا غزله وأن صار تأتى بمعنى ضم نحو صاره فلان الشئ [illegible] ضمه اليه وزاد فى التسهيل ان صار تأتى بمعنى قطع فلعل المراد أن الاغلب كونها [illegible] فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال ثبوت كل شئ بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شئ معه وتارة بحدث نحو اذا كان الشتاء فأدفؤنى وتارة بحضر نحو وان كان ذو عسرة وتارة بقدر أو وقع نحو ما شاء الله كان انتهى وقيل والتعبير بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب [illegible] المسبب انتهى

هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقهما بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة) أى وان حصل وأمسى وأصبح بمعنى دخل فى المساء وفى الصباح نحو فسبحان الله (حين تمسون) أى تدخلون فى المساء (وحين تصبحون) أى تدخلون فى الصباح ودام

وفيه نظر كما قال شيخنا الانشاء بمعنى أراد كما هو مقرر في الاصول (قوله بمعنى بقي) أي أو سكن ومنه في الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بمهملات والراء مشددة والتعريس نزول استراحة بغير اقامة وأكثر ما يكون في آخر الليل وخصه بذلك الاصمعي وأبو زيد (قوله بمعنى نزل) أي ليلا بدليل ما بعده (قوله قالوا بات الخ) وقالوا بات فلان القوم ولا ينبغي أن تفسر هذه بنزل لانه تتعدى بنفسه ونزل بالباء بل بأتى (قوله بمعنى دام واستمر) العطف تفسيري (قوله بمعنى ذهب) أي أو ظهر كما في التسهيل بل وفي الصحاح ذهب الخفاء أي ظهر الامر كأنه ذهب السر وزال فجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أي أو خلص قالوا فككت الاسير فانفك أي خلص وانفك فيهما مطاوع فك بخلاف التامة فانها كانطلق ومعناها زال وتخلص بالجهد فهذه فروق ثلاثة (قوله وفتئ) بكسر التاء اذ هي اللازمة للنقص وأما فتأ بفتح التاء فتستعمل تامة بمعنى كسر أو أطفأ كما في شرح التسهيل عن الفراء يقال فتأته عن الامر كسرته والنار أطفأتها وتوهم أبو حيان انه تصحيف من ابن مالك وانما ذلك فثأت بالثاء المثلثة وفيما ليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى ولابن مالك كتاب سماه ما اختلف اعجامه واتفق افهامه وقد انتصر صاحب القاموس لابن مالك وانظر لم لزم فتئ وزال النقص دون انفك وبرح مع أن المعنى واحد وما سره غير السماع (قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول) نحو قول الراجز

وفي سمائه تنفس * ولا يزال وهو ألوى أليس

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف والتقدير ولا يزال متقعسا وهو ألوى أليس والتقعس التكبر والاليس الشجاع وقوله * انما يجزى الفتى ليس الجمل * وتأويله على جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضمير امتصلا عائدا على الفتى أي ليسه الجمل ثم حذف لاتصاله (قوله وتختص كان الخ) أي هذه اللفظة من حيث هي لا الناقصة بخصوصها لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة قسيمة الاقسام منها والمراد أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التي تذكر لا باجتماعها فلا يشاركها غيرها في شئ منها الا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافي أن غيرها يختص بأمور كما لا يخفى (قوله بمرادفه) لم يزل فيه نظر اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل والذي يظهر أن يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها الاسمها والاصل في كان أن لا تدل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرينة ولا يلزم من دلالتها على المضي الانقطاع خلافا لابي حيان لانه لا ملازمة بين مضي الشئ وانقطاعه (قوله متوسطة) أي داخلة كما مر وأطلق قوم منهم الجوهري الزيادة

بمعنى بقي نحو خالدين فيها (مادامت السموات والارض) أي بقيت وأضحى بمعنى دخل في الضحى نحو أضحينا أي دخلنا في الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أي عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أي انتقل وقد تأتي بمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور أي ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أي دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أي انفصل وأما ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص وما أوهم خلاف ذلك يؤول (و) تختص (كان) بمرادفه لم يزل فتفيد استمرار خبرها الاسمها نحو وكان الله على كل شئ مقتدرا و(بجواز زيادتها متوسطة) بين شيئين متلازمين

ليسا جارا ومجرورا كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذى كان ضربته والموصوف وصفته نحو جاء رجل كان عالم والمراد زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) ومعنى زيادتها انه لم يؤت بها للاسناد وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضى وان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد فى صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ما ذكر أولا يكون معتنى بشأنه وما ذكر آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما ينافى الزيادة وجوز الفراء زيادتها آخرا قياسا على الغائها آخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه (و) تختص بجواز (حذف نون مضارعها المجزوم) أى بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف (وصلا) فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم أكن

عملها فى مثل وكان الله غفورا رحيما مع تصدرها (قوله ليسا جارا ومجرورا) فلا تزاد بينهما لشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو * على كان المسومة العراب * ضرورة أو شاذ خلافا للبدر ابن مالك والرضى (قوله ومعنى زيادتها الخ) أى والا فهى دالة على المضى مع التأكيد أو مؤكدة فقط من غير دلالة على المضى نحو من كان فى المهد صبيا والا فأين المعجزة وصبيا على هذا حال وذكر الرضى ما حاصله ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضى وان ما تدل عليه كالزائدة نحو ما كان أحسن زيدا فالحكم بزيادتها فيه تجوز لدلالتها على الزمن الماضى وانما جردت عن الحدث ووجه بذلك عدم عملها لانها اذا جردت عن ذلك لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقيت كالظرف قال الشهاب الخفاجى ان تجردها عن ذلك غير ضرورى بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ويؤيده أن سيبويه قال بزيادتها فى قوله * وجيران لنا كانوا كرام * وقالوا ان عملها فى الضمير ليس مانعا من زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر بل جوز ابن مالك فى نحو أتالك أتاك اللاحقون الغاء الثانى ونسبة العمل لهما واذا جاز الغاؤه مع الظاهر الذى لا يتأتى معه دعوى التجرد عن الحدث فلتجز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى لكن نقل فى المغنى فى بحث لعل فى الكلام على هذا البيت أن الجمهور على أن الزائد لا يعمل (قوله بلفظ الماضى) لخفته (قوله وما ورد بخلاف ذلك فشاذ) نحو قولهم ما أصبح أبردها أى غداة وما أمسى أدفأها أى العشية وقيل الضميران للدنيا ونحو قول أم عقيل * أنت تكون ماجد نبيل (قوله وجوز الفراء الخ) أجاز أيضا زيادة افعال سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره اذا لم ينتقض المعنى (قوله نون مضارعها الخ) لم يقل ونون يكون بجواز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان ولا يفيده ما ذكر الا بتأويل بخلاف ما اذا أضيف المضارع الى ضمير كان وحذف هذه النون شاذ فى القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوما لان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة والحذف يؤنس بالحذف ولان النون فى غير المجزوم محركة فهى متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة ولا يخفى أن شرط الجزم يخرج نحو النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبنى وليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) انما اشترط أن يكون الجزم بالسكون لانه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها آخرا ولما اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخرا لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه

لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت كعه ولم يعه فلم يك كلم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم أكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون (ان لم يلقها ساكن) فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله

اذا لم تك الحاجات من همة الفتى

وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتد في المنع بطرق الحركة على الضرورة كقوله

ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل * (ولا ضمير نصب متصل) فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه اذ الضمائر

٣ يس نى ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم أك بغيا أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة (و) تختص أيضا بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما (في مثل) قوله (أبا خراشة أما أنت ذا نفر) * فان قومي لم تأكلهم الضبع * أصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول

(قوله لان الفعل المجزوم الخ) ما قاله الشارح تبعا للمصنف هنا مخالف لقوله في الاوضح قال الناظم وكذا أي تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا أرادوا الوقف نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء انتهى وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب (قوله اذا لم تك الخ) صدر بيت عجزه * فليس بمغن عنك عقد التمائم * والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله

اذا لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

(قوله ولاك اسقني الخ) عجز بيت للنجاشي يصف حاله مع ذئب عرض له في السفر صدره * فلست بآتيه ولا أستطيعه * والشاهد فيه انه حذف النون من لكن وهي متحركة (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أي ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة فلا يرد مثل يدك ودمك وفيك لان اليد وأخويه أصله غير مستعمل (قوله بكان الناقصة) أي بمضارعها لكن الحذف في التامة أقل (قوله بعد الحذف) أشار به الى أن معوضا حال منتظرة منها (قوله ما الزائدة) خصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله ولكثرة مشابهتها باخت كان وهو ليس وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقي اسمها وخبرها وما زائدة للتعويض هو الصحيح وبقي فيها أقوال مذكورة في المطولات (قوله أصله فخرت على الخ) أشار الى أن الجار متعلق بمحذوف تدل عليه القرينة وقال اللقاني تقدير فخرت يورث في التركيب ركاكة وفي المعنى فسادا اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لان قومي لم تأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالنفر فاني مثلك ذو نفر اذ قومي لم تأكلهم سنة الجدب حتى تترفع على بقومك ونفرك وهذا ينادي بكون أما نائبة عن مهما كما مر انتهى ويجوز أن يكون فان قومي تعليلا لمحذوف أي ولا اعتبار بفخرك فان قومي لم تأكلهم الضبع وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت

لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير
وصار ان أنت ذا نفر ثم زيدت
ما عوضا عن كان المحذوفة
وأدغمت النون فى الميم لما
بينهما من التقارب فى المخرج
فصار أما أنت ذا نفر
ويقاس بضمير المخاطب غيره
وقد مثل سيبويه باما زيد
ذاهبا وانما خص ضمير
المخاطب بالذكر لانه لم يسمع
من العرب حذفها الا معه
ولا يجوز الجمع بين ما وكان
لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض عنه وجوزه المبرد
وجرى عليه فى الشرح
(و) تختص أيضا بجواز
حذفها (مع اسمها) ضميرا
كان أو ظاهرا دون خبرها
وذلك مطرد بعد ان ولو
الشرطيتين كما (فى مثل)
قول الحريرى
فان وصلا ألذ به فوصل
وان صرما فصرم كالطلاق
وقولهم الناس مجزيون
بأعمالهم (ان خيرا فخير)
وان شرا فشر أى ان كان
عملهم خيرا فجزاؤهم خير
وقوله عليه السلام (التمس
ولو خاتما من حديد) أى ولو
كان ما تلتمسه خاتما من
حديد وقول الشاعر
لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا
أى ولو كان الباغى ملكا

الخ للرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كأن شرط كالمكسورة ورجع فى المغنى مذهبهم وللتنبيه على ان اما هذه مفتوحة (قوله لافادة الاختصاص) أى والاهتمام (قوله فانفصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به (قوله وجوزه المبرد) أى جوز الجمع بين ما وكان على ان كان زائدة لا عوض ولم يذكر مستندا من جهة السماع (قوله وجرى عليه فى الشرح) كلامه ليس صريحا فى الجواز المقابل للوجوب لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة تصريحه بان ما زيدت عوضا (قوله وتختص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضى لما يذكر وكلامه يفهم انها لا تحذف وحدها جوازا وفى الاشمونى عند قول الخلاصة ويحذفونها ويبقون الخبر * ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها وحدها أو مع الاسم انتهى ولا شك ان كلام الخلاصة صالح لذلك اذ بقاء الخبر لا ينافى بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) ادخل ضمير المتكلم نحو لأرتحلن ان فارسا وان راجلا والمخاطب كقوله * انطق بحق ولو مستخرجا احنا * والغائب كاطلب العلم ولو بالصين ولا يجوز عند عدم اظهار الفعل الا النصب وربما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن فيه تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك والثانى بعد ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترن ان بلا أو لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح وقيد التسهيل اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرداته (قوله وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين) قيل لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف وخص بأن ولو لان الاولى أم الادوات الجازمة والثانية أم غير الجازمة وفيه انهم قالوا أم غير الجازمة اذ قال فى التصريح الغالب فى ان ان تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى وحقه أن يقيد لو بالتى ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له فى شئ كائتنى بداية ولو حمارا ويقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشى وذلك فى ثلاث صور بعد هلا والا ولدن أقول وبقى صورة رابعة وهى بعد لكن نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة لاقترانها بالواو ولا الواو عاطفة لمفردين على مفردين لان معطوفيها المفردين لا يختلفان سلبا وايجابا (قوله الناس مجزيون باعمالهم) فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم اذ الاعمال يجازى عليها لا بها (قوله فجزاؤهم خير) أى فالذى يجزون به خير وأشار به الى أن خير خبر مبتدأ محذوف (قوله لا يأمن الدهر الخ) لا نافية فما بعدها مرفوع ويحتمل أن تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر لالتقاء الساكنين والدهر منصوب على الظرفية أى لا يأمن فى الدهر الحوادث أو المفعولية أى لا يأمن

غدرات

غدرات الدهر والشاهد في ولو ملكا حيث حذف كان واسمها بعد لو وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدا وخبره في محل نصب على انها صفة ملكا وفي البيت وقولهم ألا حشف ولو تمرا ردّ على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم (قوله وأما حذف كان الخ) هذا خاص بعدلة كان لا بصيغة الماضي ووجه الضعف ان الخبر منصوب ففي بقائه دلالة على كان المحذوفة بخلاف بقاء الاسم قيل ولما فيه من كثرة الحذف وفيه انه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم الا أن يقال الخبر في صورة الفضلة والاسم كالجزء لاسيما اذا كان ضميرا متصلا وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف وليس كذلك هذا وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي لانه اذا كان في العمل خيرا لا يلزم أن يكون جزاء جميع الاعمال خيرا (قوله أي ان كان في عملهم خير) اعترض بأن الخير جزاء الخير الذي في العمل لا العمل الذي فيه خير كما هو المتبادر الا أن يقال انه على التجريد فيكون الكلام حينئذ مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى انها نفسها دار الخلد قال في التسهيل واضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من اضمار التامة انتهى فتقدير ان كان في عملهم خير أولى من تقدير ان كان خير وان كان أولى لان كان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف وأيضا فيضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كأنه اجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه به (قوله وقد يحذف الخ) أشار الى قلته وصرح بذلك في التسهيل (قوله أي ان كنت الخ) قال الدماميني ولا يحذف الفعل مع المكسورة عوضا عنه الا في هذا فلو قلت أما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة ولا يجوز أما أنت منطلقا انطلقت قال اللقاني ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل اذ الظاهر ان ما مزيدة لتأكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط لان أداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه نظير ذلك في التقدير

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه وعليك بالحق وان اقتال الناس وأقتولك (قوله ولا هي النافية للخبر) كذا في الاوضح والظاهر ان الخبر هو المجموع النافي والمنفي والمنفي جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه وتقديره فافعله (قوله تشبيها بها في نفي الحال الخ) الصحيح من مذاهب أربعة انه لا يلزم حالية المنفي بما وليس نعم الاصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه

وأما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه ان خير بالرفع أي ان كان في عملهم خير وفي هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة وان ضممت اليه ان شرا فشر كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان ولا هي النافية للخبر ولما فرغ من كان وأخواتها أخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات وبدأ بما فقال (وما النافية عند الحجازيين كليس) في رفع الاسم ونصب الخبر تشبيها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات

وفي دخول الباء في الخبر
وبنو تميم لا يعملونها بل هي
عندهم مهملة وهو القياس
لانها حرف لا يختص بقبيل
بل تدخل على الاسماء
والافعال فأصلها أن لا تعمل
قال شاعرهم
ومهفهف الاعطاف قلت
له انتسب *
فأجاب ما قتل المحب حرام
أي هو تميمي لا حجازي ولما
كان عملها على خلاف
الاصل شرط الحجازيون له
أربعة شروط أشار الى الاول
بقوله أن يتقدم الاسم على
الخبر فلو قدم الخبر نحو ما
مسيء من أعتب بطل عملها
خلافا للفراء وان كان ظرفا
أو مجرورا فخلافا لابن عصفور
والى الثاني بقوله (ولم يسبق)
الاسم (بأن) الزائدة فلو
سبق بها كقوله
بني غدانة ما ان أنتم ذهب
بطل عملها وجوبا عند
البصريين لانها محمولة على
ليس في العمل وليس
لا يقترن اسمها بان فبعدت
عن الشبه وروى ذهبا
بالنصب وأول على أن ان
نافية مؤكدة لا زائدة
والى الثالث بقوله

هذا وقد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه لو كان عمل ليس لمنافيها من
النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها الا أن يقال يصح الالحاق بسبب
المشابهة في النفي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة
والقياس في اللغة انما يمتنع في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع ونبه عليه
العز بن جماعة على انا لا نسلم ان ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الاستقراء
وما ذكر محقق (قوله وفي دخول الباء في الخبر) ظاهره ان تميما لا تدخل الباء في الخبر
وفي الجنى الداني وفي زيادة الباء بعد ما التميمية خلاف منعه الفارسي والزمخشري
والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم (قوله وبنو تميم لا يعملونها الخ) لم يقرأ على
لغتهم الا شاذا روى المفضل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع وأما قول سيبويه وبنو
تميم يرفعون الا من درى كيف هي في المصحف فانه يؤذن بان لكل أحد أن يقرأ على
حسب لغته من غير توقيف وذلك لا يحل قاله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأتى لمن درى
ان ينطق بغير لغته مع ان العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل لكن الحق خلافه وانه
انما يمتنع نطقه بالخطأ (قوله ولما كان عملها الخ) أي فانحطت عن ليس فليس تعمل
دون شرط منها والاصل أقوى من الفرع فتعمل وان توسط خبرها وكذا ان تقدم
على قول غير ابن مالك من البصريين واما عدم السبق بأن فأمر لازم وبمعمول
الخبر فان ولي ليس فلا عمل لها وان ورد شيء منه كانت شانية وان سبق على نفس
ليس ففيه اضطراب فليحرر مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك
ويتقدم عند غيره من البصريين وتعمل وان سبق الخبر بالا عند الحجازيين
دون التميميين نحو ليس الطيب الا المسك فانظر المغني في بحث ليس (قوله ان تقدم
الخ) لانها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر
وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز تقديمه عليها الا ان ما لها الصدر فلا يتقدم ما في حيزها
عليها فلا يجوز قائما ما زيد ولو كان الخبر ظرفا (قوله ما مسيء الخ) يحتمل ان مسيء
مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد
ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بأن) هو ان صدق بسبق أن على ما فغير مراد ذلك
الصدق قطعا والمدار أخذا من التعليل على وجود أن وان اقترن بأحدهما دون
الآخر فيما اذا فصل بين ما والاسم بمعمول الخبر ولو عبر بالمرفوع كان أولى اذ المقترن
بها ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتي وأول
على ان ان نافية الخ (قوله بطل عملها وجوبا عند البصريين) يوهم انه لا يبطل عملها
عند الكوفيين وليس كذلك فانها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر وانتصاب
الثاني بنزع الخافض (قوله وأول على ان ان نافية الخ) هذا التخريج انما يأتي

على قول الكوفيين ان ان المقترنة بما هي النافية جيء بها توكيدا قال ابن مالك في
شرح التسهيل والذي قالوه مردود بوجهين أحدهما انها لو كانت نافية مؤكدة
لم يتغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما كما قال *

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

فكرر ما النافية توكيدا وأبقى عملها الثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد
ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن
ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ انتهى وفيه أمور
الاول يتأمل في الرد مع انه نقل عنهم انهم يقولون ان ما لا عمل لها الثاني دل كلامه
على ان ما اذا كررت لا يبطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشموني في شرح
التوضيح خلافه كما سيأتي الثالث انهم نقلوا ان ان تزاد بعد ألا الاستفتاحية ومدة
الانكار وحينئذ فلا ينحصر المسوغ للزيادة في المشابهة (قوله ولا بمعمول الخبر) يعني
ولم يسبق بمعمول الخبر ويفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر
وان لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه
دون الاسم جاز اعمالها كقولك ما زيد طعامك آكلا الا ان يكون الخبر موجبا بالا
فلا يجوز اعمالها خلافا للكسائي والفراء كقولك ما زيد طعامك الا آكل انتهى
وانه لو سبق الاسم بمعموله لم يبطل عملها وان كان غير ظرف نحو قولك ما زيدا ضارب
قائما وعبارة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ونصها ولا يجوز الفصل بأجنبي
بينه أي بين اسم لا وما وبين عامله وهو ما ولا تقول ما طعامك زيد بآكل بنصب
طعامك انتهى وانظر حكم معمولي الخبر (قوله وما كل من وافى منى الخ) عجز
بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي صدره * وقالوا تعرفها المنازل من منى * والشاهد
فيه حيث أبطل عمل ما بايلائها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور
وهذا على رواية نصب كل وأما من روى رفع كل فهو على الحجازية والجملة
في موضع نصب على خبر ما والعائد محذوف أي عارفه (قوله لضعفها الخ) قضية
التعليل عدم تقدمه على ما نفيها بالاولى وامتناع الفصل بين ما واسمها بمعمول
اسمها نحو ما زيدا ضارب قائما وقضيته أيضا منع الفصل بما ليس معمولا لاسمها
ولا لخبرها وقضية كلام المصنف الجواز وقضيته أيضا انه يجوز تقديم معمول الخبر
عليه اذا توسط بينه وبين الاسم وسيأتي جواز توسط معمول خبر ان بين اسمها
وخبرها اذا كان غير ظرف وجار ومجرور الا ان ان أقوى من ما كما يأتي بيانه
(قوله بالتقديم) انظر حالة التوسط (قوله الا اذا كان ظرفا الخ) أي فانه
لا يبطل ولو اجتمع الامران فهل يجوز الفصل بهما لا يبعد الجواز وفي كلامه

(ولا بمعمول الخبر) فان
سبق به نحو
وما كل من وافى منى أنا عارف
بطل عملها وجوبا لضعفها في
العمل فلا يتصرف في معمول
خبرها بالتقديم (الا) اذا كان
المعمول (ظرفا أو) جارا و
(مجرورا) فانه لا يبطل نحو
ما عندك زيد مقيما وما بي
أنت معنيا التوسع فيهما
ما لا يتوسع في غيرهما ولم ينبه
على هذا الشرط في الشرح
والى الرابع بقوله (ولا
الخبر) بالرفع عطفا على
الضمير المستكن في يسبق أي

مانعة خلو وكذا لا يبعد الجواز اذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور (قوله ولم يسبق الخبر بالا) فيه اشارة الى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد مقيما الا عند عمرو او الا في الدار وهو ظاهر لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة اليه وان انتقض نفي خبرها بغير الا وجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع في ان المتبادر من الكلام من انها تكون لايجاب الخبر وحينئذ فلو كانت سابقة على الخبر لكنها من تعلقات الاسم نحو ما القوم الا زيدا قائمون ينبغي ان لا يبطل عملها لان معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم ان النقض بانما كالنقض بالا على ما في جمع الجوامع ولم يمثل في شرحه له فانظر مثاله (قوله ان لا تتكرر) فان تكررت بطل عملها ومر عن ابن مالك خلافه (قوله وان لا يبدل الخ) وذلك لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وما لا يقدر عاملها بعد قصد الاثبات لان عملها المشابهتها ليس في النفي وقد انتقض النفي بالا أي لم يبق معناه بعد الا لان الاستثناء من النفي اثبات للنفي عما بعد الا ولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ومقتضى هذا التعليل ان النعت وعطف البيان كالبدل فالاول نحو ما زيد برجل الا كريم والثاني ما هذا عمر الا أبو حفص وابرا جمع جواز اقتران عطف البيان بالا (قوله ما زيد بشئ الخ) اي هو ملحق بالمعدومات فليس شيأ حقيرا فضلا عن العظيم وقوله الا شئ حقير لان التنكير للتحقير وقوله لا يعبأ به أي لا يبالي به ولا يلتفت اليه وهو صفة لشئ والظاهر انه من تأكيد الذم بما يشبه المدح وشئ بالرفع بدل من شئ وهو خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فاعرب البدل باعراب المحل ولا يجوز ان يعرب البدل باعراب المبدل منه اللفظي لان شئ حينئذ يكون مجرورا بالباء كالمبدل منه فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور أو حكما الظهور أثره فيه والمقدر كالملفوظ والباء هذه زائدة اذ المعنى ما زيد شئ الا شئ لا يعبأ به فانه اثبت له الشيئية فقوله الا شئ يفيد الاثبات فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدا مثبت وهي لا تزاد قياسا الا في خبر مبتدأ في الحال او الاصل ويكون في الكلام استفهام بهل أو نفي (قوله تعين في المعطوف الرفع) أي على انه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من باب القطع والاستئناف لان بل ولكن لا يعطفان الجمل وقد ذهب بعضهم الى أن الرفع حمل على محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا الى الاصل وكلامه يوهم تساوي بل ولكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي ما سيأتي في باب العطف لان العطف هنا امتنع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه (قوله لان المعطوف بهما موجب) هذا رأي الجمهور وأما على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه

ولم يسبق الخبر (بالا) فلو سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان معنى ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وأن لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس (نحو ما هذا بشرا) ما من أمهاتهم واذا عطف على خبرها بلكن أو ببل تعين في المعطوف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعد أو بل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في

النصب لانه منفي لا ان بل عنده تنقل النفي جوازا من الاول الى الثاني فقياسه انه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا ويختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن لانه يرى ان بقاء النفي ليس بشرط في عمل ما لانه أجاز اعمالها مع انتقاض النفي بالا (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ) أما النصب فبالعطف على خبر ما وأما الرفع فعلى اضمار هو وقيل اتباعا على المحل وفيه ان الرفع منسوخ فلا محل للرفع ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل ﴿تتمة﴾ لا يجوز حذف اسم ما قياسا ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيها بلا نحو فان من حديث ولا صال التقدير فاذى حديث ولا صال منتبه واذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل وأجاز الكسائي اضمارها وأنشد فقلت والله يدري مسافر أي ما يدري ومنعه البصريون وشذ بناء النكرة معها تشبيها بلا نحو ما بأس عليك ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلاف للاخفش (قوله عند الحجازيين) قال أبو حيان لم يصرح أحد بأن اعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا المطرزي فانه قال بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طيء وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز (قوله كليس فيما تقدم) أي في رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال ثلاثة ثانيها انها عاملة في الاسم وهما جميعا في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر أصلا وثالثها انها غير عاملة واختاره الرضي وسماع نصب الخبر يبطلهما (قوله الا في الشعر) لم يقيد ابن الحاجب به بل عبر بقوله وهو أي عمل ليس في لا شاذ قال الجامي فيقتصر عملها على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده في الشعر وقول التسهيل ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا ظاهره يخالف ذلك ولكن أبو حيان قال الصواب العكس فليحرر وعلى كل حال لا تعمل الا بالشروط المذكورة فلا يتوهم ان الشعر محل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ما عدا الثاني منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبي لانها لا يتأتى معها دخول ان في القياس وان دخلت عليها فالحكم الاهمال انتهى وحينئذ فهذا الشرط لا يحتاج اليه وان صح اعتباره (قوله فتنكير معمولها) لعل وجه ذلك انها لنفي الجنس راجحا ونفي الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات أنسب وانظر هل يكون الخبر جملة لانها نكرة في المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها جار كما ذكر ذلك في لا العاملة عمل ان فانظر سر ذلك (قوله فلا تعمل في معرفة) وذلك لنقصان مشابهتها بليس لان لا للنفي المطلق بخلاف ما (قوله مع تصريحه في التسهيل بالندور)

وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود (وكذا الا النافية) للوحدة أو للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا لم يرد الا (في الشعر) خاصة (ويشترط) له مع ما تقدم في عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا الثاني وزيادة على ما مر (تنكير معموليها) فلا تعمل في معرفة خلافا لابن جني مستندا بقول النابغة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا

واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور وتأوله المانعون على جعل أنا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا

الناس شيئا وهو الملايم
لقول البيانيين ان زيدا
ليس بقائم فيه توكيد ان
لكن ذكروا في باب
لا التبرئة ما ينافي الاطلاق
(ولكن) بالتشديد وهي
موضوعة (للاستدراك)
وهو رفع ما يتوهم من الكلام
السابق رفعا شبيها بالاستثناء
تقول زيد شجاع فيوهم
اثبات الشجاعة لزيد اثبات
الكرم له لان من سمة
الشجاعة الكرم فاذا أردت
رفع هذا التوهم تأتي بلكن
فتقول لكنه بخيل وقس
على هذا النفي ولابد أن
يتقدمها كلام اما مناقض
لما بعدها نحو ما هذا ساكنا
لكنه متحرك أو ضد له
نحو ما هذا أسود لكنه أبيض
أو خلاف له على الاصح نحو
ما قام زيد لكن عمرو وأشار به
ويمتنع أن يكون مماثلا له
باتفاق قال أبو حيان في
النكت الحسان وقد تأتي
للتوكيد نحو لو جاءني
أحسنت اليه لكنه لم يجئ
(وكأن) بفتح الهمزة
والتشديد (للتشبيه) المؤكد
عند الجمهور لتركبها من
الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا شهت
أسد اذ أصله ان زيدا كأسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة

سادة مسد جزأي ان وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع
ومنصوب ولا مانع من اثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين (قوله وظاهر
العلامة الخ) بذلك صرح المصنف في المغني في بحث انما (قوله ويشهد له الخ)
يمكن أن يجعل ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه بعد من اصطلاح
النحويين كما قاله حفيد الموضح ثم الظاهر ان المفتوحة كالمكسورة (قوله
للاستدراك) أي التدارك (قوله رفعا شبيها الخ) لان قوله لكنه بخيل بمعنى الا انه
بخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي أن يكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكن
لكنه متحرك وعلى القول بأنها للاستدراك فيه فلعل وجه كون هذا استدراكا
مع ان مبناه على توهم الخلاف انه قد يذهل عن مناقضة الحركة للسكون فيتوهم
انتفاء التحرك أيضا عند انتفاء السكون لتوهم امكان الواسطة (قوله لو جاءني
الخ) وذلك لان امتناع المجيء مفهوم من لو لانها حرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله
بعد ذلك لكنه لم يجئ توكيد لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبني على عرف
أهل العربية من أن لو للدلالة على ان سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط وأما
على عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال
بوجود المقدم على وجود التالي وبانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم
على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلام
الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره اذ الجميع يبحثون عن
أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها أي
لبيان ان اسمها مشبه بخبرها ان قلت الذي يفهم من كأن على القول بالتركيب
التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد
دخلت على التأكيد المستفاد بأن قلت قد ادعي ان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا
كالاسد وهذا تشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بأن الكلام مبني على التشبيه
من أول الامر (قوله لتركبها الخ) اي وانما كان كأن للتشبيه المؤكد لتركبها الخ (قوله
سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفيون هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا
نحو كأن زيدا أسد وللشك ويعبر عنه بالظن ان كان مشتقا نحو كأنك قائم لان
الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وجوابه ان المعنى كأنك شخص قائم ولما قام
الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار
الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقولون كأني امشي
وكأنك تمشي وأجاب بعضهم بأن الشيء يشبه في حالة بما به في حالة أخرى فكأنك

شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما والتقدير كأن هيئة زيد هيئته قائما (قوله وفتحت همزة كأن) لو قال أن كان احضر واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشئ على قولين أحدهما لا لانها فارقت الموضع الذي يمكن ان تتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان لها من التعلق (قوله فهو مؤول به) قدم ما يتعلق بالظن ومثال ما قيل انه للتحقيق قوله * كأن الارض ليس بها هشام * اذلا تكون للتشبيه لانه ليس في الارض حقيقة وتأويله ان المراد بالظرفية السكون في بطنها الا السكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه كالغيث لها ومثال التقريب كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وتأويله من وجوه منها أن الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأن (قوله وليت) يقال فيها لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء (قوله للتمني) أي لانشائه واحداثه لا للاخبار بأن التمني حاصل وقس عليه ما بعده (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه الخ) لا يخفى ان هذا التعريف يتناول سائر أنواع الطلب من الامر والنهي والترجي وغيرها مع المحبة أو كون المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فاما أنه تعريف بالاعم على رأي المتقدمين أو المراد أن المعتبر في مفهومه هو ما ذكر فقط وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كالاستعلاء في الامر أو لا يعتبر فيه هذا بل بعضه كالنداء لا يعتبر فيه المحبة بقي ان التحقيق ان التمني اسم لحالة نفسانية يلزمها الطلب والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء امكن الحصول أو لا فلا يراد ان التمني قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب ما علم استحالته وقس عليه الترجي (قوله فان عوده الخ) أي ان امر بعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة والقول بأنه ممكن عقلا مبني على تفسيره بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين سنة فامكان عوده يستلزم الجمع بين النقيضين (قوله ليت لي مالا) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء ليت الخ فان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع فيه أحد والمال الذي يحج به يتعلق به الاطماع غالبا (قوله ولا يكون في الواجب) فيمتنع تمني وقوعه في وقته بقرينة قولهم فلا يقال ليت غدا يجيء فلا يرد تمني الموت في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه (قوله وطماعية) بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ ولذا أخر الطماعية ويستعمل في الاول لعل وفي الثاني عسى (قوله والاصار ترجيا) يؤخذ منه أن الترجي والتمني متباينان وسيصرح بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن الترجي ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو الاشفاق) أي

وفتحت همزة كأن للجار وصارا حرفا واحدا ولولا بهما على التشبيه والتأكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب ويلزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه دائما بخلاف الكاف ومثل فان الذي يليهما المشبه به (أو للظن) على رأي بعضهم نحو كأن زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما أوهم خلاف التشبيه فمؤول به (وليت) وهي موضوعة (للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما فان عوده مستحيل عادة أو ما فيه عسر نحو ليت لي مالا فأحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون في الواجب ويجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا (ولعل وهي موضوعة (للترجي) وهو توقع المحبوب المتقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا (أو للاشفاق) وهو توقع المكروه

الحروف اذا عدى بمن فان عدى بعلى كان بمعنى العطف (قوله لعلك باخع نفسك) أى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك (قوله لما ذكر) أى من الترجى أو الاشفاق قال التفتازانى فى حواشى الكشاف والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله للترجى) أى مصروفا للمخاطبين أى اذهبا على رجائكما (قوله وترد للاستفهام) ولهذا علق الفعل فى الآية المذكورة وفى لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والتقدير لا تدرى أالله يحدث وما يدريك أيزكى والمعنى لا تدرى جواب ذلك لكن قال صاحب الكشاف فى وما يدريك لعله يزكى أى وأى شئ يجعلك داريا بحال هذا الاعمى لعله يزكى أى يطهر بما يلقى اليه من الشرائع وحينئذ فيدريك ليس متعلقا بما بعد لعل حتى يعلق عنه لانه جعل معموله بحال هذا الاعمى وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) مقتضاه أن غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم فى مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم فى كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات (قوله وجر اسمها) أى فالجر بها لغة وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما جروا بها تنبيها على أن الاصل فى الحروف المختصة بالاسماء أن تعمل العمل الخاص بها (قوله فينصبن الخ) أى فى المشهور وبعض العرب ينصب بهن الجزأين كقوله * ان حراسنا أسدا * وقوله كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة وقوله * ياليت أيام الصبا رواجعا * وقد يرتفع بعدهن المبتدأ فيكون الاسم ضمير شان محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون أى انه من أشد والمصورون مبتدأ خبره الظرف المتقدم ويجوز حذف ضمير الشان نظما ونثرا عند ابن مالك بلا ضعف خلافا لابن الحاجب واعلم انه قال فى التسهيل وللجزأين بعد دخولهن مالهن مجردين انتهى قال شراحه من كون المبتدأ عينا أو معنى وكون الخبر مفردا أو جملة الى غيره مما بينوه وبقى انه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الاحرف وقال أبو حيان الذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبها بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين مع انه لم يسمع وانه يقتضى جواز الاتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير ان نحو ان زيدا وان عمرا منطلقان ومنعه السيوطى لان الخبر يكون معمولا لعاملين لكن نص الرضى فى باب لا على جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الاحرف) لو قال أى هذه الاحرف لكان أظهر وسيبويه عبر بالحروف الثمانية وانتقد واعتذر عنه بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة مجازا ولا حاجة اليه على ما قال السعد من أن الجمعين انما

نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون الترجى الا فى الشئ الممكن بخلاف التمنى فانه يكون فيه وفى الممتنع فافترقا وأما قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فجهل منه أو افك قاله فى المغنى ولو عبر بالتوقع لكان أخصر لشموله لما ذكر (أو للتعليل) على رأى الكسائى والاخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أى لكى يتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور للترجى وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا أعجلناك والآية عند المانع محمولة على الترجى والحديث على الاشفاق وعقيل تجيز حذف لامها الاولى وجر اسمها وكسر لامها الاخيرة وهى حينئذ غير عاملة عمل ان كما فى المغنى وكلامه فى الاوضح يشعر بخلافه (فينصبن) هذه الاحرف المتقدمة (المبتدأ) اتفاقا بدخولها عليه ويسمى (اسمهن ويرفعن الخبر) أى خبر المبتدأ ويسمى (خبرهن)

ويشترط في اسمهن ماتقدم في اسم (٢٩) كان واخواتها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى أنه الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوزان قائم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا اعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقرير العلة وهي متأتية في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع أجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله (ان لم يقترن بهن ما الحرفية) الزائدة فان اقترنت بهن (نحو انما الله اله واحد) وقل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد وكأنما يساقون الى الموت ولكنما أسعى لمجد مؤثل

يفترقان في الغاية لا في المبدأ فجمع القلة مختص بالعشرة فادونها والكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات واستدل على ذلك بأن القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلا من أقتل المشركين وأكرم العلماء حيث جعلوا كالشامل للثلاثة ومافوقها فدل على أن الفرق بينهما منكرين انما هو في جانب الزيادة وبذلك ينحل الاشكال عما لو أقر بدراهم حيث يقبل تفسيره بثلاثة وأما الجواب بأن جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازا ففيه انه لا يقبل من اللافظ بحقائق الالفاظ في الاقرار التفسير بالمجاز ألا ترى ان من أقر بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد مع صحة اطلاق الجمع على الواحد مجازا (قوله لكن يشترط الخ) أي فلا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية الى آخر ما تقدم ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وربما أدخلت ان على ما خبره نهي فيؤول نحو قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما

وقد يكون خبرا المخففة من الثقيلة طلبا ذكر أبو حيان في تفسير ان غضب الله عليها انها مخففة من الثقيلة ورد بأن المشهور أن الطلبية لا تقع خبر ان ولهذا أولوا ان الذين قتلتم البيت اني عسيت صائما وفي الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال بعضهم الحق أن الطلبية بمعنى الخبرية لفظا تجوز ومنع مبرمان وتبعه الحريري وقوع الماضي خبرا عن لعل لان لعل للترجي وهو انما يتعلق بالمستقبل ورده وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر الحديث ومنع الاخفش وقوع سوف خبر الليت لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت (قوله في لزوم دخولهن) خرج باللزوم الا وأما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية أخرى (قوله والاستغناء بهما) أي عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج معها الى شئ آخر وخرج بهذا القيد لو لا الامتناعية واذا الفجائية فانهما وان أشبها كان في لزوم المبتدأ والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار لولا الى جواب واذا الى كلام سابق (قوله في تقرير العلة) أي جنسها الصادق بالعلتين لانتفاء ذلك لان الرافع المبتدأ لا غير (قوله ما الحرفية الزائدة) ما ذكر من أن ما هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف وقيل انها مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والابهام وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان وأخواتها وقيل ان ما نافية وان ذلك

ولعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * بطل عملها وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء

ولهذا اسميت ما هذه كافة
لكفها اما اقترن بها عن العمل
ولا يستثنى من ذلك
(الا ليت فيجوز) حينئذ
فيها (الامران) أي الاعمال
وهو الارجح لبقائها على
اختصاصها بالاسماء مع ما
على الاصح والاهمال حملا
على أخواتها وقد روى بهما
قول النابغة
قالت ألا ليتما هذا الحمام
لنا * قال ابن مالك في شرح
الكافية ورفعه أقيس وما
اقتضاه كلامه من الالغاء
فيما عدا ليت وجوازه فيها
هو الراجح وقيل بجوازه
في الكل وهو ظاهر الالفية
وقيل بوجوب الاعمال في
ليت وخرج بالحرفية الاسمية
فلا تكف عن العمل كقوله
ولكن ما يقضى فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو ان ما
فعلت حسن أي ان فعلك
حسن ويحتملهما قوله
انما صنعوا كيد ساحر
وليس لك أن تقدرها كافة
لان ذلك يوجب نصب كيد
ساحر ووقع في الشرح وفي
بعض نسخ الاوضح الاستشهاد
بقوله ولكن ما يقضى فسوف
يكون لما الكافة وهو غير ظاهر (كان المكسورة) أي كما يجوز في ان المكسورة ذلك حال
كونها (مخففة) من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء

سبب افادتها الحصر وردّه في المغني (قوله ولعلما الخ) صدره * أعد نظرا يا عبد
قيس * وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء (قوله
على الاصح) مقابله ما ذهب اليه ابن أبي الربيع وطاهر القزويني من جواز ليتما
زيدا ألقاه على الاعمال ويمتنع على الاهمال فعل على شريطة التفسير لان ذلك يزيل
اختصاصها بالاسم وينبغي أن يجوز عند ابن أبي الربيع وطاهر وان أعملت كان ما
لمجرد الزيادة (قوله حملا على أخواتها) قد يتوقف في صحة الحمل لعدم مشاركتها
لاخواتها في علة الاهمال التي هي زوال الاختصاص (قوله وهو الارجح)
ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم (قوله ورفعه أقيس في المغني
وأما قول النابغة * قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * فيمن نصب الحمام وهو الارجح
عند النحويين في ليتما زيد قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر وقال
سيبويه وكان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون
ما كافة وهذا مبتدأ أو يحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف أي ليت الذي
هو هذا الحمام وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول
الصلة وقوى لتضمنه ابقاء الاعمال (قوله وقيل بجوازه في الكل) أي قياسا
على ما سمع وان كان نادرا قال الجاربردي المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف
القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن
بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم انتهى
فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وان بينه وبين الشاذ عموما وخصوصا من وجه
فتأمل ولانه يكفي في صحة الاعمال قليلا الاختصاص الاصلي ولا يضر عروض زواله
ولذلك نظائر اعتبر فيها الاصل منها ان المكسورة المخففة (قوله وقيل بوجوب الاعمال
في ليت) يشكل على قول ابن مالك ان جواز الامرين فيها اجماع (قوله ولكن ما يقضى
الخ) عجز بيت صدره * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * والدليل على أن ما فيه موصولة عود
الضمير المستتر في يقضى عليها ودخول الفاء على حرف التنفيس المصدرية خبرها لشبه
الموصول بالشرط في عمومه واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملهما) أي الاسمية
والمصدرية وقضيته ان ما سبق لا يحتملهما وفيه ان ان ما فعلت حسن يحتمل الاسمية
أيضا أي ان الذي فعلته حسن (قوله ان ما صنعوا كيد ساحر) محل احتماله لهما في
قراءة رفع كيد فان عاملة وما موصول محتمل للاسمي والحرفي أي ان الذي صنعوه أو
ان صنعهم ومن نصب فما كافة كما أشار اليها الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما
مر أنها فيه موصولة (قوله لزوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتي ان

المقتضى

المقتضى لعمل هذه الادوات الاختصاص وفيه انه مخالف لما قالوه من أن علة هذا العمل كونها أشبهت الافعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سيأتى عن ابن مالك من الفرق بين ان المخففة المكسورة والمفتوحة وان الاختصاص انما يقتضى العمل الخاص ولهذا جرت عقيل بالعمل لا هذا العمل تدبر (قوله وانما أعملت قليلا الخ) انما جاز اعمالها قليلا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة فى الموضعين زوال الاختصاص لان الزوال هنالك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبى عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ومحل جواز الاعمال والاهمال ان وليها الاسم فان وليها فعل فالواجب اهمالها ولا يجوز ادعاء الاعمال باضمار ضمير قاله شيخ الاسلام وظاهره ان المهملة فى ظاهر اللفظ لا فى نفس الامر اذا وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة فتكون عاملة وهو ما جوزه بعضهم ومنعه أبو على بل ظاهر اطلاق الرضى ان ذلك البعض يجوز ذلك فيما اذا وليها الفعل أيضا (قوله ويكثر كون الفعل الخ) انما كثر كونه ناسخا لانهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل أن يكون من افعال المبتدا او الخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية لانها اذا دخلت عليه يكون مقتضاها موفرا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها الا انك اذا قلت ان كان زيد القائم فمعناه ان زيدا القائم وانما كان الاكثر كونه ماضيا الان ان واخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الماضى ولان الماضى أشبه بالتأكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع وشرط الناسخ كونه غير ناف كليس وغير منفى كزال واخواتها وغير صلة كما دام وأفهم قوله والاكثر انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير فى نفسه فلا ينافى كونه قليلا كما صرح به ابن الناظم ومع قلته فيقاس عليه خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل وهو مع قوله فى متنه و يقاس على نحو ان قتلت لمسلما يجب لورود الاول فى القرآن نحو وان نظنك لمن الكاذبين بخلاف الثانى (قوله ان يزينك الخ) بفتح حرف المضارعة من يزينك و يشينك والهاء من لهيه للسكت ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع (قوله وأما لكن الخ) اعلم ان لكن تكون خفيفة باصل الوضع وانظر بم تتميز المخففة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية من الخفيفة باصل الوضع (قوله لانها أشبه بالفعل) لان لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضى بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المفرد بخلاف المكسورة وحاصله انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوى أرادوا ان يكون بينهما ارتباط

وانما أعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ويكثر كون الفعل الداخلة عليها ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع أندر كقوله

ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه

واذا أهملت لزم الخبر اللام فى الغالب كما سيأتى لئلا يتوهم كونها نافية (وأما لكن) اذا كانت (مخففة) من الثقيلة (فتهمل) وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب (وأما أن) المفتوحة اذا خففت (فتعمل) وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة فانها أشبه بالفعل منها قاله ابن مالك فى شرح الكافية (و) لكن (يجب فى غير ضرورة حذف اسمها

لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي وبهذا يندفع ما قيل ما وجه التفرقة بين المفتوحة
والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظي وانه
حيث فرقوا فينبغي ان تكون التفرقة على العكس لان المكسورة أصل والاصل
أقوى من الفرع ووجه دفع الاول ظاهر والثاني انه لا بعد في اختصاص الفرع بما
لم يوجد في أصله (قوله وكونه) فيه اشارة الى تقدير معطوف وهو كون وان ضمير شأن
خبرا لمعطوف المقدر ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الاوضح
(قوله تبع في هذا الخ) فيه نظر اذ ليس في كلامه ظاهرا ولا صريحا ذلك بل ظاهره
خلاف ذلك لان قوله ضمير شأن حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب في شرح
المفصل والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وان العرب تقصده قال

في فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبر ههنا فالذي سوغ التقديم كونه جملة
واقعة خبرا فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز لبطلان عمل أن فصار مبتدأ وخبرا
والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق زيد فدل على انهم يعتبرون
بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد وانما أوجبوا عمل أن
في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل المكسورة أعملوها في ظاهر لا مقدر لانه لما
كانت المفتوحة فرعا كان في التزام اعمالها في الظاهر مزية للفرع على أصله في
الظاهر فجعلوها في الظاهر كالملغاة وأعملوا المكسورة في اسم ظاهر ليروا في الظاهر
انه قدر بالاصل على الفرع اذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا
يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير لانه فرع عن الظاهر الذي فسره (قوله حيث
لم يذكر الاسم) وأما اذا ذكر فيجوز أن يكون مفردا كما يأتي (قوله كقوله) أي
القائل أو الشخص لان البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلاب وقبله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا

وبذلك صح الاستشهاد به على المخففة لانه لا بد ان يتقدم عليها لفظ دال على اليقين
والغيث المطر والكلأ ومريع بضم الميم على الاول وبفتحها على الثاني
والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله وكون الجملة مفصولة الخ) انما احتيج الى ذلك
للتمييز بين المصدرية والمخففة لان المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها
وبين ما تؤثر فيه لضعفها ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسمية ولا الفعلية
الشرطية ولا التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر كذا قالوا ويرد عليهم
ان لا النافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وانه ما المحوج الى المميز اذا تقدم
على المخففة ما يدل على اليقين فانها لا تشتبه بالمصدرية الا أن يقال لما احتمل التأويل

احتاجوا

وكونه (ضمير شأن) تبع
في هذا ابن الحاجب وأما
ابن مالك فلم يوجب ذلك بل
يجوز أن يكون غيره وهو
ظاهر عبارة المصنف في
الشذور والاوضح (وكون
خبرها جملة) اسمية كانت
أو فعلية لاشتمالها على
المسند والمسند اليه محافظة
على الاصل حيث لم يذكر
الاسم وأما في الضرورة فلا
يجب شيء مما تقدم كقوله
بأنك ربيع وغيث مريع
وأنك هناك تكون الثمالا
وكون الجملة (مفصولة من
أن ان بدئت بفعل متصرف
غير دعاء)

ما (بقد) نحو ونعلم أن قد صدقتنا (او) بحرف (تنفيس) نحو علم أن سيكون وقوله

فاعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتى كل ما قدرا

(أو) بحرف (نفى) نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة علم أن لن نجمعوه أيحسب أن لم يره أحد (أو لو) الامتناعية نحو أن لو نشاء أصبناهم وقل من يعدها من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا

وأطلق الناظم هنا وقيده فى الارتشاف بلا ولن ولم فاقتضى ذلك أنه مقصور على أحدهما وأفهم كلامه ان الجملة ان بدئت باسم أو فعل جامد أو دعائى لم تحتج الى فاصل بينها وبين ان نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان الا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة بعضهم (وأما) اذا خففت (فتعمل) وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على أن المفتوحة لكن تخالفها فى أن خبرها لا يلزم

ه يس نى كونه جملة وفى ان اسمها لا يجب كونه ضمير شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال

(و يقل ذكر اسمها) فى اللفظ كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * فى رواية نصب ظبية (و يفصل الفعل) المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبريا (منها) بأحد شيئين لا غيرهما (بلم) نحو كأن لم تغن بالامس (أو قد) نحو فمحذورها كأن قد ألما * فان كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان * وروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان

احتاجوا لذلك ولبعضهم هنا كلام لا يجدى نفعا فى المرام (قوله اما بقد الخ) زاد فى التسهيل والشذور أو أداة شرط قال المرادى مثل وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله قال الدمامينى هذه فعلية والكلام فى الاسمية نحو أعلم من زيدان من يسأله فهو محسن اليه والظاهر ان ان فى الآية مفسرة لان نزل عليكم متضمن لمعنى القول وفى التسهيل والجامع أو برب كقوله

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

(قوله علموا الخ) صدر بيت عجزه * قبل أن يسألوا بأعظم سؤل * والشاهد ظاهر والسؤل بمعنى المسؤل (قوله فاقتضى انه مقصور على أحدها) قال حفيده ولم أعلم له مخالفا و ينبغى أن يتأمل وجه الاقتصار على هذه فان فيه دقة (قوله وآخر دعواهم الخ) يتأمل فى التمثيل بذلك للمخففة مع انه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين الا أن يقال اشتراط تقدمه أغلبى كما فى التصريح (قوله فتعمل وجوبا عند الجمهور) وقيل تهمل وعليه الكوفيون وقيل تعمل فى المضمر لا البارز واستظهر الحفيد القول بأغلبية اهمالها لان الحاقها بالمكسورة أولى لمشابهتها لها بحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله بخلاف المفتوحة لا تتم مع معمولها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب كونه ضمير شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

كذا قيل ولا يظهر تعينه لجواز كونه ضميرا عائدا الى المتقدم ذكره أى كأن الصدر وقد يكون غيره كالبيت المذكور فى الشرح على رفع ظبية (قوله كأن ظبية) عجز بيت لعلباء بن ارقم اليشكرى صدره * ويوما توافينا بوجه مقسم * والموافاة الاتيان والمقسم الحسن (قوله فى رواية نصب ظبية) على انها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أى كأن ظبية عاطية هذه المرأة على عكس التشبيه وقيل غير ذلك (قوله و يفصل الفعل الخ) أى ليحصل الفرق بين كأن المخففة من الثقيلة و بين كأن المركبة من كاف الجر وان الناصبة للمضارع لكن لم يفصلوا فى الفعل المذكور بين كونه دعائيا أولا وكان قياس ما تقدم فى ان ذلك (قوله بلم) ذكر الجلال السيوطى ان مثلها لما لكن أبو حيان قال لم يحفظ الفصل بلما و ينبغى أن يتوقف فى جوازه (قوله أو قد) اى ان كان الفعل ماضيا مثبتا (قوله فمحذورها كأن الخ) قبله * لا يهولنك

والحاصل أن ماخفف من هذه الاحرف على ثلاثة أقسام قسم يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو أن المفتوحة و كان الملحقة بها (و) هذه الاحرف (لايتوسط خبرهن) بينهن و بين اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال وكذا لايتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى (الا) اذا كان الخبر (ظرفا أو) جارا و (مجرورا) فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرهما عن العامل (نحو ان في ذلك لعبرة) مثال المجرور (ان لدينا أنكالا) مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند هند عبدها وان في الدار صاحبها وكذا لايجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا ايلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب

اصطلاء لظى الحرب * والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيأ لا يعودون اليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور (قوله لذلك) أى لضعفهن في العمل وعلل أيضا بأن لهذه الاحرف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها ولم يجز تقديم خبر المفتوحة حملا لها على المكسورة فانها فرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب التوسط كما سيأتي قال في الغرة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ومثله في المغني وقيل يقدر قبل الظرف لانه الاصل في العامل ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الاظهار (قوله وقد يجب ذلك) أى التوسط وقوله لعارض وهو لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في ما مثل به بقي انه قد يجب تأخير الخبر مع كونه ظرفا نحو ان زيدا لفي الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر وحينئذ فللخبر الظرفي ثلاث حالات (قوله مطلقا) اى سواء كان ظرفا أو مجرورا أم لا وعليه ما تقدم (قوله الا اذا كان) ظرفا كقوله

فلا تلحني فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وظاهره ولو ظرفا أو مجرورا وأجازه الحلواني قال لانهم أجروا الحال مجرى الظرف وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمهور وفليحرر وبقي معمول اسمها نحو ان ضربي زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ومعمول صفة اسمها أو خبرها نحو ان رجلا ناظرا بازيدا الآن حاضر وان زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو بريد السفر هل يجوز ايلاؤه فليحرر ويظهر ان معمول الصفة لا يجوز ايلاؤه لها لان معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا) أى سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت ان أم لا وذهب ابن مالك الى انه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان مرتحلا وذهب الفراء الى انه لا يحذف مطلقا الا اذا كررت ان كالبيت ورد المذهبان بالسماع ففي التنزيل ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم الآية وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله فالخبر محذوف وليس الاسم نكرة ولم تتكرر ان أى لهم عذاب شديد ويجوز تقديره في الآية الثانية هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة فان قيل تقدم امتناع حذف خبر كان مطلقا فما الفرق قلت لما منع تقديم الخبر في هذا الباب جبر

بجواز حذفه (قوله اذا استمدة واو المصاحبة) حكى سيبويه انك ماوخيرا أى انك مع خير ومازائدة والخبر محذوف وجوبا وحكى الكسائى ان كل ثوب لو ثمنه بادخال اللام على الواو (قوله أو حال) نحو ان ضربى زيدا قائما (قوله أو مصدر مكرر) نحو ان زيدا سيرا سيرا أى يسير سيرا (قوله وبعد ليت شعري الخ) الشعر بمعنى الفطنة مصدر قولك شعرت أشعر كنصرت أنصر والمعنى ليت علمى بجواب هذا الاستفهام حاصل فحذف الخبر لكونه فى معنى ليت أشعر والتزم الحذف لان الاستفهام مدمسد الخبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب بشعري على المصدرية لكن استشكل الرضى ذلك بان محل خبر شعري الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادمسده لكثرة الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى أن جملة الاستفهام فى محل رفع خبر ليت ونسبه فى الايضاح الى سيبويه قال تحقيقه ان شعري بمعنى مشعوري والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط والذى ينبغى على تقدير كون شعري بمعنى مشعوري أن يكون الاصل ليت مشعوري جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها لفظها أى جوابى هذا اللفظ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومى قيام زيد اوعدم قيامه لان أحد هذين الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلولم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا وبهذا يندفع أن ذلك يؤدى الى الاخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية (قوله قاله فى الكافية الكبرى) وكذا فى التسهيل (قوله ومن جوزه خصه الخ) هذا أحد أقوال منها انه حسن فى الشعر وغيره مالم يؤد حذفه الى أن يلى ان وأخواتها فعل فانه حينئذ قبيح ومنها أنه حسن فيهما ان لم يؤد الحذف الى أن يلى ان وأخواتها اسم يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بأن (قوله غالبا) ومن غير الغالب * لكن زنجى عظيم المشافر * أى ولكنك و * ليت رفعت الهم عنى ساعة * أى ليتك

﴿تتمة﴾ سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه الاحرف اما وحدها أومع الاسم أومع الخبر أومعهما مع بقاء العمل وفى كلام المصنف مايقتضى جواز عمل ليت محذوفة وذكر الدمامينى فى الكلام على قوله فلولا الغمد يمسكه الا أن الاصل ان الغمد ثم حذفت ان وارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا حذفت لاتعمل ثم رأيت الشاطبى وأبا البقاء وجها قراءة حمزة والكسائى بنصب آيات فى سورة الجاثية بكون أن مضمرة وهى العاملة للنصب ورده السفاقسى بانه لا يصح لان ان لاتعمل مضمرة واذا لم تضمر ان وهى أم الباب فغيرها لا يضمر بالاولى انتهى ورده المصنف فى باب العطف على معمولى عاملين بقوله واضمار ان بعيد

اذا استمدة واو المصاحبة أو حال أو مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا أردف باستفهام قاله فى الكافية الكبرى وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به فى سبك المنظوم ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشأن غالبا واعلم أن لهمزة ان ثلاث حالات وجوب الكسر

وكان السفاقسي أراد عدم الصحة عند الجمهور وقد ذكروا في باب الاستثناء ان السيرافي حكى عن الكسائي ان ناصب المستثنى أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها وفي المغني وغيره يجوز أن يكون تقدير أين شركائي الذين كنتم تزعمون تزعمون انهم شركائي وفيه حذف أن ومعموليها وأما حذف الاسم والخبر وبقاء الحرف فقال في المغني في بحث ان المكسورة انه لا يجوز وأيد بذلك كون ان في قول ابن الزبير رضي الله عنهما ان وراكبها بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله قالت وانن وقوله وكان (قوله ان لم يسد المصدر الخ) قال اللقاني اما أن يقول ان اريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جوازا لانها لا تسد مسدها مصدرها وهو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء وان اريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكرا وبه مع تقدير شيء فما المانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجاب بأن الجملة المقرونة بان ان قصد بها ارادة نسبة اسنادية تامة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسندا اليها أو مفعولا أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمي وقد يقال بأنه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان الاختصار مهما أمكن مطلوب اه فتأمله فلم يظهر منه ما يرفع الاشكال هذا وانما قال المصدر ولم يقل المفرد لانها اذا أولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت زيدا أنه قائم فهي هنا واجبة الكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني كذا قيل واعترضه بعضهم بقوله أما انها مع جزئيها في محل مفرد فصحيح وأما انها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان تؤول والتأويل انما يكون في المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض المنازعة في التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك انما عبر بالسد وحينئذ فيقال لم يقل المفرد لانها اذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تأمل (قوله الاعتباران) أي السد وعدمه فالاعتباران بمعنى المعتبرين (قوله أي في ابتداء الكلام) أي لا المجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة قال أبو حيان وليس وجوب كسرها مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول أن زيدا قائم عندي (قوله نحو انا أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقي وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه ووجه وصاعلى القول بأن البسملة آية من كل سورة وتقدم

ان لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها أو وجوب الفتح ان سد ذلك وجواز الأمرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف وذكر من صورها أربعة فقال (وتكسر ان) اذا وقعت (في الابتداء) أي في ابتداء الكلام حقيقة أو حكما (نحو انا أنزلناه)

الكلام

الكلام على الآية في بحث الضمير (قوله ألا ان اولياء الله) مثال للابتداء الحكمي
لتقدم ألا الاستفتاحية عليها ومن الابتداء الحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم اذا
كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع
علة لما تقدمه. ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا (قوله بأن تقع
جوابا له) أي للاسم المقسم به وما ذكر مذهب البصريين وقيل يختار الفتح وقيل
يجب وأصل الخلاف ان جملة القسم والمقسم عليه هل احداهما معمولة للاخرى
فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا فمن قال نعم فتح ومن قال لا وانما هي
توكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين أجاز الوجهين (قوله
والكتاب المبين) الواو للعطف ان كان حم مقسما به باضمار حرف القسم لا للقسم حتى
لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد والا فللقسم وجواب القسم انا أنزلناه لا
اعتراض تفخيما للمقسم به والجواب انا منذرون خلافا لابن عطية للسبق وسلامته
عن الفك فان قوله يفرق الآية من تتمة الاعتراض وقد تخلل بينهما المقسم عليه
(قوله لم يجعلها جوابا للقسم) وانما يجعلها مع معمولها مفعولا لفعل القسم وهو
تحلفي بواسطة نزع الخافض أي على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه
والمجرور هنا هو المحلوف عليه وفي التصريح ان الفعل على الفتح اخبار بمعنى
الطلب للقسم لا قسم اذ الاصل في الجواب أن يكون مذكورا والمفتوحة
لا تصلح له لانها في تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة قال الشهاب القاسمي
وكونه ليس قسما واضح في مثل هذا البيت اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما
بل طالب من غيره ان يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع أن
يكون قسما ولهذا قال فقهاؤنا في حلفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت انه يمين
ان نواها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه
وان لم يكن الجواب اصطلاحا (قوله محكية به أو بعد ما فيه معنى القول) نحو
أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ
أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على
زعمهم أو الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم (قوله
قال اني عبد الله) الظاهر ان مقول القول اني عبد الله الى قوله حيا والتعبير بقال
اما باعتبار ما سبق في قضائه أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل كمل الله عقله
واستنبأه طفلا (قوله أو ما يؤدي معناها) أو المفرد اذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله
تعالى يقال له ابراهيم ونائب الفاعل مفعول في المعنى (قوله نحو ولا يحزنك الخ)
فان العزة الخ ليس محكيا لفساد المعنى لان ذلك ليس من مقولهم لانه لا يحزنه قولهم

ألا ان أولياء الله اذ لو فتحت
لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها
بالمفرد وهو لا يستقل به
الكلام (و بعد القسم) أي
بأن تقع جوابا له سواء وجدت
معه اللام (نحو يس
والقرآن الحكيم انك لمن
المرسلين) أم لا كما في
(والكتاب المبين انا أنزلناه)
لان جواب القسم يجب أن
يكون جملة ولا يعارض
ما هنا اجازة الوجهين بعد
فعل القسم حيث لا لام معه
كما في الاوضح وغيره نحو
أو تحلفي بربك العلي
أني أبو ذيالك الصبي
لان من فتحها لم يجعلها
جوابا للقسم (و بعد القول)
بأن تقع مع معمولها محكية
به (نحو قال اني عبد الله) لان
محكي القول لا يكون الا جملة
أو ما يؤدي معناها فان وقعت
بعد القول غير محكية وجب
كسرها نحو ولا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا
وفتحها

ذلك وكونه من مقولهم على جهة السخرية فحمله خلاف الظاهر لاقرينة عليه (قوله في نحو أخصلك الخ) فانها في الاول للتعليل أي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن (قوله وقبل اللام الخ) سكت عن بقية المعلقات فلينظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية المعلقات التي تتصور معها ان هذا وقال الرضي وتكسر أيضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لاتجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى انتهى وعلى هذا كان الاولى ابقاء المتن على الملاقة لان اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا قاعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي من غير قد ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) انما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل (قوله وتكسر أيضا الخ) قد يقال جميع ذلك داخل في قول المصنف وتكسر في الابتداء وأمثلة الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية (قوله في أول الجملة الخ) انما وجب الكسر في ذلك لان المصدر لايخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان ووجوب الكسر مبني على اجازة ذلك وهو رأي البصريين والكوفيون يمنعون صحة التركيب أصلا والخلاف عائد الى أصل المسئلة لا الكسر وهما متلازمان وأما الواقعة خبرا عن اسم المعنى فتفتح نحو اعتقادي أنك فاضل (قوله وفي أول الصلة) أي صورة ولفظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي وانما وجب الكسر لان الصلة لاتكون الا جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظا نحو جاء الذي عندي انه فاضل والا فهي واقعة في أولها بحسب المرتبة لانها في الحقيقة أول الصلة لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ والظرف قبله خبره وانما وجب كسرها في نحو أعجبني الذي ابوه انه فاضل مع وقوعها حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين (قوله والصفة) أي وتكسر أيضا اذا وقعت ان مع معموليها في أول صفة قال في التصريح لاسم عين قال شيخنا وانظر هل له محترز وانما وجب الكسر لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لاتوصف بها الا بتأويل مفقود مع ان وأما الواقعة في حشو الصفة لفظا وصورة فتفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أي وتكسر أيضا اذا وقعت في أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد واو الحال أم لا لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد * فان قلت افتحها لتكون في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا * قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به لانه يؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير لكن ذكر السيرافي ان موضع الموصول

في نحو أخصلك بالقول انك صالح ونحو أتقول ان زيدا عاقل (وقبل اللام) الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل (نحو والله يعلم انك لرسوله) لوجود اللام اذ لو فتحت ان لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وماله صدر الكلام لايعمل ماقبله فيما بعده وهذه اللام وان تأخرت لفظا لمانع فرتبتها التقديم على ان وتكسر أيضا اذا وقعت في أول الجملة الخبر بها عن اسم عين وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها مايختص بالجمل كاذ وحيث وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح بعد مايختص بالجملة

وصلته في نحو قاموا اما خلا زيدا نصب على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو
ارسلها العراك وهذا لا يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله
قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله الشاباني ويؤخذ من التعليل ان جواز الوجهين
لا يختص بحيث (قوله اذا وقعت فاعلا) أي اذا وقعت هي ومعمولاها فاعلا نحو
أولم يكفهم أنا أنزلنا أو نائب فاعل نحو قل أوحي الي انه استمع نفر من الجن لان
الفاعل ونائبه لا يكونان الا مفردين (قوله أو مفعولا به) نحو ولا تخافون انكم
اشركتم بالله لان المفعول لا يكون الا مفردا والاولى أن لا يقيد بقوله به لتدخل
الواقعة مفعولا نحو جئتك اني أحبك ومفعولا معه كما قال ابن الخباز نحو يعجبني
جلوسك عندنا وانك تحدثنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتراز
من نحو ظننت زيدا انه قائم فيجب الكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال نحو
ومن آياته انك ترى الارض أو في الاصل نحو كان عندي انك فاضل لان المبتدأ
لا يكون الا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) نحو
اعتقادي انه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لانه يؤدي الى وقوع الجملة خبرا
من غير رابط بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه حق فيجب الكسر لان الجملة
في الاول قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ فلا تحتاج لرابط أي قولي هذا اللفظ
لا غيره وفي الثاني الرابط اسم ان وقال مكي لا يظهر وجه الكسر في هذا الاخير ولعله
لذلك أسقطه الشارح ولانه يرد عليه نحو عملي اني أحمد الله فان حمد الله صادق على
عملي مع ان الفتح واجب وتحرير المقام يطلب من حواشي التوضيح (قوله أو مجرورة
بالحرف) نحو ذلك بأن الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (قوله أو
بما لا يختص بالجمل) نحو مثل ما أنكم تنطقون فمثل مضاف وانكم تنطقون مضاف
اليه وما صلة وذكر الحفيد ان هذا مما يجوز فيه الامران ووجهه ظاهر (قوله أو
تابعة لشيء من ذلك) أي مما يجب فيه فتح ان ودخل في التابعة المعطوفة نحو اذكروا
نعمتي التي أنعمت عليكم واني فضلتكم والمبدلة نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين
أنها لكم والمؤكدة توكيدا لفظيا نحو يعجبني انك قائم أنك قائم فالتعبير بالتابعة
أولى من تعبير الموضح بالمعطوفة والمبدلة (قوله بعد اذا الفجائية) نحو * اذا انه عبد
القفا واللهازم * فالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا والفتح على معنى فاذا العبودية
أي حاصلة (قوله أو فاء الجزاء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوأ
بجهالة الآية فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة
أي حاصلان أي فالحاصل الغفران والرحمة (قوله أو اما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم
نحو أما انك فاضل فالكسر على انها حرف استفتاح والفتح على انها بمعنى حقا وهو

قال بعض العلماء والاوجه
جواز الوجهين بعد حيث
الكسر باعتبار كون المضاف
اليه جملة والفتح باعتبار
كونه في معنى المصدر ولزوم
اضافتها الى الجملة لا يقتضي
وجوب الكسر لان الاصل
في المضاف اليه أن يكون
مفردا وامتناع اضافتها الى
المفرد انما هو في اللفظ
لا في المعنى على أن الكسائي
جوز اضافتها اليه ومن ثم
قال المرادي ويتخرج الفتح
على مذهب الكسائي وعلى
ذلك ينبغي جوازهما أيضا
بعد اذ ويؤيده جوازهما
في اذا الفجائية مع اختصاصها
بالجملة * تتمة * تفتح أن وجوبا
اذا وقعت فاعلا أو نائبا عنه
أو مفعولا به غير محكية
أو مبتدأ أو خبرا عن اسم
معنى غير قول ولا صادق
عليه خبرها أو مجرورة بحرف
أو بما لا يختص بالجمل
أو تابعة لشيء من ذلك
وتكسران أو تفتح اذا
وقعت بعد اذا الفجائية
أو فاء الجزاء أو أما

قايل (قوله أو لا جرم) نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح وهو الغالب على ان جرم فعل
ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل أي وجب ان الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه
وقال الفراء لا جرم مركبة بمنزلة لا رجل بمنزلة لا بد ومن بعدها مقدرة أي لا بد من
ان الله يعلم والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول
لا جرم لآتينك (قوله أو واو الخ) نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ
فيها ولا تضحى فالكسر اما على الاستئناف أو بالعطف على جملة ان الاولى والفتح
بالعطف على ان لا تجوع واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا
وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لي وفضل
عمرو فيجب كسر ان (قوله أو وقعت الخ) نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا
من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل
مستأنف استئنافا بيانيا لانه في المعنى جواب عن سؤال كأنه قيل لم فعلتم ذلك (قوله
أو خبرا عن قول الخ) نحو قولي اني أحمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من
المصدرية أي قولي حمد الله فالخبر مفرد والكسر على انه بمعنى المقول أي مقولي أني
احمد الله والخبر جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا في المعنى ولو انتفى
القول الاول فتحت نحو عملي اني أحمد الله او القول الثاني أو اختلف القائل كسرت
فالاول نحو قولي اني مؤمن والثاني نحو قولي ان زيدا يحمد الله واعلم ان الضابط
يصدق على أول قولي اني أحمد الله لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيصدق
على ان ان وقعت خبرا عن قول فالفتح على أن المعنى أول أقوالي حمد الله تعالى من
حيث هو بأي عبارة كانت والكسر على أن المعنى أول أقوالي هذا اللفظ المعين
قال شيخنا فيكون اني أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا انما يتجه اذا كان القول
مؤولا بالمقول أي أول مقولاتي هذا اللفظ المعين بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى المقول
بل باقيا على مصدريته اللهم الا أن يقال يقدر مضاف قبل قوله اني أحمد الله أي
قولي أني أحمد الله ويعقل أن قولي هذا المقدر خبر عن أول وجملة اني أحمد الله مقولة
فان قلت قد لزم من كلامك أولا ان جملة أحمد الله مضاف اليها والجمل لا يضاف
اليها قلت اذا كانت في تأويل مفرد صح أن تكون مضافا اليها كما في قوله هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدماميني على الرضي في تقدير القول
بمعنى المقول وقد علمت رده مما قدمناه انتهى وفي شروح التسهيل في هذا التركيب
ما ينبغي مراجعته للاريب (قوله عند ارادة المبالغة في التأكيد) أشار الى ان فائدة
اللام ذلك قال في المغني وانما زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهة ابتداء
الكلام بمؤكدين انتهى ولها فائدة ثانية وهي تخليص المضارع للحال وكأن

أو لا جرم أو واو مسبوقة
بمفرد صالح للعطف عليه
أو وقعت في موضع التعليل
أو خبرا عن قول وخبرها
قول وفاعل القولين واحد
وقد بسط في الاوضح الكلام
على هذه الامور (ويجوز
دخول اللام) الابتدائية
عند ارادة المبالغة في
التأكيد

الشارح تركها الا ان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة
انى ليحزننى أن تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل
فى الوجود على فاعله مع انه أثره واجيب بان اللام فى ذلك لمجرد التوكيد مسلوبة
الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال وأجاب فى المغنى بغير ذلك فليراجع
(قوله على ما تأخر من خبران الخ) قال الرضى فاذا أردت دخولها فى خبران الذى فى
أوله لام قسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما
ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة انتهى وانظر جعله ما زائدة فان غيره جعلها موصولة
أو موصوفة وراجع المغنى والتصريح وأفهم قوله على ما تأخر انها لا تدخل على ان
وعلته ما مر عن المغنى لكن اذا أبدلت همزة ان هاء جاز دخول اللام عليها عند
سيبويه كقوله * لهنك من برق علي كريم * لزوال لفظة ان وظاهر كلامه انه
لا يشترط فى الخبر أن لا يكون جملة شرطية وقال الرضى لا تدخل هذه اللام على حروف
الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان
اللام والشرط مرتبة كل منهما الصدر فتتنافرا وحذرا من التباسها بالموطئة لانها
تصحب اداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانبارى دخولها على جوابه لانه غير صالح
للتوطئة نحو ان زيدا من يأته ليحسن اليه لانه غير صالح للموطئة ورد بانه لم يسمع ونص
الفراء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان
زيدا لئن أتاك يحسن (قوله وان تقدم معموله) نحو ان زيدا لعامك آكل وان منع
البعد ابن مالك من ذلك فقد وهمه المصنف والوارد من ذلك فى التنزيل كثير نحو
ان ربهم بهم يومئذ لخبير فلا التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصدر
لما يأتى انها الا صدارة لها فى باب ان (قوله وان زيدا لابوه قائم) نبه به على انه لا فرق بين
الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضى واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخول
اللام على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف لان حقها لما
سقطت عن التصدر ان لا تتأخر عن الاسم وعن أول اجزاء الخبر وصرح المرادى
فى شرح التسهيل بأنه شاذ وفى كلام بعضهم ما يقتضى ان دخولها على الاول أولى
وان دخولها على الثانى جائز من غير ضعف ومنه قوله * وانك من حاربته لمحارب *
وعلى هذا يخرج ان هذان لساحران ولا يحتاج الى تقدير مبتدأ (قوله منفيا)
أى بحرف لان أكثر المنفى بما أوله لام فكره دخول لام على لام ثم اجرى النفى على
سنن واحد أوفعل فلا يقال ان زيدا لليس قائما وتدخل على الثانى اذا كان اسما
نحو ان زيدا لغير قائم ويدل عليه لعندى غير مكفور وقد دخلت على معمول ما عملت
فيه غير وعلم من قوله كالو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا الخ أى فانه يمتنع دخولها

(على ما) أى الذى أوشئ (تأخر من خبران المكسورة) وان تقدم معموله نحو انى لزيد لمكرم وان زيدا لابوه قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كالو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا متصرفا خاليا من قد

(و) هذه اللام هي الداخلة على المبتدأ وانما أخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد وتسمى اللام المزحلقة وزحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها (أو) من (اسمها) عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة لأولي الابصار ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا أو جارا ومجرورا أو عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم تقتضي أن تأخر الاسم على الخبر شرط في دخول اللام وليس كذلك بل الشرط أن لا يلي ان لئلا يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا (أو ما توسط) بين الخبر والاسم أو بين الاسم وغيره (من معمول الخبر) نحو ان زيدا لطعامك آكل وان في الدار لعندك زيدا جالس فلو أخر عن الخبر امتنع دخولها عليه

عليه في ذلك انها تدخل على ما ليس واحدا مما ذكروه والمفرد نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو ان ربك ليحكم لشبهه بالاسم ولا فرق في المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره نحو ان زيد ليذر الشر والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليها والظرف والجار والمجرور نحو وانك لعلى خلق عظيم ومحله اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا والماضي الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل والمقرون بقد الظاهرة نحو ان زيدا لقد قام والمقرون بقد المقدرة كما يقتضيه الاطلاق نحو ان زيدا لقام بتقدير قد وفي الثلاثة الاخيرة خلاف فانظر التوضيح وظاهر كلامهم انه لا فرق في المضارع والماضي بين الناسخ وغيره فتدخل على الاول مطلقا والثاني مع قد لكن يبقى الكلام في دخولها على معمولاته فلم ينصوا على حكمه هنا نعم قال ابن مالك وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضي الله عنها في قوله اني كنت عن هذا لغنية فأشار الى قلته من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لا يعارض ما سلف عن الرضي والمرادي في الاسمية كما لا يخفى وسيأتي عن الرضي انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير (قوله وهذه اللام الخ) قضيته انه ليس حقها الدخول على ان وفي المغني ما يخالفه فانه قال وليس لها الصدرية في باب ان لانها مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة لان أصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين الخ (قوله كراهة اجتماع حرفي توكيد) احترز باجتماع عن نحو ان زيدا لقائم وبحرفي عن نحو قام زيد نفسه عينه وفي المغني وان لم يقيد بحرفين لكنه قيد بافتتاح فأخرج مثل هذا الاخير والاول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما لكن يرد على ذلك ان السكاكي ادعى أن سبب افادة انما للحصر ان لتأكيد وما كذلك وان ابن مالك قال في التوضيح قد يجمع بين الا وما توكيدا للتنبيه وان في مثل اسوف يقدم زيد اجتماع حرفي توكيد فليحرر المقام (قوله أو من اسمها) أي ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسمها الخ وحكى الكسائي دخولها على الاسم غير مفصول بشئ وذلك قول بعض العرب خرجت فاذا ان لغدا أنا وينبغي أن يقدر الفاصل أي فاذا ان بالمكان لغدا أنا (قوله أو عن معمول خبرها) قال الرضي ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو الاصح ومنعه المغاربة وجرى عليه ابن عقيل أول الباب قال شيخنا وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما وكذلك انظر الخبر اذا تكرر ان قلنا بجواز تكرره وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه في دخول اللام عليه انتهى وفي شرح التسهيل للمرادي أن في جواز الفصل بمعمول

مع توسطه حالا أو الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه وان صحبت الخبر
أيضا وهو ما صححه ابن مالك
وأبو حيان وصحح بعضهم
المنع لان الحرف اذا أعيد
للتأكيد لم يعد الا مع ما دخل
عليه أو مع ضميره ولا يعاد
مع غيره الا في ضرورة
وقضية كلام بعضهم أن
توسط المعمول بين الاسم
والخبر شرط لدخول اللام
عليه وليس كذلك بل الشرط
أن يفصل المعمول عن
ان كما مثلنا (أو من ضمير
الفصل) نحو ان هذا لهو
القصص الحق سمي به لكونه
فاصلا بين الخبر والتابع
والكوفيون يسمونه عمادا
لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى
أو لانه حافظ لما بعده حتى
لا يسقط عن الخبرية
كالعماد في البيت الحافظ
للسقف من السقوط والصحيح
أنه اسم وأنه لا محل له من
الاعراب ومن في قوله من
خبرات للبيان ❊ تنبيه ❊ لا تدخل
اللام في غير ما ذكر وسمع
في مواضع وخرج على
زيادتها نحو
أم الحليس لعجوز شهربة
ولكنني عن حبها لعميد ❊ قال البدر ابن مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لدميمة ❊
وخلائف ظرف لمما احقر ❊ (و يجب) دخولها (مع) ان (المخففة) المكسورة الهمزة (ان أهملت وان لم يظهر
المعنى) لانها لما أهملت صارت بصورة ان النافية فخيف اللبس فجيء بعدها باللام دفعا له وتسمى اللام الفارقة فان
أعملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية

نحو ان في الدار لسا كنا زيد نظر (قوله كما لو كان مع توسطه حالا) فانه يمتنع لانه
لم يسمع وان اقتضاه القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال و بينهما فانظر
التصريح ومقتضى الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح انه لا يجوز نيابته عن
الفاعل وقال بعضهم ودخل في المعمول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه
على عامله اذا كان فعلا متصرفا انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا
أو مفعولا له نحو ان زيدا لقياما قائم وان زيدا لاحسانا يزورك فهو مندرج في قولهم
انها تدخل على معمول الخبر وينبغي ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع
(قوله غير صالح للام) أي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو كان الخبر ظرفا
مقدما وتعلق به جار ومجرور نحو ان عندك لفي الدار زيدا وقلنا بجواز دخول اللام على
معمول الخبر المذكور لان الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما
تقدم بخلاف ان زيدا جالس في الدار وان زيدا راكبا منطلق وان زيدا عمرا ضرب
لتأخر معمول الخبر في الاول ولكونه حالا في الثاني ولكونه فعلا متصرفا خاليا من
قد في الثالث لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل (قوله وخرجت على
زيادتها الخ) ظاهر الكلام انها في هذه الحالة لا تدل على التأكيد كلام الابتداء
ومما سمعت زيادتها فيه واو المعية المغنية عن الخبر حكى الكسائي عن بعض العرب
انه قال ان كل ثوب لو ثمنه وقاس عليه بناء على قوله انه لا حذف وان الخبر وضعته لان
الواو بمعنى مع (قوله ام الحليس الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه ❊ ترضى من اللحم بعظم
الرقبه ❊ والشاهد فيه ظاهر والشهربة العجوز الفانية (قوله ولكنني الخ) لا يعرف
له قائل ولا تتمة ولا رواه عدل والشاهد فيه ظاهر (قوله ان الخلافة الخ) دميمة
بالدال المهملة من الدمامة وهي الحقارة والخلائف جمع خليفة وظرف بضم الظاء
المعجمة جمع ظريف وما بمعنى من أي لمن الذين أحقرهم بالنسبة الى من سلف
وان كان الذين احقرهم ظرفا والشاهد في دخول اللام في قوله لمما وانما كان
حسنا لدخولها قبل ذلك على خبر ان (قوله دفعا للبس) يؤخذ منه انها اذا كانت عاملة
وخيف اللبس بان كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا لزمته اللام كما في الرضي قال
الشهاب القاسمي أقول يلزم التباس العاملة بالمهملة نحو ان هذا القائم وان الفتى
لقاعد انتهى قال شيخنا قد يقال لا ضرر في هذا اللبس اذ المعنى الاصلي لم يتغير بخلاف
اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن الحاجب تلزم اللام مع

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن

التخفيف مطلقا أما مع الاهمال فلما ذكر وأما مع الاعمال فللطرد (قوله بأن يكون الخبر منفيا) لانه يبعد ارادة النافية حينئذ والا كان نفيا للنفي ونفي النفي اثبات فلا حاجة للنفي بل الوضع موضع الاثبات (قوله أنا ابن الخ) قاله الطرماح وأباة كقضاة جمع آب بمعنى ممتنع والضيم الظلم ومالك اسم أبي القبيلة والثاني القبيلة ولهذا قال كانت وصرفهما مراعاة للحي وصرف المعادن لدخول أل عليه لا للضرورة كما قيل والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الاهمال وان دخلت على الفعل (قوله وذهب بعضهم الخ) من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح قال الرضي واحتجوا بأنها لو كانت للابتداء لوجب التعليق في علمت زيدا لقائما ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك والجواب ان المثال مخترع ويلتزم تعليقها الافعال القلوب لو دخلت على أول مفعوليها لكنها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ولما نصب الاول لخلوه عن المانع فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء وأما ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ فان قلت هذا يدل على ان اللام مع المفتوحة للفرق مع انه لا التبس بالنافية قلت قد يقال انها دخلت بعد المكسورة للفرق ثم لما أدخل الفعل على ان فانفتحت لاجل الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون الكسر وقصد الفرق سابقا عليه ثم يتغير الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة (قوله كسر همزة ان) لان لام الابتداء لا تدخل الا على المكسورة (قوله فتحها) اذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها قال أبو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو وقد علمت ان كنت لمؤمنا الا الكسر لانها عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا انتهى (قوله النافية للجنس) أي لصفته وحكمه والا فالجنس لا ينفي واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشيء الى آلته (قوله وكأنها تدل على البراءة منه) عبارة الدماميني كأنه مأخوذ من قولك برأت فلانا عن كذا اذا نفيته عنه فهي مبرئة للجنس أي نافية له والطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في زيد عدل (قوله وهي التي دخولها الخ) يعني باعتبار أصل المعنى والا فكل زائد يفيد بدخوله التأكيد ونحوه يخل بذلك (قوله ويفرق بين ارادة الجنس الخ) من قرائن ارادة الجنس بل امرأة ومن قرائن

ليجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه في الشرح أن هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم علم افعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما أخرى فتحها (ومثل ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر (لا النافية للجنس) لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيأ وهي التي دخولها

كلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ارادة
س قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة
فرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل أن لا تعمل

ارادة غيره بل رجال أو رجلان (قوله لما تقدم فى ما) أى من انها حرف لا يختص بقبيل
فأصلها أن لا تعمل وذكر ابن مالك فى شرح الكافية ما يفيد أن لا اذا قصد بها النفى
العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل فقال اذا قصد بلا نفى الجنس
على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص
يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للا عند
ذلك القصد عمل فيما يليها ولا يمكن أن يكون جرا لئلا يعتقد انه بمن فانها فى حكم
الموجودة لظهورها بعض الاحيان ولا رفعا لئلا يعتقد انه بالابتداء فتعين النصب
انتهى مع اختصار (قوله نفى الجنس) أى جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر والا
فليس المنفى الاسم بل الخبر ان مفردا ففرد وان مثنى فمثنى أو جمعا فجمع ومعنى نفى
الجنس والوحدة فى المثنى والجمع نفى كل مثنى وجمع ونفى فرد من افرادهما لكن
كونها نفى الجنس فى المفرد ظاهر اما الجمع والمثنى ففيه توقف فقد أشار السيد فى
حواشى المطول الى أن نفى الجمع يحتمل نفى كل فرد ونفى قيد الجمعية وانه ليس نصا
فى نفى الجنس فراجعه ولعل المراد انها لنفى الجنس نصا فى الجملة وقضية كلام السيد
ان ذلك جار على القول بأن افراد الجمع آحاد فيكون لزوم ذلك فى غير النكرة المنفية
بلا فليحرر (قوله أن لا يدخل عليها جار) فان دخل سواء كان مضافا نحو هو ابن لا شئ
أو حرف جر نحو غضبت من لا شئ جر النكرة ولم تعمل لا لأن الجار انما يتعلق
بالاسماء فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها
معمولا للجار لا لها (قوله أن لا يفصل الخ) فان فصل بطل عملها خلافا للرمانى لانها
عامل ضعيف وأما لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشير زائرا فاسم
لا فى الاولين محذوف أى لا أحد ورجلا تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان
خبرها ظرفا أو مجرورا أو لا لكن هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر أو معموله
أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليحرر وأفهم كلامه انه
يشترط فى لا هذه عدم تقدم خبرها وان اشترط فى العاملة عمل ليس قال فى اللباب
وحكمه حكم خبر ان الا فى جواز تقديم الظرف قال الشارح فان خبر ان اذا كان
ظرفا يجوز تقدمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها فانحطت مرتبتها
عن مرتبة أصلها انتهى * بقى ان عموم كلامه يقتضى انه لا يشترط فى لا هذه عدم
انتقاض نفيها وهو صريح فى قول شرح التوضيح فى الكلام على قوله

يحشر الناس لا بنين ولا آباء الا وقد عنتهم شؤون

ان جملة وقد عنتهم شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها لكن
صرح العصام فى شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصرحوا به فى باب

لما تقدم فى ما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط أربعة الاول أن يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق الثانى أن لا يدخل عليها جار الثالث والرابع أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل

الاستثناء ومافى شرح التوضيح مشكل كيف وفيه فى ذلك المحل مايقتضى ان ماتعمل
مع الانتقاض وهم مطبقون على خلافه وان وقع فى المطول مايقتضيه وقد تقدم
فى لا العاملة عمل ليس انه يجوز الفصل بينها او بين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفا
أو مجرورا فهل الامر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وان يكون هو والخبر
نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهى مختصة
بالنكرات وأما الخبر فعلى الاصل وخالف الكوفيون فى هذا الشرط وتفصيل
مذاهبهم يطول وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو لا أباله ولا غلامى له
ولا مسلمى له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور
النحاة وان اعترض واجيب عنه بما هو مقرر فى موضعه وأجاب اللقانى بانها نكرة
صورة فقد حصل الشرط فى الجملة انتهى وأشار لذلك فى المغنى فى بحث اللام
حيث قرر أنها مقتربها من وجه دون وجه وان لها منزلة بين منزلتين فراجعه
(قوله والهما أشار الخ) فى كونه اشارة الى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفى
(قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضى واعلم انه قد
يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرئة وتنزع منه لام
التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن فى الحسن البصرى أو مما أضيف اليه نحو
لا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة فى لفظى عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تعالى والتأويل بالنكرة وجهان أحدهما ان يقدر مضاف
هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام وذلك المضاف هو المنفى بالحقيقة
وانما نزع اللام من المضاف اليه لرعاية اللفظ واصلاحه وهو فى الحقيقة معرفة
ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الاخفش واما أن يجعل العلم لاشتهاره
بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى فمعنى والا ابا حسن لها ولا فيصل
لها وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر انتهى ملخصا وقدره بعضهم بلا مسمى بهذا الاسم
أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام ماله
مسميات كثيرة فتقديره بما ذكر كذب واعترض تقدير مثل بأنه قد ذكر مثل فى
قوله يبكى على زيد ولا زيد مثله وبأن المتكلم انما يقصد نفى مسمى العلم المقرون بلا
فتقدير مثل خلاف المقصود وبان المقابل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد
فلا يكون فى نفى مثله فائدة نحو ولا نصرة لكم قال فالصحيح انه لا يقتصر على تقدير واحد
بل يقدر فى كل موضع مايليق (قوله ان كررت) أى على سبيل العطف ولم يذكر
الاخبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لا رجل فى الدار ولا امرأة

وأن يكون هو والخبر نكرتين
والها أشار بقوله (لكن
عملها خاص بالنكرات
المتصلة بها) فلا تعمل فى
معرفة وما أوهم خلاف ذلك
يؤول بما يناسبه ولا فى
نكرة منفصلة فاذا وجدت
هذه الشروط عملت وجوبا
ان أفردت وجوازا ان
كررت ثم اسمها ان كان
مضافا نحو لا صاحب علم
ممقوت) أو شبيها به نحو
لا حسنا وجهه فى الدار
(ولا عشرين درهما عندى)

خارجها

[...]جهافانه لايجوز نصب الثاني ولا يرد لا رجل في الدار لا امرأة ولا في الدار رجل [...]ها امرأة ولا زيد ولا عمرو فانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثاني ولا [...] أو خارجها على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم [و]الخبر على الخبر (قوله ظهر نصبه وكان معربا باتفاق) هذا مبني على الاعم الاغلب [و]يرد نحو لا كزيد عندنا فان اسم لا فيه مبني على انه مضاف وانما لم يبن المضاف [ك]المفرد لتعذر التركيب وألحق به الشبيه في عمله في الثاني أو تخصيصه به قال [في] التسهيل وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنوينه انتهى وذلك نحو [لا] طالع جبلا بلا تنوين وهذا مبني على ان الاسم معرب لكن ترك تنوينه لشبهه [ب]ما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لا مانع لما أعطيت [و]سيأتي في كلام الشارح انه من المفرد ويعرف وجهه (قوله ما تعلق به شيء الخ ان [أ]ريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالتعلق ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا أن يقدر مضاف أي من مفهوم تمام معناه وأيضا فهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانيها وان أريد به المعنى ففي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز وقول الشارح سواء الخ صريح في الاول (قوله مرفوعا) نحو لا قبيحا فعله (قوله او منصوبا) نحو لا طالعا جبلا حاضر (قوله أو مجرورا) نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله لعمله فيما بعده) قال شيخنا فيه نظر فقد عد بعضهم من الشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد وعمرو وثلاثة وثلاثين مسمى به فانه ينصب لانه مطول كما ينصب في باب النداء فالشرط فيه أن يكون تابعه من تمام معناه ولا يشترط أن يكون عاملا فيما بعده فعبارة بعضهم فيه بانه ما اتصل به شيء من تمام معناه أسد من قول بعضهم في ضابطه أن يكون عاملا فيما بعده صرح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على ما ينصب به) أي على شيء ينصب به من حركة أو حرف وقضيته انه بنى على حركة لاستحقاقه لها في الاصل قبل البناء عكس ما علل به بناء المنادى على الضم من مخالفة حركة بنائه لحركة اعرابه ولعله للاشارة الى أن للضدين اعتبارين الموافقة في الخيال لخطور أحدهما عند خطور الآخر والمخالفة في الخارج ثم المراد انه بني غالبا لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتضمنه معنى من الجنسية) أي الاستغراقية اما لان لا رجل في الدار جواب سؤال محقق أو مقدر وهو هل من رجل في الدار وكان الواجب ذكر من في الجواب ليطابق السؤال الا أنه استغنى بذكرها في السؤال واما لان لا رجل بالفتح أبلغ في النفي من لا رجل لما أن الاول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تقديرما يكون الكلام به كذلك الا بحرف مؤكد للنفي في المسند اليه وهو من فانه يؤكد به النفي في المسند

ظهر نصبه وكان معربا
باتفاق والمراد بشبيهه ما تعلق
به شيء من تمام معناه سواء
كان ذلك الشيء مرفوعا
أو منصوبا أو مجرورا وانما
سمى شبيها بالمضاف لعمله
فيما بعده كالمضاف (فان
كان اسمها غير مضاف) الى
نكرة (ولا شبيهه) بأن كان
مفردا أو مثنى أو مجموعا
(بنى) معها على ما ينصب
به لو كان معربا لتضمنه معنى
من الجنسية فان كان مفردا
لفظا ومعنى أو لفظا فقط
أو جمع تكسير المذكر
أو مؤنث بنى (على الفتح)

اليه مثل ماجاءني من أحد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا او لبناء وان كانت
مما تزاد لتأكيد النفي الا انها لتأكيد نفي الحكم في الخبر نحو ما زيد بمنطلق
والقول بأن علة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور واعترض بأن المتضمن لمعنى من
لا نفسها الا الاسم بعدها وان من اذا ظهرت يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة
لتنصيص عموم النفي ولا يدفعه الا دعوى ان كلا من لا ومن نص في النفي الاستغراقي
فاذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسم لا معناها وفيه
ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف وردوا بما هو مذكور في
التصريح هذا ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما
اذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح كالتسهيل يخالفه وهو الحق ولا يشكل اعراب
المضاف وشبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
وهو الاعراب وألحق بها شبهها الاسماء وهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارض
وقد استشكل البناء لاجله لاشتراطهم في البناء لاجل تضمن معنى الحرف أن يكون
بأصل الوضع ومن ثم لم يبن الظرف مع تضمنه معنى في الا أن يقال التضمن الطارئ
يجوز للبناء بالنسبة للواضع فارتكبه في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار ابن
الناظم ان علة البناء التضمن والتركيب (قوله كما في نحو الخ) تمثيل لقوله فان كان
مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب وعلم منه ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه
وان مثنى أو جمعا وقوله في الدار اما خبر لقوله لا هنود وخبر الباقي محذوف أو خبر
للجميع لان توارد العوامل المختلفة المتماثلة مغتفر لتنزيلها منزلة الواحد (قوله
ومنه لا مانع الخ) أي من كل ما وقع فيه بعد اسم لا ظرف احتمل أن يكون متعلقا به
وان يكون متعلقا بمحذوف نحو لا عاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم
فان جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شبيها بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن
التسهيل وان جعل متعلقا بمحذوف كان من المفرد أي لا مانع مانع لما أعطيت وجوز
الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار واللام للتقوية فلك أن تقول
تتعلق ولك أن تقول لا تتعلق وقد بين في الجهة الثانية من الباب الخامس في مغني
اللبيب ذلك وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة فاقتصر على ان ذلك مخرج
على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بأن ذلك لا يتعين وأطال في الكلام
وأطاب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لانه وان لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فمنع
من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا
الى ان التنوين للمقابلة (قوله تلذ الخ) هو بعض من بيت لسلامة بن جندل لا لمقبل
خلافا لابن عصفور وتمامه * ان الشباب الذي مجد عواقبه * فيه وتلذ بالتاء

كما في (نحو ولا رجل) ولا قوم
(ولا رجال) ولا هنود في
الدار ومنه لا مانع لما أعطيت
ولا معطي لما منعت (و) بني
(عليه أو على الكسر) مع
عدم التنوين عند الجمهور
ان كان مما جمع بألف وتاء
كما (في نحو لا مسلمات) وقد
روي بهما قوله
تلذ ولا لذات للشيب
فالكسر استصحابا للأصل
والفتح نظرا للأصل في بناء
المركبات قال المصنف وهو
أرجح والتزمه ابن عصفور
(و) بني (على الياء)

الفوقية

وقية على انه تجريد أو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب وقال فى التصريح
فتح الشين (قوله على الاصح) مقابله قول المبرد أن لا عاملة فى لفظ المثنى والمجموع
على حده فهما عنده معربان لا مبنيان وعلل مذهبه بما رده الرضى فان قيل يشكل
على الاصح أنهم جعلوا مجىء اللذين واللتين على صورة المثنى معارضا لشبه الحرف
فهذا أعرب بافهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف قلت أجاب الشهاب
القاسمى بأن الشبه هنا وهو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هنالك
وهو الافتقار الى جملة وبأن التثنية هنالك وردت على المبنى فاضعفت سبب البناء لان
للوارد قوة وهنا بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية فاضعفها لذلك ويرد على
الاول اعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثانى اعراب المضاف مع
ورود سبب البناء على الاضافة ويفرق بأن الاضافة أخص بالاسم لوجود صورة
التثنية والجمع فى الفعل بل قيل بجمع الفعل انتهى فان قلت قد بنى المثنى على
الالف فى نحو لا وتران فى ليلة على لغة من يجرى المثنى بالالف على كل حال قلت
الظاهر انه على هذه اللغة مبنى على فتحة مقدرة على الالف لانه لو نصب على هذه
اللغة كان منصوبا بها بالالف ويدل لذلك قول التسهيل وبنى على ما كان ينصب
به (قوله من كل تركيب تكررت الخ) أى ولم يذكر الا خبر واحد الى آخر
ما أسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والكلام حينئذ جملتان)
أى بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يتعين بل يجوز أن يقدر لهما معا
خبر واحد والكلام حينئذ جملة واحدة أما على مذهب سيبويه فواضح لان
لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر وأما على مذهب غيره فلانهما وان كانتا عاملتين
الا انهما متماثلان فيجوز أن يعملا فى اسم واحد عملا واحدا (قوله زائدة) أى
لتأكيد النفى (قوله على محل اسم لا قبلها) أى اسم لا قبلها باعتبار محله الذى
هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعرابية
كما فى النداء وعليه الرضى (قوله لا نسب اليوم الخ) صدر بيت للعباس السلمى
عجزه * اتسع الخرق على الراقع * ويروى بدل الراقع الراتق وهو انسب بالبيت قبله
(قوله والكلام حينئذ جملة) أى بناء على تقدير خبر واحد لهما لان العامل
لا وحدها فان قدر لكل خبر وهو واجب عند سيبويه لما بينه فى التصريح فالكلام
جملتان (قوله على اعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس
خاص بالشعر (قوله أو زيادتها) أى لتأكيد نفى لا الاولى (قوله على محل لا الاولى
مع اسمها) أى على لا مع اسمها باعتبار المحل وقضيته ان لا من جملة المعطوف
عليه فلا يكون المعطوف فى خبرها فكيف تكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفى

على الاصح ان كان مثنى
أو مجموعا على حده كما (فى
نحو لا رجلين ولا مسلمين)
عندك وقد تقدم أن لا
اذا كررت كان عملها جائزا
لا واجبا فلذلك قال (ولك فى
نحو لا حول ولا قوة الا بالله)
من كل تركيب تكررت فيه
لا واسمها مفرد (فتح الاول)
من الاسمين واذا فتحت (ففى
الثانى) ثلاثة أوجه (الفتح)
على اعمال لا الثانية نحو
فلا رفث ولا فسوق بالفتح
فيهما والكلام حينئذ
جملتان (والنصب) على
جعلها زائدة وعطف الاسم
بعدها على محل اسم لا قبلها
فان محله نصب نحو * لا نسب
اليوم ولا خلة * بنصب الثانى
والكلام حينئذ جملة
واحدة (والرفع) على
اعمالها عمل ليس أو زيادتها
وعطف ما بعدها على محل
لا الاولى مع اسمها فان
موضعهما رفع بالابتداء

والوجه ان المراد العطف على اسم لا باعتبار محله معلا (قوله لانهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد) استشكل بانه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما لان مجموع لا واسمها ليس اسما مجردا ولا صفة معتمدة وأجيب بأنا لا نسلم انه ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر ولا يخفى عليك أنه ليس هنا تركيب اذ لو كان مركب من لم يكن لا مستعملا في النفي وانما هنا شبه تركيب (قوله والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان) لانه لا يجوز أن يقدر الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ليسا متماثلين لان خبر لا التبرئة مرفوع بها أو بما يرتفع به خبر المبتدأ ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الاوجه الثلاثة الخ) لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله (قوله متصلة باسم لا المبني) أي على فتحة أو كسرة أو ياء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب فان المفرد يشملهما ويستوي فيهما المفتوح والمنصوب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد انه يجوز بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت جمع تكسير وان كان هو مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفاء انتهى وانظر لو نعت جمع المؤنث المبني على الكسر بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كما ركب في لا رجل ظريف على الفتح قال بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يثقل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا أريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هذا مقيدا لقولهم يجوز الوجهان أي ان لم يركب فليحرر وخرج بقوله المتصلة النعت الثاني وما بعده فلا يجوز فيهما البناء نحو لا رجل ظريف عاقل والضابط المذكور صادق بنحو باردا في المثال الآتي (قوله ولا ماء ماء باردا عندنا) قال في التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه تأكيد خطأ انتهى وتحرير المقام يطلب من شرحه والحواشي (قوله فالفتح على أن الصفة الخ) هذا قول ابن برهان والسيرافي وقد يقال أي حاجة الى اعتبار التركيب قبل دخول لا على القول بان بناء الاسم لتضمنه معنى من الذي قدمه الشارح وما المانع على هذا من أن تركب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فهلا اعتبره الشارح فيما تقدم في بناء الاسم اجراء للصفة والموصوف في علة بنائهما على سنن واحد هذا والتركيب قبل دخول لا لا يقتضي البناء لان كلا من الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول ان الاسماء قبل التركيب معربة أما على القول بانها مبنية فهي مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فائدة فيه فهلا أبدلوا قبل بمع الا أن يقال لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لا عليهما

لانهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الاوجه الثلاثة جائزة في الثاني أيضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو لا غلام رجل ولا امرأة (كالصفة) اذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبني كما (في نحو لا رجل ظريف) ولا ماء ماء باردا عندنا فالفتح على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد ان صارا كاسم واحد

كلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا واعرابا محلا فى آخر مجموعهما لا فى كل منهما ويؤيده التشبيه بخمسة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة ن اسم لا) لانه فى محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا وهذا أولى بانه محل على اللفظ لان فتحة لا رجل عارضة فى هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب كما فى النداء ووجه الاولوية ظاهر اذ لا ضرورة الى التشبيه المفضى الى وجود حركة اعرابية من غير عامل حقيقى ويمكن أن يفرق بين ما هنا والنداء بانه هنا أمكن اتباع النصب للاعراب الاشرف فكان أولى بخلافه فى النداء اذ لا اعراب رفعا للمنادى المبنى لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها) لان موضع لا مع اسمها رفع بالابتداء كما صيرورتهما بالتركيب كشئ واحد وفيه ما مر ولا يختص ذلك بالاسم المبنى بل المعرب كذلك كما فى التسهيل بقى أنهم ان أرادوا مع ذلك ان الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ان التى يبنى اسمها غير عاملة فى الخبر فهو مناف لكون لا لنفى الجنس أى نفى الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا مع اسمها لا يتصور أن تكون لنفى الخبر بل ولا يتصور ما قالوه من أن لا الثانية فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله زائدة مؤكدة لنفى الاولى فلعلهم تسمحوا فى قولهم ان لا مع اسمها مبتدأ أو أرادوا مع كون المبتدأ المجموع ان الخبر انما هو منسوب أى بالنفى للاسم وحده فليتأمل (قوله التوكيد اللفظى المتصل) نحو لا رجل رجل فى الدار وخرج باللفظى المعنوى فلا يتأتى هنا لامتناع توكيد النكرة به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو لا رجل فى الدار رجلا ورجلا (قوله فكالصفة المفصولة) أى فيجوز فيه النصب نظرا لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو فى نية تكرار العامل ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك وقيل يجوز البناء ان كان مفردا (قوله لا أحد رجلا وامرأة) بنصب رجل وامرأة ويجوز رفعهما وهذا يوهم ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لامكان بدل البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا انما تعمل فى النكرات لانه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وانما لم يجعل البدل مستقلا هنا كالنداء لان استقلاله يقتضى تركيبه وهو ممتنع اذ لا جائز ان يركب مع المبدل منه للفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لانها معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظى فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل

والنصب على اتباع الصفة والرفع على محل الاسم اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة فى ذلك التوكيد اللفظى المتصل وأما البدل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما يأتى نحو لا أحد رجلا وامرأة فى الدار ومثله عطف البيان ان أجزناه فى النكرات وان كان معرفة

ويجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا أحد زيد فيها (و) لث فيه أيضا (رفعه) أي الأول على

الابتداء أو على إعمال لا عمل
ليس وإذا رفعته (فيمتنع
حينئذ في الثاني (النصب
لعدم نصب المعطوف عليه
لفظا أو محلا و يجوز فيه
الفتح على إعمال لا الثانية
نحو * فلا لغو ولا تأثيم فيها *
والرفع على إعمالها عمل
ليس أو زيادتها وعطف
الاسم بعدها على ما قبلها نحو
لا ناقة لي فيها ولا جمل * ففي
جملة التركيب خمسة أوجه
وجهان في الأولى وثلاثة
في الثانية ولو قلت لا رجل
ولا طالعا جبلا امتنع الفتح
لامتناع تركيب غير المفردة
(وإن لم تكرر لا) مع المعطوف
نحو لا حول وقوة (أو فصلت
الصفة) عن موصوفها
نحو لا رجل فيها كريما
(أو كانت غير مفردة)
بأن كانت مضافة أو شبيهة
به سواء أكان الموصوف
مفردا أم لا نحو لا رجل
صاحب بر عندنا أو لا غلام
سفر صاحب بر عندنا
أو كانت مفردة وهو غير مفرد
نحو لا غلام سفر ظريف عندنا (امتنع) في المسائل الأربع في المعطوف والصفة (الفتح) لعدم (قوله
لا في الأولى وامتناع التركيب في الباقي لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد فجاز فيهما الرفع والنصب
كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * يروى بنصب ابن و برفعه * (تتمة) إذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا
عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير أي علينا ولا إله إلا الله أي موجود فإن جهل وجب
ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله عز وجل

وإن لم يكن فيه مانع لأنه في معنى البدل ولهذا كما جاز إعرابه بما جاز إعرابه بدلا
إلا استثنى (قوله وجب الرفع) لأن مقتضى النصب منتف (قوله أو على إعمال
لا عمل ليس) قال الحفيد ليس بجيد لأن إعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما
هو أعم منه وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر (قوله فلا لغو
الخ) صدر بيت لأمية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها عجزه
* وما فاهوا به أبدا مقيم * (قوله والرفع على إعمالها عمل ليس الخ) لا يخفى أنه يتصور
حينئذ أوجه لأن لا إما ملغاة أولا وثانيا أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الأولى ملغاة
والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبر لكل
وتقديره لهما أما في الأول فظاهر إذ لا عامل إلا الابتداء إذ لا فرق بين سيبويه وغيره
وأما على الثاني فلتماثل العاملين وعلى الأخيرين يجب تقدير خبر لكل لئلا يلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدأ مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب
(قوله ولا ناقة الخ) عجز بيت لعبيد الراعي صدره * وما هجرتك حتى قلت معلنة *
وقوله لا ناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءتها منه وهو مثل مشهور في هذا المعنى
(قوله لعدم لا في الأولى) وربما فتح منونا مع عدمها حكى الأخفش لا رجل وامرأة
بفتح المعطوف وانظر هل يجوز على هذا أن ترفع الأول كما لو صرحت بلا (قوله فلا
أب الخ) صدر بيت عجزه * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا * وأراد بابنه عبد الملك (قوله
إذا علم) أي بقرينة حالية أو مقالية (قوله ووجب عند بني تميم والطائيين) هكذا نقل
ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون
المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه (قوله ولا إله إلا الله) قد أكثر الناس من
من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نطيل بذلك (قوله لا أحد أغير
من الله) في صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أغير من الله
قال الحافظ ابن حجر كذا وقع لهم ووقع عند ابن بطال بلفظ أحد بدل شخص فكأنه
من تغييره انتهى فكأن الشارح اعتمد على رواية ابن بطال ثم إنه لا دلالة على الرواية
المشهورة على أن الشخص يطلق على الله ولذا لم يفصح البخاري بإطلاق الشخص
على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وجزم بعده بتسميته شيئا لظهور ذلك فيما
استدل به من قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم

وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك أي لا باس عليك (الثالث) من أنواع
النواسخ (ظن) من الظن
بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم
وقد ترد بمعنى علم (ورأى)
بمعنى علم لا من الرأى وقد
ترد بمعنى ظن (وحسب)
وهى كظن (ودرى) فى لغية
بمعنى علم والاكثر تعديها
بالباء لواحد فان دخلت
عليها الهمزة تعدت لآخر
بنفسها (وخال) ماضى
يخال وهى كظن لا ماضى
يخول بمعنى تكبر (وزعم)
وهى كظن والاكثر وقوعها
على أن وأن وصلتهما ماتسد
مسد معموليها والزعم قول
يطلق على الحق والباطل
وأكثر ما يقال فيما يشك
فيه وفى شرح التلخيص
للسبكى ولم يستعمل الزعم
فى القرآن الا للباطل
واستعمل فى غيره للصحيح
كقول هرقل لابى سفيان
زعمت وهو كثير ولكن
اذا تأملته تجده يستعمل
حيث يكون المتكلم شاكا
فهو كقول لم يقم الدليل على
صحته وان كان صحيحا فى
نفس الامر انتهى ومن
استعماله فى الصحيح قول أبى
طالب
ودعوتنى وزعمت انك ناصحى
* ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * (ووجد) بمعنى علم

(قوله وقد يحذف اسم لا) أى مع وجود الخبر ولا يحذفان معا لئلا يكون اجحافا خلافا للفراء وأصحابه ولا حجة لهم فى قوله * اذا الداعى المثوب قال يالا * بناء على أن أصل يالزيد يا آل زيد لجواز أن يكون الاصل يا قومى لا فرار فحذف المنادى وخبر لا (قوله بمعنى الحسبان) بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى اتهم) أما الذى بمعناه نحو ظننت زيدا أى اتهمته فيتعدى لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى علم) أى فتفيد اليقين نحو انى ظننت أنى ملاق حسابيه (قوله بمعنى علم) أى فتفيد اليقين لانه المتبادر من العلم فينصرف اليه الاطلاق لا انه بمعناه ولا ينافى ان العلم قد يأتى للرجحان (قوله لا من الرأى) أما التى منه فتارة تتعدى لمفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثانيهما مضاف الى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما ان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضى وبهذا يعلم تصور قول من قال رأى من الرأى نحو رأى فلان كذا أى اعتقده انما تتعدى لواحد خلافا لمن قال انها تتعدى لاثنين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أى فتفيد الرجحان لانه المتبادر من الظن اذا أطلق وان جاء لليقين كما مر وقد اجتمع مجيئها لليقين والرجحان فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا (قوله وهى كظن) فالغالب كونه للرجحان كقوله * وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة * وقد تأتى لليقين كقول الآخر * حسبت التقى والجود خير تجارة * ومن العجب ما قيل ان ظاهر كلام الشارح انها لا تأتى لليقين (قوله ودرى فى لغية بمعنى علم) أى فتفيد اليقين قال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل قوله * دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط * من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس (قوله فان دخلت عليها الهمزة الخ) كقوله تعالى ولا أدراكم ومحل هذا اذا لم تدخل الفعل اداة الاستفهام والا تعدى الفعل الى ثلاثة نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله وهو كظن) أى فيفيد الرجحان غالبا وقد يفيد اليقين فالاول كقوله * اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى * والثانى كقول الآخر * ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا * (قوله لا ماضى يخول بمعنى تكبر) لكن خال بمعنى تكبر ليست من أفعال القلوب فكان ينبغى للشارح عدم الاحتراز عنها فانه فى باقى الافعال لم يحترز عن ذلك مع انها تأتى بمعنى أفعال غير قلبية لان الاحتراز عنها سيأتى (قوله وهو كظن) أى فالغالب كونه للرجحان وقد تفيد اليقين وظاهر صنيع الاوضح انه لا يستعمل الا فى الرجحان (قوله والاكثر وقوعها على أن وأن الخ) نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقول الشاعر * وقد زعمت انى تغيرت بعدها * (قوله بمعنى علم)

لا بمعنى حزن أو حقد (وعلم) بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله (القلبيات)
أى القائم معانيها بالقلب
ما اذا كانت معانيها غير
قلبية فانها تكون لازمة غالبا
كرأى بمعنى أبصر كرأيت
الهلال أى أبصرته وحسب
بمعنى احمر لونه وابيض يقال
حسب الرجل اذا احمر لونه
وابيض كالبرص ودرى
بمعنى ختل نحو درى الذئب
الصيد اذا ختله واستخفى له
ليفترسه وخال بمعنى ظلع
يقال خال الفرس اذا ظلع
وزعم بمعنى سمن أو هزل
نحو زعمت الشاة أى
سمنت أو هزلت ووجد بمعنى
استغنى يقال وجد زيد اذا
استغنى فصار ذا جدة وعلم
بمعنى انشقاق الشفة العليا
يقال علمت الشفة اذا
انشقت وهذه الافعال
المذكورة وكذا متصرفاتها
تدخل على المبتدا والخبر بعد
استيفاء فاعلها (فتنصبهما)
معا (مفعولين) اتفاقا عند
الجمهور (نحو) وظنوا أن
لا ملجأ من الله الا اليه وقوله
(رأيت الله أكبر كل شئ)
محاولة وأكثرهم جنودا
وقوله
حسبت التقى والجود خير تجارة
وقوله رأيت الوفى العهد يا عرو فاغتبط * وقوله * ماخلتني زلت بعدكم ضمنا * وقوله بمعنى
زعمتني شيخا ولست بشيخ * وقوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله فان علمتموهن مؤمنات

ظاهره انه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لاصابة الشئ على صفة والعلم لازم له لان من وجد الشئ على صفة فقد علمه عليها وهذا هو المجوز لعده من أفعال القلوب كوجد والافهما باعتبار معناهما الاصلى ليسا منها (قوله لا بمعنى حزن أو حقد) فانهما لازمان (قوله بمعنى تيقن) ظاهره انه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح فى التوضيح بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله أى تيقن وقال فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن وليس فى قول العصام فى شرح الكافية وهو أى علمت لليقين اتفاقا ما يقتضى انه لا يستعمل الا فيه كما لا يخفى (قوله لا بمعنى عرف) أما الذى بمعنى عرف فيتعدى لواحد نحو علمت الشئ وهل ذلك مقتض لفرق معنوى بينهما أم لا بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى وذهب ابن الحاجب الى الاول والرضى الى الثانى لكن ناقض الرضى نفسه فى الكلام على كاد حيث قال كاد فى أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن المجئ وبمعنى أوشك فى الاصل اسرع وتستعمل على الاصل فيقال أوشك فلان فى السير انتهى فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع فيه أن مقتضى الاتحاد فى المعنى عدم الاختلاف فى التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء وفتحها لحن للزوم الفعل (قوله فانها تدخل على المبتدا أو الخبر) ليس فيه انها لا تدخل الا عليهما فلا يرد حسبت ان زيدا قائم أو ان يقوم زيد على مذهب سيبويه انه لا حذف فيه وذهب المبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير حسبت قيام زيد ثابتا أو مستقرا وذهب السهيلى الى أن مفعولى ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى بدليل ظننت زيدا عمرا وأجاب الكافيجى بأنه متأول بأن المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وكما ان قولك زيد حاتم بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ أو الخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل (قوله فتنصبهما مفعولين) ان قيل الفاء تقتضى نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معا والحال ان نصب المبتدا عقب الدخول عليه لا عليهما معا فالجواب ان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد والمراد تعقيب نصب الاول للاول ونصب الثانى للثانى (قوله عند الجمهور) مقابله قول السهيلى السابق (قوله فاغتبط) من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها (قوله ضمنا) بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم الزمن المبتلى (قوله فان علمتموهن مؤمنات) قد سلف ان العلم هنا

الاكثر في هذه الافعال ان يعملن ولكن قد يعرض لهن مايضعفهن عن العمل فيعملن معه بمرجوحية (ويلغين برجحان) والالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا لاضعف العامل بتوسطه أو تأخره (ان تأخرن) عن المعولين (نحو) قوله (القوم في أثري ظننت) فأخر الفعل وأهمل لضعفه بالتأخر وماقبله مبتدأ وخبر (ويلغين) بمساواة لاعمالهن (ان توسطن) بينهما (نحو) قوله

أبالاراجيز ياابن اللؤم توعدني (وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور) فتوسط الفعل بين اللؤم والاراجيز وأهمل لضعفه بالتوسط أيضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوّغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قال أبو حيان وقيل الاعمال أرجح لان العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وبه جزم في الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لايجوز مع تقدم العامل على المعمولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور (و) هذه الافعال (ان ولين) ماله صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي (ما) مطلقا (ولا وان) في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر

بمعنى الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى تيقن فكان ينبغي ان يمثل باعلم أنه لا اله الا الله (قوله ويلغين برجحان) قال الحفيد وانما جاز الغاء هذه الافعال دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب ثم ينضم الى ذلك امّا تأخرها عن المعولين أو توسطها بينهما والعامل اذا تأخر عن المعمول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز الغاؤها ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وبه يعلم جواب مايقال لم ضعفت هذه الافعال بماذكر حتى بطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برجحان الخ) محل ذلك مالم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب والا فلا يحسن الالغاء قال الرضي وتأكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي وأما توكيده بالضمير أو اسم الاشارة المراد بهما المصدر فأسهل اذ ليسا صريحين في المصدرية (قوله القوم في أثري ظننت الخ) بعض صدر بيت بقيته *فان يكن* ماقد ظننت فقد ظفرت وخابوا* (قوله أبالاراجيز الخ) قاله منازل بن ربيعة واللؤم بالهمز أن يجتمع في الانسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء والخور بفتح الخاء المعجمة الضعف (قوله جائز لا واجب قد يكون) سبب الالغاء موجبا قال الرضي ومصدر الفعل القلبي اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو أعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم وأما الالغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو زيد قائم ظني غالب أي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لاينصب ماقبله كما قيل وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل وكذا اذا حذف جوازا في الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح وأما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا أضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما أي ظن ظنك فعند من قال العامل الفعل دون المصدر هو كما لو حذف جوازا نحو متى تزيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال أيضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بأن والفعل (قوله وان تقدم عليه غيره) الاولى غيرهما أي المعمولين ووجه الافراد التأويل بماذكر (قوله على المشهور) مقابله قول الكوفيين والاخفش وابن مالك حيث جوزوا ذلك لكن من غير قبح عند غير ابن مالك وبقبح عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله * وماخال لديناملك تنويل * مايقتضي موافقتهم (قوله مطلقا) أي سواء كانت في جواب قسم ولم تكن في جوابه (قوله في جواب قسم) هذا هو الصحيح كما في المغني في بحث اذا وقيل لها الصدر مطلقا وقيل

اذ ليس لهما صدر الكلام
الا حينئذ (النافيات) لما
ولهن نحو علمت ما زيد قائم
وعلمت والله لا زيد في الدار
ولا عمرو وعلمت والله ان
زيد اقائم (أو لام الابتداء)
نحو ولقد علموا لمن اشتراه
الآية ومنه قوله
اني رأيت ملاك الشيمة الادب
(أو) لام (القسم نحو علمت
والله ليقومن زيد وقوله
ولقد علمت لتأتين منيتي
(أو الاستفهام) سواء تقدمت
اداته على المفعول الاول
نحو وان أدري أقريب أم
بعيد ما توعدون أم كان
المفعول اسم استفهام كما
سيأتي أم أضيف الى ما فيه
معنى الاستفهام كعلمت
أبو من زيد فان كان
الاستفهام في الثاني
كعلمت زيدا أبو من هو

ليس لها مطلقا (قوله النافيات لما ولهن) احترز به من غير النافيات كما الموصولة
ولا وان الزائدتين وكان المخففة وقيد لا في شرح اللباب بالتي لنفي الجنس احترازا
عن التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضى (قوله علمت والله الخ) هذان مثالان
للقسم الظاهر واذا سقط القسم كانا مثالين للمقدر وجملة القسم وجوابه في الجميع
معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لان
المعلق متأخر عن القسم لان القسم مذكور أو مقدر قبله فكيف يعلق به عنه ولم
يتصدر عليه الا أن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه
كالشئ الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم * ان قلت بم يفترق الاعمال
والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو ذلك كجملة
ما هؤلاء ينطقون لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها
فليتأمل (قوله أو لام الابتداء) يندرج فيه نحو ان زيدا لقائم ان قيل يرد عليه عدم
اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على جملة فان لام الابتداء
تدخل على المفرد في نحو ان زيدا لقائم فالجواب قد صرحوا بأن الاصل فيها التقديم
وأصله لان زيدا قائم ثم أخرت اللام لاصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله اني رأيت الخ)
أي لان الاصل لملاك وبذلك يندفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء وهو
لا يجوز فان قيل يجب على هذا التأويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق
العامل وليس كذلك والا لما وقع تردد في انه على التعليق ولما صح لابن عصفور
في المقرب وغيره ولابن مالك في شرح الكافية ان يستدلوا على جواز الالغاء لاجل
تقديم اني على رأيت قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل
والله يعلم انك لرسوله وهذا عجز بيت صدره * كذاك أدبت حتى صار من أدبي *
(قوله ولقد علمت الخ) صدر بيت للبيد بن عامر عجزه * ان المنايا لا تطيش سهامها *
وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغني
ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت
الخ ونحوه في الرضى (قوله أو استفهام) اطلاقه يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف
واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وأجيب
بأن هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما
أخبر انه علمه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال أبو حيان كلام العرب
ثلاثة أقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو أظن ان
تقوم فانه جائز دون أظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزء الاسناد وغلبة اللفظ
للمعنى ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا

فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح الكافية (بطل عملهن) أي عمل هذه الافعال (في اللفظ) دون المحل (وجوبا) لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام (و يسمى ذلك تعليقا) لانه ابطال عملها في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون عمدة (نحو لنعلم أي الحزبين أحصى) ونحو علمت متى السفر أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له صدر الكلام

(تتمة) ذكر أبو علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان أدري لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه أيضا كقوله

الكلام * فان قلت يرد على التعليق بالاستفهام أرأيتك زيدا ما صنع وأرأيتك زيدا أبو من هو فانه واجب الاعمال * قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية (قوله فالارجح نصب الاول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق موجبا وانظر المغني في بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحفيد انما كان له أي المعلق عمل في المحل أي محل الجملة دون محل كل واحد من جزئي الجملة لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها في مضمون الجملة ليس بطريق الاصل وحيث امتنع عملها في الجزأين رجع الى الاصل وهو محل الجملة قال الشهاب القاسمي ان قيل المعلق له الصدر فما بعده جملة لا مفرد فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق * قلت العمل ثابت لمحل المعلق وما بعده معا لا لمحل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أي بينها وبين معمولها او يرد عليه بعض الامثلة فان المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بدليل صحة العطف بالنصب الخ) قال في التوضيح فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره وقال شارحه كغيره استفيد من المثال انه لا بد أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة فلا يقال علمت لزيد قائم وعمرا وهو يدل على منع عمرا جالسا بالنصب وفي كلام الرضي التصريح بجواز ذلك ولعل وجهه انه عمرا جالسا يتضمن معنى الجملة لانه جزآن و يستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها و يقتضي ان المعلق انما يعلق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هل اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم اولا كما يدل عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله ان من جملة المعلقات لعل) وافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه وقال في الجامع و يختص بدرى نحو وما يدريك لعله يزكى (قوله و جزم به في التسهيل) لم ار له ذكرا في التسهيل عند ذكر المعلقات (قوله لو) قيد في شرح الشذور لو بالشرطية ولم يذكر المحترز عنه وعد في الشذور وشرحه من المعلقات كم الخبرية و بسط الكلام عليها في شرح الشذور وفي بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط في الباب الرابع من المغني ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وفي النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ونص في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ثم قال والظاهر ان المعلق اللام لا ان الا ان ابن الخباز حكى انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه

فعلى هذا المعلق ان انتهى وليس مراد ابن الخباز بالجواز التخيير بل انه جائز بعد امتناعه قبل كمران وهو صادق بالواجب الذى هو المراد لما عرفت ان التعليق واجب ولم يستثنوا الا صورة واحدة وعلى الاول فالظاهر ان الاسم كالخبر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة و يستفاد من قوله والظاهر ان المعلق انما هو اللام ان المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها فى الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كما تقدم فهى مصدرة حكما (قوله لقد علم الخ) الشاهد فيه ظاهر وثراء المال كثرته ونحوه والوفر الكثير يقال وفر المال كـكرم ووعد كثر (قوله ولا يجوز الخ) أما عدم جواز حذفهما فعن سيبويه والاخفش وابن مالك وعن الاكثرين الاجازة مطلقا وعن الاعلم الاجازة فى أفعال الظن دون افعال العلم وأما عدم جواز أحدهما فبالاجماع (قوله لانك اذا اقتصرت الخ) تعليل للمسئلة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى وأورد ان قولك فلان يعطى يراد به كثرة الاعطاء والا فالانسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو فى الاغلب عن اعطاء شئ وفلان يعلم بهذا المعنى يفيد انه كثير العلم على انه لا تنحصر الفائدة فى ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة معتد بها فيقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن فى الآن أو تقول علمت علما أو ظننت ظن السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسئلة الثانية وهو ان المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعده انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أى حذفهما وحذف أحدهما أما الاول فبالاجماع وأما الثانى فمنعه ابن ملكون وطائفة من المغاربة ووجهه مع رده فى التصريح (قوله مطلقا) أى نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا ويحتمل انه حال من الضمير المستتر فى ينصب أى سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شئ (قوله بمضارع مبدوء بتاء الخطاب) خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدوء بغير تاء الخطاب (قوله بعد استفهام) أى بحرف أو باسم و يستفاد من قولهم بعد استفهام انه لا يشترط أن يكون مستفهما عنه فصح قول التوضيح الحق ان متى ظرف لتجمع لا لتقول فى قوله * فمتى تقول الدار تجمعنا * فلا يتم الرد على ابن مالك فى اشتراطه فى المضارع أن يكون حالا خلافا لمن رد عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا (قوله نحو أتقول الخ) الامثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى

﴿باب الفاعل﴾

(قوله هو اسم) أى صريح ظاهرا ومضمر بارزا ومستتر بقرينة مقابلته بالمؤول

لقد علم الاقوام لو أن حاتما
اراد ثراء المال كان له وفر
ولا يجوز حذف المفعولين
أو أحدهما لغير دليل لانك
اذا اقتصرت على ظننت
مثلا لم تكن فيه فائدة اذ لا
يخلو الانسان من ظن ما فان
دل دليل جاز ذلك ﴿تنبيه﴾
قد يضمن القول معنى الظن
فينصب المبتدا والخبر
مفعولين عند سليم مطلقا
وغيرهم يخصه بمضارع
مبدوء بتاء الخطاب بعد
استفهام متصل به أو منفصل
عنه بظرف أو مفعول نحو
أتقول زيدا منطلقا وأفى
الدار تقول عمرا مقيما
وأجهالا تقول بنى لؤى فان
لم يستوف الشروط تعينت
الحكاية

﴿باب﴾

فى ذكر الفاعل وأحكامه

(الفاعل) وهو اسم

(قوله أو مافى تأويله) ماواقعة على لفظ وفى للظرفية وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول طام مضاف أى لفظ حاصل فى عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك مابعده ولو قال أو مؤول به كان اظهر واخصر ثم التأويل لابد أن يكون بحرف سابك وهو هنا ان وان وما دون كى ولو أو بغيره فى باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة خلافا لبعضهم فانظر المغنى وشرح الشذور فى بحث الجملة التفسيرية واجاز ابن مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفى أولم يهد لهم كم أهلكنا انه على تأويل أولم يهد لهم كثرة هلاكنا (قوله قدم عليه فعل تام أو مافى تأويله) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكما كما فى الفاعل المستتر فان التقدم هنا حكمى كوجوده والضمير فى عليه وتأويله وكذا مابعدهما راجع الى أحد الامرين المستفاد من لفظة أو والتقدم المأخوذ فى الحد تقدم العامل الذى هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ فيما سيأتى حكما والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لامكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل وخرج بقوله قدم الخ نحو زيد قام أو قائم فان كلام السعد فى بحث التقوى صريح فى أن المسند الفعل وحده لا أن الفعل مسند الى ضميره وهما مسندان الى زيد ومثله شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن اسناد الفعل فى ضمنها بل هو المقصود بالاسناد فيصدق عليه وأسند اليه فعل أو مافى تأويله فيحتاج الى اخراجه ولو سلم فهو لدفع التوهم ودعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع التوهم أمر مهم وما جوزه الاعلم وابن عصفور فى * وقلما * وصال على طول الصدود يدوم * من ان وصال فاعل يدوم قدم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدأ خبره يدوم ولو سلم لا يرد نقضا لان الضرورة لا يجب أن تدخل فى التعريف فاندفع مافى شرح التسهيل للدمامينى وخرج بالتام الناقص فان مرفوعه لا يسمى فاعلا اصطلاحا والمراد بما فى تأويله ما يشبهه فى العمل والدلالة على المعنى المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجا ففى اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو أسد بمعنى شجاع نحو زيد أسد ففى أسد ضمير مستتر مرفوع محلا على انه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد أسد غلامه (قوله وأسند اليه) أى نسب اليه وربط به أصالة له اصطلاحا ماذكر باعتبار

قدم عليه فعل
أو مافى تأويله وأسند
تام أو مافى تأويله وأسند
اليه على جهة قيامه به أو
وقوعه منه

مدلوله وحيث فسر الاسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل وزيد في ان ضرب زيد
ولم يضرب زيد لظهور تحقق النسبة والربط ولا يشمل حينئذ المفاعيل ونحوها
لخروجها بقيد الاصطلاح فانها تسمى متعلقا لا مسندا اليها والمتبادر من الاسناد
الاسناد بالاصالة والمتبادر يحمل عليه التعاريف فخرج التوابع أي بعضها وهو
المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا انهما بخلاف البقية على أنا
لا نسلم الاسناد في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الاول (قوله وله أحكام)
جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها انه مرفوع) أي على المشهور ولغة الجمهور وجاء
نصبه ورفع المفعول نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا
وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا باللفظ وان كان
المعنى بخلافه ويؤيده ما قيل انه من القلب وان الاعراب أبدا على حسب العلامة
التي تكون في المعرب ألا ترى ان القرية من واسأل القرية انما تعرب على حسب
حركتها الا على حسب الاصل (قوله أو حكما كالمجرور بمن الزائدة الخ) هذا ما ذكره
جمع منهم ابن مالك والمصنف وهو مبني على ان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات
وقد مضى في بحث الاعراب انه يشكل عليه قول الرضي ان معنى كون الكلمة
معربة محلا انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا وكذا فانه يقتضي
ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة ويشكل عليه أيضا فرقهم بين
الاعراب المحلي والتقديري بأن المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري
بالحرف الاخير ولا شك ان المانع في المجرور بمن الزائدة ونحوه قائم بالحرف الاخير
فالظاهر أن يكون الاعراب فيها تقديريا وبذلك صرح العيني في شرح الشواهد في قرية
الكلام على قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * في محل رفع لانها صفة للحكم اما
وهو مرفوع تقديرا لانه خبر انتهى وهذا هو القياس على المتبع والمحكية
والمدغم ونحوها الا ان اعرابها تقديري اتفاقا (قوله بما أسند اليه) أي على الاصح
ووراءه أقوال لا نطيل بها والمصنف أبهم الرافع ليجري على كل الاقوال (قوله اما
حقيقة) أي لفظا أو تقديرا ولو عبر بذلك كان أولى (قوله كقام زيد) أي كرفع
زيد من قام زيد (قوله أو باضافة المصدر اليه) الباء فيه للسببية والسبب أعم من
العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين أو اضافة بمعنى مضاف واضافتها الى
المصدر بيانية ولا ينافي أن الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف وكالمصدر
اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء وقال الشاطبي ان فاعل المصدر اذا أضيف
لا يسمى فاعلا لا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى زيد في زيد قائم فاعلا ولا في زيد
مضروب مفعولا وان كان المعنى في الجميع على ذلك وقياسه ان المجرور بالحرف

وله أحكام منها أنه (مرفوع) بما أسند اليه ورفعه اما حقيقة (كقام زيد) وعمرو قائم أبوه (ومات عمرو) وظالم ميت أبوه أو حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو وما أتاهم من ذكر أو باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع الله الناس

يكون المسند قائما به كالثاني (و) منها (أنه لا يتأخر عامله عنه) بأن يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل أبو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها أخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما في نحو وان أحد من المشركين استجارك وأما نحو قول الزباء

ما للجمال مشيها وئيدا

فضرورة أو مؤول (و) منها أن عامله (لا تلحقه علامة تثنية) اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا (ولا) علامة (جمع) اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن

الزائد كذلك وحينئذ فلا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل احتاج الى تعميم الرفع لادخالها (قوله ومثل بمثالين الخ) وزاد الشارح مثالين تنبيها على أن ما في تأويل الفعل مثله في كونه نوعين (قوله لانهما لما كانا الخ) قد يقال هذا كما يقتضي منع التقديم يقتضي منع فصله عن عامله لم جاز الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال في اللباب والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها أحدها ان آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا لانه في حكم المنفصل والثاني انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء من الفعل لم يكن كذلك والثالث أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به والرابع انهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل لدلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا القيا وقفا معناه القيا القي وقف قف ولولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع انهم ألغوا ظننت اذا توسطت أو تأخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها والحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير حبذا ما أحيبذه فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من الفعل احدى الباءين ومن الاسم الالف ومن العرب من لا يقول لا تحبذه فاشتق منهما (قوله كما في زيد قام) أي على الاصح وقال المبرد ومتابعوه برجحان ذلك على الفاعلية (قوله واما فاعلا بفعل محذوف الخ) أي على الاصح وجوز الاخفش والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الشرط أو نعته بالظرف بعده (قوله أو مؤول بأن مشيها مبتدأ حذف خبره) أي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فانظر التوضيح وشرحه (قوله كما يقال مع المفرد الخ)

نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام (رجال و) قام (نساء بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع و بها جاء التنزيل نحو وقال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الايهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشذ) الحاقها بالعامل المسند لما بعدها

ما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف
معمول ليقال أي يقال قولا كالقول قام رجل (قوله من مثنى ومجموع) أي حقيقة
أو حكما فيشمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد اسلماه) عجز
بيت لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره * تولى قتال المارقين بنفسه *
والمارقين الخوارج والمبعد اما اسم فاعل أو اسم مفعول والحميم القريب والشاهد
في الحاق الالف في أسلماه (قوله يلومونني الخ) قائله أمية والشاهد في يلومونني
حيث لحقته العلامة مع اسناده لظاهر وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز
خبره اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول (قوله نتج الربيع الخ) الربيع الزمان
المعروف والمراد بالمحاسن الازهار وضمن ألقحن معنى أولدن فلذا عداه الى ضمير
المحاسن ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارات والشاهد في ألقحنها حيث لحقته
العلامة (قوله وهذه لغة طيء الخ) قال الدماميني وينبغي أن يكون أصحاب هذه اللغة
يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم أخوالك جوازا واذا قالوا ما قام الا أخوالك وجوبا
كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي انتهى وقضية هذا التخريج أن
من يجوز الحاق التاء وعدمه مع الفصل بالا يجوز الحاق الالف أيضا هنا وفي المغني
ومنع أبو حيان على هذه اللغة جاؤني من جاءك لانهم لم تسمع الا مع ما لفظه جمع وأقول
اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لان الجمعية
خفية وأطال في ذلك فراجعه مع حواشيه * فائدة * قال الدماميني اذا قال أرباب
هذه اللغة قاما وقعدا أخوالك وأعملوا أحدهما فانهم يضمرون في الآخر ضمير اثنين
فيتصل بكل من الفعلين ألف ولكنها في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة انتهى
وانظر لو قلت قام غلاماك أو اخوتك أو عكسه فان الفاعل غير واحد قطعا فهل
يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز الحاق علامة التثنية أو الجمع ويظهر مراعاة
ما اتصل بالعامل وفي المغني ما يؤيده (قوله وعليها جاء ظاهر الخ) انما قال ظاهر
لاحتماله لغيرها بأن يكون مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير أو يكون ملائكة
بدلا من الواو في يتعاقبون ولكنه خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة
الخ) هو ظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخاري وغيره ان لله ملائكة
يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتي طائفة عقب طائفة ثم
تعود الاولى عقب الثانية (قوله أومخرجي هم) بفتح الواو لانها للعطف وقدمت
همزة الاستفهام لصدارتها وقيل الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف
وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك في التوضيح
فانه انما ذكر ذلك على جهة التجوز وبدأ بقوله مخرجي خبر مقدم وهم مبتدأ

من مثنى ومجموع كقول
الشاعر
وقد أسلماه مبعد وحميم
وقوله
يلومونني في اشتراء النخيل
أهلي فكلهم ألوم
وقوله
نتج الربيع محاسنا
ألقحنها غر السحائب
وهذه لغة طيء تسميها
النحويون لغة أكلوني
البراغيث وعليها جاء ظاهر
قوله عليه الصلاة والسلام
في الحديث (يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل والنهار)
وقوله أيضا لورقة بن نوفل
(أومخرجي هم) بتشديد
الياء حين قال له ورقة ليتني
أكون معك اذ يخرجك
قومك

مؤخر

مؤخر ولا يجوز العكس لئلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اضافة مخرجي غير محضة قال ولو روي بتخفيف الياء على انه غير مفرد مضاف لجاز وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول أمخرجي بنو فلان وقال ابن الحاجب انه خبر مقدم قال وكذلك جاء بتشديد الياء لانه جمع أي و يمتنع كون هم فاعلا لان مخرجي جمع والوصف وما بعده اذا تطابقا في غير الافراد كان الاول خبرا مقدما والثاني مبتدأ مؤخرا ولا يجوز غير ذلك وقال السهيلي مخرجي خبر مقدم ولو خففت لم يجز لانه لا يكون هم مبتدأ مخبرا عنه بمخرجي اذ لا يخبر عن الجمع بمفرد ولا يكون مخرجي مبتدأ أو هم فاعل لانه لا يجوز للعامل أن يكون ضميرا منفصلا الى جنب عامله لا تقول قام انا انما تقول قمت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو أومخرجي قوم قال وهذا فصل بديع (قوله وأصله أومخرجوي هم) الاصل الاصيل أومخرجوني سقطت نون الجمع للاضافة (قوله وكسر ما قبلها) أي بدلا عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أي على الاصح لقول الأئمة ان ذلك لغة لقوم معينين وقيل انها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير وتابع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول لا يتأتى في قوله وان كاناله نسب وخير لان ان الشرطية لا تدخل على الجمل الاسمية على الصحيح والوجه الثاني لا يتأتى فيما اذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو وما قاما الا هما وما قاما والا هم وما قمن الا هن لان الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع المتصل توكيد بالاجماع ثم ان التقديم والتأخير أو الابدال لا يختصان بلغة قوم باعيانهم الا أن يقال الذي لا يختص جواز التقديم والتأخير والابدال وأما وجوب أحدهما الذي هو المراد فهو يختص قطعا (قوله كالتاء في قامت) أي بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والمجموع فرع الافراد والمؤنث فرع المذكر (قوله المتعاطفة) أي بغير أو فان عطفت باو قلت قام زيد او عمرو وقال الدماميني يمتنع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان قلت قام اخوالك أو غلامالك فينبغي أن تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد التعيين فان قلت قام أخوك أو غلاماك أو قام غلاماك أو اخوك فينبغي أن لا تلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى أولى بالمنع لانك قدمت المفرد انتهى ويحتمل أن تلحق في المثال الثاني لان الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعا وعدم تحقق فاعليته من جهة المعنى لا دخل له في ذلك وهل قياس ما نعله من اللحاق في قام زيد وعمرو لحاق الواو في قام أخوك وغلاماك فيقال قاموا أخوك وغلاماك و بقي ما لو عطف بالفاء أو ثم وقد يؤخذ من قوله لان الفاعل واحد لا اثنان لحاق العلامة

وأصله أومخرجوي هم اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها فصار أومخرجي هم وفهم من كلامه أن هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة

لان الفاعل اثنان وقوله المتعاطفة نعت المفردات وحذف نعت المفردين لدلالة عليه (قوله خلافا للخضراوى) حيث قال لا نعلم أحدا اجاز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر ورد عليه أبو حيان بقوله * وقد أسلماه مبعد وحميم * وقوله وان كانا له نسب وخير وقياس ماو رد فيهما قاموا زيد وعمرو وبكر قال فى المغنى وليس بشئ لانه يمنع التخريج لا التركيب (قوله يعلمان من لفظه دائما) لان المراد عليهما من اللفظ ان علامتهما أبدا ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل ما بعده فلا يرد انه قد يسمى المفرد بمثنى أو جمع لكن قد يتوقف فيه فان مثل من الموصولة لا يعلم من لفظه ان المراد به اثنان أو جمع وقد مر من المغنى ان علامة الجمع تلحق الفعل المسند اليها واعلم ان كلام الشارح يوهم انه لم يعلم مما سلف علة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع مع انه أسلف ذلك قريبا حيث قال اذ لو قيل قاما الخ فكان عليه ان يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر من رفع الالباس ثم يقول ولان الخ هذا وفى قوله قد لا يعلم ادخال قد على الفعل المنفى وفى المغنى وجمع الجوامع انها مختصة بالمثبت (قوله بأن يكون مقدر التأنيث) ولانه قد يكون مؤنثا لفظا من غير تأنيث المعنى كطلحة (قوله مع ان فى الحاق الخ) فيه تأمل وفرق فى التصريح بما هو أظهر فراجعه (قوله تلحقه علامة التأنيث) للايذان من أول الامر بأن الفاعل مؤنث وسوى ابن مالك بالتاء النون (قوله ان كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فعل ضمير الواحدة المخاطبة أو المتكلمة مع انه لا يجوز أن تلحقه علامة التأنيث بل لا يمكن وقوله مضارعا مضارع الواحدة المتكلمة مع انه لا يجوز تأنيث فعله وانما لم تدخل فى هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التكلم والخطاب معينة للمؤنث فلا التباس فالمراد ان عامله تلحقه علامة التأنيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ويستثنى من الوصف ما يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل واسم التفضيل فى بعض احواله وخرج بالماضى وما بعده الجار والمجرور والظرف واسم الفعل فلا تلحقها علامة التأنيث (قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أى تأنيثا معنويا اما لفظا أيضا أو دون لفظ ورد عليه ما لا يتميز مذكره من مؤنثه نحو برغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان وذكر ان ما فيه تاء التأنيث ولا يتميز مذكره من مؤنثه نحو نملة مؤنث وان أريد به مذكر والمسئلة مشهورة وما يتعلق بها من حكاية أبى حنيفة ولاسيما مناقشة مع أبى حيان لا نطيل بها وقد نظمت فى المقام ابياتا الالباس بايرادها وهى

مافيه تا التأنيث حيث يعلم * تذكيره تذكيره محتم

كطلحة والتاء ليست تعتبر * الا اذا ميز أنثى أو ذكر

وحيث

خلافا للخضراوى وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدرا به التأنيث مع ان فى الالحاق هنا زيادة ثقل بخلاف ثم (و) منها ان عامله (يلحقه علامة التأنيث) فى آخره ان كان ماضيا أو وصفا وفى أوله ان كان مضارعا (ان كان) الفاعل (مؤنثا) حقيقيا كان وهو ما له فرج (كقامت هند) وتقوم هند وزيد قائمة أمه أو مجازيا

وحيث لم [illegible] ... [illegible] وحرره

واحكم بتذكير الذى تجردا * من تاء تأنيث سوى ماوردا ١
مؤنثا فاحرص على اتباع * فذاك مقصور على السماع
هذا اذا كان مجازيهما * أما اذا كان حقيقيهما
فان تميزا فأنث ان يرد * مؤنث واعكس كهند وأدد
أما اذا التمييز صار ساقطا * فذكر الكل فذاك الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ماتأنيثه بالتأويل نحو أتته كتابي فاحتقرها فأنث الكتاب لكونه فى معنى الصحيفة وما كتسب التأنيث باضافته الى المؤنث اذا كان المضاف صالحا للحذف نحو كما شرقت صدر القناة من الدم (قوله متصل) هو الذى لم يفصل بينه و بين عامله شئ وأفهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الالحاق فشمل نحو كفى بهند فيوهم جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لاجلها فلذا استثناه بعضهم كذا قيل وفيه نظر لانه لا يقتضى عدم جواز التأنيث اذا جر الفاعل المؤنث بغير الباء لانه فى صورة الفضلة وسيأتى جواز الوجهين فى المجرور بمن وان التأنيث هو الاصل والتذكير انما هو لارادة الجنس والحق ان عدم التأنيث خاص بكفى فى نحو كفى بهند لان العرب التزمت ذلك كما صدر الكتاب هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذكر نحو قامت هند وزيد كوجوب التذكير فى عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه السفاقسى (قوله ولو مثنى) وأما تمنى ابنتاى فضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على انه ماض ولا ضرورة اليه كما فى المغنى لجواز جعله مضارعا محذوفا من أوله احدى التاءين (قوله أو الى ضمير متصل) يحتمل أن المراد مالم ينفصل من العامل وان يراد به المنفصل اصطلاحا ويظهر أثر الاحتمالين فى نحو غلام هند تقوم هى معه وقضية الاحتمال الثانى خروج المنفصل سواء انفصل بالا نحو هند ماقام الا هى أولا نحو غلام هند حضرت هى معه وصرح فى التصريح بوجوب التذكير فى المنفصل بغير الا وفى كلام الدمامينى مايفيد جواز الوجهين (قوله مطلقا) أى سواء كان حقيقى التأنيث كهند طلعت أو مجازيه كما مثل ومن المجازى اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكسر وبحث الشهاب القاسمى أخذا من الرضى انه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير وكذا اسم الجمع والرضى انما ذكر ذلك فى الخبر قال الشهاب فاذا جاز فيه جاز فى الوصف قطعا اذ لا فرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول بعضهم الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث فى الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث فى الاسناد الى الضمير المتصل وهو

(و [illegible] وبخلافه نحو (طلعت الشمس) وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له واجب اذا أسند الى ظاهر متصل حقيقى التأنيث ولو مثنى أو مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات أو الى ضمير متصل عائد الى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة وأما قوله ولا أرض أبقل ابقالها * فضرورة (ويجوز الوجهان)

(في) العامل اذا أسند الى (مجازى التأنيث الظاهر) المتصل (نحو) طلعت أو طلع الشمس والمنفصل نحو (قد جاءتكم موعظة) ونحو فقد جاءكم بينة وكلامه في الشرح يقتضي ان التأنيث في هذا أرجح وكلامهم صريح في خلافه كما ستراه (و) الثانية (في) العامل اذا أسند الى حقيقي التأنيث (المنفصل) من العامل بغير الا (نحو) قامت اليوم هند (وحضرت القاضي امرأة) ونحو اذا جاءك المؤمنات وقوله

ان امرأ غره منكن واحدة

وخرج بقوله الحقيقي غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة أحسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره قاله الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه ما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية الجواب أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته فينبغي المصير الى القول بأن الاتيان بالعلامة في ذلك أحسن انتهى و موافق لمقتضى عبارة الشرح والثانية هو المشار اليها (بقوله أو المنفصل) بعامله كما

عجز بيت لعامر بن جوين الطائي صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * وانظر الكلام عليه في التصريح واعلم ان البهاء السبكي ذكر في عروس الأفراح ان من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال فالاول لتفخيمه نحو فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ومنه ولا أرض أبقل ابقالها لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك انه لا ضرورة في البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث وعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل (قوله أي الحاق العامل للعلامة) الظاهر الحاق العلامة للعامل ولعله أراد ذلك فقلب (قوله والالحاق أرجح في جميعها) في الدماميني ان الحذف احسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كنسوة وجمع المذكر بالالف والتاء العاقل وغيره كطلحات ودريهمات لكون تأنيثها بالتأويل وهو كون كل منها جماعة (قوله اذا أسند الى حقيقي التأنيث المنفصل الخ) دخل فيه المنفصل بمن وقال المصنف في حواشي الالفية لو قيل ما جاءني من امرأة هل يجوز الفصل بمن قال الزمخشري في قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الآية من قرأ بالياء فعلى ان النجوى تأنيثها غير حقيقي ومن فاصلة أو على معنى شيء من نجوى انتهى وأقول محل النظر انما هو اذا كان المنفصل بمن حقيقي التأنيث كما مثل المصنف والنجوى ليست كذلك فكلام الزمخشري ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة في الآية في التذكير للفصل بمن ولا للتأويل لان مجازى التأنيث يجوز فيه الامران وسيأتي جواز التذكير في مثال المصنف لا للفصل بل لارادة الجنس ودخل المنفصل بالباء في مثل كفى بهند وتقدم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير وبقي ما اذا كان المؤنث الحقيقي المفصول منقولا من اسم مذكر كما لو سمي أنثى بزيد قال الجامي يتعين الاثبات دفعا للالباس وقيده العصام بما اذا لم تقم قرينة على التأنيث نحو جاءت اليوم زيد الكريمة فلا يجب التأنيث قال شيخنا وقد يقال القرينة في هذا المثال مؤخرة والمطلوب دفع الالباس من أول الامر (قوله ان امرأ الخ) صدر بيت عجزه * بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور * والشاهد فيه ظاهر كمعناه بتقدير غره منكن امرأة واحدة وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لان التأنيث مجازي هذا وقال ابن سيده أراد لمغرور جدا ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة لانه قد علم ان كل من غر فهو مغرور وأي فائدة في قوله لمغرور انما هو على ما ذكرنا وفسرنا (قوله والذي يظهر لي الخ) ان كان ما ذكره أولا في المحترز منقول الأئمة أمكن

الجواب ان كثرة الاثبات فى القرآن لعله لاقتضاء الحال اياها (قوله فى باب نعم
وبئس) انما ذكر باب لان الحكم لا يقتصر على نعم و بئس (قوله بل المراد الجنس)
أى والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتى وهذا يقتضى ان كل فرد حقيقى التأنيث
اذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل
وصار وما أشبهه مما فيه جنسية وليس من ذلك ماقام من امرأة وان كان فى معنى ماقام
أحد من هذا الجنس لان امرأة هنا ليس المراد بها الجنس بل المراد واحدة
والعموم انما جاء من النافى قاله الشاطبى وقال قبل ذلك اذا قلت ماقامت امرأة فلا
بد من التاء بخلاف ماقامت من امرأة فأنت بالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس
وقال المصنف لا يقال كفت بهند بل يتعين كفى فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدتين
وفى الرضى التسوية بينهما فى جواز الامرين وأقول مر ان وجوب التذكير خاص
بكفى فى كفى بهند ومر وجهه و به يعلم الفرق بين الباء ومن وان التسوية بينهما
مطلقا لاتصح ونقل المصنف فى التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر فى المؤنث
المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث لانها لاتدخل الا فيما يراد به الشياع
وعموم الجنسية والظاهر خلافا للناصر اللقانى ان المراد بال هنا لام الحقيقة ولا
ينافيه مامر فى بحث خبر المبتدأ ان الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز
أن يراد بالعموم صدقه على المبتدا لا شموله للمبتدا ولغيره بقى ان الحكم لا يختص
بالاسناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تمثيل المصنف والشارح
كالالفية بنعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الاسناد الى الضمير المميز بنكرة
مؤنثة نحو نعم امرأة هند كما صرح به السيوطى وقال ابن أبى الربيع لا تلحق استغناء
بتأنيث المضمر (قوله اذا أسند لجمع) المراد به كما يعلم مما يأتى مايدل على جماعة لا الجمع
الصيغى والا لم يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع * فائدة حسنة * قال ابن جنى اذا
أنثت الجمع العاقل اعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته اعدت اليه مذكرا تقول
قامت الرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم (قوله نحو قالت الاعراب) الصحيح انه
اسم جمع (قوله أم لمؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفردات نحو قال
الهنود لان المجازى الطارئ أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال
(قوله أم اسم جمع) قيده فى التصريح بالمعرب وقال ان المبنى نحو الذين لا يقال فيه
قالت الذين وان قيل انه جمع الذى انتهى وظاهره أنه لافرق فى المبنى بين مايختص
بالمذكر كالذين ومايختص بالمؤنث كاللاتى واللائى لكن فى الشاطبى انه يجوز فى اسم
الجمع المبنى الوجهان بمثل بذهبت اللذون وذهب اللذون وفى الاوضح فى الجواب
عن التذكير فى اذا جاءك المؤمنات ان التذكير فى جاءك للفصل أو لان الاصل

(فى باب نعم و بئس) وذلك
نحو (نعمت) أو نعم (المرأة
هند) فالتأنيث على مقتضى
الظاهر والتذكير على
ارادة الجنس اذ ليس المراد
امرأة واحدة بل المرأة
الجنس فيحمدونه أو يذمونه
عموما ثم خصوا من أرادوا
مدحه أو ذمه مبالغة بذكره
مرتين (و) الرابعة (فى)
العامل اذا أسند الى
(الجمع) سواء كان جمع
تكسير لمذكر (نحو قالت
الاعراب) أو لمؤنث كقامت
الهنود أو اسم جمع كقامت
النساء

النسا المؤمنات أولان أل مقدرة باللاتى وهى اسم جمع قال فى التصريح وتقدم انه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث وظاهر ان اللاتى اسم جمع مبنى (قوله اسم جنس) أى جمعى بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيده فى الهمع بالمؤنث وأطلق فى اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فيهما كالجمع وفى الرضى كلام يتعين مراجعته (قوله على التأويل بالجماعة) أنت خبير بأن التأويل بالجماعة فى التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكورات و بالجمع فى التذكير عند الاسناد اليه يجرى عند الاسناد الى ضمائرها من غير فرق فلا وجه للقول بأنه يلزم على طرد تعليل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث المسند اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفرد مؤنث فى اللفظ جمع فى المعنى فيجوز فى ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد و يؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير و يذكر كما جاز الوجهان فى الذى اذا أغنى عن الذين كقوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كمثل الذى استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذى مخفف الذين بحذف النون لم يجز افراد الضمير العائد اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى فى لفظ جماعة اذا أسند الى ضميره نحو الجماعة قامت أو قاموا وقد تعرض فى التسهيل فى باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذكر ذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما أشرنا اليه وانه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فنقول يأتى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا لتأويله بجماعة نحو واذا الرسل أقتت وكضمير الغائب قليلا لتأويلهم بواحد منهم نحو * وبالبدو منا اسرة يحفظوننا * اذا الاسد واحد منهم نحو أحسن الفتيان وأنبله ومنه وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه و يعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو واذا النجوم انكدرت أو الغائبات نحو فأبين أن يحملنها وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس (قوله الاجمعى التصحيح) هل المراد به فى هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين أو المراد به ما يشمل الملحق بهما ظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو البنون ان المراد بهما ما يشمل الملحق بهما حيث لم يتغير واحده لا مطلقا وهو مشكل فقد صرح الدمامينى بان الوابلين حكمه جواز لحوق العلامة وحكم واحده امتناع لحوقها وأمر فيه بالتأمل وصرح الشاطبى بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه وقال أيضا ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كأرضين

أو اسم جنس كأورقت الشجر فالتأنيث فى ذلك على التأويل بالجماعة والتذكير على التأويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع (الا جمعى الصحيح) المذكر والمؤنث (فكمفرديهما) أى فى التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الاصح فى (نحو قام الزيدون) مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب فى (نحو قام زيد) لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين

وعزين وسنين جاز فيه الوجهان فتقول مضت سنون ومضى سنون وذهب
اللذون وذهبت اللذون وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف والتاء نحو لدات
حكم التاء معه التخيير ومن ذلك عند الناظم يعني ابن مالك بنون و بنات فانهما
لم يسلم فيهما بناء الواحد (قوله في نحو جاء البنون) أي من كل ما لزم فيه تغيير
الواحد أو غلب قال بعضهم وقضيته أيضا ان نحو المصطفين والقاضين يجوز
فيه التأنيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور
البصريين) وقال الكوفيون يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ودليلهم
ورده في التوضيح (قوله واستثنوا) أي جمهور البصريين والضمير في قوله منه يرجع
الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة مشكلة وأشكل منها قول السيوطي أو جمعا
بالالف والتاء المذكر يعني يستوي فيه الالحاق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت
الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت
الهندات الا على لغة قال فلانة انتهى فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز
الوجهين واعتبر التأنيث فقط في وجوب الالحاق الا انه علل بسلامة نظم واحده
ولا يخفى ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين يجيزون
الوجهين في الجمعين من غير استثناء شيء أصلا وان جمهور البصريين يوجبون التذكير
في جمع المذكر السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف الملحق به و يوجبون
التأنيث في جمع المؤنث السالم اذا كان واحده مؤنثا حقيقيا سالما عن التغيير
أيضا وما عداه من مذكر حقيقة أو حكما أو مؤنث حقيقي متغيرا أو غير حقيقي
مطلقا يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضية جواز الوجهين في
المغير جوازهما في حبليات وهو غير بعيد لان ابن الحاجب وأتباعه جوزوا
الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام أحدها
ما يكون للمذكر حقيقة أو حكما نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر
و وجهه ثم قال والثاني يكون للمؤنث الجاري التأنيث نحو تمرات وخطوات فجواز
الوجهين فيه ظاهر و وجهه أيضا ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقي التأنيث
نحو الهندات والزينبات وظاهر اطلاق النظم الخ (قوله فحكمه) أي كل واحد
من طلحات و بنات (قوله ونقل الشاطبي الخ) كذا نقل في التصريح عنه الاتفاق
في المتغير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق الا أن يكون في نسخة تحريف أو
اختلاف ﴿فائدة﴾ قال أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر
الالسن قال وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله فلما رأى الشمس
بازغة قال هذا ربي فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال

في نحو جاء البنون لتغير نظم
واحده وبه صرح بعضهم
بل نقل الشاطبي الاتفاق
على ذلك (ويجب التأنيث)
في نحو (قامت الهندات) كما
مما هو جمع لمؤنث سالم كما
يجب في نحو قامت هند وهذا
مذهب جمهور البصريين
وصححه المرادي وغيره
واستثنوا منه ما يكون واحده
مذكرا كالطلحات أو متغيرا
كبنات فحكمه حكم جمع
التكسير ونقل الشاطبي
الاتفاق على ذلك أيضا في
الصورة الثانية

فلم منعتم التأنيث في نحو ماقامت الا هند مع أنه حقيقي التأنيث أشار الى دفعه بقوله (وانما امتنع في النثر) أن يقال (ماقامت الا هند) بتأنيث الفاعل (لان الفاعل) في الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو (مذكر محذوف) والفعل مسند اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير ماقام أحد الا هند وقضية هذه العلة امتناع نحو ماطلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز التأنيث في النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر

مابرئت من ريبة وذم
في حربنا الا بنات العم

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النثر وصححه المرادي بقلة وصرح المصنف في الشذور بترجيحه ومنه قراءة أبي جعفر ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد (كحذفه) اذا وقع فاعل المصدر كما (في نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) فاطعام مصدر وفاعله محذوف والتقدير أو اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل (و) كحذفه في باب النيابة عن الفاعل (نحو قضي الامر) أصله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه في باب التعجب عند وجود مايدل عليه نحو (أسمع بهم وأبصر) أي بهم وهذا ابناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لا بمعنى وقى فهذه أربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها و يضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هند كما قرر في محله (ويمتنع) حذفه (في غيرهن)

شيخنا وأحسن منه انه ذكر مراعاة للخبر أو باعتبار الكوكب (قوله ولما كان هنا مظنة سؤال) لاداعي لدعوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف لكونه اسم كان مرفوع المحل والخبر مظنة سؤال لانه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما ومظنة سؤال اسما لكان مؤخرا ولا وجه لاستبعاد ذلك فان تقديم الخبر خصوصا الظرف في غاية ما اشتهر (قوله لان الفاعل الخ) قضية هذا التعليل ان الفصل بغير الا من أدوات الاستثناء كالفصل بالا ولا ينافيه ان غير مثلا مذكر لانه يكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله وما بعد الا بدل منه) هذا البدل يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء (قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ) ظاهره ان امتناع التأنيث في نحو ماذكره مما المسند اليه فيه مجازي التأنيث أخفى من امتناعه في نحو ماقامت الا هند حتى احتاج الى أخذه من تعليل ذلك ولا يخفى مافيه لانه اذا امتنع التأنيث فيما أسند الى الحقيقي التأنيث امتنع في المسند الى مجازيه بالاولى (قوله مابرئت الخ) الشاهد فيه ظاهر وكون الفاعل بنات وهو جمع تكسير فليس نحو قامت الهندات مما يقوي حجة الاخفش لا مما يرد عليها كما ظن لانه اذا جاز في المكسر التأنيث جاز في السالم بالاولى كما عرفت آنفا على انه ينبغي أن يقول وليس نحو ماقامت الا الهندات ليكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المرادي الخ) وجهه أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمستثنى وغيره كبنات في البيت وصيحة في الآية وفي شرح الشذور يجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه اذا وقع فاعل المصدر) انما جاز حذفه دون فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة في مفهوم الفعل فانها تحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم لا لاجل الحدث (قوله لا بمعنى وقى) أما التي بمعنى وقى فلا تزاد الباء في فاعلها نحو كفيت هذا بيننا ومنه قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال (قوله و يضاف اليها الخ) يضاف اليها أيضا

نحو اضربوا القوم يا زيدون واضربا القوم يا زيدان واضربي القوم يا هند بحذف الواو والالف والياء لالتقاء الساكنين وحذفه اذا اقام مقامه حالان نحو فتلقفها رجل رجل لان أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا لانهم أجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد فلما حذف الفاعل واقيم الحالان مقامه جعلا كشئ واحد ولم يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فرجل رجل بمنزلة قولك الناس مفصلين وبهذين والمسئلة التى زادها الشارح يعترض الطلاق قوله ويمتنع فى غيرهن ويمكن الجواب فتدبر (قوله لانه عمدة وكالجزء من الكلمة) العلة مجموع الامرين لا كل على انفراده لئلا يرد على الاول ان المسند عمدة ويحذف ويحتاج الى الجواب بأن المسند اليه يتوقف عليه الاخبار والمسند لانه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف والمسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وان جزء الكلمة يحذف وقال بعضهم انما لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدا لان الفعل عرض قام به فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه (قوله بل ان ظهر الخ) أى وجد حقيقة وهو ظاهر او حكما بان يكون معدوما فى حكم الموجود كما فى صورة الحذف المتقدمة ولولا ذلك أشكل قوله والا فهو ضمير مستتر اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (قوله أى ولا يشرب الشارب) لو قال أى ولا يشرب هو أى الشارب كان أوفق بقوله والا فهو ضمير (قوله أى بلغت الروح) فيه ما عرفت قبله (قوله والاصل فى الفاعل الخ) أى الاولى فى باحث الوجوب عدله وبدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يعبر به لانه أوضع لان فى لفظ الاصل لمحا الى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس مجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والولى القرب وباشتراط تقدم العامل عليه تعين الولى بالتأخير اى ان يتصل به ويتأخر عنه أى يقع بعده حقيقة أو حكما كالمستتر فان البعدية فيه حكمية كوجوده (قوله ولهذا أسكن الخ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لانه ممنوع ولهذا لم يسكن فى نحو ضربك (قوله بخلاف المفعول الخ) لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل فى كل منهما أن يلى عامله كما قاله ابن جنى والاخفش والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الاعم لكن قد يمتنع خلاف الاصل فى بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح فى صحة الحكاية (قوله جاء الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير الممدوح أو بمعنى الواو وقدرا أى مقدرة من غير سعى والكاف للتشبيه وما مصدرية والجملة فى محل نصب صفة لمصدر محذوف أى اتيانا كاتيان موسى (قوله اذلو أخر لزم الخ) يؤخذ من هذا التعليل انه لو قدم المفعول على

مستتر راجع الى المذكور كهند قامت أولما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها أى لا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره فى قوله ولا يزنى الزانى أولما دل عليه الحال أى المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقى أى بلغت الروح (والاصل) فى الفاعل (أن يلى عامله) لانه كالجزء منه ولذلك سكن له آخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالى أربع متحركات وانما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه أن ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلة (وقد) يجاء بخلاف الاصل فيلى المفعول الفعل (ويتأخر) الفاعل (عنه) اما (جوازا) كما فى (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا (كما أتى ربه موسى على قدر) ولا يضر فى هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه فى الرتبة (و) اما (وجوبا) وذلك فى ثلاث مسائل احداها أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما فى نحو واذ ابتلى ابراهيم) اذ لو أخر لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا فى الضرورة وفى مواضع مخصوصة وأجازه ابن جنى

في النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية أن يكون
المفعول ضميرا متصلا
بالفعل (و) ذلك (نحو ضربني
زيد) اذ لو قدم والحالة هذه
لانفصل الضمير مع تأتي
اتصاله وهو لا يجوز الا فيما
استثني الثالثة أن يحصر
الفاعل بإنما نحو إنما
يخشى الله من عباده العلماء
أو بالا على الاصح نحو ما
ضرب عمرا الا زيد (وقد
يجب) ذلك الاصل الذي هو
ايلاء الفاعل لعامله (وتأخر
المفعول) عنه وذلك في ثلاث
مسائل أيضا أحدها أن
يكون الفاعل ضميرا متصلا
بالفعل (كضربت زيدا)
اذ لو قدم على الفاعل
لانفصل الضمير مع امكان
اتصاله ولا يخفى عليك أن
تأخير المفعول انما يجب
اذا كان ضميرا متصلا أيضا
والا فتقديمه على عامله جائز
كما صرح به في الاوضح
واعترض فيه على ابن مالك
بأن كلامه في الالفية يوهم
امتناع التقديم الثانية أن
يخاف التباس أحدهما
بالآخر لعدم ظهور الاعراب
وعدم قرينة تميز أحدهما
عن الآخر سواء كانا
مقصورين أم اسمي اشارة
أم موصولين أم مضافين الى ياء المتكلم (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامي غلامي

يزيد

الفعل لم تمتنع المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول
وجب تأخير الفاعل وذلك في المفعول التقدم على الفعل والتوسط بينه وبين الفاعل
انتهى المراد منه واعترض على جده في الاوضح حيث عد هذه الصورة وصورة
الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره
أو اذا تأخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف ومثله
يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل اذ لا يمنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط
وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أي والفاعل ظاهر اذ لو كان
ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كما سيأتي وخرج بقوله متصلا نحو ما ضرب زيد الا
اياك فان الضمير يجب فصله وتأخيره (قوله ان يحصر الفاعل بإنما) ان قلت المحصور
هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه قلت اذا حصر الفعل
الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل أي من وقع منه ذلك
الفعل في ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل في كلامه مفهومه أي من وقع منه
الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر الكلي ولم يؤخر بل
الذي أخر فرده لانا نقول تأخير فرده تأخير له لاتحاده معه ان المراد بقوله ان
يحصر الفاعل انه لم يوجد غيره والذي لم يوجد غيره هو بعينه الذي أخر وتقدم
عن الحفيد ان في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح)
مقابله ما ذهب اليه الكسائي وحجته وردها تطلب من التوضيح وشرحه (قوله
اذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف ما لو قدم على الفعل (قوله اذا كان) أي المفعول
(قوله أيضا) أي كالفاعل أي ولا حصر في أحدهما كما في الاوضح وبه يعلم ان
الشارح تصرف في عبارته (قوله والا) أي وان لم يكن ضميرا متصلا بأن كان ظاهرا
كما في مثال المصنف ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا منفصلا أيضا نحو
ما ضربت الا اياك وليس مرادا كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه (قوله واعترض
فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بأن في كلامه حذف الواو مع معطوفها والتقدير
ان انحصر الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الاضافي أي بالنسبة الى التوسط بين
الفعل والفاعل أو يحمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب
عن المصنف هنا (قوله الثانية أن يخاف الخ) انما لم يجز في هذه الصورة تقديم
المفعول على العامل ولا لبس بالفاعل لانه لا يتقدم لئلا يلتبس بالمبتدأ كما قاله
الحفيد (قوله لعدم ظهور الاعراب) انما احتاج اليه ولم يكتف بقوله ولا قرينة لان
القرينة لا تشمله اذ هي أمر يدل لا بالوضع وان نوقش في هذا (قوله سواء كانا) أي
الفاعل والمفعول لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الاقسام وكان ينبغي أن

أوهذا ذاك أومن فى الدار من (٧٣) على الباب فيتعين فى مثل هذا كون الاول فاعلا والثانى مفعولا خلافا لابن

الحاج محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير وبأن الاجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبأن الزجاجى نقل الاتفاق على أنه يجوز فى نحو ما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس (بخلاف) ما اذا وجدت قرينة لفظية أومعنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما فى (نحو أرضعت الصغرى الكبرى) وضربت موسى سعدى الثالثة أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا أو بالا على الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمرا (وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل اما جوازا نحو فريقا هدى) وفريقا حق عليهم الضلالة واما وجوبا وذلك فى مسئلتين أن يكون له صدر الكلام (نحو أياما تدعوا) فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأى وكل منهما عامل فى عامله من

جهتين مختلفتين الثانية أن يقع عامله

يريد أم مختلفين وليس فى عبارته أو ليقال انها المنع الخ لو هذا وبقى نحو ضرب سيبويه سيبويه أو الذى قام أبوه أو هذا أو غلامى أو عيسى وما لو كان أحدهما اعرابه مقدرا والآخر اعرابه ظاهرا وهناك لبس نحو ضرب مسلمى صالحى (قوله محتجا بان العرب) ما احتج به من الاوجه الاربعة الاول مبنى على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا وهو أن يسبق الى الذهن خلاف المراد وبين الاجمال وهو أن يقف الذهن فلا يحكم بشئ وأما الوجه الخامس فقضية كلام ابن مالك فى التسهيل خلافه وبتسليمه فليس فى اللبس فيه محذور اذ ما صدق اسم زال وخبرها واحد وليسا مختلفين بخلاف الفاعل والمفعول (قوله قرينة لفظية) منها الاعراب الظاهر فى تابع أحدهما نحو أكرم موسى الظريف عيسى واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنوية فان العقل يدرك ان المرضع الكبرى (قوله وضربت الخ) مثال للقرينة اللفظية وهى اتصال علامة الفاعل المؤنث بالفعل ولا يرد أن القرينة أمر يدل لا بالوضع والتاء موضوعة لتأنيث المسند اليه فكيف تكون قرينة لفظية لان التاء موضوعة لتأنيث مطلق المسند اليه لا لتأنيث هذا بخصوصه (قوله ان يحصر المفعول الخ) فيه نظير ما مر وانما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه لانه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا يخفى قال المولى عبد الغفور وهو ظاهر اذا كان الفاعل خاصا أما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب أحد الا زيدا وذلك لانه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له قال العصام قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه اذا أبقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد فى زيد والكواذب لا يبالى بها ولا تدخل تحت القصد والمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب أحد من الجماعة المختصة التى تخصص مقام الاخبار الاعلام بها وحينئذ يصح أن يكون زيد مضروبا بالغير وأما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فهو ولع عجيب كيف وهو لا يصح فى مثل ما خلق الله تعالى على أحسن الصور الا يوسف لا يصح أن يقال فيه المقصود حصر مخلوقية الله تعالى فى يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقا لغير الله تعالى فتحت بابا للنقض تأتى فيه الامثلة متسلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول معمولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر فى المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتى فيما يأتى من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز (قوله على الاصح) مقابله قول البصريين والكسائى والفراء وابن الانبارى بجواز تقديمه مع الا نظرا

بعد فاء الجزاء في جواب أما وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو فأما اليتيم فلا تقهر ونحو وربك

فكبر والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات تأخره جوازا أو وجوبا وتوسطه وجوبا وللمفعول أربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وعلى الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ (وان كان الفعل) العامل في الفاعل (نعم وبئس فالفاعل) اما ظاهر أو مضمر فالظاهر يجب أن يكون (معرفا بأل الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازا أو للعهد الذهني أو الشخصي مذكور في المطولات (نحو نعم العبد) انه أواب وبئس الشراب (أو مضافا لما هي) أي أل الجنسية (فيه نحو ولنعم دار المتقين) وبئس مثوى المتكبرين أو مضافا الى مضاف لما هي فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط كون الظاهر بأل أو مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادي فقد حكى الاخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة وأجاز الجرمي أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما وأما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغي أن يكون تابعا لنعم أو بدلا

الكلام

التوضيح وشرحه (قوله بعد فاء الجزاء الخ) انما وجب التقديم حينئذ حذرا من أن تلي الفاء أما (قوله في جواب أما) أي الظاهرة أو المقدرة كما أشار اليه بالمثالين (قوله غيره) أي المفعول وقوله مقدم نعت منصوب احترازا عما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر ظرفا نحو أما اليوم فاضرب زيدا أو مفعولا آخر نحو أما درهما فأعط زيدا أو حالا نحو أما مجردا فانا ضاربك أو مفعولا مطلقا نحو أما ضرب الامير فانا ضاربك أو مفعولا له نحو أما تأديبا فانا ضاربك والضابط صادق على نحو أما زيد فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشئ آخر كان أولى وانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها لانها ليست في مركزها الاصلي بل مؤخرة من تقديم (قوله أو مضمر) أي مستتر أو بارز (قوله اما معرفا الخ) خرج ما فيه أل وليست معرفة نحو الله والذي (قوله مذكور في المطولات) فلا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرح من المختصرات (قوله ولنعم دار المتقين الخ) ان قلت المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كان بمعنى الحدوث أما ما هو بمعنى الثبوت فكالصفة المشبهة أل فيه للتعريف لا يقال المصنف لم يقل مضاف للمعرف بأل ليتجه السؤال بل لما هي فيه وذلك صادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة لما هي فيه بل لنفس أل ولو قال مضافا للمعرف بال كما عبر أولا بقوله اما معرفا بال كان أولى ليخرج ما مر (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) قد يدخل في كلام المصنف بأن يجعل المعنى او مضافا لما هي فيه ولو بواسطة (قوله فقد حكى الاخفش الخ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

* فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها * قال الدماميني فان قلت هذا وان كان بعضهم اجازه قياسا فان الذي صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلت الذي أجاز في الاضافة * الواهب المائة الهجان وعبدها * قياسا يلزمه ان يجيز هذا انتهى وقد يفرق بأن نحو وعبدها تابع لما فيه أل ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره (قوله مفردة ومضافة) نحو نعم رجل زيد ونعم جليس قوم عمرو (قوله أو مؤول) أي على جعل ذلك المخصوص والفاعل مضمر حذف تفسيره (قوله فقال في البسيط الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أمران الاول انه ينبغي

الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنتها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل انه حال والثانى انه قياس ما ذكره فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر فان فرض انهم يروونه بالرفع فاعله مقطوع عما قبله أو تابع على الحمل بجعل الباء زائدة فى الخبر أو المبتدأ وكذا يقال فى بئس العير ولينظر ماذا يقال فى قول الراجز

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

فانه ان جر طير لزم اتباع نعم بنكرة اذ التقدير حينئذ بالممدوح طير لكنه لا مانع من ابدال النكرة من المعرفة ويحتمل ان جره باضافة نعم اليه وبنعم بدل من بخير انتهى والذى نقله عنهم أبو البقاء فى البيتين ان ما بعد نعم وبئس مرفوع بهما كما يرتفع بالممدوح والمذموم وعليه لا اشكال (قوله مستترا وجوبا) فلا يبرز فى تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو نعما رجلين ونعموا رجالا شاذ وذلك من أحكام هذا الضمير ومنها انه لا يتبع بشئ من التوابع لشبهه بضمير الشأن فى قصد ابهامه تعظيما لمعناه وانما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ وأما التمييز فيجوز وصفه نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط (قوله بتمييز) يشترط أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفردة فى الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس (قوله قابل لأل) لانه خلف عن فاعل مقرون بها فلابد من صلاحيته لها فلا يفسر بمثل وغير وأفعل التفضيل وهذا يشكل على ما فى نحو فنعما هى فانها تمييز عند الاكثرين الا أن يقال حلت محل ما يقبل أل (قوله مذكور غالبا) هو ما صححه ابن عصفور واختاره فى التسهيل والكافية فقال

والعلم بالتمييز أغنى عنه فى * بها ونعمت فلذا به اكتفى

ونص سيبويه على ان هذا التمييز لا يجوز حذفه فبها ونعمت شاذ (قوله بئس للظالمين بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأ هرم) قطعة من بيت تمته لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا * أى لخائف بها الجأ (قوله فتأمل) امر بالتأمل لما فى العموم فى الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم زيد رجلا) فى الرضى ولا يجوز تأخير التمييز عن المخصوص وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر

﴿باب النائب عن الفاعل﴾

هكذا ترجمه ابن مالك وترجم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله قال فى شرح الشذور

او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وأما الفاعل المضمر فقد أشار اليه بقوله (أو ضميرا) مفردا (مستترا) وجوبا (مفسرا) لكونه مبهما (بتمييز) بعده قابل لأل مذكور غالبا (مطابق) ذلك التمييز (للمخصوص) بالمدح أو الذم افرادا وتذكيرا وفروعهما (نحو بئس للظالمين بدلا) ونحو نعم امرأ هرم ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها أو خبر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أى أيوب

﴿باب﴾

فى ذكر النائب عن الفاعل

والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره والثانى ان المنصوب فى قولك أعطى زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى ونازعه الجوهرى بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار فى العرف علما بالغلبة على مايقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى وبذلك يجاب عما قيل ان العبارة الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضرب القوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعول مالم يسم لانهم يرون ان الفعل اذا بنى للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعانى وعلى هذا فعبارتهم أولى لانها لا تشمل غير المقصود وأما صدقها فمدفوع بان كلامهم فى المرفوعات وفيما قاله أولا وأيده بكلام أهل المعانى نظر لا يخفى على من للمعانى يعانى وذكر فى المغنى لبيان الاولوية وجهين غير هذين أحدهما انها أخصر والثانى انها أفصح فى المراد والمعرب ينبغى أن يختار الاوضح والاخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة فى كلامهم لانه لا عبارة أخصر مما ذكروا فى تأدية ما قصدوا وأما الاوضحية فموجودة أيضا (قوله وهو ما الخ) أى لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو ضرب زيد والمؤول بحرف مصدرى يستحسن ماقمت أى قيامك أو بغيره نحو لايبالى أقمت أم قعدت وقوله حذف أى ترك ولم يقصد وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى ملابسة والمراد فاعله الاصطلاحى فلا ينتقض التعريف بنحو أنبت الربيع البقل حيث حذف فاعل أنبت وقام الربيع مقامه وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع الى ما وقوله هو تأكيد للمستتر فيه تنبيها على مكانه والضمير فى مقامه يرجع الى فاعله وخرج بذلك بقية المفاعيل التى شملها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله بالغرض اللفظى والمعنوى فاشعر انه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب فى ذلك ولم يخلط الغرض وادخال ابن مالك له فى الغرض المعنوى ليس بظاهر وان تبعه بعضهم ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف فيه نظر لان الجهل انما يقتضى ان لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده الى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سأل سائل وسام سائم وهذا لا يعوزك فى وقت ما ودفعه الدمامينى فى شرح التسهيل بأن التقى السبكى ذكر انه يقال جاء شئ ولا يقال جاء جاء وان كان الجائى أخص من شئ لان جاء مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فمتى عرف المجئ فلا يبقى فى الاسناد فائدة والشئ قد لا يعرف مجيئه قال ولده البهاء فى العروس وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد

(وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه) (يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع أو لغرض لفظى كتصحيح النظم أو معنوى كالتعظيم (فينوب عنه فى أحكامه كلها) من وجوب الرفع

علمه

عليه أتى آت ونحو * مر بقوم عهاوان لام لائم * فان التنكير في ذلك لمعنى خاص
وكلامنا انما هو في جاء جائي من غير ارادة شئ انتهى أقول ارادة المعنى الخاص
بالتنكير ممكن في كل موضع فصح قول المصنف ان الاسناد الى اسم فاعل
المصدر لا يعوّل في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى
المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء جائي فان معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن سابقة
لتحصيل الفائدة بل هي مقارنة فلا فائدة فيه ولهذا قال فمتى عرف الخ أي متى عرف
المجيء وحينئذ فمتى سمع جاء علم ان هنالك جائي أي شخص متصف بالمجيء وحينئذ فلا
يبقى في الاسناد الى جائي فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا
يبقى في الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل
بمعرفة المسند اليه لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكن لقائل أن يقول ان أراد
عدم الفائدة بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع
لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم وان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى
السامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه اولا في سماع التركيب تستفيد بواسطة
الاسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما نعم يتوجه انه لا حاجة الى هذا الاسناد لحصول
المقصود منه بنحو حصل مجيء الا أن عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل
انتهى وقوله في توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه أوّلا مبني على ما فهمه عن السبكي
من أن المراد بقوله فمتى عرف المجيء المفهوم من المسند اليه فكأنه أخذه من قوله
ومعرفة المسند اليه سابقة الخ وليس بمتجه وانما معنى كلامه ما قررنا ثم اعترض على
الدماميني في زعمه اندفاع نظر المصنف بما ذكره السبكي بأن اندفاع هذا المسند
الخاص بالنظر لا يوجب اندفاعه رأسا لجواز أن يكون مسندا آخر هو وكذلك هنا
بأن يقال الجهل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه ولا يقتضي أن يحذف لجواز أن يعبر
عنه بأمر يشمله ويصدق عليه كانسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق اللهم الا أن
يكون المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان أو حيوان أو آدمي لم يكن
مجهولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير به بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها
لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعي ان التعبير عنه بنحو شئ أو مخلوق ولا يفيد
لشدة الابهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتأمل وليراجع انتهى
ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته
ولعله أمر بالتأمل لان هذه الاستفادة التي زعم انها حاصلة من سماع التركيب
حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحدث بل لو قلنا انه
يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل ما (قوله

والتأخير عن العامل) أي وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين (قوله وتأنيث العامل لتأنيثه) أي جوازا ووجوبا ان كان مؤنثا ولا يرد نحو مربهند لان القائم مقام الفاعل لفظا أعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولذا لم يستثنه (قوله من الاحكام) أي من بقية الاحكام للفاعل المذكورة له في بابه كصيرورته كالجزء منه فمن للبيان لكن على تقدير مضاف (قوله أحسن من عبارة الاوضح) وهي فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة وذلك لانه أخل ببعض الاحكام لان منها اسناد الفعل أو شبهه اليه بأن أسند اليه الفعل معنى فصار هو معه كلاما تاما وتفاوت الاسنادين لا يضر ثم لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته لكن يرد على عبارته هنا انه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل يرتفع باسم الفعل و بالظرف والمجرور والامثلة والجامد الجاري مجرى المشتق ولا يرتفع النائب الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف وانه اذا قدم الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم في النائب ذلك لانه اذا كان ظرفا أو عديله لا يكون مبتدأ اذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيد الرجال والاصل اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع (قوله ولهذا لا ينوب الخ) ولانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو أعطيت زيدا دينارا وضارب زيد عمرا حتى أن بعضهم جوز في هذا أن يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع ولشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما ولان غير المفعول به انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره والا لزم تقديم الفرع على الاصل بلا موجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه ان معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقي واجب لانه يجب التكلم به اذ لا مانع من التكلم بالمجاز مع امكان التكلم بالحقيقة ثم لا يظهر لكون الاسناد الى المفعول به حقيقة والى غيره مجازا وجه وجيه وذكر الاسناد اذا صفوي ما يقتضي ان الاسناد الى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك في سبك المنظوم الى جواز نيابة غيره معه مطلقا والاخفش شرط تقدم النائب (قوله ما اختص وتصرف من ظرف) فيمتنع نيابة نحو زمان ومكان اذا لم يختصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله صيم رمضان) ظرف زمان متصرف مخصوص لكونه علما (قوله وجلس امام الامير) ظرف مكان متصرف مخصوص بالاضافة

والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته في الاوضح (مفعول به) اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو وقضي الامر كما تقدم من (قوله فان لم يوجد) في اللفظ (فـ) ينوب عنه (ما) أي الذي (اختص وتصرف) أوشي (من ظرف) زماني أو مكاني نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية

بالاضافة (قوله وغيرها) كالفاعلية والمفعولية والاضافة ونحوها (قوله أو غيرهما كالوصف) نحو سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما يأتي في المصدر لان الفائدة تحصل بالوصف اذ الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وانما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم وقط وعوض لانها لا تتصرف فلا ترتفع ولو نابت لرفعت وعن الاخفش نيابة غير المتصرف مع بقائه على النصب (قوله لغير تعليل) وذلك كاللام والباء ومن لان المجرور بها مفعول لاجله والجمهور على منع نيابته خلافا للاخفش وعلة المنع كما قال الخفاف ان المفعول لاجله مبني على سؤال فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة الحال وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعولا له عند الجمهور نظر لانه لا يوافق المنقول عنهم وانما هو مذهب ابن الحاجب هذا ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله * ويغضى من مهابته * لان النائب ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفي بتمام الغرض بل لا بد أيضا أن لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال فقد صرح في المغني بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقا بمحذوف حالا أو صفة وأن لا يكون علة نحو خرج للاكرام عمرو وكان من حق الشارح أن يضم مسئلة الحال والصفة الى قوله بحرف لغير تعليل فان اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة المجرور المتعلق بمحذوف على انه صفة أو حال اللهم الا أن يقال انما امتنعا نظرا لاصلهما في الحقيقة قال شيخنا ولم يبين كونه مختصا فقد يفهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص وهو محل نظر فقد صرح الرضي بما نصه وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان أو زمان أو في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها انتهى فتأمل عموم قوله وكذا نشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب الخ مع تمثيله بقوله أو في موضع اذ يعلم منه انه لا بد من اشتراط التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضا انتهى ولا يخفى ان ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص في المجرور كالظرف والمصدر وفي حواشي الالفية ما نصه والجار والمجرور شرطه أمران التصرف فخرجت السبعة التي قصرتها العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة اما الاختصاص بالاضافة نحو سير بأبيك أو بال نحو بالرجل أو بالوصف نحو برجل حسن أو بالعلمية نحو سير بزيد أو بتقييد الفعل نحو سير في طريق سيرا شديدا ولم أر أحدا ذكر شرطي الجار والمجرور الا أن ابن الناظم أطلق اشتراط التخصيص أو التقييد المذكورين فشملت الظرف والمصدر والمجرور ولا أرى ذلك في المصدر بل

وغيرها والخصص ما اختص بعلمية أو اضافة أو غيرهما (أو مجرور) بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط في أيديهم ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم أو استثناء

وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين
والكوفيين وقال ابن مالك
النائب الجار مع مجروره
وفي الارتشاف أنه لم يقل به
أحد وقال الفراء النائب
الجار فقط وهو بعيد
اذ الحرف لاحظ له في
الاعراب لا لفظا ولا محلا
(أو مصدر) نحو فاذا نفخ في
الصور نفخة واحدة
والمتصرف منه ما فارق
النصب على المصدرية
والمختص ما اختص بنوع ما
من الاختصاص كتحديد
العدد وكونه اسم نوع وأفهم
عطفه لهذه الاشياء بأو أنه
لا أولوية لبعض منها على
بعض واختار في الجامع
تبعا لابن عصفور أولوية
المصدر وفهم من تخصيصه
النيابة بما ذكر أنه لا يجوز
نيابة الحال ولا التمييز ولا
المستثنى ولا المفعول له ولا
المفعول معه ومن في قوله
من ظرف للبيان وقد أشار
الى ما لا تتأتى النيابة بدونه
بقوله (ويضم أول الفعل)
المتصرف عند ارادة اسناده
الى النائب لفظا أو تقديرا
(مطلقا) أي ماضيا كان
أو مضارعا ثلاثيا أو رباعيا
مجردا أو مزيدا (ويشاركه)
في الضم (ثاني) الماضي المبدوء بتاء زائدة

لا بد من كون المصدر مختصا الا ان أحد شطرى الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا من الآخر (قوله وظاهر كلامه ان النائب الخ) انما قال ظاهر لاحتمال انه عبر بالمجرور عن الجار تسمية للكل باسم بعضه ثم لا فرق بين المجرور بحرف أصلى أو زائد نحو ما ضرب من أحد واعلم أن هذه الاقوال تجرى بعينها في نحو مررت بزيد كما قاله الدماميني (قوله مع مجروره) صوابه الجار ومجروره لانه الذى قاله ابن مالك في التسهيل فليس المجرور هو النائب بالاصالة والجار تابع له كما تقتضيه مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على اصالة الجار في النيابة عنده اقتصاره في الالفية عليه في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا اصالته لم يحسن التجوز فتدبر (قوله الجار فقط) بناء على قوله ان الباء في مررت بزيد في موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله ما فارق النصب الخ) بخلاف ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فعله المقدر على أن الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ومنه معاذ الله وحنانيك (قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ) ولو بعهد نحو ضرب الضرب أى المعهود بخلاف المبهم نحو سير سير فيمتنع لعدم الفائدة فلو أفاد ولو بوصف محذوف جازت نيابته ففي المغنى أجازوا سير بتقدير الصفة أى واحد وفي نكت المصنف على الالفية قولهم في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون المراد الابهام فينوب قال تعالى فمن عفى له من أخيه شئ أى نوع ما من أنواع العفو وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين الاختصاص أو تقييد الفعل فلا يرد عليه الآية لكن الظاهر ان حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل اعتقد في زيد أمر وأثبت له شئ ومر عن المصنف انه لا بد من كون المصدر مختصا فلا يكفي التقييد وفي شرح الشذور كلام يتعلق بالآية يرجع اليه وانما لم يكن مفعولا به لان عفا لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة وشئ في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تنكير شئ من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شئ (قوله بأو) أى الدالة على مطلق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول الفعل اليه بنفسه واليهما بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) اى مع كونه في مقام بيان النائب والا فالنص على الشئ لا ينفي ما عداه (قوله انه لا يجوز نيابة الحال) أى ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا ضمير المصدر وخالف في التمييز الكسائي

ولا

معتادة وان لم تكن للمطاوعة (نحو تعلم) وتضورب (وثالث) الماضي المبدوء بهمز الوصل

(نحو انطلق) واستخرج (و يفتح ماقبل آخره لفظا) أو تقديرا ان كان مضارعا) مجردا أو مزيدا فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا ان كان أوله مضموما في الاصل (ويكسر) كذلك (ان كان ماضيا كضرب) زيد بضم أوله وكسر ماقبل آخره ويضرب عمرو بضم أوله أيضا وفتح ماقبل الآخر وأما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقا وفي كان وكاد وأخواتهما خلاف مذهب الجمهور الجواز وعليه فالاصح أنه لا يقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الظروف أقيم والا تعين ضمير المصدر ولم يتعرض لرافع النائب اذا كان اسما وذكر في الجامع أنه لا يغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول (ولك في) فاء الفعل

ا ا يس ني الثلاثي المعتل العين (نحو قال) مما عينه واو (وباع) مما عينه ياء (الكسر مخلصا) نحو قيل و بيع والاصل قول و بيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ماقبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والكسر مشما ضما) تنبيها على أن الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب الكسر شيأ من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغي أن يسمى روما مع أن الفراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض (والضم مخلصا) نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ومنه قوله * حوكت على نيرين اذ تحاك * وقوله * ليت شبابا بوع فاشتريت * وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه ورخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت

ولا خبر كان وتوجيه ذلك يطلب من محله ومر بعضه وقال الاستاذ الصفوي وجاز عند البصريين نيابة أفعل مضافا الى المصدر نحو ضرب أشد الضرب (قوله معتادة) انظر ما معنى الاعتياد وعدمه وبالجملة فهو احتراز عن ترمس الشئ بمعنى رمسه أي ستره فانها زائدة ولا يضم فعلها ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحب المعروف لان الظاهر انه مضموم التاء والميم (قوله تعلم وتضورب) التاء في الاول للمطاوعة وفي الثاني لغيرها (قوله مجردا أو مزيدا فيه) فيه نظر لان المضارع لا يكون الا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف وكالجامد فعل الامر والافعال المراد بها الانشاء لانها مسندة الى المتكلم أبدا كما قاله بعضهم (قوله وفي كان وكاد الخ) ظاهره استواء بابيهما في الخلاف وليس كذلك قال في الارتشاف ان كان ناقصا من باب افعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز بناءه للمفعول الا الكسائي والفراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى المقصود منه (قوله انه لا يقام خبرها) أي المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له وللكسائي (قوله بعد اسكانه) لان الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آن واحد (قوله ومعنى الاشمام الخ) هذا كلام الدماميني وقيل غير ذلك فانظر التصريح (قوله بحذف حركة العين الخ) انما حذفت حركة العين لاستثقال الكسرة على حرف علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها وقلبت الياء واوا لسكونها اثر ضمة ففي ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان (قوله حوكت الخ) صدر بيت عجزه * تختبط الشوك ولا تشاك * الحياكة النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره و ردائه وكذا فيما بعده والثوب اذا نسج على نيرين كان أصفق واصفاقها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها (قوله ليت الخ) عجز بيت صدره * ليت وهل ينفع شيأ ليت * وشبابا اسم ليت الاولى وجملة بوع خبرها وليت الثانية فاعل ينفع والثالثة توكيد للاولى فلا عمل لها

والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكد وشيأ مفعول مطلق أى نفعا شيأ لا مفعول به خلافا للعيني (قوله كبت وعقت) والاصل باعنى عمرو وعاقني عن كذا ثم بنيا للمفعول وأبدل من ياء المتكلم تاء لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم والوقيل بعت بالكسر وعقت بالضم لتوهم انهما فعل وفاعل وانعكس المراد فقد بين فهما الاشمام أو الضم فى الاول والكسر فى الثانى (قوله نحو اختار وانقاد) يمكن ادخال ذلك فى كلام المصنف بأن يراد بنحو قال وباع ما اعتلت عينه وهو ثلاثى أو على افتعل أو انفعل

﴿باب الاشتغال﴾

(قوله أن يتقدم اسم) اراد به الجنس فيشمل الواحد والاكثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان فاقدر بن أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أى اهنت زيدا ضربت أخاه وزيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه انتهى وعلم منه أن محل الجواز ان كان الناصب المقدر متعددا بعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع الا عند الاخفش كما بينه الشاطبى (قوله ويتأخر عنه عامل) خرج به نحو ضربته زيدا لان العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد اليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ماقبله وشمل العامل الاسم وهو كذلك اشترط أن يكون وصفا وهو هنا اسما الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها وان يكون عاملا وان يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) لوقال أو ملابسه لكان أولى ليتناول نحو زيدا مررت به و يتبادر من الشغل عن الشئ احتياجه اليه فيخرج المستغنى عما بعده نحو زيد فى الدار فاكرمه وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله والالم يكن الضمير أو ملابسه شاغلا له بحيث لو فرغ من الضمير أو ملابسه عمل فى الاسم المتقدم فيخرج مايمتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فانها لا تصح أن تطلب المتقدم وقضية ذلك ان الاشتغال لا يجرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل الرافع المتأخر فيه ذاتى و يؤيده انه لما قال فى المغنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر عاملا قال الدمامينى المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال انتهى فأفاد ان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول التوضيح فى التتمات الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل كما فى المنصوب لكن سيأتى ان الشارح يقول ان الاشتغال يجرى فى المرفوعات وصرح به السيوطى فى النكت وغيرها و يوافقه قول التسهيل وان رفع المشغول ضمير

شاغله

كبت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر فى الاول ولا الضم فى الثانى وجزم به فى الجامع ومثل قال وباع نحو اختار وانقاد مما أعل عينه

﴿باب الاشتغال﴾

أى اشتغال العامل عن المعمول وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل فى ضميره

شاغله الخ وحينئذ فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال في المنصوبات ومراد
الشارح بالعمل وان أطلقه عمل النصب كما صرح به غيره واشتراط صحة عمل
المشغول بالضمير في الاسم المتقدم لو لم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات وانظر
وجه الفرق والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا كما قررناه والاخرج مسائل
وجوب الرفع لكن الشارح ذكر انها انما ذكرت تتمة وان الضابط غير صادق
عليها فكأنه فهم جواز العمل مطلقا وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تابع
للمصنف في الاوضح وقد تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين
هذه لكن يرد عليهم قول الالفية

وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

اذ هو احتراز عن الوصف الواقع صلة لال مع انه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله الا
أن يقال التقييد لصحة النصب لا لكونه من الاشتغال قال المحشي وترك من الشروط
اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه لاخراج زيدا جلست مكانه فلا يجوز
لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لانه مختلف فيهما انتهى
وفيه أن قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح في ذلك الاشتراط فان جلست
لا يمكن أن يعمل في زيد وقد صرح أبو حيان بأن الصحيح انه لا يشترط اتحاد جهة
النصب في المشغول به والمشغول عنه لان الاخفش حكى في الاوسط عن العرب
أزيدا جلست عنده قال وبهذه المسئلة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك أن يكون
المشتغل جائز العمل فيما قبله (قوله أو ملابسه) أي ملابس ضميره بأن يعمل في
مضاف الى ضميره نحو زيدا ضربت أخاه أو غير ذلك كما في التوضيح (قوله لعمل
هو) أي ان لم يمنع مانع وقوله أو مناسبه أي ان منع مانع (قوله والمراد بالعامل الخ)
لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله (قوله لعدم احتياجه الى تقدير) وان استلزم كون الخبر
جملة والاصل فيه الافراد لانه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أي اسمية
الصدر فعلية العجز (قوله على الاصح) مقابله قول الكسائي النصب بالفعل
الظاهر المؤخر على كونه ملغى غير عامل في الضمير ورد بأن الضمير قد لا يتعدى اليه
الا بحرف الجر فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه أيضا الا بحرف
الجر وأيضا لا يمكن الالغاء في السببي لانه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو زيدا
ضربت غلام رجل يحبه وقال الفراء الفعل عامل في الاسم والضمير معا ورد
بلزوم تعدي المتعدي لواحد لاثنين وهكذا وهو خرم للقواعد وقيل غير ذلك (قوله
الا المانع) أي كالحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدارة نحو أيهم ضربته أو لانه
يلزم على تقديمه الفصل بين أما والفاء نحو وأما ثمود فهديناهم في قراءة النصب

أو ملابسه لولا ذلك لعمل
هو أو مناسبه فيه والمراد
بالعامل هنا ما يجوز عمله
فيما قبله ثم الاسم السابق
بحسب الاعراب على خمسة
أقسام ما يترجح رفعه على
نصبه وما يترجح نصبه
وما يجب رفعه وما يجب نصبه
وما يستوي فيه الامران
هكذا ذكره النحويون
وتبعهم المصنف فشرع في
بيانها بقوله (يجوز في نحو
زيد ضربته أو) زيد (مررت
به أو) زيد (ضربت أخاه)
أو رجلا يحبه (رفع زيد)
بالابتداء وهو الراجح لعدم
احتياجه الى تقدير (فالجملة)
في محل رفع على أنها (خبره)
والرابط بينهما الضمير وجملة
الكلام حينئذ اسمية ذات
وجهين (ونصبه باضمار)
عامل على الاصح موافق
للمذكور لفظا ومعنى أو معنى
فقط مقدم على الاسم الا
لمانع فيقدر في المثال الاول
(ضربت) فيقال ضربت زيدا
ضربته لعدم المانع من ذلك

(قوله وفي الثاني جاوزت) فيه بحث لان كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر لان
مفهوم المرور بزيد مثلا وهو محاذاته وقت السير فيصدق حينئذ على المحاذي انه مار
بزيد لا مجاوز وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قوله

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

ويجاب بأن المفهوم من المرور المعدى بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدى بعلى
كالبيت فانه يرادف المحاذاة والمانع في الاول صناعي وفي الثاني معنوي ويقدر في
زيدا مررت بأخيه لابست لا جاوزت وفي زيدا ضربت عدوه أكرمت زيدا
ضربت عدوه والمانع فيهما معنوي كالاول وقس على ذلك قال في المغني وليس
المانعان في كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي ألا ترى انه لا مانع في زيدا شكرت
له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذا امثلة الظرف نحو يوم الجمعة صمت
فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذا
لا مانع في نحو زيدا أهنت أخاه لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب (قوله وفي
الثالث اهنت) في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة فان أريد
بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو الالتزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال
فيقدر في المثال الاول ضربت وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من
مناسب كان واضحا والمراد اللزوم العادي العرفي فلا يرد انه لا تلازم بين ضرب
شخص واهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيدا وأكرمت أخاه وعلى هذا يجوز
أن يقدر ضربت زيدا ضربت أخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة (قوله
أو رجلا يحبه) أشار به الى أن العلقة كما تحصل بالاسم الشاغل تحصل بتابع
الشاغل الاجنبي لكن يشترط أن يكون التابع للاجنبي نعتا كالمثال لان الهاء
من يحبه حصل بها الربط أو بيانا نحو زيدا ضربت عمرا أخاه اذا لم يجعل الاخ بدلا
أو نسقا بالواو خاصة بشرط أن لا يعاد العامل كما في التسهيل نحو زيدا ضربت
عمرا وأخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير الواو أو كان الواو وأعيد العامل
لان الواو لمطلق الجمع في المفردات فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة المثنى أو الجمع
لكن ألحق الرضي الفاء العاطف واستظهره الحفيد وفي القصريات ان بعض أصحابنا
يجيز ومع اعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيدا للاولى وان سيبويه
لم يقدرها الا معطوفة واستثناء البدل مبني على ان عامل البدل غير عامل المبدل منه
على كلام فيه والا فهو كالبيان قال في التصريح وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح
مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم
السابق انتهى وهذا في المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير فيه البتة وانظره هذا مع

(و) في الثاني (جاوزت) فيقال جاوزت زيدا مررت
به اذ لا يصل مررت الى
الاسم بنفسه (و) في الثالث
(أهنت) فيقال أهنت زيدا
ضربت أخاه أو رجلا يحبه
لان من ضربه قصد أهانه
لان من ضرب زيدا أهانه الاسم في هذه الامثلة
منصوب بعوامل مضمرة
(واجبة الحذف) لان
المذكور عوض من المقدر

ما

ماسلف من القصريات (قوله فلا يجمع بينهما) لا يرد عليه النقض بقوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا ويؤخذ من كلامه ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندى عسجد أى ذهب وقول بعضهم ان الاولى التعليل بالاحتراز من العبث لئلا يرد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم المذكور نحو أهنت زيدا ضربت أخاه فالاولى التعليل بما يعم جميع افراد الباب (قوله لكونها مفسرة) أى والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح كما بينه فى المغنى وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل بها تفسير وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر السين الفعل المذكور لا الجملة باسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون جزئها لا محل له ألا ترى ان نحو ان قام زيد قام عمرو الجزم فيه للفعل وحده لا الجملة باسرها (قوله فان لم يصلح كما فى رجلا أكرمته) لكونه نكرة غير مخصصة (قوله خلافا للفارسى) فانه قال فى قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها انه منصوب على شريطة التفسير ووافقه البدر ابن مالك وأيد بعضهم ذلك بأن من المواضع التى يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعا بالابتداء فتأمله وقد بين فى المغنى فى الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أبى على من جعل نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من الاشتغال وذكر ان ابن الشجرى رد عليه فراجعه وبه يعلم ما فى قول المحشى ان أبا على أجاز النصب على الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف (قوله ذو طلب) أى بنفسه أو بغيره ولا فرق بين طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو زيد اغفر الله له أولا يعذبه والباء فى بصيغة للملابسة (قوله بل منعه بعضهم) أى واذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف فيه فالحاقه بالمتفق عليه أولى وان كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للانشاء بخبر المبتدأ على ما مر فى باب المبتدأ والخبر (قوله وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال مقدر كما لا يخفى لكن السؤال لا يتجه لان أفعل فى التعجب لا يدل على الطلب كما يأتى فى بابه وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال مبنى على الظاهر (قوله فى محل رفع) أى على الفاعلية وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شئ وكذا ان قلت الضمير فى محل نصب لان التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله وأما نحو السارق الخ) جواب سؤال تقديره انه يرد على كون النصب

فلا يجمع بينهما (فلا موضع للجملة) التى هى (بعده) من الاعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح كما فى نحو رجلا أكرمته تعين نصبه خلافا للفارسى (ويترجح النصب) على الرفع (فى نحو زيدا اضربه) أو لا تضربه مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر وانما ترجح (للطلب) الواقع بعد الاسم اذ فى الرفع الاخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع فى نحو زيد احسن به لان الضمير فى محل رفع (و) اما نحو (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أن الفعل ذو طلب لانه

راجحا قبل الفعل الطلبي لزوم اجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان لم يكن ممنوعا غير واقع أو قليل الوقوع جدا وتقرير الجواب ظاهر هذا وذكر السعد عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود الآية أنه لا يمتنع اجماع القراء على أحد الجائزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل (قوله متأول) أى عند سيبويه بما ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فاقتصار الشارح على تأويل سيبويه يقصر ويوهم ان غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على حذف الخبر) جوّز الهدى فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هذا بيان حكم السارق الخ (قوله ثم استؤنف الحكم) اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر واذا كان مستأنفا لم تكن الآية من الاشتغال لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى وشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل ... الاسم السابق (قوله في نحو هذا) أى مما لم يكن المبتدأ موصولا وصلته ... (قوله ومثله الزانية والزاني) لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى ... قدم السارق والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قدمت الزانية (... قبله) أى للاسم السابق وفيه مسامحة اذ المعطوف عليه انما هو الجملة كما يأتى وأطلق العاطف فشمل الواو والفاء وثم وأو (قوله على جملة فعلية) أى مصدرة بفعل وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو أحسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العوارض لاحقا بالاسماء واعترض بأن الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة لانه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقشة في المثال فيجعل المثال أحسن بزيد والله احمده مع أن عمرا اضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر على أنه مبنى على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والمشهور خلافه قال العصام ومما أطلقه ينبغي أن يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولى القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكر اضربه فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء (قوله لان اما الخ) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله فان قيل فلم ترجح رفعه قيل لعدم احتياجه الى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفا بعد اما أن الواو الداخلة عليها للاستئناف

متأول) عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومثله الزانية والزاني فاجلدوا (و) يترجح أيضا في نحو والانعام خلقها لكم) بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ولم يفصل ذلك العاطف بأما وانما رجح (للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو أولى من التخالف فان فصل عما قبله بأما نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ترجح الرفع لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبل

فلامعنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع مالم يوجد مرجح النصب نحو وأما زيدا فاكرمه والا استوى الامران لتعادل المرجحين بلا مرجح ثالث لاحدهما عند بعض أو ترجح النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند آخر وفي حكم أما اذا الفجائية نحو رأيت عبد الله واذا زيدا يضربه عمرو فان اذا من ادوات الابتداء وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف) انما قال كالعاطف لان المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطاء حكمه (قوله نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته) هذا صريح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبلها خلافا لما صرحوا به في قوله * والزاد حتى نعله ألقاها * من أن نصب الفعل بالعطف قاله اللقاني قال الشهاب القاسمي قد يجاب بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لامكان جعل ألقاها على التوكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه فحتى حرف ابتداء فلما وليها في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فاعطي تاليها ما يعطى تالي الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالاجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة اذ لا يقع العاطف الا بين كل وبعض انتهى فأنت تراه جعل الاجود هنا العطف وجعل جملة ضربته توكيدا وما اعترض به من أنه اذا دار الامر بين التوكيد والتأسيس فالحمل على التأسيس أولى والتأسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب الاشتغال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت ما هو المؤكد قلت ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق بقي أن تعيين الرفع في ضربت زيدا حتى عمرو ضربته محل نظر لانه اذا كان حتى الابتدائية مختصة بالاسماء لم يصح النصب بعدها اذا أشبهت العاطف فضلا عن ترجحه وقد جوزه ورجحوه الا ان المانع من جواز النصب هنا وتكون حتى داخلة على الجملة الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب (قوله كان ولا النافيتين) أي ولا بد ان يكون النافي أحد هذه الثلاثة كما في التوضيح لان غيرها لم يقع بعده الاشتغال اصلا او يقع لكن في الشعر فالاول كليس والثاني كقوله

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته * فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

أراد فلم ألق ذا رجاء ألقه وفي التسهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو

* كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته فانه يترجح أيضا في الأوضح (و) يترجح في نحو (أبشرا منا واحدا) مما تبعه وما زيدا أتيته الاسم السابق واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل وحيث كان ولا النافيتين

مجردة من مانحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه وانما رجح (الغلبة) وقوع (الفعل) بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيد تضربه فالمختار الرفع ويترجح النصب أيضا اذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أومن ضربت أو كان رفعه يوهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شئ خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه

لم ولما وان وفى الرضى أن لم ولما وان مختصة بالمضارع ولا يقدر معمولها الا فى العمل فلا يقال لم زيدا تضربه مثلا وكأنه أراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكون هو بصدده نفى وجوب التقدير فلا يرد أنه يجوز حذف فعل لما (قوله مجردة من لانها تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يليها غالبا الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح وظاهر كلام الرضى وشراح الكافية أن التى يترجح بعدها النصب هى التى لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون بدون ما فليراجع (قوله لغلبة دخول الفعل بعد همزة الاستفهام) وانما لم يجب دخولها على الافعال كما فى اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون فى الامهات (قوله فالمختار الرفع) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم وهذا مبنى على أن أنت مبتدأ كما هو رأى سيبويه ورجح الاخفش النصب وهو مبنى على قوله ان الضمير فاعل فعل محذوف وانفصل بعد حذفه (قوله ويترجح النصب أيضا) ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية (قوله منصوب) اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أى فأنك تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية (قوله أو كان رفعه يوهم الخ) انما قال يوهم دون يلبس لان الرفع لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة وترجح النصب لاغنائه عن تكلف القرينة ولو كان فى الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى (قوله نحو انا كل شئ خلقناه الخ) قال فى التصريح لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقناه صفة لشئ ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يوهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هى المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التى لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم أن ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة هذا ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية لايهام الرفع الصفة المخلة بالمراد قال لانه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق ولا يريد خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شئ فكل شئ فى هذه الآية ليس كما فى قوله تعالى والله كل شئ قدير لان معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه فمعنى كل شئ خلقناه بقدر على أن خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثانى انتهى قال الشهاب القاسمى انظر على

هذا

فلا معنى لكون الرفع أرجح اذ لا طالب لغيره ولا مسوى (قوله لان الصفة الخ) أى
زيدا لانه يكون خلقتا ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فنحو كل رجل ضربته
نعم ان علقت فى الدار بضربته صح أيضا فيه الاشتغال وان علقته بمحذوف
أى مار به امتنع لان الجملة الفعلية حينئذ صفة (قوله ومالا يعمل لا يفسر عاملا) أى
الا باب المنصوبات على شريطة التفسير بأن يكون المشغول عوضا فى اللفظ عن
العامل المضمر اما المرفوعات على شريطته فيصح لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملا
كما صرح به الدمامينى فى شرح المغنى فى بحث اذا واعترض على المغنى فى بحث حيث
لايهام كلامه خلاف ذلك وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصوبات
لقوله فيه لولا هو لعمل الخ و يحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك
المنصوبات لا على تلك الشريطة بأن يكون المذكور دالا على المحذوف من غير
تعويض كما فى شرح التسهيل لمصنفه وقضية صحة النصب فى زيدا ما أحسنه اذا لم يكن
من الاشتغال جواز التفسير فى نحو زيدا قام أو يكون المفسر غير مشغول بضمير
المفسر لكن منع من عمله فى الاسم المتقدم مانع كالتأكيد بأحد النونين وبهذا
يندفع كثير من الشبه فاحفظه فان قيل الاسم المشتغل بالضمير حال عمله فى الضمير
لا يصح أن يعمل فى المتقدم فكيف فسر عاملا قلنا المراد أخذا من التعريف وقولهم
لولا هو الخ مالا يعمل لذاته بأن يقوم به مانع ذاتى ككونه صفة لما قبله أو فعل تعجب
أو عرض غير العمل فى الضمير (قوله ومتى عمرا تلقه الخ) وجه الجزم فى تلقه مع أنه
ليس بيانا ولا بدلا ولا فعل شرط انه مفسر للمجزوم فأعطى حكمه (قوله هل زيدا
حدثته) فيه نظر لما يأتى عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل فعلا فلا يرد انه
اذا كان بعد هل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيدا انا ضاربه لا يتعين نصب
الاسم الذى يليها نعم ليس فى كلامه اشعار بقبح هل زيد ضربته وكلام الرضى صريح
فى قبحه (قوله فلو جاز الرفع الخ) أى على الابتداء وامتناعه هو مراد المصنف
بوجوب النصب فلا ينافى جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر
اما لفظى كما فى * لا تجزعى ان منفس اهلكته * فى رواية رفع منفس أى
ان هلك منفس أو معنوى كما فى * أتجزع ان نفس أتاها حمامها * أى ان هلكت
أو ماتت نفس اذ ذلك لازم لأتاها حمامها (قوله الا فى الشعر) استشكله اللقانى
بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده
وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى وقال الشهاب القاسمى يجاب باستثناء ذلك بدليل
أن الفعل الذى يشترط أن يليها هو الشرط وشرط أما محذوف وصرحوا بجواز
عمل ما بعد الفاء التى فى جواب أما فيما قبلها اذا كان من بعض اجزاء الجزاء كما

لان الصفة لا تعمل
فى الموصوف ومالا يعمل
لا يفسر عاملا كما أشرنا الى
ذلك أول الباب (ويجب)
النصب اذا وقع الاسم السابق
بعد ما يختص بالفعل كما
اذا وقع بعد أداة شرط
(فى نحو) ان (زيدا لقيته
فأكرمه) ومتى عمرا تلقه
فأحسن اليه أو أداة
تحضيض كما فى نحو ألا عمرا
أهنته (وهلا زيدا أكرمته)
أو أداة استفهام غير
الهمزة نحو هل زيدا حدثته
وانما وجب (لوجوبه) أى
لوجوب وقوع الفعل بعد
هذه الادوات فلو جاز الرفع
لخرجت عن اختصاصها
بالافعال وصرح فى الاوضح
بأن أدوات الاستفهام أى
غير الهمزة وأدوات الشرط
لا يقع الاشتغال بعدهما
الا فى الشعر الا اذا كانت
أداة الشرط اذا

مطلقا أو أن والفعل ماض فيقع في الكلام (ويجب الرفع) على الابتداء اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية كما (في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدا أو خبر نحو اذا الهم منكر فلا يجوز النصب بفعل مضمر (لامتناعه) أى لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدرمته اق الخبر بعدها اسما كما مر في باب المبتدا وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر الكلام كالاستفهام وما النافية وأدوات الشرط نحو زيد هل أكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رأيته أكرمه لان ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله في الاوضح (ويستويان) أى الرفع والنصب اذا وقع الاسم

بينوه في مبحث أما فانظره ويحتمل أنه جرى على ان أما ليست اداة شرط في عروس الافراح عن شيخه أبي حيان وتصريح جمع بانها حرف شرط با تضمنها المعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة له والاضافة لادنى ملابسة مطلقا) أى سواء كان الفعل ماضيا أو غيره (قوله والفعل ماض) أى أو معنى نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره (قوله في الكلام) أى في نثر الكلام كاذا الفجائية) أى على الاصح وقيل يجوز النصب على الاشتغال بعد اذا مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه ومشى عليه ابن الحاجب وهو مع اعترافه بانها تلزم المبتدا بعدها مشكل الا ان يريد اللزوم في غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير او يريد به غلبة الوقوع وقيل يجوز في نحو فاذا زيدا قد ضربه عمرو والمنع بدون قد ووجهه المصنف بأن التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية وقد يحصل بها الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها (قوله لا يليها الا مبتدا أو خبر) اى او ان المفتوحة المؤولة بمبتدا او المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر والمراد لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر واجاز الزعفراني ايلاء المضمر اذا لزم الحذف فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالدا ان رأيته اكرمه) ينبغي أن يقرأ اكرمه على صيغة المضارع المجزوم لا الامر والا فكان يجب فأكرمه بالفاء (قوله كالاستفهام الخ) أى من كل ماله الصدر ومنه ادوات العرض والتحضيض والتمني بألا خلافا للعز ولي حيث جعل توسط التحضيض وأخويه قرينة ترجح بها النصب أو يمتنع عمل ما بعده فيما قبله وان لم يكن له الصدر كان المفتوحة قال الرضي وأما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم انه يتبادر من كلامه ان بقية الاحرف النافية لا تكون كما وهو كذلك الا ان ولا على خلاف مر وفي الرضي وكذا أى من الواجب التصدير ما وان من جملة حروف النفي بخلاف لم ولن ولا اذ العامل قد يتخطاها قال

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

يروى برفع كل ونصبه ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظرا الى كونها الا في الى جهة صدر الكلام وأداة الاستثناء نحو زيدا ما يضرب به الا عمرو ولانها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولهذا رد على من زعم في وان كلا لما ليوفينهم كون ان نافية واللام من لما بمعنى الا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله لعدم صدق ضابط الباب الخ) لانه اعتبر في الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لعمل في الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ولا يتقيد عدم صدق الضابط بكون العامل لو فرغ لما تقدم نصبه فاذا قد شرنا فيما علم بان المراد

فلا معنى العمل فى ذاته لا مطلقا (قوله بعد عاطف) أى أو ما هو بمنزلته وهو حتى
زيد اذ لكن (قوله غير مفصول باما) احترازعن زيد قام وأما عمرو فأكرمته فان
بعض فيه راجح ولا أثر للعطف ومحله كما يؤخذ مما تقدم اذا لم يوجد مرجح للنصب
أما بان يكون الفعل المشغول فعل طلب وانظر الفصل باذا الفجائية فان قضية
الا بالزم بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجيحه (قوله ذات وجهين) أى اسمية
الصدر فعلية العجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب
عمرا وبكرا أكرمته بخلاف ما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم غلامه وبكر
أكرمته لان مشابهته للفعل غير تامة وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير
تعجبية) احترازا عن التعجبية نحو ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته فلا أثر للعطف
على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه ومن وجهه وما فيه (قوله لاجله) أو
فعمرو أكرمته فالرابط اما الضمير من لاجله أو الفاء المفيدة للسببية (قوله ولا
مرجح) فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذى هو السلامة من الحذف عورض
بأن النصب مرجح بقرب قرينته وهى معارضة بقرب المعطوف عليه قال الجامى فان
قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى أيضا قرينة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب انتهى واعترضه
العصام فراجعه بقى أن البعد على تقدير الرفع انما يتم اذا عطفت مفردات الجملة
الثانية على الاولى وأما اذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الاولى فلا يتحقق
بعد الا أن يقال بتقدير النصب تعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون
حينئذ من عطف المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على
معمولى عاملين مختلفين (قوله يربطها بالمعطوف عليها) لعل المراد بمبتدأ
المعطوف عليها (قوله جزم به فى الجامع) أى تبعا للتسهيل حيث قال وان ولى
العاطف جملة ذات وجهين أى اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب
مطلقا خلافا للاخفش ومن وافقه فى ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف
خبرا انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قدرناه منازل
قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وهى فى النصب معطوفة على
تجرى من قوله تعالى والشمس تجرى لمستقر لها وليس فى الجملة المعطوفة
ضمير يعود على الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على
يسجدان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيهما ضمير يعود على
النجم والشجر (قوله ومنع النصب الخ) أى لانه لا يجوز العطف على الصغرى
لانها خبر والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب

بعد عاطف غير مفصول بأما
مسبوق بجملة ذات وجهين
غير تعجبية كما (فى نحو زيد
قام وعمرو أكرمته) لاجله
أو فعمرو أكرمته فيجوز فى
عمرو الرفع والنصب (للتكافؤ)
الحاصل على كل تقدير لان
الجملة الاولى اسمية الصدر
فعلية العجز فان راعيت
صدرها رفعت وان راعيت
عجزها نصبت فالتشاكل
بين المتعاطفين حاصل على
كلا التقديرين ولا مرجح
وظاهر تمثيله بما ذكر انه
لا يشترط فى الجملة المعطوفة
وجود رابط يربطها
بالمعطوف عليها وهو ما جزم به
فى الجامع حيث قال ولا
يشترط الرابط ان نصبت
وفاقا لسيبويه والفارسى
لكن خالف فى أوضحه فجزم
باشتراط ذلك ومنع النصب
فى نحو المثال المذكور لعدم
الرابط

تبعا للاخفش والسيرافي قال وهو المختار (وليس منه) أي من باب الاشتغال (وكل شيء فعلوه في الزبر) أي الكتب لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل فرفع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه في موضع رفع صفة كل أو في موضع جر صفة لشيء وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر (و) كذا ليس منه (أزيد ذهب) به بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع أعماله النصب فيه فرفع زيد واجب اما على الابتداء أو على اضمار فعل تقديره أذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا في الشرح (تتمة) الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع بأن يكون الرفع على الابتداء أو على الفاعلية باضمار فعل ويأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب

في الجملة التي هي خبر المبتدأ اشتمالها على رابط يربطها به وهو ... ولانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وأجيب عن ... أكثري لا كلي فقد يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل نحو ... وسخلتها وعن الثاني بأن الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ... عليه جملة لا اعراب لها ثم انه ما المانع من النصب وتقدير الجملة ... معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فان عطف الاسمية على الفعلية وعكسه ... الا أن يقال امكان العطف على الكبرى جار مع الرفع والنصب فلا وجه لتخصيصه بالنصب (قوله تبعا للاخفش والسيرافي) انما منعا العطف بناء على الصغرى فلا ينافي ما سبق عن التسهيل من أن الاخفش ومن وافقه رجحوا الرفع (قوله وهو باطل) قال الجامي لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف أعمالهم ليست محلا لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى وانظر حواشيه (قوله وفاقا لسيبويه) وأجاز السيرافي وابن السراج والمرادي نصب زيد في المثال ونحوه فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على أن يكون المجرور في موضع نصب والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل ورده ابن مالك بأن الفعل لا يتضمن الا مصدرا غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مفيد فكيف اذا كان غير منطوق به (قوله لامتناع اعماله النصب فيه) لان الجار والمجرور في موضع رفع بذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه أعني اذهب قال الجامي فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابسه أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب أو يلابس أحد بالذهاب قلنا المراد بالمناسب ما رادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد المسند اليه والاتحاد فيما ذكرتم مفقود وفي كلام الشارح ما عرفته مما سبق (قوله أو على اضمار فعل الخ) هذا هو المختار لمكان الهمزة (قوله الاشتغال كما يجري الخ) مر ما فيه (قوله باضمار فعل) أي بسبب اضمار فعل والسبب أعم من العامل أو بفعل مضمر على انه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فيجب الابتداء الخ) أي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكر من كل ما وجد فيه مانع من الموانع المذكورة في النوع الاول لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح

فلا

فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر (قوله ويترجح في نحو زيد قام الخ) قال المرادى فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما أو اختيارا وهو مفقود هنا ولا نعلم من أجاز رفعه على الفاعلية أى بفعل محذوف الا ابن العريف قال الدماميني وزاد غيره المبرد وينبغى ان يزاد الكوفيون لانهم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أولى من جوازه عند من قال لا يتقدم (قوله ويجب الفاعلية في نحو ان امرء هلك) أى من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل وبحث فيه الناصر اللقانى بأن اداة الشرط انما تقتضى فعلا ما أعم من أن يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير انتهى وقد يجاب بأن الغرض التمثيل لا الاستشهاد والتمثيل يكفيه الاحتمال ولو سلم ان المراد الاستشهاد على وجوب الرفع على الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر لكان أولى ليدخل نحو ان زيد ضرب أو غضب عليه بالبناء للمفعول (قوله ويترجح في نحو أبشر يهدوننا) أى يترجح الرفع أى أو النيابة عن الفاعل على الابتدائية في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الافعال فيترجح الرفع على ما ذكر في كل موضع يترجح فيه النصب في النوع الاول (قوله ويستويان في نحو الخ) أى فيما اذا عطفت الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية الصدر فعلية العجز وانما استويا لحصول التناسب فيهما فان قلت يترجح الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذى هو خلاف الاصل * قلت عند قصد العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في الفعلية أرجح من التخالف وهو يقتضى الرفع بتقدير فعل وأيضا قرب المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف ومر ما يأتى هنا

﴿باب التنازع﴾

(قوله عاملان) ويدخل فيه المذكوران والمحذوفان لقرينة كقولك زيدا في جواب من ضربت أو أكرمت وعليه فهل يجوز اعمال الاول فيضمر للثانى فتقول اياه زيدا [illegible]صل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر في التصريح انهما لابد أن يكونا مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله متصرفان) عبارة الاوضح فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه ويحتمل أن المراد أو اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمقيد بدون

ويترجح في نحو زيد قام
ويجب الفاعلية
عند المبرد نحو ان امرؤ هلك ويترجح
في نحو أبشر يهدوننا
ويستويان في نحو زيد قام
وعمرو قعد
﴿باب التنازع﴾
ان يتوجه
في العمل وهو
عاملان متصرفان

قيده وكذا قوله أو اسم يشبهه أي الفعل في العمل بان يتضمن الحدث بخلاف
الاسماء الجامدة التي ليس فيها معنى الحدث (قوله فا كثر) كذا وقع في عبارة ابن
عصفور وقال المصنف في الحواشي تبعا لابي حيان وهو يوهم انه سمع في أكثر من
ثلاثة وليس كذلك فالاولى ان يقال عاملان أو ثلاثة قال الدماميني في شرح التسهيل
قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية شاهدا على تنازع أكثر من
ثلاثة قول الحماسي

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

(قوله ليس أحدهما مؤكدا للآخر) خرج نحو أتاك أتاك اللاحقون وقد يقال
لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لان المؤكد لم يتوجه للمعمول أصلا ولم
يطلبه لانه لم يؤت به للاسناد (تنبيه) لا بد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثاني
اما معمولا للاول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا على الله وانهم ظنوا كما ظننتم
أو معطوفا عليه نحو ارجوا واخشي وادعوا الله أو جوابا له معنى نحو يستفتونك
قل الله يفتيكم في الكلالة أو صناعة نحو آتوني أفرغ لانه بمعنى أن يستفتوك فقل
وان يأتوني أفرغ قال المصنف في الحواشي ولينظر في هاؤم اقرؤا كتابيه فقد يقال
ان الثاني مسبب عن الاول (قوله الى معمول فا كثر) شمل الظاهر والضمير وقول
ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهرا ان أراد مقابل المستتر فذاك والا لزمه أن
لا يكون نحو ما ضربت وشتمت الا اياك وقفت وقعدت بك من باب التنازع مع انه
منه ولعله جرى على الغالب أو لان في الضمير تفصيلا كما بينه الرضي والجامي وحاصله
انه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمولا لغيره ولا في
المرفوع الواقع بعد الا كالظاهر الواقع بعدها لما سيأتي (قوله متأخر عنهما) علم
منه انه لا يقع في متقدم اذ المتقدم يأخذه الاول قبل وجود الثاني ويستحقه قبل
وجوده فلا يكون فيه مجال تنازع لان الثاني قبل وجوده لا يمكن أن ينازع فيما
أخذه الاول فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال
الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول
قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي وقال ابن مالك لانك اذا قلت زيدا أكرمته
ويكرمني أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد ينازع فيه بان
ذلك الاخذ انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير وجرد الى الاسم
السابق فكل منهما طالب له وقد صرح الهندي بان التنازع في القلب بمعنى ان
يقصد توجه الفعلين مثلا الى اسم واحد أما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحث فيه
الهندي بان المحذوف في باب التنازع محذوف نسيا كما أشار اليه الرضي ولا معنى له

فأكثر ليس أحدهما مؤكدا للآخر الى معمول فأكثر متأخر عنهما (يجوز) لك اذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد أخواك أم اختلفا (في نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول) منهما

سوى

سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول يجعل المتعدى كاللازم واللازم الحقيقى
لا يقتضى المفعول فكذلك الجعلى وبان التنازع انما يتحقق فى المعمول المتأخر
ولو كان فى القلب جرى فى المتوسط والمتقدم اذ التوسط والتقدم انما يكون
فى التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما فى هذا الاخير وأما الاول ففيه انه اذا
نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدى فى منصوب على انه
معمول لهما اذ اللازم لا يطلب منصوبا وأجاز بعضهم التنازع فى المتقدم وعليه
ربما واجب نحو أى رجل ضربت أو شتمت وعلى هذا فيترجح اعمال الاول
لاجتماع صفتى القرب والسبق ولا فى متوسط لما تقدم فى تعليل المتقدم بما فيه من
البحث وخالف الفارسى فى ذلك وظاهر كلام الاوضح ان القائل بجوازه فى المتقدم
لا يقول بجوازه فى المتوسط وان الفارسى لا يقول بجوازه فى المتقدم فليحرر
ولينظر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك ولينظر على قول الفارسى اذا تنازع
ثلاث معمولا تأخر عن اثنين منها وأعملت الثانى هل يحذف الضمير من الاخير منها
أولا لانه لا يلزم اضمار قبل الذكر والظاهر المتعين انه يضمر فى الاخير لعدم
لزوم المحذور ويصدق ان الثانى أولى بالنسبة الى الاخير والظاهر أيضا على
الجواز فى المتقدم جواز الاضمار فى الملغى أولا كان أو غيره لانه لا يلزم فيه اضمار
قبل الذكر (قوله فى الاسم الظاهر) تبع فيه ابن الحاجب (قوله واهمال الثانى)
أى ترك اعماله (قوله فيضمر فى الثانى) أى يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلا
أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ومنه يفهم انه لا تنازع فى الحال والتمييز لانهما
لا يضمران فاذا قلت قمت وخرجت مسرعا أو تصببت وامتلأت عرقا كان من
الحذف للدليل لا من التنازع (قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة) كقوله

* بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه * (قوله الا أن يمنع مانع فيظهر)

وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا فى الافراد والتذكير
وغيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه نحو أظن ويظنانى أخا الزيدين أخوين
وقال فى التوضيح الذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى هذه المسألة وشرحها والحق
كما قال الأشمونى ومكى وغيرهما انه لا فساد فى ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما
هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع فى
نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أظن واعماله (قوله
اختاره البصريون) أى ان لم يكن فى اللفظ مانع أو مرجح قال أبو حيان لابد من
اشتراط ان لا يمنع مانع لفظى ليخرج نحو قوله

كأن نخوافى أجدل قرم * ولى ليسبقه بالامغر الخرب

فى الاسم الظاهر واهمال
الثانى (و) هذا الوجه
(اختاره الكوفيون)
لقوته بالسبق (فيضمر فى
الثانى) المهمل (كل
ما يحتاجه) من مرفوع
ومنصوب ومجرور مطابق
للمتنازع فيه اذ لا محذور
فيه لرجوع الضمير الى
متقدم رتبة لانه معمول
للاول نحو قام وقعدا أخوالك
أو قام وضربتهما أخوالك
وقام ومررت بهما أخوالك
وقد يحذف منصوبا
للضرورة وعن السيرافى
اجازة حذف غير المرفوع
واختاره ابن الحاجب الا
أن يمنع مانع فيظهر (و)
اعمال (الثانى) فى الظاهر
واهمال الاول (و) هذا
الوجه (اختاره البصريون)
لقربه

فهذا من اعمال الاول ولا يجوز أن يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون مفسرا
للضمير الذي في ولي ولام كي تمنعه ان يتخطاها الى تفسيره فانها لا يتقدم ما بعدها على
ما قبلها الا ان المفسر نائب المفسر فكانه قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ
ما يرجح أحد العاملين وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضراب نحو ضربت
بل اكرمت زيدا وجب اعماله وعكسه في نحو ضربت لا اكرمت زيدا او اما فصل
الملغى نحو كان أرى زيد ذاهبا (قوله وسلامته من الفصل الخ) أي فيما اذا لم
يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو جاءني لاكرامه زيد
وكاد يخرج زيد وهذا يجري في صورة العطف وغيرها أو السلامة من العطف على
الشيء وقد بقيت منه بقية في صورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لامتناعه
يقتضي وجوب اعمال الثاني قلت نص الرضي على جواز الفصل بالاجنبي عند
قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق
موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مغن
عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى
والجواب بان الاقرب انما يعتبر اذا استويا قوة وضعفا بخلاف ما اذا اختلفا
فالاعتبار للاقوى والمتقدم من الشرط والقسم أقوى لبقائه على التصدر بخلاف
المتنازعين فان لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بان التنازع قد يقع بين القوي
والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدار على السبق فهما عند الكوفيين والقرب
عند البصريين كما يؤخذ من اطلاقهم وصرح به ابن هشام في الحواشي فقال خطر لي
في وقت انه يترجح اعمال الاول في كان قائما زيد لانه فعل فهو أولى بالاعمال وقوى
ذلك عندي قول الزمخشري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ولما
وقفت على قول أبي خراش الهذلي

بلى انها تعفو الكلوم وانما * يوكل بالادنى وان جل ما يمضي

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما ألطفه وهذا البيت ما أحسن طباقه لمسئلتنا
انتهى أي لانه قال انما يوكل الامر بالاقرب وان كان الماضي جليلا فأدنى المصائب
الى الانسان يشغله عن أبعدها عهدا منه وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن
محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصام في شرح الكافية
واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب انتهى
وقال الدماميني في شرح التسهيل وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق
لكونه أفاد به الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما اذا كان
التنازع بين اكثر من عاملين وان كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص

انتهى

وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب أكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه وقال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال الشيخ خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث أو الثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوي فيه الامران لم أر في ذلك نقلا (فيضمر في الاول) المهمل (مرفوعه فقط) فاعلا كان أو نائبه

انتهى و ينظر كيف يقال ان الثانى أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين مع قوله فى التصريح لم يسمع اعماله عند تنازع ثلاثة (قوله مطابقا للاسم الخ) أى غالبا كما فى التسهيل وقد لا يطابقه أجاز سيبويه ضربنى وضربت قومك بنصب القوم أى ضربنى من ثم وحكم بقبحه وأجاز وانى * تعفق بالارطى لها وأرادها * رجال * أن ينوى الضمير فى تعفق مفردا باعتبار تأويله بالمذكور (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه انتهى وأجيب بأن المقصود اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو لزوم التكرار كما قرر فى محله نعم فى هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل فى مواضع معروفة وعبارة بعضهم يسوغ تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر أو الاتيان به لمجرد التفسير كما فى نعم رجلا زيد أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما فى ضمير الشان والثلاثة مفقودة فى ضمير المتنازع فيه (قوله لوقوعه فى غير هذا الباب الخ) بحث فيه اللقانى بأن جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا وأجيب بأن المقصود الاستدلال على أن الاضمار قبل الذكر فى حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة أن وروده فى غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان فى نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام أنه لما ورد الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب دل على أنه ليس ممتنعا فى نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالاظهار فتعين الاضمار فتأمله فانه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وانظر ما المانع من كون الغرض هنا الاجمال ثم التفصيل (قوله بل وفى هذا الباب الخ) فان قلت هذا لا يفيد المراد الجاز لامكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد ذلك لو صح لم يثبت فى العربية حكم من الاحكام لورود ذلك فى كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه لا يقال ما تمسك به الكسائى يدل على خلافه فلا نا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد فلا يقاوم النظم والنثر الصريحين فى الاضمار قبل الذكر (قوله حكاه سيبويه) أى عن العرب فلا حاجة لقول المرادى فان قلت قد قيل انه لم ينقله عن العرب بل هو مثال مخرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر (قوله جفونى الخ) عزاه ابن الناظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب الكسائى حذفه) قيل ما فر اليه أشنع مما فر منه فان حذف الفاعل أشنع من الاضمار

الظاهر
مطابقا للاسم
لامتناع حذف العمدة
وان لزم منه الاضمار قبل
الذكر لوقوعه فى غير هذا
الباب كباب نعم وبئس بل
وفى هذا الباب نثرا ونظما
(نحو) ضربونى وضربت
قومك حكاه سيبويه وقوله
(جفونى ولم أجف الاخلاء
انني) * لغير جميل من
خليلى مهمل
وأوجب
الكسائى حذفه هربا من
الاضمار قبل الذكر لفظا

قبل الذكر لانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وخطئ وهذه تخطئة فى القياس والتخطئة التى لا مدفع لها هى ان العرب تضمر ولا تحذف وهذا هو المشهور عن الكسائى وفى باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائى أنه يجيز حذف الفاعل فى نحو ضربنى وضربت الزيدين باطل هو عنده مستتر فى الفعل مفردا فى الاحوال كلها انتهى وكلام الشارح يفهم أنه اذا أعمل الاول وألغى الثانى لم يحذف المرفوع عند الكسائى فتقول على هذا ضربته وضربونى قومك كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله والفراء اضماره الخ) اعلم أن النقل عن الفراء مختلف وما نقله الشارح هو ما فى المغنى لكن قيد صورة استواء العاملين فى طلب بكون العطف بالواو نحو قام وقعد أخوك (قوله حذف غير المرفوع) أى من منصوب لفظا أو محلا والمراد بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما أشار اليه بالمثال (قوله كرغبت الخ) وجه اللبس أن المتبادر من رغبت انما هو رغبت فى الزيدين بقرينة معمول الفعل الثانى مع ان المراد رغبت عن الزيدين أما لو أريد رغبت فى الزيدين فينبغى جواز الحذف اذ لا لبس لان الذى يتبادر حينئذ هو المراد فقول التصريح تعليلا للبس لانه مع الحذف لا يدرى هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لا يناسب فانه اجمال لا لبس والمحذور انما هو اللبس كما مر (قوله لانه حذف لدليل) هذا لا يجرى فى باب كان لان خبرها لا يحذف قياسا لدليل كما مر فى باب كان وقال اللقانى ان قلت هذا الدليل يجرى فى الحذف من الثانى فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثانى وهو تهيئة العامل وقطعه جار فى الحذف من الاول فيمتنع وقد بين أنه جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله فى لفظه وفيما يرادفه ولا يخفى أنه انما يجرى فى الثانى دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثانى وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهيئ بالمعنى الذى ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو ما قام وقعد الا زيد الخ) بل هو محرر كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعترض بأنه يلزم حذف الفاعل وأجيب بان الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا زيد فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لأحدهما وضعفه غير خفى واشار الى أنه لا فرق فى الاسم المرفوع الواقع بعد الا بين الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم الى أن ذلك من باب التنازع فان أراد

والفراء اضماره مؤخرا ان طلب الثانى منصوبا لئلا يلزم من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل والا أعملهما فى المرفوع وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع فى الاصول والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضى وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك ان استغنى عنه كضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه فى لبس كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما أو كان عمدة فى الاصل بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكانت زيد صديقا اياه وظننى وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس فى الاول ولكون المنصوب عمدة فى الاصل فى الثانى لكن صحح فى الاوضح جواز حذفه فى الثانى قال لانه حذف لدليل (وليس) [illegible] من هذا الباب نحو ما قام وقعد الا زيد

لانعكاس معنى العمل ولا نحو * وعزة ممطول معنى غريمها * لزوال الارتباط قاله في الجامع ولا قول امرئ القيس
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال)

ان ذلك على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين فممكن لكن القصد تخريجه على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على أن التركيب ممنوع (قوله لانعكاس معنى الخ) وذلك لانه يجب أن يكون في أحد العاملين ضمير لانهما موجهان الى الفاعل وعند ذلك ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما او المقصود حصرهما فيه وعبارة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر انتهى ووجه المصنف لزوم اخلاء الملغى من الايجاب بقوله لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بمقارنة الا لمعموله لفظا أو معنى وعلى تقدير التنازع لا يقارن الا معمول الملغى لا لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفي (قوله ولا نحو وعزة الخ) هذا أولى من جعله في الاوضح المدار على كون السببي مرفوعا لان الحق كما أشار اليه كلام الجامع وصرح به في الحواشي ان المدار على الارتباط وعدمه لا فرق بين السببي المرفوع والمنصوب والربط اما بالضمير أو العطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيقعد أبواه كما قاله الدماميني قال في الحواشي يجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عنده وقعد لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى والقول بعدم الارتباط في البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله ابن مالك في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن والاصل يتربصن أزواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف وقد قالت العرب زيد قائم ابواه لا قاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا هذا وأجاز بعضهم التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى لكن يتعين اعمال ممطول كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس وانما سمع في الثاني لا في الاول وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ومنع مررت برجل لبيبة عاقلة أمه باضمار الام في لبيبة وهذا يرجع الى قولهم يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وقيل المانع من التنازع في السببي المرفوع كالبيت ان غريمها ان رفع بمعنى كان فيكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه واعترض بأن هذا لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر مانعا على قول الكوفيين اذا جرت الصفة على غير من هي له وظهر المراد جاز استتارها واذا لم يكن البيت من التنازع تعين كون عزة مبتدأ أول وغريمها مبتدأ ثاني وممطول معنى خبران أو ممطول خبر ومعنى صفة له بناء على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان وبناء على أن

الوصف العامل بوصف وفيه مذاهب ثالثها وصححوه بوصف بعدها العمل لاقبله او حال من ضميره لانه خفى الاعراب فجاز كونه منصوبا بالاحال من نفس مطول خلافا لمن غلط لان المبتدأ لايعمل فى الحال والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها عند الجمهور وجوّز ابن يسعون وغيره كونه تأكيدا ومما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لايكون توكيدا (قوله لفساد المعنى) انظر المغنى فى بحث الاشياء التى تحتاج الى رابط وحواشيه وقال العصام ومما أجاب به عنه الكوفيون بأنا لانسلم ان الواو للعطف فلتكن واو الحال أو واو الاعتراض سلمنا انه للعطف فلتكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لما قيل ان الاحتمال الراجح فى الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء والمرجوح لايصلح للاستدلال لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لافائدة فى التقييد بهذه الحالة والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن معمول لم أطلب المال والمجد بقرينة قوله * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * ولايخفى انه وان خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبى بين معمول كفانى ونفسه الا أن يجوز ذلك فى الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ فى كلام البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى الى قول الفرزدق

وما مثله فى الناس الا مملكا * ابو أمه حى ابوه يقاربه

ونحن نقول الحق مع الكوفى ولاتناقض لان المعنى ان كان سعيى المشاهد لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلبه لان القليل من المال يحصل لمثلى على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لمساعدة جميع الاشراف معى وانعامهم فى حقى ولكنما أسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائى واحتجت الى طلب قليل من المال فبرد استدلالهم بأن اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبئ عن الشرف والثانى عن الزيادة انتهى وفى كتاب ثمار الصناعة للدينورى ان معنى ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعد فاذلك لم يحفل به ولم يعمل الا الاول قال ولا أدرى كيف خفى على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهد الجواز اعمال الاول انتهى أقول والعجب ان هذا معنى ظاهر خفى على أصحابنا فتكلفوا ماتكلفوا (قوله لزم اجتماع الخ) أى طلب القليل وعدمه ولو قال لزم من ذلك التناقض كان أولى (قوله لان لولا الخ) أى تدل على امتناع الجزاء وانتفائه لامتناع الشرط وانتفائه غالبا يعنى ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورد اعتراضه السعدفى

لفساد المعنى اذ لو وجه كفانى ولم أطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لو لامتناع الشئ لامتناع غيره

فيلزم كون المثبت في سياقها سياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات نفي وامتناع النفي اثبات فيكون السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجه ولم أطلب الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات الشئ ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا تقديره ولم أطلب الملك والمجد يدل عليه قوله بعد
ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

﴿باب﴾

في ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال (المفعول منصوب) أبدا كما أن الفاعل مرفوع أبدا وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فأعطوا الأقل الاثقل والاخف الاكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول (وهو خمسة) على المشهور أحدها (المفعول به) وقدمه على غيره من المفاعيل لانه أحوج الى الاعراب ازالة لالتباسه بالفاعل

شرحي التلخيص والمطول (قوله فيلزم كون المثبت الخ) أي في الواقع اذا كان صادقا والمقصود ان هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب (قوله وامتناع النفي اثبات) أي نفي النفي اثبات أي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فليس عينه (قوله وهما واحد في المعنى) لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعي (قوله في كلام واحد) كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد وتقدم في كلام العصام دفع المنافاة

﴿باب المنصوبات﴾

(قوله في ذكر المنصوبات) جعل الذكر ظرفا لانه أعم من الباب الذي هو العبارات المخصوصة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والاعم كأنه ظرف ويجوز أن تكون في للتعليل والتقدير باب معقود لذكر المنصوبات (قوله المفعول منصوب) أبهم ناصبه ليجري على كل الاقوال والصحيح انه الفعل وشبهه ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي لا الفاعل ولا مجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولية (قوله لا يكون الا واحدا) أي لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد وأما قتلقفها رجل رجل فلأن الاسمين فيه في معنى اسم واحد أي تلقفها الناس (قوله بخلاف المفعول) أي فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله والرفع أثقل) لانه بالضمة التي هي أثقل الحركات وبالواو التي هي أثقل الحروف وأما الالف فليس رفعا أصليا بل نصب أصلي على ان قلة الثقل تكفي (قوله والفتح أخف) لو قال والنصب أخف لان علامته فتحة وهي أخف الحركات كان أولى (قوله وخفة الفتح) لو قال وخفة الفتحة كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصحح الاخبار والا جاز الرجل ثلاثة والرجل قائمون ووجه الدفع ان عدم الصحة هنا لعدم ارادة التقسيم ألا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لارادته فتدبر (قوله على المشهور) مقابله ذكره المصنف في الشرح (قوله المفعول به) قال العصام ولا ضمير في المفعول به وضمير به الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل أي الذي فعل فعل بسببه أو فيه أو لاجله أو معه ففيه ان الواجب حينئذ المفعول به أو فيه أو له أو معه لان مسنده صفة جارية على غير من هي له ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة الى اللام أيضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا

بلاضفة وتنكير فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف أي شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصفوي ان امثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا والباء في به اما للسببية فتتعلق بالفعل أو للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق (قوله وهو ما وقع عليه الخ) أي اسم اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولا به لان أبحاث النحاة لا تعلق لها بالاعيان الخارجية بل بالالفاظ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يعبرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقية بل التضمنية لان المتضمن لمعنى الاستفهام مثلا دال على المعنى الاسمي مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام طارئة ولذا اعدا اسما والمراد أيضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر للعلم بالمقصود فخرج المبتدأ في نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ما وقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه وضميره في المفعول واحد فتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد ان المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل الاخفى معرفا للاظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة أو حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله وهذا انما يحتاج اليه لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار وقواهم المفعول به وفيه يصح أن يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعولا به أو فيه ودخل درهما في نحو اعطى زيد درهما لانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكر ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان أخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحي ويلزم خروج شبه الفعل والمسامحة في اسناد الوقوع (قوله وذلك) اشارة الى أن قوله كضربت زيدا خبر مبتدأ محذوف (قوله فزيدا مفعول به) اشارة الى أن في العبارة مسامحة والمراد كزيدا من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ما تعلق به بواسطة حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا بها لكن بواسطة فمن زاد بعده بلا واسطة أو بواسطة ويسمى بالظرف أراد الاعم (قوله بحيث لا يعقل الخ) أورد عليه ان كل واحد من المشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف

كما قال ابن الحاجب (وهو) (ما وقع عليه فعل الفاعل) (وذلك) (كضربت زيدا) فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ من غير واسطة بحيث لا يعقل ذلك الشئ الا بعد تعقل فسقط ما قيل من أنه غير جامع

عليه

عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضربت زيدا بل
يتوقف على شخص ما وأجيب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه
فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل
لانهما كذلك أجيب بأن المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على
الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل قياما واسنادا والتعلق
مخصوص بالفضلات كما قاله السيد في حواشي الرضي على ان المفسر بما ذكر ليس
مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله
السيد لدفع دخول عمرو في اشترك زيد وعمرو وقد نقض الرضي به التعريف وأشار
الصفوي لدفعه ونحوه بجعل ما عبارة عن منصوب (قوله لخروج نحو ما ضربت زيدا
الخ) اذ الفعل فيه لم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج
نحو عبدت الله وشافهت زيدا وأوجدت ضربا وضرب زيد عمرا مع كذبه وأجاب
العصام عن صورة النفي والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة والعبارة
دالت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالته لم يفد دخول حرف النفي نفي
الوقوع لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول الأول في باب علم وللثاني في باب أعلم
نظر اذ العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فليتأمل (قوله اذ المفعول المطلق
نفس فعل الفاعل) اذ مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبني
على المسامحة لان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الاثر لا المصدر الذي هو
التأثير واتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ثم المراد انه نفس الفاعل بحسب
دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في اطلاقاتهم فلا يرد مصادر الفعل المنفي نحو
ما ضربت ضربا ولا نحو ضربت ضربا كاذبا ولا نحو مات موتا وجسم جسامة
لان ما ذكر ليس فعلا لفاعل الفعل المذكور وأجيب عن هذا أيضا بان الكلام
مبني على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي ولا يرد نحو ضربته سوطا لانه ليس
مفعولا مطلقا حقيقة بل مجازا وأما نحو كرهت كراهتي ففيه كلام يطلب من
الجامي • (قوله اما فعل) أي متعد تام فلا ينصبه اللازم ولا الناقص (قوله أو وصف)
يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصبه وكذا اسم التفضيل لانه التحق بافعال
الغريزة (قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل) مر ما يتعلق به في الفاعل (قوله ورفعهما)
قال في المغني كقوله

ان من صاد عقعقا لمشوم * كيف من صاد عقعقان وبوم

(قوله ونصبهما) قال في المغني كقوله * قد سالم الحيات منه القدما * في رواية من نصب
الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله * هما خطتا اما اسار ومنة *

خروج نحو ما ضربت
زيدا ولا ضرب عمرا اذ
فهما على الفعل لم يقع
وخرج بقوله وقع عليه المفعول
بقية الفاعيل فعل الفاعل
اذ المفعول المطلق نفس
فعل الفاعل والمفعول له
وقع لاجله والمفعول فيه
وقع فيه والمفعول معه وقع
معه والناصب له اما فعل
نحو وورث سليمان داود أو
وصف نحو ان الله بالغ امره
أو مصدر نحو ولولا دفع الله
الناس أو اسم فعل نحو
عليكم أنفسكم وسمع رفعه
ونصب الفاعل ورفعهما
ونصبهما والمحل لذلك كله
فهم المعنى وعدم الالباس
ولا يقاس على شيء من ذلك

فمن رواه برفع اسار ومنة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم مافيه (قوله للعلم به)
أي لقرينة مقالية كما مثل لان القرينة فيه سؤال السائل (قوله اما جوازا) أي
جائزا أو ذا جواز (قوله قالوا خيرا) أي انزل خيرا (قوله أو على الاختصاص الخ)
كل من هذه له باب يتكفل ببيانه فليطلب من المطولات والتعرض له غير لائق
بالمقام (قوله أو على النداء) أي ومانصب على تقدير فعل النداء ولاجل النداء
وهو بكسر النون وضمها لان ماجاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه
وضمها والهمزة في آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم اذا جلست معهم
في النادي وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى)
أي ومن المفعول به الذي عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سيبويه لان
الناصب عنده الفعل واجاز المبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه
(قوله وهو المطلوب اقباله) أي المسؤل اجابته بذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد
نحو يا الله وأما نحو يا جبال ويا أرض فمن باب الاستعارة بالكناية ونداؤها استعارة
تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وذلك انه لما شبه الجبل بالحيوان المميز
في الانقياد للامر أثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب
الاقبال الحقيقي في الادعائي تخييل ويجوز أن يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم
تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل
التخييل ويمكن الجواب بأن الممنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوهم اثبات المثال
المنفي بالعقل والنص والا فاشتراك القديم والحادث في ماهية الوجود والحياة
والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له فيمكن بناء الاستعارة على
هذا الاشتراك وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال اداته
ولا يخرج عن التعريف نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوب به
ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهي
ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما
لكونه مسؤل الاجابة وعن الثاني بانه من باب الاستعارة أو لان المقصود
طلب الاقبال اتحادوثا أو بقاء (قوله بحرف) متعلق بالمطلوب أي بواسطة
حرف من حروف النداء (قوله نائب مناب أدعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف
نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ
مكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار أي بواسطة حرف قائم مقام أدعو في شغل
محله لا في العمل والا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة (قوله لفظا
أوتقديرا) دفع لما يوهم النيابة من وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا

والضمير المجرور في قوله مثلا المفعول به عائد الى أل أي الذي يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا أو وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم أو على الاختصاص نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو على الاغراء نحو السلاح السلاح أو على التحذير نحو الاسد الاسد أو على النداء كما أشار اليه بقوله (ومنه) الاسم المنادى (وهو المطلوب اقباله) بجميع أنواعه بحرف نائب مناب ادعو لفظا أو تقديرا فان قولك مثلا يا زيد

خاصة

خاصة كما في المغني والتصريح الا في ثمان مسائل ذكرها في الاوضح وفي جواز
حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بأن النائب يحذف اذا كان له
نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا ثابتة (قوله أصله أدعو زيدا) المتبادر
منه ان أدعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل وهو خلاف ما نقل عن
سيبويه ان الاصل يا اياك أعني وكأنه رأى ان المنادى مقصود الاختصاص
من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص وتقدير أدعو أنسب بمقام النداء
وأنسب منه تقدير انادي وتقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز
ان يقصد به الانشاء الا أن الاولى تقديره بلفظ الماضي لان الاغلب في الافعال
الانشائية مجيئها بلفظ الماضي فاندفع ان دعوى حذف الفعل وانابة الحرف عنه
يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كأصلها وهو خلاف المقصود منها وقال
بعضهم يا زيد أصله أدعوك فأقيم الظاهر مقام المضمر وحرف النداء موضع
ادعو وقولنا أدعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ما أقيم مقامه وهو
يا زيد فاندفع ان أدعو زيدا يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح انابة يا زيد عنه لانه
لا يحتملها وأورد على كون الاصل ذلك أنه ينادي الغائب ومن لم يكن مواجها
للمنادي وأجيب بان المراد بالغائب البعيد منك السامع ندائك فهو حاضر فهو
(قوله وليدل على الانشاء) أي نصا (قوله وهو ما يظهر فيه النصب) يرد عليه
المستغاث اذا جر باللام والمضاف الى ياء المتكلم اذا كان مقصورا أو صحيح الآخر
ويرد ذلك على طرد تعريف المبني (قوله وهو بخلافه) أي ملتبس بمخالفته للمعرب
فهو الذي لم يظهر فيه النصب (قوله لفظا) مراده به ما قابل المحلي فيدخل فيه النصب
تقديرا نحو يا فتاي ويا غلامي لكن يرد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني
ويا غير من يضربني وقد يقال كلامه مبني على الاعم الاغلب (قوله كيا عبد الله)
التمثيل به للمضاف ظاهر ان لم يكن علما وان كان علما ففيه مسامحة لان العلم مجموع
المضاف والمضاف اليه (قوله لاستلزامه اجتماع النقيضين) لو عبر بالتناقض لكان
أولى لان دعوى الاستلزام قد تمنع لان دلالة الالفاظ وضعية لا يلزم من وجودها
وجود المدلول والاولى التعليل بانه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب لان الكاف
للخطاب والغلام غير الذي له الكاف وانما جاز في الندبة لان المندوب ليس منادى
حقيقة وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما لان أحدهما يغني عن الآخر فمحل نظر
(قوله أو كان شبيهه) وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني وانه يتخصص بما بعده
ويفتقر اليه كان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في الشبيه
بالمضاف بين أن يكون علما أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة لان النصب اعماله و

أصله أدعو زيدا فحذف
الفعل وعوض منه حرف
النداء للتخفيف وليدل على
الانشاء وانما وجب الحذف
لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض منه ثم المنادى
قسمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب ومبني وهو
بخلافه والاول ثلاثة أنواع
وقد أشار الى ذلك بقوله
(وانما ينصب) المنادى لفظا
اذا كان (مضافا) سواء
كانت الاضافة محضة (كيا
عبد الله) أم لا كيا حسن
الوجه وجميع الاسماء
المضافة يجوز أن تكون
منادى الا المضاف الى ضمير
المخاطب فلا يقال يا غلامك
لاستلزام اجتماع النقيضين
لان الغلام مخاطب من
حيث انه منادى وغير
مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجوب
تغايرهما (أو) كان (شبيهه)
وهو ما اتصل به شيء من تمام
معناه

للشابهة وهي في الجميع ويظهر الفرق بالنعت فاذا سميت رجلا طالعا جبلا أو واجهت رجلا يطلع الجبل بذلك كان نعتهما معرفة والا كان نكرة (قوله اما بعمل) أي فيما بعده فلو قلت يا ذاهب بنيت على الضم ولا نظر الى الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيته أيضا على الضم أو على الضمير المستتر في ذاهب نصبت ذاهبا لعمله في زيد بواسطة الحرف ولذا وجب نصب مشترك من قولك يا مشتركا وزيدا عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد (قوله قبل النداء) انما قيد بذلك اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك لانه منفصل عنه (قوله فيمن سميته بذلك) ظاهره أنه لابد من كونه علما وبذلك يصرح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد سواء كان علما له أو لم يكن علما الا ان المجموع اسم لعدد معين كأربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانظر الاوضح وشرحه في الكلام على هذا النوع (قوله اما في فاعل) لو عبر بمرفوع شمل النائب نحو يا محمودا فعله (قوله ويا طالعا جبلا) فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر كان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شئ وهو ان طالعا جاز أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة الا أن يقال ان الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد تعريفه انتهى وقال الهندي تقدير الموصوف يدرجه في باب يا رجلا صالحا فهو مما يمتنع تعريفه خلافا للكسائي وقولنا يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعريف صفته في نحو يا طالعا جبلا الظريف وأجاب الهندي بان تقدير الموصوف لا يدرجه في باب يا رجلا صالحا لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف يا طالعا جبلا اذ المنادى فيه الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لمانع لا يستلزم امتناعه في الصفة بعد ما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانمحت فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور ذكره الرضي وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لا يصح قول الهندي في الارشاد أصله يا أيها الطالع جبلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن أيها كما قالوا ان اصل يا رجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا التقدير الا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله أو مجرور) عمل المنادى في

اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل (كيا حسنا وجهه) أو مفعول كيا ضاربا زيدا (ويا طالعا جبلا) أو مجرور (كيا خيرا من زيد) (ويا رفيقا بالعباد) ومثال المعطوف عليه قبل النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم

المجرور

المجرور النصب محلا (قوله ومن المشبه به الخ) هو منه عند المصنف لان جملة يرجى فى موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وعند الرضى لانه جعل الاتصال امابعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لانه لدلالته على معنى فى المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من الملحق بالشبيه لانه عبر عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف انتهى فاقتضى خروج النعت واقتضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف وقضية ذلك تقدير الضم فى آخره وذكر الرضى فى بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبيه بالمضاف وكلام ابن الحاجب فى الايضاح يدل عليه ﴿تنبيه﴾ يشترط فى النعت أن يكون جملة أو ظرفا نحو الا بانخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة أو ظرفا فانه لا يجوز أن يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفى جعلها صلة للذى يفوت الاختصار الذى هو المطلوب فى النداء ألا ترى الى ترخيم المنادى فى السعة وحذف صيغة النداء فكانهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه فى باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا فى الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز أن يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا فى الحواشى الغفورية وفرق بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفى لا من نفى الموصوف لم يلزم ذلك لان اسم لا لا يكون الا نكرة لكن فى التسهيل و يجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفى شرحه للدماميني والمسئلة مشكلة لانه قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز فى مثل يا رجلا عالما ان يعتقد فى رجل انه معرف بالقصد والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتمحل له انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى و ينبغى أن يجوز تعريف الوصف فتقول يا رجلا الظريف افعل كما فى الشبيه بالمضاف اذا أريد به معين و بذلك صرح الرضى ونصه وكان القياس فى الموصوف بالجملة أو الظرف أيضا أن يجوز نحو يا حليما لا يجهل القدوس وادارا بحزوى الداوسة لكن كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه

ومن الشبيه به عند المصنف والرضى قولهم يا حليما لا يجهل ويا جوادا لا يبخل (أو) كان (نكرة غير مقصودة) سواء أكانت جامدة أو مشتقة (كقول الاعمى) وفى معناه الغريق (يا رجلا خذ بيدى) ويا واقفا أنقذنى وقد أشار الى الثانى بقوله (والمفرد) وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به.

ولا نكرة لم تقصد (المعرفة)
أي المعين سواء أكان معرفة
قبل النداء أم بعده ينصب
محلا لان اعراب المبنى
اعراب محله (و يبنى) لفظا
(على مايرفع به) من حركة
أو حرف لمشابهته كاف
الخطاب في نحو أدعوك من
حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه
و بني على الحركة للاعلام
بأن بناءه غير أصلي وكانت
على صورة الرفع للفرق بينه
وبين المنادى المضاف الى ياء
المتكلم في بعض لغاته
اذ لو بني على الكسر لالتبس
به عند حذف يائها اكتفاء
بالكسرة عنها أو على الفتح
لالتبس به عند حذف ألفه
اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره
بما ذكر أولى من قول
بعضهم يبنى على الضم لشموله
للمبني على الضم (كيازيد)
وللمبني على الالف نحو
(يازيدان و) للمبني على الواو
نحو (يازيدون و) من المبنى
على الضم النكرة المقصود
نحو (يارجل لمعين) ثم المبنى
على الضم ان كان صحيح
الآخر ظهرت فيه الضمة
والا قدرت نحو ياموسى
وياقاضي وكذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو ياحذام ويا سيبويه

كان موصوفا بتلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب
انتهى (قوله ولا نكرة لم تقصد) الصواب حذفه لانه ليس معتبرا في معنى المفرد
في باب النداء وأيضا أخذه في تعريف المفرد يوجب الاستغناء عن قول المصنف
المعرفة (قوله سواء كان معرفة قبل النداء) هو العلم نحو يا زيد فان قيل العلم
اذا أريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود من الاضافة
الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا
لعدم فائدتها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لافادة
الكلام فلا حاجة الى تنكير المنادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النكرة المقصودة
(قوله لفظا) انما قال ذلك لقول المصنف على مايرفع به لانه لا يتناول المبنى وكان ينبغي
ان يزيد او تقديرا ويستثنى من كلامه المستغاث الذي في أوله اللام أو في آخره
الالف (قوله على مايرفع به) أي قبل النداء حالة الاعراب والمراد على مايرفع به لو لم يناد
فيدخل ما لا استعمال له الا في النداء ويرفع مسندا الى الجار والمجرور أعني فلا ضمير
فيه والمعنى على مايقع الرفع به أو الى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى لان
المنادى لا يرفع بحال و يبعده ان الضمير في يبنى عائد على المنادى فيلزم انتشار
الضمائر وهو قبيح (قوله لمشابهته كاف الخطاب الخ) أي وكاف الخطاب مشابهة
لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى في اياك فكانهما مثلان ولا يلزم الاستعارة
من المستعير وهو ممنوع لكن في ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السيد في شرح
الكافية العلة مشابهته لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة (قوله من حيث
الافراد) خرج المضاف و بطلت دعوى انه انما اعرب مع وجود الشبه بالكاف لان
الاضافة تمنع البناء لانها تعاقب التنوين المنافي للبناء لكنها لا ترفعه فلا ترد الظروف
المبنية الملازمة للاضافة وانما قال المنادى لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف أو الفعل
(قوله اذ لو بني على الكسر الخ) سيأتي ان المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند
حذف يائه فكيف يحصل الفرق ويجاب بأنه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لا ينادى
الا مضافا (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما لم يحكم بفساده لاحتمال أن
اقتصاره على الضم لانه الاصل أو من باب الاكتفاء (قوله وللمبني على الالف الخ)
ان قيل العلم اذا ثني أو جمع لزم فيه اللام فكيف صح يازيدان و يازيدون قيل صح
لقيام يا مقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع اداتي
تعريف (قوله ان كان صحيح الآخر) اي حقيقة أو حكما فلا يرد دلو وظبي مما هو
معتل الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو ياقاضي) بحذف التنوين لحدوث البناء
واثبات الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف

أقوى واذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم جاز أن يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد بن عمرو

﴿فصل﴾ فى الكلام

على المنادى الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم أو الى المضاف اليها (ويقول) فى نحو (يا غلام) مريدا به الاضافة الى الياء يا غلام (يا) لحركات (الثلاث) على الميم من غير ياء (وبالياء فتحا) أى مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا (واسكانا) أى ساكنة نحو يا عبادى فاتقون (و بالالف) نحو يا أسفا على يوسف فهذه ست لغات لكنها متفاوتة فى القوة والضعف أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا أم لا تفعلى بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما فى التسهيل والجامع احترازا عما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمى يا ضاربى

قوله ان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها

(قوله و يا برق نحره) قضيته ان المحكى مبنى و به صرح الشيخ خالد وصرح السيد فى موضع عن حاشية المتوسط بأن اعرابه تقديرى (قوله جاز أن ينون الخ) لان به الضم استصحاب الاصل والنصب انه لما نون أشبه المضاف وظاهر كلامه جواز الامرين ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما يأتى بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفا بابن) أى مجردا عن التاء أو ملحوقا بها اعنى ابنة ولم يقيد العلم بالموصوف بالافراد وقيده فى الاوضح به والكلام على هذه المسئلة مبسوط فيه فلا نطيل به

﴿فصل﴾

(قوله الصحيح الآخر) أى حقيقة أو حكما ليدخل نحو ظبى ودلو وقيد الصحيح الآخر يخرج نحو يا مسلمى قال العصام وأما يا مسلمى جمعا وتثنية فينبغى أن يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة فى صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة أو ما فى حكمها وأما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما فى لغة الضم ومنها القراءة الشاذة فى رب احكم بضم الباء فينبغى أن يجوز نحو يا فتا اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يخفى عليك انه كان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاى كذا القلب بالالف انتهى وفيه نظر فى الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد فى صورة اثبات يائه ساكنة (قوله أى مفتوحة) أو ذات فتح والتأويلان يجريان فى قوله واسكانا (قوله افصحها حذف الياء) لانها أكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها الفا) وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بانها مضاف اليه وانها فى محل جر بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انها تغيرت صفتها و ينبغى أن يكون نصب يا غلاما فتحة مقدرة والفتحة الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر فى توجيه ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبنى على الضم قال أبو حيان ان حكمه فى الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء انتهى وقياس هذا انه فى محل نصب وان نصبه ليس مقدرا كما فى سائر الصفات المضافات للياء والوجه وفاقا للمرادى انه معرف بالاضافة لا بالقصد والا لم يكن لغة فى المضاف وحينئذ فنصبه مقدر و يجوز فى تابعه الوجهان ودعوى أن الاتباع جرى على حكمه العارض لا دليل عليها (قوله وانما يفعل ذلك) أى الضم أو هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوى فلا يضم ولا تحذف الفه (قوله مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص) و بأن لا يكون فى آخره ياء مشددة

أنها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يافتاي وياقاضي ولا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء (و) تقول في ياأبي و ياأمي زيادة على اللغات الست (ياأبت و ياأمت) بفتح وكسر للتاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر أكثر في كلامهم ولكن الفتح أقيس وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة في الاب والام مضافين للياء في النداء وسيأتي أن فيهما لغتين أخريين فالمجموع أحد عشر لغة على خلاف في بعضها (و) تقول فيما اذا نوى المضاف الى المضاف الى الياء وكان لفظ أم أو عم (ياابن أم و ياابن عم) أو ياابنة أم و ياابنة عم (بفتح) آخر كل منهما للخفة وقيل انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح (وكسر) ذلك أيضا وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسر وقد قرئ بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فخففا بالحذف بخلاف غيرهما فان الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو ياابن أخي و يا ابن صاحبي (والحاق الالف أو الياء للاولين) وهما ياأبت و ياأمت (قبيح) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله

كبني فليس فيه الا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياآت مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين وليس بعد اختيار الشئ الا لزومه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت الفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل الثاني ان ثانية ياآت بني حذفت ثم ادغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما في يدي ونحوه قاله ابن مالك في شرح الكافية وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه لدفع التقاء الساكنين والفتح أخف (قوله فليس فيه الا لغتان) ينبغي أن يستثنى منه المثنى والجمع على حده نحو ياضاربي وياضاربي فليس فيهما الا اثبات الياء مفتوحة والطرماح تقدم عن العصام (قوله المنادى المعتل) يستثنى منه نحو ظبي ودلو فان حكمه حكم الصحيح ونحو بني وأما أخ المحذوف لامه فلا ترد خلافا للمبرد (قوله لئلا يلتقي ساكنان) وتسكين ورش محياي من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله لثقلهما على الياء) أي الساكن ماقبلها (قوله ياأبت وامت) قال صاحب الكشاف فان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر قلت كما جاز حمامة ذكر وشاة ذكر فان قيل كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الاضافة قلنا لان التأنيث والاضافة متناسبان في أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره انتهى واعلم ان كلا من ياأبت و ياأمت منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها لا على التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها (قوله ياابن أم و ياابن عم) قال الهندي لقائل أن يقول الالف عوض عن الياء فحذف الالف يستلزم حذف العوض والمعوض وذلك غير صحيح انتهى ومثله في الهمع عن أبي حيان لكن قال الدماميني لانسلم ان العوضية تنافي الحذف بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا انتهى وفيه ان الالف هنا بدل عن الياء فهي بمنزلتها وفرق بين العوض والبدل (قوله أو ياابنة أم أو ياابنة عم) خرج لفظ بنت لكن قال الجامي انهم يقولون بنت أم و بنت عم على الاوجه الاربعة (قوله كحكمها في غير النداء) أي من ثبوت الياء لا غير وهي اما ساكنة أو متحركة (قوله والحاق الالف الخ) كان الظاهر أن يقول والحاق الياء أو الالف بتقديم الياء لانها الاصل ومن ثم قدم الشارح رحمه الله تعالى الحاق الياء لكنه راعى في التمثيل كلام المصنف

يسير في مسحنفر لاحب

وقوله

يا أبتي لازلت فينا فانما

(والحاقهما للآخرين) وهما ابن أم وابن عم (ضعيف) لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

وقوله

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي

فصل في أحكام توابع المنادى

(ويجري ما أفرد أو) ما (أضيف) حالة كونه (مقرونا بأل من نعت) المنادى (المبني) العلم والنكرة المقصودة (وتأكيده) وعطف بيانه (و) عطف (نسق المقرون بأل على لفظه) أي المبني فيرفع مراعاة للفظ (أو) على (محله) فينصب مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريم أو الكريم الأب بالرفع والنصب و يا تميم أجمعون واجمعين و يا سعيد كرز وكرزا و يا جبال أوبي معه

(قوله وسبيل ذلك الشعر) مثله في الاوضح وظاهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك بالشعر ويؤيده انه قرئ يا أبت اني أخاف وفي المرادي وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة أبي جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض (قوله يسير في مسحنفر) في القاموس المسحنفر الطريق استقام

فصل في أحكام توابع المنادى

(قوله وتأكيده) أي المعنوي والطلقه عمادا على اشتهار أمر اللفظي فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ألا ترى انك تقول يا زيد زيد العملات فتأتي به على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المقرون بأل) أي الممتنع دخول يا عليه احترازا عن لفظ الله (قوله على لفظه) أي حملا على لفظه والمراد به ما قابل المحلي بدليل مقابلته له فشمل ما كان ضمه مقدرا عما كان مبنيا قبل النداء نحو يا سيبويه العالم ولا حاجة لما أطال بعضهم به (قوله تنبيها على انه منادى ثان) ان قلت فينبغي أن يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه أجيب بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما وينبغي حال رفع التابع أن لا يكون محله نصبا اذ ليس مفعولا به بل تابع له (قوله لكن عبارته تقتضي أن الصور ثمانية) حاصلة من ضرب الاقسام الاربعة التي اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين وما اقتضاه كلامه مشكل لان التأكيد المعنوي لا يتأتى فيه أن يكون مضافا مقرونا بأل وكذا عطف البيان وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافا وان كان مقرونا بأل نحو يا زيد والضارب الرجل فتكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة لا خمسة (قوله وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضي الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقا قلت انما تعين النصب في المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر او بناء وانما جوز والرفع في التابع لامكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع فتأمله ولعله مراد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب نصب النعت المضاف المفرد وأجاب الشهاب القاسمي في حواشي الاشموني بما لا يخلو

والطير قرئ بالرفع والنصب والاول مختار الخليل والمازني تنبيها على أنه منادى ثان والثاني مختار أبي عمرو ويونس لان ما فيه أل لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد بين ما فيه أل للتعريف فالنصب وما لا فالرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي أن الصور ثمانية فان من في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما أفرد أو أضيف وانما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبني المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل

الله كرزا و يا عبد الله
والحارث وسيأتي حكم البدل
والنسق المجرد وأما تابع
المضاف المجرد فقد أشار اليه
بقوله (و يجرى ما أضيف)
من نعت وتوكيد وبيان
حالة كونه (مجردا) من ال
(على محله) دون لفظه
فينصب فقط كما لو كان
المنادى نحو يا زيد صاحب
عمرو و يا تميم كلهم أو كلكم
و يا زيد أبا عبد الله وانما
لم يجز رفعه لئلا يفضل
الفرع الاصل (و) يجرى
(نعت أى) وأية في تبعيته
لمتبوعه (على لفظه) فيرفع
فقط لانه المقصود بالنداء
نحو يا أيها الانسان يا أيتها
النفس وجوز المازنى
نصبه على المحل وقرئ شاذا
قل يا أيها الكافرين ولا
تنعت الا بما فيه أل أو باسم
اشارة عار من كاف الخطاب
نحو يا أيهذا الرجل (والبدل
والنسق المجرد) من أل
(كالمنادى المستقل)
فيبنيان على ما يرفعان به
حيث يبنى المنادى وينصبان
حيث ينصب وان كان

عن نظر فانظره (قوله منصوب لا غير) لانه اذا وقع منادى نصب فنصبه اذا وقع تابعا أولى لان حرف النداء لا يباشره و يرد عليه تابع المستغاث المجرور باللام فانه لا يجوز فى تابعه الا الجر ﴿تنبيه﴾ تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما فى التسهيل فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمرو فان قدرت الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما لفظ بالنعت (قوله كلهم أو كلكم) لانه اذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز فيه أن يأتى بلفظ الغيبة باعتبار الاصل وبلفظ الخطاب نظرا لان المنادى مخاطب فى المعنى وانما لم يجز أن يقول المسمى بزيد زيد يضرب لانه ليس فيه دليل التكلم وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا (قوله وانما لم يجز رفعه) أجاز الكسائى والفراء وابن الانبارى الرفع فى يا زيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور على القطع لكن جزم شيخ الاسلام فى حاشيته ابن الناظم فى باب التأكيد بمنع قطعه (قوله لانه المقصود بالنداء) لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها لا انها غير مقصودة أصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب أن يكون يا داخلة فيه لكنه مقصود فى الاصل والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ومع ذلك لا ينبغى أن يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له لكن فى كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه فى محل نصب ومع ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه و بين فاعل المصدر واسم ان حيث يصح الاتباع على المحل فيهما فليراجع (قوله الا بما فيه أل) أى الجنسية لا الغالبة على الاسم كالصعق ولا التى يعبر بها فقد العلمية كالزيدان وقد نبه على هذا فى التسهيل بقوله و يوصف بمصحوبها الجنسى وأراد بالجنسى ما يقابل العلم لا ما يقابل الوضعى لجواز يا أيها النبى وأما قول المرادى ان صارت بعد أى للحضور فرأى ان ما فيه أل لما وقع صفة لأى المفيدة لحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه حاضرا لا أن المراد انها للعهد (قوله أو باسم اشارة الخ) لم يقيده بما اذا وصف بذى الالف واللام تبعا للتسهيل ولما فى شرحه من عدم التزام ذلك لقوله أيهذان كلا زادكما (قوله وسبب ذلك أن البدل الخ) يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل فيه هو العامل فى المبدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع انه موافق على هذا الحكم ولكون البدل كالمستقل لا يصح الا اذا صح مباشرة حرف النداء له وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا الرجل لان الرجل لا يباشر حرف النداء ولا يا صاحبنا هذا لان اسم الاشارة

المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا أى مبنيا كان أو معربا نحو يا سعيد كرز و يا عبد الله كرز و يا زيد و بكر و يا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وقيد النسق بالمجرد لانه يحذف

لا يحذف منه حرف النداء (قوله لانه لو كان بال الخ) قضيته تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين يا وأل نحو يا رسول الله والله وهو محتمل ويحتمل الاخذ باطلاقهم وحمل التعليل على امتناع التقدير على انه باعتبار ما من شأنه (قوله ولك في تكرير لفظ المنادى المبني على الضم مضافا) الظاهر ان تكرير بمعنى مكرر أي مكرر لفظ المنادى أي اللفظ الذي كرر به لفظ المنادى المبني على الضم أي صورة فلا ينافي قوله مضافا وقد يقال المراد المبني على الضم في الجملة ومضافا في الجملة ووصف الشيء بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا مجيء حالين متنافيين ولك أن تجعل قوله مضافا حالا من المنادى بدون صفته والمراد أنه مضاف في الجملة فلا يرد عليه ان من جملة الوجوه الآتية ضم الأول على انه مفرد فلا اضافة حينئذ واحترز بالمبني من نحو يا تيم عدي تيم عدي بتكرير المضاف اليه وهو توكيد وبقوله مضافا من نحو يا زيد زيد فلك في الثاني الضم على انه منادى ثان ولم يجز ابن مالك غيره ورد تجويز الاكثرين البدلية بأنه لا يتحد لفظ البدل والمبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان ليست مع الأول أو توكيد لفظي والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل واعترض البيان بأن الشيء لا يبين نفسه (قوله فتحهما) لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال (قوله وهو مقحم) أي الثاني زائد قال في التصريح وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم اضافته انتهى قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الا في هذه المسئلة خاصة وظاهر كلام التصريح ان الاسم الثاني غير مضاف مطلقا وان المراد بزيادته الزيادة المرادة في زيادة الحروف كالباء ومن في النفي ففتحته حينئذ غير اعراب اذ هي حينئذ غير مطلوبة لعامل وانما حرك بها لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ولا ينافي ذلك قولهم في بيان هذا الوجه والاصل يا تيم عدي تيم أو يا تيم عدي تيم عدي لجواز أن يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكن صرح الشارح بأن ذهب الثاني توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظي وقال الدماميني ان التأكيد اللفظي أتى ولا يعتبر ما قبله وما بعده عما كان عليه انتهى ولا يصح أن يعرب حال اقحامه بدلا أو عطف بيان كما في صورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الرفع فانه غير مضاف (قوله أو باضمار يا) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل ان البدل على تقدير تكرار العامل لانه كالتقدير المنوي (قوله وهو ضعيف)

لانه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل اذ هي تمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها (ولك) في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم كما (في نحو) قوله (يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل) وجهان الاول (فتحهما) على أن الاول مضاف لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما أضيف اليه الثاني على أنه عطف بيان أو بدل أو باضمار يا أو أعني وقال الفراء كلاهما مضافان الى ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (و) الوجه الثاني (ضم الأول) منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الارجح ونصب الثاني

لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد لكنه يقول به وقد قال ان العاملين لما اتحدا معنى وعملا نزلا منزلة العامل الواحد (قوله على ما سبق) أي على انه عطف بيان على المحل أو بدل أو بإضمار يا أو أعني قال ابن مالك أو توكيد لفظي واعترضه أبو حيان والمصنف بما أجيب عنه

﴿فصل في الترخيم﴾

(قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد ما يتناول البعض تنزيلا فيشمل التعريف حذف الكلمة التي بمنزلة البعض كجزء المركب الاخير وتاء التأنيث وأما الجواب بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ففيه انه لا يدل على ان مسمى الترخيم حذف بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للآخر وغيره اذ لا يخفى ان هذا تعريف للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف في ترخيم التصغير غير الآخر والمراد بكونه على الوجه المخصوص أن يكون عتبا لها جوازا فخرج الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة وكذا نحو أب أصله أبو فحذفت الواو لا لأنه لو بقيت ساكنة لفات الامر المطلوب من الاعراب ولو تحركت لحصل الثقل فحذفها لعلة تصريفية ويخرج أيضا حذف لام يد ودم لانه واجب لكن يرد نحو دد فانه منقوص من الددن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت ان بعض الكلمات حذف آخرها اعتباطا جوازا مع انه ليس ترخيما (قوله المعرفة) المراد بها في المؤنث بالتاء المعين ليشمل النكرة المقصودة نحو يا شاو يا جار لمعينين وفي غيره العلم (قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ) لما ذكر في المطولات وأشار الشارح الى ورود ذلك على اطلاق المصنف (قوله ولا المضاف) أي حقيقة أو حكما فيدخل فيه الشبيه بالمضاف (قوله ولا المحكي) المراد به المركب الاسنادي واحترز به عن المزجي وبعضهم يقول السماع مفقود من العرب في ترخيم المركب المزجي وانما أجازه بعضهم قياسا على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثاني يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما ان تاء التأنيث كذلك (قوله حذف آخره) أي المنادى وذلك متعين على كلام الشارح كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يجيء هنا تحرير الجامي ارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم والضمير المجرور الى الاسم وخرج بالآخر الحذف في غير الآخر ولم يقيد الآخر بكونه حرفا كما قيد ابن الحاجب فشمل كلامه الحرف والحرفين وجزء المركب من غير تكلف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية ﴿تنبيه﴾ قال المرادي أجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء والسيرافي واستقبحه ابن السراج انتهى والظاهر انه على لغة عدم الانتظار نحو زرفع تابعه مراعاة للفظ وأما

على ما سبق وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو

﴿فصل﴾ في ترخيم المنادى وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أي رقيق واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر فقال (و يجوز ترخيم المنادى) لا مطلقا بل (المعرفة) لانها كثر نداؤها فيدخلها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم نحو يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكي خلافا لابن مالك ولا المبني قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم قاله في الجامع (وهو) اصطلاحا (حذف آخره تخفيفا) على وجه مخصوص ونص الآخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادى ضربان مختوم بتاء التأنيث ومجرد عنها (فذو التاء) يرخم (مطلقا)

سواء كان علما أم لا ثلاثيا أم لا (نحو يا طلح و يا ثب) فى نداء المحذوفة (وغيره)
وهو المجرد منها انما يرخم
(بشرط ضمه) فغير المضموم
كالاضافى والمحكى لا يرخم
وان كان علما (وعلميته)
فغير العلم كالنكرة لا يرخم
وان كان مضموما وجوز
بعضهم ترخيمها قياسا على
قولهم أطرق كرا و ياصاح
وهو قياس على شاذ
(ومجاوزته ثلاثة أحرف)
فلا يرخم الثلاثى وان كان
محرك الوسط وجوزه
الاخفش مطلقا والفراء
محرك الوسط اجراء للحركة
الوسط مجرى الحرف قياسا
على اجرائهم نحو سقر مجرى
زينب فى ايجاب منع
الصرف والمشهور ما ذهب
اليه المصنف فاذا استوفى
المجرد هذه الشروط جاز
ترخيمه (كياجعف) فى نداء
جعفر ثم المرخم فيه لغتان
احداهما قطع النظر عن
المحذوف للترخيم فيجعل
الباقى كأنه اسم تام موضوع
على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر
فتقول فى جعفر ياجعف (ضما) أى بضم آخره وفى منصور يامنص بتقدير ضمة غير تلك الضمة التى
كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفى ثمود ياثمى بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد
ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدى الى عدم النظير اذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة (و) الثانية أن
ينوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حاله ولا يعل ان كان حرف علة وهى الاكثر فى كلامهم فتقول فى جعفر
ياجعف (فتحا) ببقاء فتح الفاء وفى منصور يامنص ببقاء ضمة الصاد وفى ثمود ياثمو ببقاء الواو على صورتها
من غير ابدال لانها فى حشو الكلمة لنية المحذوف وفى بعلبك يابعل ببقاء فتح اللام ثم اعلم أن المحذوف للترخيم

على لغة لا ينتظار ففيه نظر اذ لا ضم فى اللفظ و يظهر جواز رفع تابعه لان الحرف
الذى حذفه الضم فى حكم الثابت ويؤيده جواز رفع التابع قبل النداء فتأمل (قوله
أى سواء كان علما الخ) اشارة الى أنه أراد بالاطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد
لا انه لا يشترط فيه شيء أصلا فلا ينافى أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة الى آخر
ما تقدم (قوله قياسا على اجرائهم سقر الخ) قيل الفرق أن حركة الوسط انما اعتبرت
فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وها هنا فى حذف حرف أصلى وأيضا
ليس الحذف ها هنا واردا على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس (قوله ثم المرخم فيه
لغتان) ليس فى كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين فى كل ما رخم فلا ينافى انه
لا يجوز الترخيم على نية المحذوف فيما فيه لبس علما كان أو صفة خلافا لمن قال ان
اشتهار العلم بمسماه يمنع من اللبس فى الغالب ولا يجوز الترخيم على عدم نية وفيما
يلزم بتقديره تماما عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام ونحوه مما فى المطولات
(قوله وغيره) من الصحة والاعلال ومن ظهور الضمة ان كان حرفا صحيحا نحو
ياهرق ولو وصف بابن نحو ياهرق بن فلان جاز الفتح وتقديرها ان كان معتلا نحو
ياسارى وثبوت الياء دليل على التقدير كذا فى المرادى وفيه انه لا يتأتى الا على تقدير
علمية سارية وتخصيص مسألة اللبس بالصفة ولا فسارى ملبس وقضيته انه لا فرق
بين الصفة والعلم التزام لغة من ينتظر فى نحو سار بقوله حمية وقد يقال التزام لغة من
ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين اذا التبس كل منهما فيمتنع ترخيمه رأسا نحو
قائمة فانه على الوجهين يلتبس بما فى غير مرخم لكن قضية تجويز ابن مالك
ترخيم نحو المثنى والجمع بحذف زيادتيه عدم موافقته على ما ذكر ولعل الفرق
ان هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض
من وضعها ولا كذلك ما عداها (قوله أى بضم) فيه ان النصب بنزع الخافض
سماعى والاولى انه منصوب على الحال أى حال كونه ضما أو ذا ضم (قوله وهى
الاكثر فى كلامهم) لان المحذوف للترخيم فى حكم الموجود لانه مراد ويرد على قوله
فيبقى الخ ما كان مدغما فى المحذوف ولم يكن بعد ألف فانه ان كان له حركة أصلية

حرك بها نحو مضار ومحاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وان كان أصله السكون حرك بالفتح نحو اسحار اسم نبت اذا جعل علما وكذا نحو خويص تصغير خاص وتمود الثوب لو سميت بهما (قوله اما حرف الخ) لم يرد الحصر لانه قد يكون كلمة وحرفا نحو اثني عشر واثنتي عشرة علمين لان عشر وعشرة بمنزلة النون لكن قال ابن الحاجب الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبة النون حذف الالف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف نحو رهبوتا ورغبوتا اذا سمي بهما عند الكوفيين فيقولون يارغب ويارهب ولم يحذف البصريون الا الالف (قوله وهو الغالب) لان الحذف خلاف القياس فتقليله أولى (قوله وكان ماقبل الآخر الخ) أي زيادة على الثلاثة الشروط ويشترط أيضا لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختوما بالتاء لان ما فيه تاء التأنيث اختص بأحكام منها انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها فتقول في عقبتاه ياعقبتا بالالف (قوله ساكنا) المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف (قوله ولو تقديرا) كما في مصطفون ومصطفين مسمى بهما فحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة وانما هي مقدرة اذ أصل مصطفون ومصطفين مصطفيون ومصطفيين بياء مضمومة في الاول ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه يا مصطفي بحذف الواو والنون كما مشى عليه ابن مالك وكان الاصل في ترخيمه أن يقال يا مصطف حذفت الالف لالتقاء الساكنين وترك ماقبلها على ما كان عليه من الفتح لكن هذا يؤدي الى الحذف من غير موجب اذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه وقد ذهب في الترخيم فاحتاجوا الى رد الالف لزوال موجبها فقالوا يا مصطفى وأما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد لان الترخيم على من نوى يصير المحذوف كالموجود (قوله بخلاف نحو سفرجل الخ) محترزات قوله حرف لين ساكنا الخ على الترتيب والهبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء التحتية وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ (قوله وانما أجازه النحويون) أي بعضهم وتقدم انه يحذف من اثني عشر واثنتي عشرة مع العجز الالف (قوله وكأن هذا مستثنى) لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون مصورا بلغة عرابه اعراب مالا ينصرف (قوله بشرط صلاحيته لان ينادى) احترز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بأل ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله * قواطنا مكة من ورق الحمي * وانما هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم (قوله ومجاورته ثلاثة أحرف الخ) مثال الاول قوله * لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * ومثال الثاني قوله * ليسلبني حقي أمال بن حنظل * أراد حنظلة

* فصل في الاستغاثة والندبة *

ا احرف واحد وهو الغالب وقد أشار الى الثاني بقوله (ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان) الحرف الاخير وماقبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ماقبل آخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا أربعة أحرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها ياسلم ويامنص ويامسك بخلاف نحو سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله (ومن نحو معدي كرب) مما هو مركب تركيبا مزجيا (الكلمة الثانية) فتقول فيه يامعدي وتعامل كلامهما آخره ويه كسيبويه وماسمي به من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما أجازه النحويون قياسا وقد تقدم أن المجرد انما يرخم بشرط ثم وكأن هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادى ومجاورته ثلاثة أحرف ان لم يكن بالتاء

(فصل) في الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة

(قوله

(قوله وتتضمن الخ) أي تستلزم ولا يخفى ان المستغاث الذي تتضمنه المعنى وايقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحي والا فالمستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى وكذا يقال في المستغاث من أجله (قوله الايا) ذكر بعضهم ان يا للمنادى البعيد أو كالبعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد أو يقال الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه اعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها (قوله أن يجر بلام مفتوحة) أي بما كان يجر به قبل النداء واختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة وهي لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (قوله الثانية أن يزاد في آخره الخ) صرح الجامي كالرضي بانه حينئذ مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فان الالف لا تقتضي كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة وعلى كونه مبنيا على الفتح هو في محل نصب كما هو ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل (قوله لتنزيله منزلة الضمير) أي فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه ويرد عليه نحو يا للكهول وللشبان فانه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق ان الفتح لامرين هذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم أي يا قوم للمظلوم وجعل الجامي هذا الاخير علة فتح لام المستغاث والاول علة عدم عكس الامر ❊ تنبيه ❊ محل ما ذكر في الاسماء الظاهرة لانها الاصل فاعتبروا الفرق فيها أما مع المضمر فتفتح للام معهما الا مع الياء فتكسر فيهما قال في المغني فاذا قيل يالك وبالي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازهما ابن جني في قوله ❊ فيا شوقا ما أبقى ويالي من النوى ❊ وأوجب ابن عصفور في يالي أن يكون مستغاثا من أجله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير يا أدعولي وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا لازم لابن جني (قوله اقوال) أي فيه أقوال والقول بالزيادة نسب لابن خروف ووجهه ان الفعل في النداء يتعدى بنفسه وبجواز صحة اسقاطها ومعاقبتها للالف ورد بأن الزيادة على خلاف الاصل والقول بانها متعلقة بما ذهب اليه ابن جني جريا على مذهبه ان حرف النداء اسم فعل وغيره لا في حرف النداء معنى الفعل ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في قوله ❊ كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ❊ والقول بانها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب اليه سيبويه واختاره ابن عصفور واعترض بأن فعل النداء يتعدى بنفسه وأجيب بانه لما التزم اضماره ضعف

وتتضمن المستغيث والمستغاث والمستغاث من أجله والمستغاث ولا يستعمل معها من أحرف النداء الا يا خاصة ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلاثة أحوال احداها أن يجر باللام مفتوحة وهي أكثر أحواله الثانية أن يزاد في آخرها ألف تعاقب اللام الثالثة أن يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه أقلها واذا تقرر هذا فعلى الاول (يقول المستغيث اذا استغاث بالله يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث) وجوبا لتنزيله منزلة الضمير وجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هي زائدة أو متعلقة بيا أو بالمحذوف أقوال وانما أعرب المستغاث لتركبه مع اللام

فأشبه المنادى المضاف وإذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا لزيد العادل لذا اللوم وأما المستغاث له فلامه مكسورة على الأصل غالبا متعلقة بمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة (إلا في المعطوف الذي لم تتكرر معه يا نحو يا للكهول وللشباب للعجب) فإنها تكسر لأمن اللبس إذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي أنه مستغاث أيضا لا مستغاث من أجله وكذا تكسر إذا كان ياء المتكلم نحو يا لي للمناسبة فإذا تكررت معه يا فتحت اللام نحو

يا لقومي ويا لأمثال قومي

(و) على الحالة الثانية تقول (يا زيدا لعمرو) بإلحاق ألف في آخره عوضا من اللام في أوله

قوي ورد بأن اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة واعترض أيضا بأن اللام لا تدخل في نحو زيدا اضربه مع أن الناصب ملتزم الحذف وأجيب بأنه لما ذكر ما هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فإن قيل وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت إنما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم إنه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد لعمرو والتعجب في نحو يا للدواهي (قوله فأشبه المنادى المضاف) ولأن علة بنائه مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت المشابهة فأعرب على الأصل (قوله وإذا نعت جاز في نعته الجر الخ) أي ولا موضع رفع له لينعت بالرفع وقيل إن يا صار حكمها في النداء حكم العامل إذ البناء فيها يشبه الإعراب فلما دخل الحرف العامل زال عمل يا لفظا وصار بمنزلة مازيد بحمار فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر (قوله غالبا) من غير الغالب فتحها معه إذا كان ضميرا غير ياء المتكلم وقد يجر المستغاث له بمن لأنها تأتي للتعليل كاللام كقوله * يا للرجال ذوي الألباب من نفر * كذا في التسهيل وقيد المسئلة في شرح الكافية بالتعجب فقال وقد تغني من عن اللام الثانية إذا كان في الاستغاثة معنى التعجب وقال المصنف في الحواشي الحق عندي أن ما بعد المستغاث إما أن يراد الخلاص منه أو يراد تخليصه مما نزل به أو مما يتوقع نزوله به فعلى الأول يصح المجيء باللام والمجيء بمن نحو يا لزيد للظالم ويا لزيد من الظالم وعلى الثاني يتعين اللام ومعنى يا لزيد للظالم أدعوك له لتخلصنا منه (قوله متعلقة بمحذوف) أي بفعل محذوف تقديره ادعوك لفلان فالكلام جملتان وقيل إنها تتعلق بفعل النداء وذهب إليه ابن الضائع ورد بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفا جر وقيل بحال محذوفة فالكلام جملة واحدة (قوله إلا في المعطوف) إطلاقه شامل للعطف بغير الواو كالفاء وثم ولا مانع منه إذ قد يقصد الإشارة إلى تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الأول في النجدة والإعانة (قوله يا للكهول) عجز بيت صدره * يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * والشاهد فيه ظاهر (قوله لأمن اللبس) يفهم منه أن الالتباس موجود فيما إذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنه إنما يحسن ما ذكره هنا لو علل فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما فعل غيره (قوله يا زيدا لعمرو) المنادى في هذه الحالة مبني على الفتح وعبارة الكافية وشرحها للجامي ويفتح أي يبنى المنادى على الفتح لإلحاق ألفها أي ألف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الألف فتح ما قبلها انتهى وحينئذ فليس في تابع هذا

المنادى الا النصب وبذلك صرح الجامى (قوله ولا يجوز يا الزيد العمرو) لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين أثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما (قوله وقد يكون المستغاث الخ) أى تشريعا وتهديدا (قوله فهى نداء الخ) أى اصطلاحا وأما لغة فالتفجع على الميت وذكر خلاله الجميلة فى زعم النادب ثم المراد انها نداء صورة لا حقيقة لما سيجيء (قوله أو حكما) كقول عمر رضى الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه (قوله نحو وقت الخ) مثال للمتفجع عليه (قوله وقوله فوا كبدا) مثال للمتوجع منه لكونه محل ألم ومثال المتوجع منه لكونه سبب ألم قوله تبكيهم دهماء معولة * وتقول سلمى وا رزيته والرزية سبب التفجع (قوله ومن ثم لا يندب الا المعروف) فلا يندب النكرة فلا يقال وا رجلاه خلافا لمن أجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر واعمراه وأجيب بأن النكرة هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال واعمراه ومقتضى كلامه فى الاوضح ان العلم يندب وان لم يكن معروفا ثم هذا فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم المنادى) فيه اشارة الى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك اذ لم يطلب اقباله بحرف مخصوص نائب مناب أدعو ومن ثم منعوا فى النداء يا غلامك لان خطاب أحد المعمولين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلامك وتقدم سبب آخر لمنع يا غلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء حكم ذلك القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة كما تقدم وللاشارة الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وأفهم كلامه انه اذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه وفتحه كقوله * وافقعسا وابن بنى قعس * (قوله واضار يا زيداه) مثله وا ثلاثا وثلاثيناه (قوله وللتزياده ألف فى آخره) أى مع آخره أى بعد آخره أو آخر ما تصل به على ما سيأتى وظاهره سواء كان واوا أو ياء لكن أوجب بعضهم الحاق الالف مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير الحاق الالف فى المستغاث وقد صرحوا هناك بأنه حينئذ مبنى على الفتح وقياسه أن يكون هذا أيضا مبنيا على الفتح وعلى هذا ليس فى نعته الا النصب لكن الشاطبى جوز تقدير الضم مع ألف الندبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فليحرر المقام (قوله أو لمضمر نحو وا رأساه) هذا على لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد

ومن ذلك قوله
(ألا يا قوم للعجب العجيب)
وللغفلات تعرض للاريب
وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يا لزيد لزيد أى أدعوك لتنصف من نفسك
وأما الندبة فهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببا له نحو
حملت أمرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
وقوله
فوا كبدا من حب من لا يحبنى
ومن عبرات ما لهن فناء
وهى من كلام النساء فى الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف وأما قولهم وا من حفر بئر زمزماه فهو فى قوة قولهم وا عبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان واو هى الغالبة فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم

إن كان مفردا نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا أو شبيها به نحو وا عبد الله واضار يا زيدا ولك زيادة الالف فى آخره وهى أكثر أحواله والبها أشار بقوله (والنادب) أى يقول (وازيدا) بالف فى آخره مفردا كان أو مضافا لظاهر نحو (وا أمير المؤمنيناه) أو لمضمر نحو (وارأساه) أو شبيها بالمضاف نحو وا طالعا جبلاه أو مركبا

نحو وامعدي كربا وبحذف
لهذه الالف ماقبلها من ألف
نحو واموساه أو تنوين في
صلة أو غيرها نحو وامن
نصر محمداه ونحو وابابكراه
أو ضمة اعرابية أو بنائية
نحو وامنذاه فيمن ضمه منذ
أو كسرة كذلك نحو واعبد
الملكاه واحذاماه فان أوقع
حذف الضمة أو الكسرة
في لبس ابقيا وقلبت الالف
ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي
وواوا بعد الضمة نحو
واغلامهوه واغلامكمو
لانك لو أبقيت الالف
لاوهم الاضافة الى كاف
المخاطب وهاء الغائبة والمثنى
(ولك زيادة الهاء) بعد ألف
الندبة أو بدلها (وقفا)
نحو وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان الغرض
مد الصوت والتطويل
وأفهم كلامه أنه لا تزاد
وصلا لانهم تزاد فيه ضرورة
مضمومة ومكسورة ومن ذلك
قوله

ألا يا عمرا عمراه
وعمرو بن الزبيراه

بالضم أو ياعبد بالفتح أو ياعبدا بالالف أما على لغة من قال ياعبدي بفتح الياء
أو ياعبدي باسكانها فيقال في الندبة يارأسي بابقاء الفتح على الاول واجتلابه
على الثاني (قوله من ألف) أي مقصورة غير منونة كما تقول فان كانت منونة كما في
عصا فانك تحذف التنوين فتعود الالف المقصورة فتلتقي مع ألف الندبة فتحذف
وتبقى ألف الندبة خلافا للكوفيين فانهم قالوا تبقى ألف المقصور و يستغنى بها
عن ألف الندبة ورده ان الطارئ يزيل حكم الثابت وان ألف المقصور جزء كلمة
وألف الندبة كلمة وان ألف الندبة اجتلبت لمعنى فحذفها لا يليق أما الممدودة
فانها لا تحذف سواء كانت للتانيث كحمراء أو لغيره كزكريا (قوله نحو واموساه)
لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا في حواشي الاشموني للشهاب القاسمي وفيه
ان المندوب المختوم بالالف مبني على الفتح كما هو التحقيق وينبغي أن يكون الفتح
مقدرا على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء
كالاعراب من أحوال الاواخر (قوله اعرابية) فتقول واقام زيداه (قوله كذلك)
أي اعرابية أو بنائية (قوله واعبد الملكاه واحذاماه) الاول لما كسرته اعرابية
والثاني لما كسرته بنائية و ينبغي أن يكون المضاف اليه هنا أعني الملك معربا
بمقدر الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وازيداه لانه غير مندوب فليس منادى
حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر
والمنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره وألف الندبة
لا تقتضي البناء على الفتح الا اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف
اليه أو شبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب القاسمي عند
قول الالفية وقائل واعبديا واعبدا مانصه الظاهر ان عبداه هذا ونحوه منصوب
بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة لانها
لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتامل (قوله
نحو واغلامكي) قياس ماذكر في عبد الملك أن يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا
وان الضمائر المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديري (قوله
والمثنى) فان قيل لا ضمة هنا قيل هي مقدرة لان الواو مرادة ولذلك وجب الضم
في قولك غلامكم اليوم رد اللميم الى أصلها (قوله أو بدلها) أي الواو والياء
(قوله الا يا عمرا الخ) هذا البيت من مجزو المضارع وتامه مفاعيلن مفاعيلن
فاعلاتن مرتين والجزء واسقاط جزأيه لا فرق بين كونهما العروض والضرب
أو حشوين أو مختلفين كما هنا فانه حذف من الاول العروض ومن الثاني
الحشو وتقطيعه ألا يا عم مفاعيلن ر واعمراه مفاعيلن و واعمرو ب مفاعيلن

ن الزبيراه فاءلاثن وبهذا ظهر ان الهاء التى لحقت المندوب الاوّل وقعت فى الوصل متحركة (قوله وأجاز الفراء الخ) قال المرادى هو عند الجمهور من اجراء الوصل مجرى الوقف قال الدماميني وقد يقال أما ثبوتها فى الوصل فناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف وأما كسرها أو ضمها فليس كذلك

﴿المفعول المطلق﴾

(قوله أى الذى يصدق عليه) أى لغة وأما اصطلاحا فيصح اطلاقه على كل من المفاعيل الخمسة وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلت وعملت وليس ما تخيله بالذى يوجب مخالفة الجماعة وبما تقرر من أن المراد صحة الصدق لغة اندفع ما فى المغنى من قوله وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى لان ذاك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة وأيضا ما هنا باعتبار ما ينبغى وما هناك لا بهذا الاعتبار (قوله اسم مفعول) أى اسم هو لفظ مفعول فالاضافة بيانية والمراد هذه المادة التى هى ميم الخ وليس المراد باسم المفعول الذى يشتق من مصدر وضعه للدلالة على من وقع عليه الحدث فان ذلك مقابل لاسم الفاعل وان لم يكن بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم فى الفعل المتعدى ما يبنى منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أى بجار حرف أو اسم لانه المفعول الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد بأن اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر و بين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثيرا كان أو أثرا ولا يعنى بكونه مفعولا الا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور وهذا وقيل انما سمى المفعول المطلق لان المفعول عند الاطلاق ينصرف اليه أولانه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل والا له مفعول مطلق بخلاف باقى المفاعيل وفيه نظر اذ الافعال الجامدة كنعم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزمخشرى الخ) يعنى انما قدماه لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول حقيقة كما مر آنفا فسقط ما قيل ان فى كلام الشارح نظرا لانهما لم يقدماه لذلك بل لانه المفعول حقيقة (قوله اذ صدق الخ) لانها ليست مفعولا حقيقة وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه ولذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان قلت من ضرورة صدق المقيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد مغير لمعنى لا بقيد فلا تقييد

وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين * ولما فرغ من المفعول به شرع يتكلم على المفعول الثانى (و) هو (المفعول المطلق) أى الذى يصدق عليه اسم مفعول من غير قيد ومن ثم قدمه الزمخشرى وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعول عليها مقيد بالاداة

(وهو المصدر الفضلة) أى المستغنى عنه (المسلط عليه عامل) ينصبه (من) مادة (لفظه) وذلك (كضربت ضربا أو) عامل (من معناه) بأن وافقه فى المعنى ولم يكن من مادته وذلك (كقعدت جلوسا) ألا ترى أنهما متحدان فى المعنى دون المادة نخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده وما بعدها نحو عمت حديثك وقت احلالك وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا والا فللمصدر المفهوم منه

الا بحسب الصورة وصحة الطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة الطلاق المطلق لانه ليس فى هذا القيد معنى المطلق (قوله وهو المصدر) أى الصريح فلا يجوز أن يقع أن والفعل فى موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن اضربه لان أن تخلص الفعل الى الاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم ولان أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع موقعها موقع المصدر وأورد على الحد نحو كرهت كراهتى فان المنصوب مفعول به وأجيب بأن الكراهة لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول نحو كرهت كراهة فهى مفعول مطلق أو بالاعتبار الثانى نحو كرهت كراهتى فمفعول به (قوله الفضلة) أى ليس جزأ من الكلام بأن لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (قوله نخرج بالفضلة) لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولا مطلقا وما قاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رده فى المغنى وحديث الاخراج بالجنس فى شهرته مايغنى عن التنبيه عليه (قوله نحو قيامك الخ) أى نحو قيامك من ذلك وقس عليه ما بعده لانه خبر فليس فضلة وان حصل به بيان النوع ومثله ضربك ضربتان وان حصل به بيان العدد (قوله وجد جده) لانه فاعل فليس فضلة والاصل جد زيد جدا ثم قصد المبالغة فى وصفه بالجد فاسند الى الجد مجاز للملابسة بينها وهو مصدور منه (قوله مؤكد لعامله) أى مقرر لمعناه وفائدته دفع توهم السهو أو التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما أى كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم لموسى فهو من قبيل التأكيد اللفظى كما صرح به ابن جنى خلافا للابدى حيث قال انه ليس من التأكيد اللفظى بل مما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا يأتى التأكيد فى المجاز وقوله

بكى الخزمن روح وانكر جلده ✱ وعجت عجيجا من جذام المطارف

نادر لا يقاس عليه واجراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة ويرده ان السعد صرح بأن التأكيد اللفظى يرفع المجاز نحو قطع اللص الامير الامير وأقره السيد ومراده بقوله مؤكد انه يجىء لمجرد التأكيد والا فالنوعى والعددى يفيدان التأكيد أيضا ولعله انما اقتصر فيهما على غير التأكيد لان الغالب عند افادة النوع والعدد أن يكون المقصود بالذات مجرد بيانهما (قوله ان كان) أى العامل (قوله والا فللمصدر) أى وان لم يكن العامل مصدرا بل فعلا أو وصفا فالمفعول المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل وبعضهم أطلق ان المصدر مؤكد لعامله توسعا ومن العجب شرح

الشارح بكلام من أحملق والاعتذار عنه والتحقيق ما ذكره الشارح لانك
ضربت ضربا فالتأكيد انما هو للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان
الذين تضمنهما الفعل قيل ويلزم أن يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي
تأكيد حقيقة (قوله نحو ضربت الخ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب (قوله لانه
بمثابة تكرير الفعل) أي والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابته وفيه اشكال
لان اثنا ونا كيد مصدر والمصدر يثنى ويجمع وقيل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا مفهومه فان قلت فيجب ان لا يصح الاسناد اليه كما لا يصح الاسناد الى الفعل
أيضا مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فانى يكون
مفهومه مفهوم الفعل وأجيب بأن المصدر يغاير مفهوم الفعل حقيقة ويتحد مع
مفهومه اعتبارا من جهة أن الحدث هو الاصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد
فباعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد اليه وباعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا
يجمع عملا بالاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث
لان المصدر كسائر اسماء الاجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعا ألا ترى
ملونه لا آكل أكلا كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر
الا نفس الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل
التخصيص [illegible] له المصدر المفهوم من الفعل وانه لو قال ان أكلت ونوى أكلا
دون أكل لا يعمل بنيته (قوله ومبين النوع عامله) أراد به ما يدل على نوعه فقط
أو ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو ضربته جميع أنواع الضرب
(قوله لعدد عامله) أي وحدته أو كثرته (قوله بأن دل على مرات صدور الفعل)
اضافة مرات للجنس الصادق بالمرة والاكثر (قوله اما فعله) لا يمتنع عمل الفعل
في مصدرين ولا ثلاثة اذا اختلف معناها وفاقا للسيرافي وابن طاهر وان منع
ذلك الاخفش والمبرد وابن السراج والاكثرون وفي البديع اذا قلت ضربت
ضربا شديدا ضربتين كان ضربتين بدلا من الاول ولا يكونان مصدرين لان الفعل
الواحد لا ينصب مصدرين فأما قوله

ووطئتنا وطئا على حنق * وطء المقيد ثابت القدم

فلا يكون الثاني فيه بدلا لانه غيره ولكنه بمعنى مثل وطء المقيد أو على اضمار فعل
(قوله أو مصدر مثله) ينبغي أن يحمل المثل على المماثل ولو في المعنى ليشمل نحو
قمت ا[illegible] تصديقا (قوله كعجبت من ضربك الخ) لم يمثل بقوله تعالى فان جهنم
جزاؤكم جزاء موفورا لان جزاء وان كان بلفظ المصدر لكن معناه المجزى به

نحو ضربت ضربا والصافات صفا وأنت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم فعل محتمل للقليل والكثير ومبين النوع عامله بأن دل على هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقرى أو باضافة كضربت ضرب الامير أو بوصف كضربت ضربا أليما أو بلام العهد كضربت الضرب أي الذي عهد ويسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء لوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين ومبين العدد عامله بان دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق وأدرجه ابن مالك في التسهيل في المختص وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى المختص قسمان معدود وغير معدود وناصبه اما فعله أو وصفه كامر أو مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا

حمله على جهنم فالمعنى أن جهنم هي الشئ الذي تجزون به ولذا قال الكشاف وانتصب جزاء بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو باضمار تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور ولا يخفى ان ذلك غير متعين لان المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تأويل بل لقصد المبالغة على حد فانما هي اقبال وادبار (قوله وشرط الفعل التصرف) خرج به افعل التعجب وليس وعسى وتبارك وقد يقال قوله وفعله بالاضافة أي فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعل له المصدر وذلك مفقود في الجامد (قوله والتمام) خرج به كان وأخواتها فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام لها مقامه (قوله الدالة على الحدوث) خرج به أفعل التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر لقصور عملهما عن عمل الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي وافعل التفضيل انما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في موضع واحد وأما قوله * أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لوما * فلوما منصوب بمحذوف (قوله وقد يحذف ناصب غير المؤكد) هو المبين للنوع أو العدد لانه يدل على معنى زائد على معنى فعله فأشبه المفعول به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله انه لا يجوز حذف عامله وبحث معه ولده وتحرير ذلك يطلب من شروح الالفية ويشهد للحذف قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق أي يمسح مسحا (قوله جوازا) أي حذفا جائزا أو ذا جواز (قوله لقرينة حالية أو مقالية) أي وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل والقرينة الحالية ويقال لها المعنوية ما مرجعها الى المعنى من مشاهدة أو غيرها واللفظية ما مرجعها الى اللفظ (قوله كقولك للقادم) أي فالقرينة حالية وقوله أو لمن قال أي فالقرينة مقالية (قوله خير مقدم) أي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما أضيف اليه (قوله ووجوبا سماعيا) أي حذفا واجبا أو ذا وجوب سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له (قوله وحمدا وشكرا) اعترض بأنهم قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وأجيب أن ذلك ليس من كلام الفصحاء وبأن وجوب الحذف عند البعض وبانه عند ذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء والكلام عند قصد الانشاء وعنده يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقياسا في مواضع) أي حذفا قياسا أو ذا قياس يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل (قوله نحو فاما منا) أي من كل ما يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله في طلب أو خبر والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوائد التي تترتب عليهما وتأتي على أثرهما فالطلب كالآية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر

وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدالة على الحدث وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا لقرينة حالية أو مقالية كقولك للقادم أو لمن قال سافدم عليك خير مقدم أي قدمت ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا في مواضع نحو فاما منا بعد واما فداء

من المصادر والخبر كقول الشاعر

لأجهدن فأمادرئ وانعة * تخشى وأما بلوغ السؤل والامل

واحتمال كون منا [illegible] مفعولا له لاشك لا يطوى هذا القسم لعدم الاحتمال فى وهبتك الفا اما اعانة و [illegible] كراما اذلا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل واحترزوا بقيد القبلية عن نحو اما تأدب زيد بالضرب تأدبا أو يهلك هلا كما اشتر به فلا يجب الحذف فيه وقيد ابن الحاجب ماقبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلا لعاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما يصح صحة أو يغتنم اغتناما وجعل المصنف فى الاوضح كابن الناظم هذه الامثلة من الآتى بدلا من اللفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيما يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظر ومقتضى ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفى جعل المفعول المطلق تفصيلا مسامحة بمعنى ان له دخلا فى التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض المفصل (قوله وأنت سيرا سيرا الخ) أى من كل مصدر مستمر للحال لا منقطعا ولا مستقبلا كما نص عليه سيبويه ولم يشترطه المصنف كابن مالك مكررا أى ذكر مرتين [illegible] أو محصورا بما والا أو بانما وعامله خبر عن اسم عين وان دخلت عليه النواسخ نحو ان زيدا سيرا سيرا قال الرضى ويجوز أن يكون ما كان زيد الا سيرا من هذا ومقتضى كلام ابن مالك فى شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وحينئذ ففى مفهوم اسم العين تفصيل فليتأمل (قوله وهذا ابنى حقا الخ) أى من كل مصدر مؤكد لنفسه أى لمثله لان الشئ لا يؤكد نفسه وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه كالمثال الثانى فان الجملة نص فى الاعتراف لا تحتمل لها غيره أى مما يضاده ويقابله أو لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره مما يضاده كالمثال الاول فان الجملة تحتمل عقلا الباطل والكذب وبهذا التقرير اندفع ما قيل ان أريد أن الجملة فى المؤكد لنفسه لا تحتمل غير معناه مطلقا فممنوع اذ تحتمل المجاز أولا تحتمل غير معناه حقيقة فالمؤكد لغيره كذلك اذ احتمال هذا ابنى لغير معناه عقلى ليس مدلولا للفظ هذا وفى وقوع المصدر فى هذا المحل لغير التأكيد كالنوع نحو أن يقال له على ألف درهم اعتراف زيد فيجوز تثنيته وجمعه حينئذ نظر ولا يبعد صحة وقوعه كذلك فليحرر النقل واعلم أنه لا يجوز فى هذين المصدرين التقدم خلافا لمن أجازه واستدل بقولهم أحقا زيد منطلق وأول على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أى أفى حق نص عليه سيبويه ولا التوسط كما يفهم من التسهيل وأجازه الزجاج نحو زيد حقا أخوك وان التقدير فى هذا ابنى حقا أحق حقا أو حق حقا

وأنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وهذا ابنى حقا وله على ألف عرفا وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما وقد ينقل عن المصدرية الى ماهو جار مجراه كما أن المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر (غيره) فينصب على أنه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة (كضربته سوطا) أى ضربته بسوط فحذف الجار والمصدر وأقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو (فاجلدهم ثمانين جلدة) أى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين للنوع ما دل على كلية أو بعضية مضافا للمصدر نحو (فلا تميلوا كل الميل) أى ميلا كل الميل (و) نحو قوله (ولو تقول علينا بعض الاقاويل) ومما ناب عن المؤكد ما شاركه فى مادته وهو ثلاثة

من حق اذا ثبت ووجب ويجوز أن يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها لانها تحتمل البنوة والتبنى ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أى قولا حقا لما قاله الرضى من أن جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول أو ما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر مفعولا مطلقا قلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقوله (قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ) أى اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرها والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كما قال العصام والاوردان اللون قائم بغيره وليس حدثا سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر كالطول والقصر وبالجريان على الفعل اشتماله على حروفه لفظا أو تقديرا فما ليس له فعل كالعالمية ونحوها لا يسمى مصدرا بهذا المعنى وان سمى مصدرا بمعنى آخر وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمعنى لا للفظ المصدر والاخرج بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علما اسم الحدث اذا كان علما مثل فجار وحماد وأما المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فالحق انه مصدر وتسميته فى بعض الاحيان اسم مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدرية الخ) لو قال عن المصدر الى ماهو جار مجراه كان أولى (قوله على المصدر) أى معناه الذى هو الحدث وفى قوله وقد ينوب عنه الخ اجمال تفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه فى المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقى (قوله اسم الآلة) أى اللفظ الدال على آلة الفعل ويشترط أن يكون آلة للفعل عادة فلا يجوز ضربته عمودا لانه لا يعهد كون العمود آلة للضرب وقضية ذلك جواز ضربته حجرا لان الحجر عهد الرمى به ولا رميته آجرة لان الآجرة لم تعهد للرمى (قوله وأقيم ما بعده مقامه) أى فاعطى ماله من اعراب وافراد أو تثنية أو جمع تقول ضربته سوطا وسوطين وأسواطا (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له وذلك اما عدد صريح مميز بالمصدر كما مثل أو غير مميز نحو ضربته ألفا (قوله ما دل على كلية أو بعضية) اشارة الى انه لا يختص بكلمتى كل وبعض كما يوهمه كلام الاوضح فدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو لا تظلمون نقيرا ولا تضرونه شيأ وضربته يسير الضرب فلا حاجة الى زيادة بعضهم كاتى ما الشرطية والاستفهامية نحو ما شئت فقم أى أى قيام

شئت فقم ومثله في الاستقاموا لكم فاستقيموا لهم ونحو ما تضرب زيدا أي أي
ضرب تضرب وما مما أغنى عنه ما ليه (قوله اسم مصدر) قيده في التسهيل
بغير العلم احترازا من نحو حماد علما للحمد فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم
زائد على معنى العامل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين فعل وأورد على ذلك
سبحان فانه اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا لعامله المحذوف
وقد يجاب بمنع علميته وهو رأى ابن مالك (قوله والله أنبتكم من الارض نباتا)
تبع في جعله مثالا لما ذكر الاوضح وجعله النحاة مثالا لاسم العين وقد يجمع
بينهما بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشئ النابت ويجوز أن يكون
مثالا لما ناب فيه مصدر فعل آخر كالمثال الذي بعده خلافا للناصر اللقاني فقد صرح
السفاقسي في قوله تعالى فاخرجنا به أزواجا من نبات شتى بان النبات مصدر سمي
به النابت كما سمي بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت البقل نباتا قال الشاطبي
وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكان نائبا عن انباتا (قوله
أو مصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا) وذلك لان تبتيلا مصدر لبتل لا لتبتل
ومصدر تبتل تبتل فناب تبتيلا عن تبتلا لان معنى تبتل بتل نفسه فجيء به على معناه
مراعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه ان النائب في جميع الاقسام المذكورة
منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقي ان لقائل أن يقول ان كان مراده
باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر فكان
ينبغي أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فنحو الغسل
والوضوء والعطاء ليس كذلك لجريانها على غسل ووضوء وعطى أي اخذ الا أن يجاب
بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف التي في فعله (قوله
وجعل في الاوضح الخ) هو مذهب المازني والمبرد والسيرافي واختاره ابن مالك قال
الرضي وهو أولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه ومذهب سيبويه
ان المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منقول عن الجمهور والتقدير احببته ومقته مقة
وفرحت وجذلت جذلا والمقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة والجذل بذال
معجمة بفتحتين مصدر جذل بكسر الذال * تتمة * مما ينوب عن المصدر
أيضا ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا وهل هو نائب عن مصدر مؤكد أو نوعي انظر
التصريح واسم الاشارة يشار به الى المصدر كضربته ذلك الضرب ولا يشترط
جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك في اشتراطه
ذلك وتخطئته من حمل قول المتنبي * هذي برزت لنا فهجت رسيسا * على انه
أراد هذه البروزة وعلله بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب لان من كلام العرب

اسم مصدر نحو واغتسل غسلا
واسم عين نحو والله أنبتكم
من الارض نباتا ومصدر
لفعل آخر نحو وتبتل اليه
تبتيلا وجعل في الاوضح
عما ناب عنه مما رادفه نحو
أحببته مقة وفرحت جذلا
(وليس منه) أي من النائب
عنه صفة كراغدا في قوله
تعالى (فكلا منها رغدا)

لمنت ذلك يشيرون به للظن ولذلك اقتصر واعليه والوقت كقوله * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغتماضا مثل اغتماض ليلة الارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلاة العصر وأسماء اعيان على خلاف في ذلك يقال تربا وجندلا في معنى تربت يداه أي لا اصابت خيرا والترب التراب والجندل الحجارة قال سيبويه جعله بدلا من قولك تربت يداك فانتصاب تربا وجندلا عند الشلوبين وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربا لك كما تقول سقيا لك والاصح وهو ظاهر كلام سيبويه انهما منصوبان على المفعول به والتقدير ألزمك الله تربا وجندلا واوليته نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية (قوله وانما هو حال من المصدر الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه أي فكلا الاكل (قوله بدليل اقامتهم الخ) زاد في المغنى وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وقال وعندى فيما احتجوا به نظر اما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعانى مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يقولون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وأما الثانى فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألنا له الحديد أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات ومما يقدح في قولهم مجىء نحو قولهم اشتمل الصماء أي الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفها انتهى ومراده بقوله انهم لا يجمعون بين مجازين انهم لا يجمعون بينهما في كلمة واحدة مع استقلال كل منهما بالارادة كالفظة قليلا فيما مثل به واتقدمها وحذف موصوفها فلا ينقض كلامه بنحو أحيا الارض شباب الزمان قال الدمامينى ولا حاجة لما أجاب به الشمنى مما هو في محل المنع كما حررنا ذلك في رسالة بديعة سميناها احكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز بينا فيها ماوقع لفضلاء العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها ان أقسام تعدد المجاز اربعة الاول ان يجتمعا في كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منعه فالعجب للدمامينى من ايراده الثانى ان يجتمعا في كلمة من جهتين مختلفتين وفي الحقيقة انما اجتمع فيه جهتا مجاز وأمثلته كثيرة الثالث أن يجتمعا في كلمة ويكون أحدهما مبنيا على الآخر ويعبر عنه بالمجاز في المرتبتين قال الشنرى وهو غير

وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون المصدر في قولهم سير عليه طويلا فدل ذلك على أنه حال لا مصدر والا جاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه في الاوضح تبعا لابن مالك

(و) الثالث من المفاعيل

عزيز وقد أوردنا منه فى رسالتنا امثلة وذكرمنه أمثلة فى الاساس عنون عليها بقوله ومن مجاز المجاز * الرابع أن يجتمعا فى كلمة وتكون ارادة كل مستقلة وهذا ادعى السعد الاتفاق على بطلانه وفى جمع الجوامع تصحيح وقوعه وهو الذى أراده ابن هشام على مافيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة

﴿المفعول له﴾

ويسمى المفعول لأجله ومن اجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله ويوقع لاجله) أى بان يكون هو المقصود من الفعل وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون الفعل كما فى قعدت عن الحرب جبنا أو تأخر كما فى جئتك اصلاحا لك فان قلت من أمثلة المفعول له ضربته تأديبا مع ان الضرب سبب التأديب وعلته فكيف يكون التأديب سببا وعلة للضرب قلت الضرب علة فى ايجاد التأديب وتصور التأديب وتعقله سبب فى الاقدام على الفعل الذى هو الضرب فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى كان مسببا فالجهتان مختلفتان قال الرضى واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركان فى زمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة فالعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هى أثره أى ضربته لتأدبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل والزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قومته من زيغه * لم يقم التثقيف منه ما التوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث فى الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى وفيما ذكره نظر لأنا نمنع ان التاديب عين الضرب لان التأديب تحصيل الادب وما يليق بالشخص أو احداث التأديب والضرب سببه ذلك ووسيلته كالشتم وأيضا فلم منع تأهبت السفر (قوله وهو المصدر) لا يرد عليه أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لانه مؤول فانظر المغنى والاوضح (قوله الفضلة) أى ليس جزأ من الكلام بان لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (قوله قد شاركه الخ) حال من المعلل لجعله النصب والرابط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى المعلل وضميره المنصوب يعود على الحدث كما أشار اليه الشارح ويجوز أن يكون نعتا للحدث

(المفعول له) أى الذى يفعل له فعل ويوقع لاجله (وهو المصدر) القلبى الفضلة (المعلل) بكسر اللام أى الواقع علة (لحدث) فعله (شاركه) المعلل (وقتا) أى فى الزمان (وفاعلا) والفاعل

سواء كان باعثا وغاية
(كقعدت اجلالا لك) أم
باعثا فقط كقعدت عن
الحرب جبنا فاجلالا مصدر
قلبي علة للقيام باعثة عليه
وغاية له وزمنه وزمن القيام
وفاعلهما واحد وهو المتكلم
وجبنا مصدر قلبي علة للقعود
عن الحرب باعثة عليه
وليست غاية له وعلامة
المفعول له وقوعه في جواب
لم فعلت وانما اشترط فيه أن
يكون مصدرا لانه علة للفعل
والعلل انما تكون بالمصادر
لا بالذوات وخرج به غيره
كما سيأتي وبالقلبي نحو جئتك
قراءة للعلم كما اعتمده
في الاوضح تبعا لابن الخباز
وغيره وخالف في هذا
الفارسي فأجاز جئتك
ضرب زيد أي لتضربه
ويؤخذ منه أنه لا يشترط
الاتحاد في الفاعل أيضا
وبالفضلة نحو حصل لي رغبة
في الخير وبالمعلل الحدث بقية
المفاعيل اذ لا تعليل فيها
و بما بعده

والرابط فاعل شارك اذ هو على هذا ضمير يعود الى الحدث وضميره الاصوب يعود
على المعلل والظاهر ان معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب
آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث في بعض زمان الحرب بدليل جئتك اصلاحا
لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة وأول زمان الاصلاح وايقاع الهدنة لا يلزم
أن يكون هو آخر زمن المجيء والشهود بل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم ولا يبعد أخذا
من النظائر الاكتفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس
بالتنزيل مبالغة ولا يشكل على هذا ما صرحوا به في فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
من اختلاف زمن النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لانا لا نسلم
الاتصال المذكور بل نفس النوم منفصل قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم ثم
لا فرق في المشاركة في الفاعل بين اللفظية كضربته تأديبا والتقديرية كقوله
تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الزمخشري
نصب ذلك على الحال (قوله سواء كان باعثا وغاية) أي سواء كان باعثا من
حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجهتان مختلفتان (قوله
وانما اشترط فيه أن يكون مصدرا الخ) قال الجامي وانما اشترط هذه الشرائط لانه
بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شيء منها انتهى (قوله والعلل انما تكون بالمصادر الخ) أي غالبا فلا يرد
والارض وضعها للانام ونحوه (قوله وبالقلبي نحو جئتك قراءة للعلم الخ) قال
الرضي وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل
والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى
ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل وأما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة
فانها تبقى والجواب انه ان أراد وجوب تقديم الحامل وجودا فممنوع وان أراد
وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز نحو جئتك
اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف أي ارادة اصلاح
وارادة تأديب قلنا فيجوز أيضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك
غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا وعلا فظهر ان المفعول له هو
الظاهر لا المقدر فنقول المفعول له على ضربين اما أن يتقدم وجوده على مضمون
عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما أن يتقدم على الفعل
تصورا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا
(قوله ويؤخذ منه) أي من اجازته هذا المثال لا من عدم اشتراط كون المصدر
قلبيا اذ لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئتك

ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتي (فان فقد المعلل) لحدث عامله (شرطا) مما ذكر له اتعريف (جر) وجوبا (بحرف التعليل) وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفي والكاف والظاهر أنهم أرادوا بالشرط ما لا بد منه والا ففيه نظر ففاقد المصدرية (نحو خلق لكم) فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة أي لاجل هرة وفاقد الاتحاد في الفاعل (نحو) (واني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف وفاعل العرو الهزة والذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة هي النشاط والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد في الوقت نحو

قراءة العلم وما مثل به الرضي وبهذا ظهر ان ما نقله في التصريح عن الشاطبي من ان اشتراط اتحاد الفاعل يغني عن اشتراط كونه قلبيا ليس ظاهر التقدير (قوله ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما) استثنى أبو حيان تبعا لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل أن وأن اذا نابتا عن المصدر تقول جئتك أن تزيد اكرامي وجئتك أن يكرمني زيد وجئتك الساعة ان وعدتك أمس ويحذف معهما حرف الجر أيضا قال المرادي في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له لانها اذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن وأن وهل تجري ما المصدرية مجرى أن وأن في جواز حذف الحرف نحو أزورك ما تحسن الي أي لاحسانك قال الشيخ أثير الدين لا أعرف في ذلك نصا عن أحد (قوله جر وجوبا بحرف التعليل) أي عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف في شرح اللمحة حروف السببية سبعة اللام نحو هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا والباء نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفي نحو لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم أي بسببه ومن نحو الذي أحلنا دار المقامة من فضله أي بسبب فضله لا بأعمالنا وهذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة والكاف نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايته اياكم وكي نحو جئتك كي تكرمني وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري انتهى وهذا قد ينافي ما سبق في أن وأن وصلتهما وكي وما سيأتي من التمثيل باذكروه كما هداكم الا أن يقال المراد انها لا تدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر لم يستوفها فلا يكن من المفعول فليتأمل ومما يفهم التعليل عن نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك (قوله فالمخاطبون علة للخلق) في هذه العبارة حزازة قال الجلال الدواني اعلم أنه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع ولكن لا شئ فيها باعث له على الفعل وان كانت معلومة له تعالى كما أن من يغرس غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخر على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع بأغصانه وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والآيات والاحاديث الموهمة بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح اذا تيقنت ذلك كله علمت ان ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك وأما تعميمه بأنه لا يخلو فعل من أفعاله عن غرض فمحل بحث وكلام غير مخول فانه ان أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شئ من أفعاله

وأحكامه كذلك غاية الامر أن بعضها مما يظهر علينا وبعضها مما يخفى الا على
الراسخين المؤيدين بنور من الله (قوله ونضت بتخفيف الضاد) قال الجوهري نضا
ثوبه أي خلعه وأنشد البيت ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير (قوله لا لوجوبه
وتعينه) لو اقتصر على أحدهما كفى وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لانه
أوضح فيفسر ماقبله (قوله يجوز فيه أن يجر بحرف التعليل) قال في الارتشاف
ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان الا على جهة البدل أو العطف سواء أجرا بحرف
السبب أو أحدهما أم نصبا فأما قوله تعالى الا تذكرة لمن يخشى فمنصوب بفعل
مضمر انتهى ولعدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا
لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على
جعل ضرارا حالا وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني ان عصريا له قال في
تفسير قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت من متعلقة
بحذرا أو بالموت لا بيجعلون لئلا يتعدد المفعول له من غير عطف واعترض عليه
في اعرابه ثم قال وقد أجيب بأن الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني مقيد بالاول
والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ انتهى أقول هذا
يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المجرور بالحرف
مفعولا له هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور ان المجرور بالحرف
مفعول به بواسطة الحرف صرح به عقيل هنا والجامي في المفعول فيه بقي ان بعضهم
قال ان من تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها
وزينة وان فقد الشرط في الاول لان قوله لتركبوها بتقدير ان تركبوها وهو علة
لخلق المذكورات وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله
جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم وأما الثاني فلم يفقد فيه الشرط لان فاعل
الخلق والتزيين هو الله جل جلاله ولا يخفى أن ما ذكر من فقد الشرط في الاول
انما يأتي على ما تقدم عن أبي حيان تبعا لابن مالك فتفطن ﴿خاتمة﴾ يجوز
تقديم المفعول له كما في قوله

فما جزعا ورب الناس أبكي * ولا حرصا على الدنيا اعتراني

وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطي من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك
كازهد ذا قنع لانه مع الجر ليس مفعولا له كما زعم يدل له نحو يزهم في قول الناظم
ترخيما أن يكون مفعولا له ومنع ثعلب تقديمه مردود بالبيت المتقدم وبقوله
* وما شوقا الى البيض أطرب * ومحل التقديم ما لم يكن العامل معنويا اهـ من شرح
الشواهد للمصنف

(بحيث وقد نضت لنوم ثيابها)
لدى الستر الا لبسة المتفضل
فالنوم علة لخلع الثياب
ولكن وقتهما مختلف
فوقت الخلع سابق على وقت
النوم فلذلك جر باللام
ونضت بتخفيف الضاد
المعجمة من النضو وهو الخلع
ولبسة بكسر اللام هيئة من
اللبس والمتفضل هو الذي
يبقى في ثوب واحد ومثله نحو
كلما أرادوا أن يخرجوا منها
من غم أي لاجل الغم واعلم
أن هذه الشروط معتبرة
لجواز النصب لا لوجوبه
وتعينه حتى ان المستوفي
لجميعها يجوز فيه أن يجر
بحرف التعليل كما قال
في الالفية وليس يمتنع مع
الشروط سواء كان مجردا
من أل والاضافة أم مضافا
أم محلى بأل لكن الارجح
في الاول النصب وفي
الثالث الجر ويستويان
في الثاني

المفعول فيه

(قوله ما سلط عليه الخ) أي بالمراد بأن لا يختص التسلط بعامل فخرج نحو دخلت
الدار اذ لا يقال صليت الدار و يستثنى من الاطراد ما صيغ من مصدر عامله و ينبغي
أن يستثنى أيضا المقادير اذ لا يعمل فيها الا ما دل على حركة لا يقال قعدت ميلا ولا
رقدت ميلا ولذا ذهب السهيلي الى ان نصبها على المصدرية وأسقط بعضهم قيد
الاطراد لان نحو دخلت الدار منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج
[بقوله] على معنى في فتدبر (قوله بنصبه) بين به ان معنى سلط عليه عامل نصبه عامل
و بذلك اندفع ما يقال لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه وقد يستفاد
ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وان كان قابلا
لذلك (قوله من فعل أو شبهه) بيان العامل اذ كان مبهما شاملا لكل عامل وان لم يكن
واقعا فيه نحو صمت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن تسلطه على المفعول به
لوقوعه عليه وعلى المفعول لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه
(قوله كما في نحو يخافون يوما) من نحو ارجعوا وراءكم فوراءكم اسم فعل معناه
ارجعوا وانما جمع بينهما تأكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما جاء به لتقييد
عامله وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع
في الوراء والرجوع لا يكون الا في الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف
لا يكون كذلك قاله جماعة ورده السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى
الموقف الذي أعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نورا مع من يقتبس أو الى الدنيا فالتمسوا
نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى
ويرد أيضا بأن الظرف قد يكون للتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا في النسخ
بنصب مفعولا والصواب بل مفعول برفعه الا أن يتكلف و يقدر بل يكون مفعولا به
(قوله لوقوع الفعل عليه لا فيه) لانه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم
والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم
نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه
في مكان لكن هذا مبني على تصرف حيث وهو كما في التسهيل نادر فلا ينبغي تخريج
التنزيل عليه ولهذا قال الدماميني في حواشي المغني ولو قيل ان المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها
والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من
الطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى واعترض بانه بعيد
لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته و بعض صلة ذلك الموصول

(و) الرابع من الفاعيل (المفعول فيه) وهو المسمى (ظرفا) وهو (ما سلط) عليه (عامل) بنصبه من فعل أو شبهه وان لم يكن واقعا فيه (على معنى في) الظرفية وخرج بهذا القيد بقية الفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو يخافون يوما الله أعلم حيث يجعل رسالته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه

وناصب حيث يعلم محذوفا
دل عليه أعلم لا هو لان اسم
التفضيل لا ينصب المفعول
به اجماعا وقوله (من اسم
زمان) بيان لما ثم اسم الزمان
قسمان مبهم ومختص وذلك
مستفاد من قوله (كصمت
يوم الخميس أو حينا أو
أسبوعا) فالمبهم ما دل على قدر
من الزمان غير معين كوقت
وحين وساعة فينتصب على
جهة التأكيد المعنوي لانه
لا يزيد على دلالة الفعل
والمختص بخلافه كأسماء
الايام قال المرادي وأما
المعدود فهو من قبيل المختص
خلافا لمن جعله قسما ثالثا
انتهى وعبارة المصنف
في الجامع وما صلح من الزمان
جوابا لمتى كشهر رمضان
مختص أو لكم كيومين
فمعدود أولهما فمختص معدود
كأسماء الشهور غير
ما أضيف اليه شهر وهو
الربيعان ورمضان وغيرهن
مبهم بحين (أو اسم مكان مبهم)

ولان المعنى كما مر انه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيء فيه وفي التصريح ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو لان النحاة نصوا على أن حيث من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته فالظرفية مجازية قال السفاقسي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من أن حيث لا تتصرف وأما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر أنفذ لانه يقتضي انه أنفذ في هذا المكان دون غيره قال الشمني وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أي هو نافذ العلم فانه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقسي ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل أعلم في الظرف والذي يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل الخ (قوله وناصب حيث الخ) سكت عن ناصب يوما لظهور أنه يخافون (قوله لا ينصب المفعول به اجماعا) كذا في الاوضح وفيه نظر فانظر التصريح (قوله بيان لما) أي هذا وما بعده بيان لجنس الحد الذي هو اذا كان مبهما لصلاحيته لكل ما لا يعقل والظاهر انه أراد باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان أو المكان بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكما فان أرباب هذه الفنون يتسامحون في التعاريف فلا يرد عليه ما زاده في الاوضح من قوله أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه أو يقال انه تعريف بالاخص أو ان المقصود تعريف المفعول فيه اصالة وما زاده في الاوضح من قبيل النائب ويوافق ذلك ما صنعه في المفعول المطلق واليه يرشد قول الالفية * وقد ينوب عن مكان مصدر * فتدبر الا انه يبعده ان المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع في المفعول المطلق ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا في كلام الاوضح حيث لم يعرف المفعول المطلق بما يشمل النائب عنه أو يجعل ما أدخله في تعريف المفعول فيه من أسماء عدد ونحوها نائبا (قوله والمختص بخلافه) أي ملتبس بمخالفته للمبهم في معناه ولو أسقط الباء لكان أوضح وأخصر (قوله كأسماء الايام) كالسبت والاحد وكأسماء الشهور والصيف والشتاء وما اختص من الازمنة بصفة أو اضافة أو دخول أل عليه (قوله وهو الربيعان ورمضان) أي فلا يضاف اليها الشهر

وفى المطلب ان رجبا مثلها وليس كذلك ونظم ذلك فقال

ولا تضف شهرا الى اسم شهر * الا لما أوله الرا فادر
واستثن منها رجبا فيمتنع * لانه فيما رووه ما سمع

وكأن وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تقتضى خلافه لانهم يفرون من اجتماع المثلين كما يشهد به الادغام الكبير لأبى عمرو أن لفظ ربيع مشترك بين اسم الشهرين واسم الفصل الذى هو أحد الفصول الاربع وانه ورد ان رمضان من اسماء الله تعالى فاضيف شهر اليها للفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان فشاذ أو اعتمد على القرينة وهى صام كما هو أحد الاقوال الثلاثة التى ذكرها النووى (قوله بالجر) أى عطفا على اسم زمان (قوله مطلقا) أى مبهما كان أو مختصا (قوله الا ما كان مبهما) لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى الى المبهم من اسمائه والمختص ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد الى كل اسمائه بل الى المبهم منها لان فى الفعل دلالة عليه فى الجملة والى المختص الذى اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ (قوله وهو ما لا يختص بمكان بعينه) دخل فى عمومه داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر ونحوهن اذا أريد بشئ من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز انتصابه على الظرفية بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم سكنت ظاهر باب المفتوح لحن (قوله الجهات الست) أى اسماؤها ففى الكلام حذف مضاف والمراد بالجهات أسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه ان الجهات صارت حقيقة فى اسمائها (قوله وعكسهن) بالجر (قوله وسميت الجهات الخ) واسماؤها أكثر من ست اذ منها قدام وخلف وذات اليمين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفا على الجهات أى ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمام أى ونحو أمام (قوله كعند) هى اسم لمكان حاضر أو قريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثانى نحو ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قال الذى عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لى عندك بيتا وقد تفتح فاؤه وقد تضم ولا تقع الا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن وعنها الغز الحريرى بقوله وما منصوب أبدا على الظرف ولا يخفضه سوى حرف وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى (قوله ولدى) هى لغة فى لدن والصحيح انها مرادفة لعند فتكون للقرب الحسى نحو اذ القلوب لدى الحناجر والمعنوى نحو ولك لديه علم وتقلب ألفها ياء مع الضمير فى لغة الجمهور

بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما (وهو) ثلاثة أقسام احدها (الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن) أى وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فانها ست جهات (ونحوهن) فى الابهام (كعند ولدى) وناحية مكان

(و)ثانيها(المقادير)أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (و)ثالثها(ماصيغ)أي اشتق
(من مصدر عامله) السلط
عليه (كقعدت مقعد زيد
ورميت مرمى عمرو وقمت
مقام خالد وأنا قائم مقامك
وسرني جلوسي مجلسك فان
صيغ من غير مصدر عامله
تعين جره بفي كجلست في
مرمى زيد كما يتعين ذلك مع
غير هذه الاقسام الثلاثة
من أسماء المكان كصليت
في المسجد وأقمت في الدار
وأما نحو قولهم دخلت الدار
فمنصوب على المفعول به
توسعا وشذ قولهم هو مني
مقعد القابلة ومزجر الكلب
ان قدر عامله مستقرا
أو نحوه فان قدر قعد
في المقعد وزجر في المزجر
فلا شذوذ وما أفهمه كلامه
من أن المقيد للمقدار قسم من
المبهم هو مذهب الجمهور نظرا
الى أنه لا يختص ببقعة معينة
وبعضهم جعله قسيما له
نظرا الى أنه دال على كمية
معينة وهو ظاهر عبارة
الشذور وما أفهمه أيضا من
أن ماصيغ من مصدر عامله
قسم من المبهم مخالف لما
في الاوضح والجامع والشذور
من أنه قسيم له لا قسم منه وهو
ظاهر كلام ابن مالك في
شرح الكافية وصححه أبو حيان ويمكن حمله في الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه

وهي معربة والظاهر ان اعرابها مقدر على الياء نصبا أيضا وتفارق لدى عنه
من أوجه ذكرها في المغني والاوضح (قوله وثانيها المقادير الخ) زعم السهيلي
ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لانه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه
الا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه
كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكان سرت خطوة مصدرا فكذلك ميلا
ونحوه (قوله من مصدر عامله) قدر لفظ مصدر ليوافق ما هو المختار من أصالة
المصدر ولكنه لا يتناول ما اذا كان العامل مصدرا فادراج الشارح له في الامثلة
محل نظر (قوله فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي) صرح في المغني في
النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر
قال والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه
مختصا فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من
القياس ورد بذلك جواب أبي حيان عن رد أبي علي قول الزجاج في واقعدوا
لهم كل مرصد أن كل ظرف بانه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما حيث
قال اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد
فكذا يصح قعدت كل مرصد وظاهر كلام الرضي عدم اشتراط ذلك انظر
حاشية الاوضح المفيد ومثل في ما في معناها وهو بالظرفية نحو صليت بالمسجد
(قوله من اسماء المكان) أي المختصة وهي ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد
وكذا يتعين الجر بفي مع ضمير الظرف مكانيا أو زمانيا مبهما أو غير مبهم وأما قوله ويوما
شهدناه فشاذ (قوله توسعا) أي باسقاط الجار واجراء القاصر مجرى المتعدي
وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره
فنصب على الظرفية قيل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل
انه مفعول به صريحا لا على اسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه وبحرف الجر
وأكثرية الامرين فيه تقتضي انهما أصلان وهو مذهب الاخفش (قوله وشذ
قولهم هو مني مقعد القابلة الخ) أي فلا يرد نقضا على اشتراط أن يصاغ من مصدر
عامله (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال في شرحه وحقيقة القول فيه ان فيه
ابهاما من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالته على كمية
معينة فعلى هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية)
عبارته فيه وأما المكان فلا يكون من اسمائه ظرفا صناعيا الا ما كان مبهما أو مشتقا
من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله الخ ولا يخفى ان مجلس زيد مثلا وان تعين
باضافته اليه لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبرا وصغرا وعدم

سكونه

كونه محدودا الى الواقع فيصح فيه الاعتباران (قوله جوازا) أى جائزا أو ذا جواز
وقس عليه مابعده (قوله كما اذا وقع صفة الخ) انما يجب الحذف فى هذه المواضع
الاربعة ان قدر العامل المحذوف كونا عاما كما علم من باب المبتدأ والخبر وأمثلتها
ظاهرة واعلم انه ليس فى كلامه الا أن الواقع فى هذه المواضع يجب حذف ناصبه
لا أن كل ظرف يقع فيها فلا يرد أن ماقطع عن الاضافة وبنى على الضم لا يقع فيها
ولهذا ارد فى المغنى قول من جعل من قبل فى قوله تعالى ومن قبل مافرطتم فى يوسف
[illegible] مابنا على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء لكنه استشكل
[illegible] بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل قال الدماميني وهذا الاشكال مبنى
على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى أكثرهم مشركين
انتهى وأجاب الاستاذ انى سمعت بأن الممنوع وقوع نفس الظرف أحد
المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة انما هو المجموع من الجار والمجرور وفيه
ان أبا حيان نص على انه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا فالحق فى الجواب
ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم بقى ان
مما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوبا ما اذا وقع الظرف مشتغلا عنه نحو يوم
الخميس صمت فيه أو يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا
قد تقادم عهده حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن

المفعول معه

مر فى المفعول به مايتعلق به فلا تغفل (قوله للخلاف فى كونه قياسيا) الاصح انه
مقيس (قوله ولم يقع فى القرآن بيقين) قال فى المغنى فى حرف الواو فاما قوله تعالى
فأجمعوا أمركم وشركاءكم فى قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم
بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف
أى وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة
وموجب التقدير فى الوجهين أن اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك اجمعوا
على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذى جمع مالا وعدده ويقرأ
فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول وهو
أمركم (قوله بعد واو الخ) لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه قاله فى الجهة
الثالثة من الباب الخامس من المغنى ورد بذلك قول بعضهم فى ومالنا أن لا نقاتل فى
سبيل الله أن الاصل ومالنا وان لا نقاتل أى ومالنا وترك القتال كما تقول مالك وزيدا
انتهى وقال فى الحواشى واختار بعضهم حذفها مستدلا بالقياس لان أصلها واو
العطف وهى قد تحذف وفيه نظر اذ لا يلزم من التوسع فى الاصل التوسع فى الفرع

جواز الدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما اذا وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا (و) الخامس من الفاعيل (المفعول معه) أى الذى فعل معه فعل وأخره للخلاف فى كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع فى القرآن بيقين (وهو اسم فضلة) واقع (بعد واو أريد بها التنصيص على المعية) حالة كونها (مسبوقة بفعل)

ولوتقديرا (أو) اسم (مشتمل على مافيه حروفه) أي الفعل ومعناه فالاول (كسرت والنيل و)

الثاني (أناسائر والنيل)
والثالثة متروكة ونصبها
نخرج بالاسم غيره نحو
لاتنه عن خلق وتأتي مثله
بناء على أن المؤول من أن
والفعل لا يسمى مفعولا معه
وبالفضلة العمدة نحو
اشترك زيد وعمرو وبالبعدية
بقية المفاعيل ومجرور مع
وباء المصاحبة نحو جئت مع
زيد وبعتك العبد بثيابه
وان أفاد المعية ونحو
خرجت علا وما اذا الواو
فيه للعطف والمعية استفيدت
من العامل ومعناها
مشاركة مابعدها لماقبلها
في العامل في وقت واحد
وبما بعدها كل رجل
وضيعته لعدم سبق شيء من
ذلك ونحو هذا لك وأباك فلا
يتكلم به خلافا لأبي علي
لعدم حروف الفعل وان
كان فيه معنى أنبه وأشير
واستقر قال بعض العلماء
وانما لم يقدروا الفعل فيه
كما قدروه في مالك وزيدا
حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي الى تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب انما
تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك وأباك
فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا اهـ ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات
والبها أشار بقوله (وقد يجب) أي النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان (كقوله) لمن ينهى
من القبيح ويأتيه (لاتنه عن القبيح واتيانه) فلو عطف لكان المعنى لاتنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى
المراد بل فيه الامر بتقرير القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس

(قوله ولو تقديرا) نحو مالك وزيدا (قوله بناء على أن المؤول الخ) هو ماقاله المصنف
قال حفيده وهو بمنزلة الاسم فينبغي أن يعطى حكمه وقد صرح بعضهم انه مفعول
معه وهو الحق انتهى وعليه فتخرج الواو عن العطف (قوله ومعناها مشاركة
مابعدها الخ) أي معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة
ففي قولك سرت وزيدا زيد مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول
الفعل الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد أي وقع سيرهما جميعا في وقت
واحد وفي قولك سار زيد وعمرو تشارك زيد وعمرو في السير أيضا لكن لا يلزم
أن يكون ذلك في وقت واحد (قوله وبما بعدها الخ) أي وخرج بما بعد البعدية وهو
قوله مسبوقة بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضيعته) أي فلا يستقيم فيه النصب على
المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصيمري فأجاز النصب على
المفعول معه عند تمام الاسم كالتمييز بلا تأويل وقال الاهدى انما يستقيم هذا
الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقترنان أو متقارنان أما لو قدر مفردا وعطف وضيعته
على الضمير المتصل أي كل رجل مقرون هو وضيعته فلا لأنه على هذا يكون من قبيل
جئت أنا وزيد (قوله وأباك) بالموحدة (قوله خلافا لأبي علي) فانه أجازه مستدلا
بقوله هذا ردائي مطويا وسربالا وأجيب بأن العامل في سربالا مطويا (قوله
وان كان فيه معنى أنبه الخ) معنى أنبه معنى حرف التنبيه وأشير معنى ذا واستقر
معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالد الازهري (قوله بسبب تقدم
ما الاستفهامية الخ) يشكل عليه نحو ما أنت وزيدا لفوات معاضدة الاستفهام
بامر آخر وفي حواشي الحفيد فان قلت لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في ما أنت
وزيدا ولم يكتفوا به في هذا لك وأباك مع ان الفعل فيه مقدر لان معنى هذا لك هذا
استقر لك قلت قيل بين التقديرين فرق فان تقديره في هذا لك وأباك على جهة
امتناع ذكره بخلافه فيما أنت وزيدا فانه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة
تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في هذا لك وأباك (قوله لما فيه
من الامر الخ) وذلك لان النهي عن الشيء أمر بضده وعلل الدماميني الامتناع
هنا بعدم الفائدة لان لاتنه عن القبيح معناه لاتنه عن اتيان القبيح لان النهي

على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل أو فاصل ما وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وذلك لا يجوز (على الاصح) من القولين (فيهما) ويترجح النصب على القول الآخر (ويترجح في نحو كن انت وزيدا كالاخ) من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الامر متوجها اليه أيضا وأنت لا تريد أن تامره وانما تريد أن تامر مخاطبك بأن يكون معه كالاخ كذا في الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره لزم أن يكون فعل الامر رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة فعلا محذوفا أي وليسكن وأقره عليه في المغني بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ أن المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين (ويضعف في نحو قام زيد وعمرو) لان العطف هو الاصل وقد أمكن بلا ضعف ومثله ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد والنصب فيهما بكون مضمرة وليست ناقصة والاصح أن عامله ما سبقه من فعل أو ما في معناه

انما يكون من الافعال فيكون قولك بعد ذلك واتيانه مستغنى عنه وهو من عطف الشئ على نفسه ثم قال وهذا الايهض مانعا بدليل فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا (قوله واستوى الماء والخشبة) لان استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء (قوله وذلك لا يجوز) أي عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبني على مذهبهم وان اختار المصنف كابن مالك في باب العطف خلافه (قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام الدماميني في شرح التسهيل (قوله أو ما في معناه نحو قام زيد وأنا) اذ لا يصح قام انا لكن يصح قمت والتاء بمعنى أنا (قوله ما بعد واو المفعول معه) أي من خبر كالمثال أو حال نحو جاء البرد والطيالسة شديدا لا يجوز شديدين (قوله فلا يجوز كالاخوين) هو مذهب ابن كيسان واختاره أبو حيان لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه وقال الجمهور قد يعطى حكم ما قبل المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا كالاخوين قال الدماميني وينبغي أن يتعين ما قاله ابن كيسان عند الجميع في نحو كان زيد ومؤدبه كالعبد (قوله وليست ناقصة) قال في التصريح واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع [illegible] على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها الاسؤال عن الحال والصحيح انها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي [illegible] يكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من المغني قد يكون للشئ اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شئ آخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وما شأنك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع أو ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان وما [illegible] تقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك [illegible] أنت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به (قوله [illegible] من فعل أو ما في معناه) أي من فعل لازم او متعد خلافا لمن زعم انه [illegible] الا مع اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه أو واسم على دال على

معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو يستثنى مما في معناه اسم التفضيل فلا تقول
انا أسير الناس والنيل وشمل كلامه الفعل الناقص وهو كذلك خلافا لمن قال انه
لا ينصبه لانه ليس فيه معنى حدث يعدى بالواو وهو مردود لان الصحيح ان الافعال
الناقصة مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * تكون واباها بها
مثلا بعدى * وقال * فكونوا أنتم وبني أبيكم * وافهم قوله ماسبقه انه
لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لان أصل واوه العطف والمعطوف لا يتقدم
على عامل المعطوف عليه اجماعا وقال الرضي وانا لا أرى منعا من تقدم
المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو
الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت وذهب عبد القاهر الى أن عامله الواو وقيل غير
ذلك مما لا نطيل به (قوله وانه مقيس) أي والاصح انه مقيس واختلف القائلون به
فقوم قاسوه في كل شيء وقوم خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا
يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان واو مع عطف في الاصل ولا حيث تمحض
معنى العطف لان دخول معنى مع هو الذي سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من
المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وقال المبرد والسيرافي فيما كان
الثاني مؤثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة وبعض النحاة
يقتصر في مسائله على السماع قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يجيزونه الا حيث
لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورد به هنالك وقال الاستاذ
أبو علي اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب
كقولك ماقام زيد وعمرو فهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه
* تبكي عليك نجوم الليل والقمرا * أي مع القمر فاذا كان العطف ليس بنص
في المعنى نحو استوى الماء والخشبة أو كان مجازا نحو مشيت والنيل فينبغي أن يكون
الخلاف في هذا أقياس هو أم لا (قوله وانه لا يتقدم على المصاحب) أي والاصح
انه لا يجوز تقدمه على المصاحب خلافا لابن جني تمسكا بأنه قد جاء ذلك في
العاطفة كقوله * عليك ورحمة الله السلام * وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله
* جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ورد بأن وقوع مثله في العاطفة شاذ أو مخصوص
بالضرورة فلا يقاس عليه وقد يقال المفعول معه في التقدم اوسع مجالا من باب
التابعية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الأصل بقلة واضطرار
جاز هنا بكثرة وسعة وبان قوله جمعت البيت من العطف لا من المفعول معه
(تتمة) لا يجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال
قام زيد واليوم عمرا وان جاء الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لكن

وانه مقيس وأنه لا يتقدم
على المصاحب

الواوهنانزلت منزلة الجار والمجرور وفي النهاية استوى والخشبة وشفير الوادي سألت شيخنا فقال الواو الاولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز اظهار واو بعدها فلم يجب بنعم ولا بلا وقد قيل ان واو المعية أصلها واو العطف فاذا كان أصلها واو العطف لم يجز الجمع بينها و بين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان لمعنى (قوله ولما انتهى الكلام على المفاعيل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن لان المتبادر منه ان لفظ الحال مبتدأ خبر محذوف أو بالعكس أي الحال من المنصوبات أوهذا الحال وظاهر قوله يذكر و يؤنث انه هو الخبر المحذوف وهو خلاف مقتضى التوطئة الا أن يقال التقدير هو يذكر ويؤنث وصنيع المتن حيث قال والحال بواو العطف كما في جميع نسخ المتن يقتضي أن قوله والحال عطف على المفعول به على الاصح في المعطوفات اذا تكررت أو على المفعول معه على مقابله أي والحال منصوب ولعل الواو التي قبل قول الشارح لما انتهى من المتن فانه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب

﴿الحال﴾

(قوله يذكر ويؤنث لفظا) فيقال حال وحالة ومن التأنيث لفظا قوله

على حالة لو أن في القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

وحاتم بالبيت مخفوض بدل من الهاء في جوده (قوله ومعنى) أي باعتبار تذكير الفعل المسند اليها وتأنيثه وتذكير الوصف وتأنيثه ونحو ذلك فيقال أعجبك حال فلان وأعجبتك قال

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل امره والليا ليا

ويقال حال حسن وحال حسنة وقوله وهو افصح أي التأنيث معنى أفصح في اللغة (قوله وهي نوعان) أي باعتبار التبيين والتأكيد (قوله وسيأتي) أي في التمييز (قوله وهو وصف) هو ما دل على حدث معين وذات مبهمة وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وافعل التفضيل (قوله ولو تقديرا) مثل الجملة وشبهها فانها في تأويل الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى انفروا ثبات فانه بمعنى متفرقين (قوله أي ليست أحد جزئي الكلام) أي وليس المراد بالفضلة ما يستغنى الكلام عنها والالم تدخل في التعريف نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (قوله تقع في جواب كيف) أي يصح أن تقع في جوابها وذلك بأن يكون مذكورا لبيان الهيئة أي للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه أو لهما (قوله فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ) أي المبتدأ المشتق والمؤول به

ولما أنهى الكلام على الفاعيل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئا بالحال فقال (والحال) يذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو الافصح وهي نوعان مؤكدة وستأتي ومؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها والمراد هنا (وهو وصف) ولو تقديرا (فضلة) أي ليست احدى جزئي الكلام (يقع في جواب كيف) فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما بعدها نحو رأيت رجلا فاضلا

والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به بقي انه يخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى كما في الاوضح وكان الشارح تركه لان فيه الاحتراز بالجنس (قوله والتمييز) الاولى أن يقول و بعض أمثلة التمييز أو يقول التمييز المشتق وكانه اعتمد على المثال ثم ماذكر مبني على الصحيح ان فارسا ونحوه في المثال تمييز وقيل انه حال والمعنى أتعجب منه في حال كونه فارسا ورد بأنه لا يستقيم كونه حالا مقيدة لانك لم ترد به المدح في حال الفروسية بل المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب ولا مؤكدة لان شرطها أن يكون الحال مفهوما من الجملة التي قبلها ولله دره محتمل للفروسية وغيرها وقال الرضي وأنا لا أرى بينهما فرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله لعدم صلاحيتهما لذلك) أي للوقوع في جواب كيف لانهما لم يذكرا لبيان الهيئة قصدا بل لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية والتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا (قوله أن تكون منتقلة) أي غير لازمة لصاحبها لانها مأخوذة من التحول وهو التنقل فلا تكون أمرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد أحمر او طويلا ومن غير الغالب أن تقع وصفا ثابتا وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في المغني والاوضح (قوله مشتقة من المصدر الخ) كذا قاله غير واحد ولا يتقيد بكونه من المصدر كما في مستحجر من الحجر ومستنسر من النسر ولك أن تجعل اشتقاق هذه من المصدر كالاستحجار والاستنسار وانما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك في ثلاث مسائل وجامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه (قوله كجاء زيد راكبا) أي كراكبا من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن المفعول) منه المنادى وفي جواز مجيء الحال منه مذاهب اصحها كما في الجامع الجواز (قوله نحو لقيته راكبين) فراكبين حال من الفاعل وهو التاء ومن المفعول وهو الهاء لانه ذكر لبيان هيئتهما أي صدر اللقي من المتكلم حال كونه راكبا ووقع اللقي في المفعول حال كونه راكبا (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ) فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو ضربت غلام هند جالسة لم يجز مجيء الحال منه وادعى ابن مالك في شرح التسهيل الاتفاق على ذلك وتبعه ولده وفيه نظر فان الفارسي ذهب الى الجواز وممن نقله عنه ابن الشجري في الامالي قال في التصريح وانما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف

والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحيتهما لذلك والغالب في الحال أن تكون منتقلة أي غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها وتأتي من الفاعل كجاء زيد راكبا ومن المفعول (فاضربت اللص مكتوفا) ومنهما معا نحو لقيته راكبين ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا أو كان كبعضه في صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف اليه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا أو كان عاملا في الحال عمل الفعل

والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لان العامل في الحال وصاحبها واحد ولان الشيء واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال انتهى وأفاد كلام الشارح ان الحال لا تكون مبينة لهيئة مبتدا ولا خبر وظاهر كلام سيبويه مجيئها من المبتدا وحكى سعد الخلاف في الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول فالحال في نحو زيد في الدار جالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد وهو وان كان مبتدا صورة الا أن معنى الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو فاعل معنى والفعل العامل في زيد وان لم يكن مقدرا في الكلام لانه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخا في هذا بعلى شيخا حال من بعلى وهو مفعول معنى لان التقدير أنبه على بعلى أو أشير الى بعلى وجرى على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه مجيئها من المضاف اليه فلعله لا يثبته ولهذا لم يذكره وأما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع للمفعول معنى وبقى الكلام في اسم كان قال السعد في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل قد أسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما ولهذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان أهل المعاني قالوا ان المطلق في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد لمنطلقا (قوله اليه مرجعكم جميعا) أي رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كأعجبني مضربك زيدا (قوله من حيث هي) أي من غير نظر الى كونها مؤكدة أو مؤسسة منتقلة أو لازمة من الفاعل أو غيره فالحيثية لبيان الاطلاق لا للتقييد أو التعليل (قوله التنكير) أي ولو صورة فلا يرد ما قيل ان كلا في قد نصب على الحال نحو أخذت المال كلا مع انه معرفة لكونه مضافا في التقدير لانه نكرة صورة (قوله مطلقا) أي سواء تضمن معنى الشرط كما يأتي أولا نحو جاء زيد الراكب وحجتهم في ذلك القياس على الخبر

نحو اليه مرجعكم جميعا (و) الحال (شرطها) من حيث هي (التنكير) خلافا ليونس والبغداديين مطلقا وللكوفيين

فيما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها أى كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة الى تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك أى منفردا وادخلوا الاول فالاول أى مرتبين (و) شرط (صاحبها) وهو من الحال وصف له فى المعنى (التعريف) لانه مخبر عنها فى المعنى والاصل فيه التعريف (أو) ما يقوم مقامه من المسوغات فى ايضاح المعنى وهو اما (التخصيص) بوصف أو اضافة أو بمعمول غير مضاف اليه (أو التعميم) بأن يتلو نفيا أو شبهه من نهى أو استفهام (أو التأخير) بان يتأخر عن الحال فالاول (نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) فخشعا حال من ضمير الفاعل فى يخرجون وهو أعرف المعارف والثانى نحو (فى أربعة أيام سواء للسائلين) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله فى نجيت يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا * وقولك عجبت من ضرب أخوك شديدا والثالث نحو (وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون) فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها فى سياق النفى ونحو يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا * ونحو قوله * ياصاح هل حم عيش باقيا * (و) الرابع نحو

وعلى ما سمع من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) نحو زيد الراكب أحسن منه الماشى فان الراكب والماشى حالان وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط اذ التقدير زيد اذا ركب أحسن منه اذا مشى وأنت زيدا أشهر منك عمرا أى اذا سميت وذو الرمة أشهر منه غيلان والجمهور رفعوا المنصوب فى الاول بتقدير اذا كان وفى الأخيرين بفعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع الفعل منه) أى ان كان صاحبها فاعلا ولو تأويلا وقوله أو عليه أى ان كان مفعولا كذلك (قوله وذلك حاصل بلفظ التنكير الخ) اعترض عليه بانه ينبغى أن يصح تعريفها ان كان التنكير مقصودا والمنع مطلق وعلل بعضهم وجوب تنكيرها بانها خبر فى المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى اذ المدعى أن التنكير شرط واجب والدليل يقتضى أن يكون جائزا لا واجبا وعلله بعضهم بعدم توهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان ذو الحال نكرة منفية مثلا منصوبة (قوله نحو اجتهد وحدك) أى من كل ما عرف بالاضافة وقوله وادخلوا الاول فالاول أى من كل ما عرف بأل وقد يجىء المؤول بنكرة علما كقولهم جاءت الخيل بداد فبدادا علم جنس وقع حالا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا جاءت الخيل متبددة (قوله لانه مخبر عنه بها فى المعنى الخ) أولى منه أن يقول لأنه مبتدأ فى المعنى وهو لا يكون فى الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله حال من ضمير الفاعل فى يخرجون) يجوز أيضا كونه صفة مفعول محذوف أى يوم يدع الداع الى شئ نكر قوما خاشعا أبصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطلقا لا ضمير الفاعل (قوله ومنه) أى الثانى لكنه من المختص بالوصف وانما قال ومنه لاحتمال كون مشحونا حالا من الضمير المستتر فى ماخر ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن أو يقول فيما سلف باضافة أو وصف والفلك فى البيت بضم اللام وماخر بكسر المعجمة صفته وهو الذى يشق الماء واليم البحر والشاهد فى مشحونا أى مملوأ حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصصه بالوصف (قوله وقولك عجبت الخ) أى ونحو قولك فهو بالجر عطفا على فى أربعة أيام والشاهد فى شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع انه نكرة لتخصصه بمعمول غير مضاف اليه وهو الفاعل (قوله والثالث) أى التعميم (قوله ياصاح الخ) قطعة صدر بيت بقيته * فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا * هل للاستفهام الانكارى وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والشاهد

في باقيا بيت وقع حالا من عيش مع انه نكرة لتقدم الاستفهام (قوله كأنه خلل) بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسرها أيضا وهي بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا سيور تلبس ظهور سيتي القوس وقال الدماميني والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني انتهى واعترض بأنه لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كأنه حقير مع ان الذي يطلق على العظيم والحقير انما هو الجلل بالجيم المفتوحة (قوله وسوغ مجيء الحال منه تأخره عنها) في المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه (قوله أو الوصف) أي بجملة يلوح (قوله وقيل حال من الضمير في لمية) زعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز أن يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه قال في المغني وهو مخالف لاطلاقهم ولقول أبي الفتح في

* عليك ورحمة الله السلام * ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه تخلص من ضرورة بأخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل وروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحينئذ لا يكون من قبيل الخ) كذا في النسخ والصواب اسقاط لا كما لا يخفى وقيل في الكلام قلب اذ الكلام في تأخر صاحب الحال لا في تأخر الحال (قوله والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها) أي وعامل صاحبها وفي كلامه حذف معطوف مع عاطفه والتقدير وعدم جواز ذلك أي الاختلاف فكونه حالا من طلل مبني على جواز الاختلاف لان طلل حينئذ مبتدأ لا فاعل بالظرف قبله لعدم اعتماده الا على مذهب الاخفش والعامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ولم يجز أن يعمل معنى الابتداء في الحال لانه ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به وكونه حالا من الضمير مبني على عدم جواز الاختلاف بين العامل في الحال وصاحبها اذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار (قوله وصححه في الجامع) استشهد له في المغني في الباب السادس بأمور ثم ردها ولهذا قال الدماميني في شرح التسهيل فظهر بالآخرة ان الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب سيبويه في هذه المسئلة في معرض الرد به على المغربين في أمور اشتهرت بينهم والصواب خلافها وبان لك ان

(لمية موحشا طلل) (يلوح كأنه خلل) فموحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ مجيء الحال منه تأخره عنها أو الوصف أو هما وقيل حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والجمهور وصححه في الجامع الخ وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنها الحديث وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه

الخ كلامه يناقض أوله (قوله عند الخليل ويونس) وأما سيبويه فذهب الى جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه ان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها) أشعر كلامه بان الاصل فيها التأخير وهو كذلك كالخبر (قوله الا المانع) كان تكون نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين أو مجرورة بحرف جر غير زائد أو باضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل قال لانها فى نية الانفصال قال فى شرح العمدة ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أو ليت أو فعل تعجب أو اتصل بصلة أل نحو انا صدنك سائلا زيدا أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو اعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو صفة تشبهه) أى الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة والحصر فى المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا فان الظاهر انه كالمتصرف واعلم أن ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو الاصح وفى أقوال لا نطيل بها (قوله الا المانع) نحو لاصبرن محتسبا ولاعتكفن صائما فان ما فى حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما (قوله وقد يجب ذلك) راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد ويجب تقديمها على عاملها اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد أو كانت فاضلة وكان العامل افعل تفضيل عامل فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر وبسط هذا الكلام يطلب من المطولات (قوله نائبة عن خبر) عبارة التسهيل ويجوز حذف العامل مالم تنب عن غيرها انتهى أى سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وعدل الشارح عنها لان الثانى لم يتضح له مثال لان الاظهر فى نحو أتميميا مرة وقيسيا أخرى انتصابه على المصدر ونحو اقائما وقد قعد الناس صاحب الحال ضمير قائما والعامل قائما (قوله أو منهيا عنها) أى لتوقف المراد على ذكرها لتحليلها ما شاركها فى ذلك وأكثر ما يقع ذلك فى النفى وشبهه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وما أرسلناك الا مبشرا ونذيرا ويأتى فى غيره كقوله تعالى وهذا بعلى شيخا وقول الشاعر * انما الميت من يعيش كئيبا * (قوله كضربى زيدا قائما) تقدم الكلام عليه فى باب المبتدأ والخبر (قوله وزيد أبوك عطوفا) سيأتى الكلام عليه فى باب التمييز

عند الخليل ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها الا لمانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه الا لمانع أيضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا لمانع ككونها نائبة عن خبر كضربى زيدا قائما أو محصورا كما لمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا اى اذهب ووجوبا كضربى زيدا قائما وزيد أبوك عطوفا

(و) من المنصوبات (التمييز)

التمييز

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف

والظاهر انه عطف على المفعول به أو على الحال على مامرت الاشارة اليه في باب
الحال (قوله أي المميز بكسر الياء الخ) فهو مجاز من اطلاق المصدر وارادة اسم
الفاعل وقوله لكن اشتهر الخ أي فيكون اطلاق المصدر على الاسم المذكور
حقيقة عرفية فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله ألفاظ مترادفة) أي لغة
واصطلاحا وهي في اللغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها
المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من
بعض (قوله وهو اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة (قوله غالبا) ومن غير
الغالب أن يكون مشتقا كما يأتي (قوله أو النسب) الذي دل عليه كلام ابن
الحاجب ان التمييز دائما انما يفسر الذوات غايته ان الذات اما مذكورة واما مقدرة
غايته انه عبر عن الثاني بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظرا للظاهر وفي المنهل الصافي
للدماميني النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما
الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن
يكون دارا وعلما وأبوة وغير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي
النسبة في المعنى فكيف يرفع بها الابهام عنها وقال الاستاذ الصفوي عند قول ابن
الحاجب والثاني عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها مثل طاب زيد نفسا الخ وقد عرفت
ان التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو عن أمر مقدر اذ التقدير
طاب شئ من زيد والتمييز يبين ذلك الشئ (قوله فخرج بالفضلة) أي وأما قوله اسم
فجنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم وكأن الشارح راعى
ان الجنس من شأنه الادخال وان جاز الاخراج به اذا كان بينه وبين الفصل عموم
وخصوص وجهي كما هنا كما لا يخفى (قوله وطبت النفس الخ) قطعة من عجز بيت
بقيته * رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت * قائله رشيد اليشكري
يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري وأراد بالوجوه أعيان القوم ومثله في
مجئ التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة الحديث ان امرأة كانت تهراق
الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا على ان الاصل
تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جاراة وناصاة قال في المغني وهذا
مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية أي لان الغرض انما يحصل
حينئذ وأما في تهريق فلا حاجة لقلب الياء ألفا لانها ساكنة فاندفع قول الشمني ان
ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لاما كرضي لان اشتراط ذلك ظاهر لا يسع
أحدا مخالفته فتدبر وأما قولهم في العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفي العقود
عشرون من الدراهم ونحو ذلك فليس المجرور بمن تمييزا اصطلاحا بدليل عدم

أي المميز بكسر الياء على
البناء للفاعل لكن اشتهر
اطلاق المصدر عليه والتمييز
والتبيين والتفسير ألفاظ
مترادفة (وهو اسم فضلة
نكرة جامد) غالبا (يفسر
ما انبهم من الذوات)
أو النسب فخرج بالفضلة
غيرها نحو زيد قائم وبالنكرة
المعرفة نحو زيد حسن وجهه
وقد يأتي بلفظ المعرفة
فيؤول بنكرة معنى كقوله
وطبت النفس يا قيس عن عمرو
أي نفسا وبما بعدها سائر
الفضلات كالحال فانه مبين
للهيئة لا رافع لابهام ذات
ولا نسبة وكالنعت فانه
مخصص أو مقيد ورفع
الابهام انما حصل ضمنا
لا قصدا ورب شئ يقصد
لمعنى خاص وان لزم منه
معنى آخر واعلم أن التمييز
كالحال

افراده وأما طرت معيشتها فقيل ظرف بتقدير المدة وان المعيشة مصدر مثل واد بار النجوم أي مدة عيشها ومدة أدبار النجوم وأما سفه نفسه فقيل تأكيد وقيل غير ذلك فمما قاله المصنف في الحواشي ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التسهيل أعرب نفسه من قوله تعالى الا من سفه نفسه توكيدا لمن ومن منصوبة على الاستثناء وفي يرغب ضميره وفاعله واعترض بأن المغني على الرفع والتفريغ اذ المعنى ما يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ويؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله الا أن النصب يجوز في هذا على ضعف وفي الباب الخامس من مغني اللبيب بعد ان اعترض على الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات الآية ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد الا زيدا الى آخر ما حرره (قوله من جهة كونه منصوبا الخ) ومن جهة كونه اسما نكرة ولذا قال في المغني انهما يشتركان في خمسة أوجه بقي انهما يشتركان في انهما يحذفان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر في المغني انها سبعة وزاد على ما هنا ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا بخلاف التمييز قال الشمني ولقائل أن يقول ان التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا وان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله

ردت بمثل السيد نهد مقلص * كميش اذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله * اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * فسهولان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف وأما قوله

* وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا * وقوله * أنفسا تطيب بنيل المنى *

فضرورتان واعمال يقدر للمرفوع فيهما فعل لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق لان عدم التقدير يؤدي الى دخول اذا على الجمل الاسمية وأما هنا فلا محذور وسقط ما للدماميني في المقام وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهو لانه لا يصح استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانهما ليسا نصا في ذلك فسقط ما للشمني فتدبر وان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك وهو بخلاف ما مشى عليه في هذا الكتاب حيث قال وقد يؤكد ان وأن الحال تتعدد كقوله

على اذا ما زرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا

من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا للابهام الا أن الحال تخالفه من ثلاثة أوجه أحدها أنها في الغالب تكون مشتقة أو مؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل

بخلاف

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في * تبارك رحمانا رحيما وموئلا * انهما
تمييزان والصواب ان رحمانا منصوب باضمار أخص أو امدح ورحيما حال منه
لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا
يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال واعلم أنه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو
الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلي الجاني في هذه المسئلة رسالة ذكر ان
سبب تصنيفها وقوع اشكال فيها بين جمع من أهل الادب من اهل مصر واهل حلب
وان سبب ذلك ما وقع في توقيع بعض الكتبة وهو ما نصه عند فلان عشرون قنطارا
عسلا قصبا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم اتحاد المميز بل كل
احد تمييز لما قبله وهذا يقتضي ان التمييز غير وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب
في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين فانه
لما نقل في المفصل ان الزجاج قال لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا
قد لبثوا تسعمائة قال هذا الذي ذكره يرده قراءة الاخوين اذ لا وجه لها الا التمييز
وهو وليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمعا فانه مثله في ثلاثة
أثواب على ان الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل
الجمع استعمل على الاصل لا على الوجه الذي ألزمه ولعل الشارح انما اقتصر على
ما ذكره من الفروق لان ما عداها اما محل نزاع أو فيه خلاف وبعضها اعتمد المصنف
في غير المغني خلافه كقوله هنا ان التمييز يؤكد (قوله نحو لله دره فارسا) قال قوم ان
انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي
المفصل بانه لا يخلو اما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما
المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد به المدح
مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وأما
المؤكدة فلان شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وأنت
لو قلت لله دره كان محتملا للفروسية وغيرها وقال الرضي وأنا لا أدري بينهما فرقا لان
معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو
المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله انها لبيان الهيئة) قال المصنف
في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو
المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان أرادوا
الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم لكن يخرج منه جاء زيد والشمس طالعة وجاء
زيد وعمرو جالس قال الدماميني هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس
عمرو فبحسب التأويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهى وقال السيد

نحو لله دره فارسا انها أي أنها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات وأخرى لبيان جهة النسبة ثانيا أي أنها تقع جملة أو ظرفا بخلافه وقد علم مما مر أن التمييز نوعان تمييز نسبة ونسبي أي وتمييز مفرد وهو المراد بقوله

(وأكثر وقوعه بعد) ما يفيد (المقادير) من مساحة (كجريب نخلا) أو كيل

كقفيز برا (وصاع تمرا) أو
وزن كرطل زيتا (ومنوين
عسلا) والجريب مقدار
معلوم من الارض ومنوين
تثنية منا بالتخفيف والقصر
كعصى وهو آلة الوزن
يعرف بها مقادير الموزونات
وقد يقع بعد ما يشبه المقادير
فشبه المساحة نحو ما فى
السماء موضع راحة سحابا
وشبه الكيل نحو نحى سمنا
وشبه الوزن نحو مثقال ذرة
خيرا وقولهم على التمرة
مثلها زبدا لاحتمال الوزن
والمساحة وقد يقع بعد ماهو
فرع له نحو هذا خاتم حديدا
فان الخاتم فرع الحديد (و)
أكثر وقوعه أيضا بعد
(العدد) الصريح (وهو)
من أحد عشر فما فوقها الى
تسعة وتسعين بادخال الغاية
(نحو) انى رأيت (أحد
عشر كوكبا) وبعثنا منهم
اثنى عشر نقيبا وواعدنا
موسى ثلاثين ليلة الآية
وهكذا (الى) آخر ذلك نحو
ان هذا أخى له تسع
(وتسعون نعجة ومنه) أى
تمييز العدد (تمييز كم
الاستفهامية) بأن تكون
بمعنى أى عدد ويتعين افراده وكذا نصبه نحو كم عبدا ملكت) مالم تجر كم بحرف كما سيأتى فعبدا
منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار

ركن الدين اذا قلت آتيك وزيد قائم فان الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول
وانما هى بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد اشتهر التعبير عن اللازم
باللزوم فكأنه بين ذاتيهما انتهى وقد تكلم فى المغنى على تأويل الجملة الواقعة حالا
فى الترجمة التى نصها أقسام الحال (قوله بعد ما يفيد المقادير) حمل المقادير فى عبارة
المتن على انه جمع مقدار مصدر بمعنى تقديرا فاحتاج الى تقدير له ما يفيد لان التمييز
فى الامثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشئ كالجريب ولو جعل المقادير جمع مقدار
بمعنى ما يعرف به قدر الشئ لم يحتج الى حذف وهو أظهر مع انه يلزم على صنيعه حذف
الموصول وبعض الصلة ان جعلت ما موصولة وقال فى الفواكه الجنية بعد ان فسر
المقدار بما يعرف به قدر الشئ والمراد بالمقدار فى هذه الامثلة هو المقدر لا الآلة التى
يقع بها التقدير والا لوجبت الاضافة نحو اشتريت قفيز بر تريد المكيال الذى يكال
به البر انتهى فتأمله فان كلامه أولا يقتضى ان المقدار اسم للآلة وثانيا انه مصدر
بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر لان الذى يبينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر لا نفس
المقدار (قوله تثنية منا بالتخفيف والقصر) هو لغة فى المن بالتشديد (قوله فشبه
المساحة الخ) انما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة
لذلك وانما تشبهه ومثل فى التوضيح لشبه المساحة بلو جئنا بمثله مددا وقال وحمل
على هذا ان لنا غيرها ابلا (قوله نحو نحى سمنا) النحى بكسر النون واسكان الحاء
المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعد ماهو فرع له الخ) هذا مقابل
الاكثر واعلم أنه يجوز فى مثل هذا خاتم حديدا ثلاثة أوجه النصب اما على
التمييز كما ذكر أو على الحال وينبنى عليهما الخلاف فى الاتباع فمن خرج النصب
على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول أولى
لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والاتباع والاضافة وهى
أرجحها لما فيها من التخفيف بحذف التنوين (قوله الصريح) انما قيد به مع
أن المصنف ذكر العدد الكناية وهو كم لانه فصله عنه فعلم أنه لم يرد التعميم
كما يشير الشارح اليه فتدبر (قوله ويتعين افراده) وكذا نصبه لانها لما كانت
كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت
كناية عن أحد طرفى العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ولما
كان الوسط عدلا بين الطرفين ذا حظ من كل منهما لم يلزم التحكم فى الحمل
عليه فسقط اعتراض الحديثى (قوله مبهم الجنس) اى الحقيقة بأن لا يدرى أنه
من الآحاد أو غيرها وقوله والمقدار أى الكمية بأن لا يدرى أنه خمسة أو غيرها

(قوله

وإذا انفصل تمييزها عما قبله (فاما تمييز كم الخبرية) بأن تكون بمعنى عدد كثير (فمجرور) أبدا لاضافتها اليه حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد وهو حينئذ اما (مفرد) وهو أكثر وأبلغ (كتمييز المائة فما فوقها) من المئين والالوف فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد أو ألف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم سدقوني وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله

اذا عاش الفتى مائتين عاما

وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة (أو مجموع كتمييز العشرة) مفردة (فما دونها) من التسعة الى الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة أو ثلاث مائة رجل فمجرور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال أو ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع فيجر بمن البيان نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته توهم أن الواحد والاثنين مميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز الأحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فالتمييز محذوف أي فرقة وأسباطا بدل من اثنتي عشرة (وكذلك في تمييز كم الاستفهامية)

(قوله وإذا انفصل تمييزها الخ) أي لكونها كناية عن العدد لا عددا صريحا (قوله فاما تمييز الخبرية) فان قلت ما معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لا من معنى الخبر الذي هو المسند ألا ترى أن قول القائل كم عبيد ملكت يحتمل توجه التكذيب الى قائله فيما تكثر به وافتخر (قوله فمجرور أبدا) أي ما لم يفصل قال في الهمع فان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله

* كم نالني منهم فضلا على عدم * وربما نصب غير مفصول روى كم عمة

لك يا جرير بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة انتهى وفي المختصر للسعد قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول (قوله حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لانها مشابهة للعشرة في جمع المميز وللمائة في افراده (قوله كقوله اذا عاش الفتى الخ) صدر بيت للربيع بن ضبيع الفزاري عجزه * فقد ذهب المسرة والفتاء * (قوله على قراءة الاضافة) وهي قراءة الاخوين حمزة والكسائي قيل ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشيرا للعشرات والعشرة تعشيرا للآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نوّن فقيل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبة لا لازمة فلا يرد أنه على البدل يصير المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ولا يكون سنين تمييزا لما أسلفناه في بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فما دونها) فيه تخصيص لعموم قوله فما دونها الصادق بالواحد والاثنين لانهما لا مميزان فاخرجهما من عموم الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم انهما مميزان (قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أي حيث قال والعدد وهو من أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الافراد محل نظر ثم ان غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه قد علم ان تمييز أحد عشر وبابه واجب الافراد والتمييز في الآية وهو أسباط جمع وتقرير الجواب ان اسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف ولو كان تمييزا لذكر العدد لان السبط مذكر (قوله وأسباطا بدل من اثنتي عشرة) أي بدل كل من كل قال في التصريح والقول بالبدلية مشكل على قولهم ان المبدل

اذا كانت هذه لابد (المجرورة بالحرف) وجهان (جر) بمن مقدرة على الأصح

اظهارها الا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في تمييزه فكذلك ما كان بمنزلته (ونصب) على التمييز فتقول بكم درهما أو بكم درهم اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه دليل على أن كم اسم سواء كانت استفهامية أم خبرية ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الانباري في شرحه على الالفية وأشار الى النوع الثاني بقوله (وقد يكون التمييز فسر النسبة) في الجمل كما سيأتي وفي الوصف الى مرفوعه كزيد متصبب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة كأعجبني طيب زيد علما وقرب محمد دارا أي طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو قسمان لانه اما أن يكون (محوّلا)

[illegible]ة أقسام محوّل عن مضاف فاعل (كاشتعل الرأس شيبا) أصله اشتعل شيب الرأس ان تحوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتأكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا أوقع في النفس من ذكره مفسرا أوّلا

منه على نية الطرح فالباء ولو قيل وقطعناهم اسباطا الفات فائدة كمية العدد على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه انتهى أقول قد خرج عليه الاخوين في ثلاث مائة سنين مع قرب المحلين (قوله اذا كان متصلا) افهم أنه يجيء فصله منها وهو كذلك قال في الهمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار وان لم يجز في عشرين وأخواته الا اضطرارا او يكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها او بالخبر نحو كم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الاصل والاقوى ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما لزمت الصدر ونظيرها من الاعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا او غير صدر جعل هذا القدر من التصرف عوضا عن ذلك التصرف الذي سلبته انتهى وتقييد جواز جر تمييز المجرورة بالحرف بمن بالاتصال لم يذكر في الاوضح والجامع ولم يذكره السيوطي في جمع الجوامع وظاهر كلام الهمع أنه اذا فصل بين كم الاستفهامية وتمييزها بفعل متعد لا تجب من وفي المطوّل في باب الانشاء انهم قالوا بوجوب زيادة من في التمييز لئلا يلتبس بالمفعول كما في الخبرية (قوله ويجوز اظهارها) كذا في التصريح لكن في المغني ان الاضمار واجب (قوله لانها بمنزلة عدد مركب) مر حكمة ذلك فلا تغفل (قوله كما اذا جرت بالحرف) ولم يتصل بها هذا مفهوم تقييده السابق لكلام المتن بالاتصال ومر ما فيه (قوله وفي كلامه دليل على ان كم اسم الخ) لانه ذكر ان الخبرية تضاف والاستفهامية تجر بالحرف والمضاف والمجرور لا يكون الا اسما لكن لا يخفى انه لم ينص على ان جر تمييز الخبرية باضافتها اليها وعلل بعضهم اسميتهما بانهما يجران بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت (قوله والبناء على السكون) انما بنيا لتضمنهما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير لا لشبه الحرف وضعا خلافا لمن زعمه لان شرطه كون الثاني حرف لين وقد مر ما يتعلق بذلك في باب المعرب والمبني (قوله ولزوم التصدير) أي على غير الجار حرفا كان أو اسما وذلك في الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية لانها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب (قوله والاحتياج الى التمييز) وذلك لابهامهما لانهما موضوعان للعدد المبهم ولذا زاد في المغني وغيره من وجوه الاشتراك الابهام وعدها خمسة (قوله ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الانباري الخ) الاول ان تمييز الاستفهامية اصله النصب وتمييز الخبرية اصله الجر الثاني أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا او جمعا وان كان الافراد اكثر وابلغ الثالث

أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في الضرورة الرابع أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية تدل عليه خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف الخامس أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا والخبرية يعطف عليها بها تقول كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين السادس أن الاستفهامية تحتاج لجواب بخلاف الخبرية والاجود في جوابها ان يكون على حسب موضعها من الاعراب ويجوز رفعه مطلقا السابع ان الخبرية تختص بالماضي كرب بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبدا ستملكه الثامن ان الخبرية يتوجه اليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع ان المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام العاشر ان الاستفهامية اذا فصل مميزها في السعة بالظرف والجر وركان واجب النصب ومميز الخبرية اذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملا على الاستفهامية ويجوز جره بالاضافة وبالحرف وقد نظم الهولي هذه الفروق العشرة فقال

الفرق في كم في الاستفهام والخبر * في عشر استوضحت كالانجم الزهر
نصب المفسر مع افراده ابدا * وحذفه تارة والفصل في النظر
ويقتضيك جوابا في السؤال بها * ومبدلا يقتضيك الحرف في الاثر
وليس من حكمها التكثير ثم لا * عطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شبها * وقد ترى بعدها الاستقبال
وكل هذا فللاستفهام يحكمه * وضده في كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصر في المغني والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه الاول والثاني والسادس والسابع والثامن مما أسلفناه (قوله ومحول عن مضاف مفعول الخ) انكر هذا القسم الشلوبين وتبعه تلميذاه الابدي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وابن ابي الربيع على وجهين أحدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا باسقاط الجار ورد بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت ما وأيضا فليس العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المفجر وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسند اليه نفس الفعل او مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره فانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسا والثاني نحو وفجرنا الارض عيونا لان مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلأ الاناء ماء لان مطاوعه ملأ الماء

ومحول عن مضاف مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) أصله وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الارض انتهى ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدأ (و) ذلك بعد اسم التفضيل

الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما احسن زيدا رجلا لان اصله يجوز ان يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلا والخامس كفى بالله شهيدا لان المعنى كفت شهادة الله بدليل أولم يكف بربك انه على كل شئ شهيد (قوله الصالح للاخبار به عنه) أى عن التمييز خرج به نحو مال زيد أكثر مال فيجب الخفض فان قلت يرد على هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه لا يصلح أن يقال الامد احصى لانه ليس محصيا بل محصى قلت احصى فعل ماض لا افعل تفضيل فليس مما نحن فيه وامدا مفعول ولما لبثوا حال من امدا وما مصدرية لان صفة النكرة اذا تقدمت اعربت حالا وقيل احصى أفعل تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد لان أفعل التفضيل لا يؤخذ من المزيد وأمدا منصوب بفعل دال عليه التفضيل كقوله * واضرب منا بالسيوف القوانسا * فان قلت يرد قوله تعالى او اشد خشية أو اشد ذكرا قلت الاول حال بتقدير كذوى خشية الله والثانى اما عطف على آبائكم أو خبر لكونوا مقدرا مدلولا عليه بالمعنى أو حال من ذكرا لانه نعت له فى الاصل تقدم عليه وساغ مجئ الحال منه مع تنكيره لتقدمه عليه أو ذكرا مصدر لاذكروا واختار هذا أبو حيان وانتقده المصنف بانه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وان قدر نعتا لمصدر فمن باب شعر شاعر فيصح جعلهما حينئذ من الكون ما عاملين فى المعنى مجازا فان قلت يرد قولهم زيد أفضل الناس رجلا قلت انما نصب هذا لتعذر ضافة افعل مرتين (قوله نحو امتلأ الاناء ماء) كون هذا غير محول مبنى على انه لا بد فى التمييز المحول أن يكون فاعلا للفعل المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بلازم بل يكفى الاسناد للازمه أو لمتعلقه فالمثال من المحول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الاناء وقد مر عن المصنف فى الحواشى ما يؤيده (قوله ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو ياله رجلا ويالها امرأة وكون ما ذكر من تمييز النسبة ظاهر ان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاءنى زيد فياله رجلا ونحو ذلك أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله درك رجلا ولله در زيد رجلا فان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لان الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا او عبدا واعلم أن اللام فى ياله رجلا و يالها قصة لام المستغاث له نحو يا للماء (قوله فالحال المؤكدة الخ) قد تكون الحال محتملة للتأكيد والتأسيس نحو هنيأ لك بحسب ما تقدره وقولهم أما علما فعالم لان العامل ان قدر هنا الخبر وما بعد الفاء أى فالمذكور عالم وذو الحال ضمير الخبر فهى مؤكدة وان قدر ثبت لك الخبر وهو ما يذكر ان كان

الصالح للاخبار به عنه نحو (أنا أكثر منك مالا) أصله مالى أكثر من مالك فحذف المضاف وأقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار أنا أكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها (أو غير محول) عن شئ أصلا وهذا هو القسم الثانى (نحو امتلأ الاناء ماء) ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وهو قليل فى الكلام (و) الحال والتمييز (قد يؤكدان) فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التأكيد فالحال المؤكدة وهى ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة أقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى

في حال علم فهي مبينة ويتعين هذا بعد أما في نحو أما علما فهو ذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له (قوله نحو وأرسلناك للناس رسولا) أي فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو أرسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى (قوله واما المضمون جملة) مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله تعالى من الحمد لله واصعاد المهري من * هواي مع الركب اليمانين مصعد * انتهى وهذا أولى من قول الجامي في باب المفعول المطلق انه مصدرها المضاف الى الفاعل أو المفعول لانه يحتاج الى أن يراد الفاعل ولو معنى ليشمل المبتدأ ثم انه يرد عليه انه لا حاجة الى قوله أو المفعول لان المضمون مثلا في ضرب زيد عمرا ضرب زيد عمرا وفي شدوا الوثاق شد كم الوثاق فتأمل (قوله ومثله ولى مدبرا الخ) لان الادبار نوع من التولي والتبسم نوع من الضحك (قوله مركبة من اسمين الخ) فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ونحو وقوله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا فان المعنى لا يحتمل الا كونه قرآنا عربيا وذهب ابن الحاجب الى انه لا يجوز كون الحال مؤكدة وجعل قرآنا بدلا من الضمير وكذا لو كانت مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو الله شاهد قائما بالقسط لان العامل حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا واشترط ابن مالك أن يكون الجمود محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق (قوله فعطوفا حال لمضمون زيد أبوك) مضمون هذه الجملة العطوفية وهي تقرر الابوة ولا تقيدها فان الاب لا يكون الا عطوفا ولو في الجملة (قوله تقديره حقه) أي بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين أو من أحققت الامر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته أي تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين أو أثبتها لك عطوفا ومحل تقديره اذا كان المبتدأ غير انا فان كان انا فالتقدير احقني أو أعرفني وأشار المصنف في الجامع الى انه يقدر بعد غير انا أحق مبنيا للفاعل وبعده مبنيا للمفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لا شك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف كما أسلفنا فيكون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا

نحو وأرسلناك للناس رسولا أو معنى فقط (نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين) لان العثو والفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا وأما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا وجاء الناس قاطبة وأما لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد أبوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد أبوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره أحقه أو أعرفه

(قوله ومثله قوله أنا ابن دارة الخ) هو صدر بيت لسالم بن دارة اليربوعي يهجو فزارة عجزه * وهل بدارة يا للناس من عار * والشاهد في معروفا فانه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعني أنا ابن دارة و بها نائب عن الفاعل و يروى لها و نسبي فاعل معروفا وهل استفهام على وجه الانكار ومن زائدة والتقدير هل عار بدارة ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر و يا لمجرد التنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أي يا قوم قاله العيني ويرد على الاول وان اشتهر انه كالا ينادى الا الاسماء لا ينبه الا هي وعلى الثاني أن المنادى لا يحذف بعد حرف النداء الا اذا وليه أمر كقراءة الكسائي ألا يا اسجدوا أو دعاء كقوله الا يا اسلمي نص عليه ابن مالك في التوضيح واللام في قوله يا للناس مفتوحة للتعجب (قوله ووافقهم في المغني) حيث قال ولا يقع التمييز كذلك أي مؤكدا فأما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فمؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما أجازه المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان أريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء

ففتاة حال مؤكدة أقول التأويل في مثل من خير أديان البرية دينا يعيد ولذا لم يتعرض له في المغني واقتصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغلبيون الخ) أي قول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون جمع تغلبي بالغين المعجمة وكسر اللام نسبة الى بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة وهي اللاصقة العجز خفيفة الالية ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيه المذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به هنا المرأة تأزر بحشية تعظم بها عجزها والتغلبيون مبتدأ وجملة بئس الفحل فحلهم فحلا خبره وفحلهم من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدأ خبره جملة بئس الفحل على أحد اعاريب والشاهد في فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز و بين الفاعل الظاهر للتأكيد (قوله مفسرة ان كان مفردا) اختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل لشبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضارب زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ولذلك قالوا يجب في الاسم المفرد أن يكون تاما بان يكون منونا أو مع نون

ومثله قوله
أنا ابن دارة معروفا بها نسبي
(و) التمييز المؤكد نحو
(قوله) هو أبو طالب بن عبد المطلب
ولقد علمت بأن دين محمد
(من خير أديان البرية دينا)
فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا وأولوا ما ورد ووافقهم في المغني
(ومنه) على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم و بئس الظاهر وتمييزهما قوله
والتغلبيون (بئس الفحل فحلهم * فحلا) وأمهم زلاء منطيق * وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق (خلافا لسيبويه) وموافقيه في منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له فهو لا عنده حال مؤكدة
واعلم أن ناصب التمييز مفسره ان كان مفردا او الفعل أو شبهه ان كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه

التثنية أو الجمع أو ما يشبههما أو مضافا قال الرضي قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشيء
وذلك في شيئين الضمير واسم الاشارة فاحفظه وقيل شبهه بافعل وذلك في خامس
مرتبة من الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل
لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي
لا تعمل الا في السببي وهي أصل لأفعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في
مسئلة الكحل وهو أصل للقادر لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله (قوله مطلقا)
أي متصرفا كان أو جامدا (قوله ووافقهم في التسهيل الخ) تمسك بما أسلفناه مع
رده فيما افترق فيه الحال والتمييز (قوله وذلك في تمييز المفرد جره الخ) أي اذا حذف
ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تشبهه (قوله الا اذا كان المفرد عددا)
أي فان نصبه واجب ويمتنع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشري رجل فلو
أضيف الى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز اولا ولم يعكس الامر دفعا
لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى كذا في المتوسط ويرد عليه انه
يقتضي امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما
والمائة والألف واجب الجر بالاضافة (قوله أو مضافا) لامتناع اضافة الشيء
مرتين (قوله وجره بمن الخ) أي وذلك جره بمن واختلف في معناها فقيل التبعيض
ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة
وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على
صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة

طافت امامة بالركبان آونة * يا حسنها من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب
النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد في الايجاب (قوله الا اذا كان المفرد عددا)
أي فلا يجوز جره بمن لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها لكون العدد دالا على
متعدد والتمييز مفرد ومن المبينة وضعها كما يأتي أن يحمل ما بعدها على ما قبلها (قوله
فلا يجر بالاضافة) لان المضاف لا يكون الا اسما (قوله ويجر بمن اذا كان غير
محول الخ) انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان وضع من المبينة أن يفسر
بها وبمجرورها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو من اساور من
ذهب والحمل ممتنع في المحول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز في
غيره لان التمييز نفس المميز في المعنى

(المستثنى)

مطلقا خلافا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل والعمدة ونص في الالفية على قلته وذلك في تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا أو مضافا كملء الارض ذهبا وجره أيضا بمن الا اذا كان المفرد عددا وأما تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما أحسنه أدبا وطاب محمد نفسا وزيد أكثر مالا

(و) هذا (المستثنى) وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا أو احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا

(قوله ومنها المستثنى) جعل المستثنى مبتدأ والخبر محذوف وفيه ما مر (قوله وهو كما قال الرضي المذكور الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والآخر غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذكور بعد الا أو احدى اخواتها كذا في شرح الكافية فقوله المذكور جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما ذكر في الكلام ولم يقل المخرج لئلا يخرج المنقطع وفيه ان في المنقطع اخراجا من حكم مفهوم الكلام وان لم يكن من مفهوم اللفظ فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء ما يتعلق بهم أيضا فقولهم الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك البدر ابن مالك ولذلك أخذ والده في التسهيل المخرج جنسا وجعله في المتصل تحقيقا وفي المنقطع تقديرا فقال هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما في معناها بشرط الفائدة فان قلت هل هذا يرد على ابن الحاجب في دعواه انه لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد قلت لا لان هذا في قوة حدين لا حد واحد اذ أو في قوله أو تقديرا للتقسيم نعم يرد أن صحة تعريف المطلق لا تفتقر الى جمع أنواعه في التعريف الا أن يقال مراده انه لا يمكن ذلك بحيث تتميز أنواعه في التعريف واعلم أن المراد باخراج المستثنى ان ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه مراد للمتكلم ثم اخرج فلا يلزم التناقض كذا قرره الشاطبي وأورد عليه انه يلزم أن لا يكون الاستثناء من النفي اثباتا وبالعكس لان بيان انه لم يرد دخوله لا يعين ان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمة تعبير ابن الحاجب والرضي بالمذكور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الا أو احدى اخواتها فصل مخرج لما عدا المستثنى وقوله مخالفا لما قبلها الخ حكم وليس من الحد ولذا اسقطه ابن الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذي احترز به عما كان المستثنى منه نكرة في ايجاب لم تخصص نحو جاءني ناس الا زيدا أو معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاءني أحد الا رجل أو الا زيدا أو خصصت نحو قام رجال كانوا في دارك الا رجلا أو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو جاء القوم الا رجلا منهم جاز كما في الهمع واعلم أن كون الاستثناء من النفي اثباتا وبالعكس مبني على ان الالفاظ موضوعة بازاء المعاني الخارجية مثلا مدلول جاءني القوم الا زيدا وقوع النسبة الخارجية بين القوم والمجيء الخارجي وقد أخرج زيد عن هذا الحكم

الذي

الذي هو الثبوت الخارجي فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد
وعدمه في الخارج أما ان قلنا انها موضوعة بازاء المعاني الذهنية فلا فان مدلوله هو
الصورة الذهنية وهي ايقاع النسبة الذهنية بين القوم الذهني والمجيء الذهني وقد
أخرج زيد عن هذا الحكم الذهني فلا دلالة في اللفظ على أن المستثنى حكما مخالفا
للحكم الصدر فانه يجوز أن يرتفع الايقاع رأسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم
البراءة الاصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفي
مثل ليس على الا سبعة لا يثبت شيء بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الاشارة
كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من المشرك بحسب عرف الشرع (قوله
وهو) أي المستثنى وقوله من حيث هو أي سواء كان بالا أو غيرها وسواء كان
المستثنى بالا متصلا ومنقطعا تاما أو مفرغا الحيثية حيثية اطلاق (قوله على سبيل
الاستطراد) هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس
محله لان الكلام في المنصوبات لكن ذكر لاستيفاء أقسام المستثنى (قوله واعادة
الخ) عطف علة على معلول (قوله وأما الاستثناء) أي الذي هو مصدر المستثنى وفيه
اشارة الى أن تعبير المصنف بالمستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لان الذي من
المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من عبر بالاستثناء بأنه مصدر بمعنى اسم
المفعول لكن قال السعد ينبغي أن يعلم انا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق
على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع
لفظ الا وزيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب أن يحمل
كل تفسير على ما يناسب من المعاني (قوله حقيقة أو حكما) تعميم في الاخراج
ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لكان المحذوفة جوازا وان لم يتقدمها
ان ولو أي حقيقة كان الاخراج كما في المتصل أو حكما كما في المنقطع ويحتمل انهما
منصوبان على الحالية من الاخراج بناء على جواز مجيء الحال من الخبر والاقرب
انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراجا حقيقة أو حكما فهو مما ناب
فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالاخراج ولا فرق في المتعدد بين أن يكون
مذكورا كما في الاستثناء التام أو متروكا كما في المفرغ والظاهر ان هذا حكم من
أحكام الاستثناء وليس من الحد فكان ينبغي أن يقول وشرطه أن يكون من متعدد
والا لم يتصور الاخراج (قوله وهو حقيقة في المتصل الخ) قال في التلويح قد اشتهر
فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء
وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع ثم انه ذكر على صدر
الشريعة ان لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ

وهو من حيث هو منصوب
وغيره وذكر غير المنصوب
معه انما هو على سبيل
الاستطراد وافادة تمام
القسمة وان كان مما ليس
الكلام فيه وأما الاستثناء
فهو اخراج بالا أو احدى
اخواتها حقيقة أو حكما من
متعدد وهو حقيقة في المتصل
مجاز في المنقطع

وأدوات الاستثناء ثمانية وهي أربعة أقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام على المستثنى (بالا) لانها أصل أدوات الاستثناء وغيرها يقدر بها وان كان الاولى البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في الشذور ثم المستثنى بالا له أحوال لانه ان كان (من كلام تام) بأن كان المستثنى منه مذكورا (موجب) بفتح الجيم بأن لم يسبق نفي أوشبهه وجب نصبه بها على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا (نحو فشربوا منه الا قليلا) أومنقطعا نحو قام القوم الا حمارا تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر أم تقدم نحو قام الا زيدا القوم فان كان الكلام تاما ولكن (فقد) منه (الايجاب) بأن تقدم عليه نفي أوشبهه

الاستثناء وهو ظاهر كلام العضد (قوله وادوات الاستثناء ثمانية) أي على الاصح فلا يرد عليه لله ولا سيما ولكن يرد عليه لما قال المصنف في المغني انها من حروف الاستثناء لما كقراءة بعضهم ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع وقرأ ابن مسعود وان منكم لما له مقام وقال الشاعر قالت له بالله ياذا البردين ... وليس منها بله خلافا للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ولا لاسيما خلافا للكوفيين وبعض البصريين لان ما بعدها داخل فيما قبلها ووجه ابن هشام قولهم بأنه لما كان ما بعدها مضاما لما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه ما فكأن له فسمي استثناء وأقرب ما يشبه به قول النابغة

فتى كملت خيراته غير انه * جواد فما يبقي من المال باقيا

لان كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخير على غيره مما هو خير (قوله وهو ليس) أي عند الجمهور وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا كما مر أول الكتاب وبعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (قوله ولا يكون) اعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا وأجيب بأنهما لما تركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا (قوله وهو خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (قوله وحاشا) اى عند الجرمي والمازني وجماعة وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى حرفيتها دائما وجمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (قوله وان كان الاولى البداءة بما هو متعين نصبه الخ) أى لانه المناسب للمقام لان الكلام في المنصوبات (قوله أوشبهه) هو النهي والاستفهام الانكاري (قوله وجب نصبه) لانه شبيه بالمفعول والمراد وجوب نصبه في لغة الاكثر فلا ينافي انه يجوز اتباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل والكلام فيما اذا كان الا للاستثناء كما هو صريح قوله والمستثنى بالا فلا يرد ان غير النصب جائز في نحو قام القوم الا زيدا اذا جرت الا صفة على الاول ومن كلامهم لو كان معنا أحد الا زيد لغلبنا وفي القرآن لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا (قوله بها على الاصح) هو مذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد ووجهه ما قاله الرضي ان الا هو المحصل لمعنى الاستثناء ومحصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الا نائبة عن أستثني كما ان حروف النداء نائبة عن انادي ومقابل الاصح سبعة أقوال ذكرها في التصريح (قوله فشربوا منه الا قليلا) فان قلت يشكل على التمثيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم الا قليل بالرفع قلت لا اشكال لانها محمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا مني بدليل فمن شرب منه فليس مني فهو من الاستثناء المفرغ واما

لانه على لغة كما مر عن أبي حيان وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف
في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض
ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف
خبره أي لم يشربوا كذا في القاعدة الاولى من الباب الثامن من مغني اللبيب
على الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه
مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم
المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله ترجح البدل
للمشاكلة في الاعراب (قوله بدل بعض) هو كما قال الابدي يجوز فيه مخالفة الثاني
للاول فاندفع رد ثعلب بأنه كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي (قوله
والنسق عند الكوفي) لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة
وهي بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها واعترض منهم ثعلب
بانها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد لان ذلك ليس شأن حروف
العطف وأجاب في المغني بانها لم تباشر العامل في التقدير اذ الاصل ما قام أحد
الا زيد (قوله بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يرد عليه ان قول القائل
جاء بنوك الا ابن زيد منقطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل
بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده هذا وترجح الاتباع في المتصل
مشروط بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء والا تعين النصب قصد التطابق
بين الكلامين كان يقول لك قائل قاموا الا زيدا وأنت تعلم خلافه فتقول ما قاموا
الا زيدا وبكونه غير متراخ عن المستثنى منه كما في التسهيل فان كان متراخيا عنه
ترجح النصب لان الاتباع انما كان مختارا للتشاكل وهو بالتشاغل بطول
الفصل يضعف وذلك نحو ما لعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا
ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله
تعالى الا من خطف الخطفة بدل من الواو في لا يسمعون أي لا يسمع الشياطين
الا الشيطان الذي خطف ولم يذكر النصب فليحرر (قوله خلافا للمازني كما سيأتي)
يأتي ان شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الخ) انما تعذر
لان لا الجنسية في المثال الثاني لا تعمل في معرفة ولا في موجب وما ذكر من الابدال
على المحل في ذلك المثال مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا
قد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه
لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وحينئذ يفوت النفي والاثبات وبيان عدم
توجه لا للدخول على أحد ان احدا على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها الا من

(ترجح) عند البصريين
(البدل) أي اتباع المستثنى
للمستثنى منه في اعرابه بدل
بعض من كل والنسق عند
الكوفيين على النصب
(في) الاستثناء (المتصل)
بأن كان المستثنى من جنس
المستثنى منه (نحو ما فعلوه
الا قليل) برفع قليل على أنه
بدل من الواو في فعلوه وقرأ
ابن عامر بالنصب على
الاستثناء والدليل على ان
الاتباع ارجح اجماع السبعة
على الرفع في قوله تعالى ولم
يكن لهم شهداء الا أنفسهم
وقوله تعالى ومن يقنط من
رحمة ربه الا الضالون ولا
يمنع ترجح البدل تأخر صفة
المستثنى منه عن المستثنى
خلافا للمازني كما سيأتي
واذا تعذر البدل على اللفظ
أبدل على الموضع نحو ما جاءني
من أحد الا زيد ولا أحد
فيها الا عمرو وما زيد بشيء
الا شيء لا يعبأ به بالرفع
في الثلاثة

الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لا مع اسمها
لان البدل على نية تكرار العامل والمختار ان أحد بدل من الضمير المستتر في الخبر
العائد لاسم لا ومن والباء الزائدتان في المثال الاول والثالث لا يعمل لان في
موجب واحد وزيد فيهما موجبان بدخول الا عليهما فزيد في المثال الاول
مرفوع على البدلية من أحد لانه في موضع رفع بالفاعلية وشيأ في المثال
الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه في موضع نصب على الخبرية
لليس (قوله على البدلية) أي بدل الغلط كما صرح به الرضي فقال أهل الحجاز
يوجبون نصب المنقطع مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام
العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الا ثيابهم لو جعل الثياب بدلا كان
بدل اشتمال الا أن يمنع كونه اشتمالا لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب
منتظرا للبدل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيأ (قوله في المنقطع) يقدر
البصريون الا في المنقطع بلكن وغيرهم بسوى ويرجح الاول أمور أحدها انه
تأويل حرف بحرف الثاني انه تفسير مالا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير
ناصب بناصب وذلك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه بيانا للمعنى وان المنقطع
بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج
حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى (قوله بان كان المستثنى من غير جنس
المستثنى منه) تقدم ما يرد عليه في تعريف المتصل وبقي انه قال الشارح في شرح
الحدود وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه ما نصه سواء كان من غير
جنس ما قبله وهو ظاهر أم من جنسه كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
ليس زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس
يحتمل الانقطاع والاتصال فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس
المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف المبدل منه الخ) بأن يصح تسلط
العامل على البدل لخرج نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فيجب نصبه اذ لا يقال
زاد النقص ومثله قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم وذلك اذا جعل
عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير مرفوع يعود على الله
تعالى ومفعوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير
لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع
ولا يصح هنا تسلط العامل على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من أمر الله الا من
رحم ولو رد المحذوف منه أعني الخبر لم يجز ذلك لانه لا يقال لا اهم اليوم الا من رحم
لانه لا معنى له وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه قالوا في قولنا لا اله الا الله

على البدلية حملا على المحل
والنصب على الاستثناء
(و) ترجح (النصب) على
البدل (في المنقطع) بان
كان المستثنى من غير جنس
المستثنى منه (عند) بني (تميم)
نحو ما قام أحد الا حمارا
بالنصب على الاستثناء مع
جواز الرفع أيضا على البدلية
ان صح حذف المبدل منه
واقامة البدل مقامه

ان اسم الله بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما ترى وأيضا ما نصه قيل في لا عاصم الآية لم يصح الابدال لعدم صحة الاحلال محل الاول فقلت لم لا يصح فقيل لان لا لا تعمل في المعارف فقلت مشكل من وجهين أحدهما انهم انشدوا

الا لا مجير اليوم مما نصت به * صوارمنا الا امرأ دان معلنا

وقالوا ان الاتباع هنا ممتنع وهذا نكرة وقيل العلة ان اسم لا يحذف فقلت والفاعل لا يحذف فقيل يصح فيه التفريغ نحو ما قام الا زيد ولا كذلك هنا وقلت لا في الدار الا رجل لم يجز لانك فصلت بين لا وما ركبت معه وقدمت الخبر على الاسم فقلت لو كان المعتبر ذلك لم يجز الابدال في لا اله الا الله وأيضا فالابدال هنا باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ لان لا لا تعمل في الموجب فقيل انما يشترط لصحة الابدال كون الثاني صالحا للحلول محل الاول في الاستثناء المنقطع لا في المتصل البحث كله انا قائله سؤالا وجوابا ولم يتحرر بعد انتهى وقيل في الآية ان الاستثناء متصل وان المراد بمن رحم البارى وكأنه قيل لا عاصم اليوم الا الراحم أو ان عاصما بمعنى معصوم وفاعل قد يجيء بمعنى مفعول نحو ماء دافق أى مدفوق ومن مرادا بها المعصوم والتقدير لا معصوم اليوم من أمر الله الا من رحمه الله فانه معصوم أو ان في الكلام مضافا محذوفا والتقدير لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمه الله تعالى ونجاه يعنى في السفينة وعلى هذا اقتصر الزمخشرى (قوله استدلالا بقوله) أى استدل بنو تميم على جواز الرفع استدلالا بقول عامر بن الحارث وبلدة ليس بها أنيس الخ فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهى الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة (قوله بالنصب في قراءة السبعة) أى ما لهم به من اتباع علم بل الذى لهم به اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم المنفى ونفى العلم شامل للظن فالاستثناء متصل أجيب بأن الاستثناء انما يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم قال البيضاوى ويجوز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى تسكن اليه النفس جزما كان أو غيره فيتصل الاستثناء انتهى وتميم يقرؤن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع كما في شرح المصنف والتصريح ولينظر المسوغ لقراءتهم بذلك فان القراءة بالرواية لا بالرأى وكلام التصريح يوهم خلافه (قوله ومالى الا آل احمد الخ) الاصل ومالى شيعة الا آل احمد ومالى مشعب الا مشعب الحق والمشعب الطريق والشيعة الاعوان قال ابن عمرون وهذا البيت مشكل لان العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى

استدلالا بقوله وبلدة ليس بها أنيس الا اليعافير والا العيس (ووجب عند الحجازيين) وبلغتهم جاء التنزيل (نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بالنصب في قراءة السبعة ونحو من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب وأجيب عن البيت بان المراد بالانيس ما يؤانس فهو أعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله (ما لم يتقدم) المستثنى على المستثنى منه (فهما) أى في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم (فالنصب) حينئذ واجب كقول الكميت ومالى الا آل أحمد شيعة ومالى الا مذهب الحق مذهب وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه

ومثله فى وجوب النصب عند المازنى تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما أتى أحد الا أبالك خير من زيد والراجح ماتقدم وأما تقدم المستثنى على جزئى الكلام نحو الا زيدا ما جاء أحد فغير جائز (أو فقد التمام) من الكلام المنفى بأن لم يصرح فيه بالمستثنى منه (فعلى حسب العوامل) الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لالا فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها (نحو وما أمرنا الا واحدة) أو النصب نصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق أو الجر جر نحو ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن (ويسمى) هذا الاستثناء (مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا فى التحقيق لجواز ما قام الا هند وامتناع قام هند بشرط صحة التفريغ تقدم نفى أو شبهه

فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى وجده كلامهم ماتقدم امامهم فى لمية موحشا طلل اذ قالوا ان الحال من النكرة قال المصنف فى الحواشى جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الارجح انه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شئ فى موضعه (قوله ومثله فى وجوب النصب عند المازنى الخ) أى كما نقله ابن الخباز فى النهاية والصواب مانقله عنه فى التوضيح انه فى هذه الحالة يختار النصب فقد نسب أبو حيان صاحب النهاية للغلط وانما أوجب المازنى أو رجح النصب والحالة هذه لانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتبدا فعا كذا فى التصريح فليتأمل (قوله والراجح ماتقدم) هو الابدال (قوله يكون المستثنى) بيان لمتعلق الجار والجرور والمراد يكون اعرابه (قوله أو النصب نصب) اما على المفعول به كما مثل أو المفعول لاجله نحو ما ضربوه لك الا جدلا أى لاجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل أو المفعول فيه نحو ان لبثتم الا يوما ولا يجوز التفريغ فى المفعول المطلق المبهم ونحو ان نظن الا ظنا مبين بتقدير الصفة نحو لا تأتيكم الا بغتة ويجوز كون هذا حالا أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله أى لا تبغتكم الا بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفريغ للحال نحو ما كان لهم أن يدخلوها الا خائفين ونحو الا متحرفا لقتال ولا فى المفعول معه لا يقال ما سرت الا والنيل وأما التوابع فلا يجوز التفريغ فيها الا فى البدل وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء والرضى فى الصفات وكلام النحويين كما فى المغنى بخلاف ذلك (قوله أو الجر جر) عبارة التصريح وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر بجار يتعلق به (قوله من مقدر) شرط هذا المقدر كونه عاما مناسبا للمستثنى فى جنسه وفى صفته وفى الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر فى ما قام الا زيد ما قام انسان وفى ما لبست الا قميصا ما لبست ملبوسا وفى ما جاء الا ضاحكا ما جاء على حالة من الاحوال (قوله لجواز ما قام الا هند) اى بتجريد الفعل من علامة التأنيث مع كون الفعل فى الظاهر حقيقى التأنيث (قوله تقدم نفى) نحو مامر من قوله تعالى وما أمرنا الا واحدة (قوله أو شبهه وهو النهى) نحو ماتقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله الا الحق والاستفهام الانكارى نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ فى الايجاب لانه يؤدى الى الاستبعاد لا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة نظرا للظاهر فاندفع ان ذلك غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك وجوز ابن الحاجب التفريغ فى الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن الا يوم كذا فاما

قوله

تثنى) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل
أو شبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الاول لانها لا تعدى الافعال
الى الاسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت فى عدم التعدية
الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثانى ان
تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف
وقد صرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق
حاشا بما قبلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب
والاخراج (قوله فى نحو قام القوم حاشاك) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب
وهذا الكلام مذكور فى المغنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب
الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فاذا قلت
حاشاى) أى بجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجر أى تعين حاشا حينئذ
للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشانى تعين النصب)
لتعين حاشا للفعلية بدليل نون الوقاية لانها لا تكون الا مع أحرف ليست هذه منها
(قوله والصحيح انها حينئذ اسم الخ) مقابله ما ذهب اليه المبرد وابن جنى والكوفيون
من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين الدليلين
انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب
والقول بانه محذوف والتقدير جانب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى فى كل موضع
يقال لك أتفعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية
هى الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره أو بكونه فرعا فى العمل ومنه ما هنا
(قوله ويؤيد هذا) أى القول بالاسمية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة
لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه
كما ان بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعيا لك) لا يخفى ان
اللام فى رعيا لك للتبيين لا للتقوية فهذا يخالف ما قبله قال فى المغنى بعد ان قسم لام
التبيين الى ثلاثة أقسام مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هى مقوية
للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرانه المصدر أو بالتزام الحذف ان قدرانه الفعل لان
لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا
لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ولا هى ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق
بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هى لام مبينة للمدعو له
أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس التقدير

فلو قال أو فقد أى التمام
والايجاب لكان أولى
(ويستثنى بغير وسوى
خافضتين) للمستثنى دائما
باضافتهما اليه (معربين)
أى غير لفظا وسوى تقديرا
(باعراب الاسم الذى) يقع
(بعد الا) وهو المستثنى بها
على التفصيل السابق فيجب
النصب فى نحو قام القوم
غير أو سوى زيد ويترجح
فى نحو ما قام احد
غير أو سوى زيد
عند تميم

في حواشي الالفية فان قلت بم تفترق غير والا في أحكام أحدها ان نحو ماجاءني أحد
غير زيد الارجح اذا أتبعت أن يكون على الوصف لا البدل وفي الا بالعكس والثاني
أن نصب تالي الا بالا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس والثالث أن مستثنى
غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والا المستثنى بهما
لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين كلمة الا وكلمة
غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير
وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبدل في نحو ماجاءني أحد غير أو سوى زيد)
ترجيح البدل على النصب لا ينافي ان الذي يترجح في غير الصفة لا البدل كما
صرح به المصنف في حواشي الالفية (قوله حسب ما تقتضيه العوامل) أي اذا لم
يعرض ما يجوز البناء قال في التسهيل وقد تفتح في الرفع والجر لاضافتها الى مبني أي
كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

قال الدماميني وكان بعض الناس سأل فقال كيف ان غيرا في البيت اضيفت لمبني
مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضف في الحقيقة الا لمعرب
فقلت المعرب انما هو الاسم الذي تؤول به وأما الحرف المصدري وصلته فمبني
ألا تراهم يقولون الاسم في موضع كذا ومما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو
مجموع أن نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل أن يكون اعرابه لفظيا أو تقديريا
وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر
المعرب وهذا ليس كذلك قطعا وهذا كله انما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه
الجملة وفيه أمران الاول انما يرد بناء على أن الجملة توصف بالبناء والذي صرح
به الرضي ان البناء كالاعراب من عوارض الكلمة الثاني في الرضي ما نصه قال
الفراء يجوز أن تبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبني لكونه
بمعنى الحرف يعني الا ومنعه البصريون لانه في ذلك غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا
أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير
أن نطقت انتهى وهذا هو الذي يستفاد من كلام المغني في الباب الرابع من
الترجمة التي نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف
في الحواشي في أثناء كلام ذكره ووجه ما ذكرته أنهم حملوا ما يلي لا في المضاف من
المضاف اليه كأنه المضاف اليه ونظير هذا تعليل بعضهم أظنه الزمخشري البناء في
يوم لا تملك نفس بان لا حرف والحروف مبنية مع علمنا بأن أحدا لا يتخيل الاضافة
للحرف انتهى (قوله في قوله فسواك بائعها الخ) عجز بيت صدره

والبدل في نحو ماجاء احد غير
او سوى زيد وعلى حسب
ما تقتضيه العامل من فاعل
او مفعول او غير ذلك في نحو
ما قام غير او سوى زيد وما
رأيت غيرا او سوى زيد
مررت بغير او بسوى زيد
وكون سوى كغير فيما تقدم
هو مذهب الزجاجي واختاره
ابن مالك لورودها فاعلا
حكاية الفراء أتاني سواك
ومبتدأ في قوله * فسواك
بائعها وأنت المشتري * واسما
لان في قوله

واذا

أأترك ليلى ليس بيني وبينها
سوى ليلة اني اذا لصبور
ومجرورة في قوله عليه
الصلاة والسلام دعوت ربي
ان لا يسلط على امتي عدوا
من سوى انفسهم ومذهب
الجمهور انها لا تستعمل
الا ظرفا ولا تخرج عنه الا
في الضرورة وقال الرماني
انها تستعمل ظرفا غالبا
وكغير قليلا واختاره
في الاوضح والجامع وفيها
أربع لغات كسر السين
مقصورة وممدودة وضمها
مقصورة وفتحها ممدودة
(و) يستثنى (بخلا وعدا)
مجردين عن ما (وحاشا) ولا
تصحب ما (نواصب) للمستثنى
على تقدير كونها أفعالا

* واذا تباع كريمة او تشترى * الواو للاستفتاح واذا شرط وخبره فسوالك
وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية وأراد
بكريمة فعلة كريمة أي حسنة وأو بمعنى الواو قاله العيني وانظر جعل الواو للاستفتاح
فلم أره لغيره وانما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون قال في المغني والزيادة
ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لأجبر عظمه * حفاظا وينوي من سفاهته كسري

انتهى وبعضهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف وفيه ان واو الاستئناف الواقع
بعدها مضارع مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع
منصوب نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء أو مجزوم نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن كما يشعر به كلامهم فتدبر وجعل أو في قوله أو تشترى بمعنى الواو لا يكاد
يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد انه اذا وجد أحد هذين الامرين من شخصين
فسوالك بائع وأنت مشترى (قوله أأترك ليلى الخ) الاستفهام للانكار وبيني
وبينها متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد والتقدير
ليس سوى ليلى ليلة كائنة بيني وبينها وجملة ليس ومعمولها حال ولا يحتاج لقد كما
يأتي قريبا محتملة لان تكون من فاعل أترك المستتر أو مفعوله وهو ليلى والرابط على
كل ضمير صاحب الحال من بيني أو بينها واذا في قوله اني اذن ظرفية حذفت
الجملة التي أضيفت اليها وعوض عنها التنوين والتقدير اذا تركتها في هذه الحالة
وليست اذن الناصبة كما يتوهم (قوله الا ظرفا) أي ظرف مكان بمعنى وسط غير
متصرف (قوله واختاره في الأوضح والجامع) لان ما استدل به ابن مالك لا ينهض حجة
لاكثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل
(قوله وفتحها ممدودة) لا بمعنى وسط كالتي في قوله تعالى فرآه في سواء الجحيم ولا
بمعنى قام كقوله هذا درهم سواء ولا بمعنى مستو كالتي في قوله تعالى فهم فيه سواء أي
مستوون تعالوا الى كلمة سواء بيننا أي مستو به بيننا (قوله ولا تصحب ما) أي خلافا
لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الي
ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس كذلك ورده في المغني
بأن ما نافية لا مصدرية وحاشا فعل متصرف بمعنى أستثني لا الاستثنائية والمعنى
أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وبأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي
بدليل ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

فنادر او حاشا فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية

كان المراد انه أخرجه منه وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع الا والفعل اذا
وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا (قوله
متعدية اليه) قال المصنف في شرح اللمحة فان قلت هذا انما يصح في عدا لكونها
متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أي تجاوزه ولم يصح في خلا لكونها
قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك
ان كل من خلا من شئ فقد جاوزه (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق) فاذا قلت قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيدا فالتقدير عدا هو اى القائم زيدا
وقس عليه وأورد انه غير مطرد لتخلفه فيما اذا لم يكن في الكلام فعل ولا شبهه نحو
القوم اخوتك ماعدا زيدا وقول المصنف في الحواشي وقد يقال فاعله ضمير الاخوة
وكذا القوم بنوك ماعدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة لكن يرد هؤلاء المحمدون
ماعدا هذا فانه ليس من المحمدين انتهى لا يدفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه
تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب الدماميني في شرح التسهيل بما يدفع
الايراد حيث قال اذا لم يوجد الفعل يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه
فالمعنى في المثال خلا هو أي منتسب الاخوة الى زيد أو خلا المنتسب اليك بالاخوة
زيدا وهذا كما جار في القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف
مضاف والتقدير خلا هو أي قيامهم قيام زيد لكن أورد عليه ان فيه تقدير محذوف
لم يلفظ به قط (قوله أو على البعض المفهوم من الكل) أورد عليه ان المقصود من
قولك قام القوم خلا زيدا مثلا ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من خلو بعض القوم
منه ومجاوزة البعض اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل وأجيب بأن المراد بالبعض
ماعدا المستثنى وفيه ان اطلاق البعض على الاكثر قليل والاظهر الجواب بأن
البعض الذي هو الفاعل مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض
منه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه أو ان البعض في سياق النفي يعم كل بعض
(قوله هل هي حال) أي على انها أول باسم الفاعل ومعنى قاموا عدا زيدا قاموا
مجاوزين زيدا (قوله أو مستأنفة الخ) المراد بكونها مستأنفة عدم تعلقها بما قبلها
في المعنى بل في الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الا زيدا وهي لا موضع لها من
الاعراب مع تعلقها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون
الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فانهم قالوا انها منصوبة اما
على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير في قاموا ماعدا زيدا
وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول ينبغي أن يجري هنا وان يعتمد عليه فانه كثيرا
ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار في المغني انها غير متعلقة

جامدة متعدية اليه استتر
فاعلها فيها وهو عائد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل
السابق أو على البعض
المفهوم من الكل هل هي حال
وجملة الاستثناء هل هي حال
أو مستأنفة
فمحلها النصب
ولا محل لها قولان صحح ابن
عصفور منهما الثاني
(أو نحو انقض) له على تقدير
كونها حروف جر واختار في
المغني انها غير متعلقة بشئ
وفيه نظر

شئ) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الأول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني ان تعدية الحرف ايصال بمعنى الفعل الى المجرور على المعنى الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح بذلك في على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله في نحو قام القوم حاشاك) أي مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب وهذا الكلام مذكور في المغني في باب الاستثناء في الجهة الخامسة من الباب الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أي بناء على أن حاشا فعل (قوله فاذا قلت حاشاي) أي بجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجر أي تعين حاشا حينئذ للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاني تعين النصب) لتعين حاشا للفعلية بدليل نون الوقاية لانها لا تكون الا مع أحرف ليست هذه منها (قوله والصحيح انها حينئذ اسم الخ) مقابله ما ذهب اليه المبرد وابن جني والكوفيون من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين الدليلين انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب والقول بانه محذوف والتقدير جانب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى في كل موضع يقال لك أتفعل فتقول حاشا لله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية هي الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره أو بكونه فرعا في العمل ومنه ما هنا (قوله ويؤيد هذا) أي القول بالاسمية وانما ترك التنوين في قراءة السبعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه كما ان بني تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعيا لك) لا يخفى ان اللام في رعيا لك للتبيين لا للتقوية فهذا يخالف ما قبله قال في المغني بعد ان قسم لام التبيين الى ثلاثة أقسام مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرانه المصدر أو بالتزام الحذف ان قدرانه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جزعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه وانما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس التقدير

في نحو قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا أو كونه مجرورا فاذا قلت حاشاي تعين الجر أو حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا انتهى واذا ولي حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فمن قال حاشا لله كأنه قال تنزيها لله واللام حينئذ مقوية للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا الله بالتنوين فهذا كقولهم رعيا لك (و) يستثنى (بما خلا وما عدا وليس

اعنى كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتى لزيد انتهى واعلم انه ليس فى المغنى ان اللام فى حاشا لله للتقوية ولا التنظير برعيا لك وعبارته فى بحث حاشا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله من كذا (قوله ولا يكون) هى حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى الحرف (قوله التى لا يليها الحرف) أى فتعينت فعليتها (قوله فدخولها على هذا مشكل) أخذ ذلك من التصريح وقد أجيب بان محل امتناع وصلهما بالجامد الجامد أصالة وهذان متصرفان فى الاصل (قوله وجوز بعضهم الجر بهما الخ) هو الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى (قوله ورده فى المغنى) قال فيه فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (قوله على الحال) أى على التأويل باسم الفاعل (قوله أو على الظرفية) أى الزمانية وهذا القول ينبغى أن يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله فيه قولان) بقى قول ثالث ذكره فى المغنى والتصريح فقال أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف (قوله وفى محل الجملة) فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضى لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا وانظر ما الداعى لذلك وهلا قيل بتقدير قد (قوله ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ) ظاهره انه لا فرق بين كون خلا وعدا فعلين أو حرفين والذى فى الارتشاف والحرف والاسم الذى يستثنى به يكون فى الاستثناء المتصل والمنقطع وأما الفعل الذى يستثنى به فلا يقع فى الاستثناء المنقطع لو قلت ما فى الدار أحد خلا حمارا لم يجز (قوله وأفهم كلامه ان جواز الوجهين الخ) أى النصب والخفض لانه لما ذكره ما بد[illegible] ما قال نواصب أو خوافض ولما ذكرهما معها اقتصر على قوله نواصب (قوله وان حاشا لا تقترن بما) لانه انما ذكرها مع غير المقترن بما لا مع ما يقترن بها (قوله وهو كذلك) أى فى الحكمين وأما تجويز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقد رده فلا تغفل

﴿باب فى ذكر المخفوضات﴾

(قوله ويرجع اليهما المخفوض من التوابع) جواب عما يرد على الحصر فى الثلاثة وذلك لانه بقى رابع وهو المخفوض بالتبعية وحاصله انه لا يرد لان الصحيح ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لا التبعية والعامل فى المتبوع اما الحرف أو المضاف وكان عليه أن يقول والمخفوض بالتوهم كقول الشاعر

ولا يكون نواصب) للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التى لا يليها الحرف لكن نص فى التسهيل أن ما لا توصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة ورده فى المغنى وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا أو على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما والكلام فيما يعود عليه وفى محل الجملة كالكلام السابق فى خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها [illegible]منقطع وأفهم كلامه أن جواز الوجهين فى خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترن بما وهو كذلك

﴿باب﴾

فى ذكر المخفوضات وهى ثلاثة أقسام * [مخ]فوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع

بدا لي اني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان آتيا

بجر سابق على توهم دخول الباء في خبر ليس فكأنه قال بمدرك لانه وارد أيضا على الحصر والجواب انه يرجع الى المخفوض بالحرف المتوهم (قوله ومخفوض بالمجاورة) كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض خرب لمجاورته ضب وحقه الرفع لانه صفة لجحر وقول امرئ القيس

كأن أبانا في عرانين وبله * كبير أناس في بجاد مزمل

وذلك لان مزمل صفة كبير فكان حقه الرفع ولكن خفض لمجاورته المخفوض وهو بجاد كما صرح به المصنف في بعض تعاليقه لكن في الرضي آخر باب النعت ما نصه وانجر مزمل لمجاورته لأناس لا لبجاد لان الجار والمجرور يتعلق بمزمل والتقدير كبير أناس مزمل في بجاد انتهى فليتأمل قوله لان الجار والمجرور الخ فقد يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورة بجاد المتقدم لفظا وأما قراءة وأرجلكم بالخفض مع انه معطوف على أيديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة فليس من هذا الباب لان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع انه توكيد لذوي ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور بل لان الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ولهذا جيء بالغاية وهو قوله تعالى الى الكعبين اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة (قوله واسقطه لشذوذه كالمرفوع بها) فيه ان الخفض بالمجاورة في النعت قليل لا شاذ كما في المغني ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيز وقد ذكرها في جمع الجوامع ولم يمثلها في الشرح وقد رأيت رسالة للشيخ أبي حيان رحمه الله في العطف على الجوار ذكر أولها ان قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأله عنه ما نصه وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقده مخصوصا بالجرور قال وقد جاء في المرفوع وأنشد

السالك الثغرة اليقظان كالئها * مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله اقربه قلت وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيعل بل رفعه على انه نعت للهلوك على الموضع لان معناه كما تمشي الهلوك الفضل وعليها الخيعل انتهى (قوله وقدم الاول لانه الاصل) لان الحرف يقدر به المضاف لا العكس

ومخفوض بالمجاورة وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والضمير وما يجر الظاهر فقط وأشار الى الاول مبتدئا به لعمومه بقوله (بخفض الاسم اما بحرف مشترك) بين الظاهر والضمر

ودليل التقدير امتناعهم اللام ولان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولان
المضاف كثيرا ما يحمل في أحكامه على الجار ألا ترى ان أبا الفتح ذكر في باب تدريج
اللغة انه انما جاز غلام من تضرب اضرب حملا على بمن تمرر أمرر وذلك لان الاصل
ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا مع هذا والحرف الجر سبيلا أن يعلقوه
استجازوا فيه ذلك فلما ساغ لهم اعماله فيه تدرجوا منه الى أن اضافوا اليه الاسم
(قوله وهو سبعة) أى بالنظر للمذكور في هذا الباب فلا ينافي ان خلا وعدا وحاشا
ولعل ومتى كذلك قال المصنف في حواشي الالفية عند قولها بالظاهر اخصص الخ
مفهومه ان ما عدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد
قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجر وكذا أنت قام القوم حاشاك
وخلاك وعداك أما في المتكلم فانك تقول قاموا عدانى وخلانى وحاشانى ان قدرته
فعلا و بغيرنون ان قدرت الحرفية واذا قلت لعله يفعل أو لعلى أفعل أو لعلك تفعل
احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجر والا فهو على النصب هذا اذا
كان عقيل يوجبون الجر بها والا فهو على الاحتمال واذا قلت زيدا أخذت
الثوب متاه بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلى انتهى (قوله وهى لبيان الجنس) هذا
المعنى اثبته جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها
اذا بينت معرفة كالآية التى مثل بها أى الذى هو الاوثان فان بينت نكرة فهى
ومجرورها فى موضع جملة نحو يحلون فيها من أساور من ذهب أى هى ذهب (قوله
وللتبعيض) هذا المعنى أثبته الفارسى والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها
جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعيضية ان ما قبل الاولى
أكثر مما بعدها لان الرجس مثلا أكثر من الاوثان وما قبل الثانية أقل لان من
يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقديرا واعلم أن البعضية المعتبرة
فى من التبعيضية هى البعضية فى الاجزاء لا البعضية فى الافراد على خلاف التنكير
الذى يكون للتبعيض على رأى السيد فان المعتبر فيه البعضية فى الافراد لا البعضية
فى الاجزاء وبه تفارق من التبعيضية من البيانية على ما صرح به الرضى حيث قال
وتعرف من البيانية أن يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن
تفسيرا له و يقع ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان
والعشرون انها الدراهم وللضمير فى قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض
المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان أشرت
بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين

(وهو) سبعة (من) نحو مثلك ومن نوح وهى لبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله

بعضها وان أردت بالدراهم جنس الدراهم فهي بيانية لصحة اطلاق المجرور على
عشرين انتهى ونبى السيد فى حواشى المطول على مارآه الرد على السعد فى قوله
وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا مع أن الاسراء لا يكون
الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى به فى بعض الليل حيث قال الدلالة على
البعضية مذكور فى الكشاف واعترض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير
هى البعضية فى الافراد لا البعضية فى الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان
الاسراء كان فى بعض من اجزاء ليلة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم الاسراء فى ليال
أو لافادة تعظيمه واعترضه ابن كمال باشا بأن ماقاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فانه
قال فى دلائل الاعجاز ان التنكير فى حياة فى قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة
للدلالة على ان تلك الحياة قليلة واعلم أيضا ان البعضية التى تدل عليها من هى
البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التى هى أعم من أن تكون فى ضمن
الكل أو بدونه والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة
على ذلك حيث احتاجوا الى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر
الذنوب جميعا الى أن قالوا لا يبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم
أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة ابراهيم فتخصيص
النحاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب أحد الى أن
التبعيض لا ينافى الكلية وأما بحث السيد فيه بأن الرضى صرح بعدم المنافاة بينهما
حيث قال ولو كان أيضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافى غفران
كلها بل عدم غفران بعضها فغير صحيح لان كلام الرضى غير مرضى لما عرفت
ويرشد لان مدلول من التبعيضية المجردة قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى ومما
رزقناهم ينفقون وأدخل من التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير
المنهى عنه ولم ينكر عليه أحد وأيضا زيادة من التبعيضية فى قوله تعالى وآمنوا به
يغفر لكم من ذنوبكم فانه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لما فى ضمن
الكلية لضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على ان المغفور بالايمان بعض الذنوب
لا كلها قال البيضاوى وبعض ذنوبكم هو مايكون من خالص حق الله تعالى فان
المظالم لا تغفر بالايمان والعجب له انه مع تصريحه بهذا قال فى تفسير سورة نوح
بعض ذنوبكم هو ماسبق فان الاسلام يجبه فلا يؤاخذكم به فى الآخرة حيث أخذ
جب الاسلام عاما النوعى الذنوب ﴿فائدة﴾ قيل بجىء من فى خطاب الكفرة دون
المؤمنين فى جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوى فى تفسير سورة
ابراهيم ولعل المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت فى خطاب الكفار مرتبة على

الايمان وحيث جاءت في خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصي ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال باشا وهذا انما يتم لو لم يجئ الخطاب للكفرة على العموم وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴿فائدة أخرى﴾ قضية كلام الزمخشري في قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا لانه حينئذ مصدر قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله من عن يميني مرة وأمامي انتهى ولهذا قال بعضهم الذي يقتضيه جزالة نظم التنزيل في مثل ومن الناس من يقول كون من التبعيضية اسما مبتدأ ومن يقول خبرا اذ لم يقصد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل لكن قال السيد من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به لا على ان من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره شيأ من الثمرات وما يقال من ان معناه فاخرج بعض الثمرات فهو حاصل المعنى وقال السعد في ومن الناس من يقول بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ (قوله ولابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية قاله في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ والشئ انما ينتهي بضده فكيف يكون جزأ منه بل انما يطلق على آخر جزء منه المجاورة بينه وبين النهاية قال الفناري ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز قال الرضي وتعرف من الابتدائية بأن يحسن في مقابلها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ به التجئ اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند الكوفيين والاخفش وابن درستويه ومنع ذلك أكثر البصريين وأولوا ما يدل له (قوله أو غيرهما) قال الشاطبي معتذرا عن ابن مالك حيث لم يذكره هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الاصل وما سواه راجع اليه بالمجاز فكانه جعل الاشخاص اماكن بالتأويل للملازمة الا كن لها اذ لا يقال من فلان الى فلان الا وله مامكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من أحد المكانين الى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال للابتداء غيرهما

ولابتداء الغاية مكانا أو زمانا أو غيرهما نحو من المسجد الحرام من أول يوم انه من سليمان

(قوله وللبدل الخ) أنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء (قوله وللتعليل) أي عند جماعة (قوله مما خطاياهم أغرقوا) أي اغرقوا لأجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (قوله وللتأكيد) هذه هي الزائدة وهي الدالة على التنصيص على العموم اذا دخلت على نكرة لا تختص بالنفي نحو وما جاءني من رجل أو تأكيد التنصيص عليه وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من أحد والمراد من كونها زائدة كونها في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى (قوله بعد نفي الخ) لا بد أيضا أن يكون مجرورها نكرة وان يكون فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر أو مفعولا به نحو هل تحس منهم من أحد أو مبتدأ كما مثل والمراد بشبه النفي النهي بلا والاستفهام بهل وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأول هذا على التبعيض أو التبيين أي قد كان شيء هو بعض المطر أو المطر فحذف شيء وأقيمت الصفة مقامه والأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك قال المصنف في الحواشي وقد تزاد في معمول فعل نسبته لمعموله على سبيل الايجاب في اللفظ اذا كان المعنى على ان النسبة على سبيل النفي نحو ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم لأن المعنى يودون أن لا ينزل عليكم من خير فان العرب قد تدخل النفي على شيء ومرادها نفي غيره اذا صح استلزامه له بوجه ومن هذا ما علمت أحدا يقول ذلك الا زيدا لان معناه ما يقول احد ذلك في علمي ولهذا تأولوا * وما خال لدينا منك تنويل * على معنى اخال ان لا تنولينا وقد أشار الى هذا أبو العباس ثعلب في أماليه (قوله نحو هل من خالق غير الله) قال في التصريح خالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الاصح انتهى وقوله على المحل مبني على أن المجرور بحرف زائد اعرابه محلي وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات بدليل فاعل المصدر المخفوض باضافته اليه ونحو ذلك فقد صرحوا بأن اعرابه محلي وقد أسلفنا في باب المبتدأ أن القياس أن يكون جميع ذلك من الاعراب التقديري لقولهم ان الاعراب المحلي ان تكون الكلمة في محل لو كان فيه اسم معرب لكان اعرابه كذا وهذا لا يصح في الكلمة المعربة وقولهم المانع في الاعراب المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير وأي فرق بين المتبع والمحكي والمدغم فان اعرابها تقديري وبين المجرور

وللبدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وللتعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا وللتأكيد بعد نفي أو شبهه نحو ما للباغ من مفر وهل من خالق غير الله

بحرف زائد أو بإضافة المصدر ونحوه الا أن يقال لما كانت حركة المجرور بإضافة
المصدر والحرف الزائد وشبههما اعرابية استبعدوا أن يعرب بوجه تقديرا لئلا يصير
الاسم معربا باعرابين في محل واحد وان كان احدهما لفظيا والآخر تقديريا ولا
نظير له بخلاف غيره ثم اجملوا اعرابه محليا فان حركته اما بنائية أو لا اعرابية
ولا بنائية (قوله وللاستعلاء) عند الاخفش والكوفيين وعبر في المغني عن هذا
والذي بعده بقوله مرادفة على ومرادفة في وكذا ما أشبهه مما استعملت فيه من بمعنى
هو المعنى الاصلي لحرف غيرها وكذا صنع في بعض الحروف كفي وفي بعضها كالباء
جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف وجمع ابن مالك في الالفية بين الطريقين
ولعل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من ايهام ان الحرف مشترك
بين تلك المعاني وانه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز اما في الفعل أو الحرف على
ما ستعرفه (قوله نحو ونصرناه من القوم) أي عليهم وخرجها المانعون على التضمين
أي منعناه بالنصر من القوم كذا في المغني وهو مبني على ان التضمين اشراب لفظ
معنى لفظ آخر وهو ما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال
خمسة في التضمين والمختار منها عند المحققين ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه
على كذا أي نادما على كذا وقد يعكس كما في يؤمنون بالغيب أي يعترفون به
مؤمنين وبهذا يندفع ان اللفظ المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر
وان كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام في التضمين يطلب من رسالتنا المعمولة فيه فانها
جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد (قوله وللظرفية) عند الكوفيين مكانية
أو زمانية فالاولى كالآية التي مثل بها أي ماذا خلقوا في الأرض والظاهر انها لبيان
الجنس مثلها في ما ننسخ من آية والثانية نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي
في يوم الجمعة وأوصل في المغني معاني من الى خمسة عشر واعلم انه قال في المغني في
حرف الباء مذهب البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما
ان احرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول
تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في ولأصلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على
ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى
فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى
روين وأحسن في وقد أحسن بي معنى لطف بي واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى
وهذا الاخير هو محمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون

وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض (والى) نحو الى الله مرجعكم جميعا واليه ترجعون

ذلك

ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا انتهى وقال فى الباب السابع الثالث عشر أى من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت فى زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون فى الاماكن التى ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف انتهى وفيه أمور الاول ان كلامه فى حرف الباء يقتضى أن الذى يقول بالتضمين انما هو البصريون وان الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ولم ينبه أحد ممن تكلم على التضمين على الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين الثانى ان كلامه يقتضى ان البصريين يجيزون فيما أوهم انابة حرف عن حرف مما سمع تخريجه على الاوجه الثلاثة وكان ينبغى أن لا يصار الى الثالث الا حيث تعذر الاولان وكذا لا يصار الى التضمين الا حيث تعذر التأويل الذى يقبله اللفظ لانه صرح فى المغنى فى الجملة الثالثة مما له محل من الباب الثانى بان التضمين لا ينقاس وبه صرح ابن جنى لكن فى التصريح آخر باب المفعول معه ان الاكثرين على انه قياسى وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلمون على معانى الحروف ان انابة حرف عن حرف لا تثبت الا ان يتعذر التضمين فانهم كثيرا ما ردوا شواهد الانابة باحتمال التضمين وهذا اما بناء على أن التضمين قياسى أو على أن التجوز فى الفعل أسهل كما أشار اليه فى المغنى فى الباب السابع وبه يندفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمين على تلك الانابة مع ان كلا لا ينقاس فليحرر الثالث يرد على ما قاله فى الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين وبعض المتأخرين فان مذهبهم أقل تعسفا كما اعترف به فى حرف الباء الرابع صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذا ان القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح ما ادعاه فى تصحيحها من ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لجاز أن يقال الخ يرد عليه انه كان مذهبهم ان الانابة لا تتوقف على سماع جاز ما ذكر ولا مانع منه وان كان مذهبهم انها تنوب سماعا وان تلك الانابة المسموعة ليست شاذة فيحمل عليها ما سمع من غير احتياج الى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه فى حرف الباء فلا يلزم جواز أن يقال ذلك لعدم سماعه فتأمل وقوله لان التجوز فى الفعل اسهل منه فى الحرف لانه قيل لا مجاز فى الحرف واليه ذهب الفخر الرازى واتباعه استنادا الى ان مفهومه غير مستقل بنفسه فان ضم الى ما ينبغى ضمه كان حقيقة والا فهو مجاز

فى التركيب لا فى المفرد وكلامنا فى المفرد ورده هذا التفتازانى بان الحرف له مدلول فى الجملة بطريق الوضع سواء استقل بنفسه أو قام بغيره فان استعمل فيما وضع له كان حقيقة وان استعمل فى غيره لعلاقة كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل المعانى (قوله وهى لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يمثل له وذلك نحو الى هرقل ملك الروم (قوله فلا تتركنى بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلى المدهون وفى الصحاح القار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار قال فى المغنى وتأول بعضهم البيت على تعلق الى بمحذوف أى مطلى بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام أى لانه حذف الحال أعنى مضافا وأدخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذى كان مستترا فى مطلى ورفع القار بمطلى وكان حقها ان تدخل على القار ورفع الضمير بمطلى وهذا على رواية رفع القار وأما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلى معنى مبغض قال ولو صح مجىء الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة وفى قوله لو صح الخ بحث يعلم مما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أوصلها فى المغنى الى ثمانية معان (قوله وهى للمجاوزة) لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى (قوله وللبعدية) بالباء الموحدة (قوله لتركبن طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله قاله الدمامينى (قوله فانما يبخل عن نفسه) أى على او يحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى وفيه ما مر وعلى طريق المحققين فتقدير التضمين فانما يبخل مبعدا بالبخل الخير عن نفسه (قوله وغير ذلك) أوصلها فى المغنى لعشرة معان (قوله وعليها وعلى الفلك تحملون) قال الزمخشرى معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فى البر والبحر قال شيخ الاسلام قاضى القضاة أبو الحسن على السبكى رحمه الله تعالى توقفت فى هذا الكلام ونظرى فى شيئين أحدهما مدلول وحده والثانى ما كتبته فى مسئلة كل اما الاول فقال النحاة فى وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحادا واتحادا موضع موحدا ومع الفعل المتعدى نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أى ضربته فى حال اتحادى له بالضرب ومذهب المبرد انه حال من المفعول أى ضربته فى حال انه مفرد بالضرب وذهب أبو بكر بن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى كما قال * والذئب أخشاه ان مررت به وحدى * وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال

وهى لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم أتموا الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم وللظرفية نحو

فلا تتركنى بالوعيد كأننى الى الناس مطلى به القار أجرب

وغير ذلك (وعن) نحو يوسف أعرض عن هذا عفا الله عنك وهى للمجاوزة نحو سرت عن البلد وللبعدية نحو طبقا عن طبق وللبدل نحو يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه وغير ذلك (وعلى) نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وهى للاستعلاء

مصدر على حذف حروف الزيادة أى اتحاده ومنهم من قال مصدر لم يوضع له فعل وذهب يونس وهشام فى أحد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف والمختار ما قاله ابن طلحة وقول سيبويه فى حال اتحادى له بالضرب مجمول عليه لانه انما توحده بالضرب اذا لم يكن غيره مضروبا معه وقد يشاركك الضارب غيره فى ضرب ذلك المضروب ألا ترى أنك تقول ضربنا زيدا وحده وضربت وحدى زيدا وعمرا فاعلم أن معناها افراد ما تضاف اليه اما المتكلم واما المخاطب كوحدك واما الغائب فى معنى ذلك الفعل واذا جعلتها خبرا فى قولك زيد وحده فمعناه زيد استقر وحده فمعنى الحصر والانفراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير نحوى والمعنى لا يختلف وانما النظر فى ان وحد المضاف الى الضمير أى ضمير كان هل هو المحصور فى الفعل أو الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا وحده واردت لا مضروب لك سواه هل حصرته فى ضربك أو حصرت ضربك فيه قد تبين ان المراد الثانى فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلا مضروب لك غيره وقد يكون له هو ضارب آخر فهذا معنى الافراد الذى قدمنا والتقييد انما هو للفعل فى المفعول ومما يبين هذا ان الحال تقييد للفعل لا للمفعول وهو فى قوة خبر ثان فاذا قلت رأيت زيدا راكبا فكانك أخبرت برؤيته وكونه فى حال الرؤية بخلاف قولك رأيت زيدا الراكب لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب وصفا له فوحده اذا اعربته حالا ظهر فيه هذا وان اعربته ظرفا وهو بعيد فكذلك لان العامل فى الظرف هو الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلا ولا تقييد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك معنى وحده فاذا قلت أكلت من الانعام وحدها فقد افردت أكلك وحصرته فيها فليس لك مأكول غير الانعام فكانك قلت أكلت بعض الانعام ولم آكل شيئا غير ذلك فهى فى قوة قضيتين نفى واثبات ولهذا لم يصح أن تقع فى صغرى الضرب الاول من الشكل الاول لاشتراط أن تكون موجبة هذا اذا قلت أكلت من الانعام وحدها فلو ادخلت حرف النفى فقلت ما أكلت من الانعام وحدها احتمل النفى أن يكون لكل من القضيتين فلا تكون أكلت شيئا من الانعام بل أكلت من غيرها ويكون التقييد لنفى الاكل لا للاكل المنفى واحتمل أن يكون النفى للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم اكلك من غيرها فتكون قد أكلت من غيرها ويحتمل أن تكون أكلت منها وأن لا تكون فصارت هذه القضية بدخول حرف النفى تحتمل ثلاث معان أن لا تكون أكلت شيئا لا منها ولا من غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو انك أكلت من غيرها ولم تأكل منها وانما احتمل هذه المعانى الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلب المركب

من اثنين بثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلنا ه فلو أخرته فقلت الانعام وحدها لم آكل منها هل نقول انه كذلك كما لو قدم النفي أو نقول يختلف المعنى كما في تقديم النفي على كل وتأخيره عنها والذى اذوقه من قولك للانعام وحدها لم آكل منها انك لم تأكل من الانعام شيئا وانك قد تكون أكلت من غيرها ولا يحتمل انك أكلت منها ومن غيرها لان التقييد لنفي الاكل فنفي الاكل مقيد بالانعام وليس المراد نفي الاكل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه القضية هو النفي فهي في حكم المعدولة وأما ما سبق في حكم السالبة البسيطة اذا عرفت هذا ففي قولنا على الانعام وحدها لا تحملون معناه تقييد نفي الحمل بالانعام لا نفي الحمل المقيد بالانعام كما فهمه الزمخشري ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فان كان المحكوم به واحدا انتفى وان كان مركبا انتفى المركب والمركب ينتفي بانتفاء أحد افراده واذا تأخر النفي فلا يخلو اما أن يصح تسلطه على ما قبله واعماله فيه أولا فان صح واقتضت العربية اعماله فيه فكما لو تقدم كقولك من الانعام وحدها لم آكل فيحتمل المعاني الثلاثة كما لو تقدم كما قال الشاعر كله لم أصنع بنصب كله وان لم يعمل فيه كان النفي هو المحكوم به فيتعين ما قلناه سواء اشتغل بضميره بحيث لو لم يشتغل به لعمل فيه أولا وقولك على الانعام وحدها لا تحملون من هذا لان تحملون والحالة هذه لا يصح اعماله في على الانعام واذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول على الانعام وحدها لا تحملون لكن عليها وعلى الفلك فلذلك لم يخرج على ما قاله الزمخشري أول ما رأيته ونفر طبعي منه ثم عرضته على الميزان فظهر لي ما قلته لك وأما ما كتبته في مسئلة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر ما حاولت بيانه والله أعلم انتهى ما حرره الامام السبكي ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوائده واختصرت منه شيئا قليلا في حكاية الاقوال في وحده (قوله أي العلو) يعني ان السين في الاستعلاء ليست للطلب ثم ان العلو اما على المجرور وهو الغالب كما مثل أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (قوله على ملك سليمان) أي في زمن ملكه ويحتمل أن تتلوا تضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا (قوله اذا رضيت الخ) صدر بيت لقحيف العامري عجزه * لعمر الله أعجبني رضاها * وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط قال في التصريح بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت علي انتهى والظاهر ان هذا راجع لطريق التضمين غايته انه ضمن رضي معنى اقبل

أي العلو وهو حسي كما سـ ... ومعنوي نحو على العرش استوى وللمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية نحو على ملك سليمان وللمجاوزة نحو اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها وللتعليل نحو

والفعل

لتكبروا الله على ما هداكم ولغير ذلك (وفى) نحو فى جنات النعيم وفيها ما تشتهى الانفس
وهى للظرفية أى حلول
الشئ فى غيره حقيقة أو مجازا
قال الجرجانى فالظرفية
الحقيقية حيث كان للظرف
احتواء وللظروف تحيز
نحو الدرهم فى الكيس
والمجازية اذا فقد الاحتواء
نحو زيد فى البرية أو التحيز
نحو فى صدر فلان علم أو فقدا
معا نحو فى نفسه علم
وللمصاحبة نحو أدخلوا
فى امم وللسببية نحو لمسكم
فيما أفضتم فيه وللاستعلاء
نحو ولاصلبنكم فى جذوع
النخل ولغير ذلك (واللام)
نحو لله ما فى السموات له ما فيها
وهى للملك نحو المال لزيد
وللاختصاص نحو الجنة
للمتقين وللاستحقاق نحو
النار للكافرين أى عذابها
وللتعليل نحو
وانى لتعرونى لذكراك هزة
وللتعجب نحو * لله درك
فارسا وللاستعلاء نحو
يخرون للاذقان وللقسم نحو
لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة
نحو
لدوا للموت وابنوا للخراب
فكلكم يصير الى التراب
ولغير ذلك (والباء) ولا فرق
بين أن تكون (للقسم) نحو
بالله لافعلن و به لافعلن (أو غيره) من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله

والفعل الذى يدعى تضمين الفعل المذكور له لا يدعى تعيينه بل الشرط صحة تسليطه
على الحرف المذكور فتدبر (قوله ولتكبروا الله على ما هداكم) فى الكشاف وانما
عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كأنه قيل ولتكبروا
الله حامدين على ما هداكم واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بان هذا
التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله
على ما أولانا فيأتى بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى قال الدمامينى وفيه نظر لان
المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى ثم قال المصنف وأيضا على الثانية ظاهرة
فى التعليل فكذا نظيرتها الاولى قال الدمامينى قد يمنع ظهور شئ منهما فى التعليل
(قوله ولغير ذلك) أوصل فى المغنى معانيها الى تسعة (قوله الظرفية) أى مكانية
أو زمانية (قوله ولاصلبنكم فى جذوع النخل) فى هنا ليست بمعنى على ولكن شبه
المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ كالقبر للمقبور (قوله ولغير ذلك) أوصل
معانيها فى المغنى الى عشرة (قوله وللاستحقاق) فسرها فى المغنى بانها الواقعة بين
معنى وذات نحو الحمد لله والملك لله والامر لله قال ومنه وللكافرين النار أى عذابها
فنبه على ان اللام هنا الواقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هى مقامه فى
اعرابه وانما قدر ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون
عذابها ثم تجعل اللام فيه للاختصاص كما فى الجنة للمؤمنين لان النار ليست
مختصة بالكافرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون
الا للمؤمنين وتبعه الشارح فى ذلك (قوله وانى لتعرونى) صدر بيت لابى صخر الهذلى
عجزه * كما انتفض العصفور بلله القطر * ومر الكلام عليه فى باب المفعول له
(قوله لله درك) أى ما أكثر درك بالدال المهملة (قوله وللاستعلاء) حقيقة كما مثل
ومجازا نحو وان أسأتم فلها أى عليها (قوله وللقسم) وتختص بالجلالة لانها خلف
عن التاء المثناة (قوله وللعاقبة) وتسمى لام الصيرورة والمآل (قوله لدوا للموت وابنوا
للخراب) تمامه * فكلكم يصير الى ذهاب * فان الموت ليس علة للولادة والخراب
ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومنع بعضهم الصيرورة فى
اللام وردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه وأهل البيان يجعلون
ذلك من قبيل الاستعارة فى الحرف وتقريره يطلب من موضعه (قوله ولغير ذلك)
أوصل معانيها فى المغنى لاثنين وعشرين (قوله من تبعيض) أثبته الاصمعى والفارسى
وابن مالك (قوله عينا يشرب بها عباد الله) قيل ضمن يشرب معنى يروى وقال
الزمخشرى المعنى يشرب بها الخمر فتلب كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم
ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم أى من

الدراهم اه وقد قدمنا مايعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمي هذا كله غير
ماقاله الشافعية نقلا عن اللغة من أن الفعل المتعدي اذا عدي بالباء كان المقصود
التبعيض لان هذا يختص بالمتعدي انتهى وفيه ان قبضت متعد (قوله ولستعانة)
هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة كامثل أو مجازا نحو بسم الله لان الفعل لا يتأتى
على هذا الوجه الا كمل الا بها على أحد القولين فيها (قوله وظرفية) زمانية كامثل
أو مكانية نحو وما كنت بجانب الغربي (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسملة على القول
الاظهر عند الزمخشري (قوله وسببية) قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا
اقتصر عليها في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل قال أبو حيان
وأصحابنا فرقوا بين باء السببية و بين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل
على سبب الفعل و باء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل
ومفعوله الذي هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على
الاعواض والاثمان حسا كامثل أو معنى نحو كافأت احسانه بضعف قال في المغني
ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة
وكما قال الجميع في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا
وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب و بهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والآية
لاختلاف محمل الباءين جمعا بين الادلة (قوله وتوكيد) وهي الزائدة وزيادتها في
ستة مواضع الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وجائزة وضرورة والمفعول والمبتدأ
والخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس وموجب فيتوقف على السماع والحال المنفي
عاملها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفصيل ذلك يطلب من المغني (قوله
نحو كفى بالله شهيدا) هذا من الزيادة الغالبة قال في المغني والغالبة في فاعل كفى
(قوله وكفى بجسمي الخ) صدر بيت للمتنبي * لولا مخاطبتي اياك لم ترني * قال في
المغني في أوائل الباب السابع وان كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ
كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمي نحولا انني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ماقبلهما لا اليهما انتهى وبه يعلم انه لا تغليب
في الخطاب في تجهلون خلافا لما في التلخيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ
خلافا لما في عروس الافراح ولما في المغني في القاعدة الرابعة من الباب الثامن
لانه مبني على أن ضمير تجهلون لقوم لا لانتم وبه يعلم أيضا رد قول الدماميني في الشرح
المزج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء وأتى بضمير الحضور في صفة رجل
مع أن طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انني

واستعانة نحو كتبت بالقلم
وظرفية نحو نجيناهم بسحر
ومصاحبة نحو ادخلوها
بسلام وسببية نحو فبما
نقضهم ميثاقهم وتعويض
نحو بعت هذا بهذا وتوكيد
نحو وكفى بالله شهيدا
وكفى بجسمي نحولا انني رجل

ومثله نحو زفيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى الخبر تقول أنا رجل قمت وأنا رجل قام (قوله وبدل) قال الشهاب القاسمي كأنه افارق باء التعويض بأن المراد بمثال ما وقع فيه مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شئ في مقابلته والمراد بهذه أن يختار أحد الشيئين على الآخر بحيث لا يسد الآخر عنده مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطي الظاهر ان باء العوض داخلة في باء البدل انتهى وفي قوله بأن يدفع الخ نظر لانه لا يظهر في العوض المعنوي الا بتكلف (قوله وتعدية) قال حفيد الموضح في حواشيه فان قلت أليست الباء للتعدية في بقية المواضع قلت بلى ولكنها تمحضت للتعدية ولم تفد غيرها بخلاف بقية المواضع فانها أفادتها مع شئ آخر فلذلك افرد معنى التعدية وجعل قسما على حدة انتهى وهذا يقتضي ان المراد بالتعدية المفردة مطلق ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه أن التعدية بهذا المعنى ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها واعما ذلك أمر لفظي يشترك فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسماء وكان يلزمهم أن يعدوا التعدية معنى لكل حرف جار اذا لم يظهر له معنى غيرها ولم يفعلوا ذلك نعم عد ابن مالك التعدية من معاني اللام واعترضه الشاطبي بانه لم يذكر أحد من النحويين هذا المعنى في اللام فيما أعلم وما ذكرناه وتبع المصنف ابن مالك في التوضيح قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن التعدية المعدودة من معاني الباء تعدية خاصة وهو الحق لان المراد بها التعدية المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا قال الجامي عند قول الكافية والتعدية أي جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (قوله نحو ذهب الله بنورهم) فيه اشارة الى رد قول المبرد والسهيلي ان بين التعدية بالباء والهمزة فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب كما في المغني ونوزع في ذلك بانه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال في المغني وأما لو شاء الله لذهب بسمعهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق ولكون المراد بالتعدية المذكورة في معاني الباء ماذكر اعترض على من مثل لها بمررت بالوادي اذ لا يصح أن يقال المعنى صيرت الوادي مارا (قوله ومجاوزة) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل

وبدل نحو ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به خبيرا

لا تختص بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام (قوله والصاق) قال في المغني قيل وهو
معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره
والبداءة به كما صنع في المغني (قوله حقيقة) وهو نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه
كسطوت بزيد وما يصل الفعل اليه بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء افادت ان
امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف
بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) عن الاخفش ان الباء فيه بمعنى على بدليل وانكم
لتمرون عليهم مصبحين ورده في المغني بما حاصله ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما
لم يكن حقيقيا فيه واستعمال حرف الالصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف
الاستعلاء كان الاولى جعل الباء للالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي وبه
يندفع ما للدماميني واعلم انه ذكر في المغني للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح
أن يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وانه لم يذكر في المغني من معانيها التعليل وقد
ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالبا نحو فبظلم
من الذين ثم قال واحترزت بغالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله
وهو حي وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا
هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شئ واحد قال السيوطي هذا هو الحق
انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا
بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشباه والنظائر لصاحب جمع
الجوامع مولانا التاج السبكي قدس سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحوا وشرعا
قال اللغويون السبب كل شئ يتوصل به الى غيره ومن ثم سموا الحبل سببا وذكروا
ان العلة المرض وكلمات يدور معناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكر
النحاة ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا
للتعليل وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا صريح بانهما غيران وذكروا
أيضا ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والحاصل ان الباء الداخلة على الاسم الذي
لوجوده أثر في وجود متعلقها ان صح نسبة العامل الى مصحوبها مجازا فباء للاستعانة
نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على أسماء الآلات والا فان كان المتعلق انما
وجد لاجل وجود مجرورها فباء العلة نحو فبظلم الا ترى أن وجود التحريم ليس
الا لوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وان لم يكن المتعلق
كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ألا ترى ان اخراج الثمرات
مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا
التقسيم علمت أن باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال

والصاق حقيقة نحو وبداء غرام أي الصق به بمعنى قام به أو مجازا نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه

اهل

أهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عنده لا به والعلة ما يحصل به وأنشد ابن السمعاني على ذلك

المرء ان الشيء لشيء علة * تكون به كالنار تقدح بالزند

والمعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده والسبب انما يفضي الى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها اذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق حكاه امام الحرمين والآمدي وغيرهما ووجهوه بدلائل كثيرة وهو وان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب بنفسها ومعنى ايجاب العلة عندنا مع انه لا ايجاب للفعل تلازم العلة والمعلول واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد أشار الى الفرق بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق ان لم يؤثر في الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط وان أثر فيه وحصله كالقد والحز وان لم يؤثر في الزهوق ولكنه أثر في حصوله فهو السبب انتهى ملخصا واغما سقناه لنفاسته (قوله ثم الثاني) أي ثم أشار الى النوع الثاني وهو ما يجر الظاهر فقط (قوله أو مختص بالظاهر) أي مقصور عليه لا يتجاوزه الى الضمير فالباء داخلة على المقصور عليه قال السيد في حواشي الكشاف الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي أن تدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار مقصورا عليه لا يتجاوزه الى غيره وهذا عربي جيد الا أن الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازا مشهورا زاد في حواشي المطول حتى صار كأنه حقيقة فيه وأما أن يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في نخصك بالعبادة نميزك بخصصا اياها بك انتهى وقد عرفت منه أن دخولها على المقصور عليه سر المفهوم الاختصاص الاصلي وان دخولها على المقصور هو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية عند قوله والاسم قد خصص بالجر وان السيد موافق للسعد في أن دخولها على المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر ان السيد والسعد اتفقا على جواز الامرين واختلفا في الغالب فالسعد قال الغالب دخولها على المقصور والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) انما اختصت بالظاهر لاختصاصها بالمنكر وستعرف وجهه واعلم ان رب حرف زائد في الاعراب أي غير

ثم أشار الى الثاني بقوله (أو مختص بالظاهر) أي بخفضه (وهو) سبعة أيضا (رب)

متعلقة بشئ دون المعنى لها لانها على التكثير أو التقليل ولا تختص من بين حروف
الجر بذلك خلافا لما في المغني لمشاركة لولا ولعل في لغة من جر بهما لها في هذا الحكم
كما نص على ذلك في بحث لعل والباب الثالث وقول الشمني المراد اختصاصها بذلك
عن الحروف المشهورة دون الشاذة كلعل والغير المشهورة كلولا يوهم أن الشاذة
كلها لا تتعلق وفيه ان متى في لغة هذيل وكى من الحروف الشاذة وظاهر كلامهم
انهما يتعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه فان متى بمعنى من وكى بمعنى اللام واذا علمت
ان رب حرف زائد في الاعراب فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندى رفع
على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ولا يجوز أن
يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط محذوف أى لقيته لان في ذلك تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب ويقدر الناصب
بعد المجرور ولا قبل الجار لان لها الصدر ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو رب امرأة
صالحة لقيت ورجلا صالحا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا نبه عليه
في المغني لكنه قال في الكلام على أقسام العطف وله أى للعطف على المحل شروط
ثلاثة عند المحققين أحدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح وهذا الشرط
مفقود هنا فلعلها مستثناة فليحرر (قوله وهى موضوعة للتكثير والتقليل) أى
لانشائهما (قوله لكن استعمالها الخ) أى وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين
ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين) في الكشاف ما يقتضى أن هذه الآية من الثاني فانه قال
فان قلت متى يكون ودادتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال
المسلمين وقيل اذا رأوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت
هو وارد على مذهب العرب في قولك لعلك ستندم في فعلك وربما ندم الانسان
على فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم
مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك أن لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرزون
من الغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير وكذلك المعنى
في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا اليه فكيف وهم
يودونه كل ساعة وقيل تدهشهم أحوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم
افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا ولذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية
ودادتهم وانما جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله لا فعلن ولو
قال ولو كنا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها صدر الكلام) لانها وضعت للانشاء
وكل ما هو كذلك موضعه الصدر ولان التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها

وهى موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا ولو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض

ولا يجر بها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو رب رجل وأخيه والغالب في هذا الظاهر وصفه كما أن الغالب حذف متعلقها

كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره ألا ترى ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام فاندفع ايراد انها وقعت خبرا لان المشددة في قوله

أماوي انى رب واحد أمه * قتلت فلا قتل لدى ولا أسر

وان المخففة في قوله

تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

على انه قد يدعى ان ذلك ضرورة (قوله ولا يجر بها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة) علله الرضى بان رب علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في أحد المحتملين والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد المعرفة أو الكثرة فقط كالمجموع وأما النكرة فللقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل أي واحد وما جاءني رجل أي هذا الجنس انتهى ملخصا ويمكن ان يلخص منه التوجيه وان قلنا انها للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ثم المراد لا يجر بها الا ذلك باعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو رب رجل وأخيه) فرجل نكرة لفظا ومعنى وأخيه نكرة معنى فقط لتأويله بالنكرة قال المصنف في حواشي التسهيل وجواز رب رجل وأخيه شبيه بقول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها * قال الدماميني وجه الجمع انه أضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على ذلك باثبات شيء من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التنكير ودل على ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم التنكير انتهى ولا يجوز جرها للثاني الا بطريق التبعية للاول فلو قيل رب أخيه لم يجز كما في القاعدة الثانية من الباب الثامن من المغني (قوله والغالب في هذا الظاهر وصفه) هذا واضح اذا جعلت للتقليل الذي هو مدلولها لانه اذا وصف الشيء صار أخص وأقل مما لم يوصف قال في التسهيل خلافا للمبرد ومن وافقه قال المرادي وقد اعتل ملتزمه بعلل لا تقوى واستدل من لم يلتزمه بالسماع قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وأنشد على ذلك أبياتا منها قول أم معاوية

يا رب قائلة غدا * يا لهف أم معاويه

وللاول ان يقول الموصوف محذوف أي يا رب امرأة قائلة الا ترى ان جميع ما في الابيات التي استشهد بها صفات (قوله كما أن الغالب حذف متعلقها) هذا ما ذكره في المغني في بحث رب حيث قال في عد ما انفرد به وغلبة حذف معداها ومراده بمعداها متعلقها وقال في الباب الثالث الرابع أي مما استثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق رب في رب رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ

فى الاول أو مفعول على حذف بدا بشربته و يقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا التعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور رهي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها اعدت العامل المذكور فخطأ لانه لا يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله فى المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت انتهى ففى بحث رب شئ على كلام الجمهور لكن دعوى ان الغالب حذف المتعلق لم يذكره من الجمهور لكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا فى الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا يناسب دعواه هنالك ان رب حرف جر زائد فى الاعراب وانما يناسب كلام الرماني وابن طاهر ومن ثم اعترضه الدماميني هنالك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول الشمني فى الجواب مراده بالمعدى الفعل الذى مجرورها مفعوله لا يعدى نفعا هنا وقوله لان مجرورها مفعول فى الثانى فيه أمران الاول ان كونه مفعولا لا ينافى التعلق والثانى ان التعلق معناه ان المتعلق معمول بحسب المحل الا أن يراد أنه مفعول لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل بدليل مقابلته هذا الكلام بقوله وقال الجمهور رهي فيهما حرف جر معد ثم انه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الاول وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فات معنى التقليل أو التكثير ونظيره صحة قولك أخذت من البر فعديت الفعل بمن لافادة معنى التبعيض وان كان يتعدى بنفسه وأخذه معموله فى المثال الثانى لا يمنع جعله معمولا لمثله كما فى زيدا ضربته واعترض الدماميني على الجمهور بانه لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح وقد جاز تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد فى الاعراب وان لم تكن زائدة فى المعنى ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت ويجاب بانه انما صح العطف على محل مجرورها لانها كالزائد بخلاف ما نظر به فليتأمل (قوله ومضيه) أى والغالب مضى متعلقها ومن غير الغالب وقوعه مستقبلا كما فى قول جحدر

فان اهلك فرب فتى سيبكى * على مهذب رخص البنان

ووقوعه حالا كقوله * رب مرئ فى وقتنا مستريح * وهذا ما مشى عليه فى المغنى ومذهب المبرد والفارسى وأكثر النحويين انه يجب مضيه وبيت جحدر مؤول على حكاية حال ماضية هذا ان جعل سيبكى جواب ان وأما ان جعل صفة

ومضيه وقد يتخلف فيجب
جاعملها وذلك بعد الواو
في غير كقوله

بحر و رهنا وحذف الجواب اى لم اقض حقه فلا يبقى فى البيت حجة وذهب ابن السراج الى أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا قال فلا يجوز رب رجل سيقوم الا أن يريد رب رجل موصوف بهذا الوصف (قوله وليل كموج البحر) الخ صدر بيت لامرئ القيس عجزه * على بانواع الهموم ليبتلى * والشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وأرخى سدوله صفة لليل أى ستوره وقوله ليبتلى أى لينظر ماعندى من الصبر والجزع أو يعذبنى وأصله ليبتلينى فحذف المفعول (قوله فمثلك حبلى الخ) صدر بيت لامرئ القيس عجزه * فالهيتها عن ذى تمائم مغيل * والشاهد فى قوله فمثلك حيث حذف رب فيه بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا ومعنى ألهيتها اشغلتها والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة والمغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وامه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجامع وأما الغيلة بكسر الغين فهى التى تؤتى وهى ترضع أوحامل و يروى محول على الاصل والقياس محيل (قوله بل بلد الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه * لايشترى كتانه وجهرمه * والشاهد فى قوله بل بلد حيث حذف رب بعد بل أى بل رب بلد والفجاج الطرق والقتم الغبار وقوله جهرمه أصله جهرمية بياء النسب وهى بسط شعر تنسب الى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم أوجعل الجهرم اسما باخراج ياء النسبة عنه وبقى ان رب تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل كقوله

* رسم دار وقفت فى طلله * أى رب رسم دار وقد جعل فى التوضيح الحذف بعد الفاء كثيرا و بعد الواو أكثر و بعد بل قليلا و بدونهن أقل (قوله وقد تجر رب ضمير الغيبة) اختلف فى هذا الضمير فقيل معرفة واليه ذهب الفارسى وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير (قوله فيلزم افراده الخ) استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء (قوله ومذ ومنذ) لانهما لما اختصا بالوقت اختصا بالظاهر الاظهر فى الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص (قوله ولا يجر بهما الا نوعا خاصا الخ) قد يوجه بان معناهما اذا كانا اسمين الوقت فخصا بجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين وأما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه فتقديره مذ زمن ان الله خلقه (قوله المعين) خرج المبهم فلا يقال مذ او منذ يوم أوغد لانهما انما يدخلان على الوقت الذى يجاب به متى وكم وهذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رأيته مذ يومين ولهذا قال المصنف فى الحواشى شرط الوقت أن يكون معدودا أو معرفا وقال وكالزمان

وليل كموج البحر أرخى سدوله
و بعد الفاء قليل كقوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
و بعد بل أقل كقوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه
وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا أوامرأة أو رجلين أورجالا أونساء (ومذ ومنذ) ولا يجر بهما الا نوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل

ما يسئل به عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا يقال ما رأيته منذ ثلاثة أيام
فتقول منذ كم و يقال ما رأيته منذ يوم الجمعة فتقول منذ متى ومذ اى وقت ولا يجوز
مذ مالان ما لا يكون ظرفا وأجازه بعضهم لان ما قصد تشبيه بالظرف ألا ترا ها قد تكون
مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو سبحان ما سخركن لنا وسبحان
ما سبح الرعد بحمده وقال وشرط الوقت أيضا التصرف فلا يجوز زمذ سحر تريد به
سحرا بعينه لانه لا يتصرف فلا يجر ولا يرفع (قوله ماضيا كان الخ) هذا مع المعرفة
كما مثل فان كان المجرور بهما نكرة معدودة كانا بمعنى من والى بقي هنا شيء وهو
أن عاملهما اذا كانا بمعنى الماضي أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلا ماضيا
كما في امثلتهم أو يجوز أن يكون فعلا مضارعا منفيا بلم أو غير منفي بمعنى الحال وأما اذا
كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لانهما لا يدخلان على المستقبل وأما فعل الامر
فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظرا الى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول
ونحو ذلك فليحرر أمرها كذا بخط شيخنا الغنيمي بهامش الاشموني (قوله ولك
رفع تاليهما خبرا عنهما) سوغ الابتداء بهما انهما معرفتان بمعنى الامد او المدة
وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحاجب وصرح بانه مذهب المحققين قال
الدماميني وهو مشكل بعدة مذ ومنذ في الظروف لان كونهما مبتدأين مناف
لكونهما ظرفين ويمكن الجواب بانه لا يلزم التنافي الا لو صرح بانهما ظرفان
لا يتصرفان ومجرد عدهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما عن الظرفية
فليتأمل نعم قال المرادي لا تكون مذ ومنذ عند الاخفش الا مبتدأين فهو مناقض
لعزوه له ظرفيتهما اذا وليهما اسم مفرد وقال الاخفش وجماعة ظرفان مخبر بهما
عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه
يومان وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أي مذ كان أو مذ مضى
يومان وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مشتملا على جملتين وعلى القولين قبله يكون
كلامين وتكون جملة مذ لا محل لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما امد
ذلك وعلى الثاني ما بينك وبين لقائه وقال السيرافي في موضع الحال والرابط موجود
بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا لان المعنى بيني وبين لقائه يومان قال ابن
الصائغ في رسالته في بيان منذ ومذ واعلم ان من اعرب منذ ومذ مبتدأين ينبغي أن
يعدهما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ومن أعربهما خبرين ينبغي أن يعدهما
فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شيء خطر لي ولكن يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن
تعليله بقلة تمكنهما وبان الكلام معهما جرى مجرى المثل وأحسن من ذلك
انهما اذا كانا حرفي جر يلزم تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمهما اذا كانا اسمين

ماضيا كان وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أو حاضرا وهما فيه للظرفية نحو ما رأيته مذ يومنا قال في الجامع ولك رفع تاليهما خبرا عنهما

(قوله فمعناهما الابتداء) ان كان الزمان ماضيا وقوله أو الامداد كان الزمان حاضرا أو معدودا *(تنبيه)* قال المصنف فى التذكرة كان يخطر لى ان قائلا قد يقول لا دليل على حرفية مذ ومنذ بل قد تثبت اسميتهما اذا ارتفع ما بعدهما أو كان جملة فعلية فليحكم عليهما حالة الجر بانهما اسمان أضيفا الى ما بعدهما وهو كما يضافان الى الجملة حتى رأيته منقولا انتهى ومن خطه نقلت (قوله الكاف) لان دخولها على الضمير يؤدى الى اجتماع الكافين نحو كك فطرد المنع قاله الرضى وعلله الجامى بالاستغناء عنها بمثل ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه أنه هلا استغنى بمثل ونحوه فى المظهر أيضا ويجاب بالفرق باحتياج الضمير لضعفه بخفاء معناه وقلة حروفه غالبا الى لفظ قوى يتصل به وفيه ان الضمير جر بغير الكاف الا أن يقال المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله للتشبيه) أى لبيان ان شيأ له مشاركة ما مع مدخوله فى شئ (قوله وللتعليل) أثبته قوم ومثلوه بالآية التى مثل بها الشارح ونفاه الاكثرون وأجابوا بان فى الآية وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله اليك (قوله وللتوكيد) هى الزائدة واشترط فى التسهيل لزيادتها أمن اللبس (قوله نحو ليس كمثله شئ) أى ليس شئ مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس شئ مثل مثله لزم المحال واثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما زيدت فى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال فى المغنى والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل غير ذلك قال الشهاب القاسمى وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتمثيل بالآية مع هذه الاحتمالات فيها الا أن يقال مآل الاحتمالات واحد او يقال اذا صح ارادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها فى المغنى الى خمسة (قوله وجرها للضمير شاذ) كقوله *وأم أوعال كها أو أقربا* وجعل ذلك فى التوضيح ضرورة والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة وعليه يتخرج ما يقع فى عبارات المصنفين ثم ان الشارح قصد بذلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما يختص بجر الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى ان حتى من السبعة التى تختص بالظاهر فهى معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين فى المعطوفات اذا تكررت والشارح لم يقدر فى كلام المصنف لفظ كذلك الا فيها ولعل حكمة ذلك ليفيد أيضا ان جرها للضمير كقوله

أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لا تخيب

فمعناهما الابتداء أو الامد
ويردان ظرفين مضافين
للفعلية بكثرة والاسمية بقلة
(والكاف) وهى للتشبيه
والتعليل
نحو وبه كالاسد وللتعليل
نحو واذكروه كما هداكم
وللتوكيد نحو ليس كمثله
شئ ولغير ذلك وجرها للضمير
شاذ (و) كذلك (حتى)

وهي لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون جارة الا آخرا أو متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونها غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف (فائدة) متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح أنه يعمل به والا فأقوال أصحها الدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو (والواو) أي واو القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين (والتاء) أي تاؤه ولا تجر بها الا لفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتربي لافعلن وقولهم تالرحمن وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقدمر الكلام عليها ومنها أيضا

شاذ فجعل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله في الكاف وجر الضمير شاذ وعلل اختصاصها بالظاهر باشياء اعترضت كما بين ذلك في المغني وعلله ابن الحاجب بما معناه انها لو دخلت على المضمر لم يخل من أن تبقى ألفها أو تقلب ياء وكلاهما لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر اما الاول وهو بقاء ألفها فلا سبيل اليه لان القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن تقلب ياء اذا اتصل بها مضمر نحو اليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثاني وهو قلب ألفها ياء لان القاعدة ان المضمر لا يغير الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى انتهى وعليه سؤال وجواب في الدماميني قال الشهاب القاسمي ولي في دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التعبير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا نظروا الى ذلك في مواضع المترادفات حاجة أي حاجة وعلله الجامي بانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها (قوله لانتهاء الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية وبقي من معانيها انها تكون للتعليل وبمعنى الا الاستثنائية وكانه لم يتعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب (قوله ولا تكون جارة الا آخرا الخ) اعتمد في التسهيل خلافه وفي المغني والشرط الثاني أي من شرطي حتى خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (قوله فالجر بها متعين) أي ويمتنع العطف أما في الاول فلان حتى انما يعطف بها بعضا على كل وأما في الثاني فلان العطف بها يراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو هنا متعذر (قوله اصحها الدخول مع حتى) زعم الشهاب القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور (قوله والواو) انما اختصت بالظاهر لحطها عن رتبة أصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته (قوله ولا تجر بها الا لفظ الله الخ) أي فهي مختصة بظاهر معين وذلك لحط مرتبتها عن مرتبة أصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو أشكل بباب القسم وهو اسم الله وما ألحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم (قوله وقدمر الكلام عليها) أي

في

لعل ومتى وكى ولولا وانما أسقطها الان الجر بها شاذ (تنبيه) قال ابن عصفور فى شرح الجمل حروف الجر على أربعة أقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى وكخلا عدا كما مر وفى الخبيصى أن اللام جاءت فعلا فى قولك ل زيدا ومن كذلك اذا كان أمرا من مان يمين والى اسما بمعنى النعمة وفى فعل أمر لمؤنث من وفى يفى واسما من الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول أخذ يتكلم على الثانى فقال (أو باضافة اسم) أى بخفض الاسم بما مر أو بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل فى المضاف اليه هو المضاف كما فى الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها

فى باب الاستثناء (قوله لعل) أى فى لغة عقيل كقوله * لعل الله فضلكم علينا * ومجرورها فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد بجامع عدم التعلق بعامل (قوله ومتى) أى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى كمه أى من كمه (قوله وكى) انما يجر بها ثلاثة أشياء ما الاستفهامية كقولهم فى السؤال عن علة الشئ كيمه وما المصدرية وصلتها كقوله * فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع * أى للضر والنفع وأن المصدرية وصلتها نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت ان بعدها (قوله ولولا) أى اذا وليها ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولاه عند سيبويه والجمهور فانهم قالوا انها جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق بشئ وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا فى ما أنا كانت ويرد بأن النيابة انما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة وكأنه فى التوضيح جنح لكلام الاخفش فلم يعدها فى حروف الجر (قوله وهو مذ ومنذ) تقدم الكلام عليهما (قوله وعن) وذلك اذا دخلت عليها من كقوله * من عن يمينى مرة وامامى * فعن اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء (قوله وكاف التشبيه) الصحيح ان اسميتها خاصة بالشعر كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * ﴿فرع﴾ ما زيد كعمرو ولا شبيها به ان نصبت شبيها فاما عطف على الكاف على أنها اسم أو على محل الجار والمجرور ان جعلتها حرفا فان خفض المعطوف فقد نفى ان يكون كشبيه عمرو فاثبت له شبيها وان زيدا لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه كذا قاله سيبويه والاخفش وأجاز الفارسى أن لا يكون اثبت له شبيها وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت له شبيها وهذا الذى قاله نص عليه سيبويه قال المصنف فى هامش الالفية لينظر فى فائدة النصب فان قولك ما زيد كعمرو ينفى المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو بتقدير ولا هو شبيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية الكاف لا تختص بالشعر (قوله وهو على) أما حرفيتها فتقدمت وأما اسميتها فاذا دخلت عليها من كقوله

* غدت من عليه بعدما تم ظمؤها * فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فنحو ان فرعون علا فى الارض فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن كذلك اذا كانت أمر الخ) قدمر أن الطيبى جعل من التبعيضية اسما فالادوات التى ترد اسما وفعلا وحرفا ثلاثة على ومن وفى

﴿الاضافة﴾

(قوله اذ العامل فى المضاف اليه هو المضاف الخ) علة لجعل الباء فى قول المصنف

أو باضافة للسببية لا للاستعانة التي يعبر عنها باء الآلة وهذا انما يأتي على الفرق
بينهما وقد مر ما يتعلق به (قوله كما هو ظاهر عبارته) لانه المناسب لقوله أولا بحرف
(قوله ولا بالحرف المقدر) أي الذي ناب عنه المضاف كما في التصريح وفيه انه
لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافا لبعضهم هو ابن الباذش ورد هذا
القول بأن الجار لا يحذف ويبقى عمله الا في ضرورة أو نادر كلام وبقي قول رابع
ذهب اليه الزجاج ان العامل معنى اللام (قوله والاضافة اسناد الخ) أي اصطلاحا
وأما لغة فهي الالصاق والامالة قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا رحالنا * الى كل حاري جديد مشطب

ومراده بالاسناد ضم كلمة الى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذي
سبق أول الكتاب والا لم يصح الحد لانه حينئذ مباين للمحدود ولا فرق في الاسم
المسند بين أن يكون جامدا أو مشتقا وقال الى غيره ولم يقل الى اسم غيره لان الثاني
من جزأي الاضافة قد يكون جملة نحو وقت حين قمت وقد يكون موصولا حرفيا وصلته
نحو من بعد ما عقلوه من قبل أن يأتي يوم لكنه قدر في شرح الحدود لفظ اسم فقال
الى اسم غيره ثم قال ولو تأويلا ثم ان قوله اسناد اسم الى غيره جنس شامل للمحدود
ولما ضم فيه كلمة الى أخرى على وجه جعل احداهما حديثا عن الأخرى أو وصفا لها
أو غير ذلك وقوله بتنزله أي الغير من الاول أي الاسم الاول منزلة تنوينه أي
الاول أو ما يقوم مقام تنوين الاول وهو النون التي تلي الاعراب وتلك نون المثنى
وما ألحق به ونون الجمع وما ألحق به فصل مخرج لما عدا المحدود ووجه التنزيل اجراء
الاعراب على الجزء الاول من جزأي الاضافة كما جرى على الحرف الذي قبل
التنوين وجعل الجزء الثاني ملازما حالة واحدة كما أن التنوين كذلك (قوله ولهذا
وجب تجريد المضاف) أي لما ذكر من تنزيل المضاف اليه من المضاف منزلة تنوينه
أو ما يقوم مقامه فقوله ولهذا علة قدمت على معلولها وكأن مراده ان المضاف اليه
لما نزل منزلتهما لم يجمع معهما لان الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض
والمعوض وعلل غيره ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على
الاتصال فلا يجمع بينهما وسيأتي التعليل بذلك أيضا في كلامه عند قول المصنف
ولا تجامع تنوينا والنون المذكورة تشبه التنوين في انها تلي علامة الاعراب ولهذا
لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد ولا فرق في التنوين
بين أن يكون ظاهرا أو مقدرا كدراهم زيد أصله دراهم بغير تنوين لانه غير
منصرف فلما أريدت الاضافة نوى صرفه وقدر فيه التنوين ثم حذف حين أضيف
(قوله لقيام المضاف اليه مقامه) أي النون وقوله في نحو ضاربا زيد أي والاصل

كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش ولا بالحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضاربا زيد

ضاربان

ضارب ان ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعها في محلها ولا يخفى عدم
انعدام هذا مع ما قبله وكان الظاهر أن يقول كما في شرح الحدود لقيامها في ذلك
مقام تنوين المفرد ليكون ذلك بيانا لقيام النون مقام التنوين الذي جعل علة
لحذفها والظاهر صنيعه انه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت في قوله
لهنا فان أراد انه علة ثانية لخصوص حذف النون فكان يجب العطف مع ان
الخصوص غير ظاهر فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين في هذا ضارب زيد
تدبر (قوله وتصح بادنى ملابسة) فتحصل بالاضافة خصوصية ما نحو كوكب
الخرقاء لانها لابست فعلا هو الغزل في زمن ملابس للكوكب ونحو الا عشية
او ضحاها أضيف الضحى الى العشية لما بينهما من الملابسة باعتبار كونهما
من النهار ونحو ولا نكتم شهادة الله أضيفت الشهادة الى الله لانه حكم الله
قال السيد في شرح المفتاح الهيئة التركيبية في الاضافات اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه المضاف اليه فاذا
استعملت في أدنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز
في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل آخر لاجل ملابسة
بين المحلين فظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة
ملابسة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء
فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف وأراد به الرد على
السعد حيث قال في شرح المفتاح في الاضافة بادنى ملابسة تكون مجازا حكميا مشعر
بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الاضافة ورده مردود أما أولا فلان أدنى
مرتبة المجاز اللغوي أن يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك وأما ثانيا
فلان لزوم صرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ
والحق مذهبه كما اعترف به السيد في موضعه (قوله ومراده بالاسم ما يقابل الوصف
الخ) أي لا ما قابل الفعل والحرف الشامل للمعطوف والمناسب لقول المصنف الآتي
أو باضافة الوصف الى معموله أن يقول ما قابل الوصف المضاف لمعموله ثم يذكر فيما
دخل خالق السماء لان المراد بمعمول الوصف ما يصح ان ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه
مفعولا به قال الرضي أو فيه تغيير الوصف المضاف لمعموله يشمل الوصف المضاف لغير
الفاعل والمفعول كمثاله والمضاف الى أحدهما لكن لم يتحقق فيه شرط العمل
اما لكونه بمعنى الماضي كما مثلنا أو بمعنى الزمن المستمر وهذا ما جزم به في المغني
وكذا الزمخشري عند الكلام على مالك يوم الدين لكنه خالف ذلك عند الكلام
على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فانه جوز أن يكون الشمس

وتصح بادنى ملابسة ومراده
بالاسم ما يقابل الوصف
العامل عمل الفعل بدليل
العطف الآتي الدال على
المغايرة فيدخل نحو كاتب
القاضي وأعجبني ضرب
زيد عمرا اذا المضاف في
الاول وان كان وصفا ليس
بعامل وفي الثاني وان كان
عاملا ليس بوصف

والقمر في قراءة النصب عطفا على محل الليل ذاهبا الى أن المراد بالجعل جعل مستمر
في الازمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فتكون اضافته محضة
فلا تعمل فيظهر ان بين كلاميه تعارضا وأجاب الدماميني تبعا لحواشي الكشاف
بان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران أحدهما أنها محضة
باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها
غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل
فيما أضيف اليه بقي ان من الاضافة المعنوية اضافة أفعل التفضيل وهي بمعنى
اللام على ما حققه الرضي وقال ابن عصفور انها لفظية بدليل مررت برجل أفضل
القوم ولو كانت معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة وتخريجه على البدل فيه ان
البدل بالمشتق يقل والعرب تقول مررت برجل أفضل القوم كثيرا وهو خارج من
الاضافة اللفظية لان الوصف لم يضف لمعموله في أفضل القوم وداخل في المعنوية
على ما قلنا دون كلام الشارح لان أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل
فتدبر (قوله وهذه الاضافة ثلاثة أقسام) سيأتي ان الاكثر جعلها قسمين
وزاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود الحلب وأجيب بانه يمكن جعل
رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بانه رقود لما كان الرقاد عنده
فجعل رقودا مبالغة (قوله التي للملك أو أشبهه) الملك اما حقيقي نحو غلام زيد
ومال عمرو او مجازي نحو يد زيد ورجل خالد وأما شبه الملك فهو الاستحقاق
حقيقة بأن يكون الثاني مستحقا للاول نحو حصير المسجد وسرج الدابة ورب
الناس لان الناس يستحقون ربا يعبدونه أو مجازا نحو اذا كوكب الخرقاء لاح
بسحرة (قوله تحقيقا حيث يمكن الخ) هذا ما أشار اليه في التسهيل وقال
حفيد الموضح ليس المراد من قولنا ان الاضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام
أو من مقدرة وانما المراد من ذلك القصد الى أن المضاف انما عمل الجر لما فيه من
معنى الحرف لان الاسماء المحضة لاحظ لها في الاعراب انتهى قال الجامي أخذا
من الرضي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من
مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد (قوله اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف الخ) فان انتفى الشرط الاول نحو
يد زيد فان زيدا وان كان كلا لليد لكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها فلا يقال هذه اليد
زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله وهي على معنى اللام أو الشرط الثاني نحو يوم

الخميس

وهذه الاضافة ثلاثة أقسام
لانها اما (على معنى اللام)
التي للملك أو أشبهه تحقيقا
حيث يمكن النطق بها
(كغلام زيد) وتقديرا
(حيث لا يمكن ذلك نحو لدى
مال وعند زيد ومع بكر
وامتحان هذا بأن يؤتى مكان
المضاف بما يرادفه أو يقاربه
نحو صاحب ومكان
ومصاحب (أو) على معنى
(من) البيانية وذلك اذا
كان المضاف اليه كلا للمضاف
وصالحا للاخبار به عنه

الخميس فانه وان صح الاخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس
لكن الخميس ليس كلا لليوم فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم وهى على معنى
اللام أيضا أو الشرطان معا نحو ثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله فان
المضاف اليه ليس كلا للمضاف ولا صالحا للاخبار به عنه فالاضافة على معنى لام
الملك كما فى الاولين أو الاختصاص كما فى الاخيرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب
الشرط الثانى واشترط الجامى أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط أيضا أن يكون المضاف اليه أصلا
للمضاف والاقوى بمعنى اللام قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
بمعنى اللام ورد هذا الشرط الشهاب القاسمى تبعا الأستاذ الصفوى بانه لا يوافق
تصريحهم بان اضافة المقادير أو الاعداد كشبر أرض ومائة رطل بمعنى اللام واعلم
ان الاضافة التى على معنى من هى المسماة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من
البيانية وقد أشار لذلك الجامى بقوله فاضافة خاتم لى فضة بيانية وقد علمت
اختلافهم فى شروط الاضافة التى على معنى من فلذا اختلف اطلاقاتهم فى الاضافة
البيانية فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغى أن يعترض عليه ومن العجب قول
شيخنا العلامة الغنيمى الاضافة البيانية لها معنيان لغوى وهو ما يكون المضاف
اليه كاشفا للمضاف وبيانا له سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أولا
ومن ثم قيل ان اضافة شجر أراك بيانية واصطلاحى وهو أن يكون بينهما عموم
وخصوص من وجه فان هذا يوهم اتفاق الاصطلاح على ذلك وليس كذلك
واضافة شجر أراك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعهما بيانية
وأعجب منه قول السيوطى فى الفتاوى ان الاضافة البيانية هى اضافة الشئ الى
مرادفه وانها ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف
للشرطين ألا ترى ان جنس الحديد كل للخاتم ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال
هذا الخاتم حديد فان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته وقس عليه
قوله وثوب خز وما أشبهه (قوله اذا كان الثانى ظرفا للاول) سواء كان ظرف زمان
كالمثال الاول أو مكان كالثانى والمراد من حيث انه ظرف أى اذا قصد بيان
الظرفية فان أضيف الى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما فى مصارع مصر
وبيع الدار فهو بمعنى اللام لا فى كما صرح به ابن الحاجب فى الامالى ثم
الظروف انما تنسب الى المصدر وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى فى (قوله
واختاره ابن مالك) خالفه ولده محتجا بامور احدها انه يلزمه كثرة الاشتراك فى
معناها وانه خلاف الاصل الثانى ان حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى فى على معنى لام

كخاتم حديد) وثوب خز
ولك فى هذا نصب الثانى
على التمييز أو الحال واتباعه
للاول بدلا أو عطف بيان
أو نعتا بتأويله بالمشتق أى
مصوغ من حديد (أو) على
معنى (فى) الظرفية عند
بعضهم وذلك اذا كان الثانى
ظرفا للاول (كمكر الليل)
وشهيد الدار واختاره ابن
مالك لكثرة وقوعه فى الكلام
الفصيح بالنقل الصحيح
وأكثرهم نفى هذا القسم
وما أوهم معنى فى فهو على
معنى اللام مجازا (وتسمى)
هذه الاضافة المتقدم
ذكرها محضة لانها خالصة
من تقدير الانفصال
و(معنوية) لافادتها أمرا
معنويا (لانها) مفيدة
(للتعريف)

الاختصاص المجازية ممكن فرجحت الصبرايه من وجهين أحدهما أن المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك والثانى ان الاضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة بمعنى فى مختلف فيها والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والثالث ان الاضافة فى نحو مكر الليل اما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما بمعنى فى على بقاء الظرفية ولكن الاول حمل على المتفق عليه كما فى صيد عليه يومان وولد له ستون غلاما والثانى حمل على المختلف فيه وأجاب الشاطبى عن الامر الاول بان الدليل هو المتبع وقد دل على وجود اضافة فى فلابد من اتباعه وعن الوجه الأول من وجهى الامر الثانى بانه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والمسئلة خلافية كما قرر فى الاصول وعن ثانيهما بان الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به اهمال للدليل من غير موجب وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاصل فى الظرف الذى وقع فيه الفعل ان يبقى على ظرفيته كما اذا سلبت من المضاف فعل نحو بل مكرتم الليل والنهار وكلام الرضى يوافق ماذهب اليه ابن الناظم فانه لما قرر انه يكفى فى الاضافة التى بمعنى اللام الاختصاص الذى هو مدلول اللام قال فالاولى اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام ولا تقول اضافة الظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام نحو كوكب الخرقاء وهى الاضافة التى يقال انها لادنى ملابسة وتبعه الجامى وقال فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها أن تجعل قسما على حدة اهـ وذهب ابن الصائغ الى أن الاضافة لاتكون الا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو حيان تبعا لابن درستويه الى ان الاضافة ليست على معنى حرف والالزم تساوى العبارتين فى المعنى وليس كذلك وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا مطابقا من كل وجه اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص لا من جهة أخرى (قوله أى لتعريف المضاف بالمضاف اليه) لان الاضافة المعنوية وضعت لتفيد ان لواحد مما دل على المضاف مع المضاف اليه مزيد خصوصية فاذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان تشير الى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما لعظمه أو شهرته أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب قال الرضى وتبعه الجامى وقد يقال جاءنى غلام زيد

من

أى التعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد أمس (أو التخصيص) أى تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل أمس قال فى المغنى

من غير اشارة الى واحد معين لكنه على خلاف أصل الوضع قال الاستاذ الصفوى
وأقول لا يصير بذلك نكرة فان التحقيق أن التعريف الاضافى يقصد به أحد
المعانى الاربعة المعلومة للمعرف باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كانه جواب
عن قول أبى حيان تقسيم النحاة الاضافة الى انها تخصص وتعرف ليس بصحيح لانه
من جعل القسم قسيما وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص
لا قسيم له فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وهل
اضافة الجمل تفيد التعريف كما مال اليه أبو حيان لانها فى تأويل المصدر المضاف
الى فاعله أو التخصيص كما استظهره المرادى لان الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير
معنى فلا يلتفت اليه كما لا يتعرف غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا لا يلزم
فى المصدرات يقدر مضافا بل يقدر منونا عاملا الاوجه الاول لان المختار ان المضاف
اليه لا يكون الا اسما فلا بد من تاويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث
بفاعله تقدير المصدر مضافا اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذى هو المصدر
مضافا لفاعله ووقوعها صفة للنكرة لا يتوقف على تأويل فصح نظرا لظاهرها وهذا
واضح اذا كان الفاعل معرفة وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم أن يكون
نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغلا فى الابهام) أى شديد الدخول يقال
وغل فى الشئ اذا دخل فيه دخولا بينا (قوله اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة)
أى لا كمالهما وبيان الابهام انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل
ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشترك فى
وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وما ذكره من ان المانع من
التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوبين ورد بان كثرة
المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام
زيد نكرة وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف
لشابهتهما اسم الفاعل ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك وجعل
بعضهم المقتضى لتعريف غير انما هو وقوعها [illegible] كقولهم الحركة غير السكون
وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلا ومن [illegible] ومنه شبهك وحسبك
وألفاظ نعت قال الدمامينى فى شرح التسهيل ولم يعرجون الى تحقيق
شدة الابهام فى حسبك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف [illegible] قوله متوغلا أى
أو كان واقعا موقع نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة
(قوله كجاء زيد وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله ولا أباله) لان لا لا تعمل فى
المعارف (قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها) لان رب وكم لا يجران المعارف

والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل
ما كان متوغلا فى الابهام كغير ومثل اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا أباله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها (أو باضافة الوصف) عطفا على قوله باضافة اسم فتكون قسيما له أى تخصص الاسم كما مر أو باضافة الاسم الوصف العامل عمل الفعل

واعلم ان قضية كلام المصنف ان الاضافة التى على معنى الحرف انما هى المعنوية كما
لا يخفى وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك فى التسهيل
والألفية ان الاضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التى على معنى
فى ومن قال واللام لما سوى ذلك ولا شك فى دخول اللفظية فى سوى ذلك وقضية
كلام ابن الحاجب فى الكافية انها على معنى حرف لكن لم يبينه قال الاستاذ
الصفوى ونقل أبو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه
وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقيل فيها أيضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير
من اه وما اقتضاه كلام ابن مالك صرح به ابن جنى والشلوبين وبه يتضح انه
لا اشكال فى قول بعضهم ان ممطرنا من قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى ممطر
لنا لان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافى انها لفظية فصح جعل ممطرنا نعتا
لعارض ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة وكون الاضافة فى ممطرنا لفظية صرح به
المولى أبو السعود وهو الموافق للقواعد لانه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم
الآية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشتق على قلة أو خبرا ثانيا أو نعتا
مقطوعا واستدل الشاطبى على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام فى
قوله تعالى مصدقا لما معهم وقوله فعال لما يريد وقد يتوقف فى ذلك بان هذه اللام
اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التى الاضافة على معناها ويدل على ذلك كلام
المصنف فى المغنى فانه قال فى الكلام على أنواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة
بالمقحمة وهى المعترضة بين المتضايفين وذلك فى قولهم يا بؤس للحرب وهل انجرار
ما بعدها بها أو بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق ثم
قال ومنها اللام المسماة لام التقوية وهى الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره
أو بكونه مرفوعا فى العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد هذا وفى جعل
الاضافة اللفظية على معنى اللام نظر ظاهر فى مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن
مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو هو كما قاله الدمامينى فى شرح التسهيل وبه أيضا
يسقط قول بعضهم ان الاضافة فى حسن الوجه بمعنى من لانه لما قيل زيد حسن
لم يعلم ان أى شئ منه حسن فتبين بالاضافة انه من حيث الوجه (قوله الى معموله) أى
ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما قيده به كثير من المحققين بل ادعى
التفتازانى الاتفاق عليه وعمم الرضى المعمول الا انه قال لا يضاف الوصف الا الى
الفاعل أو المفعول به أو شبهه فلم يبق الخلاف الا فى المفعول فيه فاحفظه والحاصل
أنه منصوب معنى وهو اسم الفاعل أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول
والصفة المشبهة (قوله سواء كان) اسم فاعل ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل

(الى معموله) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل كضارب (كبالغ الكعبة) زيد الآن أو غدا أم اسم مفعول

قوله

الوجه وتسمى) هذه الاضافة غير محضة لانها فى تقدير الانفصال (ولفظية) لافادتها أمرا لفظيا (لانها جىء بها) (لمجرد التخفيف) فى اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح كما فى نحو حسن الوجه فان فى جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى المتعدى فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به فى نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه ولا تخصيصا لان أصل ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة (ولا تجامع الاضافة) وجوبا (تنوينا) ولو مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا تجمع بينهما (ولا نونا تالية للاعراب) وهى نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو

(قوله كروع القلب) بفتح الواو المشددة من الروع وهو الخوف (قوله لانها فى تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا (قوله فان فى جره تخلصا الخ) قال فى التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع ونحو الحسن وجه لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (قوله لخلو الصفة لفظا من ضمير) قيد بذلك كما فى المغنى فى الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كما فى الاشياء التى تحتاج الى الرابط قال وقيل أل نابت عنه (قوله ولا تخصيصا) عطف على تعريفا أى ولا تفيد تخصيصا (قوله ضارب زيدا) فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الاضافة (قوله كما توهم) المتوهم ابن مالك فانه رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب واعلم ان ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة فى هذين النوعين وزاد فى التسهيل قسما ثالثا وهو الشبيه بالمحضة وحصر ذلك فى سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة واضافة المسمى الى الاسم واضافة الصفة الى الموصوف واضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة واضافة المؤكد الى المؤكد واضافة المعتبر الى الملغى واضافة الملغى الى المعتبر ونوزع فى بعضها فليراجع شروحه ومما ينبغى أن ينبه عليه ان الاضافة فى جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمى وفى حواشى المطول للفنارى عند قوله فى الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية (قوله ولو مقدرا) كما اذا كان المضاف غير منصرف كاكرم (قوله والمجموع على حده) وأما قوله * لا يزالون ضاربين القباب * فمؤول باوجه فى المغنى والتصريح فى باب اعراب جمع المذكر السالم منها ان الجمع معرب حينئذ بالفتحة على النون كمساكين لا بالواو (قوله بما يأتى) فى الصور المستثناة من عدم مجامعة أل (قوله بل هو تال لها أو عليها) أى على الخلاف فى أن الاعراب واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له وبقى قول ثالث انه قبله لكنه لا يوافق فرض المسئلة فلذا أسقطه وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب فى بحث الاعراب وقد أشار الجعبرى فى نونيته الى الاقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان

(قوله ولا ما فيه أل) وأما الثلاثة الاثواب فأل فيه زائدة أو الاثواب بدل (قوله لان المقصود منها) أى الاضافة وقوله أصالة التعريف أى والتخصيص وان قصد

(مطلقا) عن التقييد بما يأتى بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها أو عليها (ولا) ما فيه (أل) لان المقصود منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها

والهذا لاتجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامى ولا زيدكم بل يجب حذف أل من الغلام ويقدر فى زيد الشيوع (الا فى نحو الضاربا زيد) مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله (و) نحو (الضاربو زيد) مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معموله (و) نحو (الضارب الرجل) مما المضاف اليه الوصف بأل أيضا (و) نحو (الضارب رأس الرجل) مما المضاف اليه مضاف لما هى فيه (و) نحو مررت (بالرجل الضارب غلامه) مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هى فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح

منها فليس بطريق الاصالة وقوله وهو أى التعريف حاصل لما فيه أل بغيرها أى غير الاضافة وهو ال فلو أضيف ما فيه أل لزم تحصيل الحاصل وعلى كلامه فنع اضافة المعرفة الى النكرة يكون بطريق التبع وعلله بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأورد على منعهم اضافة المعرفة جعلها اعلاما فى نحو أبو النجم وابن عباس مع انه لا فرق بينهما فى لزوم تعريف المعرف وأجيب بانه ليس فى جعلها اعلاما تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف فانه حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فتأمل (قوله ولهذا لاتجامع العلم الخ) أى لكون المقصود من الاضافة اصالة التعريف لا يضاف العلم باقيا على علميته لحصول المقصود من الاضافة بتعريف العلمية (قوله ويقدر فى زيد الشيوع) فلا يبقى على علميته ومن ذلك قوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * بأبيض ماض الشفرتين يمانى

وقوله فان قريش الحق لن تتبع الهوى * ولن يقلبوا فى الله لومة لائم

والاضافة فى ذلك لادنى ملابسة وجعل ابن مالك فى التسهيل ذلك من اضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم وان قريشا أصحاب الحق *تتمة* لا تجامع الاضافة أيضا تاء التأنيث ان أمن اللبس قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر * وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * أى عدة الامر فان حصل لبس لم يجز حذفها نحو شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة) لان المقصود من الاضافة اللفظية التى هذه الخمس منها التخفيف أورفع القبح وذلك حاصل فى الصفة المشبهة التى هى الاصل فى ذلك فكان ينبغى للمصنف أن يمثل بها كالجعد الشعر بحذف الضمير أو الجار والمجرور لان الاصل الجعد شعره أو شعرا منه فلما اضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة أو بالحرف فحصل التخفيف بذلك وقرن المضاف اليه بأل عوضا عما فاته من الضمير أو التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف كايليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف اليه مقرون بها واذا كانت أل فى المضاف اليه الثانى كانت كأنها فى الاول لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد والضمير العائد الى ما فيه أل منزل منزلة الاسم المقرون بأل ولما طال الوصف المثنى والمجموع واحتاج لزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل فى المضاف اليه (قوله وما عداها لايجوز فيه ذلك على الراجح) فيمتنع الضارب زيد وأجازه الفراء والضمير فى الضاربك والضاربى ونحوهما منصوب المحل على

المفعولية لا مجرور بالاضافة والتنوين سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتفصيل ذلك يطلب من المطولات (قوله والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة) ذكر في المغني انها أحد عشر أربعة منها علمت من هذا التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح والخامس المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو تؤتي أكلها كل حين والسابع تذكير المؤنث كقوله * انارة العقل مكسوف بطوع هوى * والثامن تأنيث المذكر كقولهم قطعت بعض أصابعه وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والا كثر البناء والعاشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب أحدها أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون الثاني أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ الثالث أن يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء أصليا والحادي عشر وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في غلام من عندك وذكر الرضي ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية نحو ومامثل أخيك ولا أبيك يقولان والجمع كقوله * فما حب الديار شغفن قلبي * وزاد في الاشباه والنظائر انه يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

(قوله المعتمدين) أي على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه فحينئذ يترجح في المرفوع بعدهما كونه فاعلا مع جواز كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما وهذا اختيار ابن مالك وظاهر كلامه في الشذور يقتضيه وقيل يترجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين وحيث أعرب فاعلا أما وجوبا أو جوازا راجحا أو مرجوحا فهل عامله الفعل المحذوف أو أحدهما النيابته عن استقر وقربه من الفعل بالاعتماد فيه خلاف والمختار الثاني بدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وثانيهما قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * حيث رفع أجمع الذي هو توكيد الضمير المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيدا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال بوجود الناسخ هذا كله في حالة الاعتماد فان لم يعتمد نحو في الدار أو عندك زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدأ وماقبله خبره وجوز الاخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله قال في المغني لان الاعتماد عندهم ليس شرطا قال ابن جماعة هذه

والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغني

(باب) في ذكر الاسماء العاملة عمل أفعالها

(ويعمل عمل فعله) من الاسماء (سبعة) وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف والجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة أحدها (اسم الفعل)

مصادرة وإثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر من نيابته عنه أن يفيد ما يفيده من الحدث والزمان وهذا صادق بالقول بأن مدلوله لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه وافادته ما يفيده على الاول بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة والمراد الاول لموافقته الاصح الآتي لكن لا يحتاج على هذا القول وليس فضلة المقصود به اخراج الحرف في نحو يا زيد وانعز يدا قائم لان الحرف لا دلالة له على زمان أصلا فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد يخرجه ويحتمل انه أراد بنيابته عنه انه يفيد ما يفيده من الحدث فقط وعلى هذا فيصدق أيضا بالقول بأن مدلوله المصدر النائب عن الفعل (قوله ولا متأثر ابعامل) فصل خرج به المصدر في نحو ضربا زيدا والصفات في نحو أقائم زيد فانهما وان نابت عن الفعل الا انها تتأثر بالعوامل (قوله والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل) فصه مثلا اسم للفظ اسكت قال الرضي وهذا ليس بشيء اذ العربي القح الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلا وقيل مدلوله المصدر ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بني اسم الفعل وأعرب المصدر وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان الا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة واسم الفعل بالوضع وقيل انه فعل حقيقة (قوله وانه لا موضع له من الاعراب) أي والصحيح انه لا موضع الخ وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم الفعل فعل حقيقة أما على القول بأنه اسم لمعنى الفعل فموضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فموضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بأن الاسم الواقع في التركيب لا بد له من موضع وقد يجاب بالمنع والسند ضمير الفصل وكون اسم الفعل لا موضع له يقتضي انه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل عليه كلامهم في هذا الباب في حكاية الاقوال انه الاصح وصرح به في التصريح في باب الاضافة لكن كلامه في هذا الباب في شرح تعريفه يدل على انه على الاصح يتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية وهو الذي يقتضيه انابته عن الفعل في الاستعمال لان الفعل لا يكون فاعلا ولا مفعولا وقد يتأثر بالعوامل اللفظية كالنواصب والجوازم وقدمر ماله تعلق بهذا في بحث الكلام عند تمثيل الشارح بزيدهيهات (قوله بتثليث التاء) ذكر في التصريح ان فيها احدى وأربعين لغة وفي شرح التسهيل للمصنف والحجازي يفتح تاءها والاسدي والتميمي يكسرانها وبعضهم يضمها والفتح قراءة الجمهور والكسر قراءة زيد بن القعقاع والكسر والتنوين قراءة عيسى وقرأ ابن ابي حيوة بالضم والتنوين ثم قال فأما من قرأ هيهات هيهات

وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل وأنه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة أنواع ما هو بمعنى الماضي (كهيهات) بتثليث التاء

فالمجرور خبر عند الفارسي وفي احد وجهي ابن جني و يكون هيهات اذذاك مصدرا
مبني في قول أبي علي لقلة تمكنه وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لان اسم
الفعل لاموضع له وقيل التقدير هيهات هو أي التصديق وقيل في كل منهما ضمير
الاخراج لانه قد يضمر في هيهات كقوله * هيهات قد سفهت أمية رأيها * أي هيهات
هو أي فلاح أمية وقيل اللام زائدة وما فاعل وعند ثعلب انها اذا كررت كانت
كبيت بيت ورده الفارسي بأن التركيب غير معهود في اسم الفعل و يرد عليه حيهل
وألف هيهات عن ياء كالف حاحيت فيكون من الهيه وهو زجر وابعاد كقوله
* هيهات من متخرق هيأوه * أي بعد بعده كقولهم حن حنونه فبني منه مصدر على
فعلال كالزلزال وأيضا فباب سلس قليل وباب حاحيت أكثر منه (قوله وشتان)
بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (قوله وأف) ذكر فيها في أول
التصريح أربعين لغة ومحل كونها اسم فعل مالم تؤنث بالتاء فتنتصب مصدرا وذلك
قولهم في الدعاء أفة وتفة فهذا بدل من اللفظ بالفعل كجزعا وقد يرتفع فيكون أيضا
دعاء وهو مبتدأ حذف خبره وقد يجيء للحين نحو كان الامر على أفه أي حينه وأوانه
(قوله وهو دون الاول) بل لم يثبته ابن الحاجب قال الجامي فما قيل ان أف بمعنى
أتضجر وأوه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضي الحالي (قوله
كقوله فهيهات الخ) قاله جرير من قصيدة من الطويل الفاء للعطف والعقيق موضع
بالحجاز فاعل بهيهات الاول والثاني تأكيد لم يؤت به للاسناد فلا تنازع في العامل اين
خلافا لابي علي لكن مال ابن عصفور في شرح الابيات لكلام أبي علي ومنع التوكيد
لان وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره للتأكيد مناقض لذلك قال فما أكدت
الجملة كلها جاز كنزال نزال ومن في محل رفع عطف على العقيق و يروى وأهله
وخل بكسر الخاء أي صديق و بالعقيق في موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى في و يجوز
أن يكون حالا من الهاء في نحاوله و جملة نحاوله في موضع رفع على انها صفة لخل من
حاولت الشيء اذا أردته (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشري
بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يستعمل
في غير ذلك لا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم (قوله شتان هذا والعناق
الخ) أي افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت وهي الموصوفة
بقوله العناق الخ والدوم شجر المقل (قوله وقد تزاد ما الخ) عبارة المصنف في شرح
الشذور ولك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما يومي على كورها * ويوم حيان أخي جابر

ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره محتجا بقوله

وشتان وهو قليل (و) ماهو
بمعنى الامر نحو (صه) وهو
الغالب (و) ماهو بمعنى
ودونكه وعليكه
المضارع نحو (وا) وأوه وأف
وهو دون الاول فهيهات
(بمعنى بعد) كقوله
فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات خل بالعقيق نواصله
وشتان بمعنى افترق كقوله
وشتان هذا والعناق والنوم
والمشرب البارد في ظل الدوم
وقد تزاد ما قبل فاعل شتان
كقوله * لشتان ما بين اليزيدين
في الندا * وصه بمعنى اسكت
ودونكه بمعنى خذه وعليكه
بمعنى الزمه نحو عليكم
أنفسكم (و) وا بمعنى
(أعجب) كقوله

لشتان ما بين اليزيدين فى الندى. وأما قول بعض المحدثين

جازيتمونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان ما الموصولة يجوز حذفها انتهت واذا تأملتها علمت ما فى عبارة الشارح وان الصواب الاستشهاد على زيادة ما قيل فاعل شتان بقوله شتان ما نوى لان نوى فاعل شتان والمعنى افترق نوى على كور الابل ونوم الشخص المذكورين اما ما فى قوله لشتان ما بين فليست زائدة لان بين ليس فاعل شتان لان فاعل شتان لا بد أن يتعدد وبين لا تقع على المتعدد بل ما موصولة وهى الفاعل وبين صلتها فتأمل واللام فى قوله لشتان موطئة للقسم وتمة البيت * يزيد سليم والاغر بن حاتم * يصف أحدهما بالكرم الزائد دون الآخر واعلم أن شبهة الاصمعى ان شتان سمع فيه الكسر فهو تثنية شت لا اسم فعل بمعنى افترق ولانه لو كان بمعناه لجاز أن يجىء الفاعل أكثر من اثنين بعطف أو دونه ولم يجز وحينئذ لو جاز شتان ما بين زيد وعمرو لزم لا اخبار بالمثنى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ويرد شبهته ان اللغة العليا فتح النون قال الرضى ينبغى أن لا يجوز الا ما قاله الاصمعى لا لما قاله بل لان ما اما زائدة فبين هى الفاعل وفاعل شتان لا بد أن يكون متعددا وبين ليست كذلك واما أن تكون موصولة وهى الفاعل فليس هنا لشىء ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم أن يقال افترق اللذان بين كذا وكذا ولا يستقيم لان من شرط بين أن تقع بين متساويين فى النسبة كأن يقال بينى وبين زيد قرابة والغرض فى قوله لشتان ما بين اليزيدين فى الندى ان اليزيدين افترقا فى صفتين أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا أن يكون شتان بمعنى بعد ولك أن تقول ليس المعنى ذلك بل أحدهما فى غاية الكرم والآخر فى أول الدرجات فقد اشتركا فى صفة الكرم فتأمل (قوله وبأبى الخ) صدر بيت لراجز من رجاز تميم عجزه * كأنما ذر عليه الزرنب * فوا اسم فعل بمعنى أعجب وبأبى جار ومجرور خبره مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الاسنان وخبره كأنما ذر من ذررت الحب والزرنب ضرب من النبت طيب الرائحة (قوله ومثله وى) كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون فوى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية أى اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله * واها لسلمى ثم واها واها * (قوله وأف بمعنى اتضجر) أى بالشرط المتقدم (قوله ما صيغ من فعل الخ) أى متصرف تصرفا كاملا فخرج بالثانى نحو دحرج لانه رباعى

وبأبى أنت وفوك الاشنب
كأنما ذر عليه الزرنب
أو زنجبيل وهو عندى أطيب
ومثله وى وواها وأوه بمعنى
أتوجع وأف بمعنى
أتضجر وهذه الانواع كلها
سماعية والقياسى من اسم
الفعل ما صيغ من فعل ثلاثى
تام على وزن فعال كنزال
وشذ صوغه من الرباعى
كقرقار بمعنى قرقر وقد
يؤخذ مما مثلنا أن اسم
الفعل نوعان مرتجل وهو
ما وضع من أول الامر اسما
للفعل كشتان

وخرج

وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبئس لانهما جامدان ونحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف (قوله ومنقول) هو امامنقول من ظرف للمكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت أو من جار ومجرور كما مثل والغالب فى المجرور فى القسمين أن يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم علىّ بمعنى أولنى وقد يكون ضمير غائب نحو عليه رجلا ليسنى فعليه بالصوم وقد يكون ظاهرا حكى الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والاوّل فى الشذوذ نظير اياى وان يحذف أحدكم الارنب والثانى نظير * فلا تصحب اخا الجهل واياك واياه * والثالث نظير فاياه واياالشواب كذا فى حواشى الخلاصة للمصنف واستفيد منه ان على فيما حكاه الاخفش مخففة لا مشددة خلافا للدمامينى حيث فهم ان علىّ بتشديد الياء على انها جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة والاقرب انه عطف بيان واعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل لمرتجل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالفه ويقتضى ان اسم الفعل انما هو الجار فقط وذلك لانهم اختلفوا فى الكاف المتصلة بعليك واخوته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا فى موضعها من الاعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم أنت نفسك وانظر ما الناصب حينئذ لما بعدها اذا وجد نحو عليكم أنفسكم وقد يقال ان على تتعدى لاثنين وفى حواشى الاشمونى للشهاب القاسمى أو نصب عند الكسائى على المفعولية ويرده قولك عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد وقال الفراء رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع قول الشهاب فى حواشى الاشمونى ويرده ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم فى المغنى ان نيابة ضمير عن ضمير انما جاءت فى المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما فى الاعراب وكون ذلك فى الضرورة كقوله * أن لا يجاورنا الاك ديار * الا أن يقال الفراء لا يشترط الاخير ثم انه يلزم الفراء أن ضمائر الرفع لا تستتر فيها فليحرر وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر والمعنى الزامك واختاره المصنف فى الحواشى فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فللكاف موضع خفض ورفع وانظر هذا مع ما مر جوابه وسيأتى فى كلام الشارح ان أسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان لغير الماضى يستتر فيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل عمل مسماه) أى غالبا كما قيد

ومنقول وهو ما وضع اولا لغيره ثم
نقل اليه كعليك واليك ثم انه
يعمل عمل مسماه

فيرفع الفاعل ظاهرا أو مستترا و يتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء

مطلقا والتجرد من العوامل وأن منه ما ينون لزوما نحو واها و ويها وجوازا كصه ومه وذلك للتنكير وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتي (ولا يتأخر عن معموله) لقصور درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه في العمل خلافا للكسائي (و) تمسكه بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) وما أشبه ذلك لا حجة فيه لأنه (متأول) على أنه مصدر منصوب بإضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكأنه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر أو بالعامل المحذوف (ويجزم) الفعل (المضارع في جواب الطلب منه) أي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل (نحو) قوله * (مكانك تحمدي أو تستريحي) * فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط ثم محذوف تقديره فإن تثبتي تحمدي (و) لكنه (لا ينصب) في جواب الطلب منه وإن كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك بالنصب على الأرجح * (و) الثاني منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل و يعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل و يتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فأكثر وقدمر أنه يجوز حذف فاعله وانه لا يغير عند اسناده الى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله (كضرب وإكرام) إشارة الى أن المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بأمرين أحدهما وجودي وإليه أشار بقوله (إن حل محله فعل مع أن) المصدر به والزمان ماض أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا أي من أن ضربته

بذلك في التسهيل اذ قد يكون مسماه متعديا و يكون هو لازما نحو آمين فانه لازم ومسماه استجب وهو متعد وهذا انما يصار اليه اذا تعذر الجريان على الأصل ولهذا اعترض في شرح الشذور على من فسر مه باكفف بان اكفف متعد ومه لازم فالأولى أن يفسر بانكف ولم يجعله من غير الغالب لإمكان الجري على الغالب هنا بخلاف آمين (قوله فيرفع الفاعل) أي مطلقا (قوله و يتعدى الى المفعول بواسطة) ان كان مسماه يتعدى بها وغيرها ان كان مسماه يتعدى بغيرها (قوله بلزوم البناء مطلقا) أي سواء كان بمعنى الأمر أو الماضي أو المضارع والفعل منه مبني وهو الأمر والماضي ومنه معرب وهو المضارع بشرطه (قوله والتجرد من العوامل) أي اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية كما أشرنا اليه أول الباب (قوله ولا يحذف) ولهذا رد على ابن مالك حيث جوز في قوله

* أيها المائح دلوي دونكا * أن يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة (قوله ولا يبرز ضميره) يشكل على بعض الأقوال السابقة في الكاف المتصلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه أن هذا من جملة الأمور التي يخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر قال في شرح التحفة عند قولها ولا يضاف ما نصه كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في رويد زيد ورويد زيد بالجر أنهما مصدران والفتحة فيهما فتحة إعراب انتهى لكن مقتضى ذلك أنه على القول بأن مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه و يحتمل التزام أنه لا يضاف وحينئذ يصح جعل هذا مما خالف فيه مسماه فليتأمل (قوله نحو قوله مكانك الخ) عجز بيت لعمرو بن الاطنابة وصدره

* وقولي كلما جشأت وجاشت * والضميران في جشأت وجاشت للنفس ومعنى جشأت نهضت وجاشت غثت (قوله ولكنه لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في الكلام على النواصب

الكلام على إعمال المصدر

(قوله اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث فالإضافة من إضافة الدال الى المدلول

ثم الحدث اما قائم بفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر منه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا
كمرض مرضا أو واقع على مفعول كمصدر ما لم يسم فاعله كزهو وجنون وقوله الجاري
على الفعل مخرج لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تأكيدا له أو بيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة قال
القادرية والعالمية مثل ويلا له وويحا له مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا كذا في الجامي ويحتمل أن المراد بالجريان على الفعل
الاشتمال على جميع حروفه والاحتياج في اخراج اسم المصدر الى زيادة الجاري الخ
مبني على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد الدلالة على الحدث
ولو بواسطة والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث
ويتعدى الى مفعولين كعجبت من ظنك زيدا قائما وقوله فاكثر كعجبت من
اعلامك زيدا عمرا فاضلا (قوله فقط) قيد لحلول الفعل وما محل المصدر والمقصود
بالتقييد ما والغرض انه اذا كان الزمان حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر
بل ما وليس الغرض ان ما لا تحل مع الفعل الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل معه
مطلقا غاية الامر أن ان أم الحروف المصدرية بحيث أمكن حلولها لا يعدل الى
غيرها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لمنافاتها له فعدل الى ما لانها
لا تنافيه ولا غيره ومسئلة التأويل بما عزيزة قل من ذكرها من النحاة (قوله كما
في نحو ضربا زيدا) أي من المصدر النائب عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أي
من المصدر المؤكد لعامله (قوله خلافا لابن مالك في الاول) فانه ذهب الى جواز
اعماله وصحح المصنف في شرح القطر المنع وعلله بأن المصدر هنا انما يحل محل
الفعل وحده بدون ان وما فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل
المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثاني فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا قال
في الحواشي بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجز أن يتعلقا به وهما ما هما
في التوسع بكل غاد ورائح الا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك كما أن الفعل الثاني في قام
قام لم يأت للاسناد انتهى لكنه في شرح بانت سعاد قال ان المصدر انما يقدر بأن
أو ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو له يد بمعرفة بالنحو وذكاء في
الطب قال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح في عمله في الفاعل والمفعول
الصريح قال لان الظرف يكفيه رائحة الفعل انتهى وهذا لا ينافي ما في حواشي
ابن الناظم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما في الامثلة التي ذكرها واذا كان
المصدر في معنى الثبوت وعمل في ظرف جاز تقديم الظرف لانتفاء المانع من تقديمه
وهو تقديم ما في حيز الحرف المصدري عليه لان ذلك انما يكون عند التأويل وهذا

أمس ومن أن تضربه
عدا (أو) مع (ما) أختها كعجبت
والزمان حال فقط
من ضربك زيدا الآن أي
مما تضربه الآن فان لم يحل
محله ذلك امتنع عمله كما في
نحو ضربا زيدا وضربت
ضربا زيدا فلا يصح نصبك
زيدا بضربا خلافا لابن مالك
في الاول ولهذا جعل الثاني
في نحو فاذا له صوت صوت
حمار منصوبا بفعل محذوف
لا بالمصدر الاسمي الثاني
عدمي وهو المشار اليه بقوله
(ولم يكن) المصدر (مصغرا)
فلا يقال أعجبني ضربيك
زيدا

المسيء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل وابهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتى (ولا محدودا) بالتاء فلا يقال أعجبتنى ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه (ولا منعوتا قبل تمام (عمله) فلا يقال عرفت سوقك اللقيف الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو ان هجرك اياى المفرط لهالك ولو قال ولا متبوعا لكان أولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت (ولا محذوفا) لعدم وجود حروف الفعل (ولا مفصولا من المعمول) أى من معموله بأجنبى لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما (ولا متأخرا عنه) أى عن معموله ولو ظرفا فلا يقال أعجبنى زيدا ضربك لما مر من أن معموله بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول قال التفتازانى والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا

لا يؤول فظهر صحة قول المصنف فى المغنى انه يجوز فى قوله وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم وجهركم ان سركم تعلق فى السموات وفى الارض بسركم وجهركم لان المصدر ليس مما ينحل لان والفعل وغفل الدمامينى عن مراده فقال المصدر اذا لم ينحل لان والفعل ينحل لما والفعل فالمحذور باق فظن أن المراد نفى التأويل بخصوص ان والفعل والمنفى التأويل مطلقا فتأمل (قوله لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الخ) هذا لا يناسب ما سيأتى من أن المصدر انما عمل لانه أصل الفعل لا لمشابهته له فالمناسب أن يعلله بان صيغة المصغر ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل (قوله ولا مضمرا) أى خلافا للكوفيين ويشهد لهم قوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المترجم

فان قوله عنها متعلق بهو العائد الى الحديث لكن انما فى هذا عمله فى الجار والمجرور (قوله ولا مفصولا من معموله الخ) لهذا رد على الزمخشرى ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وهو لقادر قاله فى المغنى و يؤخذ من ذلك انه لا يعمل مفصولا ولو كان المعمول ظرفا و يؤخذ من اعتراضه على الزمخشرى اذ علق أياما الصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أياما أن فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب انه لا يعمل مفصولا ولو الفاصل جارا ومجرورا فان قيل لعل الزمخشرى يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله (قوله لان معموله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بأن المعمول ليس صلة حقيقة وفيه نظر لانه عند العمل مؤول بان والفعل أو ما والفعل فهو صلة لموصول حرفى (قوله قال التفتازانى والحق جواز تقديم معمول المصدر الخ) حاصل ما أشار اليه التفتازانى ان المصدر يعمل فى الظرف من غير احتياج الى تأويله بان أو ما والفعل لان الظرف يعمل فيه العامل القوى والضعيف لتنزيله من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه وقال الرضى بجواز تقديم المعمول اذا كان ظرفا واختار انه لا بد من التأويل وقال المؤول بالشئ لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا فلا يلزم من منع تقديم ما فى حيز الحرف المصدرى عليه اذا كان ملفوظا به ان يمنع ذلك اذا كان مقدرا و يؤيده أن لا مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخلو من الدلالة على الزمان الى غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح وعبارة الشارح توهم ان التفتازانى يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفى مع كونه مؤولا بالحرف المصدرى والفعل ولا يمنع فى هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتأمل وفى حواشى ابن جماعة

كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر انه لا يشترط فى اعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه أصل الفعل

جاءة فى مباحث حذف المسند اليه لك أن تقول هذا الكلام أى قوله رائحة الفعل بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا رائحة للفعل لان العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فانه انما عمل لشابهته الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال (قوله لمنع اعمال المثنى والجمع) هو قياس اشتراط أن لا يكون محدودا ولا مصغرا وان علل التصغير عامر فى كلام الشارح لان التثنية والجمع من خواص الاسماء (قوله وان ظفرنا بشئ من ذلك الخ) قد جاء اعمال المجموع فى قوله

بجربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا الحزم والفنعا

الفنع الفضل الكبير (قوله نحو ولولا دفع الله الناس) مثال لما اضيف للفاعل مع ذكر المفعول (قوله ربنا وتقبل دعائى) مثال لما اضيف للفاعل مع حذف المفعول (قوله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا) قال فى التصريح وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه انتهى وهو مبنى الكلام أبى حيان حيث اعترض على ابن مالك فى الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمالها الرواية بالمعنى وقد رد عليه بان الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى الى ذلك بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث على الاحكام الشرعية وهو مخالف للاجماع والمسئلة مبسوطة فى شروح المغنى وانما استدل بالحديث لا بالآية لان من فى الآية ليست فاعل المصدر بل اما بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط محذوف أى منهم واما شرطية والجواب محذوف أى فليحج وذلك لئلا يلزم أن يجب على الناس أن يحج المستطيع منهم كما قاله فى المغنى وغيره قال التاج السبكى فى بعض مجامعه وهو ممنوع وأى مانع من ذلك ويكون فى الحج شيآن فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا أحسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعى بحث ان الحج لا يتعين وانه يغنى عنه العمرة وفى هذا التقرير رد عليه وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هنا مباحثة وهى انه اذا ثبت ان فى الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر أن فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغير المستطيع فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج أسقط فرض الكفاية ولا نقول انه حج عن الغير لان الحج لا نيابة فيه عن مستطيع وبقى على المستطيعين فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب

بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك وأنه لا يشترط فيه أيضا أن يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم لمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذى هو أصل الفعل فان ظفرنا فى كلام العرب باعمال شئ من ذلك قبل ولم يقس عليه ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بأل (و) لكن (اعماله) حالة كونه (مضافا) للفاعل مع ذكر المفعول وتركه (أكثر) استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبأل لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه أهم ولان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة (نحو ولولا دفع الله الناس) ربنا وتقبل دعائى أى دعائى اياك وأما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا

وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (و) اعماله حال كونه (منونا) أى مجردا من أل والاضافة (أقيس) من اعماله مضافا و بأل لانه يشبه الفعل لكونه نكرة (نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) أى أن يطعم يتيما (و) اعماله مقرونا (بأل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل (نحو) قوله (عجبت من الرزق المسئ الهه) بنصب المسئ ورفع الهه بالرزق الذى هو مصدر وعورض بأن الاضافة كالتعريف بأل فهلا بعدمعها المصدر عن الفعل وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل (تتمة) يجوز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفى تابع المفعول كأعجبنى أكل اللحم والخبز الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بأن وفعل الفاعل

اسقاط ما فى ذمته من فرض العين فاذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر ان جعل من شرطية أرجح لان حاصله ان لله على الناس أن يكون البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكن ينبغى أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر (قوله وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الخ) أى فتكون حينئذ كالمنون فى انه يرفع و ينصب و بهذا يتم للمصدر المضاف خمسة أحوال وهذا كله فى مصدر الفعل التعدى بواحد فان كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافته الى فاعله واضافته الى ظرف متسع فيه كاعجبنى قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد او متعد لاثنين أو ثلاثة جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لانه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا لشبه الفعل فالاظهر أن يقال لان التنكير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة فى الحمام القرآن أى من أن قرئ قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غريب اعنى الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على أحدهما فالرفع أحق والاكثر الواقع ماذكرت انتهى وقال المصنف فى حواشى الالفية اعمال المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون وأما ذو أل فاعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل المصدر فى الفاعل ضعيف مطلقا (قوله عجبت من الرزق الخ) صدر بيت عجزه * وللترك بعض الصالحين فقيرا * (قوله فى توابع الفاعل) ظاهر هذا جواز الرفع على المحل فى جميع التوابع وفصل أبو عمر فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت (قوله الجر حملا على اللفظ) هو أحسن من الاتباع على المحل وقيده فى التسهيل بما اذا لم يمنع مانع قال الدماميني كما فى أعجبنى اكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجر يؤدى الى العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو ممنوع كما ستعرفه فى باب النسق (قوله والرفع حملا على المحل) على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون وحمل عليه بعضهم قوله فى الحديث أمر بقتل الابتر وذا الطفيتين وأنشد سيبويه

يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحون على سمعان من جار

(قوله والنصب على المحل) أى وان لم يذكر الفاعل خلافا لبعضهم (قوله ان قدر بان وفعل الفاعل) أى والرفع ان قدر بان وفعل ما لم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع نائب الفاعل و يقدر بالحرف المصدرى وفعل ما لم يسم فاعله وهو ما ذهب اليه

جمهور البصريين ومشى عليه في التسهيل ومنعه بعضهم لما فيه من الالباس لانه يتبادر من صيغة المصدر انه من المبني للفاعل ومنه يؤخذ انه لا منع فيما كان فعله ملازما للبناء للمفعول كزكم فيجوز أعجبني زكام زيد ولا من الاتيان بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول نحو يعجبني أن يضرب زيد فظهر صحة جعل ما في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرية وسقط كلام أبي حيان واعلم ان الشارح لم يحك في جواز الاتباع على المحل هنا خلافا وحكاه في اسم الفاعل فأوهم الاتفاق عليه هنا وليس كذلك فانما يجوزه من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترطه أضمر عاملا كما في الباب الرابع من مغني اللبيب

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

(و) الثالث منها (اسم الفاعل) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث

(قوله ولو مثنى أو مجموعا) كقول عنترة * والناذرين اذا لم القهما دمي * فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا فان قلت لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالاسماء قلت أما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل الى صيغة مفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامة التثنية والجمع في الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتأمل (قوله لمن قام به) أي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان أولى لان ما جهل أمره يذكر بلفظ ما ولعله قصد تغليب العاقل على غيره فان من لمن يعقل (قوله على معنى الحدوث) أي الوجود بعد ان لم يكن يعني انه وضع لذات حصل لها الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد ان لم يكن فالضارب معناه شئ ثبت له الضرب بعد ان لم يكن وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث كما في الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك قال الاستاذ الصفوي وهذا يخالف ماذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني فتأمل ويمكن الجمع بحمل أحد الامرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر على الوضع فليتأمل وقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل للمحدود وغيره وقوله من قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر من قولنا ما اشتق لمن قام أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة وقوله على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم اخرج به اسم التفضيل وقد عرفت انه

ويعمل عمل فعله المبنى للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته للمضارع فى الزنة والتذكير والتانيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفى تمثيله لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) اشارة الى أنه يصاغ من الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ماقبل آخره ثم انه ان صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف (فان كان) مقرونا (بأل) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أى ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا أو غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة أن تكون فعلا كجاء الضارب زيدا أمس أو الآن أوغدا (أو) كان (مجردا) منها (فبشرطين) لابد منهما لصحة عمله فى المنصوب (كونه حالا أو استقبالا) لتحقق مشابهته للمضارع (واعتماده) ولو تقديرا (على نفى) نحو ماضارب زيد عمرا الآن أوغدا (أو) على (استفهام) نحو أضارب زيد بكرا الآن أوغدا وهو بين خالد بشرا أم مكرمه أى أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو زيد ضارب خالدا الآن أوغدا

خرج بماقبله (قوله ويعمل عمل فعله) الا أن اسم الفاعل تجوز اضافته لمعموله ولا يجوز ذلك فى الفعل وان الفعل لاتدخل اللام على معموله المؤخر وهذا يجوز فيه ذلك نحو وما ربك بظلام للعبيد وأن اسم الفاعل اذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل فى متقدم تقول هذا ضارب زيدا وتاركه ولا يجوز هذان زيدا ضارب وتاركه لان الفعل لا يصلح هنا وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه وجاءنى رجل لان ضارب عمرا وتاركه (قوله ثم انه ان صغر او وصف لم يعمل) قال المصنف فى حواشى الالفية فان قلت فما بالكم تمنعون اعمال المصغر وقد حكى أظنى مرتحلا وسويرا فرسخا قلت ما أحسن قول أبى الطيب

وشر ماقنصته راحتى قنص * شهب البزاة سواء فيه والرخم

يعنى أن الظرف وعديله يستوى العامل القوى والضعيف فى العمل فيهما فالمنفى عمل المصغر فى غيرهما فان قلت فكيف أيضا منعوا اعمال الموصوف وقد أجاز الكسائى أنا زيدا ضارب أى ضارب وقال الشاعر

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سلمى فى الخليط المزايل

قلت الاول من كلامه مبنى على مذهبه فلا يحتج به وأوله ابن مالك على أن أيا خبر ثان وليس بشئ لان أيا لا يحذف موصوفها الا شاذا مسموعا لانها لم تمكن تمكن الصفات والثانى قالوا بتقدير فقدت فرخين وقالوا أيضا لا حل بخالفهم الاخفش اذا رجعت فيبقى التقدير اذا رجعت فاقد خطباء فقدت فرخين رجعت فيفصل فى التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامرين ارتكاب الابتداء فى فاقد أما اعماله فلا لانه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع انه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمقصود ماهو على طريق الاستئناف وفى التصريح ان الكسائى خالف فى الشرطين وظاهر كلامه ان اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف ولو بعد العمل وان الكسائى يجيز اعماله مطلقا وكلام بعضهم يقتضى خلافه لانه قال أجاز الكسائى أنا زيدا ضارب أى ضارب دون أنا ضارب أى ضارب زيدا فقوله دون كذا يقتضى انه لا يجيز أعماله الا اذا وصف بعد العمل وفى شرح التسهيل لمصنفه ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى الموصوف قبل العمل لان ضعفه يحصل بعده الا قبلها (قوله لابد منهما لصحة عمله فى المنصوب) أى بخلاف عمله فى المرفوع وظاهره ان عمله فى المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والاول صرح به غيره وانه يرفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضى مضمرا بلا خلاف

كما

كما قال ابن عصفور لكن رد بان ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعا عمله فى المضمر وظاهرا على ظاهر كلام سيبويه ومذهب ابن جنى والشلوبين وأكثر المتأخرين انه لا يرفعه * وأما الثانى ففى المغنى ان الاظهر ان الجمهور منعوا قائم الزيدان لفوات شرط الاكتفاء بالمرفوع عن المبتدأ وهو تقدم النفى والاستفهام لا لفوات شرط وهو الاعتماد وعلل ذلك بامرين ثانيهما ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قائم أبوه أمس وانهم لم يشترطوا الصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما يأتى بقوله تعالى مختلف ألوانه وانما عمل لرفع فتدبر (قوله ومختلف ألوانه) أى صنف أشار الى أن الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به لكنه جعل الاعتماد فى الآية على المخبر عنه المقدر وفى التصريح انها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر وكلاهما صحيح والنظر فى الارجح منهما لان الموصوف المحذوف فى الاصل مخبر عنه وبحسب الظاهر المخبر عنه انما هو الوصف بحسب الاصل (قوله ومنه نحو يا طالعا جبلا) أشار بقوله ومنه الى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما وهمه كلام الالفية لان حرف النداء يبعده من الفعل لكن ليس فى الالفية ادعاء ان النداء مسوغ بل ان الوصف اذا ولى حرف النداء عمل وذلك صادق بأن المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز اضافته الى مفعوله) أى وما أشبهه كالخبر فى كى أنا كائن أخيك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتمييز ونحوهما وأما الوصف الذى لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره وما عداه أمره مشكل اذ لا يضاف اليه مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز السيرافى نصبه لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام من حيث التعريف لان الاضافة محضة وبالمنون من حيث انه لا يضاف وقال ابن الناظم الصحيح انتصاب اسم الفاعل بمعنى المضى لغير المفعول الاول هو اقتضاء اسم الفاعل اياه فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر فوجب النصب لمكان الضرورة انتهى ونقض بقولك هذا ضارب اليوم زيدا أمس فانهم لا يجيزونه وقيل العامل فى غير الاول محذوف واعترض بأنه غير ماش فى هذا المعطى زيد امنطلقا لانا ان لم نقدر المفعول الاول فلا يجوز الحذف اقتصارا وان قدرناه فلا ناصب به وأجيب باوجه أحسنها انما يمتنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين (قوله ولك فى تابع المجرور راجح) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره لان شرط الاتباع على الموضع أن يكون بحق الاصالة والاصل فى الوصف المستوفى للشروط

ومختلف ألوانه أى صنف (أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن أو غدا ومنه يا طالعا جبلا أى يا رجلا أو على ذى حال كجاء زيد راكبا فرسا الآن أو غدا ثم ان وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل تجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاسى خالد ثوبا الآن أو غدا ولك فى تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كيبتغى جاها ومالا من نهض

... من كلامه أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل وقد خالف في الاول الكسائي فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى وكلبهم (باسط ذراعيه) فباسط بمعنى الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه (على) ارادة (حكاية الحال) الماضية بان يفرض ما وقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل أن الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف في الثاني الاخفش فاجاز عمله (و) احتج بقوله (خبير بنو لهب) فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ولا حجة له فيه لجواز حمله (على التقديم والتأخير) بجعل الوصف خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع قال (وتقدير خبير كظهير) في والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فاعطى حكم ما هو على زنته (و) الرابع منها (المثال) ولو مثنى أو مجموعا (وهو ما) أي اسم (حول للمبالغة) والتكثير في الفعل (من) صيغة اسم (فاعل)

العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل

وأجيب بأن الاصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه (قوله الجر على اللفظ) وهو الوجه الا ان منع مانع نحو الضارب الرجل وزيدا كما علم من باب الاضافة وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج واحتج له بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل نحو رب رجل وأخيه وأي فتى هيجاء أنت وجارها واحتج لهما بان العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه وانما جاز ما أورده المحتج لان اضافته في تقدير الانفصال اذ التقدير رب رجل وأخ له ولا سبيل الى ذلك في مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل (قوله من وصف) أي منون وقوله أو فعل اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب باضمار ما ذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المجرور اذا لم يكن عاملا وان كان كلام الشارح انما هو في العامل (قوله بان يفرض ما وقع واقعا الآن) قيل وانما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه وقيل معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به اذ ذاك كما في قولهم دعنا من تمرتان ورد بان المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ (قوله واحتج بقوله خبير بنو لهب الخ) لا يخفى ان الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر ان الشرطين انما هما لعمله في المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد ولعل المصنف في هذا الكتاب يرى ان الاعتماد شرط لعمله مطلقا وان حقق في المغني خلافه فكان ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ما قاله في المغني واعلم أن حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لان المرفوع انما يسد مسد الخبر اذا اعتمد على ما في المغني فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل (قوله ولو مثنى أو مجموعا) سواء كان جمع تصحيح أو تكسير وهو في التثنية وجمع التصحيح أقل اسلامة نظم الواحد فالمجاراة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله للمبالغة والتكثير) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية قال الشاطبي في شرح الالفية هذه الامثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام أحدها هذا الذي ذكر والثاني أن تأتي للمبالغة في الصفة لا في كثرة الفعل

كان وكذا اذا دخلها معنى النسب نحو فعوال فان معناه المبالغة فى القول وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذى كذا كانه يقول ذو قول أو على الياء كانه يقول قولى فى قول فهذا ليس على معنى الفعل العلاجى كحائض وطامث ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا لما دخلها من معنى النسب كما لا يعمل نحو تمار والثالث أن تأتى لغير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وصدئ فهو صدئ وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا فى البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل اذ ليس هذا بدلا عن فاعل (قوله الثلاثى) قيد بذلك لان اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل والعدل فى فعال أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذ قياس على الاصح (قوله على جواز اعمالها) أى بالشروط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضى بدون أل وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضى مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك وجرى على ذلك الرضى وهو مردود لان دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حملا على أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذى حولت عنه ومن ثم رد قول كثير من الفقهاء فى الطهور انه الطاهر فى نفسه المطهر لغيره فات الطهور صفة بدليل ماء طهورا وهو محول عن طاهر وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما أن صبورا كذلك لانه عن صابر بخلاف قطوع فانه عن قاطع وقاطع يتعدى وأجيب أما أولا فذكر ابن فارس انه سمع محمد بن هارون يقول سمعت ثعلبا يقول الطهور الطاهر فى نفسه المطهر لغيره انتهى وفى الحديث هو الطهور ماؤه وبعد قولهم أنتوضأ بماء البحر فيه وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا وعن الثانى بأنه انما يتحد فاعل وفعول فى التعبير اذا أمكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى أى من جهة التكرار كصبور وصابر ولا يمكن الفرق فى طهور وطاهر من غير جهة التعدى وكان الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لافادتها ما يفيده مكررا) هذا مبنى على ان الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريرى وذكر ان من [illegible] لهم لمن يكثر السؤال سائل وسائلة وان الصواب سآل وسآلة وقد رده [illegible] فعال خاص بالكثير وفاعل عام فى القليل والكثير انتهى وحينئذ فهى [illegible] عن فاعل فى التنصيص على الكثرة قال الشاطبى فى شرح الالفية اسم الفاعل دال على الفعل كثيرا كان أو قليلا فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه فعل ما لكنه من جهة وضعه لا اشعار له بخصوص فعل فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالا عليها فعول فى الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة

الثلاثى (الى) صيغة (فعال) بتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلاثة (بكثرة) ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها (أو فعيل) بكسر العين وبعدها ياء كسميع (أو فعل) بكسر العين من غير ياء كحذر والتحويل اليهما (بقلة) ولهذا منع بعضهم اعمالهما وأما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى أنها لا تجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه وقدروا المنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا على أصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا ولورود السماع به (نحو) ما حكاه سيبويه

تمييع دعاء من دعاه وقوله أتاني أنهم مزقون عرضي والمشهور أن هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة (و) الخامس منها (اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقوله (كمضروب ومكرم) اشارة الى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في أوله وفتح ما قبل آخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد أن يعدى بحرف الجر اذ ليس له مفعول كممرور به أو بهما أو بهم أو بهن ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدي (و يعمل عمل فعله) المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده وما سواه مما يتعلق بالرافع ان كان منصوبا لفظا أو محلا (وهما) أي المثال واسم المفعول (كاسم الفاعل) في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف ولك في اسم المفعول خاصة اضافته الى مرفوعه بمعنى اذا حول الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد

لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل فتبين ان كل واحد منها بدل من فاعل في المعنى (قوله أما العسل فانا شراب) فيه دليل على جواز تقديم معمولها (قوله انه لنحار بوائكها) منحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر والبوائك جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق (قوله وقوله أتاني انهم الخ) صدر بيت لزيد الخيل عجزه * بجاش الكرملين لهم فديد * والشاهد في نصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه و يحامي عنه وقوله بجاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبره مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والفديد التصويت وفي الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجحاش الكائنين في هذا الموضع أو استعارة على الخلاف في نحوه (قوله والمشهور ان هذه الامثلة الخ) ذكر الحريري ان العرب بنوا لمن فعل مرة فاعلا كقاتل وضارب ولمن كرر الفعل فعالا كقتال وقتال ولمن بالغ في الفعل وكان قويا عليه فعولا نحو صبور ولمن اعتاد الفعل مفعالا كامرأة مذكار أو مئناث أو معقاب اذا كان عادتها أن تلد الذكور أو الاناث او نوبة كذا ولمن كان آلة للفعل وعدة له مفعلا وكتب عليه ابن بري هذا الذي ذكره سيبويه فعول وفعال لا تعرفه النحويون وكذلك مفعالا كلها بمعنى واحد نحو ضروب وضراب ومضراب

﴿اسم المفعول﴾

(قوله لمن وقع عليه) أي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وفي التعبير بمن ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه مخرج لما عدا المحدود (قوله في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله) أي النصب على ما مر وكان الاظهر أن يقول في أنهما اذا كانا بأل عملا مطلقا والا فبالشروط المتقدمة (قوله ولك في اسم المفعول خاصة) يريد ان هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل فانه يخالفه في هذا الحكم وذلك ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب أبيه زيد الا انه اضافة الشئ الى نفسه اذ كان مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل في اسم المفعول أن يجري مجراه في انه لا يضاف الى مرفوعه لكن لما كان اذا تعدى الى واحد كما هو شرط المسئلة وان أطلق الشارح اذ لا يتصور في غير المتعدي الاضافة والمتعدي لا كثر طالب بمعناه للمنصوب فيكون بمعنى العلاج باقيا فيه وشرط اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف و يتناسى فيه العلاج وان لم

يذكره الشارح أيضا نعم يجوز فيما تعدى لأكثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون سببيا فلا يظهر له عمل في شيء الا في السببي أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه ما جاز فيها والمراد انه انفرد بجواز الاضافة الى المرفوع من غير قبح والا فاسم الفاعل يضاف الى مرفوعه نحو زيد كاتب الاب فيمن نسب أبوه بقبح واعلم أن ابن مالك صرح بأن اسم الفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافته لمرفوعه ان كان من قاصر اتفاقا أو من متعد لواحد على خلاف أما اذا كان متعديا لاكثر من واحد فالمتفق على انه لا يجوز والقياس على ما مر في اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حينئذ صفة مشبهة كما يدل عليه قول المصنف في التوضيح في باب أبنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ان فاعل اذا أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما تقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالته على الحدوث وأما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة ولم يعتبروا في تعريفه الدلالة على الحدوث وان وقع للحفيد في ذلك ما فيه خفاء فهو وان دل على الثبوت لا يصير ووقع في التصريح في هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولنا رسالة حسنة في ذلك جمعت فرائد المقال بمراجعتها يظهر الحال (قوله والاصل مضروب عبده الخ) مثله في شرح الالفية لابن الناظم ونقله المصنف في الحواشي وقال وعندي انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يؤل الى الاخبار عن زيد بأنه مضروب وذلك خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه محمود المقاصد فان من حمدت مقاصده لا يمتنع أن يقال فيه محمود المقاصد

والاصل مضروب عبده فوات الاسناد ثم أضيفت وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (و) السادس منها (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد) في أمور ستأتي ولهذا عملت عمل النصب وان كان الاصل أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من القاصر (وهي الصفة المصوغة) من فعل قاصر (لغير تفضيل لافادة) نسبة الحدث الى موصوفها على جهة (الثبوت) فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له

(الصفة المشبهة)

(قوله في أمور ستأتي) هي الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجز في مشيوخاء ومعلوجاء من الشيخ والعلج أن يعملا الرفع خلافا للفارسي لانهما لا يفارقان التأنيث وليسا جاريين وأجاب الفارسي عن الثاني بانهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا هذا مشبه للجاري لانه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الاصالة لا المشابهة كما سيأتي (قوله ولهذا عملت عمل النصب) أي لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به أما غير ذلك فيعمله بطريق الاصالة (قوله ولكونها مأخوذة من القاصر) أي اصالة أو عروضا كما في رحمن ورحيم واسم الفاعل المتعدي لواحد اذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مر فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بضم العين

ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمت وتميز عنه بأمور منها أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها أنها للزمن الحاضر الدائم أي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها أنها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي (كحسن وظريف و) مجارية له نحو (طاهر وضامر) واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا (و) منها أنها (لا يتقدم معمولها) المنصوب عليها لأنها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في

(قوله واستمراره) استشكل بما صرح به أئمة المعاني من انه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت وجمع بأن للاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفي في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل في كل ثابت استمراره (قوله ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الخ) ظاهره ان الصفة لا تدل على الحدوث وفي التصريح ما يقتضي انها تدل عليه لانه لما قال في التوضيح في باب ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة جميع الصفات صفات مشبهة قال الا اذا قصد بها الحدوث انتهى وهو يدل على ان التحويل الى فاعل عند قصد الحدوث ليس بواجب نعم اذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضي استدلالا لما ذكره ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل عند قصد النص على الحدوث (قوله والاعتماد على واحد مما مر) أي في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى وذكر المصنف في الحواشي انها لا تنصب المفعول المطلق فيعارض قول النهاية انها تنصب المصدر واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لانه من ضروريات وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لانه كتحصيل الحاصل ثم الاعتماد شرط فيها مطلقا على الاصح من أن أل الداخلة عليها معرفة ومالم تكن صلة لأل ان كانت موصولة (قوله من اللازم) أي ولو بطريق العروض كما مر (قوله ومجارية) هذا بناء على ماذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب الزمخشري وابن الحاجب الى انها لا تكون مجارية وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورده ابن مالك بطاهر القلب ونحوه قال المرادي ولقائل أن يقول ان ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وفيه ما علمت من باب اسم الفاعل (قوله لا يتقدم معمولها) أي دائما وقوله بخلاف منصوبه أي اسم الفاعل فانه قد يتقدم منصوبه قال في الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه فتقول هذا زيدا ضارب الا اذا كانت فيه أل وقد جاء ما ظاهره التقديم على مافيه أل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فان كان اسم الفاعل مجرورا باضافة أو بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا فيجوز عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد هذا وقيد المعمول بالمنصوب لانه محل التمييز

اذ المرفوع والمجرور لا يتقدم منهما لان الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف (قوله نحو زيدا أنا ضاربه) أى لان ما يعمل فى المتقدم عليه
يصح أن يفسر عاملا ثم انه كان الصواب أنا ضارب بغير ضمير لانه مع الضمير لا يكون
من مسئلة تقديم منصوب باسم الفاعل بل من عمله محذوفا وهى ستأتى فى كلامه
وهذه العبارة وقعت فى الاوضح هكذا فنقلها غافلا عن كونه لم يذكر فى الفروق
مسئلة الحذف وانه أراد التنبيه عليها بقوله ولهذا الخ لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا
(قوله فى نحو زيد أبوه حسن وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على
زيد يفسرها المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل فى
متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة
خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه (قوله أى اسما ظاهرا)
فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا كما فى قوله حسن الوجه
طلقه أنت وفى الحرب كالح مكفهر قال المصنف فى الحواشى عند قول الالفية وكونه
ذا سببية وجب فيه نظر فان معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا والضمير يذكره
النحاة فى مقابلة السببى قال الصيمرى الصفة المشبهة تعمل فى شيئين ضمير الموصوف
وما كان من سببه ويحتمل أن يقال احترز بالسببى عن الاجنبى فقط فيدخل الضمير
لانه ليس باجنبى وقد أشار الى هذا من قال يعمل فى السببى دون الاجنبى انتهى
فكان ينبغى للشارح أن يعمم فى السببى ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرد على
الشارح لقوله الآتى والمراد بمعمولها الخ وعملها فى المرفوع ليس بحق الشبه لانا
نقول ذلك بالنسبة لتقدمه عليها وعدم اشتراط الاعتماد وأما بالنسبة لاشتراط
كونه سببيا فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به اذا كان العمل حسنا
نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يؤخذ من كلامهم على
تقسيم عملها الى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تتمة تأتى نعم يرد انها تعمل
فى الضمير النصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتى (قوله ما عملها فيه بحق الشبه)
وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقضية ذلك
ان مرفوعها لا يشترط أن يكون سببيا وهو ما صرح به الشاطبى فى شرح الالفية
والرنى وعبارة الرضى تعمل فى غير السببى اذا كان فى معمول آخرها ضمير
صاحبها نحو برجل طيب فى داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو
أحسن الزيدان وما قبيح العمران فانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل فى سببيه
انتهى وهذا لا يرد على ما يؤخذ من كلامهم الذى أسلفناه لان ذلك يفرض فى غير
هذه الامثلة تدبر (قوله ومنها ان معمولها أشبه بالمفعول به) هذا قد مر حيث قال

نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع
فى نحو زيد أبوه حسن وجهه
(و) منها أن معمولها
(لا يكون أجنبيا) بل سببيا
أى اسما ظاهرا متصلا
بضمير موصوفها ولو تقديرا
كما فى نحو زيد حسن وجها
أى منه فلا يقال زيد حسن
عمرا كما يقال زيد ضارب
عمرا لانها مأخوذة من
فعل لازم وقد جرت على
الاسم فلا تقتضى حينئذ الا
ضميره أو سببيه كما فى اسم
الفاعل اللازم والمراد
بمعمولها ما عملها فيه بحق
الشبه ولا يرد زيد بك فرح
اذ عملها فى الظرف وعديله
لما فيها من معنى الفعل
ومنها أن معمولها مشبه
بالمفعول به

لكن النصب هنا هنا الخ (قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل صرح سيبويه بأن ذلك ممتنع وانه لم يسمع وأجازه الفراء هذا في موضع الرفع وأما في موضع النصب نحو هو حسن الوجه والبدن فنصوا كلهم على انه لا يجوز وأما في اسم الفاعل فيجوز وان اختلفوا في تأويله فقيل على الموضع وقيل باضمار عامل وهو الصحيح وأما هنا فلا يجوز بوجه لانك ان أضمرت فعلا فالفعل لا يشبه أو وصفا فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل وشمل قوله وغيره الصفة وقضيته ان معمولها يجوز ان يوصف ونص الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وان استشكله في المغني بالحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى لأنه يمكن أن يكون شاذا ومن هذا يظهر انه كان ينبغي للشارح ان يذكر أولا فيما امتازت به ان معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بانه يتبع بغيرها ثم يذكر ان التابع لا يراعى فيه الاتباع على المحل (قوله ولو ظرفا) قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا نحو مفتحة لهم الابواب انتهى وكأنه أراد ان اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة (قوله وانها لا تعمل محذوفة) تقدم ما يعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال الارتشاف ثم المعمول اما ان يكون مضمرا أو ظاهرا ان كان مضمرا مرفوعا استتر في الصفة أو غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من أل غير متصل بها ضمير غيره فالضمير مجرور نحو حسن الوجه جميله وأجاز الفراء التنوين والنصب فتقول جميل اياه أو يتصل بها ضمير غيره فالنصب على التشبيه نحو ما روى الكسائي هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها ولا خلاف في نصب هذا الضمير العائد على وجوه ومقرونة بال وهي متصرفة في الاصل نحو الحسن الوجه الجميله ففي هذا الضمير خلاف قيل في موضع نصب وقيل في موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب اعراب الصفة ففي نحو الحسن وجها الجميله الهاء في موضع نصب وفي مثل الحسن الوجه الجميله الضمير يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفة في الاصل وقرنت بال نحو الحسن الوجه الأحمره فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ويظهر من كلام الفراء ترجيح النصب على الجر وعن المبرد الجر وان لم تقترن بال نحو رأيت رجلا حسن الوجه أحمره تعين الجر وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ولم يجز فيه أحد من القدماء النصب الا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك اذا قصدت الاضافة قلت مررت برجل أحمر الوجه الاصفره وان لم تقصد الاضافة قلت لا أصفره (قوله ولا تتعرف بالاضافة دائما) أي واسم الفاعل قد يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي أو اريد به الاستمرار على ما قاله الزمخشري قال الشهاب القاسمي في حواشي

ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا تفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وأنها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف بالاضافة دائما

وأنها تؤنث بالالف وتخالف فعلها في نصبها مع قصوره وتجوز اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام وأن أل الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله (و) لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احداها أن (يرفع على الفاعلية) باتفاق بعد اخلائها من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه (أو) على (الابدال) عند بعضهم من الضمير فيها (و) ثانيها أن (ينصب على التمييز أو) على (التشبيه بالمفعول) به ان كان نكرة كزيد حسن وجها أو عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال (والثاني متعين في المعرفة و) ثالثها أن (يخفض بالاضافة) أي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بأل وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجه أو مضاف للمجرد منها كالحسن وجه أب أو مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه أو لمضاف لضميره كالحسن وجه أبيه لامتناع اضافة ما فيه أل لشيء من ذلك واذا خفض المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة عين مرفوعها في المعنى وغيره منصوبها واعلم أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها

الجامي وانظر هذا مع قولهم ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضي وغيره كشروح التسهيل بدلالتها على الاستمرار بل ومع قول التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لانه أقرب الى مشابهة الفعل التي هي سبب في كون الاضافة لفظية لان دلالته على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة فدلالتها على ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضي في باب الصفة المشبهة (قوله وانها تؤنث بالالف) أي كما تؤنث بالتاء واما اسم الفاعل فلا يؤنث الا بالتاء (قوله من غير ضعف ولا قلة) أي بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الى مرفوعه على ضعف وقلة نحو زيد كاتب الاب وهذا انما يظهر اذا لم يكن في هذه الحالة صفة مشبهة (قوله حرف تعريف) أي على الاصح وبقي عليه مما تمتاز به ما ذكره المصنف في الحواشي وهو مبني على هذا الأخير وهو انه لا يجوز الحسنا وجها ولا الحسنو وجها بحذف النون مع النصب للتقصير وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال ومن جاز ذلك فهو مخطئ لانه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ لذلك في اسم الفاعل انما هو الطول بالموصول والصلة وأل هنا ليست موصولة لان الموصول هنا لا يكون في تأويل الفعل لان الفعل لا يشبه وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك (قوله أو على الابدال) أي بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو علي الفارسي (قوله أي تشبيها) فلا ينافي ان الصحيح ان العامل للخفض المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر (قوله اذا كانت الصفة بأل وهو مجرد الخ) محله اذا كانت الصفة مفردة اذ المثناة والمجموعة تجوز اضافتها الى ما ذكر لحصول الفائدة من التخفيف بحذف النون وفي الرضي بعد ما ان وجه الامتناع في الصور الاربع ما ذكره وأما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف (قوله كالحسن وجهه) أطلقوا امتناع هذا التركيب ولم ينظروا الى امكان أن الاصل بالرجل الحسن وجهه أو وجه أبيه فيكون المضاف فيهما مضافا لضمير أل أو لمضاف لضمير أل اذ لا يتعين أن يكون الاصل بزيد الحسن وجهه وقد نص في التسهيل على جواز مررت بالرجل الحسن وجهه لكن قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف

في صحته فان الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه اذ العود الى ما فيه أل لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها وأضدادهما) أي وأما مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وقد أنهى صورها بعضهم بالنظر الى ذلك والى تنويع آخر الى أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون صورة فانظر التصريح (قوله فالقبيح أربع صور) ضابطها أن ترفع الصفة مطلقا النكرة وتحت هذا أربع صور وحسن وجهه وجه الاب الحسن كذلك وهي مع قبحها جائزة في الاستعمال لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ لان المراد من الحسن وجه الحسن وجه له وأوردانهم عدوا في أمثلة الحسن الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها ويمكن أن يجاب بمنع انتفاء السببية في اللفظ لان أل قائمة مقام الضمير عند الكوفيين وعد ذلك من الحسن بناء على رأيهم وان مشى ابن الناظم والمصنف في باب الاضافة على ان كلا من الرفع والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه قبيح وان في الجر تخلصا من ذلك فانه مبني على رأي البصريين كما أن عد هذه الصور قبيحا مبني على ان معمولها مطلقا لا يكون أجنبيا ولو مرفوعا وتقدم ما يتعلق بذلك (قوله والضعيف ست) ضابطها ان تنصب الصفة المنكرة المعرفة مطلقا أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه فالاولى نحو حسن الوجه والثانية حسن وجه الاب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه ووجه الضعف ان في النصب اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وبهذا عبر عنه المصنف في باب الاضافة بالقبح وقد يقال هذا الاجراء لازم عرفت الصفة أو نكرت فلم خصوا الضعف بكونها نكرة وأجاب الشهاب في حواشي الاشموني بان في الصفة المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة فروعي ذلك القول لكنه مناف لما صرح به المصنف أول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه وان في الاضافة تخلصا منهما انتهى وأقول الاعتماد على أل لا دخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى وانما يظهر ذلك في عمل الرفع ان قيل ان أل موصولة لانها حينئذ لا تحتاج في عمل الرفع الى اعتماد على غيرها وفي الجر شبه اضافة الشيء الى نفسه وأورد على ذلك انهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه بالجر وفي ذلك شبه اضافة الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن في الصورتين هنا العدول الى الرفع ولا محذور بخلافه في تلك الصور لكن يرد أنه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى

مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادهما ست وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة أو معرفة وهي اما رافعة او ناصبة أو جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها أيضا ست حالات لانه اما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد من أل والاضافة كوجه أو مضاف للمجرد منهما كوجه أب فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت والبقية جائزة الا أن منها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح أربع صور والضعيف ست والباقي حسن

النصب بل وفي الأولى العدول الى الرفع بناء على ان أل قائمة مقام الاضافة الى الضمير وبالجملة فالمقام لا يخلو عن الاشكال (قوله وبيان ذلك يطلب من المبسوطات) قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع غاية التحرير والاتقان

اسم التفضيل

قال المصنف في حواشي التسهيل الاحسن الترجمة بأفعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو أخزى وأجهل ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الاخفش لانهما لم يشتقا من فعل خوف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما (قوله وربما جاآ على القياس) كقوله * بلال خير الناس وابن الأخير (قوله ولو تقديرا) أى للعلم بها كما في وأعز نفرا (قوله ارتفاعا) في نحو أفضل منه (قوله وانحطاطا) في نحو شر منه وهذا قول سيبويه والمبرد الا أن سيبويه أشار الى انها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وابطل ابن مالك افادتها التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم والابتداء لانه لا يقع بعدها الى وسبقه الى ذلك ابن ولاد قال المرادي وليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء (قوله او للمجاوزة) هو ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل فان القائل زيد أفضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل (قوله كممن انت أفضل) كذا مثل ابن مالك في الالفية ومثل المصنف في التوضيح بقوله أنت ممن أفضل قال شارحه وتمثيل الموضح أحسن لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي انه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فقط اهـ وفي قوله انما يمتنع الخ نظر من وجهين الاول ان المضاف يتقدم على ذي الصدر مع عمله لفظا فيه نحو صبيحة اى يوم سفرك ونحو ذلك الا ان يقال الصدارة في صورة الاضافة صارت للمضاف لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد والموجب لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثاني انهم صرحوا في صور بمنع تقديم معمول ذي الصدر وان لم يخرجه عن صدارته من ذلك خبر ما النافية

وأخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه (وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة) لصاحبها على غيره في أصل الفعل وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل سواء صيغ من فعل لازم (كأكرم) أم من متعد كأضرب وأعلم ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان أصلهما أخير وأشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاآ على القياس وأما قوله * وحب شئ الى الانسان ما منعا * فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه (ويستعمل بمن) ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا جرد من أل والاضافة نحو أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا وهي لابتداء الغاية ارتفاعا او انحطاطا أو للمجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمها معها على اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام أو مضافا الى استفهام فيجب حينئذ كممن أنت أفضل ومن غلام من أنت اجمل

(ومضافا لنكرة) مطابقة للفضل وجوبا (فيفرد ويذكر) في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى زيد أو هندا والزيدان والهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو وأما قوله

* كأن صغرى وكبرى من فواقعها * فاما لحن أولم يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر أو ولا يكن كل منكم أول كافر (و) يستعمل مقرونا (بأل فيطابق) وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الأفاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل

لا يصح تقديمه عليها وقد حررنا في بعض الرسائل ان الذي يتحصل من كلامهم انه يمتنع أن يتقدم على ماله الصدر ما يعمل في لفظه الا اذا كان فيها أمر أو ماء وأحد اركان جملته واعلم انه تعارض في هذه المسألة امران تأخير ماله الصدر ان أخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم ورجح ابن مالك التقديم محافظة على منصب ماله الصدر لان تقديم معمول أفعل عهد كما أشار له بقوله * ولدى * اخبار التقديم نزرا وردا * وفيما سلكه المصنف في التوضيح بقاء المحذورين كما لا يخفى لكن فيه السلامة من الفصل بين أفعل ومعموله بالاجنبي وقد يقال ان أفعل ومعموله كالمضاف والمضاف اليه فهلا قدما على المبتدأ وتكون الصدارة سرت لأفعل من معموله الا أن يقال تلك السراية خاصة بالاضافة وقد يدفع هذا بتقديم معموله عليه فكأن يقال ممن أفضل انت ولا يلزم على ذلك شئ وهو المناسب لتقديم الخبر اذا استحق الصدارة ولا شك ان افعل مع معموله مفرد لا جملة ليقال يكفي تصدره في جملته نحو زيد أين داره بقي ما اذا كان الاستفهام بالهمزة نحو أمن زيد أنت أفضل فهل يجب التقديم أيضا او يتجه ان يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فقد تقرر في المعاني ان المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه هو الذي وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة (قوله ومضافا لنكرة مطابقة الخ) لا تكون النكرة المضاف اليها أفعل الا من جنس ما أسند اليه أفعل فلا يقال زيد أفضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله وكذا التي قبلها) لا يظهر للفصل بكذا حكمة بل الاظهر أن يقول في هاتين الحالتين (قوله فاما لحن) أي حيث أنث صغرى وكبرى وكان يجب أن يقول كأن أصغر وأكبر بالتذكير أو كان يأتي بأل أو الاضافة ولا يأتي بمن (قوله أولم يقصد حقيقة المفاضلة) فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق

* وأنتم ما أقام ألائم * أي لئام وهذا يدل على أن المجرد كالمضاف لمعرفة يؤول بما لا تفضيل فيه فيطابق وقد نص على ذلك في التسهيل قال في المغني وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد * بين ذراعي وجبهة الاسد * يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور انتهى وفيه انه لا يلزم المخرج التخريج على ما هو متفق عليه ويكفي في دفع اللحن أن يكون الكلام جائزا على قول بعض الائمة وقد أجاز الاخفش والكسائي وهشام زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به) جواب عما يرد على قوله بعد قول المصنف ومضافا لنكرة مطابقة للفضل عليه فان النكرة في الآية مفردة

والمفضل عليه ضمير الجمع وأجاز ابن مالك في النكرة المشتقة الافراد مع جمعية ما قبل المضاف فلا ترد الآية حينئذ قال وقد تضمن المطابقة والافراد قوله

واذا هم طعموا فألأم طاعم * واذا هم جاعوا فشر جياع

قال وانما جاز الوجهان مع المشتق لانه وافعل مقدران بمن والمعنى أوّل من كفر به والفعل ومن اذا أريد بهما جمع يجوز في ضميرها الافراد والجمع باعتبار المعنى قال أبو حيان ومقتضى كلامه جواز الافراد والتثنية اذا كان قبل أفعل تثنية نحو الزيدان أفضل مؤمن وافضل مؤمنين ﴿فائدة﴾ قال القرطبي الضمير في به قيل له عليه الصلاة والسلام وقيل للقرآن وهو ما أنزلت وقيل التوراة وهو لما معكم انتهى فان قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قيل المعنى أوّل من كفر به من أهل الكتاب قال المصنف في حواشي الالفية قد ترجح بهذا ان الضمير لما معكم هذا واورد أيضا على وجوب المطابقة في المضاف لنكرة قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين وأجيب بأن الانسان هنا عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير في رددناه الى لفظه وجمع سافلين حملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافا لمعرفة فوجهان) لا تكون المعرفة الا بعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف أحسن اخوته على هذا القصد بل يقال أحسن ابناء يعقوب وخالف في ذلك ابن عصفور وقال الصحيح انه ليس بعض ما يضاف والا لزم تفضيل الشئ على نفسه قال ولكن العرب لا تضيفه الا لما يصلح أن يكون بعضا عند المفاضلة (قوله وهو الغالب) أوجب ذلك ابن السراج وأكابر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرمها مفعول أوّل منصوب لا مجرور وانما لم يلزم الافراد والتذكير في أكابر لانه لغير تفضيل فهو مثل وأتم ما أقام ألا ثم وله محسن وهو شبهه بالمضاف في اللفظ وقال الجواليقي الاجود المطابقة ورد على صاحب الفصيح وقال كان الاولى أن يقال فضلاهن لأنه الافصح كما اشترط في الكتاب (قوله الناقص والأشج) الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والأشج لقب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لشجة كانت بجبينه (قوله لا يستعمل بمن) وأما قوله

نحن بغرس الودىّ أعلمنا * منا بركض الجياد في السدف

فاستعمل بمن مع الاضافة وقوله

ولست بالأكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر

فاستعمل بمن مع أل فشاذان أو مؤوّلان فانظر المغني في الباب الثالث فانه تكلم على البيت الاوّل في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر وفي الجهة السادسة من الباب الخامس على الثاني (قوله والتمييز) ان كان فاعلا معنى ولم يضف لغيره (قوله على

(ومضافا لمعرفة فوجهان) اى المطابقة اجراء له مجرى المعرف بأل نحو اكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل أفعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج أعدلا بني مروان أي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد في هذه الحالة والتي قبلها لا يستعمل بمن واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا (المفعول به) على

الاصح (مطلقا) اى سواء
كان ظاهرا أم غيره بل يصل
اليه باللام كزيد أدعى للعلم
وأبذل للمعروف او بالباء
كخالد اعرف بالنحو
واجهل بالفقه فان كان فعله
يتعدى لاثنين نصبت الآخر
بفعل مقدر كزيد أكسى
للفقراء الثياب اى يكسوهم
الثياب وأجاز بعضهم نصبه
به مطلقا ونقله المصنف فى
حواشى التسهيل عن ابن
مسعود وبعضهم ان اول
بما لا تفضيل فيه قال
الدماميني وهذا الرأى
حسن فينصب حين
التأويل كأنه يضاف حينئذ
الى ما ليس بعضه فيجرى
حكم النصب والجر على
طريقة واحدة كما انه اذا
حل الفعل محله رفع الظاهر
فقد استبان لك ان ما فى
الشرح من حكاية الاجماع
على منع عمله فيه منظور فيه
ويرفع الضمير المستتر فى كل
لغة (ولا يرفع فى الغالب)
اسما (ظاهرا) ولا ضميرا
منفصلا لكونه ليس له فعل
بمعناه (الا فى مسئلة الكحل)
فانه يرفع ذلك اجماعا لانه
يصح وقوع فعل بمعناه
موقعه وضابطها

الاصح) لانه التحق بالافعال الغريزية (قوله الى ما ليس بعضه) أى مع كون المضاف
معرفة (قوله أى ما فى الشرح الخ) عبارة الشرح وأجمعوا على انه لا ينصب المفعول
به ولهذا قالوا فى قوله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ان من ليست
منصوبة باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا اليه لان افعل بعض ما يضاف اليه
فيكون التقدير اعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أى يعلم من
يضل انتهت (قوله ولا ضميرا منفصلا) يمكن ادخاله فى كلام المصنف بأن يريد بالظاهر
المصرح به (قوله لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه) قال البدر ابن مالك فصح رفعه
الظاهر كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضى فى صلة الالف واللام واعترض بأن
أل الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ما تطلبه هذا والتعليل لرفعه الظاهر بمعاقبته
للفعل ذكره ابن مالك وناقش فى ذلك أبو حيان لان النفى فى صورة اسم التفضيل
منصب على الزيادة فى عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصانها عن
عين زيد وفى صورة الفعل النفى منصب على المماثلة وهى تصدق بشيئين الزيادة
والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد بالاستعمال فى الصورة الاولى النقصان وفى
الثانية اثبات الزيادة للثانى قضاء لحق التشبيه فان قلت حيث كانت علة العمل
وقوعه موقع الفعل فكان ينبغى جواز رفع افعل التفضيل للسببى نحو ما رأيت رجلا
أحسن منه أبوه وفى الاثبات نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل لانه يصح فى
ذلك وقوع الفعل موقع أفعل قلت أجاب البدر ابن مالك بان المعتبر فى اطراد رفع
أفعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذى بنى منه مفيدا افادته وما
أورد ليس كذلك الا ترى انك لو قلت ما رأيت رجلا يحسن ابوه كحسنه فأتيت موضع
أحسن بمضارع حسن فاتت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه
أبوه فأتيت بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن كنت قد جئت بغير افعل الذى بنى
منه أحسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت
أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع وكذا القول فى نحو
رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن
مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد أو يحسن
فى عينه الكحل كلا فى عين زيد فاتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى
الغريزة فى الثانى انتهى والحاصل ان قوله فى صدر الجواب الذى بنى منه شرط
وقوله مفيدا افادته شرط آخر يخرج بالاول أن يقيم مقام أحسن فى المثال يحسنه
أى يغلبه فى الحسن وفى الثانى ان يأتى بيحسن قال المصنف فى الحواشى قال لى
طالب بعد ما قررت له هذا الموضع أفليس اذا قيل زيد ما رأيت رجلا يزيد حسنه

به على حسنه حملت الزيادة [illegible] زيد افهما بما قلت هذا افعل مخالف لمادة ذالك الفعل البتة فلا يعتد به وقال أيضا ان قلت هلا قال فى الثانى والاتيان بافعل الذى هى منه فانه يفوت كما فات فى المثال السابق اذ هو المناسب لما صدر به كلامه أولم يذكر الغريزة ثم قلت المعنى واحد فان حسنه فانه فى الحسن وحسن هو غريزة كظارف فكأنه قال وفات معنى الفعل الذى اشتق منه أفعل وهو معنى الغريزة الذى وضع له فعل كظارف وشرف انتهى وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق بين صورة الجواز وما أورده فى السؤال وماوجه به المنع جار فى تلك الصورة كما قاله الشهاب القاسمى والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا لما تعرفه فى الضابط فتدبر (قوله أن يكون صفة لاسم جنس) قضيته اعتبار موصوف له وهو قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشئ أى صفة لشئ وهو ظاهر عبارة التسهيل ووجه ذلك قيل ليتأتى التفضيل واعترض بانه مجرد دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفى فيه النفى فتقول ما أحسن فى عين زيد [illegible] الكحل منه فى عين زيد كما تقول ما قائم الزيدان فرفع الوصف مكتفى [illegible] وان لم يقو قوة اسم الفاعل ألا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح [illegible] وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل وقال الجامى وانما اشترط أن يكون فى اللفظ ثابتا لشئ وهو فى المعنى لسببيه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف أولم يكن (قوله مسبوقا بنفى أو شبهه) يعنى النهى والاستفهام وهذا بناء على ما فى التسهيل واعترض بعدم السماع فى ذلك وليس موضع قياس وأجيب بأنه قد استقر ان النهى والاستفهام الانكارى يجريان مجرى النفى فى أخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجئ الحال من النكرة فى الفصيح واقتصر ابن الحاجب على النفى قال الجامى وانما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه بمعنى حسن وهذه العبارة تحتمل معنيين أحدهما أن يكون أحسن بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما أن يساويه أو يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فيرجع المعنى الى أنه حسن فى عين كل أحد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون

ان يكون صفة لاسم جنس مسبوقا بنفى أو شبهه

أحسن مع النفي بمعنى حسن وثانيها أن يجعل أحسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى أصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة أو بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضا لان في الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد أيضا فتحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة اللفظية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل أبوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي وله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى سقناه برمته لان به يتضح الحال ويزول الاشكال (قوله ومرفوعه أجنبيا) صرح بذلك البدر ابن مالك قال الشمس ابن الصائغ وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والامام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك فان أراد بدر الدين بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا شك ان أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان أراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل كلام الشيخ أبي عمرو عليه وان يكون أجنبيا بالمعنى الاول ليخرج رجلا أحسن منه أبوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) قال الجامي وانما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا القيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه

ومرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهي معروفة بمسئلة الكحل

فى التفضيل بالنفى كما ستتضح فائدته انتهى وأشار بقوله كما ستتضح فائدته الى ما قدمناه عنه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصائغ واعلم أن رفع أفعل الظاهر على ماهو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الأفعل من أولا فعل فى جميع استعماله الا انه لم أجد شفى الغليل فى هذه المسئلة والذى ينبغى أن يقال هذا مبنى على الاختلاف فى تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهو الصفة المشبهة فى لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغى اذا استعمل بالألف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل أبوه لانه يثنى ويجمع اذذاك وكذا اذا اضيف الى معرفة نحو زيد أفضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيته وجمعه حينئذ وان قلنا بالثانى فلا ينبغى أن يعمل الا بالشروط انتهى وقد يقال معنى التعليل بالاول ان اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات فى بعض الاحوال انحط عن غيره مطلقا (قوله وأفردت بالتأليف) أفردها بذلك الشيخ شمس الدين ابن الصائغ من أجلاء تلامذة أبى حيان وسمى مؤلفه الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام الكافيجى رحمه الله أفردها بمؤلف صغير نحو ورقتين سماه نزهة الاصحاب وذيل عليه بآخر نحو ربع الاول سماه رمز الاسرار ولم يتقيد بكلام القوم وحاصل ما أشار اليه ان عمل افعل فى الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لان العامل اللفظى انما يعمل فى معموله باعتبار اقتضاء معناه اياه من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه فى التحقيق هو معنى مضاف الى أمر تما فيضاف العمل الى لفظه لكونه محتاجا اليه فى تفهيم معناه للسامع قال واما الاستدلال عليه بما ذكر فى كتب النحو فاستدلال بالخفى على الجلى وهو بالطلو بالعقول على النقول فلا يتم التقريب ولان معنى الفعل ليس مناط الاعراب وانما مناطه فى أفعل التفضيل وفى معموله هو المعنى النحوى لان محل الاعراب انما هو المعانى النحوية لا المعانى اللازمة لمعانى التركيب ولا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منفيا (قوله باجنبى) وهو المبتدأ قال الرضى ونعنى به هنا مالا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذى لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وأحسن خبره فله به تعلق من هذا الوجه قال البدر ابن مالك فان قلت وأى حاجة الى ذلك ولم يجعل مبتدأ مؤخرا عن من فيقال ما رأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل أو مقدما فيقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد قلت لم يؤخر تجنبا عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد وليس هو

وأفردت بالتأليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما فى المثال وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد أو محله نحو من عين زيد أو ذى المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب فى القرآن ولا يجوز أن يعرب المرفوع فيه مبتدأ وأفعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبى وقد يرفع الظاهر مطلقا فى لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وعليها احترز بقوله فى الغالب

ـن أفعال القلوب ولم يقدم كراهة ان يقدم والغير ضرورة ما ليس بأهم فان الامتناع من رفع افعل التفضيل الظاهر ليس لعلة موجبة انما هو لامر استحساني فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه مراعاة أولى وهو تقديم ما هو أهم وايراده في الذكر أتم وبين ذلك مما تقتضي مراجعته وكتب المصنف بهامشه عند قوله تجنبا عن قبح الخ قيل لا قبح في ذلك اذ هو مؤخر في النية فهذا مثل فأوجس في نفسه خيفة موسى ومثل في داره زيد وأما اعمال أفعل في ضميرين فنظيره لازم على رفع الكحل بأفعل اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير العائد على الكحل انما عاد باعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه فهو كحل آخر لا نفس ذلك الكحل الاول انتهى ومن خطه نقلت وقال الشهاب أورد على قوله لئلا يلزم الفصل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع في أصلها ولان المحذور واقع في التقدير لان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها

﴿باب التوابع﴾

(قوله في اعرابه الحاصل) خرج به حال المرفوع وتمييزه ونحو ذلك وخرج بقوله والمتجدد حال المنصوب وتمييزه والمفعول الثاني من باب أعطى وجواب الشرط المجزوم فانه يتجدد له الرفع اذا قرن بالفاء وقدر خبر مبتدأ فلا يشارك الاول وخرج بقوله غير خبر الثاني في نحو الرمان حلو حامض فانه وان شارك ما قبله في ذلك لكنه ليس تابعا لانه خبر واعترض بعضهم هذا بأن حامضا جزء خبر لا خبر فزاد وليس خبرا ولا جزء خبر واعلم أن المشاركة في ما يشبه الاعراب كالمشاركة فيه فحينئذ يشمل التعريف نحو يا زيد الفاضل و يا سعيد كرز و يا تميم أجمعون مما تبع فيه المنادى على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع (قوله والحلاق التابع على الحرف) أي في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والفعل أي في قولهم يؤكد الفعل الماضي والامر بمثلهما وأما قولهم يبدل الفعل من الفعل و يعطف الفعل على الفعل وعلى اسم يشبهه فذاك فيما فيه الفعل معرب كما لا يخفى ومثل ذلك الحلاق التبعية على الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله الغير المعرب) فيه ادخال أل على غير قال في درة الغواص والمحققون من النحويين يمنعون ذلك وعلله بأن غير لا تتعرف بالاضافة وفيه انه قال غير واحد بانها تتعرف بها او بأن المقصود من دخول أل تشخص مدخولها واذا قيل الغير لا تتشخص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد

الذهني

﴿باب التوابع﴾ وهي جمع تابع وهو المشارك ما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر والحلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب

المنفي الذي هو في المعنى كالنكرات (قوله مجازا اذ الاعراب الخ) هذا بيان لقرينة المجاز ولم يبين علاقته وذلك أنهم قالوا غير ظاهرة وأجاب بعضهم بأن المراد أعرب باعراب سابقه ان كان له اعراب وبعضهم بأن المراد أعرب باعراب سابقه وجودا وعدما (قوله والعامل في التابع الخ) أي على الاصح (قوله بدليل ظهوره في بعض المواضع) نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الاولى أن يقول بذل أجنبي مباين فانه قد يكون أجنبيا وليس مباينا ولذا قال بعضهم يجوز الفصل بغير مباين بالكلية كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل فيه نحو أزيدا ضربت العالم والمفسر نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والمبتدأ الذي خبره متعلق الموصوف نحو أفي الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءني أحد الا زيد خير منه ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن وبين المتعاطفين وامسحوا برؤسكم بين الايدي والارجل في قراءة نصب الارجل وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف المباين بالكلية فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت مبهما ونحوه مما لا يستغني عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيدا وطلعت الشعرى العبور ضرب هذا زيدا الرجل والشعرى طلعت العبور او كان النعت ملازما للتبعية كابيض يقق ولا بين جزأي صفة لا يستغني باحدهما عن الآخر ولا بين كل وتوابعها ولا بين التأكيد والمؤكد بما خلا فا للكسائي والفراء في هذه (قوله ولا تقدمه عليه) وأما قوله * عليك ورحمة الله السلام * فضرورة وخرجه ابن جني على العطف على المستتر في الظرف لانه يتحمل ضمير المبتدا وان تأخر على الاصح وناقشه المصنف في المغني بأنه تخلص من ضرورة لضرورة لان العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا أسهل وبعض الشر أهون من بعض وقد ذكروا مسئلة مضمونها ان النعت اذا صلح لمباشرة العامل جاز أن يتقدم بشرط جعله مستقلا والثاني بدلا منه كمررت بالكريم زيد فلا يقال ان الكريم نعت مقدم بل مستقل بنفسه وزيد بدل منه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين أو الجماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة ومنه * أبى ذاك عمي الاكرمان وخاليا * وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع على المتبوع كهذا طعامك رجل يأكل وتبعهم الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في

مجازا اذ لا اعراب فيهما تقع فيه التبعية والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله (يتبع ما قبله في اعرابه) بالاستقراء نعت (خمسة) وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها ستا ومن أطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها أربعا .

أنفسهم قولا بليغا فعلق في أنفسهم ببليغا (قوله والاولى أن يبتدأ منها) أى في
الترتيب بدليل ما بعده (قوله ويرادفه الوصف والصفة) قال ابن اياز في شرح
الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده والنعت
لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهى ووقع في
عباراتهم ما يخالفه وقال المصنف في شرح اللمحة الصفة والنعت واحد وقيل
النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى
هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت وعلى الاول يقال
موصوف ومنعوت وقيل غير ذلك (قوله منها) أى الخمسة (قوله ما دل على حدث الخ)
هذا فسره ابن مالك في شرح الكافية وادعى بعضهم انه اصطلاح نحوى لان
المشتق عند الصرفيين ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر
فشمل اسم الزمان والمكان والآلة وهي لا ينعت بها فلذا فسره في شرح الكافية بما
ذكره الشارح والاقرب انه تفسير مراد وانه مجاز من اطلاق العام على الخاص
على ما فيه مما هو مقرر في محله لانه لا يعرف اصطلاح للنحاة في المشتق (قوله
والتفضيل) سواء كان في الفاعل كجاء رجل أفضل من عمرو وفي المفعول كأجن
من زيد (قوله كاسم الاشارة) أى غير المكانية كهنا فان قلت ما وجه اخراجها مع
انه ينعت بها نحو مررت برجل هنا قلت الكلام فيما يكون نعتا بنفسه حقيقة والا لم
يصح التقييد بالمشتق وشبهه والنعت حقيقة في المكان هو المتعلق وهو اما مفرد
فيدخل في المشتق أو فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور
(قوله وذى بمعنى صاحب) ومثلها فروعها وأولو وأولات وكذا ذو الطائية وسائر
الموصولات المبدوأة بهمزة وصل كما في التسهيل فخرج ما ليس مبدوأ بهمزة كمن وما
وما هو مبدوء بهمزة قطع كأى ولم أقف على علة عدم النعت بها قال ابن هشام ينبغي
أن يقيد ذلك أى النعت بذى بمعنى صاحب بالنعت الذى هو شبه المنعوت فلا يجوز
برجل ذى مال أبوه نص عليه ابن الخباز وعلته ان فيه جمعا بين مجازين وان الوصف
بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى وانظر وجه الجمع بين مجازين
ثم هو ليس بممتنع مطلقا كما حررنا في رسالة بينا فيها احكام المجاز الى أحكام تعدد
المجاز نعم نقل ابن جنى عن الاكثرين منع النعت بذى الصاحبية في غير ما ذكر
وانهم عللوه بثلاثة أوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه فضعف عن العمل في
الظاهر الثانى انه يلزم الاضافة وذلك يبعده من الفعل الثالث انه على حرفين
وذلك أيضا يبعده انتهى قال الحفيد وقوله انه على حرفين ان أراد باعتبار الوضع
فليس كذلك وان أراد باعتبار الصورة فمسلم ولكن ليس هذا مبعدا من شبه الفعل

قوله

والاولى أن يبتدأ منها
بالنعت ثم بالبيان ثم
بالتوكيد ثم بالبدل ثم
بالنسق بل قيل هو الصواب
لانها اذا اجتمعت في التبعية
رتبت كذلك كما في
التسهيل أحدها (النعت)
ويرادفه الوصف والصفة
(وهو التابع) هذا
كالجنس (المشتق أو المؤول
به) أخرج به غيره منها ما عدا
التوكيد اللفظى المشتق
فبقوله (المباين للفظ
متبوعه) والمشتق ما دل
على حدث وصاحبه كاسماء
الفاعل والمفعول والتفضيل
والصفة المشبهة والمؤول به
ما أقيم مقامها من الاسماء
العارية عن الاشتقاق
كاسم الاشارة وذى بمعنى
صاحب

(قوله والمنسوب) أي المقصود انتسابه سواء كان بالياء كما مثل أو لا نحو تامر وخرج بالمقصود نحو قرد مما هو منسوب في الأصل لكن غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب (قوله أي الحاضر) أو المشار اليه (قوله ومن المؤول به الجملة) أي فيصح النعت بها لأنها تدل على معنى في المتبوع وكل ما كان كذلك صح النعت به الا لمانع (قوله الخبرية) بخلاف الانشائية ومنها الطلبية فلا يصح النعت بها وما أوهم ذلك مؤول وان صح الاخبار بها لأن النعت يعين المنعوت ويخصصه فلا بد أن تكون الجملة الواقعة نعتا معلومة للسامع من قبل ليمكن التعيين والتخصيص ولا يكون كذلك الا الخبرية لأن لها خارجا يمكن أن يكون معلوما بخلاف الانشائية اذ لا خارج لها (قوله نحو واتقوا يوما الخ) مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط والمنعوت منكرا لفظا ومعنى كالآية أو معنى لا لفظا كالشاهد (قوله ولا بد في الرابط هنا أن يكون ضميرا) قال الحفيد لك أن تقول ما الحكمة في انهم جعلوا في باب المبتدا والخبر اذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميرا وقصروه هنا على كونه ضميرا مع ان المقصود في كل منهما ربط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب القاسمي قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم الخبر قوى طلبه له فاكتفى بأي رابط بخلاف النعت لما يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاختص بأقوى الروابط وهو الضمير ويشكل على ذلك ان حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر قليل ومقتضى هذا الفرق العكس الا أن يقال شدة الاحتياج الى الخبر اقتضت مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للاخبار انتهى وأقول قد تقرر ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط في المغني وظاهر ان المرجع السماع فلا حاجة الى هذا النزاع هذا وقال المصنف في حواشي الالفية ان الرابط هنا يكون باعادة الظاهر واستشهد عليه بقول كثير

فهل وصل عزة الا وصل غانية * في وصل غانية من وصلها خلف

(قوله وقوله) هو رجل من بني سلول وعجز البيت * فاعف ثم أقول لا يعنيني * فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي الأصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قيل والاظهر كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة ورد بأنه ليس المعنى على انه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه نعم ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لئيما يلائم ذلك لأن الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور وقيل الحالية أولى لأنها أدل على المقصود لأن الوصفية تحتمل أمرين أحدهما مقصود وهو ان هذا الوصف دأبه وديدنه مر أو لم

والمنسوب كما في قولك هذا
أي الحاضر ورجل ذو مال
أي صاحبه ورجل دمشقي
أي منسوب الى دمشق ومن
المؤول به الجملة الخبرية في
نحو واتقوا يوما ترجعون فيه
الى الله وقوله * ولقد أمر
على اللئيم يسبني

وذي عدل عند البصريين (وفائدته) حقيقيا كان أو غيره (تخصيص) لمتبوعه ان كان نكرة كما في رجل تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (أو توضيح له) ان كان معرفة كما في زيد الفاضل أو الفاضل أبوه والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف (أو) مجرد (مدح) له نحو الحمد لله رب العالمين (أو ذم) نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (او ترحم) عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء (او توكيد) لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة أنها ضربة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى أمس الدابر له وقال بعضهم أو تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين والآخرين أو تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة قال البدر الدماميني عن بعضهم أو اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر سؤال يقال لك أرأيت قاضي بلدنا فتقول رأيت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا التوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض في مثالنا عالم به اذ كرغير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام ... بأنه عالم بهذا الوصف لا مجرد الثناء عليه (و) النعت

يمر وثانيهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع حال مروره واما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لافادتها انه يمر حال السبب وهو يعرض عنه تكرما (قوله وكذا المصدر) أي بشرط أن يكون مصدر ثلاثي أو مزيد مصدر ثلاثي وأن لا يؤنث وأن لا يكون ميميا وقد يشير الى ذلك قوله في نحو الخ فان قلت الوصف بالمصدر مقصور على السماع وحينئذ فما اتفقت فيه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط قلت فائدتها ضبط ما سمع وأفهم كلامه انه من المؤول بالمشتق على القولين وهو كذلك اما عند الكوفيين فواضح واما عند البصريين فلانه على حذف ذي الصاحبية فالنعت بما في الحقيقة وهي من المؤول بالمشتق وانه ملتزم الافراد والتذكير على القولين وهو كذلك اذ المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك في الامرين هذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره في باب الحال في أتيته ركضا فقد قال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على حذف مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله اي عادل الخ) وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء وهو مختار الامام عبد القاهر قال في قول الخنساء * فانما هي اقبال وادبار * لم يرد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الاقبال والادبار وليس أيضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا أريد انما هي ذات اقبال وادبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني (قوله تقليل الاشتراك في النكرات) قال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونظائره فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي وتجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى اه وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) بجعل الوصف في ذلك مخصصا يندفع

قال مشهور وقال ابن عرفة رحمه الله يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان
الاستعاذة استجارة والاستجارة ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص لان
الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا
يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان
وأجاب بأن النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم وقال أيضا كون الوصف
ذما بناء على ان رجيم بمعنى مرجوم والمراد مرجوم بالشهب أما اذا أريد مرجوم
باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد لان كل شيطان كذلك انتهى
[illegible] فبما يندفع السؤال وفي شرح التوضيحات كون النعت لغير التخصيص
[illegible] انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له
(من حيث هو) أي سواء رفع ضميرا مستترا أو ضميرا بارزا واسما ظاهرا
لما بعده (قوله واحد من أوجه الاعراب) ولو اختلفا لفظا وتقديرا ومحلا كما
فيما مر ومن الاختلاف هذا جحر ضب خرب بجر خرب فانه تابع مجرور ورفعه مقدر
منع منه اشتغال المحل بحركة الجوار وبهذا يندفع ان التابع والمتبوع في
المثال اختلفا في الاعراب (قوله فلا يتبع معرفة الخ) لا يرد قوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع لانه وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي
وذلك لان الذي بدل لا وصف او وصف مقطوع وهو يجوز مخالفته للموصوف تعريفا
وتنكيرا ولا قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع بالاضافة للمعرفة وهو نكرة
لان اضافة الوصف لمعموله لفظية لان محل ذلك كما سلف ما لم يرد به الاستمرار في
جميع الازمنة والا فالاضافة معنوية (قوله يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة)
لانه قريب المسافة من النكرة من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد (قوله
كقولهم ما ينبغي الخ) ذهب الاخفش الى تنكير الرجل في المثال على زيادة أل
والخليل الى تعريف خير على تقدير أل وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكلف
الزيادة والتقدير والتخصيص في مثلك بالاضافة وخير منك بالعمل (قوله ويجب في
النعت أن يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب اليه الجمهور قال المرادي وقيل
سبب ذلك ان الاختصار يؤثر أي على التطويل فوجب لذلك أن يبدأ بالاخص
ليقع الاكتفاء به فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا المساوي انتهى وفي قوله لم
يوجد نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوي وكان ينبغي ان يقول أو الدون لانه
قد يحصل به رفع الاشتراك وصحح ابن مالك جواز النعت بالاخص ويؤيده قول
ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما
ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (قوله بدل) أي لان المضاف للضمير في مرتبته

من حيث هو (يتبع منعوته
في) اثنين من خمسة (واحد
من أوجه الاعراب) الثلاثة
الرفع والنصب والجر (و)
واحد (من التعريف
والتنكير) (سواء رفع
ضميرا أم اسما ظاهرا فلا
تتبع معرفة بنكرة ولا
بعكسه نعم المعرف بال
الجنسية يجوز أن يتبع بنكرة
مخصوصة كقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك أو خير منك
أن يفعل كذا ويجب في
النعت ان يكون مساويا
لمتبوعه في التعريف
أو دونه فنحو بالرجل
أخيك بدل (ثم ان رفع
النعت ضميرا مستترا) عائدا
على المنعوت (تبع منعوته
ولو كان بمعنا لما بعده)

كما في نحو جاءني رجل حسن وجها (في) اثنين أيضا من خمسة (واحد من التذكير والتأ

و) واحد (من الافراد
والفرعيه) من تثنية وجمع
فيصير بهذا مع ما مر
مطابقا له في أربعة من
عشرة ما لم يمنع مانع من
التبعية كما في ما التزم افراده
وتذكيره كأفعل من أو
تذكيره كفعول بمعنى فاعل
وفعيل بمعنى مفعول كامرأة
صبور وجريح أو تأنيثه
كرجل ربعة وهمزة أو
امرأة ربعة وهمزة (والا)
أي وان لم يرفع ذلك بأن رفع
ظاهرا أو ضميرا بارزا (فهو)
بالنسبة الى الخمسة الباقية
(كالفعل) الحال محله فيفرد
(رفعه ذلك ويطابق في
التذكير والتأنيث المرفوع
لا المنعوت كمررت برجلين
قائمة أمهما وبرجال قائم
آباؤهم كما في الفعل الحال
محله ويسمى حينئذ سببيا

نعم ان رفع جمعا جاز أن يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بسبب تطرق الافراد ولهذا منه
قال والاحسن نحو جاءني رجل قعود غلمانه) بلفظ التكسير (ثم قاعد) غلمانه بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك
تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه في اللغة الفصحى وقيل افراده أرجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع
مفردا او مثنى (ثم) افراده باتفاق (قاعدون) غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة أكلوني
البراغيث (ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت عن التبعية (المعلوم موصوفها بدونها) حقيقة أو ادعاء بأن ينزل
منزلة المعلوم لامر ما (رفعا بتقدير هو) في حالة النصب والجر (ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر تقديره
(أعني) في نعت التوضيح (أو أمدح) في المدح (أو أذم) في الذم (أو أرحم) في الترحم أو غير ذلك مما يناسب الصفة
ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح والتخصيص وذا جرت الصفة على مشاربه أو كانت للتوكيد أو
ملتزمة الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق

أو في رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام. (قوله كما في نحو جاءني رجل
الخ) أي لان معنى حسن للوجه لا الرجل (قوله ربعة) أي ليس بطويل ولا قصير
(قوله كالفعل) ظاهره انه في القسم الاول ليس كالفعل وأنت اذا تأملت وجدته
كالفعل أيضا لان فاعله الضمير الراجع الى موصوفه والفعل اذا أسند الى الضمير
لحقته الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث
ويؤنث في الواحد المؤنث لكن المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية اكتفى فيه
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم تبعيته
له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله في عدم التبعية (قوله نعم ان
رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فانه يقتضي انه لا يجمع جمع تكسير لكون
الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لان مسئلة التعدد
لا خلاف فيها بخلاف مسئلة الانفراد قال السيوطي في النكت حكم المفردة
في ذلك حكم المتعددة خلافا لمن ذهب الى انه لا يجوز القطع الا مع تعدد النعوت
(قوله على التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله الا في نعت التوضيح) ومنه قول الالفية
قال محمد هو ابن مالك (قوله على مشاربه) نحو هذا الرجل (قوله او كانت للتوكيد)
نحو نفخة واحدة وبقي صورتان ذكرهما في النكت اذا كان النعت خاصا بمن
جرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة (قوله اذا لم يعلم موصوفها الا بها)
منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة لا تعلم بدونه ولهذا شرط في
قطع نعتها تقدم نعت آخر فان لم يتقدم لم يجز القطع الا في الشعر ويحتمل أن يكون

* وقبر حرب بمكان قفر * أى هو قفر كما فى المطول وان أمكن أن يقال انه
ور تقديرا لاشتغال الآخر بحركة الروى (قوله حينئذ) أى حين اذلم يعلم
وفها الا بها (قوله أو احتاج) أى الموصوف (قوله تعددها) أى الصفات
وله بتقدم المتبع) أى على المقطوع وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض
على فلا حكم له وقد قال تعالى والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وقالت الخرنق

لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك * والطيبون معاقد الازر

وى برفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثانى وعكسه وأجيب بأن الرفع فيه على
وايه نصب الاول وفى الآية على الابتداء ثم انهم هلوا ماهو الاصح من وجوب
الاتباع ثلاثة أوجه لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة اجنبية
وان طباع العرب تأبى الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم التنزل بعد
التصعد والقصور بعد الكمال لان القطع أبلغ فى المعنى المراد من الاتباع اعتبارا
بتكثير الجمل وعلى الاخير بن لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجىء على مذهب من
يجوز الفصل بالاجنبى اما مطلقا أو اذا لم تتمحض أجنبيته وسقط التوقف فى عدم
تجويز الوجهين فى بسم الله الرحمن الرحيم وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه
(قوله وكالضمير) أى مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بما سمع
من نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا لوضوحه فى غير الغائب
جلاله على اخواته وعللوا عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة الى
صف بزيل ابهامه وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم
لا يجوز أن يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر ويمكن
يجاب بأن الصفة الموضحة هى الاصل وغيرها محمول عليها وأجاز الكسائى
ن نعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم قال البدر الدمامينى فى المنهل الصافى
اذا وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه قلت وقع فى عبارة بعضهم
تقتضى ذلك لانه سأل عن الحكمة فى افتراق آيتى السجدة وسبأ حيث قيل
فى ا لى ذوقوا عذاب النار الذى كنتم به تكذبون وفى الثانية ذوقوا عذاب
النار التى كنتم بها تكذبون وأجاب بان النار فى آية السجدة وضعت موضع المضمر
لتقدم ذكرها فى قوله تعالى وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن
يخرجوا منها أعيدوا فيها فكان مقتضى الظاهر ان يقال ذوقوا عذابها ولكن
لما وضعت موضع المضمر امتنع وصفها لان المضمر لا يوصف فكذا ما حل محله وأما
آية سبأ وهى قوله تعالى ونقول ذوقوا عذاب النار التى كنتم بها تكذبون فلم يتقدم

حينئذ بين تعددها واتحادها
لو احتاج فى حال تعددها
الى بعضها فقط جاز فيما
عدا ذلك البعض القطع
والاتباع والجمع بينهما
بشرط تقدم المتبع وفى
قوله رفعا الى آخر اشارة
الى حقيقة القطع قال
الشاطبى وجملة الصفة المقطوعة
مع عاملها لا محل لها من
الاعراب اذ القطع مقتضى
للاستئناف (فائدة) اعلم أن
الاسماء فى نعتها والنعت بها
على أربعة أقسام قسم
لا ينعت ولا ينعت به كاسم
الفعل وكالضمير ولو لغائب
لانه لما شابه الحرف من جهة
افتقاره الى ما يفسره لم
ينعت ولكونه ليس بمشتق
ولا فى حكمه لم ينعتوا
أحسن قول القائل

للشارح كرة بتنزيلها منزلة المضمر فصح وصفها انتهى وهو منشأه ... في رجع
زكريا في فتح الرحمن فانه نقل هذا الكلام واقره وهو عجيب منه لتصريح
المعاني بأنه يعدل عن المضمر الى الظاهر لاغراض منها التمكن من الوصف كما
في قوله * الهي عبدك العاصي اتاكا * وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى فآمنوا
بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل بالله وبي بل عدل عن
المضمر الى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات ولما في الالتفات من مزيد البلاغة
وكالمضمر أسماء الشروط والاستفهام وكل متوغل في الابهام وكم الخبرية لكن
صرح الرضي بجوازه في كم من قرية فهلكت فان قرية صفة لكم (قوله هوى
شاذن) يقال ظبي قد شذن أي ترعرع

التوكيد

(قوله من اطلاق المصدر مرادا الخ) أي فهو مجاز مرسل والداعي الى ذلك ان
الكلام في التوابع والذي منها انما هو المؤكد لا المعنى المصدري (قوله ويقال فيه
التأكيد والاول أفصح) عبارة القاموس والتوكيد أفصح من التأكيد وتوكد
وتأكد وأصله الصحاح وفي الكشاف في قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد
توكيدها وكد وأكد لغتان فصيحتان والاصل الواو والهمزة بدل وفي شرح
التوضيح وكد وأكد لغتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالا في كلام العرب انتهى فان
أراد بكثرة الاستعمال الافصحية فهو مخالف لما نقلناه وان أراد مجرد وجود كثيرة
الاستعمال فيفيد ان تكون الافصحية مع عدم كثرة الاستعمال هذا وقال السعد
في بحث التوكيد للانكار من شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيد
عربية مولدة قال الفناري اعترض عليه بان عبارة الديوان هكذا وكده وأكده
بمعنى ويقال هذه عربية مولدة والظاهر ان قوله عربية مولدة ابتداء كلام في
بيان لغة وكد لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة ان صاحب الديوان لم يذكر لغة
التوكيد في غير هذا الموضع وأقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيد
ليس بمثبت وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى
واعلم ان محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخالف لما فيه لان الذي فيه
امران أن وكد وأكد بمعنى وليس في هذا اشعار بان أحدهما أصل للآخر ولعل
مزية تقديم وكد وقوعه في القرآن وليس فيه الجزم بانها مولدة وكلام الشارح
يوهم ذلك لاسقاطه ويقال مع ان كلامه بما أوهم عود اسم الاشارة الى أكد
لقربه وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة وجواب الفناري غير سديد ثم في
صاحب المغرب كون الوكادة من أكد لا اشعار له بأن أكد أصل لوكد وانما

مراده

انصرفت في القلب هوى شذن مشتغل بالنحو لا ينصرف وصفت ما أنصرفت بوصاله وقال الى المضمر لا يوصف وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو أي نكرة برجل أي رجل (و) التابع الثاني من التوابع (التوكيد) أي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والاول أفصح وعرفه ابن مالك

* ونحو [illegible] يكون من التوكيد لا من التأكيد (قوله بأنه تابع الخ)
[illegible] وقوله يقصد به يعني انه يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول يخرج
ماعدا التوكيد (قوله أو موافقه) كما في سبلا لا نجا وكما في أجل جيرا الآتي (قوله نحو
قوله أخاك أخاك) قاله مسكين الدارمي والشاهد في أخاك أخاك ونصبهما على
الاغراء والهيجاء الحرب تمدو تقصر (قوله ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل) ان
كان المنفصل ضمير رفع أكد به المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحو قمت
أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت وان كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقا
عند البصريين ويؤكد ما كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ويؤكد ما كان
منصوبا عندهم نحو رأيتك اياك ويؤكد مثله نحو فاياك اياك المراء عند الجميع ثم
كلام الالفية والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضميرا منصوبا
حيث سكتا عن ذلك وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى منع الثاني انه
لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت (قوله في قوله فأين الى أين
الخ) الفاء للعطف وأين للاستفهام تتعلق بمحذوف أي الى أين تذهب والنجاة بالمد
الاسراع مبتدأ خبره الى أين مقدما وفي قوله اتاك أتاك توكيد الفعل بالفعل لان
الفعل الاول رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه والثاني جيء به لمحض التأكيد
فلا يطلب عاملا ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين والاقال أتوك أتاك أو أتاك
أتوك ويروى اللاحقوك بالاضافة الى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل
أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا ومفعوله محذوف تقديره نفسك وجملة احبس الثاني
لانه فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا توكيد للاولى فقد اجتمع في البيت الامران
(قوله لا لا أبوح الخ) قائله جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار لا التي لنفي الجنس
للتوكيد وباح بسره اذا أظهره وأفشاه وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء
المثلثة وفتح النون وفي آخره هاء اسم محبوبته والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق
أو أصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة وفي غالب نسخ شرح التوضيح
سقط لانه فيها ما صورته ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح
حذفت ياؤه للضرورة انتهى وفيه انه اذا كان جمع موثق فحذف الياء هو
القياس كمسجد ومساجد وعهودا عطف تفسير جمع عهد (قوله أجل جير الخ)
عجز بيت صدره * وقلن على الفردوس أول مشرب * والدعاثر جمع
دعثور وهو الحوض والضمير في دعاثره للفردوس (قوله غير الجوابي) وأما الجوابي
فلا يشترط في توكيده شيء ومنه ما تقدم من لا لا أبوح (قوله وما ورد بخلاف ذلك شاذ)
كقوله

بأنه تابع يقصد به كون
المتبوع على ظاهره (و) هو
قسمان لانه (اما لفظي)
وهو اعادة اللفظ الاول او
موافقه ويجري في جميع
الالفاظ فيكون في الاسم
(نحو) قوله
(أخاك أخاك ان من لا
أخا له) * كساع الى الهيجا
بغير سلاح * ومنه توكيد
الضمير المتصل بالمنفصل
(و) في الفعل وحده وفيه
مع فاعله وقد اجتمعا في
(نحو) قوله
فأين الى أين النجاة ببغلتي
أتاك أتاك اللاحقون)
احبس احبس * (و) في
الحرف (نحو) قوله
(لا لا أبوح بحب بثنة انها)
أخذت علي مواثقا وعهودا
ومنه قوله
أجل جير ان كانت أبيحت
دعاثره *
ويشترط في الحرف غير
الجوابي أن لا يعاد الا مع
ما اتصل به كعجبت منك منك
وان زيدا ان زيدا أو انه
قائم وما ورد بخلاف ذلك
فشاذ

ولك أن تقول من أين أعم ان التأكيد في مثل هذا للحرف وحده ولم لا يجوز أن يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيده في الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو أولى لك فأولى الآية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض أنه لم يقع منك الامرة واحدة (وليس منه) ما كرر في قوله تعالى (دكا دكا) لانه لم يؤت به للتأكيد اذ مؤداه غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري (و) في قوله (صفا صفا) انما مر بل على الحال أيضا

ان ان الكريم يحلم مالم * ير [illegible] ين من أجاره قد أضيما

(قوله ولك أن تقول الخ) يمكن أن يجاب بان ال[illegible] عرب لما لم تلتزم اعادة ما اتصل [illegible] ذا الكلام وأفهم [illegible] النحاة انه ليس توكيدا لا[illegible] بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم [illegible] الظاهر ولاغراض [illegible] لأ يؤكد الظاهر (قوله فالاكثر اقترانها بالعاطف) ويأتي بدونه نحو قوله [illegible] السلام والله لأغزون قريشا ثلاث مرات كذا [illegible] الكشاف [illegible] اق التوضيح قال بعض [illegible] تخصيص العاطف بثم والحكم على الواو هنا بانه أعني [illegible] كالسهاة انه [illegible] عاطفة محل نظر و[illegible] لباقي الأئمة [illegible] أطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف بين الجملة في [illegible] التأكيد اللفظي لما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال لكنهم قالوا التوضيح به [illegible] الاطناب ان منه التكرار لنكتة كتأكيد الانذار نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون قالوا وفي الاتيان بثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ فبين الكلامين تناف والاول مخالف لكلام النحاة ويجاب بأن كلام أهل المعاني في الوصل والوصل محمول على غير ثم أو غيرها وغير الفاء فلا ينافي ما في الاطناب ولا ما قاله النحاة ولا يصح أن يجاب بان كلام النحويين محمول على ماله محل وكلام أهل المعاني فيما لا محل له لان النحاة مثلوا بما لا محل له والجواب بان ما في الفصل والوصل مفروض عما اذا لم ينزل الثاني منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام فيجعل كالمغاير له وفي باب الاطناب لما قصد الترقي كان ابلغ فنزل منزلة المغاير فانما يرفع التخالف بين الكلامين في المعاني فتدبر (قوله وقيده في الارتشاف والجامع) لان في [illegible] انما خبره اقتصر المذكر اغيرها وعبارة الجامع فالاجود الفصل بثم وابن [illegible] التخصيص بها فقول شارح التوضيح وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف انتهى موضع نظر اذ الاقتصار لا يقتضي الاختصاص وابن مالك في التسهيل اقتصر على ثم فلا حاجة لنقل ذلك على زعمه عن الارتشاف (قوله الآية) ارشاد الى أن المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بابن الناظم حيث مثل بأولى لك فأولى ولم يزد الآية فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء لكن اجيب عنه بان الرضي صرح بان الفاء كثم وفيه انما يظهر اذا كان أولى أفعل وهو مبتدأ ولك خبر وقدر لأولى الثاني خبر حتى تكون جملة وأما اذا كان اسما للفعل ومعناه الشر وذلك مبين فلا يظهر ذلك لانه حينئذ ليس جملة فتدبر (قوله لانه لما لم يعرف به الخ) قال الدماميني في باب الحال في ادخلوا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا قال الزجاج انتصب الثاني على انه تأكيد والحال هو الاول فكانه رأى بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تأكيدا ولا يرد ان الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لان له أن يقول انما التزم ذكره وان كان تأكيدا لان ذكره أمارة على المعنى الذي قصد بالاول

أي مصطفين أوذوى صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وجرى عليه في الشذور في دكا دكا والمختار في نحو علمته الحساب بابا بابا أن المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض (أو معنوى) قسيم قوله لفظى (وهو) قسمان ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بأن يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر أمره في الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص مما ظاهره العموم فالاول يكون (بالنفس والعين) كجاء زيد نفسه أو عينه فلو اقتصرت على المؤكد بفتح الكاف لاحتمل أن الجائى خبره أو متاعه بارتكاب المجاز فبذكر التوكيد

رب شئ لا يلتزم ابتداء ثم يلزم لعارض انتهى ومنه يؤخذ الجواب عمن قال ان الثانى هنا من التوكيد اللفظى بان يقال دكا الاول بمعنى دكا متكررا وصفا الاول بمعنى صفوفا كثيرة والثانى منهما تأكيد جعل أمارة على المقصود بالاول فلذا الزم (قوله أى مصطفين) أى على التأويل باسم الفاعل (قوله او ذوى صفوف) أى على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه فى الشذور فى دكا دكا) أى بخلاف صفا صفا وعلى ذلك جرى الرضى فى بحث عدم تأكيد الاسم النكرة (قوله لان مجموعهما هو الحال) أى فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يمكن اعرابه من حيث هو مجموع واعراب أحدهما دون الآخر تحكم اعراب كل جزء بالاعراب الذى استحقه المجموع دفعا للتحكم كما فى حلو حامض (قوله فى النسبة) هى عبارة ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز فى هذا القسم عقلى لكون التجوز فى الاسناد وقول الشارح بان يرفع الخ مطابق له لكن هذا ظاهر اذا كان المسند فعلا أو فى معناه الا أن يكون ابن الحاجب لا يشترط فى المجاز العقلى ذلك وقول المصنف فى التوضيح يؤكد بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضى ان المجاز لغوى وانه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فيحتمل أنه اريد بالخليفة أتباعه واستعمل لفظ الخليفة فيهم وهذا ظاهر اذا لم يكن المسند اليه علما كجاء زيد لانه لا يتجوز فى الاعلام كما نص عليه فى جمع الجوامع وقول شارح التوضيح فى تقريره فيحتمل انه على حذف مضاف فيه نظر لان صاحب التوضيح قال ان كلا وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على حذف مضاف لا تجوز فى اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل فى معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف اليه حذف توسعا نعم قال جماعة منهم البدر ابن مالك ان التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف والذى تحرر ان نحو جاء الخليفة نفسه يحتمل الاسناد المجازى والتعبير بتقرير النسبة ناظر اليه والمجاز اللغوى وتعبير التوضيح ناظر اليه وتقدير المضاف وليس فى الكلام مجاز بالمعنى المشهور وان أطلق عليه المجاز لغير اعرابه توسعا كما هو مقرر فى محله (قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ) ظاهره ان التأكيد فى هذا القسم لرفع توهم المجاز اللغوى ويمكن توهم المجاز العقلى بان يظن فى جاء القوم ان المجئ انما وقع من بعضهم واسند الى الجميع مجازا للعلاقة ويمكن توهم تقدير مضاف ان قدر لفظ بعض اندفع بالتأكيد بكل وأخواتها وان قدر لفظ غلمان أو أثقال أو نحو ذلك فانما يؤكد بانفسهم أو أعينهم الا انه يرفعه أو لانه يضعفه على ما يأتى وتقدم ان المصنف فى التوضيح قال ان كلا وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف

ارتفع ذلك الاحتمال بما ظاهره الحقيقة وتكون العين (مؤخرة عنها) أي عن النفس وجوبا (ان اجتمعا) في اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة (ويجمعان) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع غير المفرد من) اثنين أو جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين أرجح ويليه الافراد تقول جاء الزيدان أو زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما وجاء الزيدون أو زيد وعمرو وبكر أنفسهم أو أعينهم وجاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاآ هما أنفسهما وعلم مما مر انه لا يؤكد بنفوس وعيون

ومن ذلك يعلم وجه توهم ان الفاظ التوكيد تجتمع ويبدأ بالنفس والعين وأن الاقتصار فيما اذا كان المؤكد متعددا على التأكيد بكل ليس لتعينه وانه على بعض هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم في تقرير النسبة هذا وأورد على الشمول انه يشمل البدل في نحو مررت بقومك أولهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم قال البهاء السبكي في عروس الافراح في كون التأكيد ينفي ارادة التخصيص بالبعض نظر ألا ترى الى قوله فاحرموا كلهم الا أبا قتادة لم يحرم كيف دخله التخصيص مع تأكيده ونحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ان كان الاستثناء متصلا وان تخيل في جوابه ان التأكيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالمؤكد انما هو غير المخرج ورد قوله تعالى ولقد أريناه آياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان آيات الله تعالى لا تتناهى انتهى وفي الكشاف في تفسير هذه الآية ما يفيد عدم الاستدلال بها (قوله ارتفع ذلك الاحتمال) الحق كما قاله المصنف انه يضعف ولا يرتفع قال ولهذا يأتي الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يزد عليه وأورد عليه ان الجمهور قالوا ان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل والاظهر في تعليل عدم رفع الاحتمال انه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على السهو أو الغلط ولهذا صرح السيد كالسعد بان النسيان والغلط انما يرتفعان بالتأكيد اللفظي (قوله لان النفس الخ) به يعلم ان التأكيد بهما انما هو عند استعمالهما بمعنى ذات الشيء فان استعملا بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم نحو أرقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت زيدا عينه لم يكن تأكيدا بل بدلا (قوله يجوز جرهما الخ) أما جاؤا بأجمعهم بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء ملازمة له والاتيان بالضمير لو كان تأكيدا لكان وروده بدونه غالبا أو بدون الضمير واجبا وانما هو جمع قولك جمع كأفلس جمع فلس (قوله غالبا كذا في التسهيل) واحترز به عما حكاه الاخفش من أنه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم (قوله الا بعد توكيده بمنفصل) أو فاصل نحو هل لكم لكم أنفسكم فانه جائز بلا خلاف كما في الارتشاف للفصل بلكم وخرج بالنفس والعين توكيد الضمير المذكور بغيرهما أو بالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك ففي نحو قام الزيدون أنفسهم يمتنع التأكيد بالضمير لانه لا يؤكد الظاهر وفي نحو نصرتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم التأكيد بالضمير جائز (قوله وعلم مما مر انه لا يؤكد الخ) لانه قال جمع قلة على أفعل فخرج جمع الكثرة وجمع القلة اذا لم يكن على أفعل وقضيته انه لا يؤكد بأعيان لكن نقل الدماميني عن شرح العمدة

والفصل

جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما وانما كان نحو نفساهما
مرجوحا وان كان هو
الاصل كراهة اجتماع
تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد
وعدل الى الجمع لان التثنية
جمع في المعنى (و) القسم
الثاني يكون (بكل) وكذا
بجميع وعامة وأسقطهما
لغرابة التوكيد بهما (لغير
المثنى) من مفرد أو جمع
ولكن انما يؤكد بها (أن
تجزأ) الغير أي كان ذا أجزاء
يصح وقوع بعضها موقعه
اما (بنفسه) كجاء القوم
كلهم أو جميعهم أو عامتهم
(أو بعامله) كبعت العبد
كله أو جميعه أو عامته ولما
كان الغرض من هذه الالفاظ
رفع توهم ان يراد بالمتبوع
الخصوص اشترط فيه
ما ذكر ليمكن توهم ارادة
البعض بالكل فيرفع بالتوكيد
(و) يكون (بكلا وكلتا) أي
للمثنى (ان صح وقوع المفرد
موقعه) ليمكن توهم ارادة
البعض بالكل كجاء الزيدان
كلاهما والمرأتان كلتاهما
اذ يصح حلول المفرد محل
المؤكد بهما ويحتمل أنه
أطلق المثنى وأريد به واحد
فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على
على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بأن
التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال (واتحد معنى المسند) الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما

والمفصل وكفاية ابن الخباز جوازه في هذا الباب (قوله وانه يجوز على مرجوح
الخ) عبارة التوضيح وترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره بعكس ذلك
انتهت وهي صريحة في جواز التثنية وان بعضهم رجحها على الافراد وذلك يبطل
رد أبي حيان على ابن الناظم جوازها وانه لم يقل به أحد من النحويين ورد بعضهم
عليه بان الرضي نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادي بان ابن اياز أجاز التثنية لكن
تعقب بان أبا حيان لا يعده من النحويين على انه متأخر عن ابن الناظم هذا وجواز
التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثنى في المعنى اضيف الى متضمنه يجوز
فيه الجمع والافراد والتثنية وان اختلفت بالارجحية والرجحان والضعف (قوله
كبعت العبد كله) قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت
العبدين من افتراق الاجزاء حكما حمل المفرد اعني اشتريت العبد كله لكنه لم
يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع افتراق
الاجزاء حكما لاشتبه برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون افتراق
الثاني أشهر بسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع الاحتمال الثاني
قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد انتهى وقد يفهم جواز
التأكيد اذا اريد رفع الاحتمال الثاني ومنعه اذا اريد الاول لكن قوله فاذا
اردت يفهم المنع في الثاني فتأمل (قوله ويحتمل انه المثنى واريد به واحد) في المطول
وأما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى
نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه
لرفع توهم ان الجائي واحد منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وأما انه اذا توهم
السامع ان الجائي رسولاهما أو نفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه
جاء الزيدان كلاهما بل انفسهما أو أعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي أحدهما
والآخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع بتأكيد المسند لان توهم المجاز انما وقع
فيه انتهى ونوزع بأنهم قالوا ان العرب تخاطب الواحد بصيغة المثنى كما قرره
محشوه (قوله لعدم صحة ذلك) وأما احتماله لكون الاصل عبد الزيدين ثم لما حذف
المضاف ارتفع المضاف اليه فانما يؤكد لرفعه بالنفس والعين فقول المصنف في
التوضيح ان التأكيد بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان
لا يحتمل ذلك صحيح لان مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكد له بالفاظ الشمول (قوله
واتحد معنى المسند) اي وان اختلف لفظه فيجوز انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما

لاختلاف المسند وكما يؤكد
بكل الجمع و بكلا المثنى
يؤكد بهما ما فى معنى ذلك
كجاء زيد و بكر وعمرو كلهم
وجاء زيد وخالد كلاهما
(و) جميع هذه الالفاظ
المتقدمة (يضفن) وجوبا
(لضمير) مطابق (للمؤكد)
افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به
وليدل على من هو له كما مثلنا
وأما قوله * يا أشبه الناس
كل الناس بالقمر * فكل
فيه نعت أى الكاملين فى
الحسن كما فى مررت بالرجل
كل الرجل (و) يكون
(باجمع) للمفرد المذكر
(وجمعا) للمؤنثة (وجمعهما)
بجمع أجمع أجمعون و جمع
جمعا

وهو ما جزم به ابن مالك تبعا للاخفش قال ابو حيان و يحتاج ذلك الى سماع من العرب
حتى يصير قانونا والذى تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد
فلا يجتمعان على تابعه (قوله وجميع هذه الالفاظ المتقدمة) وهى النفس والعين
وكل وكلتا وكلا (قوله يضفن وجوبا للضمير) أى لفظا ولا يكتفى بنيته كما دل عليه
قول الالفية بالضمير موصلا والاتصال من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس
من التوكيد قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا ووهم ابن عقيل
والسفاقسى فقالا جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك
لقال جميعه ثم التأكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى ولا قراءة
بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء والزمخشرى بل جميعا فى الآية الأولى حال
مؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان فان
قيل الحالية تقتضى ان الخلق وقع على ما فى الارض حالة الاجتماع وليس
كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر وفى القراءة بدل من اسم ان أو حال من الضمير
المرفوع فى فيها لكن ضعفه فى المغنى بتقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل لقطعه
عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير وقال فى الحواشى وقول
أبى حيان بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة لم أتخيل صحته لانى لم أجد البدل
الذى من هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تأكيدا
على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بانه لا بد من الاضافة هنا لفظا ولا يكفى التقدير كما مر
بخلاف البدل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت سيأتى انهم
اكتفوا فى أجمع واخواته بنية الاضافة على قول وتركوا الاضافة رأسا على القول
بأن تعريفها بالعلمية قلت لما كانت فى الاغلب تابعة توسعوا فى أمرها (قوله
مطابق للمؤكد افرادا الخ) قال المرادى فى الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيش
كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله على قياس هو أحسن
الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كلهن أو كلها وحكى الخليل
كلاهن عن بعض العرب انتهى ووجه كلها فى الرجال انه على معنى الجماعة ولا
يجوز مثله فى جمع التصحيح لان له حكم مفرده لسلامته فيه ووجه كله انه فى معنى
الجمع (قوله وأما نحو قوله يا أشبه) أى مما أضيف فيه كل الى ظاهر مثل المؤكد
وهذا عجز بيت لكثير عزة صدره * كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم * وكم
خبرية مبتدأ وقد ذكرتك خبر واستشهد ابن مالك فى شرح التسهيل بهذا على قوله
فى التسهيل انه قد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة الى
ضميره ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ لكن قال المصنف فى

المغني ان قول أبي حيان ليس بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد والعجب من الشارح كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المصنف ومن الشهاب القاسمي حيث أجاب بان الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظني انتهى ولو استحضر كلام المغني أغناه عن هذا التكلف (قوله جمع) بضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل) أفهم أن المؤكد بها متبوع كل لا كل ومراده بما أفهمه من قلة التأكيد بها بدون كل انه قليل بالنسبة لمجيئها بعدها فلا ينافي انه كثير في نفسه فصيح لكثرة وروده كقوله تعالى لاغوينهم أجمعين (قوله فلهذا كانت غير مضافة) أي لفظا وهي مضافة نية على ما سيأتي وعلى القول بانها معارف بالعلمية الجنسية على الاحاطة والشمول فلا اضافة لا لفظا ولا نية (قوله وزعم بعضهم) هو الفراء (قوله وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين) يمكن أن يكون مراد الفراء انها ترفع ما ذكر اذا وقعت بعد كل لا مطلقا فلا ترد الآية (قوله وفهم من كلامه) حيث اقتصر على جمعهما ولم يذكر تثنيتهما فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان خلافا للكوفيين والاخفش أجازوا ذلك قياسا مع اعترافهم بعدم السماع (قوله وان ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة) لانه ذكر انه مضاف لضمير المؤكد فلزم انه معرفة بالاضافة (قوله فانه معرفة بنية الاضافة) نسب هذا القول لسيبويه وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما تتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شبهها ومانعه وليس كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية ولانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب موانع الصرف (قوله ومثله جمعا) وكذا توابعه الآتية (قوله باكتع الخ) قيل لا معنى لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع أي تام وأبصع بالمهملة من بصع العرق أي سال وبالمعجمة من بضع أي روي وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وعلى هذا فليست من التوكيد من بالمرادف وبه صرح الهندي وكلام الرضي يفهم خلافه لانه قال ان التأكيد اللفظي اما اعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا أولا يكون له معنى أصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن أو يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو

جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت (غير مضافة) لضمير المؤكد كجاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر أن التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم أن كلا ترفع احتمال التخصيص وأجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه أن أجمع وجمعا لا يثنيان وان ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة وأما أجمع فصرح في الشارح بانه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا (تتمة) أكدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جمعا بكتعا فبصعا فبتعا

وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع أجمع تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون

أبصعون أبتعون ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها النكرة بخلاف النعت كما قال (و) هي (بخلاف النعوت) المتعددة لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز أن تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الآية و(لا يجوز أن تتعاطف المؤكدات) بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشيء الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح أن يبدأ بالمفرد فالظرف (ولا ان يتبع بها نكرة) مطلقا عند البصريين لما تقدم من أنها معارف بالاضافة (وندر قوله لكنه شاقه أن قيل ذا رجب (ياليت حول كله رجب) وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان أفادت النكرة وصححه في الاوضح وقال ابن مالك هو أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد أكثره ففي توكيده احتمال يرفعه التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب أوردها ومن الوارد قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كما في البيت وموضعه شهرا مكان حول فقد جرت قاله في الاوضح (د) الثالث منها

معلوم

خبيث نبيث من نبث الشيء أي استخرجه وقولهم أكتعون أبصعون أبتعون قيل من القسم الاول أي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا (قوله وشذ مجيء الخ) كقول بعضهم أجمعه أبصعه وقول آخر جمع بتع وقوله

الزلفاء حولا أجمعا ونقل المصنف في التذكرة عن ابن الخباز انه لا ترتيب وابتع وقال ابن مالك في نكت الحاجبية لك ان تبدأ بعد أجمع بأيها شئت ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع) أي لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد المؤكد مع المؤكد معنى ويفارق النعت بان المقصود منه المعنى لا الذات والمعنى مغاير ولا ثم لم يجز في نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطراوة تعاطفها وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معناهما (قوله ولا اتباعها النكرة) لانها معارف اما بالاضافة لفظا أو نية أو بالعلمية الجنسية على ما مر

(تنبيه) لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم ولا يجوز أن يكون تابعا لمحذوف عند المتأخرين وأجازه الخليل وسيبويه كما بينه في مباحث الحذف من مغني اللبيب (قوله لاتحاد معناها) لانها وان تعددت عين المؤكد (قوله فالارجح أن يبدأ الخ) من ذلك قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وحينئذ فلا حاجة لقول صاحب تلخيص المفتاح انما قدم من آل فرعون على ما بعده لانه لو أخر لتوهم أنه صلة يكتم ولم يفد انه من آل فرعون لان الشيء اذا جاء على الاصل لا يسأل عنه مع ان ما ذكر معترض كما بيناه في حواشي شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة وجعله بدلا ضعيف لانه مشتق وهذه الآية حجة على ابن عصفور في قوله ان ذلك الترتيب واجب وأما وهذا كتاب أنزلناه مبارك فيحتمل أن يكون مبارك خبر محذوف ولا أدري وجه ذكر هذه المسئلة وحقها أن تذكر في باب النعت (قوله لانها معارف بالاضافة) أو بالعلمية (قوله لكنه شاقه الخ) الشوق نزاع النفس الى الشيء وان بالفتح في محل رفع على انه فاعل شاقه وربالمجرد التنبيه (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أي أفادت أم لم تفد وقول الاوضح واذا لم تفد النكرة لم يجز باتفاق مشكل (قوله بأن تكون النكرة محدودة) اقتضى كلام الرضي والشاطبي ان مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر اذا كان

(عطف البيان) أي معطوف البيان سمي بذلك لانه تكرر لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول (وهو تابع موضح) لمتبوعه ان كان معرفة (أو مخصص) له ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له في انه (جامد غير مؤول) بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح أو مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت (فيوافق متبوعه) في أربعة من عشرة تقدمت في النعت (كأقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف (وهذا خاتم حديد) فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وأفهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وأنه يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف وأوجب البدلية

علوم المقدار وان لم يكن زمنا محدود الا نهما مثلا بدينار ودرهم

﴿عطف البيان﴾

(قوله أي معطوف) اشار الى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوضح الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح ففي الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى أنه يكون للتوكيد في قوله يا نصر نصر نصرا وتبعه المصنف في الشذور وحقق ما يتعلق بذلك في المغني في الباب الرابع (قوله في انه جامد) قال في التسهيل أو بمنزلته أي بأن كان [illegible]ة فصار علما بالغلبة كالصعق والرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشتق) أي فيكفي جموده ظاهرا وان كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقية التوابع) لا يرد ان البدل والتوكيد قد يوضحان لانه غير مقصود بهما بالذات فان قيل يشكل على خروج البدل ان كلما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل الا ما استثني وذلك يدل على ان المقصود فيهما واحد وأجيب بان جواز الامرين على مقصدين (قوله فيوافق متبوعه الخ) تفريع على كونه كالنعت بناء على أن المتبادر النعت الحقيقي وتوافقه فيها لازم الا لعارض لكونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله كأقسم بالله الخ) صدر بيت قاله اعرابي لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش لانه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت وعجزه * ما مسها من نقب ولا دبر * وأصل قوله ذلك انه استحمل الامام عمر وقال ان ناقتي قد نقبت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله انه لا يخالف متبوعه) تعريفا وتنكيرا لاشتراطهم موافقته له في ذلك قال في التوضيح وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات مخالف لاجماعهم وحكم عليه بالسهو وفي الباب الرابع من المغني واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس بانه عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما وهذا الاعتذار لا يصح لان البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعية في بدل كل من كل كما هو المتبادر هنا ولهذا نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وحينئذ فمقام ابراهيم مبتدأ حذف خبره أي منها والحاصل ان في الآية مانعين من البيان التخالف تعريفا وتنكيرا والتخالف افرادا وجمعية لان التوافق فيهما شرط في البيان كما عرفت ومانعا من البدل والمصنف لم يعرج في المانع من البيان الا على التخالف في الاول الخاص بالبيان فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم وذلك اما غفلة عن التخالف بالافراد والجمعية اولان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام

لايبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يعين غيره (ويعرب بدل كل من كل) لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد (ان لم يمتنع) الاستغناء عنه أو (احلاله محل الاول) فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ أو كقوله أي الشاعر (أنا ابن التارك البكري بشر) * عليه الطير ترقبه وقوعا * فبشر عطف بيان على البكري لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف المفرد المقرون بأل الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم وقوله

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) أعيذكما بالله أن تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا عطفا بيان على أخوينا لا بدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة

أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فان كل واحد من أثر قدمه في صخرة صماء وغوصه فيها الى الكعبين والانة بعض الصخور دون بعض وبقائه دون سائر آيات الانبياء وحفظه من كثرة الاعداء آية مستقلة ويؤيده القراءة على التوحيد أو أراد أنه بدل مقطوع فسماه بدلا باعتبار أصله وان صرح بالقطع على البداهة هذا وقال الدماميني حيث أراد الزمخشري البدل فلا يتعين القطع الا اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور المطابقة للمبدل منه أما اذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ويجوز أن ينوى معطوف في الآية أي مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما انتهى مع تغيير وهذا ذكره في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط عند قول المصنف ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير فقال الدماميني لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف واستطرد الى الكلام على ما قاله الزمخشري في الآية واقتضى كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز أن يكون ما تبع المتعدد مما ليس وافيا بالعدة بدل بعض بتقدير الضمير وقد يتوقف فيه بأن الضمير في بدل البعض والاشتمال يقدر وقد قيل في مقام ابراهيم انه بدل بعض فتأمل وبقي عليه أن يقول ان كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه بالموافقة في مطلق التعريف قال في التوضيح وقول الزمخشري والجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذى الاداة انتهى وهذا القول اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الاشارة اذا كان جامدا بيانا لا نعتا ورد على من جعله نعتا وقال أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جني انتهى وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال أن سيبويه بنى ذلك على ان ال في الجمة لتعريف الحضور وهو أعرف من اسم الاشارة على ما نقله المصنف في المغني عن ابن عصفور في بحث أل رالجهة السادسة وأقره وان كان مخالفا لاطلاقهم ان اسم الاشارة أعرف من المعرف بأل كما أسلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة والنكرة (قوله فيما استند اليه المجيز) من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجرة مباركة زيتونة (قوله لما فيه) أي البدل (قوله عليه الطير الخ) عليه متعلق

رجا والضمير مبتدأ أو جملة رغبة خبر والجملة حال من بشر ووقوعا مفعول له أى لاجل الوقوع عليه (قوله ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث) مما فيه أل لا ينادى الامع أى أو كان لفظ الجلالة أو علما محكيا من جملة (قوله أيها الرجل زيد) لان صفة أى يجب أن تكون مقرونة بأل والتنوين زيد (قوله أفضل الرجال والنساء) مما أضيف فيه أفعل الى عام اتبع بقسميه لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون خالد بعض النساء ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد هذا مما اتبع فيه المنادى باسم اشارة لانه لا يحذف حرف النداء من اسم الاشارة وأحسن من ذلك ان يقال لانه يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف (قوله لابد أن يكون صالحا) هذا لا يظهر فى نحو هند قام زيد اخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما مر (قوله لانهم يغتفرون الخ) قضيته جواز نصب البدل المفرد التابع منادى مضموم وبالاول أصل البدل من الثوانى وهذا يرد قولهم ان البدل فى النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذى نظر اليه فيهما الا أن يفرق بينهما بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع (قوله وقد جوزوا الخ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزوه بان ما يمتنع مع اعرابه يجوز أن يلى ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه وكذا يقال فى الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة وسخلتها مع ان رب مختصة بالنكرة لان ما بمعنى سخلتها فى الجملة كقولك وسخلة لها بلا رب ولا يرد نحو اضرب أنت فأنت توكيد لفظى مع ان الامر لا يعمل فى المبارز فقد اغتفروا فى الثانى ما لم يغتفر وا فى الاول وذلك للتسامح فى التأكيد اللفظى لانه غير مقصود للحكم فليتأمل (قوله وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر فى جميع الصور (قوله يطلب من المطولات) ذكر منها فى الباب الرابع جملة وكذا فى شرح التوضيح وزاد عليه من الفروق انه لا يتبع ضميرا لانه فى البيان بمنزلة النعت فى المشتقات قال فى المغنى فى بحث ان وذهل عن هذه النكتة الزمخشرى فأجاز أن يكون ان اعبدوا بيانا للهاء فى الا ما أمرتنى به قال الدمامينى وليست هذه النكتة بالتى تصل فى القوة الى حيث يوصف الزمخشرى بالذهول عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشئ لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور انتهى وقال فى الباب الرابع ان الكسائى أجاز أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم وأجاز الزمخشرى مجى عطف البيان للمدح فعلى ذلك لا يمتنع

ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث و يا أيها الرجل زيد وخالد أفضل الناس الرجال والنساء (تنبيه) تعين عطف البيان فيما ذكر مبنى على ان البدل لابد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المصنف فى حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد أجاز وا فى انك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على بن مسعود فى كتابه المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو أسقطته لم يصح الكلام وعليه السعد وقد ذكروا فرقا آخر بين البيان والبدل يطلب من المطولات (و) الرابع منها

مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى ملخصا ومنها ان عطف البيان [illegible]
تابعا الجملة بخلاف البدل و يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في [illegible]
والوصل وجعلوا جملة فقال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان واعلم انه
لم يحك في المغني فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا في جواز وقوع البدل الجملة
ولا في بحث الجمل التي لها محل لكنه في بحث الجمل التي لا محل لها في الكلام على
الجملة المفسرة قال مانصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة انتهى وفي
المرادي في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى أن
قال وفي الارتشاف ان ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليحرر ذلك ومما يمكن أن يجعل
من الفروق ولم يذكره في المغني فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف
المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلف في المبدل منه كما ذكره في بحث
الجملة المفسرة ثم ذكر عن أبي علي في البغداديات انه لم يثبت ولم يذكر في مباحث
الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ونقله غيره عن
ابن مالك والاخفش وانهما خرجا عليه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وان
الاصل لما تصفه والكذب بدل من الهاء ومن الفروق التي لم يذكرها في المغني ان
البدل يقطع كما سيأتي في بابه بخلاف عطف البيان

﴿عطف النسق﴾

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الاضافي اسما اصطلاحيا
للتابع المخصوص فلا حاجة اليه بل العطف بالمعطوف والنسق بالمنسوق (قوله
وهو تابع الخ) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لانه تابع بأدوات
محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره
ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر لان تلك العبارة ان
كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان
هذه حدود لانه لا معنى للحد في هذه الفنون الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد انه
يكفي أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون
تصور معناه (قوله تابع) أي من حيث الرتبة لا الذكر جنس (قوله يتوسط) أي
أي لفظا أو تقديرا لان الحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل أخرج ما عدا
النسق ونحو جاء زيد نفسه ومررت بغضنفر أي أسد وقوله الآتية فصل أخرج
هذين لان الباء وأي ليسا من الحروف الآتية اذ الباء ليست من حروف العطف
مطلقا وأي ليست منها على الصحيح وشمل التعريف النعوت المعطوفة وهو صحيح
اعرابها بالعطفية لا بالتبعية لان المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح وقد [illegible]

(عطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع أحد الحروف الآتية ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه

بوقوعا والطبري ... مبتدا الخبر وكلام ابن الحاجب يقتضي خلافه فانظر شراح الكافية نرقيه لا محل (توجه العامل الى المعطوف) فلا يجوز في نحو ماجاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف (قوله وله شروط) أي عند المحققين (قوله امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح) نحو ليس زيد بقائم فيجوز ان تسقط الباء فينصب ولا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا واما تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا بدليل

فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل

وقوله تعالى ومن آناء الليل فسبح واطراف النهار فاطراف منصوب عطفا على محل آناء وليست من زائدة (قوله وكون الوضع بحق الاصالة) فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجاز ذلك البغداديون تمسكا بقوله

فظلّ طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل

بعطف قدير بالجر على محل صفيف المنصوب والقدير المطبوخ في القدر وأجيب بأن الاصل طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه أو انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة (قوله ووجود الطالب الخ) بهذا امتنع مسائل منها ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف في هذا الشرط بعض البصريين ومر في باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك (قوله صحة دخول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت ذا نيرب فيهم * ولا منمش فيهم منمل

النيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين فقوله ولا منمش بجر منمش عطفا على ذا على توهم انه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان وان كان قليلا (قوله كثرة دخوله هناك) كقوله

بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان آتيا

بجر سابق على مدرك لتوهم انه مجرور بالباء ودخول الباء في خبر ليس كثير واعلم انه كما وقع العطف في المجرور وقع في المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فانظر الباب الرابع من المغني (قوله لمطلق الجمع) قال في المغني وقول بعضهم ان الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا قيد انتهى واعترض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من

امكان توجه العامل الى المعطوف أو على المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز أي الطالب لذلك المحل أو على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى واو وأم وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون (بالواو لمطلق الجمع) بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشئ على مصاحبه في الحكم نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمعية أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك أن استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع

معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق الطلاق في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا
تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء والماء المطلق لان الماء المطلق غلب في عرف الشرع على
شئ خاص اشتهر (قوله استعمال حقيقي) لانه استعمال للكلمة فيما وضعت له
وقيد بقوله من حيث انه جمع لانه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا
جار في كل عام استعمل في فرد من أفراده (قوله فعليك بالمطولات) قد ذكرها
في شرح التوضيح واقتصر في المغني على خمسة عشر ولا حاجة لنقلها لشهرة شرح
التوضيح نعم ينبغي التنبيه على انهم جعلوا مما انفردت به ثم عطف سببي على أجنبي
في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقوم وقومه
وقد يقال هلا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط في
الجمل وعللوه بأنها تجعل الجملتين واحدة ويتبادر انها اذا كفت في ربط الجمل
يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى وان شارح التوضيح عد مما تنفرد به امتناع
الحكاية معها قال فلا يقال ومن زيدا بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر
لانهم أطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه من الحكاية وبعضهم خصه بالواو والفاء
ولم أر من خصه بالواو فقط وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها
نحو من زيدا وعمرا الا انهم اشترطوا الحكاية العلم بعد من أن لا يتبع الا اذا كان التابع
اسما متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو بقي هنا مسئلة لا بأس بذكرها وهي ان الرضي
قال (فائدة) في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم ان المتبوع وقع عن سهو
وغلط والثاني تدارك له أو ان المتكلم قصد أحدهما ثم قال اعلم انك اذا نفيت نحو
جاءني زيد وعمرو مثلا وقلت ماجاءني زيد وعمرو فهي لنفي المركب أعني المجيئين
والمركب كما ينتفي بانتفاء جزأيه معا ينتفي أيضا بانتفاء أحد جزأيه دون الآخر
فيحتمل أن يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وأن يكون المعنى انتفى أحد المجيئين
فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت
ماجاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد لا مطردا حيث لا يمكن أحد الفعلين كما في قوله تعالى
ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء
بمعنى التساوي فاذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر
وما قيل من أن زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع
في وقت ليس بشئ لان نفي الشئ مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول
ماجاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ماجاءني زيد وماجاءني
عمرو فهو عند سيبويه لنفي المجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر كأن المخاطب توهم
انه حصل مجئ كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجئ الآخر فرفعت بهذا الكلام

استعمال حقيقي وقد
ذكروا لها أحدا وعشرين
حكما تختص بها من بين
أخواتها لسنا بصدد ذكرها
فعليك بالمطولات (والفاء)
للجمع في الحكم

وهمه

وهمه وعند المازني هو لنفي مطلق المجيئين معاً كما كان من دون تكرير العامل وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار النفي كفائدة زيادة لا بعد الواو ونعم تكرير الفعل المنفي في ذلك الغرض أصرح (قوله مع الترتيب المعنوي والذكري) المعنوي هو أن يكون المعطوف بها لاحقاً كقوله تعالى خلقك فسواك والذكري هو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وخصه الرضي بعطف الجمل هذا والترتيب بمعنى التراتب لانه على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل (قوله وأكثر ما يكون هذا) أي ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغني فراجعه لانه قال وذكري وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الاكثر ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره (قوله الآية) انما احتاج لذلك لان تمام التفصيل في بقيتها (قوله لكنه في كل شيء بحسبه) كذا في المغني قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة مترتباً من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول أمر يقتضي العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه من الاول سواء قصر في العرف أولا انما هو بطريق المجاز وكلام المصنف ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيباً وان طال الزمن استعمال حقيقي فتأمله انتهى واعلم ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا عطفت مفرداً على مفرد اما في ملابستهما لمعنى العامل بأن يلابسه ما قبلها قبل ملابسة ما بعدها أو في تعلق مدلول العامل لموصوفهما نحو يتقدم الافقه فالافقه فالاقرأ المعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق الاقرأ التقدم بعد الحكم باستحقاق الافقه أو في تحقق الاتصاف بهما جاءني زيد الآكل فالنائم أي الذي اتصف بالنوم عقب اتصافه بالاكل فالترتيب في مصادر تلك الصفات وان عطفت جملة على جملة أفادت ان ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة سواء كان حصولهما بتمامهما في زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهلكناها الخ) جواب عن ايراد الآية على الترتيب لان مجيء البأس قبل الاهلاك لا بعده وقد يقال لا وجه للايراد بعد حمل الترتيب على ما يشمل الذكري وانما يتجه اذا خص بالمعنوي ويدل لذلك انه لما قال في المغني ان الفراء احتج بها على عدم افادة الفاء الترتيب قال

مع (الترتيب) المعنوي والذكري وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي الآية (والتعقيب) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا أعقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وأما قوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه أردنا اهلاكها فجاءها

وأجيب بأن المعنى أردنا اهلاكها أو بأن الترتيب الذكري فتأمل (قوله وقوله فجعله غثاء الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه وقد يقال هذا لا يراد بعد قوله ان التعقيب في كل شئ بحسبه وانما يظهر اذا حمل على المتبادر منه وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح لانه لم يفسره وأورد ما ذكر ولم ينبه شارحه لذلك وهو الذي أوقع الشارح و بيان ذلك ان الفاء في الآية مثلها في تزوج زيد فولد له ويدل على ذلك ان المصنف في المغني مثل للتعقيب بعد تفسيره بما ذكر بقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم قال وقيل الفاء في هذه الآية للسببية وهي لا تستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتي في الشرح فتدبر هذا واوردان تقدير فمضت مدة لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة لا يعقب ما قبله ويجاب بأنه يكفي ان أول أجزاء المضي يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طويل كما أشرنا اليه آنفا وقد ذكره الرضي والسعد في المطول وجعلوا منه فتصبح الارض مخضرة واعلم انه ان فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس فأحوى صفة لغثاء وان فسر بالاسود من شدة الخضرة بكثرة الري كما فسر مدهامتان فهو حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل وجعله صفة لغثاء يجعل فيما صفة لعوجا قاله المصنف في الباب الخامس من المغني (قوله بين الجمل) أو الصفات نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (قوله وقد تأتي الفاء لمجرد السببية الخ) قال الرضي بعد ان تكلم على الفاء العاطفة والتي لغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه وبدونها نحو زيد فاضل فأكرمه وتعرفها بأن يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا لان المعنى في مثالنا ان كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها أي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني أي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين أي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وتقول أكرم زيدا فانه فاضل فهذه دخلت على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ولا تنافي بين السببية والعاطفة فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه وقد يؤتى في الكلام بفاء تقع موقع فاء السببية وهي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح

انتهى

وقوله فجعله غثاء أحوى فغثاء فمضت مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب * بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فأنا أكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب في أماليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب (وثم) للجمع مع (الترتيب) كما تقدم (و) المهلة أي (التراخي) في الزمان نحو ثم اذا شاء أنشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى

وتضمن كلامه ان اذا الشرطية تحذف مع فعل الشرط وعليه يخرج ما يقع
المصنفين كثيرا من تقديرا ذا او فعل الشرط لكن المشهور تقدير ان وفعل الشرط
فى حله وقد تأتى بمعنى الواو نحو خلقكم الخ) بدليل هو الذى خلقكم من نفس واحدة
وجعل منها بالواو فى الاعراف والقصة واحدة واعلم ان قوما زعموا انها لا تفيد
الترتيب وتمسكوا بالآية التى ذكرها الشارح وأجاب المصنف فى المغنى عنها
بخمسة أجوبة ولم يذكر الجواب بأنها بمعنى الواو أحدها ان العطف على محذوف أى
من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها الثانى ان العطف على واحدة على
تأويلها بالفعل أى من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية
أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع ان خلق حواء من آدم
لم تجر عادة بمثله أتى بثم ايذانا بترتيبه وتراخيه فى الاعجاب وظهور القدرة لا الترتيب
الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انها تتخلف
عن المهلة والتراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان
ثم فى ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخى بين الاخبار بل قال فى المغنى وجعل منه ابن مالك
ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقدمر البحث فى ذلك يعنى ان ثم فيها لترتيب الاخبار
ومن العجب قول شرح التوضيح انه فى المغنى قال فى هذه الآية والظاهر ان ثم فيه
واقعة موقع الفاء انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر انها واقعة موقع الفاء
فى قوله جرى فى الانابيب ثم اضطرب ووقوعها فى الآية بمعنى الفاء لا يخلص من
الاشكال (تنبيه) قال الرضى وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج فى الارتقاء وان
لم يكن الثانى مرتبا فى الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله
والله والله ثم والله وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين
وقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله
شهيد على ما يفعلون أى ثم نجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام
العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى أى
بقى على الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح فاستعمل ثم نظرا الى تمام
البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها أفضل انتهى
وقد تجىء ثم فصيحة كما قيل فى قول المفتاح ثم يتفرع لا فصاحها عن محذوف أى
فحصل الاعياء ثم يتفرع وفى شرح المشارق انها تجىء لمجرد استفتاح الكلام وزعم
الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زائدة وحملوا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم
جعلوا تاب هو الجواب وثم زائدة ورد بالمنع وان الجواب محذوف تقديره لجاؤا الى
الله فاستغفروه ثم تاب عليهم وفى البحر تقديره تاب عليهم وكرر للتوكيد أو أريد

وقد تأتى بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله
كهز الردينى تحت العجاج
جرى * فى الانابيب ثم اضطرب
(وحتى) الجمع مع (الغاية) بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها

بالاول انشاء التوبة و بالثاني استدامتها وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط
وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو نحو قوله
واماقول زهير هذا

أراني اذا أصبحت أصبحت ذاهوى * فثم اذا أمسيت أمسيت غاديا

فالفاء فيه زائدة لاثم (قوله في زيادة أو نقص) اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

(قوله ينقطع الحكم عنده) أى ماذكر من الزيادة والنقص ولو قال عندهما كان
أولى لان أو هنا تنويعية وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليها الابدي قال
المصنف في بحث الجملة المعترضة من المغني وهو الحق (قوله ولهذا اشترط الخ) لان
الغاية والتدريج انما يوجد اذا كان كذلك (قوله كما في قوله ألقى الخ) قاله ابن
مروان في قصة المتلمس وهي مشهورة والصحيفة الكتاب الذي ألقاه في النهر وبالغ
بالقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه و يخفف منصوب بان
مضمرة بعد كي والزاد بالنصب عطف على رحله والشاهد في حتى نعله لان النعل ليس
بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره الشارح هذا ومقتضى كلامهم في باب
الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نعله منصوب بفعل محذوف يفسره
المذكور وتقدم ذلك مع جوابه ومافيه في بابه (قوله وشرط المعطوف بها أن يكون
اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لانها منقولة من الجارة وهي مختصة
بالاسماء ولو تأويلا وبهذا تعلم ان قوله اسما أولى من قول غيره مفردا لانه لا يخرج
الفعل لانه مفرد وعلل في المغني عدم عطفها الجمل بأن شرط معطوفها ان يكون
جزأ مما قبلها أو كجزء ولا يتأتى ذلك الا في المفردات وأورد عليه الدماميني انه لو قيل
فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة
وقد صرح النحاة وأهل المعاني بان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو امدكم
بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين والفعل يبدل من الفعل كذلك فما في المغني وان تبعه
عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعلل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل
فيما قبله ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما أو كونه اسما عطفا على مدخول اشترط
و يذكر اشتراط الظاهر مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع في المطول
في أول باب الفصل والوصل ما يقتضي ان حتى تعطف الجمل لانه لما ذكر صاحب
التلخيص ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه أن
يكون بينهما جهة جامعة قال الظاهر انه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة
على التشريك كالفاء وثم وحتى لكن صرح بعد ذلك بانها لا تعطف الجمل قال

في زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده (والتدريج) بأن ينقضي ما قبلها شيأ فشيأ الى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها اذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبيها بالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها و يمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها أيضا أن يكون اسما ظاهرا.

السيد وظاهر المفتاح يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما يجيء عفه قوله

وكنت فتى من جند ابليس فارتقى * بى الحال حتى صار ابليس من جندى

اذ المتبادر انه مثال لحتى العاطفة وحينئذ يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة المفردات ويمكن أن يقال حتى في البيت استئنافية فانها والعاطفة يرجعان الى أصل واحد هي الجارة فاعتبار التدريج في أحدهما يغني عن اعتباره في الأخرى رعاية لجانب الاصل بقدر الامكان ويمكن أن تجعل جارة بتقدير حرف المصدرية ولا تعطف الضمير فلا يقال قام القوم حتى أنا وهذا الشرط نقله المصنف عن ا[illegible] هشام الخضراوى وقال انه لم يقف عليه لغيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم من أ[illegible] العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا للكـ[illegible] يبى والمازني نعم علل اشتراط ذلك فيها بامور منها ما يقتضي اعتبار هذا الشرط ومنها الفرق بينها وبين العاطفة ورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط وزاد المصنف في الحواشي شرطا آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر انتهى أى لانه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل صومه وظن شيخنا العلامة الغنيمي ان العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا المثال شرعي والكلام في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الاباحة التي من معاني الواو وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجب الذنب فلعله أرنع من مثاله وان كان لا يخلو عن شئ نعم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط (قوله قال المصنف والضابط) ينبغي تقديمه على قوله وشرط المعطوف لانه متعلق بما قبله كما لا يخفى (قوله والتفتازاني في المطول) عبارته والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الأخر نحو مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاء القوم حتى خالد إذا جاؤك جميعهم ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم (قوله ورده أبو حيان) الاولى أن يقول وان رده أبو حيان قال في المغني ورده أبو حيان وقال هى في المثال جارة اذ لا يشترط في تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها وفي البيت يعني الذي مثل به ابن مالك وقوله

جودي منك فاض في الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا

بعلة وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو

قال المصنف والضابط أن ما صح استثناؤه صح دخولها عليه وما لا فلا (لا للترتيب) فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت أوّل ما حفظت ومات كل أب لى حتى آدم ومن ادعى أنها للترتيب فمراده الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما أفصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطوّل والكافيجي في شرح القواعد واذا عطفت على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة وقال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه المصنف والدماميني وجزم به في الجامع ورده أبو حيان والعطف بها قليل ولذا أنكره الكوفيون (واو لاحد الشيئين) نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (أو الاشياء) نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية

كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك فى باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من
امتناع أعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم
يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لى ان الذى لحظه ابن مالك ان
الموضع الذى يصح أن تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة فحينئذ
يحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى آخره بخلاف
المثال والبيت السابقين انتهى وقال الدمامينى لابى حيان أن يقول انما يشمل اسم
القوم ابناءهم اذا لم تقم قرينة على خلافه وهنا قامت قرينة وهى اضافة الابناء الى
ضمير القوم وأجاب الشمنى بان المراد شمول اسم القوم للابناء فى الجملة وفى تركيب
من التراكيب لا فى هذا الخاص ولو سلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا تمنع شمول
القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير فى قوله تعالى
وبعولتهن أحق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان
المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع فى ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص
وقال الدمامينى ان قوله ان الى لا تحل فى المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن
الدليل وأى مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود
فى الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لالى وأجاب الشمنى بانه ليس المانع
من ذلك معنويا بل صناعى أما فى المثال فلان حتى الجارة لا تقابل بعن وأما فى البيت
فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا
أخيرا أو كبعض والبائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس بعضا أخيرا قال
وفى هذا نظر يعرف من كلام المطول وذكر التحقيق الذى قدمناه (قوله بعد
الطلب) أى بعد صيغة الطلب وان لم يكن هناك طلب نفس اذ لا طلب فى الاباحة
والتخيير ثم الحمل على [illegible] بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ
الطلب كالاستفهام [illegible] الرضى حيث قال واذا كان فى الامر فله معنيان التخيير
والاباحة ثم قال وأما باقى أقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو
لا تعرض فيه لشئ من المعانى المذكورة وأما التمنى نحو ليت لى فرسا أو حمارا
فالظاهر فيه جواز الجمع اذ فى الاغلب من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معا
وأما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه أو النحو وهلا تضرب زيدا أو عمرا فكالامر فى
احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهما جواز الجمع
فى الاباحة الخ) قال المصنف فى الحواشى يقولون أو التى للتخيير تنافى الجمع واو التى
للاباحة لا تأباه يعنون انها لا تنافيه ويقولون ان التخيير فيما أصله الحظر والاباحة
فيما أصله الجواز ويرد على الاول تزوج هندا أو اختها وتزوج هندا أو بنت عمها

(مفيدة بعد الطلب) اما (التخيير) بين المتنافيين نحو تزوج هندا أو اختها (أو الاباحة) نحو تعلم الفقه أو النحو والفرق بينهما جواز الجمع فى الاباحة دونه قال الشمنى وليس المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا

قال قالوا الاصل الاباحة فى الابضاع فسد بالمثال الاول وان قالوا المنع فسد بالثانى لانها فى الاول للتخيير وفى الثانى للاباحة والحق ان أو مشتركة وانما يتبين أحد معانيها بالقرينة كسائر المشتركات انتهى وفى المطول والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع أيضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر اما الشك الخ) ظاهره ان ماعدا التخيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح وبذلك صرح الاشمونى فقال وماسواهما فبعد الخبر وصرح الشاطبى بان الشك والابهام يختصان بالخبر والباقى يستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به (قوله نحو وانا أو اياكم) قال فى المغنى الشاهد فى الاولى وقال الدمامينى فيهما والاقرب ان الشاهد فى الثانية فقط لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى لان ماقبله ليس كلاما والى هذا أشار فى شرح التوضيح فقال فانا واياكم لعلى هدى كلام خبرى وأو فى ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد فى الثانية انتهى لكن قد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس أولا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور بقى انه قال فى المثل السائر انما خولف بين الحرفين فى الدخول على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام منخفض فيه لا يدرى أين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) اشرعت صدور تقول اشرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته الى جهته وقصدت طعنه به أراد انه لابد من القتل أو الاسر فاشار باشراع صدور الرماح الى الحالة الاولى وبالسلاسل الى الحالة الثانية وانما قال ومنه لاحتمال أن يكون المعنى لابد من أحدهما فحذف المضاف كما قيل فى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان * تنبيه * من مجىء الواو للتقسيم قوله تعالى ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو القى السمع وهو شهيد وقد يتوهم انها بمعنى الواو وان الواو والفاء أليق منها لان القلب عبارة عن محل الادراك والقاء السمع عن الجد والاجتهاد وتحصيل تلك الادراكات والمعارف ومعلوم انه لابد من الامرين جميعا فالمقام مقام الواو الجامعة وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان منها مايكون فى غاية الكمال والاشراق ويكون مخالفا لسائر القوى العقلية بالكم والكيف أما الكم فلان حصول المقدمات البديهية والحسية والتجريبية بها أكثر وأما الكيف فبتركيب المقدمات على وجه ينساق الى النتائج الحقة بأسهل وجه وأسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغنى فى معرفة حقائق الاشياء عن الغير لأن ذلك فى غاية الندور واليه الاشارة بقوله ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب

ومفيدة (بعد الخبر) اما (الشك) من المتكلم كجاء زيد أو عمرو (أو التشكيك) للسامع أى ايقاعه فى الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وأنا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين (أو التقسيم) نحو الاسم نكرة أو معرفة ومنه قوله * قالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل *

وذكره بلفظ التنكير ليدل على الكمال التام أي لمن كان له قلب عظيم الاستعداد للوقوف على عالم القدس فان التنكير يأتي للتعظيم وقوله أو ألقى السمع وهو شهيد اشارة الى الثاني واكثر هذا القسم أمر في أكثر الآيات بالطلب والكسب نحو أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فتأمل (قوله قال بعضهم أو للاضراب) قال ذلك سيبويه بشرط تقدم نفي أو نهي واعادة العامل وقاله الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقا والآية انما يظهر القول بالاضراب فيها على هذا وقد اولها في المغني بامور فراجعه وظاهر هذا أن أو التي للاضراب عاطفة وان كان لا يقع بعدها الا الجمل لان العطف لا يختص بالمفردات وكلام الرضي يقتضي انها غير عاطفة بل استئنافية (قوله بمعنى الواو) فتكون لمطلق الجمع واعلم أن ابن جني اثبت مجيء أو بمعنى الواو وجعله من تدريج اللغة وعقد له بابا في الخصائص قال وذلك أن يشبه شيء شيئا في موضع فيمضي حكمه على حكم الاول ثم يترقى منه الى غيره فمن ذلك قولهم جالس الحسن او ابن سيرين ولو جالسهما جميعا كان مطيعا لا مخالفا وان كانت أو انما هي في أصل وضعها لاحد الشيئين وانما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع الى نفس أو بل لقرينة من جهة المعنى انضمت الى أو وذلك لانه انما رغب في مجالسة الحسن لما في مجالسته من الحظ وذلك موجود في مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو في هذا الموضع مجرى الواو تدرج من ذلك الى موضع عار من هذه القرينة كقوله

فكان سيان أن لا يسرحوا نعما * أو يسرحوه بها واغبرت السوح

وسواء وسيان لا تستعمل الا بالواو (قوله جاء الخلافة الخ) البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا قال في المغني والذي رأيته في ديوانه اذ كانت قال الدماميني هو لا يقدح في رواية الجماعة ويحتمل أن أو فيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله به وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التي من أجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث انه من الذي يعتني الله بهم فيبلغهم أعلا المراتب (قوله والتسوية تقتضي نفس أحدهما) الظاهر ان يقول والتسوية تقتضي متعددا والحاصل ان التسوية من الامور النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والعطف فيها انما اختصت به الواو وفي المغني ان أم المتصلة تشاركها في ذلك لعطفها في نحو سواء على أقمت أم قعدت مما لا يستغني لكنه قال في الحواشي ان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية والاصل سواء قيامك وقعودك فالعطف بطريق الاصالة انما هو بالواو فثبت ان الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله

قال بعضهم أو للاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون وقد تأتي بمعنى الواو كقوله
جاء الخلافة أو كانت له قدرا
* فائدتان * الاولى لا يعطف بعد همزة التسوية للتنافي بأو بينهما لان أو تقتضي أحد الشيئين أو الاشياء والتسوية تقتضي الشيئين نحو سواء على أقمت أو قعدت فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء على قمت أو قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقراءة ابن محيصن أولم تنذرهم وأما تغليط المصنف لهم في ذلك

فقد ناقشه فيها الدماميني) سنده في المناقشة عبارة السيرافي قال اعلم أن السيرافي قال ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت انتهى قال وهو نص صريح يقتضي بعض قول الفقهاء الى أن قال فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا وأو لاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى الجزاء فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ اذ ليس التقدير قيامك أو قعودك سواء وسواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وحكى ان أبا على الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء ورده ولعله مستند المصنف والعجب انه أورد كلام الفقهاء في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض انه لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم انها لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فقدر الهمزة اذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهو مندفع بما مر انتهى ملخصا وأقول ليس في العبارة التى نقلها عن السيرافي ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلا عن كونه نصا لانه لم يتعرض للعطف بأو بعد سواء اذا لم توجد الهمزة وانما نص على لزوم أم بعد سواء اذا دخلت ألف الاستفهام واحترز بذلك عما اذا كان ألف الاستفهام بدون سواء فانه يعطف بأو ولا تتعين أم والاعتراض على الفقهاء لم ينشأ من الهمزة وانما نشأ من التسوية لما علمت من ان معناها مناف لمعنى أو وما وجه به العطف محتاج اليه مطلقا وجدت الهمزة أولا عطف بأو أو بأم كما تقدم غاية الامر ان هذا الموضع سمع فيه العطف بأم والقياس العطف بالواو فأول ما سمع ولا نتجاوز مورد السماع وان أمكن فيه ذلك وأما تقدير الهمزة فلانهم نصوا على تقديرها اذا حذفت مع أم فأو أولى بذلك هذا وقد يقال قد تقرر ان أو تأتى بمعنى الواو وحملوا على ذلك مواضع لا يغني المعطوف عليه نحو ما بين ساقع مهره أو ملجم فهلا قيل بمثله في كلام الفقهاء وقراءة ابن محيصن فليحرر المقام (قوله اذا نهى عن المباح) ليس المراد المباح الشرعي كما تقدم فصح تمثيل المصنف لذلك في المغني بقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا واندفع توقف الدماميني بان طاعة الآثم أو الكفور في الاثم أو الكفر لا تباح أصلا بل تحرم لكنه قال بعد ذلك ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها (قوله وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد أو عمرو) أى مما وقع فيه العطف

فقد ناقشه فيها الدماميني الثانية اذا نهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الامر لان الامر كان يأخذ أحدهما وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد أو عمرو (وأم لطلب التعيين) ان وقعت (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم نحو أزيد عندك أم عمرو اذا كنت عالما بأن أحدهما عند المخاطب لا بعينه واذا يجاب بتعيين أحدهما لا بنعم أو لا لانه معلوم للسائل وعلامتها

بأو بعد النفي فعلى القول الأول يكون النفي للجميع وعلى الثاني يجوز كون
النفي واحدا أو كونه الجميع وعلى القول الأول جرى ابن الحاجب في قوله تعالى
لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة وقال ليس
المعنى مدة انتفاء أحدهما يريد أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل
وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند
انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة لم يكن واحد منهما وذلك صادق بنفيهما جميعا
لأنه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول فإنه لا ينفي إلا أحدهما ولا
حاجة لجعل أو بمعنى إلا في الاستثناء والمضارع بعدها منصوب بأن ومثله قوله صلى
الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر قاله حفظه بقي
هنا فائدة وهي أن الدماميني قال في حاشية البخاري عند قوله فنزلت هذه الآية
وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها حضرت بالقاهرة في سنة تسع وثمانين
وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشيخونية عند بعض حذاق المالكية فأفضى الكلام
إلى أنه إذا ذكر متعاطفان بأو فإنه يعاد الضمير إلى أحدهما فقال ذلك المدرس وزعم
بعض أصحابنا أن منه هذه الآية وهو خطأ لأنه لم يعد إلى أحدهما لا بعينه بل إلى
أحدهما معينا وهو التجارة وليس البحث فيه فقلت له يلزم إما الحذف أو الإتيان
بما لا فائدة فيه والأول خلاف الأصل والثاني باطل لأنك إما أن تقدر إليه فيلزم الأول
أو لا تقدر شيأ البتة فيلزم الثاني لأن ذكر اللهو يكون ضائعا فقال لا يقدر إليه
للدلالة عليه فقلت له هذا يمكن غير أن لنا عنه مندوحة فاستبعد ذلك وكاد
يقطع باستحالته فقلت له يمكن أن يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية
كأنه قيل وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو
فاستحسنه ثم رأيته بعد ذلك بنحو عشرين سنة في شرح الحاجبية للرضي وفي
غيره انتهى أقول وقوله إنه يعاد الضمير إلى أحدهما محمول على ما إذا كانت أو للشك
ونحوه مما تكون فيه لأحد الأمرين لا التي للتنويع لأنها بمنزلة الواو كما نبه عليه
الأبدي وأقره في المغني في بحث الجملة المعترضة كما مر قريبا وكثير من النحويين
يبقي الكلام على عمومه وليس كذلك ومما يدل على أن التنويعية يطابق الضمير
معها المتعاطفان قوله تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما والتأويل الذي
قاله الرضي في الآية المتقدمة متعين لأنه لم يقل إليهما واعلم أن الرضي قال ولنذكر
بقية أحكام العطف إلى أن قال ومنها أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو
وحتى مع المعطوف عليه يجب تطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس
حتى الأنبياء فنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ثم أشار إلى دفع ما يتوهم

من

من افرادهذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو فى الواقع ليس من أفرادها بقوله
وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها الى ان قال وقوله تعالى
ذار أو التجارة أو لهوا انفضوا اليها أى الى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا
استطرادا لاشتهار ان حرف العطف فيها أو وقد تكلم عليها حين تكلم على
ووقد يقال لما كانت آوفيها انه بعيد وهى بمنزلة الواو ذكرها هنا وذكرها فى
الكلام على أو نظرا للفظها هذا وأورد انه كيف يصح أن تكون الرؤية منفضا اليها
مع انها متقدمة على الانفضاض وسبب له هذا بعيد سيما اذا كانت الرؤية الثانية
هى الاولى المستفادة من قوله واذا رأوا ويمكن توجيه كلامه بحمل الاولى على غير
البصرية والثانية على البصرية لكن يلزم اختلاف الضمير ومرجعه الا ان يقال
لما كانت غير البصرية معناها الادراك وهو من حيث ويصدق بالمعنى الحاصل
بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا فى مرجع الضمير او أن الرؤية فى
الاصل تصدق بالبصرية وبغيرها فحملت الرؤية على غير البصرية وعاد الضمير
اليها على الماصدق الثانى على طريق الاستخدام وقال الناصر اللقانى وقد سئل عن
ذلك هنا لرؤيتان جزئيتان احداهما من بعيد هو مكان الصلاة سابقة على
الانفضاض حاملة عليه والأخرى من مكان قريب لاحقة للانفضاض لكن بينهما
حد مشترك حاصل فى ضمن كل منهما هو مطلق الرؤية أعنى جنسهما المعول عليه ا
فهما أعنى الرؤيتين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ومتحدتان بحسب
الجنس ولا استحالة فى تصادق المتضادين على شئ باعتبارين ﴿تتمة﴾ اذا كان
العطف بالفاء أو بثم جاز الافراد والمطابقة والافراد مع ثم أحسن وان كان
العطف بلا فقال فى الارتشاف الذى يقتضيه النظر ان الحكم فى ذلك للاول وقال ابن
عصفور الضمير على حسب المتأخر وان كان العطف ببل أو بلكن قال فى الارتشاف
الذى يقتضيه النظر ان الحكم للثانى وقال ابن عصفور على حسب المتأخر منهما
وثمرة القولين تظهر اذا كان احدهما مذكرا والآخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء
بها بأى) أى مضافة لضمير المتعاطفين فيقال فى المثال أيهما عندك (قوله فتسميتها
بذلك الخ) أى لان الاتصال على هذا بين السابق واللاحق فاطلاق عليها متصلة
اعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وقيل سميت
متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة
ترى أنهما جميعا بمعنى أى واعتبار هذا المعنى فى تسميتها أولى من الاول لانه
يرجع الى نفسها لكنه انما يأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام فيترجح الاول لشموله
النوعين (قوله نحو ما أدرى الخ) اشارة الى انه لا يختص الحكم بسواء كما أفاده قوله

صحة الاستغناء عنها بأى وتسمى حينئذ متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغنى أحدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لامر خارج عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة فى افادة الاستفهام وتسمى أيضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر نحو ما أدرى أقت أم قعدت سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فان وقعت ام بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبأم التعيين كانت منقطعة بمعنى بل

مختصة بالجمل نحو أم هل تستوي الظلمات أي بل هل وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو إنها لإبل أم شاء أي بل أهي شاء أو الإنكاري نحو أم له البنات ولكم البنون إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو أم تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها (وللرد) أي رد السامع (عن الخطأ في الحكم) إلى الصواب فيه (لا) فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها إما قصر إفراد أو قلب ولهذا لا يعطف بها إلا (بعد إيجاب) أو أمر أو نداء كزيد كاتب لا شاعر ردا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة أو اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والآبدي أن من شرط العطف بها أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد بخلاف لا امرأة قال في الأوضح وهو الحق ومنع الزجاجي العطف بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم نفعل جدلك لا كذلك (و) للرد عن الخطأ في الحكم (لكن وبل) وافقين (بعد نفي) أو نهي فهما لتقرير حكم متلوهما وإثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا أو بل عمرا ردا على من اعتقد أن الجائي أو المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير

وهي الداخلة الخ وإن أوهم قولهم بعد همزة التسوية الاختصاص (قوله مختصة بالجمل) أي خلافا لابن مالك كما يأتي (قوله وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الخ) فتكون بمعنى بل والهمزة (قوله أي بل أهي شاء) قال في التوضيح وإنما قدرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على مفرد وقال ابن مالك إنها قد تدخل على المفرد ولم يقدر مبتدأ واستدل بأنه قد سمع إن هناك لإبلا أم شاء بالنصب وأجيب بإمكان حمل أم على أنها متصلة وحذفت الهمزة قبل إن والتقدير أإن أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي أم أرى شاء والتوكيد بإن إما لأن المخاطب شاك في أن هناك إبلا أو منكر وعلى الأول فالتأكيد مستحسن وعلى الثاني واجب كما لا يخفى على معاني المعاني فمن العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش شرح التوضيح من قوله انظر فائدة التوكيد بإن وادعى في المغني أن ابن مالك خرق إجماع النحويين وهو تابع في ذلك لأبي حيان وناقش الدماميني ابن هشام فراجعه (قوله نحو أم تقولون على الله ما لا تعلمون) قال الزمخشري يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما ويجوز أن تكون منقطعة (قوله إما قصر إفراد) إن كان المخاطب يعتقد الشركة (قوله أو قلب) إن كان المخاطب يعتقد العكس كما يعلم مما بعد (قوله أو أمر) في معنى الأمر الدعاء نحو رحم الله زيدا لا عمرا والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا بكرا قاله أبو حيان وفي الرضي خلافه (قوله قال في الأوضح وهو الحق) للإمام أبي الحسن علي السبكي رسالة سماها نيل العلا في العطف بلا حقق فيها الكلام على هذا الشرط وبين أنه لا ينافي أمثلة أهل المعاني في القصر بنحو زيد كاتب لا شاعر لخصنا المقصود منه في حاشية المختصر (قوله نفعل جدلك لا كذلك) اعلم أن أصل المثل هكذا جدلك لا كدك وقالوا في تفسيره ما في الشرح فالرد بقولهم لا به فاندفع ما قيل لا دليل فيه لجواز كون التقدير نفعل جدلك أو نفعل هذا وفي هذا المثل على تقدير كون جدلك فاعلا بفعل محذوف حذف الفعل وبقاء الفاعل في غير المواضع الأربعة المذكورة في باب الفاعل (قوله ردا على من اعتقد أن الخ) هذا في بل ظاهر وأما في لكن فنقله السعد عن المفتاح والإيضاح ثم قال والمذكور في كلام النحاة أن لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع زعم المخاطب أن عمرا أيضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما أو ملاءمة لأنها للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء وهذا

سريج

صريح فى انهما يقال ماجاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجىء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاء له دون عمرو على ماوقع فى المفتاح وأما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآك معا على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد (قوله ومن ثم) أى من أجل انهما لتقرير حكم متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما (قوله وجب الرفع فى نحو الخ) أى لان متلوهما منفى فنقيضه مثبت وما لا تعمل فى مثبت فلا يجوز النصب على اعمال ما بل يجب الرفع على ان الواقع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ولا تكون لكن و بل من حروف العطف لما يأتى من أن شرط معطوفهما الافراد (قوله وشرط العطف بلكن افراد معطوفها) سكت عن اشتراط ذلك فى بل فأوهم انها تكون عاطفة فى الجمل وجرى على ذلك ابن الناظم فقال فان كان المعطوف بها جملة والصحيح خلافه قال الزركشى وكان بعض الاكابر يقول لم تكن عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما الفرق بينها وبين الواو والذى يظهر فى الفرق ان بل لما كان أصلها الاضراب صار ماقبلها كانه لم يذكر فكانه لا شىء يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا تعطف المفردات لكن لما حصل التشريك فى الاعراب وكان مابعدها معمولا لما قبلها امكن العطف من هذا الوجه فلما بقى تعلق ماقبلها بما بعدها لم يحصل الاعراب الا فى نسبة الحكم لما قبلها فقط لكن مقتضى هذا ان تكون حتى عاطفة اذا وقع بعدها الجملة الا انه لم يكن أصلها العطف بل اصلها الغاية كالى فلما وقع بعدها الجملة لم يتعذر ابقاؤها على أصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها الغاية جعلت حرف عطف ولهذا يدعى فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى ولا يخفى مافيه أما أولا فلا خصوصية لبل فى كونها غير عاطفة للجمل على ماعرفت فيما مر من ان لكن كذلك فما وجه تخصيص السؤال بها وغاية مادل كلامه على ان حتى تشاركها فى ذلك لما قاله وأما ثانيا فلان كلامه يوهم ان معنى الغاية لا يظهر فى حتى اذا وقع بعدها مفرد مع ان شرط عطفها المفرد أن يكون غاية ماقبلها (قوله ووقوعها بعد نفى) هذا لا حاجة لذكره للعلم به من كلام المصنف كان ينبغى أن يقول وعلم من كلامه أن شرط العطف بلكن وقوعها بعد نفى ونهى وبقى من شروطه افراد الخ (قوله أو أمر أو نهى) أفاد انها فى هذه الحالة تكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه فى التسهيل فلا يجوز هل زيد لكن عمرو ولم يقم (قوله ولصرف الحكم الخ) الحاصل انها تفيد مع النفى والنهى أمرين تأكيدى وهو تقرير ماقبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها وبعد غيرهما أمرين تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها (قوله وجوزه المبرد وعبد الوارث) قال فى شرح التوضيح ويلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما

ومن ثم وجب الرفع فى نحو
ما زيد قائما لكن أو بل
قاعد وشرط العطف بلكن
افراد معطوفها ووقوعها
بعد نفى أو نهى وعدم
اقترانها بالواو فان تلتها جملة
أو تلت واوا أو وقعت بعد
اثبات أو أمر فهى حرف
ابتداء للاستدراك (ولصرف
الحكم) عن المتلو بأن ينقل
(الى مابعدها) ويصير المتلو
كانه مسكوت عنه (بل) واقعة
(بعد ايجاب) أو أمر كجاء
زيد بل عمرو واضرب زيدا
بل عمرا افادها نقل الحكم
بالمجىء والامر بالضرب عن
زيد واثبات ذلك لعمرو وأفهم
كلامه أن لكن لا يعطف
بها بعد الايجاب وهو مذهب
البصريين لانه لم يسمع
وجوزه غيرهم قياسا على بل
وان بل فى غير الايجاب
لا تفيد صرف الحكم الى
مابعدها وجوزه المبرد كما بعد
الايجاب فعلى قوله يجوز
ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب
على معنى ما هو قاعدا
واستعمال العرب على
خلاف ذلك (تنبيه) يجوز
عطف الفعل على مثله

شيئاً الان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه انتهى وقد يقال اتفاله بعد مضي العمل لا يضر قياساً على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية بعد النفي المنتقض بعدهما نحو

وما أصاحب من قوم فأذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم

فيجوز في أذكرهم النصب مع انتقاض النفي بعد وقد مرت هذه المسئلة في باب النواصب (قوله ان اتحدا في الزمان) أي المضي والاستقبال (قوله ولا يضر اختلافهما في اللفظ) مثال اتحادهما في نوع الفعلية لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه ومثال اختلافهما يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ونحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا قال المصنف قال بعض الطلبة لا يتصور ولهذا أي عطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو والمعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا قام وقعد زيد لان في أحد الفعلين ضميراً فقلت له فاذا قلت يعجبني ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فبالها جملة وقع فيها انتهى ووجه ما ذكره في تصويرذلك أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم ولولا ان العطف للفعل لم يتأت نصبه أو جزمه وقد ظهر النصب في ونسقيه والجزم في يجعل وهذا أولى من قول المرادي فان قلت ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما هو عطف الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الاول صح أن يقال انها من عطف الفعل على الفعل انتهى لانه يقتضي انها في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة وهذا لا يظهر فيما اذا نصب الفعل أو جزم لان ذلك يقتضي انه من عطف المفردات واعلم انه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده في مثل ويجعل ان الواقع جوابا جملة جعل وان كان المجزوم محلا للفعل وحده كما دل كلام المغني في بحث الجمل التي لها محل حيث عد منها الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم يقترن بالفاء ومثالها بنحو ان تقم أقم وان قمت قمت واذا كان المعطوف يجعل وحده لظهور الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لانه مفرد وجملتها بتمامها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا لعدم التبعية لانه يكفي في كونها جوابا تبعية فعلها (قوله وعلى اسم يشبهه) نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ونحو وما يكفر بها الا الفاسقون أو كلما عاهدوا قرأها ابن السماك بسكون الواو وقال الزمخشري على أن الفاسقين بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا ونقضوا عهد الله مرارا كثيرة و واقرضوا الله قرضا فليس اقرضوا معطوفا على مصدقين للفصل بالمعطوف الذي هو المصدقات بين الموصول والصلة على هذا التقدير ولكنه معطوف على مجموع

المصدقين

ان اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه

وبالعكس وعطف الاسمية
على الفعلية وبالعكس
والعطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير فاصل ضعيف
ولا يجب اعادة الخافض على
اذا أريد العطف
الضمير المجرور

المصدقين والمصدقات كأنه قيل ان الذين تصدقوا وأقرضوا على أن يكون الذين
اصدقوا شاملا للمذكرين والمؤنثات أو اعتراض بين ان وخبرها أو مستأنف (قوله
وبالعكس) جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى يخرج الحي من الميت
ومخرج الميت من الحي وليس ماذهب اليه متعينا بل هو مرجوح قال الزمخشري
مخرج عطف على فالق ويخرج الحي من الميت جملة مبينة فالق الحب والنوى لان
فلقهما من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي كالحيوان انتهى وعنده هذا
يترجح بل يتعين بمقتضى علم المعاني عطف مخرج على فالق الحب والنوى لا على
يخرج لعدم صلاحيته لتبيين فالق الحب والنوى بقي انه على تقدير كون ومخرج
عطفا على يخرج يكون من عطف المفرد الذي هو الاسم على الجملة لان جملة
يخرج خبر ثان لان الله ويحتاج لاعتذار المرادي السابق لكن كان ينبغي أن ينص
على ذلك وقد صرح في الارتشاف بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله
تعالى بياتا أوهم قائلون وقال السيوطي في الهمع بعطف المفرد على الجملة وبالعكس
ومثل الاول في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه قائما أو قاعدا فقاعدا عطف على
لجنبه لانه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى وعد في المغني من الجمل التي لها محل الجملة
التابعة لمفرد وقال انها ثلاثة أنواع أحدها المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه
ذاهب ان قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) ذكر
في المغني ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال
في مثل قام زيد وعمرو أكرمته ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين
المتعاطفتين أولى من تخالفهما والمنع مطلقا والثالث لابي علي انه يجوز في الواو
فقط قال وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره (قوله
والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف) كمررت برجل سواء
والعدم أي مستو هو والعدم فان فصل جاز من غير ضعف وأحسن الفصل الفصل
بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم وأقله الفصل بلا بين العاطف
والمعطوف نحو ما أشركنا ولا آباؤنا خلافا لمكي حيث جعل الآية من العطف
من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف ويعطف
على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو و
واياك والاسد وجمعناكم والاولين وانما اشترط في العطف على المرفوع المتصل
الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف
على بعض حروف الكلمة وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره بطول
الكلام وبطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضي امرأة والحافظ وعورة

كما قال ابن مالك وجماعة خلافاً للجمهور وقال جدي رحمه الله والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يدفع اذ المسئلة ليست قطعية فلينفي المصير اليه ورفض القياس اذا صادمت القوى

(و) الخامس منها (البدل وهو تابع مقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه اثباتاً أو نفياً (بلا واسطة) فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وبل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية أحرف العطف والغرض منه أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل

العشيرة بالنصب ومنه يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل (قوله كما قال ابن مالك وجماعة) اختاره أبو حيان وقال ينبغي أن يقتصر في ذلك على السماع لأن الحرف ليس مختصاً بجر الضمير احترازاً من الضمير المجرور بلولا فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر (قوله خلافاً للجمهور) أي جمهور البصريين واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف كالتنوين وبان حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف عليه وأجاب ابن مالك بان شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين ولا يمنع منهما باجماع وان الحلول لو كان شرطاً لم يجز رب رجل وأخيه وكل شاة وسخلتها بدرهم وأجاب ابنه عن الاول بأن البدل في نية تكرار العامل فاتباعه الضمير المجرور في الحقيقة اتباع له وللجار جميعاً لان البدل في قوة المصرح معه بالعامل وأجاب بعضهم بان البدل هو المبدل منه في المعنى وكذا التوكيد الا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر فيهما في بابه وفرق الحريري بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بلا تكرير بانهما لما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما وكان مراده عطف المنصوب بعد فصله الجائز والمجرور بلا فصل

البدل

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاحي وأما في اللغة فمعناه العوض وفي التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها (قوله ومعطوف بلا) أي بعد الايجاب ولذا أعاد الباء في قوله وببل لئلا يتوهم رجوع قوله بعد نفي للا لكن اعادتها مع لكن تقتضي ان لكن يعطف بها بعد الاثبات ولا تعطف المفردات في الاثبات الا على قول الكوفيين والحاصل أن قوله مقصود يخرج المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي أما الاول فلان الحكم السابق منفي عن التابع وأما الاخران فلان الحكم السابق منفي والمقصود به اثباته والاول (قوله ببقية أحرف العطف) ومنها المعطوف ببل بعد الايجاب (قوله ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل) اعلم أن هذه المسئلة ذات خلاف وان أوهم كلامه الاتفاق عليها وخلاصة القول فيها انه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين وحجتهم ان العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع واختلف هؤلاء هل تصرح به العرب مطلقاً أو بشرط كونه جاراً على مذهبين أحدهما انهم يصرحون به مطلقاً ولكن ذلك كثير حيث يكون جاراً نحو قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة كلما أرادوا

أن يحزن وإمّا من غم ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
وقليل إذا كان غير جار وأمن الالباس نحو قوله يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من
لا يسألكم أجرا والثاني انه انما يذكر إذا كان جاريا ونحو اتبعوا من لا يسألكم
أجرا من باب التوكيد لا من باب البدل وإذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح
التوضيح في باب الاشتغال ان عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح
أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره ولهذا امتنع زيدا ضربت عمرا أخاه بالرفع والنصب
وإنما هو تقديري معنوي ... لم يكن من بدل المفرد وما في قوله هذا إنما مثل لبدل الظاهر
من الضمير المفرد للاحاطة بقوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا أولنا وآخرنا
بدل من الضمير المجرور باللام ولذا أعيد اللام مع البدل لان كلامه أولا يقتضي انه
لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانيا وقوله والا لم يكن من بدل المفرد
لا يخلو عن نظر فقد صرحوا في التوكيد اللفظي بان نحو قمت قمت من توكيد الضمير
فقط كما مر وكلامه ثانيا يقتضي انه يلفظ به بالفعل وهو الحق لكن تخصيصه بعامل
الظرف قول وتخصيص الجار باللام لم يذهب اليه أحد هذا وقال أيضا وقولهم المبدل
منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت
زيدا يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود اليه انتهى وفي المفصل قولهم
انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصفة في
كونهما تتمة لما يتبعانه لا انهم يعنون اهدار الاول واطراحه فلا يمتنع ابدال
الظاهر المغضوب من المجرور في علمهم لوجود العائد حسا وانما يلزم الخلو منه لو كان
المبدل منه مهدرا بالكلية لكن خالف هذا في الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم
الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله فقال يمتنع أن تكون ما موصولة بالفعل وان اعبدوا
الله بدلا من الهاء في به لانك لو اقمت ان اعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت الا
ما أمرتني بان اعبدوا الله بقي الموصول بلا عائد عليه من صلته انتهى وقال في
التسهيل والاكثر كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى انتهى وقال
المصنف في الجامع بعد قوله وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فمن ثم كان
هو المعتمد كهند حسنها فاتن ونحو * كانه * ماحاجبيه معين بسواد * مؤول انتهى
وقال في التذكرة سلكت العرب في المبدل منه مسلكين أحدهما انه ليس في تقدير
الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

غدوها بدل اشتمال وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره * كانه * ماحاجبيه معين
بسواد * وتقول الذي مررت به أبي عبد الله ولو فرضت اطراح الاول لخلت الصلة

من عائد وأما سلوكهم عدم الاعتداد به فى قولهم فى الغلط مررت برجل حمار لانه لم يقصد بالخبر انتهى ومن خطه نقلت وفيه تصريح بأن ما عدا بدل الغلط ليس فى تقدير الطرح وقوله ماحاجبيه الخ من ابيات الكتاب وصدره * وكأنه لهق السراة كأنه * يصف ثور وحش أبيض السراة وهى اعلا الظهر اسفع ماحول عينيه وما فى قوله ماحاجبيه زائدة وقوله معين خبر عن حاجبيه وهو بدل من الهاء المنصوبة فى كأنه وفى ذلك مراعاة المبدل منه والا لقال معينان وأراد بنحو ماروعى فيه ذلك كقوله ان السيوف الخ وتأويله أما فكأنه ماحاجبيه الخ فلان ما هو مثنى فى البدن يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ ومن الافراد قوله بها العينان تنهل * أولان معين مصدر كممزق فى قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق واذا اخبر بالمصدر كان موحدا وأما ان السيوف الخ فلان نصب غدوها ورواحها على الظرف كخفوق النجم وكأنه قال ان السيوف وقت غدوها ورواحها وهذا الذى مشى عليه فى الجامع هو رأى ابن عصفور وادعى انه لم يجئ ظاهره الاعتماد على المبدل منه الا هذان البيتان والحق ان المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثال ما سلكت به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وان هندا حاجبها فاتر بنصب العين والجفن فأنث الخبر فى الاول وذكر فى الثانى لان المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه فى تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامى الكشاف والوقوف عند أحدهما قصور كما وقع للسعد وأبى حيان ففى المطول فى آخر بحث شأن المسند اليه لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا لجعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى وقال أبو حيان ما أجازه لا يجوز وعلل ذلك بأن شرط البدل ان يكون على نية تكرار العامل على اشهر القولين او معمولا للعامل فى المبدل منه على قول وذلك لا يصلح هنا اذ لا يصح ان يحل الجن محل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشاف فى هذه القاعدة مضطرب لبنائه القول فى بعض المواضع على احد المسلكين السابقين وفى بعض آخر على المسلك الثانى هكذا ينبغى ان يحرر المقام (قوله وهو ستة اقسام) قال ابو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون ظرفا ثانيا لان العامل لا يعمل فى نوع من المعمولات الا فى واحد منه الا على طريق الاتساع ولا يكون غلطا لان اللقى لا يكون فى كل اليوم بل فى بعضه وقال السيوطى قد وجدت له شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن (قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الاول) فيه نظر والظاهر

(وهو ستة اقسام) احدها (بدل كل) من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول (نحو مفازا حدائق) وجاء فى زيد أخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده

وهو ما كان ماصدقه ماصدق الاول اذ المدلول مختلف الا أن يقال أراد بالمدلول
الماصدق قال الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع فى مسئلة حدوث الموضوعات
اللغوية واطلاق المدلول على الماصدق شائع والاصل اطلاقه على المفهوم وهو
ماوضع له اللفظ انتهى و يوافق الاصل ماقيل ان الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى
اعتبارى باعتبار دلالة اللفظ على ماوضع له وفهمه منه وعنايته أى قصده منه
واعترض أيضا القول باتحاد الماصدق فى هذا البدل بمثل جاء زيد أخوك قال
لانهما ليسا متحدين فى ماصدقاهما اذ ليس لزيد ماصدق عليه وقال الاولى أن يقال
ان بدل الكل من الكل ما اتحد فيه البدل والمبدل منه فى الوجود فان زيدا وأخاك
موجودان بوجود واحد انتهى وفيه نظر لان المراد من الماصدق الذات ولا يختص
بما يكون كليا ولا شك ان زيدا وأخاك يتحدان فى الذات الجامعة لهما ويؤيده
قولهم لابد فى المبتدا والخبر ان يتحدا ماصدقا و يختلفا مفهوما وهو شامل لمثل زيد
[illegible] عبر فى المطول بالاتحاد فى الذات فقال فى تعريف بدل الكل من الكل
وهو [illegible] انه عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين انتهى ثم
قال ان بدل [illegible] تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
مفهومه بعضا من [illegible] من اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل
دون البعض لان ماصدق [illegible] اثنين عين ماصدق عليه الاثنان انتهى وهو صريح
فى أن الماصدق بمعنى [illegible] له المبدل منه والبدل فى هذا القسم كالمبتدا
والخبر [illegible] الا يطلق عليه [illegible]) وهو اسم لله تعالى نحو الى صراط العزيز
الحميد [illegible] فى قراءة الجر فان [illegible] من العزيز بدل مطابق ولا يقال بدل كل من
كل اذ كل انما يقال فيما يتجزأ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله
على الصحيح) ومذهب الكسائى [illegible] هشام انه لا يقع الا على مادون النصف والى هذا
[illegible] أن يقال بعض الرجلين [illegible] أحدهما قال المصنف فى الحواشى لما لم يقع
[illegible] فى عرف الناس مطلقا الا على الاقل من النصف خصه الكسائى
[illegible] به ورد بقوله

داينت أروى والديون تقضى * فمطلت بعضا وأدت بعضا

[illegible] انا ذلك فى التنزيل قال الله سبحانه أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون
ببعض وعكس هذه المسئلة انه لما وقع سائر فى حديث وفارق سائرهن مطلقا على
الباقى الا كثر قال بعض العلماء باختصاصه بذلك وهو مردود لانه من السؤر وهو
البقية وفى الحديث واذا شربتم فأسئروا لو تمسك بظاهر الاشتقاق و بهذا الحديث
على عكس هذا المذهب لمشى فى الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الآخر

فيما لا يطلق عليه كل ولا
يحتاج الى ضمير يعود الى
المبدل منه كالجملة التى
هى عين المبتدأ (و) ثانيها
بدل (بعض) من كل وهو
ما كان مدلوله بعض مدلول
الاول سواء كان ذلك
البعض نصفا أو اقل أم
اكثر على الصحيح

اذا احتملت رأسي وفي الرأس اكثري * وغودر عند الملتقى ثم سائري

واعلم انه اختلف في موضع هل هو من بدل الكل أو البعض او الاضراب أو ليس من باب البدل البتة وهو قوله عز وجل قم الليل الا قليلا نصفه فقال ابن خروف نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكأنه قيل قم الليل الا نصفه وذلك لانه سمى النصف قليلا والقليل مبهم فبينه بالنصف فضمير نصفه لليل قال المصنف لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير انتهى والضميران بعده للنصف واستدل بالآية على استثناء النصف قال ولو أعيد الضميران الآخران لليل لزم أن يقوم أكثر الليل ورده ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه للقليل وهو بدل بعض من كل وان كان القليل مبهما لان القليل قد تعين بالعادة أي قم ما يسمى في العرف قليلا قال والا فمن قام نصف الليل لا يقال قام القليل ورد ابن الصائغ على ابن عصفور فقال ان أراد ان العادة عينت القليل مقدارا محدودا كالثلث فقط أو الربع فقط فباطل وان أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيانه بالنصف لانه لو قيل أكلت قليلا من الرغيف نصفه أي نصف القليل لم يكن له معنى لأن ذلك النصف قليل أيضا قال بل النصف بدل من الليل بدل اضراب وابن خروف يجيزه وقال الابدي الواجب عندي ان يكون النصف لا يطلق عليه انه قليل أن يكون نصفه مفعولا بتقدير قم نصفه قال أبو حيان وفيه نظر لانه يكون أمر أولا بقيام الكثير ثم قيل قم النصف أو انقص منه أو زد عليه وذلك مخالف للامر الاول فيكون ناسخا له والناسخ لابد من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت في أصول الفقه وأعرب السمين نصفه بدل بعض من الليل وبه قال الزجاج (قوله ولابد من اتصاله الخ) هذا ما ذهب اليه أكثر النحويين ومشى عليه المصنف في المغني والتوضيح وقال ابن مالك في الكافية الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل انه لابد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالالف واللام لكن مثل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال وسيأتي في كلام الشارح (قوله نحو ولله على الناس الخ) مر الكلام على هذه الآية في باب اعمال المصدر فلا تغفل عنه (قوله فهو عام أريد به خاص) فهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله فعمومه ليس مرادا لا تناولا ولا حكما ولهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو لفظ أريد به معناه مخرجا بعضه فعمومه مراد تناولا لا حكما ولهذا كان حقيقة وتحقيق ذلك يطلب من جمع الجوامع الاصولي وشروحه ولكون الاول مجازا احتاج الى قرينة ولهذا بينها ابن برهان بقوله لان الله الخ فتدبر (قوله لملازمتها للاضافة) اما لفظا أو نية ولهذا حكى سيبويه مررت بكل قائما فلولا انه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان

ولابد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كأكلت الرغيف نصفه أو ثلثه أو مقدر (نحو) ولله على الناس حج البيت (من استطاع اليه سبيلا) أي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ومنع ادخال أل على كل وبعض هو مذهب الجمهور لملازمتهما الاضافة وهي لا تجامع ال كما مر

وأجازه الأخفش والفارسي (و) ثالثها (بدل اشتمال) وهو ما كان بينه وبين الأول ملابسة
أي تعلق بغير الكلية
والجزئية وأمره في الضمير
كأمر بدل بعض من كل
(نحو) يسألونك عن الشهر
الحرام (قتال فيه) فقتال
بدل اشتمال من الشهر
لملابسته له بوقوعه فيه ونحو
قتل أصحاب الأخدود النار
أي فيه أو الأصل ناره ثم
نابت أل عن الضمير وشرط
صحته امكان فهم معناه عند
حذفه وحسن الكلام بتقدير
حذفه ولهذا جعل نحو
أعجبني زيد أخوه بدل
اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى
عند حذفه وامتنع نحو
أسرجت زيدا دابته لانه
وان فهم معناه عند الحذف
لا يحسن استعماله بل
لا يستعمل وبتقدير ورود
مثله يحمل على الغلط أو
نحوه (و) رابعها بدل (اضراب)
وهو ما يقصد كمتبوعه كما
يقصد ذكره ولا علاقة
بينهما ويسمى بدل البداء
لان المتكلم يخبر بشيء ثم
يبدو له أن يخبر بآخر من غير
ابطال للاول ونفاه بعضهم
وادعى أن ما استدلوا به على
أنه يحمل على اضمار بل (و) خامسها بدل (غلط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر
وقال انه يجوز فيه دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تروّ وفكر ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه فلم
يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والأكثرين

صاحب الحال قد يكون نكرة من غير مسوغ نحو عليه مائة بيضا وصلى وراءه رجال
قياما (قوله وأجازه الأخفش والفارسي) حكى الأخفش مررت بهم كلا بالنصب
على الحال فهو دليل على تنكيره (قوله أي تعلق بغير الكلية والجزئية) أي اما
باشتمال الأول على الثاني نحو أعجبني زيد علمه أو باشتمال الثاني على الأول
نحو سلب زيد ثوبه أو باشتمال العامل على الثاني بمعنى تعلقه به وان تعلق في اللفظ
[illegible] فما قاله أعم من الاقتصار في بيان الاشتمال على بعض الأوجه المذكورة
[illegible] بقوله بغير الكلية بدل كل من كل وبقوله والجزئية بدل بعض من كل
وذكر الدماميني بعد أن نقل الخلاف في المشتمل في بدل الاشتمال هل هو الأول أو
الثاني أو العامل قال قال المصنف الأول هو الصحيح لان الثاني والثالث لا يطردان
لان من بدل الاشتمال أعجبني زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيدا ضجره وسائني خالد
[illegible] وجهه والثاني في هذه وأمثالها غير مشتمل على الأول فلم يطرد كون الثاني
مشتملا وأما عدم اطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال ثم قال في آخر كلام عن
الرضي بخلاف نحو ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضربت زيدا مفيد غير
محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال قتل الأمير سيافه وبنى الأمير وكلاؤه
لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة الى
البيان للاجمال الذي فيه وهذا الأول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل
الأمير ان القاتل سيافه وكذا في أمثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال أصلا انتهى ويرد
عليه ان الأول لم يشتمل على الثاني في سلب زيد ثوبه بل الثاني اشتمل على الأول لان
الثوب اشتمل على لابسه الا أن يقال ان الأول اشتمل على الثاني بطريق التمليك
وقوله وأما عدم اطراد الثالث فظاهر لان الخ فيه نظر لما تقدم من أن معنى اشتماله
عليه تعلقه به وان تعلق في اللفظ بغيره (قوله ونحو قتل أصحاب الأخدود) ذهب
[illegible] وتبعه ابن الطراوة الى أن النار بدل كل من كل عبر بالأخدود عن النار لما
[illegible] لاعليها كقولهم عفيف الازار وقال ابن هشام الاولى أن يكون على
[illegible] مضاف أي أخدود النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب قاله المرادي
(قوله ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ) هو خطاب وادعى أبو محمد بن السيد انه
وجده في قول ذي الرمة

لمياء في شفتيها حوة لعس * وفي اللثات وفي أنيابها شنب

جوازه مطلقا (و) سادسها بدل (نسيان) وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده (نحو تصدقت بدرهم دينار) هذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون للمتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله (بحسب قصد الاول والثاني) وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط أي بدلا عن اللفظ الذي ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله (أو الثاني وسبق اللسان) الى الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد الاول فيكون بدل نسيان أي بدل شئ ذكر نسيانا وهذا معنى قوله (أو الاول وتبين الخطأ) في قصده والاحسن أن يعطف التابع في هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق

قال فالعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير والتقدير في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي انيابها شنب (قوله بجوازه مطلقا) أي نثرا ونظما (قوله في واحد من أوجه الاعراب مطلقا) أي سواء كان بدل كل من كل أم غيره (قوله بأن يكون أحدهما مصدرا) نحو مفازا حدائق وأعنابا قاله أبو حيان قال الدماميني وفيه نظر لان المراد المطابقة في المعنى والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة فلذلك ابدل الجمعان منه (قوله أو قصد به التفصيل) كقوله في الحديث أذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف قال الدماميني وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضا فان البدل ليس واحدا من شقي التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق لاترى ان قوله نفس في الشتاء ليس على انفراده بدلا من نفسين وانما البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك غير ان هنا بحثا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل في كل منهما مع انه بمفرده غير بدل وهذا في البدل كقولهم في الخبر الرمان حلو حامض انتهى أقول قدمر في باب الخبر الجواب وحاصله ان المعمول في الحقيقة مجموعهما لكنه من حيث هو معمول لايمكن ظهور أثر العامل فيه وظهوره في أحدهما دون الآخر تحكم فظهر في كل منهما دفعا للتحكم (قوله فتبدل المعرفة من مثلها) نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة من جر (قوله ومن النكرة) نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله (قوله والنكرة من مثلها) نحو مفازا حدائق وأعنابا (قوله ومن المعرفة) نحو لنسفعا بالناصية ناصية قال ابن الحاجب انما قبل لم حسن الجمع بين الناصية وناصية قلت ذكرت الاولى للتنصيص على ناصية المذكور وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها (قوله اشترط أن يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها قال أبو الفتح ابدل الثانية من الاولى لأن في الثانية ذكر سبب الجثو واقتضى كلامه انه لا يشترط في ابدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا في ابدال النكرة من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ وهو كذلك خلافا للكوفيين ولمن تبعهم في ابدال النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها كالبغداديين والزمخشري والجرجاني قالوا لان البدل للايضاح والشئ لايوضح بما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة

(تتمة) اعلم أن البدل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الاعراب مطلقا كذا في واحد من التذكير والافراد وفروعهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل ويخالف في التعريف والاظهار وضديهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان

(قوله كما في ابدال الفعل من مثله) أي في انه يشترط فيه أن يكون مع الثاني زيادة بيان وهذا القيد ذكره في التسهيل فقال ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان انتهى ولم يعتبره في غيره ولا تعرض له أبو حيان في الارتشاف بنفي ولا اثبات والحق عدم اعتباره وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي فقال وابدلوا الفعل من الفعل اذا كان بمعناه قال ابن الخباز انما يكون ذلك اذا ترادف اللفظ نحو قولك من يأتني يمش الي أكرمه لان يمشي في معنى يأتني فان قلت من يأتني يضحك أكرمه رفعت يضحك وجعلته حالا لانه ليس في معنى يأتي انتهى والظاهر ان ذلك مبني على أن بدل الفعل من الفعل بدل كل فقط والحق كما قال الشاطبي مجيء الاقسام كلها فيه حتى البعض ولا ينافيه اشتراط الضمير في بدل الاشتمال والبعض لظهور ان ذلك خاص بالاسماء لتعذر عود الضمير على الافعال كما سيأتي عن شرح التوضيح وادعاء السيوطي نفي الخلاف على عدمه وتعليله بقوله لان الفعل لا يتبعض فيه نظر لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك وان أراد معناه فهو متصور في معنى الفعل أي الحدث لا شبهة في ان المصنف قال في حواشي الالفية ينبغي أن يشترط لابدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئتني تمش الي أكرمك ومما يدل على أن البدل في نحو يلق أثاما يضاعف للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهور الجزم في لفظه فاندفع قول الحفيد في حواشي التوضيح انه من بدل الجملة من الجملة واعلم أن الاستاذ السيد الصفوي التزم انه لا يكون مضارع مرفوعا بتبعية على البدلية أو العطف أو غيرهما المضارع مرفوع لانه أجاب عما أورد على البيضاوي في قوله أن يتزكى بدل من يؤتي في قوله تعالى الذي يؤتي ماله يتزكى من ان البدل تابع والتابع كل ثان اعرب باعراب سابقه ويتزكى هنا ليس معربا باعراب يؤتي لان سبب الاعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو التجرد فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا بأن المراد كل ثان اعرب باعراب سابقه لو لم يكن معربا بمقتضى الاعراب بغير التبعية انتهى ويمكن أن يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد وفيه نظر (قوله ويبدل الظاهر من مثله) كما تقدم في الامثلة (قوله ومن المضمر) نحو

على حالة لو أن في القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

فحاتم بالجر بدل من الهاء من جوده وهذا البيت دخله الخبن (قوله والمضمر من مثله) نحو [illegible] اياك وقال الكوفيون وابن مالك توكيد لا بدل قال ابن مالك لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من

كما في ابدال الفعل من مثله
و يبدل الظاهر من مثله
ومن المضمر والمضمر من مثله

المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل وأجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح ولا يخلو عن نظر لمن تدبر وقال أبو حيان وقوم يبدل المضمر من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف بدل بعض أو اشتمال فلا يجوز ثلث التفاحة أكلتها اياه وحسن الجارية أعجبني هو وأجازه قوم قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الاول يمنع لئلا تبقى بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز الا أنه يحتاج الى سماع انتهى وقوله لئلا تبقى بلا رابط فيه ما تعرفه عن قريب (قوله وكذا من الظاهر عند الجمهور) نحو رأيت زيدا أباه (قوله لكن خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك) قال في الاوضح ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع انتهى ومقتضاه الاطلاق في كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال ولا يبدل مضمر من مضمر لكن في جمع الجوامع وشرحه ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع لا نظما ولا نثرا ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلاف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلتها اياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع انتهى وفي شرح الالفية لابن الصائغ ومنعهما أي بدل الضمير من مثله ومن الظاهر ابن عصفور في البعض والاشتمال لخلو الجملة عن رابط نحو ثلث التفاحة أكلتها اياه وثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبتها اياه وحسن الجارية أعجب الجارية اياه قال ابن الصائغ ولك ان تمثل بمستغن عن رابط نحو كسرت ثلث الخبزة فأكلتها اياه فاما ان لا يعلل المنع او يعلل بعلة عامة وتعليله انما يأتي على ان البدل على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذاهب فيه ثلاثة فلو قيل بان عامله العامل في المبدل أو غيره وقد ناب عامل المبتدأ منابه حصل الربط على انه لو قيل بالاول أمكن أن يقال الربط حصل بان البعض والاشتمال داخلان في الاول على حد زيد نعم الرجل (قوله بدل كل) الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فان لم تفدها نحو رأيتك زيدا امتنع خلافا للاخفش لانه انما يجيء للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح واما قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فالذين خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب وخرج ببدل كل بدل البعض والاشتمال فيبدل من الظاهر من غير شرط نحو * أوعدني بالسجن والاداهم * رجلي *

وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور ولكنه خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا أفاد الاحاطة

رجلي * وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر (قوله وتبدل الجملة من مثلها) اى بدل بعض من كل كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين واشتمال كقوله * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * وغلط نحو قم اقعد قال في شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف (قوله ومن المفرد) قيده في شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام اخرى كيف يلتقيان

وفي شرح الالفية للفارضي انه بدل اشتمال (تتمة) بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال المفرد من الجملة وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد رأيته في كلام المصنف في الحواشي قال وينبغي ان يجوز ابدال الاسم من الفعل وبالعكس كما جاز العطف نحو زيد متق يخاف الله او يخاف الله متق انتهى وكون هذا من ابدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف واما الثاني فقال ابو حيان في البحر أن فيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد اى جعله مستقيما فيما واما الثالث فقد قال الشهاب القاسمي انهم سكتوا عنه واقول قد ذكره سيبويه وجعل منه أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون فجعل ان الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا كما قال غيره وقال في كتابه في القرآن في انه من عمل منكم سوءا الآية يشبه ان تكون الفاء زائدة كزيادة ما وأن بعدها بدل من التي قبلها واما اذا كسر وجعل الفاء جزاء (قوله قال في الجامع ويجوز قطع البدل) أي سواء فصل به جمع نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة أو عدد نحو بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله الحديث أو لم يفصل به شيء نحو مررت بزيد أخوك نص سيبويه والاخفش ومنه بشر من ذلكم النار واقتصر في التسهيل على القطع في المفصل فقال وما فصل به مذكور وافيا ففيه البدل والقطع وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو محذوف انتهى ومسئلة جواز قطع البدل عزيزة حتى ان بعضهم في باب العلم أنكر انه يقطع وقال المعروف انما هو قطع النعوت وتقدم ذلك في بابه (قوله ويحسن مع الفصل) قضية كلام الارتشاف وستأتي عبارته ان هذا غير البدل الذي فصل به ما قبله أما هو فيحسن مطلقا وتبعه السيوطي في جمع الجوامع فقال ويجوز القطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره وقيل يقبح مالم يطل الكلام (قوله مع الفصل) اى بين البدل والمبدل كما في المثال فانه فصل بينهما بقوله من ذلكم (قوله ويجب ان تبيع الخ) لم يذكر هذا السيوطي في جمع الجوامع وهو

وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تبيع منه تدا ولم يف به نحو واتقوا الله ويوقاش الشرك

عجيب فانه ملخص من التسهيل والارتشاف وقد أسقطت عبارة التسهيل وقال
فى الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع أو عدد الاتباع والقطع ان كان وافيا بالمفصل
وان لم يف بان لا يطلق عليه اسم المفصل قطعت فتقول مررت برجال زيد وعمرو
وبثلاثة بكر وخالد أى منهم وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز فى مررت
بزيد أخيك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه سيبويه والاخفش وهو قبيح عند
بعضهم الا ان طال نحو بشر من ذلكم النار فان جاء جمع وتبعه ما ليس وافيا يؤول
الجمع على انه متجوز فيه واتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعنى به وبالمذكور
الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله

توهمت آيات لها فعرفتها * لستة أعوام وذا العام سابع
رمادا ككحل العين لأيا أبينه * ونؤيا كجذم الحوض أثلم خاشع

يروى برفع رماد ونؤى على القطع من آيات أى منها رماد ونؤى وبنصبهما على تأويل
آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق أو على اقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف
يصح به الاتباع أى رمادا ونؤيا وأثفية انتهى تلخيص بشىء فى أوله بحذف الامثلة
وفيه شرح لكلام التسهيل فى مسئلة وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت أن وجوب
القطع فى اتقوا الموبقات ونحوه انما هو حيث لم ينو معطوف يحصل بانضمامه
للمذكور الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى جاز البدل كأنه قيل وأخواتها الا ان
الموبقات سبع كما جاء فى حديث آخر واقتصر على هاتين تنبيها على أنهما أحق
بالاجتناب وجاء فى حديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر وروى
بالرفع على القطع وبالنصب على البدل ونية معطوف محذوف *(تنبيهان)* الاول
الاحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة
ومعمول الفعل نحو أكلت الرغيف فى اليوم ثلثه وقام زيد الظريف أخوك
وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه * الثانى يجوز البدل من البدل قال شيخنا العلامة
الغنيمى واستشكله شيخنا العلامة محمد النحريرى بان مقتضى كونه بدلا أن يكون
هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشىء الواحد
مقصودا وغير مقصود مما لا يصح وأجاب عن ذلك بعض طلبته ارتجالا بانه لا مانع
من كون الشىء الواحد مقصودا وغير مقصود باعتبارين فباعتبار كونه بدلا
مقصود وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قاله
الزمخشرى فى تفسير سورة غافر فى الكلام على قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من
الله العزيز العليم الآية واعترضه أبو حيان فقال وقوله انها كلها ابدال فيه تكرر
الابدال أما بدل البداء فقد تكررت فيه الابدال وأما غيره فلا نص عن أحد من

النحو بين اعرفه في جواز التكرار انتهى ومنعه وفي المغني في بحث اذ ولا نعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب وناقش أبا حيان الدماميني في شرح الخزرجية بما من جملته ان ابن الحاجب قال في الامالي والاحسن في ذي الطول انه بدل ثان من البدل انتهى وفيه ان هذا انما يدل على جواز البدل من البدل لا على تكرر البدل لانه لم يقل بدل ثان من المبدل منه فتأمل

﴿باب العدد﴾

(قوله فالواحد عنده عدد) أي بخلاف من قال كالحساب الواحد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين فان الواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ للعدد اذ ليس له حاشية سفلى (قوله لانه يؤنث مع المذكر الخ) قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته (قوله ولو مجازيا) كليال وأيام (قوله ولولا ذلك لقيل عشرة) كذا في التوضيح وفي اللازمة نظر لان بعضهم أجاب عن تذكير عشر بان الامثال حسنات و بعضهم بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التانيث (قوله حال مفرده) فان كان مفرده مذكرا أنث عدده وان كان مؤنثا ذكر فتقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال لفظه ولا حال معناه وبسط ذلك في التوضيح (قوله ومحل ماذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء) ظاهره ان اثباتها هو الارجح وبه صرح في شرح التوضيح وفيه ما تعرفه قريبا وانه لا فرق بين أن يكون المعدود الايام أو غيرها وكذا أطلق غير واحد منهم المصنف في الجامع وجعلوا من ذلك بني الاسلام على خمس أي اصول أو اركان وقيد الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى ابراز الحكم من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعدود الايام خاصة دون ما سواها من المذكر و بني على ذلك ان ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير هاء لا أصل له وانه يلزم من ظن تخرجه على حذف المعدود أن يكون حذف الهاء هو الافصح من ان الذي ثبت في جميع طرقه ثلاثة بالهاء وأطال في تقرير ذلك والحاصل انه اذا كان المعدود من الليالي والايام وحذف نحو سرت خمسا وأنت تريدهما او من الايام فقط نحو صمت خمسا لان الصوم لا يكون الا في الايام حذفت التاء في العدد أما في الاول فلتغليب الليالي على الايام على عكس قاعدة التغليب

وهو ما وضع لكمية آحاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجريان على القياس (العدد من ثلاثة الى تسعة) جار على خلاف القياس لانه (يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث) ولو مجازيا مفردا كان المعدود (نحو) ثلاثة رجال وتسع نسوة و(سبع ليال وثمانية أيام) أو مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة (وكذا العشرة) تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (ان لم يركب) بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس وأما نحو من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أي عشر حسنات أمثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث كما في الالفية والتسهيل ومحل ماذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو وأربعة أشهر وعشرا وفي الحديث وأتبعه بست من شوال (وما دون الثلاثة)

من تغليب المذكر على المؤنث اذا عبر عنهما بلفظ واحد ومن اعاة السابق منهما اذا كان فى شئ يتعلق بهما كفعل بسند اليهما وعدد يميزهما نحوه عندى ست بين جوار وعبيد وستة بين عبيد وجوار وتفصيل المقام يطلب من التسهيل وشروحه وفى المغنى ان المؤنث يغلب على المذكر فى هذه المسئلة وفى قولهم ضبعان فى تثنية ضبع وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان فلما غلبت الليالى على الايام وجعلت الايام تابعة لها اجرى على الايام حكم الليالى واما فى الثانى فلانه جعل اليوم كأنه مندرج تحت الليلة وجزء منها فيدل عليه باسمها واذا كان الحكم لليالى فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه ولذا قال سيبويه ان اثباتها قد يجوز فى القياس ولم نجده فى كلام العرب وكلام الزمخشرى موافق له وما ذكره النووى من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف واذا كان المعدود من غيرهما وجب مطابقة القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ولا وجه لمخالفة ذلك لان وجه المخالفة مع الليالى والايام تغليب الليالى ومع الايام الاندراج الحكمى كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور الاندراج فى غير الايام فتدبر هذا ونقل الاستاذ الصفوى فى شرح كافية ابن الحاجب عن النووى انه نقل عن العلماء ان محل ذلك أيضا اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا قدم فيجوز حينئذ فى اسم العدد الحاق التاء وحذفها مع كل من المذكر والمؤنث وقال الصفوى فاحفظها فانها عزيزة وخرج عليها المحشى فى حواشى شرح الآجرومية قولها والمضارع ما كان فى أوله احدى الزوائد الاربع والزوائد جمع زائدة فكان القياس أحد الزوائد وشيخنا العلامة الغنيمى قول الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال ولا محل لقول الاكمل القياس أن يقول ست لان الفرائض جمع فريضة لكن قاله على تأويله بالفروض الذى هو جمع فرض ولا لقول ابن الهمام هذا التأويل انما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس فى باب العدد وليس لنا ارتكابه فى عبارة المصنفين التى لم ترد عن العرب وأقول يكفى فى منازعة الصفوى فى هذا القيد الذى لم يذكره ابن مالك فى التسهيل ولا أبو حيان فى الارتشاف ولا المصنف فى شئ من كتبه انى راجعت شرحه على مسلم فلم أر فيه غير القيد الذى ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع المذكر محله اذا ذكر المعدود وقال قد بسطت المسئلة فى تهذيب الاسماء واللغات وشرح المهذب فراجعتهما فلم أر فيهما زيادة على ما فى شرح مسلم الاعزو التقييد المذكور فى الشرح لطائفة من الائمة (قوله بمعناه مجردا) أى من الاتصال بالعشرة (قوله توهمت آيات الخ) معناه وقع فى وهمى أى ذهنى علامات للمرأة فعرفت

من واحد واثنين (و) ما وازنه (فاعل) من ألفاظ العدد (كثالث ورابع) الى عاشر يجريان (على القياس) فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث (دائما) مفردا كان العدد أو مركبا تقول فى المذكر واحد واثنان والجزء الثالث أو الخامس عشر أو السادس والعشرون وفى المؤنث واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة أو الخامسة عشر أو السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة أربعة أحوال (فيفرد فاعل) عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة

توهمت آيات لها فعرفتها
لستة أعوام وذا العام سابع

(أو يضاف لما اشتق منه) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير كرابع أربعة أى بعض جماعة منحصرة فى أربعة

وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله (أو) يضاف (ما دونه) أي تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضي والا جازت ونيه والنصب به كما قال (او ينصب مادونه) لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من الثلاثة ثان فلا تجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائي وحكاه عن العرب

﴿باب﴾

في ذكر موانع الصرف

اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بني وسمي غير متمكن والا أعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمي امكن والا منع الصرف وسمي غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه فرعيتان احداهما لفظية والاخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما لان في الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجد فيه الفرعيتان او ما يقوم مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل

العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي ثانيه سابع (قوله وهذه الاضافة) أي اضافته لاصله ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ومن هنا غلط الصفدي أبا تمام في قوله

> ولقد شفيت النفس من برحائها * أن صار بابك جاو مازيار
> ثانيه في كبد السماء ولم يكن * كاثنين ثان اذ هما في الغار

وأجاب الجلال البلقيني بأن في الكلام تقديما وتأخيرا وتغليبا للتركيب وتغييرا والتقدير ولم يكن كثنين اذ هما في الغار ثان والمراد انه لم يكن لهذه القضية قضية أخرى وأجاب بعضهم بقوله أما الصفدي الغلط فغالط في واضح واعتراضه لنفسه فاضح وقد صد ناقص ذهنه عن الكلام في حل تركيب استاذ الادباء أبي تمام حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كثاني اثنين والفرق ظاهر عند سمع عار عن الآفة اذ الاول تركيب جملة والثاني تركيب اضافة وظهور النون جعلهما كالشمس والنون

﴿باب موانع الصرف﴾

(قوله وسمي امكن) اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذ بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لأبي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أي من العلل التسع الآتية وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان الى اللفظ كأذربيجان فلا يمنع من الصرف وأما قول بعضهم انه احتراز عن أجمال اذ فيه التصغير وهو فرع التكبير والجمع وهو فرع الافراد وجهتهما اللفظ وعن حائض وطامث لان فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن الموصوف ففيه نظر لان التصغير ليس من العلل المعتبرة والتأنيث راجع مطلقا الى اللفظ وليس من العلل ما يرجع للمعنى الا العلمية والوصفية (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) هذا على قول البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وأما على قول الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم كالمفرد لبساطة مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان

فلا يدخله كسر ولا تنوين (موانع صرف الاسم) وتسمى عللا (تسعة) عند الجمهور وهي

وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما يخالف الوزن الآخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحدة

والمانع التام والعلة التامة خارجا

منها مانعا وعلة مجاز اذ كل منها جزء مانع وجزء علة

انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها * جمع ووزن وعدل وصف معرفة *
تركيب عجمة تأنيث زيادتها وهو احسن مما في الشرح ومن قوله * (وزن المركب عجمة تعريفها *
عدل ووصف الجمع زد تأنيثا) لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق واشار الى أمثلتها على الترتيب
(كاحمد) فيه الوزن والعلمية (وأحمر) فيه الوزن والوصف (وبعلبك) فيه التركيب والعلمية (وابراهيم) فيه العجمة
والعلمية (وعمر) فيه العدل والعلمية (وأخر) بضم أوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجد ودنانير) فيهما
الجمع اى صيغة منتهى الجموع (وسلمان) فيه العلمية وزيادة الالف والنون (وسكران) فيه الوصف والزيادة
(وفاطمة) فيه التأنيث بالتاء والعلمية (و) مثله (طلحة) وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى التأنيث يكون مذكرا
ايضا (وزينب) فيه العلمية والتأنيث المعنوي (وسلمى) فيه التأنيث بالالف المقصورة (وصحراء) فيه التأنيث بالالف
الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر وما لا بد فيه من مجامعة
مانع آخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والأخرى
التركيب أو التأنيث أو العجمة او الزيادة أو وزن الفعل أو العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان
موازنا للفعل أو معدولا أو في آخره ألف ونون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال (فألف التأنيث)
مطلقا كحبلى وأصدقاء (والجمع الذي لا نظير له في الآحاد) العربية أي لا مفرد على وزنه وهو ما أوله مفتوح
ثالثه ألف غير عوض بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن

(قوله فلا يدخله جر ولا تنوين) هل عدم دخولهما بطريق الاصالة أو عدم دخول التنوين بطريق الاصالة وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه خلاف والتحقيق الثاني كما مر صدر الكتاب (قوله عند الجمهور) وقيل عشرة والعاشر الالف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للالحاق كارطى أو التكثير كقبعثرى وقيل أحد عشر هذه العشرة والحادي عشر مراعاة الاصل نحو أحمر بعد التنكير وقيل العلل اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية في وزن مع الوصف كأحمر أو مع العلمية كيزيد لانه كالم يدخلهما كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية لم يدخلاهما بعد النقل وأما التركيب ففي البواقي كتركيب التأنيث مع العلمية وهكذا (قوله مجازا) لان لكل واحد مدخلا في العلية (قوله انما هو مجموع اثنين الخ) اذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف (قوله كمساجد ودنانير) أشار الى انه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح (قوله والتأنيث المعنوي) أي الذي ليس علامته لفظية اذ التأنيث راجع الى اللفظ مطلقا والا اشكل على ما تقرر من ان ما فيه علتان لا بد أن تكون احداهما راجعة الى اللفظ والاخرى الى المعنى وان ما يرجع الى المعنى العلمية والوصفية فقط (قوله مطلقا) أي مقصورة كانت أو ممدودة (قوله وهو ما أوله مفتوح الخ) لان الجمع متى كان بهذه الصفة كان

خارجا عن صيغ الآحاد العربية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان
أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل
الشديد او الالف عوضا عن احدى ياءى النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلهما يمنى
وشامى أو تقديرا كتهام فان الالف فى تهامة موجودة قبل النسب فهى كالعوض
كانه نسب الى فعل كشام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلى الالف
ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى
الثقل يقال ألقى عليه عبالته أى ثقله أو مفتوح كبرا كابفتح الموحدة والراء
وهو الثبات فى الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك تدارك أو عارض الكسر
لاجل اعتلال الآخر كتوان وتدان أصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت
الضمة كسرة وأعلا اعلال قاض أو ثانى الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين
أو الثانى والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا
الالف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بالالف كظفارى و وبارى نسبة الى
ظفار وو بار قبيلتين أو غير منفكين عن الالف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو
المحتال بخلاف نحو قمارى وكراسى فان الياءين فيهما موجودتان فى المفرد وهو قمرى
وكرسى فليست الياآن عارضتين فى الجمع فقمارى ونحوه بمنزلة مصابيح (قوله
ومايلى الالف مكسورالخ) أى لفظا كمساجد ومصابيح أو تقديرا كدواب ومدارى
أصلهما دوابب ومدارى بالكسر فيهما وهذا حكمة تكرير الشارح المثال وقوله
لا لعارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله (قوله كل منهما يستأثر بالمنع)
لهذا قالوا وهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية واستغرب قول أبى على
فى الايضاح حمراء لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها)
لان التاء ليست لازمة لما هى فيه بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يرد أن من المؤنث
بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كهمزة لان همز
كحطم ومنه ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كحذرية
وعرقوة اذ ليس فى كلامهم فعلى ولا فعلو لان ذلك من غير الغالب (قوله ففى المؤنث
بها الخ) كذا وقع فى كلام غيره ولا يخفى ما فيه أما أولا فلانه لا يناسب ما تقرر أولا
من أن هذه الالف قائمة مقام علتين وهذا التقرير يقتضى ان فى المؤنث بها علتين
واحدة تقوم مقامهما والمناسب له أن يقول ففى المؤنث بها فرعية ذات جهتين
جهة راجعة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى وأما ثانيا فالمناسب أن تجعل
[illegible] التأنيث راجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لانه يشبه لزوم
[illegible] لوله لما عرفت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى

ومايلي الالف مكسور ولا
لعارض كمصابيح ودواب
(كل) واحد (منهما) على
انفراده (يستأثر) أى يستقل
(بالمنع) من الصرف من غير
مجامعة مانع آخر لقيامه مقام
علتين أما الالف فلانها
زيادة لازمة لبناء ما هى فيه
دالة على تأنيثه بخلاف غيرها
ففى المؤنث بها فرعية لفظية
وهى لزوم الزيادة وفرعية معنوية
كالها أصالته
وهى دلالته على التأنيث

العلمية والوصفية فتدبر ولا تدخل عنقك في ربقة التقليد فانه آفة الطالب وحرمان المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله والاظهر أن يقال فلان فيه فرعية لها جهتان جهة راجعة للفظ وهي الجمع وجهة راجعة للمعنى وهي عدم النظير لانها تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظير (قوله نظرا الى أصله) لانه منقول عن الجمع فانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وان كان في الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أى نظرا الى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل (قوله حمل على موازنه في العربية) لانه في حكمه من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقة أو حكما فبنى هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب وهو الحمل على الموازن (قوله جمع سروالة تقديرا) أى كأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وقيل انه جمع سروالة تحقيقا لقوله عليه من اللؤم سروالة ورد بأنه مصنوع قال العصام في شرح الكافية وقد سأل الولد الاعز اسماعيل في صباه حين قرأ على هذا الدرس في بلد هراة بمجمع الفضلاء الهداة انه لم لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج الى تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فأجبته بأن العجمي غريب في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر فانه اذا عرضه حاله بسبب يخلو عنه لا يقبلها و يقول ليس معي موجب هذا العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) لقوله أولا كل منهما يستأثر بالمنع وقد يقال ان المصنف أشار الى ترادف العلة والمانع (قوله ما وضع) أى اسم وضع أو الذى وضع فما نكرة موصوفة أو معرفة موصولة والجملة بعدها صفة أو صلة (قوله باعتبار معنى معين) فيصح اطلاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك المعنى كأحمر يطلق على كل من له حمرة (قوله مقصود بالوضع) فيه قصور لانه لا يشمل أربع في نحو مررت بنسوة أربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ولا وصفية فيه بحسب الوضع وانما عرضت له في الاستعمال فلا بد من زيادة أو الاستعمال (قوله وهي المراد بالمعرفة) أى في البيت الذى جمعت فيه العلل ولما قال ابن الحاجب المعرفة شرطها أن تكون علمية قال الجامي وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف باللام أو الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما

وأما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع واذا سمى به كحضاجر منع الصرف نظرا الى أصله وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك وأما منع سراويل فاما لانه أعجمى حمل على موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع أو لانه عربي جمع سروالة تقديرا (والبواقي) من الموانع (لا) يستأثر كل منهن بالمنع بل لا (بد) في تحققه (من مجامعة كل علة) المناسب مانع (منهن) أحد أمرين اما (الصفة) وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع (أو العلمية) وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك

سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له (قوله لما مر من انه الخ) هذا لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين فيما يرجع للمعنى اذ العلل الراجعة للمعنى كثيرة والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع للفظ (قوله وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان) لان الظاهر ان أو في قوله أو العلمية منفصلة حقيقية (قوله وتتعين العلمية مع التركيب) الحاصل انها تتعين مع التركيب والتأنيث والعجمة وانما تعينت مع التركيب ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف ومع التأنيث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ومع العجمة لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلمية في هذه الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير (قوله اذ هو المانع من الصرف) أي المزجي المختوم بغير ويه (قوله بخلاف ما ختم بويه) كسيبويه ونفطويه (قوله وما ركب من الاعداد) كاحد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو فلان يأتينا صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء جاز أي صباحا مقترنا بمساء قاله المصنف في شرح الشذور وظاهره ان العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضي انه الفاء حيث قال وانما لم يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر لانه ورد بصريح الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل أن يكون بتقدير الحرف وأن لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين أي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا أي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء تؤدي هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة أي كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى انتهى ويعلم من قول المصنف أي صباحا مقترنا بمساء رد ما قاله الحريري في درة الغواص من ان الخواص يوهمون ولا يفرقون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان المراد به مع الاضافة انه يأتينا في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء والمراد به عند التركيب انه يأتينا في الصباح والمساء لان الاصل صباحا ومساء ورده ابن بري وقال هذا الفرق لم يقله أحد وصرح السيرافي بخلافه وعلله بان ذا لم ترد ان السير وقع فيه ما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ومثال الظروف المركبة

الماس من أنه يمتنع المنع أن يكون احدى العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان والست البواقي كلها لفظية وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك (وتتعين العلمية مع التركيب) أي المزجي المختوم بغير ويه كمعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الاعداد والظروف

السكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان (قوله والاحوال) نحو هو جاري بيت بيت قال المصنف فى شرح الشذور وأصله بيتا لبيت أى ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال مافى قوله جاري من معنى الفعل فانه فى معنى مجاورى ويجوز أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف (قوله فبنى) أما المختوم بويه فعلى الكسر أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ولا يجوز فيه عند سيبويه الا الكسر وزعم الجرمى انه يجوز أن يعرب اعراب مالا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا وأما المركب من الاعداد وما بعدها فعلى الفتح لما مر أول الكتاب وسبق هنا الاشارة اليه وليس البناء فيهن واجبا أما ماعدا العددى فلا نزاع فيه واما العددى ففرع الرضى مايقتضى وجوب بنائه وقول المصنف فى أول الكتاب فى لزوم الفتح يوهمه ومر الجواب عنه اذ هو اذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر العجز بالاضافة هذا وظاهر كلام الشارح ان المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجى وفى كلام بعضهم مايوهمه وقد صرح جمع بانها من أقسامه ولذا أوردوه على قول ابن مالك * وما بمزج ركبا * ذا ان بغير ويه تم اعربا * وكلام المصنف فى الحواشى مصرح به كما يعلم مما مر أول الكتاب وتعريف المركب المزجى بانه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها جامع لان الجزء الاول ملازم للفتح ان لم يكن ياء والثانى معربا باعتبار أكثر أنواعه بدليل ان المختوم بويه مزجى اتفاقا وهو مبنى فلا يلزم أن لا تكون المركبات المذكورة منه أو يقال يكفى فى كونها منه صدق تعريفه عليها باعتبار بعض أحوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا أضيف أول جزأى المزجى الى ثانيهما أو بنيا على الفتح فان ذلك جائز فيه كما فى التوضيح وغيره أو يقال مرادهم مايسمى مزجيا فى أشهر أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك فى كونه مزجيا لظهور أنه اذا أضيف أول جزأيه الى الثانى يكون من المركب الاضافى (قوله والاضافى فمصروف) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه مايضاده (قوله فحكى) لان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة لكن فيه انها مع الحكاية معربة تقديرا وذلك لاينافى منع الصرف الا على قول ابن فلاح ان المقصور والذى فيه علتان

والاحوال فبنى والاضافى فمصروف والاسنادى فمحكى

فصح فيه أن يعرب ثاني جزأيه اعراب مالا ينصرف و يبنى الاول على الفتح مالم يكن آخره ياء فيسكن (و) مع (التأنيث (أى بغير الالف لاستقلالها بالمنع كما مر سواء أكان علما لمؤنث أم لمذكر زائدا على ثلاثة أحرف أم لا تحرك الوسط أم لا أعجميا أم لا منقولا من مذكر الى مؤنث أم لا لكن شرط تحتم التأنيث المعنوى فى منع الصرف أحد أمور أربعة اما زيادة على ثلاثة أحرف كزينب لتنزيل الزائد منزلة التاء أو تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد أو العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة أو النقل من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثى كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجيء واذا سمى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى منع الصرف الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديرا (فائدة) أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذى يقصده المتكلم فان أراد أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف ذلك أو أما وقبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك (و) مع (العجمة) هى كون الكلمة من أوضاع غير العرب (وشرط العجمة) فى المنع (علميته فى) اللغة (العجمية)

وهى تقدر فيه الكسرة جرا لان المانع منها فى غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير وكون الاسم الاسنادى محكيا هو ما صرح به صاحب اللباب والسيد فى حواشى المتوسط وذهب ابن الحاجب الى أنه مبنى وحينئذ فوجهه ظاهر لان منع الصرف من أحكام المعربات (قوله والافصح فيه) أى فى المركب غير ما تقدم ومقابل الافصح الاخر بناء اليه آتقامين بناء الجزأين على الفتح واعراب الاول واضافته للثانى ثم ان كان فى الثانى ما يقتضى منع الصرف منع كرام هرمز واذا كان آخر الاول ياء كسرت الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبيها بالألف الزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد وقيل يفتح فى النصب مالم يكن آخره ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدى كرب وقالى قلا وزاد بعضهم مالم يكن نونا نحو بادنجانه فيسكن أيضا و يدل على تركيب بادنجانه قول بعض العرب فى تصغيرها تصغير ترخيم بذيجانه بفتح النون قبل الجيم ولكن القياس فى التصغير بذيجانه (قوله لكن شرط تحتم التأنيث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا مانع للفظ كما تقدم (قوله او العجمة كبلخ) انما لم تعتبر العجمة مانعة والتأنيث شرط التحتم منعها مع سكون الوسط لقوة التأنيث بظهور علامته المقدرة فى بعض التصرفات (قوله لتنزيلها منزلة الحركة) لا يخفى ما فى دعوى ذلك من الخفاء وعالى فى التصريح بقوله لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتمه (قوله ولو تقديرا) قيده الرادى فى شرح الالفية بقوله كاللفظ قال ابن هشام يعنى بقوله تقديرا كاللفظ ما أن حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه محذوف تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترز به عما هو على غير قياس كايم فى أيمن من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به فان قيل لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا فاحتاجوا الى تقويه معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام التأنيث وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط بدليل انه يمنع من ردها فى التصغير كما فى عقيرب بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك كما فى قديرة ولهذا لم يكتفوا بالعجمة (قوله أبا أو حيا) أى فى أسماء القبائل لا رادة الاب كمعد وتميم والحى كقريش وثقيف وقوله أو مكانا أى فى أسماء

الارضين وقوله أولفظا أو حرفا أى فى أسماء الكلم وقوله أو أما أو بقعة الخ على هذا
الترتيب وكما كرر المعنى فى الاول والاخير فى ارادة معنى المذكر كررهما فى ارادة
معنى المؤنث وارادة الأم فى القبيلة كباهلة والقبيلة كثمود واعلم انه قال فى
التسهيل وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحى أو المكان قال الدماميني فى
شرحه قبل ذلك وهنا أمور ينبه عليها أحدها ان اطلاقهم القول بجواز الامرين
محمول على ما اذا لم يتحقق مانع من الصرف فان تحقق امتنع الصرف بكل حال نحو
تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك الثانى تجويز الامرين بحسب الاستعمالين
انما هو موكول الى استعمالنا لا الى الالفاظ نحو كتب زيد الى أجداده وكتبت زينب
فأجدتها وأما ما عداه فذلك مشروط باستعمال العرب فى ذلك الخاص فما اعتبروا فيه
من صرف ومنع اعتبرناه وليس لنا أن نقترح ذلك من أنفسنا الثالث ان المصنف
سوى بين الجميع فى الذكر فيقتضى أن الحكم فى الانواع كلها واحد ويقوى
ارادته لذلك قوله باثر هذا الكلام وندر الخ انتهى ومثلوا لما يتعين فيه اعتبار القبيلة
بثمود ومجوس والبقعة بدمشق والحى بكلب والمكان ببدر (قوله بأن تنقل الكلمة)
هذا خلاف المشهور فان فى الهمع وهل يشترط أن يكون علما فى لسان العجم قولان
المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان والثانى نعم وعليه أبو الحسن الدباج
وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه ويبنى على ذلك صرف نحو قالون
وبندار فيصرف على الثانى لانه لم يكن علما فى لغة العجم دون الاول لانه لم يتمكن
فى لسان العرب قبل أن يسمى به انتهى وقوله ان ابن الحاجب على الثانى أى لقوله
فى الكافية ان شرط العجمة أن تكون علمية فى العجمة لكن فى الجامى ان معنى
كون العلمية فى العجمة أن تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم
أو حكما بأن ينقله العرب من لغة العجم الى العربية من غير أن تتصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان فى لغة العجم اسم جنس للجيد سمى به أحد رواة القراءة لجودة
قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكأنه كان علما فى الاعجمية انتهى فقول
الشارح بخلاف ما نقل من أسمائهم الخ مبنى على تفسيره المخالف للجمهور والبنادرة
تجار يلزمون المعادن وفى بعض النسخ تأخير قوله بخلاف ما نقل الخ عن قوله بخلاف
الثلاثى الى قوله ونوح وحينئذ فيكون فى كلام الشارح لف ونشر مشوش ويحتاج
لزيادة واو قبل لفظة بخلاف الثانية اذ لا ارتباط لها بدون العاطف ومعه لا حاجة
اليها (قوله كشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة فيه اشارة الى أن
حركة الوسط لا أثر لها مع العجمة بخلافها مع التأنيث وذلك لانها معه تقوم مقام
علامة والعجمة لا علامة لها ولمجرد كون العجمى ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن

بأن تنقل الكلمة وهى علم
فى العجم الى لسان العرب
بخلاف ما نقل من أسمائهم
وهو نكرة كلجام وما كان
نكرة فى لسانهم ثم نقل فى
أول أحواله علما كبندار
فيصرف أيضا لاستغنائه
عليه فى لغة العجم (وزيادة
على الثلاث) كابراهيم
بخلاف الثلاثى فيصرف
وان كان علما فى العجمية
كشتر ونوح لخروجه عن أبنية
العرب .

فى

وبقي أن تسترا إذا كان اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت للتأنيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان (قوله نحو إبراهيم وإسماعيل) فإن مثل هذا مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي ومنها أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاي قبلها دال نحو مهندز فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية ولهذا أبدلوا الزاي سينا فقالوا مهندس ومنها أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل قال صاحب العين ولا يوجد في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة وهي عسجد لخفة السين وهشاشتها (قوله وهودا) ... بالياء وقيل ... نوح يعني عجمي صرف لكونه ثلاثيا والعرب من ولد إسماعيل انتهى وفيه نظر قال ابن كثير الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل ويقال لهم العرب العاربة أي الخالص منهم من قبيل ليل أليل وظل ظليل فإنهم إذا أرادوا المبالغة في شيء يأخذون من لفظه صفة ويؤكدونه بها وهم ومنهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم ولد إسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم (قوله وألحق بها في الصرف نوح الخ) أي مع كونها أعجمية لسكون وسطها وبهذا يعلم أن ما شاع من أن أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا ستة ولم يعد شيثا ليس بظاهر وبقي أيضا عزير قال البيضاوي وقراءة تنوين عزير بناء على أنه عربي منصرف وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي أو لغير ذلك انتهى قال الشهاب القاسمي فليتأمل فإنه إذ ثبت كل منهما في القرآن كما هو قضية القراءتين وجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربي والآخر على أنه عجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط وأيضا شرط العجمي زيادته على الثلاثة بغير ياء التصغير وقد يقال يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى كما لا يخفى وقد قرئ تترا بالتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن يكون في الواقع بهما وليس المراد من كون الاسم أعجميا أن مدلوله أعجمي بل أن لفظه ليس من الأوزان العربية لأن النحوي إنما يبحث عن الألفاظ غاية الأمر أنه يلزم مع منعه الصرف أن يقول إنه ليس من الأوزان العربية ومن صرفه أن يقول إنه منها وذلك لا يقتضي كونه عربيا وعجميا بل في وزنه خلافا كما لا يخفى ومثل ذلك كثير فتدبر واعلم أني رأيت بخط الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله ما نصه وقالت اليهود عزير ابن الله القراءة المشهورة

كإسماعيل ومنها نقل الأئمة ومنها أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف والكاف كمنجنيق أو ... كجرجس ... وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا وألحق بها في الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة وجمعها
تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا
وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

بغير تنوين فقيل لانه لا ينصرف وقيل لان ابن صفة لا خبر وأورد أنه لو كان صفة لكان الخبر مقدرا تقديره معبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا وصفهم اياه بالبنوة وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير في كلامهم المحكي بعضه لا في الحكاية لان الخبر اذا وصف المخبر عنه بصفة له وأراد السامع انكار ذلك من غير تعرض للحكم فطريقه انكار الوصف فقط فكذلك هنا كما قلت قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم يتعرض لما قالوه خبراعنها والله أعلم انتهى واعلم ان الايراد للشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز كما نقله الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب السبكي والعجب للسبكي كيف لم يستحضر ذلك وبنى الايراد على أن الانكار لكونه تكذيبا انما يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس بلازم وان كان أكثر كما ذكره ولد الهاء في العروس والتاج في جمع الجوامع في بحث الاخبار من الكتاب الثاني وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها ليس غير كقائم في زيد بن عمرو قائم لا بنوة زيد ومن ثم قال مالك وبعض أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة مطابقة وبالنسبة ضمنا والوكالة أصلا انتهى ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون في غير الخبر وكون التقدير في المحكي لا دخل له في الجواب وانما هو لان المبتدأ لابد له من خبر وكان الظاهر أن يقدر بلفظ المتكلم فيقال معبودنا وأما على تقديرانه من الحكاية فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكونه لمبتدأ اسما ظاهرا وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولد الهاء في العروس واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الانشائية بما جاء في البخاري مرفوعا يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة المسند فيه مقصودة بالحكم نحو الكريم ابن الكريم الحديث ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب اليها وفي المطول قبيل الباب الاول ما فيه تحرير المقام وقيل ان التنوين حذف لالتقاء الساكنين لانه يحذف لذلك قليلا كما في المغني ومنه قراءة قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق وبنصب النهار (قوله وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة الخ) الاولى أن يحمل الكلام على انه أفهم انها لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للمصنف من هذا الكلام وأما ما ذكره فانه وان أفهمه هذا الكلام لكنه ليس بمراد منه لانه علم مما مر من أن ما منع صرفه بعلتين لابد أن يكون احداهما معنوية والاخرى لفظية وما ذكره انما جمع فيه علتان لفظيتان فتدبر (قوله وطريق العلم بعدل ما جاء الخ) قيل فيه دور ولا يخفى على

من

وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شئ منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فتصرف صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة وبصرف أذربيجان اذا نكر وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وأن غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك أيضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فان فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع

من تأمل دفعه لان موانع عبده مصرفه لا يتوقف على معرفة انه معدول لانه أمر محسوس واحد ادراكه بحوث عن سببه (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أى وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال فى المغنى فى بحث أم ان المتنبى لحن فى قوله

أحاد أم سداس فى أحاد * لييلتنا المنوطة بالتناد

حيث استعمل أحاد وسداس بمعنى واحدة وستة وتبعه مثله فى الباب السادس عن أبى الطاهر حمزة بن الحسين الاصفهانى فى كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الإعراب وأطال فيه فراجعه وبه تعرف سقوط السؤال المشهور ان الوصف فى هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف بأربع فى قولك مررت بنسوة أربع فكيف أثر الوصف فيها ولم يؤثر فى أربع وأجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو أربع فانه لم يوضع وصفا فى الاصل وانما تحصل له الوصفية بطريق العروض لان ذلك مبنى على أصل اثنين وثلاثة وهكذا (قوله وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر) على قوله يتخرج كلام المتنبى فى البيت السابق ولا يكون قوله سداس لحنا فقول المغنى انه لحن ثلاث لحنات ما تقدم وهذه وتصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لويلية بزيادة الياء على غير قياس تحامل (قوله اختصاصه بالفعل) المراد باختصاصه به أن لا يوجد فى غيره الا فى علم أو أعجمى أو نادر (قوله كشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس (قوله وضرب) أى على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله أو كونه أولى) اما لكونه غالبا فيه أو لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل فى الاسم ولا بد من كون الوزن لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام فى شروح الالفية (قوله الا فى وزن فعلان) أى بفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلمية) لانها تكون مع فعلان المفتوح الفاء وغيره نحو غطفان وعثمان وعمران (قوله منعا) لزيادة الالف والنون (قوله صرفا) لان النون حينئذ أصلية واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (قوله اجزه على الخ) هذه الابيات ما عدا الاخير لابن

الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية أحمد ومع الصفة أحمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا فى أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين أو كونه بالفعل أولى كاصبع واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا فى وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية وأما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا او من الحسن والشطن صرفا و) شرط (الصفة) أى تأثيرها (التى على) وزن (أفعل أو) على وزن (فعلان) أمران (أصالتها) بأن تكون الكلمة فى الاصل صفة (وعدم قبولها (التاء) اما لانه لا مؤنث لها كاكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية أو لها مؤنث على فعلى بالضم كأفضل أو فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعلى الا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف ويجمعها

أجزه فلا لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا * وأتبعهن نصرانا وزدفيهن خمصانا * على لغة وأليانا

وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتاء لا أثر لها فى المنع

ولهذا قال (فعريان وأرمل وسفوان وأرنب) اذا كان سفوان (بمعنى قاس و) أرنب بمعنى (ذليل) أي ضعيف (منصرفة) لقبول الأولين التاء تقول عريانة وأرملة ولعروض وصفية الأخيرين اذ سفوان في الأصل وضع اسما للحجر الأملس وأرنب وضع اسما للدابة المعروفة فلا أثر لطرو الوصفية كما لا أثر لطرو الاسمية كأبطح وأدهم وأرقم (ويجوز في) نحو (هند) مما هو ساكن الوسط (وجهان) الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي وعدمه وهو أولى نظرا الى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه وأوجب السيرافي الصرف نظرا الى أن سكون الوسط قابل احدى العلتين فتساقطتا فبقي بلا سبب وأجرى المبرد والجرمي الوجهين في نحو زيد اسم امرأة (بخلاف زينب وسقر وبلخ) وزيد اسم امرأة فانها ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم (وكعمر) في منع الصرف للعلمية والعدل (عند) جمهور بني (تميم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معدول عن فاعلة (الا ما ختم براء) فان ختم بها (كسفار) بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمس لمعين) بأن يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما فيه أل وهو الامس (ان كان مرفوعا) نحو مضى أمس بالرفع بلا تنوين فان كان منصوبا أو مجرورا بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وبعضهم) أي تميم (لم يشترط) ما اشترطه الجمهور منهم (فيهما) أي في باب حذام وفي أمس بل ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقدمت الكلام عليهما في صدر المقدمة (و) كعمر (سحر عند الجميع) من العرب (ان كان ظرفا) (معينا) بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه أل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر فان كان مبهما أي نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر أو معينا غير ظرف وجب تعريفه بأل أو بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا فان كان بأل أو مضافا صرف أيضا كقولك يوم الجمعة السحر أو سحره ﴿باب﴾ في ذكر صيغتي التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه

ما لك والأخير للمرادي وتفسير هذه الألفاظ الحبلان الممتلئ غيظا ويوم دخنان فيه كدرة وسواد ويوم سخنان حار ورجل سيفان طويل ممشوق ضامر البطن ويوم صحيان لا غيم فيه وبعير صوجان ناشر الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان دقيق الساقين ورجل مصان لئيم وموتان الفؤاد أي غير حديده وندمان من المنادمة لا من الندم ونصران واحد النصارى لكن لم يستعمل الا بياء النسب والأليان كبير الألية والخمصان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فعريان الخ) أنت خبير بأن الكلام في صفة على وزن فعلان المفتوح الفاء لأنها التي لها حالتان قبول التاء وعدمه وأما فعلان المضموم الفاء فقبوله بالتاء ليس غير وفعلان المكسور الفاء لم يسمع في الصفات وحينئذ كان المناسب للمصنف أن يأتي بدل عريان بلفظ من الاربعة عشر المتقدمة في النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء وأما عريان فخارج عن الاعتبار من القسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح الفاء لأنه المقصود في قوله أو فعلان فليتأمل (قوله وقدمت الكلام عليهما الخ) مر لنا هناك ما يتعلق بذلك (قوله عند الجميع) أي من التميميين والحجازيين (قوله معدول عما فيه أل) لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفا بال

﴿باب صيغتي التعجب واسم التفضيل﴾

(قوله انفعال يحدث في النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثر الشيء عن غيره ما دام متأثرا كالمنقطع ما دام ينقطع والمتسخن ما دام يتسخن فهو هنا عبارة عن تأثر النفس

وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى أنه متعجب
لانه لا يخفى عليه شئ وما ورد
منه في كلامه العزيز
كقوله فما أصبرهم على النار
مصروف الى المخاطب أي
يجب أن يتعجب العباد منه
وله صيغ كثيرة دالة عليه منها
ماهو بالقرينة نحو كيف
تكفرون بالله وسبحان الله
ان المؤمن لا ينجس ولله دره
فارسا ومنها ماهو بالوضع
وهو ثلاث صيغ اقتصر منها
هنا على صيغتين لاشتهارهما
فقال (التعجب له صيغتان)
وضعا لانشائه أحدهما
(ما أفعل زيدا) نحو ما أحسن
زيدا (و) هذا اللفظ
(اعرابه ما مبتدأ) لانها
مجردة عن عامل لفظي
للاسناد اليها وحكى عن
الكسائي أنها لا موضع لها
من الاعراب وهي عند
سيبويه نكرة تامة (بمعنى
شئ) وسوغ الابتداء بها
تضمنها معنى التعجب (وأفعل
فعل ماض) غير متصرف
للزومه مع ياء المتكلم نون
الوقاية نحو ما أفقرني الى عفو
الله وأما قوله يا ما أميلح غزلانا
شدن انا * فشاذ (وفاعله ضمير) مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على
(ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) منصوب بأفعل على أنه (مفعول به) لتعدي أفعل بهمزة النقل (والجملة)
الفعلية في محل رفع (خبرها) وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها أو نكرة ناقصة بمعنى شئ
والجملة صفة لها والخبر محذوف وجوبا

عن الشعور بالامر المذكور بلا مشاركة (قوله وخرج عن نظائره) أو قلت
نظائره (قوله ولهذا) أي لكونه عند الشعور بامر خفي سببه (قوله منها ماهو
بالقرينة) فتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازا (قوله نحو كيف تكفرون
بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام واستعملت في التعجب مجازا لما قال
في التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيرا ما تستعمل في غيره قال السعد وتحقيق
كيفية هذا المجاز وبيان انه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم حوله أحد وقد بين
ذلك السيد ونوقش فيه وتفصيل المقام يطلب من حواشي المطول وقد ذكرنا في
حاشية المختصر ما فيه بلغة العجلان (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع
لتنزيه الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبا ثم استعمل في
التعجب وأصل ذلك بأن يسبح الله تعالى عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ثم كثر
حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله ولله دره فارسا) أصل هذا الاخبار بان ابن
الحدث عنه لله ثم استعمل في التعجب كما مر في التمييز (قوله اقتصر منها هنا على
صيغتين) أما في الجامع والشذور فذكر الثالثة وهي فعل نحو حسن وشرف وهي
مذكورة في باب نعم وبئس من التوضيح تبعا للالفية (قوله وضعا لانشائه) وأما
نحو عجبت من زيد وتعجبت فللاخبار بالتعجب وضعا لا لانشائه (قوله تضمنها معنى
التعجب) كما قالوا في قوله
عجب لتلك قضية واقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب
عجب مبتدأ وسوغ الابتداء به دلالته على التعجب ولتلك خبره وقضية تمييز أو حال
وقيل التقدير أمري عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم
الأعلم ان عجب لتلك مرفوع على الاهمال كذا في الارتشاف في باب المفعول
المطلق (قوله للزومه مع ياء المتكلم) كذا في التوضيح قال اللقاني قد تقدم في أول
الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسني أي بدون نون فبنى على ان أحسن
عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال اقول البناء لا اللزوم
الذي هو الايجاب اذ لا يحسن للاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية (قوله
أميلح الخ) صدر بيت للمرجي عجزه * من هؤليائكن الضال والسمر * مصغر
ملح من ملح الشئ ملاحة وشدن بمعنى قوين يقال شدن الظبي اذا قوي وطلع قرناه
وقوله من هؤليائكن متعلق بشدن وأشار الشارح الى سؤال وجوابه تقريره

فالخبر محذوف وجوبا أي شيء عظيم وعند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير أي شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لأنها الآن بهذا المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا (و) الثانية (أفعل به) كأحسن بزيد (وهو بمعنى ما أفعله) فدلولهما من حيث التعجب واحد وأفعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر وليس بأمر حقيقة اذ لا معنى له (وأصله) عند سيبويه (أفعل) بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة (اي صار ذا كذا كأغد البعير أي صار ذا غدة) وأبقلت الارض اي صارت ذات بقل وأثمرت الشجرة أي صارت ذات ثمرة (فغير اللفظ) من صيغة الماضي الى صيغة الامر (وزيدت الباء في الفاعل) قصدا (لاصلاحه) لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ من الاستقباح (فمن ثم) اى من اجل ذلك (لزمت) الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل أن وصلتها (بخلاف فاعل كفى) فيجوز تجوزت كما كذا ولم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

السؤال ان هذا البيت يدل على ان أفعل اسم لا فعل لان الشاعر صغره وشرط المصغر أن يكون اسما وتقرير الجواب ان هذا التصغير شاذ فلا تثبت به الاسمية (قوله فالخبر محذوف أي شيء عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الابهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده (قوله وعند بعضهم ما استفهامية) هو الفراء وابن درستويه ونقل هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو مردود لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء (قوله وليس بأمر) أحسن من قوله لتوضيح لفظه الامر ومعناه الخبر لان معنى الصيغة مع بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم عليه بانه خبر (قوله فغير اللفظ الخ) وعلى هذا فالظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر ونقل شيخنا الغنيمي عن مشايخه انه ينبغي أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتلا نظرا للصورة الآن (قوله الا اذا كان الفاعل ان وصلتها) كقول الامام أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وقال أمير المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن تكون المقدما

وفي شعر الشريف الرضي حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال

أهون علي اذا امتلأت من الكرى * أني أبيت بليلة الملسوع

وفي النهاية لا يجوز حذفها مع ما واعلم أن ابن مالك قال في شرح التسهيل ولو اضطر شاعر الى حذف الباء المصاحبة غير ان بعد أفعل لزمه أن يرفع وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب أي لان مذهبه ان فاعل أفعل ضمير المخاطب ولا حجة له في قول الشاعر

لقد طرقت رحال القوم ليلى * فابعد دار مرتحل مزارا

لامكان جعل أبعد دعاء على معنى أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته كأنه يعرض نفسه على الاقامة في منزل طروق ليلى لانه صار بطروقها مزارا ولا حجة له في قول الآخر * وأجدر مثل ذلك أن يكونا * لاحتمال أن يكون أجدر فعلا ماضيا من التعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون أي حقيقا بالكون قال جدر بكذا جدارة وأجدرته أي جعلته جديرا به أي حقيقا ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب ثم حذفت الباء اضطرارا واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لكنه بني لاضافته الى مبني (قوله كقوله كفى الخ) عجز بيت لسحيم صدره * عميرة ودع ان

ودهب جماعة الى ان المجرور بالباء فى محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا يكون أفعل امرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل يا حسن أحسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب أمر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا أى ان يصفه بالحسن ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا هند ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان منه ضمهما حفظا على الاختصار فقال (وانما يبنى) قياسا (فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل) متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس (ثلاثى) مجرد فلا يبنى من رباعى مطلقا ولا من ثلاثى مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج (مثبت) فلا يبنى من منفى وان لم يكن ملازما للنفى نحو ماضرب زيد وما عاج بالدواء أى ما انتفع به (متفاوت) فى المعنى أى قابل للتفاضل فلا يبنى من غير قابل له كمات وفنى لان حقيقتهما لا تفاوت فيها (تام) فلا يبنى من ناقص ككان وكاد (مبنى لفاعل) فلا يبنى من مبنى للمفعول كضرب زيد بخوف الالتباس بالفاعل فان أمن اللبس بأن كان ملازما للبناء جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بحاجتك من شغل وأعجب وعنى بالبناء وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على) وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بأن لا يدل على لون أو عيب ونحوها وكذلك كعور وروشهل

وجرت غاديا ضميره منصوب بوع وهو اسم مجرور به وغاديا من الغدو وهو الذهاب والشاهد فى قوله كفى الشيب حيث ترك الباء فى فاعل كفى (قوله فعلى هذا يكون أمرا حقيقة) رد بأنه يحتمل الصدق والكذب والظاهر ان هذا يرد على الاول لان المقصود بالصيغة انشاء التعجب وبأنه لا يجاب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك فى الامر لما فيه من اعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحد وبأنه لو كان الناطق به آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف حالفا (قوله أحسن بزيد) أى دم به (قوله ثم أجرى مجرى الامثال) جواب عما يقال اذا كان الضمير للمخاطب يلزم أن يطابقه تأنيثا وتثنية وجمعا والصيغة ملازمة للتذكير والافراد (قوله قياسا) احترز به عما ورد من بناء فعلى التعجب وأفعل التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط كقولهم ما أقنه بكذا وما أجدره وهو أقمن به ونحو ذلك مما هو مبسوط فى التوضيح وغيره (قوله مطلقا) أى مجردا أو مزيدا لان البناء منه يفوت الدلالة على المعنى المقصود أما أصوله أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثى مزيد) لما مر من أن حذف الزيادة يخل بالمقصود وفى افعل خلاف فقيل يجوز البناء منه مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت همزته لغير النقل نحو ما أظلم الليل (قوله فلا يبنى من منفى) لئلا يلتبس المنفى بالمثبت لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيها نفى وليست الصيغة صالحة للنفى (قوله وان لم يكن ملازما للنفى) أى سواء كان ملازما له أولا والمثال الاول لغير الملازم وهو ما بعد الغاية والثانى للملازم وهو ما قبلها ففى التمثيل لف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى انتفع ملازما للنفى قاله ابن مالك فى شرح العمدة وعبارته عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا ونوزع فى اختصاص الاول بالنفى فانه ورد

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه ✽ ولا مشربا أروى به فأعيج

لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد في أمور كثيرة قاله ابن مالك

﴿تنبيه﴾ اذا اردت التعجب أو التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد او أشداد أو شبههما واجعل مصدر العادم منصوبا بعد أشد ونحوه فيهما ومجرورا غالبا بعد أشد ونحوه تقول زيد أشد بياضا وما اشد بياضه وأشدد ببياضه وما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب واما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم وقول علي رضي الله تعالى عنه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف واكرما أي ما أعفها وما أكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل والاصح ان المجرور بالباء مفعول لا معمول لحرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين بالفعل

(قوله لئلا يلتبس الخ) وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها واورده ابن الحاجب بأنه يقال ما أشد سواده وأكثر حمرته قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد في التعجب ليس الا للسواد وتعليلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله فيتوصل اليه بأشد أو أشدد الى آخره) المتبادر منه ان أشد وأشدد وشبههما أفعال بني منها ما ذكر وفيه نظر من وجهين الاول ان الكلام فيما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فاقد الشروط وأشد وما معه من جملة فاقد الشروط اذ ليس ثلاثيا الثاني ان ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم الا ما قال في الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والبناء من هذا في نحو أشياء استخراجا بعيد لمتدبر (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار الى أن المصدر الواقع بعد اشد ونحوه اما صريح وذلك فيما عدا المنفي والمبني للمفعول واما مؤول وذلك فيهما قال في التوضيح وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول أي الذي يؤتى له بمصدر صريح والا فمن الثاني أي الذي يؤتى له بمصدر مؤول ووجه الاتيان بالمؤول في المنفي التمكن من أن يستعمل معه النفي و يعمل فيه الفعل الذي يتعجب به كما في التصريح وفيه بحث اذ استعمال النفي يتصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد هذا وكان وجه التعبير مع النفي باكثر دون أشد ان النفي لا تفاوت فيه بالشدة وفي المبني للمفعول أن يبقى لفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل قال البدر ابن مالك فلو أمن اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قال الشهاب القاسمي قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل الا أن تصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقي ان بعضهم نقل البناء للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس الا أن يوجه جواز التعجب بأن مآل المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل (قوله وأما الجامد الخ) لان الجامد لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر ليس قابلا للتفاضل الا ان اريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما أشار اليه البدر بن مالك (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك لانه محل الخلاف وصحح في التوضيح تبعا لابن مالك جواز الفصل حينئذ نحو ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب أما اذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقا كما في التسهيل نحو ما أحسن معتكفا في المسجد وأحسن بجالس عندك

(الوقف) قطع النطق عند اخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي أحد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تاء التأنيث الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء أو حذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف (في الافصح) من اللغتين (على نحو رحمة) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان أصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه (بالهاء) أي بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بالضمير المفعول فان كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف في الافصح (على نحو مسلمات) مما هو جمع مؤنث سالم وان سمي به (بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث المحض وكمسلمات هيهات وأولات (وعلى) نحو (قاض) مما هو منقوص منون غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أي بحذف الياء لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه أنه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتي ومثله في الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط للتنوين وهو ممتنع في المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضي) مما هو منقوص مقرون بأل (فيهما) أي في الرفع والجر (بالاثبات) للياء اذ لا موجب لحذفها لان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها وأما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة

﴿باب الوقف﴾

(قوله وهو قطع الخ) المراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الاستثباتي كقولك أيون لمن قال جاء قوم ولا التذكري كقولك قال زيد اذا انقطعت تتذكر المقول ولا الترنمي كقوله * أقلي اللوم عاذل والعتابن * (قوله الروم) هو اخفاء الصوت بالحركة (قوله الاشمام) وهو خاص بالضم وحقيقته الاشارة بالشفة الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت (قوله في الافصح) سيأتي ابيله (قوله لالتبس بالضمير المفعول) أي وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس (قوله كأخت وبنت) قضيته ان التاء فيهما للتأنيث وهو ماذكره في الاوضح في هذا الباب لكنه في باب النسب سلم قول يونس ان التاء فيهما ليست للتأنيث لان ماقبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث اذا كان ماقبلها صحيحا يجب فتحه وسيأتي في كلام الشارح في بحث الخط الجزم بان تاءهما للتأنيث (قوله وكمسلمات هيهات) في التوضيح ان هيهات مما سمي به من الجمع تقديرا فانها في التقدير جمع هيهة والاصل هيهيات حذفت اللام وهي الياء وحينئذ فقول الشارح فيما سبق وان سمي به أي بالجمع تحقيقا والا لم يحتج لما ذكره هنا من تشبيه هيهات بمسلمات أو يكون مشى على القول بان هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لكن يرد على هذا القول ان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وأولات) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كما تقدم صدر الكتاب (قوله غير محذوف العين) فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل من أرى يرى أصله مرئي فأعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد حذف حركتها وجب اذا وقف عليه رد الياء لانها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد وذلك اجحاف بالكلمة قال المرادي فان قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت

في غير الافصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز

الله أنجاك بكفى مسلمت
من بعدما وبعدما وبعدمت
كادت نفوس القوم عند الغلصمت *
وكادت الحرة ان تدعى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم أهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناه من المكرماه وحكى عن طي كيف البنون والبناه وكيف الاخوه والاخواه وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالياء نظرا الى زوال موجب حذفها في الوقف وقد روى عن ابن كثير وورش في أحرف من القرآن وعلى نحو القاضي بهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق (وليس كذلك في نصب) نحو (قاض) منونا (و) نحو (القاضي) غير منون (الا) اثبات (الياء) لكون صورته المنون بدل تنوينه الفا فيقال رأيت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضي واما ماسقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري فكالمنصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات اجود (ويوقف على اذن) نحو (لنسفعا) بالالف اي بابدال نونها الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته لفظا (و) على ... الالف ايضا

لا يمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع ان في بقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة (قوله فكلامهم يشعر بأن الحذف الخ) لانهم قالوا لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فلم فيه مجاز في المنون ومعلوم ان الارجح في الوقف على المنون الحذف قال المرادي وبنوا على ذلك فرعا وهو ان ما سقط نونه للاضافة اذا وقفت عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا وقفت قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلى الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفي هذا نظر انتهى اي في قضية عودها التنوين اليه انه في النصب يبدل تنوينه الفا قال الشهاب القاسمي والمتبادر الى الفهم انه غير مراد فليحرر (قوله في قول الراجز الله أنجاك الخ) هو أبو النجم والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم بدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي أو ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم (قوله نظرا الى زوال موجب حذفها) وهو التنوين واجيب بان ذلك عارض فلا يعتد به واختار بعضهم انه اذا وقف على نحو يفي بالياء أحسن لئلا تنقص عدته عن أقل الاصول وعلى نحو قاض بالوجهين من غير ترجيح وعلى نحو مستقص بالحذف على الاحسن لطوله (قوله فكالمنصوب المنون) أي فليس فيه الا اثبات الياء ونص أبو حيان كما قال الدماميني في شرح التسهيل على وجوب الوقف بالياء فيه وتعقبه بان ما اقتضته عبارة التسهيل وسكت الشارح عما سقط تنوينه لمنع الصرف اذا لم يكن منصوبا لانه انما فرض الكلام في المنصوب كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنون ولما قال في جمع الجوامع وان كان غير منون اثبات يائه أي الافصح اثبات يائه قال في شرحه وتحت ذلك صورتان الى ان قال أو غير منصرف نحو هؤلاء جواري انتهى وهو مصرح بجواز الاثبات والحذف في نحو جوار رفعا وجرا قال الشهاب وانظر هل بحذف التنوين حينئذ يوقف على الراء ساكنة انتهى والظاهر نعم (قوله لان صورتها صورته لفظا) أي لان صورة اذن في اللفظ صورة المنصوب المنون كما هو ظاهر وقول الالفية وأشبهت اذن منونا نصب * لانها ثلاثية فتشبه الاسماء المنونة بخلاف ان اذ ليس في الاسماء ثنائي وضعا منون وظاهر كلامه الآتي في تعليل لنسفعا ان مراده لان

فلذلك وإذا لا يكون الفعل على الاسم منونة (و) على (نحو رأيت زيدا) مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء (بالألف) أي بإبدال تنوينه ألفا لأن التنوين حرف جيء به للدلالة على الأمكنية وليس في إبداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الأول واوا ولا في الثاني ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل حرف مد في الأحوال الثلاثة فيقال جاء زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي لأنه يجري مجرى حركة الإعراب لأنه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف في غير ابداله في الثلاثة فيقال فهو زيد تبعا لحذف حركة الإعراب وكما في غير المنون وقوله بالألف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهن بالألف (كما يكتبن) بها إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل لأنك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها وكتب أنا زيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء لأن الوقف عليها كذلك ونحو أخت ومسلمات وقامت بالتاء لأن الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضي فيهما بالياء لأن الوقف عليهما كذلك ومن النحاة من يكتب إذا بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التي هي ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة بالألف عند عدم اللبس أما إن حصل لبس نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون على الأصح لئلا يلتبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط (وتكتب ألف) زائدة في الخط (بعد واو الجماعة) المتطرفة المتصلة بفعل ماض (كقالوا) أو أمر كقولوا ومضارع كان يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف قال الجاربردي فإنه وإن لم يحصل التباس في نحو كانوا واشربوا لأن واوهما تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجيء من الأفعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طردا له (دون الواو) (الأصلية) في أبنية الكلمة فلا يكتب بعدها ألف (كزيد يدعو) ويغزو لعدم الالتباس وإن قدر الانفصال لأن المفرد ليس يدع ويغز ودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لأنه لا التباس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة

صورة نون إذن صورة التنوين في اللفظ ويرد عليه أن هذا مطرد في لن ونحوها (قوله فلذلك) أي لأن صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين (قوله والأصل في كتابة كل كلمة) مدار الرسم على معرفة هذه القاعدة وما خرج عنها ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء كما قال ابن الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول المهموز وهو أول ووسط وآخر الأول يكتب ألفا مطلقا والوسط إما ساكن فيحرف حركة ما قبله وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته وإما متحرك وقبله متحرك فيكتب على ما يسهل والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره كالوسط وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية نحو إنما إلهكم الله وأينما تكن أكن وكلما أتيتني أكرمتك بخلاف إن ما عندي حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندي حسن وأما الزيادة فسيأتي مثالها في كلام المصنف وأما النقص فحذف ألف ابن بشروطه وألف الجلالة في بسم الله الرحمن الرحيم وأما البدل فسيأتي في كلام المصنف وتفصيل تمام يطلب من الشافية وقد أفرد هذا الفن بالتصنيف (قوله ومن النحاة من يكتب إذن بالنون) قال أبو العباس محمد بن يزيد أشتهي أن أكوي من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحرف (قوله أو مضارع) على

وان أعربت هم توكيد الواو الجمع زدت ألفا لان الواو حينئذ متطرفة فلان المؤكد ليتميز

كالجزء مما قبله مع انه ضمير
منفصل واما الواو المتصلة
بالاسم كضاربوا زيد فمنهم
من يكتب بعدها الفا كما
في الفعل والاكثر يحذفونها
لقلة اتصال واو الجمع
للاسم فلم يبال فيه بالالتباس
ان وقع ومنهم من يحذف
الالف في الفعل والاسم
وان لزم التباس لندوره
وزواله بالقرائن (وترسم
الالف) المتطرفة في الخط
(ياء) عند الجمهور (ان
تجاوزت) الالف (الثلاثة)
الاحرف بأن كانت رابعة
فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء
سواء أكانت زائدة لالحاق
أم لتأنيث أم لغير ذلك
وسواء كان ما هي فيه فعلا
(كمستدعى) واستقصى
أو اسما كالمستقصى
(والمصطفى) فان كان قبلها ياء رسمت ألفا كدنيا ومحيا واحيا كراهة اجتماع ياءين في الخط يقال
الا يحيى وريا علمين فيرسمان بياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس لثقل الفعل والصفة وكون الالف أخف
من الياء (أو لم تجاوز الثلاثة ولكن (كان أصلها الياء) بأن كانت منقلبة عنها سواء أكان ذلك في فعل (كرمى)
وهدى أم اسم كالرحى (والفتى) فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفا كرماه واستدعاه ومصطفاه
(و) ترسم الالف (ألفا) على حالها (في غيره) أي غير ما مر بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها ضمير متصل
أم لا وسواء أكان ما هي فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالقفا (والعصا) ثم اشار الى ما يتعرف به الواوي من اليائي
بقوله (ويكشف اصل الف الفعل بالتاء) أي باتصال تاء الفاعل به فما ظهر فهو اصله (كرميت وعفوت) فعلم
بالاول ان الف رمى منقلبة عن ياء وبالثاني ان الف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان أعم لشموله
نحو رميا وعفونا ويكشف أيضا بالمضارع كيرمي ويعفو لان الناقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها ويكون

[illegible] لان اللام حينئذ ياء لا واو

ما اختاره الكسائي من أن الالف تكتب بعد الواو المتصلة مرفوعا نحو يغزو
ويدعو ونصبا نحو لن يغزو ووافقه الفراء في حالة الرفع والخلاف في ذلك مبني على
الخلاف في سبب زيادتها ولعلة التي ذكرها شارح نسم في الهمع للاخفش
وابن دقيق العيد ونقل عن الخليل انه علل ذلك بانه لما كان وضع الواو على المد
وعلى أن لا تتحرك أصلا زادوا بعدها الالف لان صوت المد بها ينتهي الى مخرج
الالف وانه على مذهب الكسائي بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والفراء بانها
زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف ما في كلام الشارح (قوله
عند الجمهور) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن الفارسي انه زعم ان جميع
ما يأتي يكتب بالالف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء تكتب
على صورتها الا على أصلها ورده بان الالف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض
الاحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود
الى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي
وانما مراده انه القياس وله أن يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء فلتكتب
المنقلبة عن الواو واوا وان كانت العلة التفرقة لزم الاعتراض بالهمزة بل
الاولى أن يقال للفارسي فرقت العرب بين هذين الالفين بالامالة فحمل الخط عليها
على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الا يحيى وريا) الحق المبرد بيحيى كل علم
منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروايا علما فيكتبه
بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع (قوله وكون الالف أخف من الياء) قد يقال
الخفة أمر يرجع للفظ لا للرسم (قوله ويكون الفاء واوا) ويكون الفاء ياء لان
اللام حينئذ واو لا ياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه ياء الا يديت بمعنى انعمت

[illegible]ال بدى يبدى (قوله اذ ليس فى كلامهم مافاؤه ولامه واو) قال السعد الا لفظ واو ولا حاجة لذلك لان النفى بالنسبة للافعال وكانه قصد بيان ان الحكم عام لم يستثن [illegible] الا هذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الافعال (قوله وتكون العين واوا) الظاهر أن يقول وتكون العين ياء لان اللام حينئذ واو ولا ياء [illegible]ليس فى كلامهم ما عينه ياء ولامه واو وقال السعد عند قول الفراء الرابع المعتل العين واللام ويقال له اللفيف المقرون ما نصه والقسمة تقتضى أن يكون هذا النوع اربعة اقسام لكن لم يجئ ما عينه ياء ولامه واو انتهى اما ما عينه ولامه واو [illegible] موجود فى كلامهم نحو قوى فان أصله قوو يقوو فأعل اعلال رضى يرضى ولولا قول الشارح فيما سيأتى فى الاسم وتكون الفاء والعين واوا المامر وشذ نحو القوى [illegible] وى لجزمت بان فى عبارة الشارح تحريفا فلعل مراده انه ليس فى كلامهم [illegible]ر على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه والمراد القياس الاستعمالى [illegible]لك فى ان اجتماع واوين مستثقل وكانه لم يقل هنا قياسا على ما يأتى وشذ [illegible]ى وصوى لانه غير محتاج اليه لانكشاف أمره لانه ياء فى اللفظ فليتأمل (قوله وكلا يكتب بالالف) وكذا كلتا حملا عليها وكان القياس أن تكتب بالياء [illegible] الرابعة (قوله لان ألفه منقلبة عن واو عند البصريين) أما من زعم ان ألفه [illegible] ياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء (قوله وحتى حملا على الى) [illegible] الانبارى وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على [illegible] والمضمر فلزمت الالف مع المضمر حين قالوا حتاى وحتاك وحتاه [illegible] الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد او محل كتابة الى وعلى وحتى [illegible] تصل بما الاستفهامية والا كتبن بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام واعلم ان رسم المصحف متبع لما صدر من السلف رضى الله عنهم وقد وقع فيه أشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر لان أهله يكتبون لمصطلح خاصة لان المعتد به فى صنعتهم أنهم يراعون الحروف التى يقوم بها الوزن فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفه فى الوقف والمدغم حرفين واعلم أيضا ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والتاء وصلا لا فصلا واختار بعضهم نقط الشين واحدة لان المقصود هو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والا كثر على نقلها بثلاث واختار الرحجانى وجماعة نقط ها التأنيث فى نحو رحمت فرقا بينها وبين ها الضمير وها السكت والادباء منهم الحريرى يعدونها فى الحروف غير المنقوطة ولهذا أتوا بها فى الابيات والرسائل التى التزموا حروفها حروفا منقوطة ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل

اذ ليس فى كلامهم مافاؤه ولامه واو ويكون العين واوا كسوى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس فى كلامهم ما عينه ولامه واو (و) امالف (الاسم بالتثنية) فهما ظهر فيها فهو أصله (كعصوين وفتيين) فعلم أن الف عصا عن واو والف فتى عن ياء وينكشف ايضا بالجمع بالالف والتاء كالقنيات والقنوات ويكون الفاء او العين واوا المامر وشذ نحو القوى والصوى فان جهل حال الالف أمنقلبة عن واو او ياء بأن لم يكن معها شئ من العلامات المذكورة فان أميلت كتبت بالياء كمتى والا بالالف وانما كتبوا الذى بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير فى لديك وكلا يكتب بالالف اذا لم يضف الى مضمر لان ألفه منقلبة عن واو عند البصريين وأما الحروف فلم تكتب منها بالياء غير بلى لامالة ألفه والى وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير فى اليك وعليك وحتى حملا على الى لانها بعضها

مبالغة في الايضاح الا الحاء اذ لو [illegible] لا [illegible] بالجيم والله أعلم

﴿فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل﴾

(قوله وسميت بذلك) أي مع انها تسقط في الوصل (قوله لان المتكلم يتوصل بها الخ) قد يقال هذا يظهر لو سميت همزة التوصل (قوله وقيل لسقوطها الخ) اى بوصل ماقبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل ان تسميتها بذلك اتساع (قوله ولا يكون في مضارع مطلقا) اهذا قالوا لا يجوز الادغام في مثل تتذكر لانه يحوج الى اجتلاب همزة الوصل (قوله واصله عند البصريين سمو كقنو) وقال [illegible] أصله وسم بفتح الواو (قوله لتكسيره على اسماء الخ) ولو كان أصله وسم لكان جمعه أوساما وتصغيره وسيم واعترا رالقلب بعيد (قوله للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها) أورد عليه دلو وظبي فان الحركات الاعرابية تتعاقب على لامها ولم يحذف وانما يحصل الثقل اذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا ماقبله كيدعو ويرمى (قوله اصله سته) حذفت لامه وهى الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوله وجيء بالهمزة وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام وهى الهاء فوزنه فع (قوله لتكسيره على أستاه) هذا دليل على تحريك عينه وأما دليل كون الحركة فتحة فالخفة ودليل حركة فائه وانها فتحة قولهم بنون (قوله سمع) أى في قوله

وهل لى أم غيرها ان ذكرتها * أبى الله الا أن أكون لها ابنما

(قوله بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل الخ) هذا خلاف ما أسلفه في اول باب الوزن

(فصل) في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلام تعالى حسن الخاتمة وهى همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج سميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور أنها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هى الاصل لان الاحتياج الى تحرك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير مسمى بل تكون في مواضع أشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله (همزة اسم) مبتدأ خبره سيأتي وأصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على اسماء وتصغيره على سمى حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة في اوله (بكسر) لها (وضم) وهو والجار والمجرور في محل نصب على الحال (و) همزة (است) هو الذى أصله سته بفتح اوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على ستيه (وابن) اصله بنو بفتح اوله وثانيه أيضا لتكسيره على أبناء افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم اتى بها للتوصل الى النطق بالساكن (وابنم) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الاعراب كما وليست الميم بدلا من اللام كما هى بدل من العين في فم لان ذلك يقتضى سقوط الهمزة لانها عوض (وابنة) التاء كشجرة لانها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ماقبلها لو سمى بهما رجلان وانما استفيد التأنيث من صيغتهما (وامرء وامرأة) اصلهما مرء ومرأة وهما لغة اخرى سكن اولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال مرو ومر بالنقل [illegible] وابنة (وتثنيتهن) اى السبعة المذكورة

لـ جمع فان همزاته همزات قطع (واثنين واثنتين) أصلهما ثنيان وثنيتان كـ جملان وشجرتان لانهما من ثنيت فحذفت اللام وأسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل (والغلام) ونحوه مما بدئ بلام التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طيء وحمير واللام الموصولة والزائدة وتقدم أن الخليل يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال (وايمن الله) بناء على أنه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا (في القسم) فاذا قال المقسم ايمن الله لا فعلن فكأنه قال بركة الله قسمي لافعلن

٣٩ يس في والضمير في قوله (بفتحهما) عائد الى الغلام وايمن وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز في ايمن الله برجحان كما افهمه قوله (أو بكسر في ايمن) وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله

همز ايم وأيمن فافتح واكسر أو أم قل * أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا
وأيمن اختم به والله كلا أضف * اليه في قسم تستوف ما نقلا

(همزة وصل) خبر المبتدأ ودخولها في هذه الاسماء سماعي ويطرد قياسا في لام [illegible]ف وميمه وفيما ذكره بقوله (وكذا همزة) الفعل (الماضي المتجاوز اربعة احرف) من الخماسي والسداسي [illegible]ل (كاستخرج) وانطلق (و) كذا همزة (أمره) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تبعا لفعله [illegible]مر في احد عشر بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلال [illegible]ر والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس [illegible]لاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي [illegible]مزة (أمر) الفعل (الثلاثي) اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا عند حذف اوله والا فلا يحتاج [illegible] كالذي هب وعد وقل و يستثنى من ذلك خذ وكل ومر اذ يصدق عليها أن ثاني مضارعها ساكن لفظا مع [illegible] فيها عند الاكثر الى الهمزة (كاقتل واغز واغزي بضمهن) أي بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل [illegible]

كأنه بناء على ذلك هنا لك (قوله بخلاف جمعها) كامرءان السبعة تجمع وفي الصحاح المرء الرجل يقال هذا امرء وهما امرآن ولا تجمع على لفظه وفي فصيح ثعلب يقال امرؤ وامرآن وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة (قوله بناء على انه مفرد) أي كما ذهب اليه البصريون (قوله لا جمع يمين) كما ذهب اليه الكوفيون وقالوا ان همزته همزة قطع (قوله وفيها اثنا عشر لغة) ذكر في فتح الباري انها اثنان وعشرون ذكر ذلك في باب التيمم وفي الايمان وعبارة القاموس تفيد ذلك ونصها ايمن الله وأيم الله ويكسر أولهما وايمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر وايم الله بكسر الهمزة والميم وهيم الله بفتح الهاء وضم الميم وأم الله مثلثة الميم وام الله بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم والنون وم الله مثلثة ولَيم الله وليمن الله اسم وضع للقسم والتقدير أيمن الله قسمي (قوله فافتح واكسر) أي وميم أيمن على الوجهين مضمومة (قوله بالتثليث) راجع لم ومن (قوله وأيمن اختم به) أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان همزة أيم [illegible]ت تعين في الميم الضم وان كسرت جاز ضم الميم وفتحها وما [illegible] به هذين البيتين هو ما دل عليه كلام ولد ناظمها في شرح الخلاصة (قوله وكذا همزة أمره كاستخرج) لم يقيده بأن يكون ثاني مضارعه ساكنا لفظا كما [illegible] بذلك أمر الثلاثي فيما سيأتي لانه بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركا [illegible]ه وأبدا ساكن فاحتيج الى همزة الوصل ابدا (قوله و يستثنى من ذلك خذ الخ) هذه الافعال الثلاثة كان القياس أن يكون الامر منها أوخذ واوكل واومر كاوجل

من تأمل لكنهم لما اشتقوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهو حذف غير قياسي واجب في خذ وكل بخلاف مر فانه أكثرا ستعمالا كما قاله السعد (قوله وانضم اغزوي الخ) فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه قال في التصريح ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك ... لان ... العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون ... (قوله فاثبت همزة الوصل) أي سواء كانت مكسورة كما في قراءة غير ... أذهبتم طيباتكم او ... بقراءة الجميع استغفرت لهم والاصل أأستغفرت لهم ... للاستفهام فكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام أو مضمومة نحو أضطر الرجل والاصل أضطر بهمزة مضمومة ... حذفت همزة الاستفهام حذفت (قوله فتبدل الفا) أي على الاوجه قال ... كرأبو على وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء في كلامهم ... همزة الوصل لاتثبت في الدرج الا ضرورة كقوله

أ... اثنين أحسن شيمة * على حدثان الدهر مني ومن جمل

وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شأن ال... وقد قرئ في السبع بالمد والتسهيل نحو آلذكرين (قوله لئلا يلتبس الخ) مقتضى القياس مع المفتوحة (قال المؤلف رحمه الله) وليكن هذا آ... في هذه الحواشي جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز ... الوهاب الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله ... الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

... الهمزة وأصله ... فاستثقلت الكسرة ... فنقلت الى ما قبلها ... فحذفت الواو لالتقاء ... الكسر (واضربيا واشوا ... الكسر) أي بكسر ... الوجوبا مراعاة ... عين الفعل في الاول وكذا ... الثاني اذ تمشيه عارضة ... واصله امشيوا فاستثقلت ... الضمة على الياء فنقلت الى ... ثم حذفت الياء لالتقاء ... الساكنين وأما الثالث فانما ... فيه المراعاة فأوجبوا ... الكسر لئلا يلتبس ... بالمضارع المبدوء بالهمزة ... حالة الوقف وفهم من المثل ... ان الهمزة في الامر من ... الثلاثي للوصل سواء أكان ... عين مضارعه مفتوحة أم ... مضمومة أم مكسورة وانه ... لا اعتداد بعروض الكسر ... أو الضم (كالباقي) أي كما ... يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة احرف ومصدره وامرت واثنين ... لما بينهما ... امام تكرر ... المتقدم واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ... لاتحاد ... فتبدل ألفا على الافصح نحو الحسن عندك وأيمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ... فيه على همزة الاستفهام. وليكن هذا آخر ما أردنا ايراده على هذه المقدمة والمسؤل ممن فضل من الحق ... بعد ما ... أن اصلاحه ان لم يمكن الجواب عنه على حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن لكن ... ولولا ... ... الخلل وبعد مشاورته فيه اهل فنه فان واضعه معترف بقصر الباع وكثرة ... ... التي اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا منها ما كشف فضائحه ولا عرض ... والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله رب أوزعني أن ... وصلى الله ... ... أدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين

﴿ يقول راجي عفو الصمد محمد البليسي بن محمد ﴾

الحمد لله الذى رفع قدر احبابه ونصبهم اعلاما لمن رام الوصول الى جنابه والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر الافعال الحميده وعلى آله واصحابه الموصوفين بعوائد النصر فى المواطن العديده اما بعد فان حاشية فخر العلماء وقطب دائرة الادباء العلامة الشيخ يس العليمى الحمصى ابن زين الدين من اجل ما صنف على شرح الفاكهى على قطر الندى لما فيها من الابحاث الشريفه والتحقيقات التى تجلو الصدا ولما الساعون الراغبين رامقة اليها ولعزة وجودها لم يقف غالبهم عليها حتى كساها الطبع ثوب الظهور وطرزها بشرحها فبدت كالشمس فى بروجها تدور وكان الملتزم لطبعها والمعول على نفعها المكرم الشيخ عبد الله الباز سلك الله بنا وبه سبيل الفائز بالمطبعة الوهبية البهية احدى المطابع المصرية وذلك فى أواسط ذى الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٢ اثنين وتسعين ومائتين بعد الالف من هجرة من هو للرسل ختام صلى الله عليه وعلى آله والناسجين على منواله آمين

تم